حواشي كتاب سيبويه

رحمه الله

جمعها وعلّقها

أبو علي الفارسي وأبو القاسم الزمخشري

وأبو عبد العزيز العيوني

فيها حواشي كثير من العلماء، منهم

الأخفش الأوسط
وأبو إسحاق الزجاج
وأبو عمر الجرمي
وأبو بكر بن السراج
وأبو عثمان المازني
والأخفش الأصغر
وأبو العباس المبرد
وأبو جعفر النحاس
القاضي إسماعيل بن إسحاق
وأبو علي الفارسي
وأبو العباس ثعلب
وأبو علي الغساني

تحقيق

سليمان بن عبد العزيز العيوني

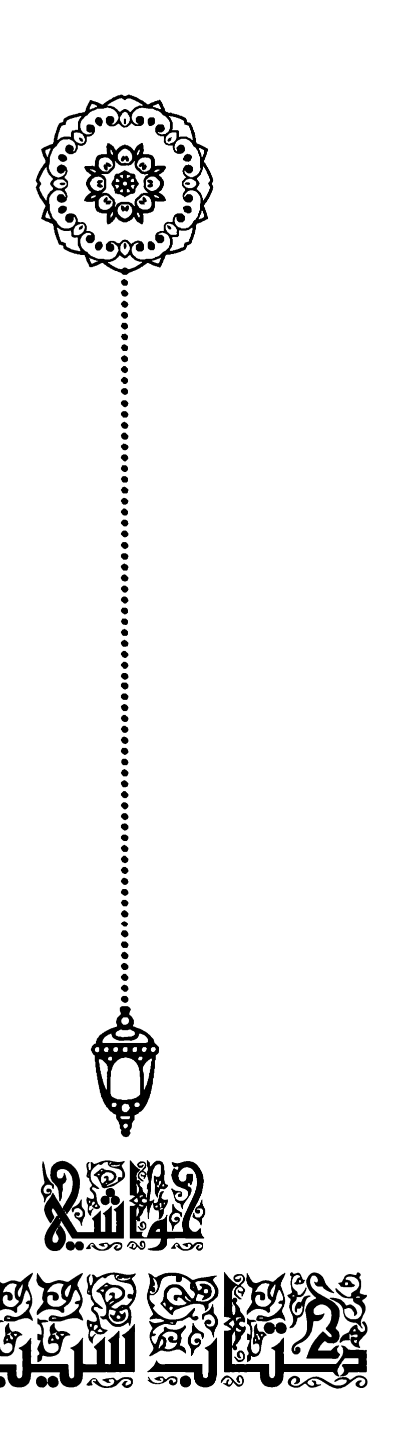
الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

في كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الجزء الرابع






حواشي
كتاب سيبويه


الجزء الرابع

ح سليمان بن عبد العزيز العيوني، ١٤٤٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الزمخشري، محمود بن عمر

حواشي كتاب سيبويه. / محمود بن عمر الزمخشري ؛ الحسن بن أحمد الفارسي ؛ سليمان بن عبد العزيز العيوني - الرياض، ١٤٤٢هـ، ٤مج.

ردمك: ٥-١-٦٤٠١-٣-٠٣-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

ردمك: ٢-٢-٦٤٠٢-٣-٠٣-٦٠٣-٩٧٨ (ج١)

١- اللغة العربية- النحو ٢- اللغة العربية - الصرف.

أ. الفارسي، الحسن بن أحمد، (مؤلف مشارك).

ب. العيوني، سليمان بن عبد العزيز، (محقق) ج. العنوان

ديوي ٤١٥,١ ٣٢٠٢/ ١٤٤٢

رقم الإيداع: ٣٢٠٢/ ١٤٤٢

ردمك: ٥-١-٦٤٠١-٣-٠٣-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

ردمك: ٢-٢-٦٤٠٢-٣-٠٣-٦٠٣-٩٧٨ (ج١)

الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م

للاتصال بالمحقق ولطلب الكميات:

حساب: المفتي اللغوي، في تويتر

Sboh3333

Sboh1430@gmail.com

00966553228779

حواشي كتاب سيبويه

جمعها وعلقها

أبو علي الفارسيّ وأبو القاسم الزّمخشريّ

وأبو عبد العزيز العيونيّ

فيها حواشي كثير من العلماء، منهم

الأخفش الأوسط وأبو إسحاق الزّجّاج

وأبو عمر الجرميّ وأبو بكر بن السّرّاج

وأبو عثمان المازنيّ والأخفش الأصغر

وأبو العبّاس المبرّد وأبو جعفر النّحّاس

القاضي إسماعيل بن إسحاق وأبو علي الفارسيّ

وأبو العبّاس ثعلب وأبو علي الغسّانيّ

تحقيق

سليمان بن عبد العزيز العيونيّ

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

في كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الجزء الرابع



الجُزءُ الرَّابِعُ

[٤/ ١٠٠ب]

هذا بابُ ما لَحِقَتْهُ الزَّوائِدُ مِنْ بَناتِ الثَّلاثةِ مِنْ غَيرِ الفِعْلِ

قال سيبويه: «فالهَمْزةُ تَلْحَقُ أَوَّلًا فيكونُ الحَرْفُ على ....»[١].

(ط): جَميعُ الأَبْنِيةِ في بابِ زِيادةِ الهَمْزةِ في ما أَوْرَدَهُ سيبويه فيهِ سَبْعَةٌ وعِشْرُونَ بِناءً، وزوائِدُ الزُّبَيْدِيِّ فيه تَسْعَةُ أَبْنِيةٍ[٢].

قال سيبويه: «ويكونُ على (إِفْعَلٍ)، نحوُ (إِصْبَعٍ) و(إِبْرَمٍ) و(إِيْبَنٍ)»[٣].

(فا): (إِيْبَنُ) غيرُ مَصْرُوفٍ يَجِبُ[٤]؛ لأَنَّهُ اسْمُ بَلَدٍ معرُوفةٍ[١].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٥، (هارون) ٤/ ٢٤٥، وفي (ح١)١٥٣ب: (أَفْعَلٍ).

(٢) انظر: أبنية الزبيدي ٩٤-١٠٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٦، (هارون) ٤/ ٢٤٥. و(إِفْعَلٍ) و(إِيْبَنٍ) بالتنوين في جميع النسخ عندي، انظر: (ش): ٤/ ١٠٠ب، و(ح٧)٢/ ١٤٦ب، وابن دادي٣٩٧أ. سوى نسخة العبدري ٣/ ٨٠أ، ففيها (إِيْبَنَ) بالمنع من الصرف- ونسخة الموصلي ١٠٣ب، ففيها (إِيْبَنٍ)، ولم أجد كلمة (إِيبَن)، فالظاهر أنها تصحيف.

(٤) لأنه علم على وزن فعل الأمر من الثلاثي، وقُطِعت الهمزة للنقل من الفعلية إلى الاسمية، وذكر الفارسي (إِيْبَن) في الحلبيات ٣٦٤، ٣٧٥، والتكملة (المرجان) ٥٤٥، ٥٨٥، على أنه اسم على (إِفْعَل)، ولم يتكلم على صرفه وعدم صرفه.

قلتُ: هذا الموضع يحتاج إلى مزيد دراسة، فقد جاء (إِيْبَن) في جميع نسخ كتاب سيبويه عندي منونًا سوى نسخة واحدة، ولم أجد (إِيْبَن) اسمًا غير علم، ولكن من مذهب سيبويه صرف العلم الذي على وزن الفعل إذا تغيرت صيغته ظاهريًّا إلى غير صيغ الفعل، كرجل سميته بـ(ضُرْبٍ) من (ضُرِبَ)، أو بـ(قُولٍ وبِيعٍ وخافٍ) من (قُلْ وبِعْ وخَفْ). و(افْعِل) ليس صيغةً ظاهريةً من =

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (إِفْعَالٍّ)، نحوُ (الإِسْحَارِّ)»[٢].

(ط): (أَفْعَالٌّ) بالفَتْحِ في كِتابِ أبي نَصْرٍ[٣]، مُصْلَحٌ، والكَسْرةُ مَضْرُوبةٌ في المِثالِ والاسْمِ مَعًا، والمعروفُ في كتابِ سيبويهِ (إِسْحَارٌّ) بالكَسْرِ[٤]، وفَتْحُها لُغَةٌ قد ذَكَرَها غَيْرُهُ[١]، وبالكَسْرِ للنَّحَّاسِ. [٤/ ١٠١أ]

صيغ أمر الفعل الأجوف، فقياس (إِبْيَن) على قول سيبويه الصرف، وقياس التسمية بفعل الأمر (بِنْ) من (بَانَ يَبِين) أن يقال: (بِينٌ). انظر: الكتاب ٣/ ٣١٩، وما ينصرف للزجاج ١٥١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٦٦- وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٣/ ٤٣٩

(١) (أَبْيَن وإِبْيَن ويَبْيَن) اسم رجل من رجالات اليمن، سُمِّي به أكثر من موضع، نحو: (عَدَنِ أَبْيَنَ وإِبْيَن)، انظر: ليس في كلام العرب ١٨١- وأبنية الزبيدي ١٠٧- ومعجم ما استعجم ١٠٣- واللسان (بين) ١٣/ ٧٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٦، (هارون) ٤/ ٢٤٥، وهو بكسر الهمزة في (إِفْعَالٍّ) و(إِسْحَارٍّ) في جميع النسخ عندي. وجاء في نسخة الموصلي ١٠٤أ (افعَالٍّ) و(الاسحَارِّ) ولم يضع على الألف همزة ولا حركة في الموضعين، وكأنها إشارة إلى جواز الكسر والفتح، ويؤيِّد ذلك أن هذه النسخة منقولة من نسخة الزجاج، ويجيء في آخر الحاشية الآتية أنها عن النحاس بالكسر والنحاس روى نسخته عن الزجاج، ويجيء في الهامش بعد القادم أن الفارسي قرأها على الزجاج بالفتح. ونقل أبو نصر عن نسخة ابن ولاد أنها بفتح الهمزة [انظر: نسخة العبدري ٣/ ٨٠أ].

(٣) انظر: شرح عيون سيبويه لأبي نصر ٢٨٠. ونقل أبو علي الغساني عن نسخة أبي نصر أن نسخة ابن ولاد بالفتح في الموضعين، انظر: طرة نسخة العبدري ٣/ ٨٠ب.

(٤) أما في هذا الموضع من كتاب سيبويه فقد ذكرتُ في تخريج النص أن النسخ عندي بكسر الهمزة سوى واحدة بلا همز، وكذا في موضع ٢/ ٢٦٤ (هارون) جميع النسخ عندي بكسر الهمزة، وقد =

قال سيبويه: «ويكونُ على (أُفَاعِلٍ) فيهما، فالأَسْماءُ نَحْوُ (أُدَابِرَ) و(أُجارِدَ) و(أُحامِرَ)، وَهْوَ في الصِّفَةِ قَلِيلٌ، قالوا (رَجُلٌ أُباتِرٌ)»[٢].

(ط): رِوايةُ ابنِ شُقَيرٍ (أُدابِرٌ)[٣]، الذي يَقْطَعُ رَحِمَهُ ويُدْبِرُ عنها[١].

حشَّى الفارسي ثَمَّ [انظر: ص٦٥٦] بقوله: «قَرَأْتُ على أبي إسحاقَ: (أَسْحَارٌّ) بفَتْحِ الأَلِفِ، وكانَ في نُسْخةِ أبي بَكْرٍ بكَسْرِها، ورَواهُ أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ على الوَجْهَيْنِ»، وانظر أيضًا ص٦٦، ١٣٦٥. وضَبَطَ الكلمةَ عند سيبويه بالكسر: أبو حاتم في أبنيته ٣٠- والزبيدي في أبنيته ٩٧- والجواليقي في مختصره ١٣.

(١) (الأَسْحَارُّ): بَقْلٌ تُسَمِّنُ الماشيةَ، وهي بفتح الهمزة وكسرها. انظر: اللسان ٤/ ٣٥٢- والتاج ١١/ ٥١١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٦، (هارون) ٤/ ٢٤٦. وفي الشرقية- و(ح١) ١٥٥ب- ونسخة ابن دادي٣٩٧أ- و(ح٧)٢/ ١٤٧أ- ونسخة العبدري ٢/ ٨٠أ- ونسخة الموصلي ١٠٤أ: (نحو أُدَابِرٍ وأُجَارِدٍ وأُحَامِرٍ) بالتنوين، وهي ممنوعة من الصرف؛ لأنها أعلامٌ على وزن الفعل، على وزن (أُفَاعِل) كـ(أُقَاتِل)، ونص على ذلك ابن جني في الخصائص ٢/ ٤٨٣. وفي هذا النص ثلاث روايات: ١-الرواية المذكورة في المتن، وهي رواية الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١٥٣ب]- والمبرد كما في الحاشية الأولى، وهي نسخة السيرافي في شرحه ٥/ ٢١٦ب- والزبيدي في أبنيته ٩٧، ١١٢. ٢-رواية ابن شقير، وهي «فالأسماء نحو (أُباتَرَ) و(أُجارِدَ) .... وهو في الصفة قليل، قالوا (رجلٌ أُدابِرٌ)»، كما في الحاشية الأولى. ٣-رواية ثعلب، وهي: «فالأسماء نحو (أُباتَرَ) و(أُجارِدَ) .... وهو في الصفة قليل، قالوا (رجلٌ أُدابِرٌ وأُباتِرٌ)»، وهي ظاهر ما نقله ابن السراج عن ثعلب في الحاشية الثانية، وأشار إلى رواية ثعلب السيرافي في شرحه ٥/ ٢١٦ب.

(٣) أيْ: (رَجُلٌ أُدَابِرٌ).

وفي رِوايةِ المُبَرِّدِ (أُباتِرٌ) بالتاءِ، القَصِيرُ[٢].

قال (ب): في كتاب ثعلبٍ[٣] -مَوْضِعَ (أُدابِرَ)- «(أُباتِرَ)»، ووَقَّعَ فَوْقَهُ (مَكَانٌ)[٤]، وكذلك (أُجادِرَ) و(أُحامِرَ) ذَكَرَ أَنَّها أَمْكِنةٌ[٥]، وقال في الصِّفَةِ (أُباتِرٌ) قَصِيرٌ، و(أُدابِرٌ) لا يَصِلُ رَحِمَهُ.

(سف)[٦]: ما رَأَيْتُ أَحَدًا فَسَّرَهُ -يعني (أُدابِرَ)- في الأَسْماءِ، وما ذَكَرَهُ سيبويه إلَّا بِثَبَتٍ، وزَعَمَ الجَرْمِيُّ أَنَّ (الأُدابِرَ) الرَّجُلُ الذي يَقْطَعُ رَحِمَهُ ويُدْبِرُ عنها، وعن أبي عُبَيدَةَ: (رَجُلٌ أُدابِرٌ) لا يَقْبَلُ قَوْلَ أَحَدٍ.

وغيرُ مُنْكَرٍ أَنْ يكونَ (أُدابِرُ) اسْمَ مَوْضِعٍ ....

وفي ما فَسَّرَهُ ثعلبٌ أَنَّ (أُباتِرَ) اسْمُ مَوْضِعٍ.

وهذا عندي غَلَطٌ وَقَعَ في الكتابِ مِنْ (أُدابِرَ) إلى (أُباتِرَ)[٧].

---

(١) انظر: أبنية أبي حاتم ٣٥- واللسان (دبر) ٤/ ٢٧٢.

(٢) انظر: أبنية أبي حاتم ٣٦- واللسان (بتر) ٤/ ٣٨.

(٣) انظر: تفسير أبينة سيبويه لثعلب ص٤١، ٤٥، ٤٧، ٤٩.

(٤) أيْ: كَتَبَ ثعلب فوقه كلمة (مكان)، أيْ: هو مكانٌ. و(أباتِرٌ) اسم لأودية وهضاب في نجد. انظر: معجم البلدان ١/ ٥٩- واللسان (جرد) ٣/ ١١٩.

(٥) انظر: أبنية أبي حاتم ٣٣٢- ومعجم البلدان ١/ ٩٩، ١٠٨.

(٦) شرح السيرافي ٥/ ٢١٦ب-٢١٧أ، باختلاف.

(٧) يعني أن ما وقع في كتاب سيبويه من جعل (أُدابِر) مثالًا للاسم غلط، حدث من وضع النساخ لـ(أُدَابِرَ) موضع (أُباتِر)، وبذلك يستقيم الكلام والتفسير، فـ(أُبَاتِرُ) مثال الاسم، وهو اسم موضع بلا خلاف، و(أُدَابِرُ) مثال الصفة، وكذا جاء في التفسير.

قال سيبويه: «و(الإِزْمَوْلُ)، وإنَّما يُرِيدُونَ الذي يَزْمُلُ»[١].

(ع): (الإِزْمَوْلُ): المُصَوِّتُ، و(زَمَلَ) إذ صَوَّتَ[٢].

قال سيبويه: «و(إِزْفَنَّةٌ)»[٣].

في (نسخةٍ): «إِزْفَنَّةٌ»، اسْمُ رَجُلٍ[٤].

(ب)[٥]: أَخَذَتْهُ إِزْفَنَّةٌ، أيْ: خِفَّةٌ. [٤/ ١٠١ب]

قال سيبويه: «يُقالُ: (عَجِينٌ أَنْبَخَانٌ)»[٦].

(ط): في نَفْسِ كِتابِهِ (أَنْبَجَانٌ) بالجِيمِ، وفي طُرَّتِهِ عن أبي

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٦، (هارون) ٤/ ٢٤٦.

(٢) انظر: اللسان (زمل) ١١/ ٣٠٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٧، (هارون) ٤/ ٢٤٧. وهذا لفظ الشرقية- و(ح١)١٥٥ب- ونسخة العبدري ٣/ ٨٠ب. وجاء في نسخة ابن دادي٣٩٧أ- و(ح٧)٢/ ١٤٧أ- ونسخة الموصلي ١٠٥أ: «وإِزْفَلَّةٌ» باللام. وجاء بالنون: عن الجرمي في مختصر الجواليقي ٣٢. وجاء باللام في: نسخة ابن السراج كما في الأصول ٣/ ١٨٨- ونسخة أبي نصر [انظر: طرة نسخة العبدري ٣]- ونسخة العطار كما في مختصر الجواليقي.

(٤) انظر: اللسان (زفن) ١٣/ ١٩٨، وهذا التفسير فيه عن كراع.

(٥) في الأصول ٣/ ١٨٨: «(إِزْفَنَّةٌ) خَفِيفٌ، يُقالُ: (أَخَذَتْهُ إِزْفَنَّةٌ)»، وانظر: اللسان (زفن) ١٣/ ١٩٧.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٧، (هارون) ٤/ ٢٤٨، و(أَنْبَخَانٌ) بالخاء في جميع النسخ عندي، سوى نسخة الموصلي ١٠٥أ فبالجيم. وفي الحاشية الآتية أنها في رواية الرباحي بالجيم، وكذا في تنقيح الألباب ٢٦٩أ.

عليٍّ[١] (عَجِينٌ أَنْبَخَانٌ) بالخاءِ، يُقالُ منه: نَبَخَ العَجِينُ[٢].

ورِوايةُ الرَّبَاحِيِّ في كِتابِ سيبويه بالجِيمِ، كذا في نُسَخِ أَصْحابِهِ[٣].

قال سيبويه: «ويَكُونُ (أَفْعِلاءَ)، ولا نَعْلَمُهُ جاءَ إلَّا في (الأَرْبِعَاءِ)، وَهْوَ اسْمٌ، وكذلك (أَفْعَلاءُ)، ولا نَعْلَمُهُ جاءَ إلَّا في (الأَرْبَعَاءِ)، وأمَّا (الأَفْعِلاءُ) مُكَسَّرًا ....»[٤].

---

(١) الظاهر لي أن الضمير في (كتابه) يعود إلى أبي نصر. و(أبو علي) لعله الفارسي، فيكون المحشي على نسخة أبي نصر نقل هذا عن نسخة من رواية الفارسي. ولعله القالي، فقد قرأ أبو نصر عليه في اللغة والنحو، وكان كتاب سيبويه مما أتى به معه من المشرق.

(٢) نَبَخَ العَجِينُ يَنْبُخُ نُبُوخًا: انْتَفَخَ واخْتَمَرَ، و(عَجِينٌ أَنْبَخانٌ و أَنْبَخانِيٌّ): مُنْتَفِخٌ مُخْتَمِرٌ، وقيل: هو الفاسِدُ الحامِضُ، وقيل: المسترخي لكثرة مائه. انظر: اللسان (نبخ) ٣/ ٥٨.

(٣) جعل الكلمة بالخاء عند سيبويه: أبنية أبي حاتم ٤٠- وأبنيته الزبيدي ١١٩- ومعجم ما استعجم ١/ ١٤٨. وجعلها بالجيم عند سيبويه: أدب الكاتب ٥٨٩- وشرح السيرافي ٥/ ١٤٤، وعن السيرافي نقلها الجوهري في الصحاح (نبج) ١/ ٣٤٣- ومختصر الجواليقي ٣٧- وأبنية ابن الدهان ٤٢، وجاءت في مطبوعة الأصول ٣/ ١٨٩ بالخاء.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٧، (هارون) ٤/ ٢٤٨، وهذا لفظ الشرقية، ولفظ نسخة ابن دادي٣٩٧ب: «ويكون (أَفْعِلاءَ)، ولا نعلمه جاء إلا في (الأَرْبِعاءِ)، فاما (الأَفْعِلاءُ) مُكَسَّرًا ....»، ولفظ (ح٧)٢/ ١٤٧أ: «ويكون على (أَفْعَلاءَ)، ولا نعلمه جاء إلا في (الأَرْبَعاءِ)، وهو اسم، وكذلك (أَفْعِلاءُ)، ولا نعلمه جاء إلا في (الأَرْبِعاءِ)، فأما (الأَفْعِلاءُ) مكسرًا ....»، ولفظ (ح١)١٥٣ب: «ويكون على (أُفْعُلاءَ)، ولا نعلمه جاء إلا (الأُرْبُعاءُ)، وهو اسْمُ عَمُودٍ من أَعْمِدةِ الخَشَبةِ، وكذلك (أَفْعِلاءُ)، ولا نعلمه جاء في (الأَرْبِعاءِ)، وأما (الأَفعِلاءُ) مُكَسَّرًا ....».

فيه ثلاثُ لُغاتٍ: بفَتْحَتَينِ، وكَسْرَتَينِ، وفَتْحةٍ وكَسْرةٍ[١].

(نسخةٍ): «ويكونُ على (أُفْعُلاء)، وهو قَلِيلٌ في الاسْمِ والصِّفَةِ، ولا نَعْلَمُهُ جاءَ إلَّا في (الأُرْبُعَاءِ)، يُقالُ: (وَضَعَ بَيْتَهُ على أُرْبُعَاءَ)، أيْ: على أَرْبَعَةِ أَعْمِدَةٍ[٢]، وهو اسْمٌ، وكذلك (أَفْعِلاءُ) لا نَعْلَمُهُ جاءَ إلَّا في (الأَرْبِعَاءِ)، وهو اسْمٌ، وأمَّا الأَفْعِلاء مكسرًا ....».

وزَعَمَ الزُّبَيْدِيُّ[٣] أَنَّهُ «قد جاءَ (الأَرْمِدَاءُ) للرَّمَادِ عَنْ أبي عَمْرٍو، واخْتُلِفَ فيه عن أبي زَيْدٍ، فحَكَى ابنُ قُتَيْبَةَ عنه (الأَرْمِداءُ)، وحَكَى غَيرُهُ عنه (هذه أَرْمِداءُ كثيرةٌ) لِجَمْعِ (رَمَادٍ)».

(ع)[٤]: وحَكَى الكوفيون (الأَرْبُعاء) بضم الباء في العَمُود[٥]، ولم يذكره سيبويه.

(ع): أبو زيدٍ: اليومُ الأَرِبْعاءُ بكسر الباءِ، الأصمعيُّ: اليومُ الأَربَعاء بفتح الباء، ولا يُكْسَرُ إلا في جمعِ (رَبِيعٍ)[٦].

---

(١) أوصلها في التاج (ربع) ٢١/ ٢٣ إلى خمس لغات: الأَرْبِعاء، الأَرْبَعاء، الأَرْبُعاء، الإِرْبِعاء، الإِرْبَعاء.

(٢) انظر: التاج (ربع) ٢١/ ٣٣.

(٣) أبنية الزبيدي ١٠٠، وسبق إلى ذلك ابن قتيبة في أدب الكاتب ٥٨٧. وهذه الحاشية يجب أن تكون من نسخة (ط)؛ كجميع المنقول عن الزُّبيدي.

(٤) نقلت هذه الحاشية والتي بعدها من طرة نسخة العبدري ٣/ ٨٥ب، (ع) رمز أبي علي الغساني.

(٥) الأَرْبُعاء: عمود من أعمدة الخيمة. انظر: التاج (ربع) ٢١/ ٣٣ .

(٦) انظر الخلاف في ضبط اليوم في: ليس من كلام العرب ٦٩- وجمهرة اللغة ١/ ٣١٧- إكمال الإعلام بتثليث الكلام ١/ ٤٢- واللسان (ربع) ٨/ ١٠٩- والتاج (ربع) ٢١/ ٣٢ .

قال سيبويه: «وَتَلْحَقُ الهَمْزَةُ غَيْرَ أَوَّلٍ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ، فيَكُونُ الحَرْفُ على (فَعْلاًءٍ)، وذلك نَحْوُ (ضَهْيَأٍ) صِفَةٌ، و(ضَهْيَأٍ) اسْمٌ»[١].

قال أبو إسحاقَ: (ضَهْيَأٌ) صِفَةٌ للَّتِي لا تَحِيضُ، و(ضَهْيَأٌ) للَّتِي لا يَنْبُتُ لَهَا ثَدْيٌ، وكِلاهُما عندي صِفَةٌ[٢].

(فا): الهَمْزَةُ فيه زائِدَةٌ، والياءُ أَصْلٌ؛ بِدَلالَةِ (الضَّهْيَاءِ)[٣]، على أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلامِهِم (فَعْيَل).

قالَ ابنُ دُرَيْدٍ[٤]: لَيْسَ في الكلامِ (فَعْيَلٌ)[١]، فأمَّا قَوْلُهُم للرَّجُلِ الصُّلْبِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٧، وفيه بألف واقفة غير مهموزة، (هارون) ٤/ ٢٤٨، وفيه بألف مقصورة غير مهموزة، والصواب الهمز، كما في جميع النسخ والمراجع، ولقول سيبويه في أول النص: «وتلحق الهمزة غير أول». وجاء في نسخة الموصلي ١٠٥ب: «على (فَعْلآءٍ)، وذلك نحو: (صَهْبآءٍ) صفة، و(ضَهْيآءٍ) اسم» ووضع الناسخ مدًّا فوق الكلمات الثلاث، وهذا تحريف؛ لأن (فَعْلاء) ليس قليلًا، وقد نص سيبويه على قلة البناء، ولأن (فعلاء) ممنوع من الصرف والناسخ نوَّن الجميع، فدلَّ على أنه حرَّف النقل، لكن هذه النسخة تميَّزت بجعل مثال الصفة (صَهباء) خلاف مثال الاسم، بينما المثالان في جميع النسخ بلفظ واحد.

(٢) كأن الزجاج هنا يغمز في قول سيبويه: إن (ضَهْيَأً) تأتي اسمًا وصفةً، ويراها في كلا المعنيين صفة، ولكن (ضَهْيَأً) تأتي بمعانٍ أخر، فتأتي بمعنى (شجر ذات شوك ضعيف)، وهي بذلك اسمٌ، انظر: اللسان (ضها) ١٤/ ٤٨٨.

(٣) فوزنها (فَعْلأٌ) بفتح فسكون ففتح فهمزة، وأجاز الزجاج كونها (فَعْيِلًا)، انظر: شرح السيرافي ٥/ ١٤٤- وسر الصناعة ١/ ١٠٨- واللسان (ضها) ١٤/ ٤٨٧.

(٤) جاء في جمهرة اللغة ٢/ ١١٧٣: «وَلَيْسَ فِي كَلَامهم (فَعْيَلٌ) بِفَتْح الْفَاء، فَأَما (ضَهْيَد) فمصنوع».

(ضَهْيَدٌ) فمَصْنُوعٌ[٢]. [٤/ ١٠٢أ]

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فاعِلاءَ) في الأَسْماءِ، نَحْوُ (القَاصِعَاءِ) و(النَّافِقَاءِ) و(السَّابِيَاءِ)»[٣].

(السَّابِيَاءُ): المَشِيمةُ.

و(السَّابِيَاءُ): النِّتَاجُ، ويُقالُ: إنَّ لِفُلانٍ لَسابِياءَ كَثِيرةً، إذا كانَ كَثِيرَ الماشِيةِ.

وقالَ الجَرْمِيُّ: (سابِياءُ المالِ) إِناثُهُ[٤].

وقالَ المُبَرِّدُ[٥]: (السَّابِياءُ) القَاصِعَاءُ؛ أُخِذَ مِنْ سابِيا الوَلَدِ. [٤/ ١٠٢ب]

---

(١) انظر: ليس في كلام العرب ٢٩٣، وذكر أنه لم يأت عليه سوى (ضَهْيَدٍ) و(صَهْيَدٍ)- وشرح السيرافي ٥/ ١٤٥- وسر الصناعة ١/ ١٠٨- وأبنية الأسماء لابن القطاع ٢١٣، وذكر أنه لم يأت عليه سوى (صَهْيَدٍ) و(ضَهْيَأٍ)- واللسان (ضها) ١٤/ ٤٧٨.

(٢) انظر الحكم عليه بأنه مصنوع في: الخصائص ٣/٢١٦- واللسان (ضهد) ٣/ ٢٦٦- والارتشاف ١/ ٦٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٨، (هارون) ٤/ ٢٥٠.

(٤) انظر: أبنية أبي حاتم ٤٥- وتهذيب اللغة ١٣/ ١٠١- والمخصص ١/ ٢٣- والمنتخب لكراع ١/ ١٤٥- واللسان (سبي)١٤/ ٣٦٨، و(فقأ) ١/ ١٢٤.

(٥) انظر: اللسان (سبي) ١٤/ ٣٦٨-٣٦٩، وفيه نقل هذا القول عن المبرد، ونقل رد ابن سيده وابن بري عليه، و(القاصِعاءُ) من جِحَرةِ اليَرْبُوع.

قال سيبويه: «و(مَخَارِيقَ) .... و(مَنَاسِيبَ)»[١].

(المِخْراقُ): ثَوْبٌ يُفْتَلُ يَتَضارَبُ بِهِ الصِّبْيَانُ.

ويكونُ أيضًا صِفةً، يُقالُ للمُتَصَرِّفِ في الأُمُورِ الماضي فيها (مِخْرَاقٌ)، و(المِخْرَاقُ) الطَّوِيلُ الحَسَنُ الجِسْمِ[٢].

(نسخةٍ): «ومَناجِيبَ»[٣]، جَمْعُ (مِنْجَابٍ)، و(المِنْجَابُ) التي تَلِدُ النُّجَباءَ، و(المِنْجَابُ) السَّهْمُ بلا رِيشٍ ولا نِصْلٍ[٤].

قال سيبويه: «فالاسْمُ نحوُ (حَوَائِطَ) و(حَوَاجِزَ) و(تَوَابِلَ)»[٥].

في (ح): «جَوَائِحَ».

وفي (أخرى): «جَواجِرَ»، و(الجاجِرُ): ما يُمْسِكُ الماءَ مِنَ المَكانِ المُنْهَبِطِ[٦].

قال سيبويه: «وتَكُونُ الأَسْماءُ على (فَوَاعِيلَ) .... ولا نَعْلَمُهُ جاءَ في

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٨، (هارون) ٤/ ٢٥٠.

(٢) انظر: اللسان (١٠/ ٧٦).

(٣) بدل (ومناسيب).

(٤) انظر: اللسان (نجب) ١/ ٧٤٨.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٨، (هارون) ٤/ ٢٥١، وفي نسخة ابن دادي٣٩٨أ- و(ح٧)٢/ ١٤٧ب: (جَوَائِزَ) بدل (حواجز).

(٦) لم أجد (الجاجر والجواجر) في ما راجعت من كتب اللغة والمُعَرَّب.

الصِّفَةِ كما لا يَجِيءُ واحِدُهُ في الصِّفَةِ»[١].

❁لا يكونُ هذا صِفَةً وهو جَمْعُ (فاعَالٍ)، ويكونُ هذا صِفةً نَحْوُ (جَوَاسِيسَ) جَمْعِ (جاسُوسٍ)، و(حَوَاطِيمَ) جَمْعِ (حاطُومٍ)، هكذا في طُرَّةِ (ط)[٢].

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فَعَاعِلَ) .... ولا يُسْتَنْكَرُ أنْ يكونَ هذا في الصِّفَةِ مِثْلَ (زُرَّقٍ) و(حُوَّلٍ)، فكَمَا قالوا (عَوَاوِيرُ) فجَعَلُوهُ كـ(الكُلَّابِ) حِينَ قالوا (كَلالِيبُ)، كذلك يُجْعَلُ هذا»[٣].

❁(فا): معنى ذا الكلامِ أنَّ التكسيرَ إنَّما هو في الأَصْلِ للأسماءِ دُونَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٨، (هارون) ٤/ ٢٥١.

(٢) جاءت هذه الحاشية في نسخ الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٤٧ب] في المتن بعد كلمة (وتوابل)، بلفظ: «(فواعيل) لا يكون صفة وهو جمع (فاعَالٍ)، ويكون هذا صفة نحو (جواسيس) و(حواطيم) جمع (حاطوم)». وجاءت في متن نسخة الموصلي ١٠٦ب، وقبلها (تفسيرٌ)، وفيها: «ولا يكونُ هذا صِفةً، نحو (جَوَاسِيس)»! وجاءت في طرة نسخة ابن دادي٣٩٨ب في موضعها. وجاءت في موضعها في طرة نسخة العبدري ٣/ ٨١أ، وكتب الناسخ بعدها: «حَوَّقَ عليه (ع) في الأصل، وكتب: حاشيةٌ عند (ص)»، و(على) رمز أبي علي الغساني، و(ص) رمز نسخة أبي نصر.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٨، (هارون) ٤/ ٢٥١، وفي الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٤٨أ]: «في الصفة؛ لأنَّ في الصفة مثل (زُرَّقٍ)»، وكذا في نسخة ابن دادي٣٩٨ب، وفيها: «و(حُوَّلٍ)، قالوا (عواوير)».

الصِّفاتِ، فإذا كان في الصِّفاتِ نَحْوُ (سُلَّمٍ) -وهو (زُرَّقٌ)- لم يُنْكَرْ تَكْسِيرُهُ كتكْسِيرِ (سَلالِمَ)، وذا معنى قَوْلِه: شَبَّهُوا (عَوَاوِيرَ) بـ(كَلالِيبَ).

(نسخةٍ): «.... و(خُلَّبٍ) و(قُلَّبٍ)، غيرَ أنَّا لم نَسْمَعِ العَرَبَ جَمَعَتْ على (فَعَاعِلَ) نَحْوَ (زَرارِقَ)، فكما ....».

قال سيبويه: «و(زَرَافَى) يُرِيدُونَ (الزَّرَافاتِ)»[1].

قياسُ تَكْسِيرِ (زَرَافةٍ) (زَرَائِفُ)، كـ(سَحَابةٍ وسَحَائِبَ)، فقُلِبَ فصارَ (زَرَافِي) -كما قِيلَ في (التَّائِكِ) (التَّاكِي)- ثُمَّ أُبْدِلَتِ الياءُ أَلِفًا[2]. [٤/ ١٠٣أ]

قال سيبويه: «و(الدَّرَارِيِّ)»[3].

(فا): (دَرَارِيُّ) جَمْعُ (دُرِّيٍّ) غيرَ مَهْمُوزٍ، فأمَّا المهموزُ فلا يَجُوزُ فيه هذا الضَّرْبُ مِن الجَمْعِ[4].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٩، (هارون) ٤/ ٢٥١.

(٢) الزَّرَافَات: الجماعات، انظر: اللسان (زرف) ٣/ ١٣٤- والقاموس (زرف) ١٠٥٤، ولم أجد (زَرَافَى) جمع (زَرَافَة) في ما راجعت من معجمات، وفي القاموس أن جمعه (زَرَافِيُّ)، وأكده في التاج (زرف) ٢٣/ ٣٨٤ بقوله: «كـ(زَرَابِيَّ)»، وذكر (زرافَى) الزبيدي في أبنيته ١٥٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٩، (هارون) ٤/ ٢٥١.

(٤) الكوكب الدري: هو المتوقد المتلالئ، يقال (دُرِّيٌّ) بتثليث الدال وتشديد الراء والياء المشددة، وجمعها (دَرَارِيُّ) على (فَعَالِيّ)، و(دُرِّيءٌ) بتثليث الدال والراء المشددة والياء المخففة وهمزة، وجمعها (دَرَارِيءُ) على (فَعَالِيلَ). انظر (درأ) و(درر) في: اللسان ٧٣، ٢٨٢ -والقاموس ٥٠، ٥٠٠.

قال سيبويه: «و(عَلاجِنَ) و(ضَيَافِنَ)»[١].

جَمْعُ (عَلْجَنٍ) وهو العَظِيمُ، مأخُوذٌ من (العِلْجِ)[٢].

و(الضَّيْفَنُ)[٣] الذي يَتْبَعُ الضَّيْفَ، والنُّونُ زائِدةٌ على هذا، وعن أبي زيدٍ[٤]: يُقالُ (ضَفَنَ الرَّجُلُ يَضْفِنُ) إذا عَمِلَ ذلك، فالنُّونُ أَصْلِيَّةٌ على قَوْلِ أبي زيدٍ، والياءُ زائِدةٌ.

قال سيبويه: «و(الحَثَايِلِ) إذا جَمَعْتَ (الحِثْيَلَ) ... ولا نَعْلَمُهُ جاءَ في الصِّفَةِ كما لم يَجِئْ واحِدُهُ»[٥].

(الحِثْيَلُ) ضَرْبٌ مِنْ شَجَرِ الجِبالِ، و(الحِثْيَلُ) أيضًا مِنَ الرِّجَالِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٩، (هارون) ٤/ ٢٥٢.

(٢) (ناقة عَلْجَنٌ): صُلْبَةٌ كَنَازُ اللَّحْمِ. انظر: اللسان (علجن) ١٣/ ٢٨٩.

(٣) جمهور النحويين على أن نون (ضَيْفَنٍ) زائدة، فوزنه (فَيْعَلَنٌ)، وقيل: الياء زائدة، وهو مقتضى حكاية أبي زيد، فوزنه (فَيْعَلٌ)، انظر: المقتضب ٣/ ٣٣٧- وشرح السيرافي ٥/ ١٤٨- والخصائص ٣/ ١٢٢، ٢/ ٤٥- وسر الصناعة ٢/ ٤٤٥، وفي اللسان (ضيف) ٩/ ٢١١ أن سيبويه يرى أن الزائد الياء، وهذا خلاف قول سيبويه هنا، وفي ٤/ ٢٧٠، إذ قال:
«وتلحق رابعة فيكون على (فَعْلَنٍ) في الصفة، قالوا (رَعْشَنٌ) و(ضَيْفَنٌ)، وفي ٤/ ٣٢٠ إذ قال: «و(الضَّيْفَنُ؛ لأنَّهُ مِنَ (الضَّيْفِ)».

(٤) نقل هذا عن أبي زيد: المازني، انظر: المنصف ١/ ١٦٨، وحكاه ابن السراج، انظر: الخصائص ٣/ ١٢٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٩، (هارون) ٤/ ٢٥٢.

القَصِيرُ، و(الحِثْيَلُ) المَهْزُولُ[١].

قال سيبويه: «فالاسْمُ نَحْوُ (غَيْلَمٍ وغَيَالِمَ) و(غَيْطَلٍ وغَيَاطِلَ) و(الدَّيَاسِقِ)، والصِّفَةُ نَحْوُ (عَيْلَمٍ وعَيَالِمَ) و(الصَّيَاقِلِ) و(الجَيَاحِلِ)»[٢].

«والدَّيَاسِمِ» في (أُخرى)[٣].

(الدَّيْسَمُ)[٤] وَلَدُ الذئبِ مِنَ الضَّبُعِ ووَلَدُهُ مِنَ الكَلْبَةِ، مَأْخُوذٌ مِن الدُّسْمةِ، وهي غُبْرَةٌ تَضْرِبُ إلى الطُّحْلةِ، و(الدَّيْسَمُ) الظُّلْمةُ[٥].

---

(١) هنا ثلاثة تنبيهات: ١-أن مراد سيبويه من هذه المعاني الأول؛ لأنه مثَّل به للاسم. ٢-لم أجد (الحِثْيَلَ) بمعنى المهزول، والذي في المعجمات (الحِثْلُ) و(المُحْثَلُ) بمعنى المهزول من سوء التغذية، انظر (حثل) في: اللسان ١١/ ١٤٢- والقاموس ١٢٦٩. ٣-أن سيبويه ذكر أن (فَعَايِلَ) -ومثله مفرده (فِعْيَلٌ)- لم يجئ صفة، وفي هذه الحاشية (حِثْيَلٌ) صفةٌ على المعنيين الأخيرين، وذكر سيبويه في ٤/ ٢٦٧ مجيئه صفة، فقال: «ويكون على (فِعْيَلٍ)، فالاسم نحو (عِثْيَرٍ) .... وقد جاء صِفةً، قالوا: (رَجُلٌ طِرْيَمٌ)، أيْ: طويلٌ».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٩، (هارون) ٤/ ٢٥٢.

(٣) ذكر أبو حاتم في أبنيته ٥٤ (الدَّيْسَم)، وذكر المحقق أن سيبويه لم يذكر (الدَّيْسَم) ولا (الدَّيَاسِمَ) في الأبنية، فلعل في نسخة أبي حاتم (الدياسم) كما هنا.

(٤) اختلف في (الديسم) ولد أي حيوان؟ انظر: المخصص ٨/ ٧٤-واللسان (دسم) ١٢/ ٢٠١- وحياة الحيوان ١/ ٣٤٣.

(٥) انظر: اللسان (دسم) ١٢/ ٢٠١، (طحل) ١١/ ٣٩٩، وفيه: «(الطُّحْلَةُ): لَوْنٌ بين الغُبْرةِ والبَيَاضِ بسَوَادٍ قليلٍ كَلَوْنِ الرَّماد».

(الغَيْلَمُ) ذَكَرُ السَّلاحِفِ، و(الغَيْلَمُ) المَرْأَةُ الحسناءُ[1].

و(الغَيْطَلُ): الأَجَمَةُ، والشَّجَرُ الكَثِيرُ المُلْتَفُّ[2].

و(الدَّيْسَقُ): الخِوَانُ مِنَ الفِضَّةِ، و(الدَّيْسَقُ): بَياضُ السَّرَابِ وتَرَقْرُقُهُ على الأَرْضِ، وكُلُّ لَمَعانِ ماءٍ أو سَرَابٍ فهو دَيْسَقٌ[3].

و(الجَيْحَلُ): العَظِيمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وقِيلَ: الصَّخْرَةُ العَظِيمةُ، يُقالُ: صَفَاةٌ جَيْحَلٌ[4].

البِئْرُ الغَزِيرةُ الواسِعةُ الماءِ، والفَرْجُ والقِدْرُ الواسِعانِ[5].

(ع): قال أبو إسحاق: كُلُّ شيءٍ عظيمٍ يُقالُ له: جَيْحَلٌ[6].

قال سيبويه: «فالأَسْماءُ نَحْوُ (الدَّيَامِيسِ) و(الدَّيَامِيمِ)»[7].

---

(١) إنما أراد سيبويه المعنى الأول؛ لأنه ذكره مثالًا للاسم. انظر: اللسان (غيلم) ١٢/ ٤٤٠.

(٢) انظر: اللسان (غطل) ١١/ ٤٩٧.

(٣) انظر: اللسان (دسق) ١٠/ ٩٦.

(٤) انظر: اللسان (جحل) ١١/ ١٠١.

(٥) هذا تفسير لـ(العَيْلَم)، ولم أجد المعنيين الأخيرين في ما راجعت، إلا أن في اللسان (علم) ١٢/ ٤٢١- والتاج (علم) ٣٣/ ١٣٨ «وربما سُبَّ الرجلُ فقيل (يا بن العَيْلَم)، يذهبون إلى سعتها»، وظاهر الكلام أن الضمير يعود إلى البئر الواسعة، وانظر: أبنية أبي حاتم ٥٤- والقاموس (علم) ١٤٧٢- وأبنية الزبيدي ١٦٤.

(٦) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٣/ ٨١ب، و(ع) رمز أبي علي الغساني.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٩، (هارون) ٤/ ٢٥٢.

(الدِّيمَاسُ): السَّرَبُ[١].

و(الدَّيْمُومُ، والدَّيْمُومَةُ): الأَرْضُ البَعِيدةُ التي يَدُومُ فيها السَّيرُ[٢]، وقد ذَكَرَ سيبويه[٣] (الدَّيْمُومَ) في بابِ الياءِ وأَنَّهُ صِفةٌ، وأَنْشَدَ:

. . . دَوِيَّةٌ دَيْمُومُ[٤]

ويَجُوزُ أَنْ يكونَ جَعَلَهُ هُنا مِنْ بابِ (عَبْدٍ)[٥] ونَحْوِهِ[٦].

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (تَفَاعِيلَ) ....ولا نَعْلَمُهُ جاءَ وَصْفًا»[٧].

---

(١) انظر: اللسان (دمس) ٦/ ٨٨، و(السَّرَبُ): حَفِيرٌ تحت الأرض، أو بيت تحت الأرض، وجُحْرٌ لبعض الحيوانات، انظر اللسان ١/ ٤٦٦.

(٢) انظر: اللسان (دمم) ١٢/ ٢٠٨.

(٣) في ٤/ ٢٦٦، قال: «ويكون على (فَيْعُولٍ) في الاسم والصفة، فالاسم نحو: (قَيْصُومٍ) و(الخَيْشُومِ) و(الحَيْزُومِ)، والصفةُ نحو: (عَيْثُومٍ) و(قَيُّومٍ) و(دَيْمُومٍ)».

(٤) من الرجز، وتمامه: (قَدْ عَرَضَتْ دَوِيَّةٌ دَيْمُومُ)، وهو بلا نسبة في: البغداديات ٤١١- والمخصص ١٠/ ١١٦- وشرح المفصل ٦/ ١٢٢.

(٥) أيْ: أنه في الأصل اسم، ولكنه استعمل صفةً، قال سيبويه ٢/ ١٨٢: «و(العَبْدُ) يكونُ صِفةً، وتقول: (هذا رَجُلٌ عَبْدٌ)، وهو قبيح؛ لأنه اسمٌ».

(٦) ذكر محقق أبنية أبي حاتم ٥٦: «وفَسَّرَ مُفَسِّرُو أبنيته الاسم، ولم يفسروا الصفة»، قلت: ما في الحاشية تفسير لـ(دَيْمُومٍ) وهو صفة، كما جاء في اللسان (دوم) ١٢/ ٢١٤: «ويُقالُ: (عَلَوْنا دَيْمُومةً بعيدةَ الغَوْرِ)، و(عَلَوْنا أَرْضًا دَيْمُومةً مُنْكَرةً)»، فاستعملت صفة، بمعنى: مستوية متباعدة الأطرف لا أعلام فيها من أشخاص أو شجر، وفسَّره الفارسي في البغداديات ٤١١ بأنها التي تمنع سالكيها فتحطمهم.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٩، (هارون) ٤/ ٢٥٢.

(ط): الزُّبَيْدِيُّ[1]: قَدْ جاءَ (تِلْقَامَةٌ) و(تِلْعَابَةٌ) و(تِقْوَالَةٌ)، فلا يَمْتَنِعُ أَنْ يُجْمَعَ على (تلاقِيمَ) و(تَلاعِيبَ)، فيَجِيءَ صِفةً. [٤/ ١٠٣ب]

قال سيبويه: «وصَفُوا بـ(اليَخْضُورِ) كما وَصَفُوا بـ(اليَحْمُومِ)، قالَ الرَّاجِزُ:

عَيْدَانُ شَطَّيْ دِجْلَةَ الْيَخْضُورِ»[2].

غَيْلانُ بن حُرَيْثٍ:

كَأَنَّهُمْ لِلنَّاظِرِ المُتِيرِ

أَرادَ (المُتْئِرِ)[3]، وهو الذي يُدِيمُ النَّظَرَ، فخَفَّفَ، شَبَّهَ الظَّعائِنَ بالنَّخِيلِ.

وقَوْلُهُ (اليَخْضُورِ) صِفَةٌ لـ(دِجْلَةَ)؛ لأنَّ الماءَ يُوصَفُ بالخُضْرةِ[4]،

---

(١) انظر: أبنية الزبيدي ١٢٩، باختلاف.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٩، (هارون) ٤/ ٢٥٣، و(اليخضور) في جميع النسخ بالجر، إلا نسخة ابن دادي ٣٩٨ب، ففيها بالرفع، والبيت من الرجز، وقبله البيت المذكور في الحاشية القادمة، وهما لغَيْلانَ بنِ حُرَيْثٍ، كما في الحاشية القادمة، وكما في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٠٨، بجر (اليخضور)، وبلا نسبة في: شرح السيرافي ٥/ ١٤٩ بالجر- وغريب الحديث للخطابي ١/ ٣٤٨- والمخصص ١٠/ ١٦- وتحصيل عين الذهب ٥٨١ بالرفع.

(٣) انظر: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٠٩.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٥/ ١٤٩، وخَرَّج ابن السيرافي ٢/ ٤٠٩ الجر على تقدير: (عيدانُ نخلِ شَطَّيْ دجلةَ اليخضورِ)، فجعله صفة لمضاف إليه محذوف.

ومنهُ (خُضَارَةُ)[١].

(ب): قال أبو العبَّاسِ[٢]: أَصَبْتُ للعَجَّاجِ:

بِالخُشْبِ تَحْتَ الهَدَبِ اليَخْضُورِ[٣]

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فَعَاوِيلَ) وَصْفًا، نحوُ (القَرَاوِيحِ) .... ولا نَعْلَمُهُ جاءَ اسْمًا»[٤].

(القِرْوَاحُ): الفَضَاءُ الذي لا ساتِرَ فيه، و(ناقةٌ قِرْوَاحٌ): طَوِيلةُ القَوائِمِ، و(نَخْلةٌ قِرْوَاحٌ): طَوِيلةٌ[٥].

(ط): قد ذَكَرَ في البابِ[٦] (عِصْوَادًا) و(قِرْوَاشًا) اسْمَيْنِ، فيَجِبُ أنْ يُجْمَعا (عَصَاوِيدَ) و(قَرَاوِيشَ).

---

(١) (خُضَارَةُ) علم جنس للبحر، نحو (أُسامةَ) للأسد. انظر: الصحاح (خضر) ٢/ ٦٤٧- والبصريات ١/ ٤١٣- والتاج (خضر) ١١/ ١٨٢.

(٢) جاءت هذه الحاشية في متن (ح٧)٢/ ١٤٨ب بلفظ: (قال أبو الحسين)، وفوقه (قال أبو العباس). وجاءت في طرة ابن يبقى ٢٣٤ب بلفظ (قال أبو الحسين).

(٣) من الرجز، وهو للعجاج، كما في: ديوانه ٢٤٣ (تحقيق عزة حسن)- وشرح السيرافي ٥/ ١٤٩- واللسان (خضر) ٤/ ٢٤٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٩، (هارون) ٤/ ٢٥٣.

(٥) انظر: اللسان (قرح) ٢/ ٥٦١.

(٦) انظر: الكتاب ٤/ ٢٦٠، قال: «ويكون على (فِعْوَالٍ) .... ويكون اسْمًا، نحو (عِصْوادٍ) و(قِرْوَاشٍ) .... ويكون على (فُعْوَالٍ) وهو قليلٌ، قالوا (عُصْوَادٌ)، وهو اسْمٌ».

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فَعَاليتَ) في الكَلامِ، وَهْوَ قَلِيلٌ»[١].

(ط): قد ذَكَرَ في بابِ التصغيرِ[٢] (مَلاكِيتَ) جَمْعَ (مَلَكُوتٍ).

[٤/ ١٠٤أ] قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فُعَالَى) في الاسْمِ، نَحْوُ (حُبَارَى) و(سُمَانَى) و(لُبَادَى)، ولا يَكُونُ وَصْفًا»[٣].

طائِرٌ، وقِيلَ: نَبْتٌ، لُغَةٌ يمانِيَةٌ[٤].

(ط): الزُّبيدي[٥]: قد جاءَ صِفةً للواحِدِ، قالوا (عُلَادَى). صِفةٌ للجَمَلِ، كـ(العَلَنْدَى)[٦].

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فَعَالَاءَ)، نَحْوُ (ثَلَاثَاءَ) و(بَرَاكَاءَ) و(عَجَاسَاءَ)، وَقَدْ جاءَ وَصْفًا، قَالُوا: (رَجُلٌ عَيَايَاءُ طَبَاقَاءُ)»[٧].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٩، (هارون) ٤/ ٢٥٣.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٤٤٣، وانظر: الأصول ٣/ ٥٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٠، (هارون) ٤/ ٢٥٤.

(٤) هذه حاشية على (لُبَادَى)، ولم أجد في ما راجعت كونه نبتًا، ولا كونه لغة يمانية. انظر: أبنية أبي حاتم ٦١- وشرح السيرافي ٥/ ١٤٩- وأبنية الزبيدي ١٦٦- واللسان (لبد) ٣/ ٣٨٦- والتاج (لبد) ٩/ ١٢٦.

(٥) انظر: أبنية الزبيدي ١٣١، ولفظه: «قد جاء (فُعَالَى) صفةً للواحد، قالوا: (جَمَلٌ عُلَادَى)».

(٦) (العَلَنْدَى): الشديد من الإبل، و(جَمَلٌ عُلَادَى): غليظ. انظر: القاموس (علد) ٣٨٤.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٠، (هارون) ٤/ ٢٥٤، وهذا لفظ نسخة ابن دادي٣٩٩أ. وفي بقية النسخ: «و(عَجَاسَاءَ)، أيْ: تَقَاعُسٌ»، انظر: الشرقية- و(ح١)١٤٣ب- و(ح٧) ٢/ ١٤٨ب- ونسخة ابن يبقى ٢٣٤ب. وقد وضع ناسخ نسخة ابن دادي العبارة بين رمزي (خ)، أيْ: أن هذه العبارة في بعض النسخ دون بعض. والظاهر أنها حاشية، والذي في المعاجم بمعنى =

عن بَعْضِهم: (العَجَاسَاءُ): كُلُّ ما عَجَسَكَ عن الأَمْرِ، أيْ: حَبَسَكَ، و(العَجَاسَاءُ): القِطْعَةُ العظيمةُ مِن الإِبِلِ[١].

وفي (نسخةٍ): «(سَلَافَاءَ) و(جَزَالَاءَ)، وهو اسْمُ أَرْضٍ»[٢].

(ع): (ص)[٣]: (بَرَاكَاءُ كُلِّ شَيْءٍ) مُعْظَمُهُ، ويُقَالُ: هو النُّزُولُ عن الجَمَلِ للقِتالِ[٤].

[وقد جاءَ (عَجَاسَاءُ) صفةً، وهي العظيمةُ من الإبل، و(ليلةٌ عَجَاسَاءُ)، أي: طويلةٌ].

و(العَيَايَاءُ) الذي لا يَضْرِبُ، وكذلك هو من الجِمالِ[٥].

التقاعُس (العَجَاسى) بالقصر، وأما (العَجَاساء) بالمد فمعناه ما ذُكِرَ في الحاشية القادمة، وجاء فيه القصر قليلًا، انظر: المخصص ٤/ ٤٣٢- واللسان (عجس) ٦/ ١٣١- والتاج (عجس) ١٦/ ٢٣٢. فإذا صحت هذه الحاشية فـ(العَجَاسى) بمعنى التقاعُس يجوز مدها.

(١) انظر (عجس) في: اللسان ٦/ ١٣١- والقاموس ٧١٧.

(٢) ذكر أبو حاتم في أبنيته ٣٣٥ كلمة (جَزَالاء)، قال المحقق: «لم يُذْكَر في ما مثَّل به سيبويه لبناء (فعالاء)»، قلت: لعله في نسخة أبي حاتم من كتاب سيبويه، كما في هذه النسخة.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٣/ ٨٢أ، و(ع) رمز أبي علي الغساني، و(ص) رمز أبي نصر. أي: أن الغساني نقل هذه الحاشية من طرة نسخة أبي نصر. كذا نقلها ابن يبقى ٢٣٤ب عن نسخة أبي نصر، وما بين المعقوفتن منها.

(٤) البَرَاكَاء والبَرُوكَاء والبُرُوكَاء: القتال جُثُوًّا على الرُّكَب، وهذا معنى: النزول من الجمل للقتال. والثبات والجد في القتال. وبَرَاكاء كل شيء: معظمه وشِدته. انظر: العين ٥/ ٣٦٧- والجمهرة ١/ ٣٢٥، وانظر (برك) في: الصحاح ٤/ ١٧٥٧- واللسان ١٠/ ٣٩٨- والتاج ٢٧/ ٦٢.

(٥) يعني: الرجل الذي لا يأتي النساء، وكذلك من الجمال الذي لا يَضْرِب النوق ولا يُلْقِح. انظر: العين ٢/ ٢٧٢- واللسان (عيا) ١٥/ ١١٢- والتاج ٣٩/ ١٣٦.

و(الطَّبَاقَاءُ) مِثْلُهُ في بعض الرواياتِ عن الأصمعي، وقد رُوِيَ عنه أنَّ (الطَّبَاقَاءَ) الذي يَنْطَبِقُ عليه أَمْرُهُ[1].

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فَعَالَانٍ)، نحوُ (سَلَامَانٍ)»[2].

و(السَّلَامَانُ): ضَرْبٌ مِن الشَّجَرِ يُتَّخَذُ مِنْهُ المَسَاوِيكُ، وفي العَرَبِ قَوْمٌ يُقالُ لهم: بَنُو سَلَامَانَ[3].

قال سيبويه: «قالَ:

وَالـرَّأْسُ مِـنْ ثَغَامَـةَ الـدُّوَاسِرُ[4]»[5].

---

(١) انظر المعنى الأول عن الأصمعي في: الغريب المصنف ٢/ ٥٥٣، وانظر الثاني عنه في: غريب الحديث للخطابي ٢/ ٤٦٤- والغريبين لأبي عبيد ١/ ٥١، وجاء عنه نحوه بلفظه (الأحمق الفَدْم)، انظر: اللسان (ضرب) ١٠/ ٢١٤- والتاج ٢٦/ ٥٢. وذكر اختلاف الرواية عن الأصمعي القالي في المقصور والممدود ٤٠٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٠، (هارون) ٤/ ٢٤٥.

(٣) انظر: اللسان (سلم) ١٢/ ٢٩٧- والاشتقاق لابن دريد ٣٥.

(٤) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في: التكملة (دسر) ٢/ ٥١٢، برواية (ثغامِهِ)، وبجر (الدُّواسِرِ)- وتحصيل عين الذهب ٥٨١، برواية (ثغامةَ)- والتاج (دسر) ١١/ ٢٩٢، برواية (ثغامه)، وجاء في أبنية الزبيدي ١٦٨: «وأنشد أبو عمرٍو:

يَحْمِلْنَ مِنْ خُزَيْمَةَ الجُمَاهِرَا

والحَيَّ مِنْ ثَغَامَةَ الدُواسِرَا».

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٠، (هارون) ٤/ ٢٥٤، و(ثَغَامة) في جميع النسخ بفتح الثاء، إلا في نسخة العبدري ٣/ ٨٢أ فجاء بضم الثاء. وهذا لفظ الشرقية- و(ح٧)٢/ ١٤٨ب، وجاء في =

❀ اسْمُ قَبِيلَةٍ[1].

❀ و«مِنْ ثَغَامِهِ[2] الدُّوَاسِرُ».

❀ (ع): قال أبو عبدالله: في أَصْلِ أبي الحسين (ثَغَامِهِ الدُّوَاسِرُ).

وقال أبو العباس: الصواب (مِنْ ثَغَامَةَ الدُّوَاسِرُ)، وهي قبيلة[3].

قال سيبويه: «و(الصُّرَاحِيَةِ)»[4].

❀ يُقالُ: (لَقِيتُهُ صُرَاحِيَةً وصُرَاحًا)، أيْ: بارِزًا[5].

(ح١)١٤٤ب: «ثَغَامَةَ الدُّوَاسِرِ»، وفي نسخة الموصلي ١٠٨ب- وابن دادي٣٩٩أ: «ثَغَامَةِ الدُّوَاسِرِ»، وما فيهما تصحيف يذهب بمحل الاستشهاد بالبيت؛ لأنه يقلب الصفة إلى مضاف إليه، والاستشهاد على كون (دُوَاسِرٍ) صفة. وسيأتي في الحاشية الثانية أن (ثَغَامَةَ) جاء بلفظ (ثَغَامِهِ).

(١) هذه حاشية على (ثَغَامَةَ)، وكون (ثَغَامَةَ) اسم قبيلة لم أجده في كتب الأنساب، ونقله الشنتمري في تحصيل عين الذهب ٥٨١.

(٢) (الثَّغَام) نبت أبيض، يُشَبَّه الشيب به، واحده (ثَغَامةٌ). انظر: اللسان (ثغم) ١٢/ ٧٨.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٣/ ٨٢أ، و(ع) رمز أبي علي الغساني، وأبو عبدالله هو الرباحي، وأبو الحسين هو ابن ولاد، وأبو العباس المبرد راجحًا، أو ابن أبي الحسين مرجوحًا.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٠، (هارون) ٤/ ٢٥٥.

(٥) في اللسان (صرح) ٢/ ٥١١: «و(لَقِيتَهُ مُصارَحةً، ومُقارَحة، وصُرَاحًا، وصِرَاحًا، وكِفاحًا) بمعنى واحد، إذا لقيته مُواجَهةً .... و(كَذِبٌ صُرَاحِيَةٌ وصُرَاحِيٌّ وصُرَاحٌ) بَيِّنٌ يعرفه الناس، و(تَكَلَّمَ بذلك صُرَاحًا وصِرَاحًا) أيْ: جهارًا»، وفي أبينة ابن الدهان ١٠٧: «(لقيته صراحية): لا ستر بيني وبينه»، ولم أجد نص ما في الحاشية. وانظر: أبنية أبي حاتم ٦٩- وأبنية الزبيدي ١٦٨- والقاموس (صرح) ٢٩٢.

قال سيبويه: «و(الهاءُ) لازِمَةٌ لـ(فَعَالِيَةٍ)»[١].

(ط)[٢]: قد ذَكَرَ يَعْقُوبُ[٣] (رَجُلٌ حَزَابٍ وحَزَابِيَةٌ)، و(زَوَازٍ وزَوَازِيَةٌ)، بإِثْباتِ الهاءِ وحَذْفِها[٤].

قال سيبويه: «ولَيْسَ في الكَلامِ شَيْءٌ على (فِعَالَى) ولا (فَعَالَى) إِلَّا للجَمْعِ، ولا شَيْءٌ مِمَّا لَمْ نَذْكَرْهُ»[٥].

(نسخةٍ): «ولَيْسَ في الكَلامِ (فُعَالِي) ولا (فَعَالِي) إِلَّا للجَمْعِ، ولا نَعْلَمُ في الكَلامِ (فُعَاوِلَ) ولا (فُعَالِلَ)[٦] ولا (فُعَايِلَ) ولا (فُعَايِيلَ)، ولا شَيْئًا مِن هذا النَّحْوِ مِمَّا لم نَذْكُرْهُ، ولا (فِعَالَى) مَقْصُورةً ولا مَمْدُودةً»[٧].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٠، (هارون) ٤/ ٢٥٥.

(٢) كأنه نقلها من أبينة الزبيدي ١٣٣، فالنص فيها باختلاف يسير.

(٣) انظر: الألفاظ لابن السكيت ١٦٣.

(٤) (الحَزَابِيَةُ والحَزَابِي) و(الزَّوَازِيَةُ والزَّوَازِي): الغليظ القصير، انظر: اللسان (حزب) ١/ ٣٠٩- والقاموس (حزب) ٩٤.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٠، (هارون) ٤/ ٢٥٥، وفي الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٤٩أ]- ونسخة ابن دادي٣٩٩أ: «ولا شَيْءٌ مِن هذا لم نَذْكُرْهُ».

(٦) كذا في جميع النسخ، والظاهر أنه تحريف؛ لأن (فُعَالِل) أثبته سيبويه وغيره اسمًا كـ(بُرَائِلٍ) ووصفًا كـ(عُلابِطٍ)، انظر: الكتاب ٤/ ٢٨٩- والمقتضب ١/ ٦٧- والأصول ٣/ ٢١٧، ولعل صوابه (فُعَاوِل ولا فُعَاوِيل)؛ ليقابل (فُعَايِل ولا فُعَايِيل).

(٧) استدرك الزبيدي في أبنيته ١٥٣ (فِعَالاءَ)، ومَثَّل له بـ(القِصَاصَاء).

❁ يعني: أنَّ (فِعَالَى) ليس في الكلامِ البَتَّةَ[1]. [٤/ ١٠٤ب]

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فِعْلَى) .... ولا نَعْلَمُهُ جاءَ وَصْفًا»[2].

❁ قد جاءَ عن ثَعْلبٍ[3] (رَجُلٌ كِيصًى) مَنَوَّنٌ: الذي يَنْزِلُ وَحْدَهُ، و(قد كَاصَ طَعامَهُ) إذا أَكَلَهُ وَحْدَهُ[4].

قال سيبويه: «ولا يَكُونُ (فُعْلَى) والأَلِفُ لِغَيْرِ التَّأْنِيثِ»[5].

❁ في (أُخْرى): «ولا فَعَلَى».

قال سيبويه: «ولَيْسَ هذا بالمَعْرُوفِ»[6].

❁ عند (ب): «ليس هذا بمَعْرُوفٍ»، يعني (بُهْمَاةً)؛ لأنَّ (فُعْلَى) لا

---

(١) هذه العبارة ثابتة في متن الشرقية- والرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٤٩أ]، وليست في نسخة ابن دادي٣٩٩أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٠، (هارون) ٤/ ٢٥٥.

(٣) انظر: تفسير أبينة سيبويه لثعلب ص١٩٣. وانظر: المقصود والممدود للقالي ١٩٨- ومقاييس المقصور والممدود ٧٩- والارتشاف ١/ ٦٦، والذي في مجالس ثعلب ١/ ٢٦٨: «الرجل الكيص: اللئيم»، وفي اللسان (كيص) ٧/ ٨٦: «قال أبو علي: يجوز أن يكون قوله (رَأَتْ رَجُلًا كِيصًا) الألف فيه ألف النصب لا ألف الإلحاق، والذي ذكره ثعلب في أماليه (الكِيصُ: اللئيمُ)»، والظاهر أن ثعلبًا ذكر (الكِيصَى) في ما شرحه من أبنية سيبويه.

(٤) انظر: القاموس (كيص) ٨١٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٠، (هارون) ٤/ ٢٥٥.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٠، (هارون) ٤/ ٢٥٥.

يَكُونُ إِلَّا للتأنيثِ، ولا يكونُ مُلْحَقًا[١].

قال سيبويه: «و(رَضْوَى)»[٢].

في (أخ)[٣]: «ودَهْنَى»[٤].

(رق): جَبَلٌ، وهي من أَسْماءِ النِّسَاءِ أيضًا، يعني (رَضْوَى)[٥].

---

(١) هذا قول الجمهور، وعلى رأسهم سيبويه، وأجاز بعضهم مجيئه للإلحاق. انظر: الكتاب ٤/ ٢٥٥- والأصول ٢/ ٤١٠- والمنصف ١/ ٣٦- وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٤٩- وأبنية الإلحاق للقرني ٦٥.

انظر: سفر السعادة ١/ ١٧٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢١، (هارون) ٤/ ٢٥٥.

(٣) أيْ: في نسخة مجهولة أخرى.

(٤) الدَّهْنى: تقصر وتمد، وفي معجم البلدان ٢/ ٥٦٠: «وبخط الوزير المغربي: الدهناء عند البصريين مقصور، وعند الكوفيين يقصر ويمد»، قال محقق الأماكن للحازمي الشيخ حمد الجاسر ١/ ٤٤٠: هي كثبان عظيمة من الرمال تفصل بين شرقي نجد وشرق الجزيرة، من جنوبها المحاذي لبلاد عُمان، حيث يتسع ذلك الجانب منها فيتصل برمال يَبْرِين فوَبار فالأَحْقاف (الربع الخالي) غربًا، فبَيْنُونة شرقًا (غرب قطر الآن)، ثم تمتد شمالًا حتى تحاذي شرقًا بلاد الجبلين (أَجَأ وسَلْمى)، ويمتد منها طرف يفصل بين هذه البلاد وبين بلاد الجوف (دُومة الجَنْدَل) يتجه غربًا حتى يتصل بحِرار الحجاز، ويعرف هذا الطرف قديمًا برمل عالج، عن وانظر: المقصور والممدود للقالي ٢٨٤- ومعجم ما استعجم ٢/ ٥٥٩- واللسان (دهن) ١٣/ ١٦٣- والقاموس (دهن) ١٥٤٦.

(٥) هذا النص في شرح السيرافي ٥/ ٢٢١ب دون عزو! وانظر: اللسان (رضو) ١٤/ ٣٢٤- وسفر السعادة ١/ ٢٨٣- ومعجم البلدان ٣/ ٥١.

قال سيبويه: «و(دَقَرَى) و(نَمَلَى)»[(١)].

رَوْضَةٌ باليمامةِ[(٢)].

قال الجَرْمِيُّ[(٣)]: (دَقَرَى) و(نَمَلَى) و(صَوَرَى) مِياهٌ بِقُرْبِ المدينةِ.

(ع)[(٤)]: قال ابن وَلَّادٍ: «(نَمَلَى): اسمُ ماءةٍ قُرْبَ المدينة»[(٥)].

غيرُه: وقد جاء (نَمَلَى) صِفةً، قالوا: (امرأةٌ نَمَلَى)، «كثيرةُ الحركةِ لا تَثْبُتُ في مَوْضِعٍ»[(٦)].

قال سيبويه: «و(مَرَطَى)»[(٧)].

السَّرِيعةُ مِنَ النُّوقِ، وقالَ ابن دُرَيْدٍ[(٨)]: (المَرَطَى) عَدْوُ الفَرَسِ إذا عَدَا عَدْوًا سَهْلًا دُونَ التَّقْرِيبِ[(٩)].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢١، (هارون) ٤/ ٢٥٦.

(٢) الحاشية على (دَقَرَى)، وقد نقلها السيرافي في شرحه ٥/ ١٥١ بلفظ: «قال بعضهم: ....».

(٣) انظر: شرح السيرافي ٥/ ١٥١- وسفر السعادة ١/ ٢٧١. وانظر: معجم البلدان ٢/ ٤٥٩، ٥/ ٣٠٥، ٣/ ٤٣٢.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٣/ ٨٢ب، و(ع) رمز أبي علي الغساني.

(٥) المقصور والممدود لأبي العباس بن ولاد ص٢١٠.

(٦) المقصور والممدود للقالي ص١٤٤، وانظر: جمهرة اللغة ٢/ ١١٨٠- وشمس العلوم ١٠/ ٦٧٥٩- والمخصص ٤/ ٤٨٨.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢١، (هارون) ٤/ ٢٥٦.

(٨) انظر: الجمهرة ١١٨٠.

(٩) ومراد سيبويه المعنى الأول؛ لأنه مثَّل بـ(مَرَطَى) على الصفة. وانظر: اللسان (مرط) ٤٠١.

قال سيبويه: «و(أُدَمَى)»[١].

مَوْضِعٌ، وعن بَعْضِهم: الأُدَمَى: حِجَارةٌ في أَرْضِ بني قُشَيْرٍ[٢].

في متن (ط): «الأُدَمَى»، وفي طُرَّتِهِ: «عِنْدَ هارُونَ: (أُدَمَى)»[٣].

قال سيبويه: «وبَعْضُ العَرَبِ يَقُولُ: (صَوَرَيْ) و(قَلَهَيْ) و(ضَفَوَيْ)، فيَجْعَلُها ياءً»[٤].

ثَعْلَبُ[٥]: (صَوَرَيْ)، وفي نُسْخَةِ أبي العَبَّاسِ المُبَرِّدِ (صَوَبَيْ)[٦]،

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢١، (هارون) ٤/ ٢٥٦. وكذا في الشرقية- و(ح٧)٢/ ١٤٩أ، وفي (ح١)١٥٥ب: «و(الأُدَمَى)»، وليست الكلمة في نسخة ابن دادي٣٩٩ب، ولعلها أيضًا ليست في نسخة أبي حاتم والسيرافي، فهما لم يفسرا معناها، انظر: أبنية أبي حاتم ٧٧- وشرح السيرافي ٥/ ١٥١، وفسرها: الزبيدي ١٣٥، ١٧٢- وابن الدهان ٣٣.

(٢) انظر: المقصور والممدود للقالي ٢٤٦، وفيه: «وقال أحمد بن عبيد: الأُدَمَى: حجارة حُمْرٌ في أرض بني قشير»- ومعجم ما استعجم ١/ ١٢٧- ومعجم البلدان ١/ ١٢٧، وفيه «أرض ذات حجارة في بلاد قشير».

(٣) هارون: هو أبو نصر هارون بن موسى المجريطي القرطبي، تلميذ الرباحي، وله نسخة مشهورة من كتاب سيبويه، وصاحب (شرح عيون كتاب سيبويه).

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢١، (هارون) ٤/ ٢٥٦. و(صَوَرَيْ) كذا في جميع النسخ عندي، سوى نسخة السعدي ١٧١أ ففيها (صَوَبَيْ) .

(٥) انظر: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ص١٢٥.

(٦) توافقها نسخة السعدي ١٧١أ. وباقي النسخ عندي فيها (صَوَرَيْ)، وكذا في الشروح وكتب الأبنية عندي، انظر: أبنية أبي حاتم ٧٢- وشرح السيرافي ٥/ ١٥١- وأبنية الزبيدي ١٣٥، ١٧٢- ومختصر الجواليقي ١٨٦- وأبنية ابن الدهان ١٠٩.

وكذلك نُسخةُ القاضي.

رَقَمَ على الياءِ الموقوفِ عليها بالشِّينِ مِن فَوْقُ في متن (ط)، وفي طُرَّتِهْ: «هكذا عنده، شَيْنٌ على الياءاتِ، وليس يُرِيدُ بِها التَّشْديدَ، وإنَّما جَعَلَها عَلامةً لإظهارِ الياءِ في اللَّفْظِ؛ لِئَلَّا يكونَ اللَّفْظُ بِها بالألفِ، وخَصَّ الشِّينَ لأنَّ اللَّفْظَ بالياءِ عِنْدَ الوقفِ يَقْرُبُ مِن التَّشْديدِ».

قال سيبويه: «ولا نَعْلَمُ في الكَلامِ (فِعَلَى) ولا (فَعِلَى) ولا (فِعِلَى) ولا (فُعُلَى)، ولَيْسَ في الكَلامِ (فُعِلَى)، ولا (فُعَلَى) صِفَةً»[1].

«صِفَةً» مُتَعَلِّقٌ بـ(فُعَلَى) دُونَ (فُعِلَى)؛ لأنَّ (فُعِلَى) لم يَجِئْ أيضًا اسْمًا[2].

قال سيبويه: «نَحْوُ (جِلْبَابٍ)»[3].

عن بَعْضِهم: (الجِلْبَابُ): الرِّدَاءُ، وقِيلَ: ثَوْبٌ أَوْسَعُ مِن الخِمَارِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢١، (هارون) ٤/ ٢٥٦. وهذا لفظ الشرقية، وفي (ح٧)٢/ ١٤٩أ- ونسخة ابن دادي٣٩٩ب- و(ح٣)٣٦٤ب: «ولا نعلم في الكلام (فِعَلَى) ولا (فَعِلَى) ولا (فُعُلَى)» فقط، وفي (ح١)١٥٥ب: «ولا نعلم في الكلام (فِعِلَى) ولا (فَعِلَى) ولا (فُعُلَى)» فقط، وفي (ح٨)٣٥٢ب: «ولا نعلم في الكلام (فِعَلَى) ولا (فَعِلَى)» فقط.

(٢) ذكر سيبويه قبل أسطر (فُعَلَى) اسمًا، نحو (شُعَبَى) و(أُدَمَى)، أما (فُعِلَى) فقد نص ابن القطاع ١٧٨ على عدمه في الاسم والصفة، ولم يذكره في الأبنية: الزبيدي في أبنيته [انظر: فهارسه ٣٤٩]- والقالي في المقصور والممدود [انظر: فهارسه ٦٤١].

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢١، (هارون) ٤/ ٢٥٦.

دُونَ الرِّدَاءِ تُغَطِّي بِهِ المَرْأَةُ رَأْسَها وصَدْرَها[1]. [٤/ ١٠٥أ]

قال سيبويه: «نَحْوُ (الكَلَّاءِ) و(القَذَّافِ) و(الجَبَّانِ)»[2].

(سف): «(الكَلَّاءُ): المَوْضِعُ الذي تُرْفَأُ فيهِ السُّفُنُ، وهو المُرْسَى»[3].

(فا): (الكَلَّاءُ): كَلَّاءُ البَصْرةِ، وهي سُوقٌ بها.

زَعَمَ سيبويه أَنَّهُ (فَعَّالٌ)، وهو على هذا مُذَكَّرٌ مَصْرُوفٌ، ويَدُلُّك على ذلك أنَّهم قد سَمَّوا مَرْفَأَ السُّفُنِ (المُكَلَّأَ)، والمعنى أنَّ المَوْضِعَ يَدْفَعُ الرِّيحَ عن السُّفُنِ المُقَرَّبةِ إليه ويَحْفَظِها منها، مِنْ قولِهِ -تعالى-: ﴿قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[4].

وقد زَعَمَ بَعْضُهم أنَّ قَوْمًا تَرَكُوا صَرْفَهُ، فمَنْ تَرَكَ صَرْفَهُ كانَ اسْمًا مِن (كَلٍّ)، مِثْلَ (الهَضَّاءِ)[5] في التضعيفِ، والمعنى أَنَّهُ مَوْضِعٌ تكِلُّ فيه الرِّيحُ عن

---

(١) انظر: اللسان (جلب) ١/ ٢٧٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢١، (هارون) ٤/ ٢٥٧.

(٣) شرح السيرافي ٥/ ١٥١، وفيه (تُحْبَسُ) بدل (تُرْفَأ). ويقال: رَفَأْتُ السفينةَ، أيْ: أدنيتُها من الشَّطِّ، ويقال (المَرْسَى) من (رَسَتِ السفينةُ)، إذا وَقَفَتْ في المَرْفَأ، و(المُرْسَى) من (أَرْسَيْتُ السفينَةَ)، إذا أوقفتها في المَرْفَأ، انظر: القاموس (رفأ) ٥٢، و(رسا) ١٦٦٢.

(٤) سورة الأنبياء ٤٢.

(٥) الهَضَّاءُ: الجماعة من الناس والخيل. انظر: اللسان (هضض) ٧/ ٢٤٨- والقاموس (هضض) ٨٤٨.

عَمَلِها في غيرِ هذا المَوْضِعِ، فمِثْلُ (الكَلَّاءِ) في المعنى على هذا القَوْلِ تَسْمِيَتُهُم لِمَرْفَأ السُّفُنِ المِيناء، أَلَا تَرى أَنَّهُ (مِفْعَالٌ) مِن (الوَنَى) الذي هو فُتُورٌ وكَلَالٌ[1].

(بَعْضُهم): الكَلأُ: شاطِئُ البَحْرِ، ومَرْفَأُ السُّفُنِ، ومنه (كَلَّاءُ البَصْرَةِ).

قال ابنُ دُرَيدٍ[2]: لأَنَّ السُّفَنَ تَكْلأُ فيه، فهو (فَعَّالٌ) مِنْ (كَلأْتُ).

وقِيلَ: (الكَلَّاءُ): المُسَنَّاةُ[3].

(سف)[4]: (القَذَّافُ): المِيزانُ.

(غَيرُهُ): القَذَّافُ: المَرْكَبُ، و(القَذَّافُ): المَنْجَنِيقُ، و(القَذَّافُ): جَمْعُ قَذَّافة، وهو الذي يُرْمَى بهِ الشَّيْءُ فيُبْعَدُ[5].

و(الجَبَّانُ والجَبَّانةُ): ما اسْتَوَى مِن الأَرْضِ في ارْتِفاعٍ، وعن ابن

---

(١) (الكَلَّاء): سوق بالبصرة على شاطئها، و(الكَلَّاء) و(المُكَلَّأ): مَرفَأُ السُّفُن، و(الكَلَّاء): (فَعَّال) من (كلأ) عند سيبويه، و(فَعْلاءُ) من (الكَلّ) عند ثعلب. انظر: تهذيب اللغة ١٠/ ٣٦٢- واللسان (كلأ) ١/ ١٤٦.

(٢) انظر: الجمهرة ١٠٨٣.

(٣) (المُسَنَّاةُ): الضَّفيرة تُبْنَى للسيل لترد الماء، فيها مفاتح للماء بقدر ما تحتاج إليه. انظر: اللسان (سنا) ١٤/ ٤٠٦، ولم أجد من ذكر أن (الكَلَّاء) يطلق على (المُسَنَّاةِ).

(٤) شرح السيرافي ٥/ ١٥١.

(٥) انظر: اللسان (قذف) ٩/ ٢٧٧.

شُمَيْلٍ: كُلُّ صَحْراءَ جَبَّانةٌ، و(الجَبَّانَةُ): المُصَلَّى[١].

قال سيبويه: «و(كُلَّابٌ) و(نُسَّافٌ)»[٢].

خَشَبَةٌ في رَأْسِها عُقَّافةٌ منها أو مِن حَدِيدٍ يُجْتَذَبُ بها الشيءُ، وهو الكَلُّوبُ، وكَلالِيبُ البازِي: مَخالِبُهُ[٣].

و(النُّسَّافُ): طائِرٌ كالخُطَّافِ، وفي (نُسْخةِ ثَعْلَبٍ)[٤] «نُشَّافٌ»، وقال: هو أيضًا طائِرٌ[٥].

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فِعَّالٍ) اسْمًا .... ولا نَعْلَمُهُ جاءَ وَصْفًا»[٦].

(ط): قد جاء (دِنَّامَةٌ) و(دِنَّابَةٌ) للقَصِيرِ[٧].

---

(١) انظر: اللسان (جبن) ١٣/ ٨٥، وفيه المعنى الأول عن ابن شميل. ويَعْني بـ(المُصَلَّى) هنا مُصَلَّى العيد؛ لأنها تُصَلَّى في الصحراء، فيُسَمَّى المُصَلَّى بموضعه، كما تُسَمَّى المقبرةُ جَبَّانًا؛ لأنها في الصحراء.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢١، (هارون) ٤/ ٢٥٧.

(٣) انظر: اللسان (كلب) ١/ ٧٢٥.

(٤) وجاء بيان ما في نسخة ثعلب في حاشية (ح٧)٢/ ١٤٩ب. وانظر: تفسير أبينة سيبويه لثعلب ص٢١٠.

(٥) انظر: اللسان (نسف) ٩/ ٣٢٩- والقاموس (نسف) ١١٠٦، ولم أجد (نُشَّافًا) بهذا المعنى.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢١، (هارون) ٤/ ٢٥٧.

(٧) انظر: أبنية الزبيدي ١٣٧، ولعل النقل منه، وانظر: اللسان (دنم) ١٢/ ٢٠٩، و(دنب) ١/ ٢٧٧، والذي في النسخ (دِنَّافة) بدل (دِنَّابة)، وأصلحته من المراجع المذكورة، ولم أجد كلمة (دِنَّافة) في ما راجعت.

قال سيبويه: «ولا يَكُونُ على (فُعَلاءَ) في الكَلامِ إلَّا وآخِرُهُ عَلامةٌ للتَّأْنِيثِ»(١).

❊يُرِيدُ: أنَّهُ لا يكونُ للإِلْحاقِ.

❊(نسخةٍ): «ولا يكون (فُعَلاءُ) في الكلامِ إلَّا وآخِرُهُ عَلامةُ التَّأْنيثِ، نحوُ (حَمْرَاءَ)».

قال سيبويه: «وقَدْ يَكُونُ على (فُعْلاءٍ) في الكَلامِ، وَهْوَ قَلِيلٌ، نَحْوُ (قُوبَاءٍ) .... ويَكُونُ على (فُعَلاءَ) فيهما، فالاسْمُ نَحْوُ (القُوبَاءِ)»(٢).

❊الهمزةُ مُنْقَلِبةٌ عن ياءٍ؛ لَحِقَتْ لِتُلْحِقَهُ بـ(قُرْطاسٍ).

(خُشَّاءٌ) مِثْلُ (قُوبَاءٍ)، و(خُشَشَاءُ) مِثْلُ (قُوبَاءَ)(٣). [٤/ ١٠٥ب]

قال سيبويه: «وقالَ ....:

عَــلَى قَرمـاءَ عاليَــةٌ شَــوَاهُ ... كَــأَنَّ بَيَــاضَ غُرَّتِــهِ خِمَــارُ»(٤).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢١، (هارون) ٤/ ٢٥٧. وفي (ح٧)٢/ ١٤٩ب: «علامةُ التأنيث».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢١، (هارون) ٤/ ٢٥٧.

(٣) وجاءت الفقرة الثانية من الحاشية بلفظها في حاشية (ح٧)٢/ ١٤٩ب، وانظر: مقاييس المقصور والممدود ٥٦-٥٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٢، (هارون) ٤/ ٢٥٨. والبيت من الوافر، وهو للسُلَيك بن السُّلَكة، كما في: نسخ الكتاب- والكامل ٢/ ٩٧٠- والأصول ٣/ ١٩٦- والمقصور والممدود للقالي ٣٩٧- والاقتضاب ٤٧٠- واللسان (تأد) ٣/ ١٠٢، وقيل: لتأبط شرًّا، كما في: معجم ما استعجم ٢/ ٤٩١.

في (ح): «عارِيَةٌ»، ورُوِيَ: (عالِيهِ شَوَاهُ)[١].

(فا): (عالِيهِ شَوَاهُ) يُقَوِّي قَوْلَ حَمْزَةَ: ﴿عَٰلِيهِم ثِيَابُ سُندُسٍ﴾[٢].

قال سيبويه: «و(المَكْنَانِ)»[٣].

(المَكْنَانُ): نَبْتٌ، قال ابن مُقْبِلٍ:

الجَوْثُ يَنْفُخُ في المَكْنَانِ قد كَتِنَتْ ... مِنْهُ جَحافِلُهُ والعَضْرِسِ الثَّجِرِ[٤]

قال سيبويه: «نَحْوُ (الصَمَيَانِ) و(القَطَوَانِ) و(الزَّفَيَانِ)»[٥].

(الصَّمَيَانُ): الماضِي الجَرِيءُ، يُقالُ: (انْصَمَى على القَوْمِ

---

(١) في الشرقية: (عالِيَةٌ شَوَاهُ) بفتح الياء والرفع، وكذا في الكامل ٢/ ٩٧٠. وفي (ح١)١٥٥أ- و(ح٧)٢/ ١٤٩ب: (عالِيَهُ شَوَاهُ) بفتح الياء وضم الهاء. وفي نسخة ابن دادي٤٠٠أ- و(ح٨)٣٥٢ب: (عالِيَةٍ شَوَاهُ) بفتح الياء والجر، وفي حاشية نسخة ابن دادي: «(خ): عارِيَةٍ» بالجر، وانظر كلامًا على رواياته في: شرح أبيات الكتاب ٢/ ٤٣٢- واللسان (فرم) ١٢/ ٤٥٢.

(٢) سورة الإنسان ٢١، وقراءة (عالِيهِم) -بسكون الياء وكسر الهاء- قراءة نافع وحمزة، وقرأ باقي السبعة (عالِيَهُم) بفتح الياء وضم الهاء. انظر: السبعة ٦٦٤- والبحر المحيط ٨/ ٣٩١- والنشر ٢/ ٣٩٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٢، (هارون) ٤/ ٢٥٩.

(٤) من البسيط، وهو لابن مقبل، كما في: ديوانه ٩٤- وتهذيب اللغة ٣/ ٣٣٠- واللسان (كتن) ١٣/ ٣٥٤، وفي النسخ (العضرسُ الثجرُ) بالرفع، والتصويب من المراجع؛ لأن (المكنان) و(العضرس) نبتان، وفيها (والعَيْرُ ينفخ)، وهو المناسب للمعنى؛ أما (الجوث) فهو استرخاء أسفل البطن!

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٢، (هارون) ٤/ ٢٥٩.

وانْدَرَأَ عليهم).

و(القَطَوَانُ): البَطِيءُ في مِشْيَتِهِ، يُقالُ: (قَطَا يَقْطُو).

و(الزَّفَيَانُ): الخَفِيفُ السَّرِيعُ[١].

قال سيبويه: «و(ذُبْيَانَ) .... والصِّفَةُ نَحْوُ (عُرْيَانٍ) و(خُمْصَانٍ)»[٢].

(ذُبْيَانُ): قَبِيلَةٌ، و(الذُّبْيَانُ): شَعَرُ عُرْفِ الدَّابَّةِ، عن ابن الأعرابي[٣].

(نسخةٍ): «و(دُسْفَانٍ)»، قال أبو عُبَيدَةَ: (الدُّسْفَانُ) القَوَّادُ[٤].

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فِعْلَانٍ) اسمًا»[٥].

(ط): قد جاءَ صِفةً: (رَجُلٌ عِلْيَانٌ) و(ناقةٌ عِلْيَانةٌ)، أيْ: طويلةٌ[٦].

[٤/ ١٠٦أ] قال سيبويه: «قالُوا (السَّبُعَانُ)، وَهْوَ اسْمُ بَلَدٍ، قالَ ...:

أَلَا يَا دِيَارَ الْـحَيِّ بِالسَّبُعَانِ   أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبِلَى الْـمَلَوانِ»[١]

---

(١) انظر: اللسان (صما) ١٤/ ٤٦٩، و(قطا) ١٥/ ١٩٠، و(زفي) ١٤/ ٣٥٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٢، (هارون) ٤/ ٢٥٩.

(٣) انظر: التاج (ذبي) ٣٨/ ٨٥، وفيه: «وقال أبو عمرو: (الذُّبْيانُ): الشَّعَرُ على عُنُقِ البعير ومِشْفَرِهِ».

(٤) انظر: اللسان (دسف) ٩/ ١٠٣.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ، (هارون) ٤/ .

(٦) انظر: أبنية الزبيدي ١٤٠، ولعل النقل عنه- واللسان (علا) ١٥/ ٩٢، وفيهما أنه يقال (عِلْيَان) للمذكر والمؤنث، وفي سر الصناعة ٢/ ٧٣٧: «(ناقة عِلْيانةٌ)، أيْ: طويلة».

(السَّبُعَانِ) يقولُ فيه (خ)[٢] إنَّهُ تَثْنِيَةٌ.

(فا): وإنْ كانَ تَثْنِيَةً فقد سُمِّيَ بِهِ الآنَ، والقِسْمَةُ فيه كالقِسْمَةِ في (دِيوَانٍ)، أعني في مُراعاةِ الأَصْلِ وما هو عليه السَّاعةَ[٣].

قال سيبويه: «قالُوا (السُّلْطَانُ)»[٤].

لم يَذْكُرِ (السُّلْطَانَ) إلَّا سيبويه[٥].

قال سيبويه: «ولكِنْ (فِيعَالٌ)، نَحْوُ (دِيمَاسٍ) و(دِيوَانٍ)»[١].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٢، (هارون) ٤/ ٢٥٩. وهذا لفظ الشرقية- ونسخة العبدري ٣/ ١٨٣أ وليس فيها (بلد). ولم يرد الشطر الثاني من البيت ولا كلمة (بلد) في: نسخة الموصلي ١١٠ب- والرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٥٠أ]- ولا نسخة ابن دادي٤٠٠أ، والبيت من الطويل، وهو لابن مقبل، كما في: ديوانه ٣٣٥- ونسخ الكتاب- والأصول ٣/ ١٩٧- وإصلاح المنطق ٣٩٤- وشرح أبيات الكتاب ٢/ ٤٢٢- والخزانة ٧/ ٣٠٢، وهو لابن أحمر، كما في: ديوانه ١٨٨- وشرح الأشموني ٣/ ٨٤٩.

(٢) هذا رمز الأخفش الأوسط، وانظر هذه الرواية عنه في: الخصائص ٣/ ٢٠٢- واللسان (عفزر) ٤/ ٥٩١.

(٣) يرى الأخفش أن (سَبُعَان) مسمًّى بتثنية (سَبُعٍ) [انظر: الخصائص ٣/ ٢٠٢]، فلا يثبت به بناء (فَعُلانٍ) في الأسماء؛ لأنه علمٌ منقول، وأما الفارسي هنا فيقول إنَّ (سَبُعَان) كـ(دِيوَانٍ) التي سيأتي الكلام عليها قريبًا.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٢، (هارون) ٤/ ٢٦٠.

(٥) عُزِي هذا القول إلى الجرميِّ في سفر السعادة ١/ ٣٠٢، وانظر هذه اللغة بلا عزو في: اللسان (سلط) ٧/ ٣٢١- والمصباح المنير (سلط) ٢٨٥- والتاج (سلط) ١٩/ ٣٧٤.

(فا): قوله في (دِيوَانٍ) (فِيعَالٌ) إنَّما هو على وَزْنِهِ الآنَ، وإنْ كانَ في الأَصْلِ (فِعَّال)، وذا كمَذْهَبِ (خ) في أنَّك إنْ وَزَنْتَ على الأَصْلِ قُلْتَ كذا، وعلى اللَّفْظِ قُلْتَ كذا[٢]. [٤/ ١٠٦ب]

قال سيبويه: «نَحْوُ (الكِمِرَّى)»[٣].

هو مِن الرِّجالِ القَصِيرُ، وقيل: العَظِيمُ الكَمَرةِ، وعن بَعْضِهم: مَوْضِعٌ[٤].

قال سيبويه: «وقالُوا: (إنَّهُ خِنِفَّى العَنَقِ)»[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٣، (هارون) ٤/ ٢٦٠.

(٢) (خ) رمز الأخفش الأوسط، و(دِيوَان) أصله (دِوَّانٌ) من (دَوَّنْتُ)، ثم قلبت الواو الأولى ياءً، فأصله البعيد (فِعَّالٌ)، وأصله القريب (فِيعَالٌ)، قال سيبويه ٣/ ٢١٨: «وسألته عن (دِيوَانٍ) فقال بمنزلة (قِيرَاطٍ)؛ لأنه من دونت»، وقال ٤/ ٣٦٩: «ولو بنيتها [أيْ: (ديوان)] على (فِيعَالٍ) لأدغمت، ولكنك جعلتها (فِعَّالٌ) ثم أبدلت»، وانظر: الأصول ٣/ ٢٦٤- وسر الصناعة ٢/ ٧٣٥- والخصائص ٣/ ١٨- واللسان (دون) ١٣/ ١٦٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٣، (هارون) ٤/ ٢٦١.

(٤) انظر: أبنية أبي حاتم ٩٤- وشرح السيرافي ٥/ ١٥٢- واللسان (كمر) ٥/ ١٥٢، وليس المعنى الثالث بمراد لسيبويه هنا؛ لأنه مثَّل به على الصفة.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٣، (هارون) ٤/ ٢٦١. وهذا لفظ الشرقية. وفي الرباحية [انظر: (ح١)١٥٥أ- و(ح٧)٢/ ١٥٠ب- و(ح٣)٣٦٥ب]: (حِنِفَّى العُنُقِ). وفي نسخة نسخة الموصلي ١١١ب- وابن دادي٤٤٠ب: (خِنِفَّى العُنُقِ). و(خِنِفَّى العَنَقِ) هي رواية نسخة القاضي إسماعيل كما في الحاشية القادمة. و(خِنِفَّى العُنُقِ) هي ظاهر رواية القالي في المقصور والممدود =

وَجْهُهُ أنْ يكونَ مِن (الخِنَافِ)، وهو لِينُ اليَدَيْنِ في السَّيْرِ[1].

قال (ب):

في (ق): «الخِنِفَّى»، وفي رِواية الجَرْمِيِّ «خِبِقَّى»، ثَعْلَبٌ[2] مِثْلُ ذلك.

وقال ثَعْلَبٌ: أيْ: واسِعُ السَّيْرِ، و(خِبَقٌّ): طَوِيلٌ[3].

و(خِنِقَّى): شَدِيدُ مَغْرِزِ العُنُقِ[4]، و(الخِبِقَّى): مِشْيَةٌ[5].

«خِبِقَّى العَنَقِ» رِوايةُ الجَرْمِيِّ.

(الخِبَقُّ) -بالخاءِ المعجمةِ وفتحِ الباءِ، على مِثالِ (هِجَفٍّ)-: الطَّوِيلُ، وإنْ شِئْتَ كَسَرْتَ الباءَ إِتْباعًا للخاءِ، و(الخِبَقَّى) في العَدْوِ كالدِّفَقَّى[6]،

٢٠٠- والزبيدي في أبنيته ١٨٢. و(خِبِقَّى) هي رواية الجرمي كما في الحاشية القادمة وكما في سفر السعادة ١/ ٢٠٩- ورواية ثعلب كما في الحاشية القادمة- ورواية أبي حاتم في أبنيته ٩٤- ومختصر الجواليقي ٢٧٧- وأبنية ابن الدهان ١٤٨، وذكر الكلمةَ ابنُ ولاد في المقصور والممدود ٨١. و(جِنِفَّى) رواية (ط). وجاء في المخصص ١٥/ ٢٠٦ (حِبِقَّى العُنُقِ)، وذكر بعضَ الروايات: الأعلم في النكت ١١٥٢- وابن خروف في تنقيح الألباب ٢٧٥أ.

(١) انظر: اللسان (خنف) ٩/ ٩٧.

(٢) انظر: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ص ٧٩.

(٣) انظر: اللسان (خبق) ١٠/ ٧٢.

(٤) لم أجد هذا المعنى.

(٥) انظر: أبنية أبي حاتم ٩٤- واللسان (خبق) ١٠/ ٧٢.

(٦) انظر: المقصور والممدود للقالي ٢٢٠- والصحاح (خبق) ٤/ ١٤٦٦- واللسان (خبق) ١٠/ ٧٢.

و(الخِنِقَّى) -بالنون-: شَدِيدُ مَغْرِزِ العُنُقِ[1].

في حاشيةٍ: «خِنِفَّى» بالخاءِ مُعْجَمةً، و«خِبِقَّى» رِوايةُ الجَرْمِيِّ - و«خِنِقَّى»: شَدِيدُ مَغْرِزِ العُنُقِ- ثَعْلَبٌ مِثْلُ ذلك[2]، وقال ثَعْلَبٌ: أيْ: واسِعُ السَّيْرِ، (خِبَقٌّ): طَوِيلٌ.

في بَعْضِ الحواشي: قال أبو العَبَّاسِ: «(جِنِفَّى) بالجيمِ مُعْجمةً، و(حِنِفَّى) بالحاءِ غيرَ مُعْجمةٍ، ولا نَعْرِفُهُ بالخاءِ مُعْجَمةً»[3].

في (ط): «جِنِفَّى العُنُقِ»[4].

وفي طُرَّتِهِ: أبو العَبَّاسِ[5]: «(جِنِفَّى) -بالجيم- و(حِنِفَّى)، ولا نَعْرِفُهُ بالخاءِ».

---

(١) كذا بالجيم، مع أن الكلمة في كل نسخ الرباحية عندي بالحاء كما سبق في تخريج النص، حتى في نسخة ابن يبقى التي نقلها من نسخة أبي نصر ٢٣٥ب.

(٢) أيْ: مثل رواية الجرمي.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من حواشي (ح٧)٢/ ١٥٠ب.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من حواشي (ح٧)٢/ ١٥٠ب.

(٥) جاء في هذه الحاشية والتي قبلها (أبو العباس)، وجاء في الحاشية التي بعدها (ابن ولاد)، مع أن النص المنقول واحد، فالأظهر أن المراد هو أبو العباس بن ولاد، ولكني لم أجد هذا الكلام له في المقصور والممدود كما في الهامش بعد القادم، فلعله حشى ذلك على نسخة والده أبي الحسين، ونقلها عنها الرباحي، وعنه أبو نصر، ويقوي ذلك أنه نقل عن ابن ولاد كلامًا على (نَمَلى) قريبًا في ص١٦٦٨ هـ٥.

(ع)[١]: ابن وَلَّادٍ[٢]: (جِنِفَّى) بالجيم، و(حِنِفَّى) بالحاء جميعًا، ولا نَعْرِفُهُ بالخاء مُعْجَمةً[٣].

وذكره أبو عليٍّ في (المقصور): هو (خِنِفَّى العُنُق) بالخاء معجمةً، «أي: يَلْوِي عُنُقَهُ، قال الأصمعيُّ: يُقالُ للبعير يَلْوِي أَنْفَهُ من الزِّمَامِ: به خَنَفٌ وإنه لَمِخْنَفٌ، [ويقول الرجل لصاحبه]: رأيتُ فلانًا خانِفًا بأَنْفِهِ عَنِّي، وبه سُمِيَّ الرجلُ مِخْنَفًا»[٤].

ورواه الجَرْمِيُّ وثَعْلَبُ (خِبِقَّى العَنَق)، أي: واسِعُ السَّيْرِ، و(الخِبَقُّ): سَيْرٌ رَفِيعٌ[٥]، من النسخة عن أبي علي الفارسي.

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فِعَلْنَى)، وَهْوَ قَلِيلٌ، قالُوا (العِرَضْنَى) وَهْوَ

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٣/ ٨٣ب، و(ع) رمز أبي علي الغساني.

(٢) لم يذكر أبو العباس بن ولاد في كتابه (المقصور والممدود) (جِنِفَّى) في باب الجيم، ولا (حِنِفَّى) باب الحاء، وإنما ذكر ص٨١ (الخِبِقَّى) في باب الخاء، وفسَّرها بـ(مِشْية). وراجع التعليق على (أبي العباس) في الهامش قبل السابقة.

(٣) وقد نقل ابن يبقى في نسخته ٢٣٥ب عن نسخة أبي نصر هذا النص عن (ابن ولاد).

(٤) المقصور والممدود للقالي ٢٠٠، والزيادة منه.

(٥) لم أجد هذا المعنى لـ(الخِبَقّ)، لكن جاء في مقاييس اللغة ٢/ ٢٤٢: «الجيم والباء والقاف أُصَيْلٌ يدل على الترفُّع، فالخِبِقَّى: جنس من مرفوع السير»، وذكر ابن الأعرابي من معانيه الوَثَّاب من الرجال والخيل، انظر: اللسان (خبق) ١٠/ ٨٢- والتاج ٢٥/ ٢١٣.

اسْمٌ، ويَكُونُ على (فُعَلَّى)، وَهْوَ قَلِيلٌ، قالوا (عُرَضَّى)، وَهْوَ اسْمٌ»[١].

ثَعْلَبٌ[٢]: «(فُعُلْنَى)، قالوا (العُرُضْنَى)»، وهو اسْمُ مِشْيَةٍ[٣].

قال سيبويه: «وقَدْ بَيَّنَّا ما لَحِقَتْهُ للتَّأْنيثِ خامِسةً أَيْضًا فِيمَا لَحِقَتْهُ الأَلِفُ رابِعةً بِبِنائِهِ مِمَّا جاءَ فِيها، وفِيما الهَمْزَةُ أَوَّلَهُ مَزِيدَةً، وفِيما لَحِقَتْهُ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٣، (هارون) ٤/ ٢٦١. وهذا لفظ نسخة ابن دادي٤٠٠ب- و(ح٣)٣٦٥ب- و(ح٧)٢/ ١٥٠ب- و(ح٨)٣٥٤أ- ونسخ من الرباحية كما في تنقيح الألباب ٢٧٥، وكذا في: الأصول ٣/ ٢٠٠، وصحَّفه المحقق إلى الضم- وأبنية الزبيدي ١٤٣، ونص على أنه رواية سيبويه: المخصص ١٥/ ٩٧- والمحكم ١/ ٢٤٨، وعنه اللسان (عرض) ٧/ ١٨٢. وجاء البناء الأخير بضم الفاء والعين (فُعُلَّى - عُرُضَّى) في: النسخة الشرقية ٤/ ١٠٦ب- و(ح١)١٥٧أ- ونسخة ابن خروف في تنقيح الألباب ٢٧٥، وكذا في: طبعة (بولاق) ٢/ ٣٢٣- وطبعة (هارون) ٤/ ٢٦١، والظاهر أن الرواية الأولى هي الصحيحة؛ لأن سيبويه سيذكر بعد أسطر (فُعُلَّى)، ويمثل له بـ(حُذُرَّى) و(بُذُرَّى). وهناك زيادة بناء (فُعُلْنَى) بضم الفاء والعين ومثاله (العُرُضْنَى) في نسختي ثعلب كما في الحاشية الآتية- والجرمي كما في سفر السعادة ١/ ٣٦٦، وليست هذه الزيادة في نسخة المبرد.

(٢) انظر: تفسير أبينة سيبويه لثعلب ص١٣٣.

(٣) أي: أن ما بين الأقواس نص سيبويه في نسخة ثعلب، وما بعده تفسير من ثعلب، ويكون ذلك بين البناءين المذكورين في كلام سيبويه، وهذه الزيادة ليست في نسخة المبرد، ففي الأصول لابن السراج ٣/ ١٩٩: «(فِعَلْنَى): العِرَضْنَى، اسمٌ، وهي مِشْيةٌ. (فُعُلْنَى) العُرُضْنَى، اسم وهي مشية، وليس في كتاب محمد بن يزيد في كتاب سيبويه، ووجدته بخط أحمد بن يحيى. (فُعَلَّى): عُرَضَّى، اسمٌ»، وبسبب سوء تحقيق الأصول لابن السراج ظنَّ أستاذنا الكبير محقق أبنية أبي حاتم ٩٨- ٩٩ أن الذي وجده ابن السراج بخط ثعلب هو البناء الآتي، وهو «(فُعُلَّى) عُرُضَّى، اسمٌ».

الأَلِفُ ثالِثةً»(١).

(فا)(٢):

كأَنَّهُ يَذْهَبُ إلى أنَّ الهمزةَ في (حَمْرَاءَ) ونَحْوِهِ كانَ حُكْمُها أنْ تكونَ أَلِفًا؛ لأنَّها للتَّأْنِيثِ كما أنَّ عَلامةَ التَّأْنِيثِ في (حُبْلَى) ونَحْوِهِ أَلِفٌ، إلَّا أنَّهُ لَمَّا وَقَعَتْ بَعْدَ أَلِفٍ هُمِزَتْ، وعلى هذا قال في بابِ (ما لا يَنْصَرِفُ): «هذا بابُ ما لَحِقَتْهُ أَلِفُ التَّأْنِيثِ بَعْدَ أَلِفٍ»(٣).

وفي نُسخةٍ: قال (خ): هذا ضَعِيفٌ؛ لأنَّها هَمْزةٌ مُتَحَرِّكةٌ، وليستْ أَلِفًا.

يعني: قد ذَكَرَ أَلِفاتِ التأنيثِ خامِسةً في ما عَقَّبَها بهذا الكلامِ، نحوُ (حَمْراءَ) و(عَزْلاءِ)(٤)، فأَلِفُ التَّأْنِيثِ في (حَمْراءَ) وَقَعَتْ خامِسةً وقَبْلَها أَلِفٌ رابِعةً، فقُلِبَتْ أَلِفُ التأنيثِ هَمْزةً.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٣، (هارون) ٤/ ٢٦١-٢٦٢، وسقط بعض النص من طبعة (هارون). و(أيضًا) ليست في (ح١)١٥٥ب- و(ح٧)٢/ ١٥٠ب- ونسخة ابن دادي٤٠٠ب، وفي (ح١): (فيهما) بدل (فيها)، وفي نسخة ابن دادي: (يبنى به) بدل (ببنائه).

(٢) سبق للفارسي حاشية في ص٢٩٣، ١١٤٩ فيها التصريح بأن (خ) هو رمز أبي الحسن الأخفش الأوسط.

(٣) الكتاب ٣/ ٢١٣: «هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة».

(٤) انظر: الكتاب ٤/ ٢٥٧.

وقَوْلُهُ: «وفِيها الهمزةُ أَوَّلَهُ مَزِيدةً»، يعني نَحْوَ (أَجْفَلَى) و(إِيجَلَى)[1].

وقَوْلُهُ: «وفِيها لَحِقَتْهُ الأَلِفُ ثالِثةً»، يعني في (جُمَادَى) و(سُكَارَى)[2]؛ لأنَّ ثالِثَها أَلِفٌ زائِدةٌ، وخامِسَها أَلِفُ التأنيثِ.

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فَيْعُلانٍ) .... فالاسْمُ نَحْوُ (الضَّيْمُرَانِ) و(الأَيْهُقَانِ) و(الرَّيْبُدَانِ) و(حَيْسُمَانٍ) و(الخَيْزُرَانِ) و(الهَيْرُدَانِ)»[3].

(فا):

لا يُقْطَعُ على زِيادةِ الهمزةِ في (الأَيْهُقَانِ) وإنْ كانتْ أَوَّلًا؛ لأنَّ (أَفْعُلٌ) ليسَ ...[4] و(أَسْنُمَةُ) ليسَ بِثَبَتٍ؛ لأنَّهُ عَلَمٌ، و(فَيْعَلانٌ) أَكْثَرُ، أَلَا تَرى إلى كَثْرَةِ هذه الأَبْنِيةِ التي ذَكَرَها.

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٢٤٧.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٢٥١، ٢٥٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٣، (هارون) ٤/ ٢٦٢. و(الرَّيْبُدَان) بالدال هو لفظ الشرقية- ونسخة الموصلي ١١٢أ، وكذا في: مختصر الجواليقي ١٤٨. وجاء بلفظ «الرَّيْبُذَان» بالذال بدل الدال في: الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٥٠ب]- ونسخة العبدري ٣/ ٨٣ب، وهي في نكت الأعلم ١١٥٣. وجاءت الروايتان في نسخ أبنية الزبيدي ١٤٥، ١٨٣. وجاء في نسخة ابن دادي ٤٠٠ب: «الزَّيْبُدَان» بالزاي بدل الراء، وهي رواية أبي حاتم في أبنيته ١٠٣.

(٤) فراغ في المخطوط، وفيه نحو (في الكلام)؛ لأنه سيأتي في الحاشية قوله: «لأنه ليس في الكلام (أَفْعُل)».

(فا):

إنَّما حَمَلَ (الأَيْهُقانَ) على (فَيْعُلانٍ) فحَكَمَ بأنَّ الهمزةَ أَصْلٌ دُونَ (أَفْعُلَانٍ) لأنَّهُ ليس في الكلامِ (أَفْعُل) ولا (أَفْعُلَانٌ)، فجَعَلَهُ (فَيْعُلان) كما جَعَلَ (إِمَّرَةً)[1] (فِعَّلَةً) لَمَّا لم يَكُنْ (إِفعَلَةٌ)، فأمَّا (أَنْمُلَةٌ) و(أَسْنُمَةُ) و(آنُكٌ)[2] فإنَّ ذلك لِقِلَّتِهِ لم يكن عندَه ثَبَتًا، أَلَا تَرى أنَّهُ لم يَحْكِهِ[3]، ولو ثَبَتَ هذا لكانَ حَمْلُهُ على (فَيْعُلَانٍ) أَوْلى؛ لأَنَّهُ أَكْثَرُ.

(الرَّيْبُدَانُ): نَبْتٌ[4].

و(الحَيْمُسَانُ): مِثْلُهُ، وقد جاءَ وَصْفًا، قالوا: (رَجُلٌ حَيْمُسَانٌ) إذا كانَ طَوِيلًا سَمِينًا آدَمَ[5].

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٢٧٦، وفيه (الإِمَّرُ)، وهو الجدي، و(الإِمَّرَةُ): العَنَاقُ، وقيل: أُنْثَى الضَّأْنِ. انظر: أبنية أبي حاتم ١٩٢- واللسان (أمر) ٤/ ٣٢.

(٢) (الأُنمُلة) -مثلث الهمزة والنون-: واحدة الأنامل، و(أَسْنُمةُ): أَكَمَةٌ، و(الآنُكُ): الرَّصاص. انظر: اللسان (نمل) ١١/ ٦٧٩، (سنم) ١٢/ ٣٠٧، (أنك) ١٠/ ٣٩٤.

(٣) أيْ: (أَفْعُلٌ) في المفرد، قال سيبويه ٤/ ٢٤٥: «ولا يكون في الأسماء والصفات (أَفْعُلٌ) إلا أن يُكَسَّرَ عليه الاسمُ للجمع»، ولذا استدركه عليه بعضهم، انظر: كتاب ليس ٩٨- وأبنية الزبيدي ٩٥، وانظر الخلاف في: الممتع ١/ ٧٥.

(٤) انظر الاختلاف في ضبطه في: أبنية أبي حاتم ١٠٣- والجمهرة ١٢٣٥.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٥/ ١٥٣، واكتفى بكونه صفة بمعنى الآدم، وكونه علمَ رجل: اللسان (حسم) ١١/ ١٥٣- والتاج ٣١/ ٤٨٩، وبكونه صفة بمعنى الضخم: الزبيدي في أبنيته ١٨٣، ولم يذكر الكلمة: أبو حاتم ولا ابن الدهان.

و(الهَيْرُدَانُ): نَبْتٌ، وفي ما فَسَّرَهُ ثَعْلَبٌ[١] «هو اللِّصُّ، مَأْخُوذٌ مِن الهَرْدِ»، وهذا وَصْفٌ[٢]. [٤/ ١٠٧أ]

قال سيبويه: «والصِّفَةُ (الهَيَّبَانُ) و(التَيَّحَانُ)، ولا نَعْلَمُ في الكَلامِ (فَيْعِلَان) في غَيرِ المُعْتَلِّ»[٣].

في نسخة: «ولا نَعْلَمُ في الكَلامِ (فَيْعِلَان) في الصَّحِيحِ، وهو في المُعْتَلِّ، مِثْلُ (هَيِّبَانٍ) و(تَيِّحَانٍ) و(تَيِّهَانٍ)».

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فُعَلَّانٍ) في الاسْمِ والصِّفَةِ، فالاسْمُ نحوُ (الحُوَمَّانِ)، والصِّفةُ (غُمَدَّانٌ) و(الحُلَبَّانُ)، ويَكُونُ على (فِعِلَّانٍ) في الاسْمِ، نحوُ (فِرِكَّانٍ) و(عِرِفَّانَ)، ولا نَعْلَمُهُ جاءَ وَصْفًا»[٤].

---

(١) انظر: تفسير أبينة سيبويه لثعلب ص٢٢٢.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٥/ ٢٢٣ب- وأبنية الزبيدي ١٨٣، وفيهما النقل عن ثعلب، وفي اللسان (هرد) ٣/ ٤٣٦ قال: «الهَيْرُدان: اللِّصُّ، وليس بثَبَتٍ»، وفي أبنية ابن الدهان ١٦٤: «وقيل: اسم لص»، فلا يكون وصفًا، و(الهَرْدُ): الهَرْجُ، والطعن في العِرض، والشَّقُ للإفساد، و(الهِرْدُ): الرجل الساقط. انظر: اللسان- والقاموس (هرد) ٤١٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٤، (هارون) ٤/ ٢٦٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٤، (هارون) ٤/ ٢٦٢. وهذا لفظ الشرقية. وكذا (ح١)١٥٥أ- ونسخة العبدري ٣/أ، وفيهما (الجُلَبَّان) بدل (الحُلَبَّان). وكذا في (ح٧)٢/ ١٥٠ب، وفيها: «في الاسم والصفة، نحو الحُوَمَّان، والصفة نحو غُمَدَّان». وكذا في نسخة ابن دادي١٤٠١أ، وفيها: «والصفة نحو (عُمَدَّان)». وجاء في نسخة الموصلي ١١٢أ: «ويكون على (فُعَّلَان) في الاسم والصفة، فالاسم نحو الحُوَّمان والصفة نحو عُمَّدان والحُلَّبان».

[1] قَالَ أبو بكرِ بنُ السَّرَّاجِ[2]: وَجَدْتُ في النُّسَخِ بَعْدَ ذِكْرِ (العُنْظُوانِ)[3] اخْتِلافًا.

فأمَّا نُسْخةُ كتابِ محمدِ بنِ يزيدَ[4]: «ويَكُونُ (فُعَلَّانٌ)[5] في الاسْمِ نحوُ

---

(١) جاءت هذه الحاشية في آخر الباب، في السقط الذي في الأصل، وهي في (ش١)٣٨٨ب.

(٢) نقل كلامَ ابن السراج هذا: السيرافيُّ في شرحه ٢٢٣ب-٢٢٤أ، وقال: «وذكر سيبويه بعد (العُنْظُوَانِ) و(العُنْفُوَانِ) أحرفًا اختلفت فيها النسخ، وجمعها ابن السراج على اختلافها، وخرَّجها في ورقة، قال أبو بكر بن السراج ....». ونقلها الرماني في شرحه (رسالة) ٣٦٠-٣٦٦، وقال: «في كتاب سيبويه بخط ابن السراج هذا الفصل، وجدتُ في النسخ ....». وذكر بعضه ابن خروف في تنقيح الألباب ٢٧٦. وجاء هذا الموضع في كتاب سيبويه بهذا الخلاف معزوًّا إلى نُسَخِهِ دون ذكر لابن السراج في متن نسخة السعدي ١٧١ب. وقد ذكر ابنُ السراج بعضه في الأصول ٣/ ٢٠٢، فقال: «(فُعَلَّانٌ): الحُوَمَّانُ، آكامٌ صِغارٌ، والصفة عُمَدَّانٌ، طويلٌ، قال أبو بكر: هكذا هذا الحرف في كتابي، وأحسبه (حُومَّان) على (فُعُلَّانٍ)، ووجدتُ في كتاب ثعلب على ما أحكيه: "(فُعُلَّانٌ) في الاسم والصفة، فالاسم (الحُرُمَّان)، أراه نبتًا، والحُلُبَّان، بقلة، والصفة نحو العُمُدَّان والجُلُبَّان، صاحب جلبة". (فُعَّلَانٌ): وجدت في النسخة المنسوخة من نسخة القاضي المقروءة على أبي العباس: "ويكون على (فُعَّلَانٍ) في الاسم والصفة، نحو: التُوَّمَانِ والجُلَّبَانِ، والصفة نحو: الغُمَّدَانِ"»، هكذا صواب كلام ابن السراج في ما أرى، وفي المطبوع تصحيف وتحريف.

(٣) في شرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٣٦٠: (العنظوان والعنفوان).

(٤) في شرح السيرافي ٥/ ٢٢٣ب: «فأما نسخة المبرد»، وفي حاشية نسخة ابن دادي٤٠١أ عن شرح السيرافي كما في المتن.

(٥) لم يضبط في شرح الرماني ٥/ ٥٤ب سوى تشديد اللام، إلا أنه ضبط (عُمدّان) بضم العين وتشديد الدال.

(الحُوَمَّانِ) ، والصِّفةُ[1] (عُمَدَّانٌ[2]) و(الجُلُبَّانُ)، ويَكُونُ على (فِعِلَّانٍ) في الاسْمِ[3]، نحوُ (فِرِكَّانٍ) و(عِرِفَّانَ)، ولا نَعْلَمُهُ جاءَ وَصْفًا».

وفي كتـابِ ثَعْلَـبٍ[4] -رحمه الله- بِخَطِّـهِ، بَعْـدَ (العُنْفُـوَانِ): ""«ويَكُـونُ عـــلى (فُعُـــلَّانٍ) في الاسْـــمِ والصِّـــفةِ، فالاسْـــمُ نحـــوُ

---

(١) (في الاسم نحو) ليس في شرح السيرافي ٥/ ٢٢٣ب، وفي حاشية نسخة ابن دادي٤٠١أ عن شرح السيرافي كما في المتن. وفي نسخة السعدي ١٧١ب: «في الاسم والصفة، فالاسم نحو الحُوَمَّانِ، والصفة نحو».

(٢) كذا بالعين المهملة في: نسخة السعدي ١٧١ب- والأصول ٢/ ٢١٠- وشرح السيرافي ٥/ ٢٢٣ب- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٣٦١، وجاء بالغين المعجمة في: حواشي الشرقية (ش١)٣٨٨ب- وحاشية نسخة ابن دادي٤٠١أ عن شرح السيرافي، وكذا بالغين في: أبنية أبي حاتم ١١٣- وأبنية الزبيدي ١٤٦- وأبنية ابن الدهان ١٣٣، وجاء في مختصر الجواليقي بالعين ٢١٩ وبالغين ٢٤٤. والذي في معجمات اللغة أن الطويل بالعين، انظر: الجمهرة ١٢٤٤- واللسان (عمد) ٣/ ٣٠٦، و(غمد) ٣/ ٣٢٦، والتاج (عمد) ٨/ ٤١٧، و(غمد) ٨/ ٤٦٩.

(٣) «في الاسم» ليست شرح السيرافي ٥/ ٢٢٣ب، وفي حاشية نسخة ابن دادي٤٠١أ عن شرح السيرافي كما في المتن.

(٤) انظر: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ص٤٦، ٦٥، ٧٥، ٨٤، ١٣٥، ١٤٧، ١٥٤، ١٥٨، ١٦٣، ١٦٨. وسبق الكلام على نسخة ثعلب من كتاب سيبويه في ص ١٦٠٩ هـ٢، وأن ثعلبًا نسخ أبواب الأبنية في الكتاب، وفسر غريبها، فأحيانًا يكتب التفسير فوق الغريب، وأحيانًا يدخل تفسيره بين كلام سيبويه، ولذا ميَّزت كلامه من كلام سيبويه بجعل كلام سيبويه بين أقواس.

(الخُرُمَّانِ[١])» نَبْتٌ أُرَاهُ[٢]، «و(الحُلُبَّانِ[٣])» بَقْلَةٌ[٤]، «والصِّفةُ نحوُ (العُمُدَّانِ[٥])» طَوِيلٌ[٦]، «و(الجُلُبَّانِ)» صاحِبُ جَلَبَةٍ، «ويَكُونُ على (فِعِلَّانٍ) في الاسْمِ، وذلك نحوُ (فِرِكَّانٍ)» بُغْضٌ[٧]، «و(إِجِدَّانٍ[٨])» لا نَعْرِفُهُ[٩]،

---

(١) في شرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٣٦٢: (الحُرُمَّان) بالحاء المهملة بدل الخاء، وكذا في أبنية أبي حاتم ١١٤، وجاء في شرح السيرافي ٥/ ٢٢٣ب: «فالاسم (خُرُفَّان)» بالفاء بدل الميم، وهو تحريف؛ لأن السيرافي عندما فسَّره في ٥/ ٢٢٤أ ذكره بالميم، وفي حاشية نسخة ابن دادي٤٠١أ عن شرح السيرافي: «فالاسم حُرُمَّانٌ».

(٢) في الأصول ٣/ ٢٠٢: «أراه نبتًا». وسقطت (أراه) في نسخة السعدي ١٧١ب.

(٣) في (ش٤)٣٢٥ب: (والجُلُبَّان) بالجيم.

(٤) ليست في نسخ الشرقية، وفي شرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٣٦٢: «(الحُرُمَّان والحُلُبَّان نَبْتٌ أُراهُ، والصفة».

(٥) كُتِب تحتها (مَعًا) في (ش١)٣٨٨ب، أيْ: بإعجام العين وإهمالها، وجاءت بالعين المهملة في: الأصول ٣/ ٢٠٢- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٣٦٢، وجاءت بالغين في شرح السيرافي ٥/ ٢٢٣ب.

(٦) ليست في نسخ الشرقية- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٣٦٢. وهي في السعدي ١٧١ب.

(٧) (وذلك) ليس في شرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٣٦٢. وجاء في شرح السيرافي ٥/ ٢٢٣ب: «(فِعِلَّانٍ) (فِرِكَّان)»، وفي حاشية نسخة ابن دادي٤٠١أ عن شرح السيرافي: «(فِعِلَّانٍ) نحوُ (فِرِكَّانٍ)». وفي نسخة السعدي ١٧١ب: «نحو: (الفِرِكَّانِ)، وهو البُغْضُ».

(٨) في شرح السيرافي ٥/ ٢٢٣ب- وشرح الرماني (فيض الله) ٥/ ٥٥أ: (وإِحِدَّان) بالحاء المهملة، وفي حاشية نسخة ابن دادي٤٠١أ عن شرح السيرافي: (إِجِدَّان) بالجيم.

(٩) (لا نعرفه) ليست في شرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٣٦٢. وفي السعدي ١٧١ب: ولا نعرفه.

«و(عِرِفَّانَ[١])» اسْمُ رَجُلٍ، وقالوا (عِيفَّانَةٌ)[٢]، مِثْلُ المَعْرِفةِ[٣]، وقد وَصَفُوا بِهِ، قالوا (عِفِتَّانٌ)، وهو[٤] الجافي الأَخْرَقُ[٥]، وهو قَلِيلٌ".

وفي النُّسْخةِ المنسوخةِ مِن نُسْخةِ[٦] القاضي المقروءةِ على أبي العَبَّاسِ يَتْبَعُ بِناءَ (عُنْفُوانٍ): «ويَكُونُ (فُعَّلَانٌ) في الاسْمِ والصِّفةِ، فالاسْمُ[٧]

---

(١) كذا بالعين في نسخة السعدي ١٧١ب- و(ش٤)٣٢٥ب، وكذا في أبنية أبي حاتم ١٠٨- وأبنية الزبيدي ١٨٧- ومختصر الجواليقي ٢٢٠- وأبنية ابن الدهان ١٢٢- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٣٦٢. وجاء في (ش١)٣٨٨ب- و(ش٣)٥١٠ب بالغين المعجمة، وسقط من شرح السيرافي ٥/ ٢٢٣ب، ولكنه ثابت في حاشية نسخة ابن دادي٤٠١أ عن شرح السيرافي. ولم أجد (غِرِفَّان).

(٢) كذا بالفاء في نسخة السعدي ١٧١ب- و(ش٤)٣٢٥ب- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف). ٣٦٢. وجاء في (ش١)٣٨٨ب- و(ش٣)٥١٠ب بالقاف، ولم أجد كلمة (عيفانة) ولا (عيقانة) ولا (غيفانة) ولا (غيقانة)، ولعل صوابها (عِرِفَّانة)، فمن معاني (عِرِفَّانٍ) المَعْرِفة، فيقول ثعلب: قد قالوا فيها أيضًا (عِرِفَّانة) بالتاء. انظر: شرح السيرافي ٥/ ٢٢٣ب- واللسان (عرف) ٩/ ٢٣٦.

(٣) «وقالوا عيفانة مثل المعرفة» ليس في: شرح السيرافي ٥/ ٢٢٣ب، و«مثل المعرفة» ليس في شرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٣٦٢.

(٤) ليس في شرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٣٦٢.

(٥) انظر: أبنية أبي حاتم ١١٠- واللسان (عفت) ٢/ ٥٩.

(٦) في شرح السيرافي ٥/ ٢٢٣ب: (كتاب).

(٧) في شرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٣٦٤: «فالاسم نحو». وفي السعدي ١٧١ب: نحو.

(التُّوَّمَانُ) و(الحُلَّبَانُ[١])، والصِّفَةُ نحوُ[٢] (الغُمَّدَانِ[٣])، ويَكُونُ على «(فِعِلَّانٍ)[٤]، نحوُ (فِركَّانٍ) و(عِرِفَّانَ)[٥]، ولا نَعْلَمُهُ جاءَ وَصْفًا».

وكذلك وَجَدْتُهُ في الأَبْنِيَةِ للجَرْمِيِّ، قال[٦]: ""«ويَكُونُ على[٧] (فُعَّلَانٍ)، قالوا (حُلَّبَانٌ[٨]) و(تُوَّمَانٌ[٩])» وهما نَباتٌ[١٠]، «والصِّفَةُ يقولون

---

(١) في شرح السيرافي ٥/ ٢٢٣ب: (والجُلَّبَان) بالجيم.

(٢) ليست في شرح السيرافي ٥/ ٢٢٣ب.

(٣) كُتِب تحتها (معًا) في (ش١)٣٨٨ب، أي: بإعجام العين وإهمالها، وهي بالغين في: نسخة السعدي ١٧١ب- والأصول المطبوع ٣/ ٢٠٢- وشرح السيرافي ٥/ ٢٢٣ب- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٣٦٤.

(٤) في نسخة السعدي ١٧١ب- وشرح الرماني ٥/ ٥٥أ: «(فِعِلَّانٍ) في الاسم».

(٥) في شرح السيرافي ٥/ ٢٢٤أ: «(فِعِّلَانٍ)، نحو: (فِرِّكانٍ) و(عِرِّفانٍ)»، بتشديد الحرف الثاني من البناء والمثالين، وفي شرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٣٦٤ هناك شدة فقط على عين البناء، وشدة فقط على الكاف من (فركان)!

(٦) في نسخة السعدي ١٧١ب: قال أبو بشر.

(٧) ليس في شرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٣٦٥.

(٨) في شرح السيرافي ٥/ ٢٢٤أ: (جُلَّبَان) بالجيم.

(٩) كذا في: حواشي الشرقية (ش١)٣٨٨- ونسخة السعدي ١٧١ب- والأصول ٣/ ٢٠٢، وجاء في شرح السيرافي ٥/ ٢٢٤أ: (ونُوَّمَان) بالنون، ولم تنقط في شرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٣٦٥.

(١٠) في شرح السيرافي ٥/ ٢٢٤أ: (نَبْتَانِ).

(رَجُلٌ عُمَّدَانٌ[١]) للطَّوِيلِ".

إِلَّا أَنَّهُ[٢] يُفْسِدُ[٣] قَوْلَ سيبويهِ بَعْدَ سُطُورٍ: «وقالُوا[٤] (فُعَّلَانٌ)، وهو قَلِيلٌ جِدًّا، قالوا (قُمَّحَانٌ)، وهو اسْمٌ»[٥]، فهذا يَدُلُّ على أَنَّ الذي مَضَى[٦] إِنَّما هو (فُعُلَّانٌ) أو (فُعَلَّانٌ) بِتَشْدِيدِ اللامِ[٧].

في (خ): «ولا نَعْلَمُ في الكَلامِ (فُعِلَّانٌ) ولا (فِعُلَّانٌ)، ولا شيئًا من هذا النَّحْوِ لم نَذْكُرْهُ».

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى (مَفْعَلَانَ)، نَحْوُ: (مَكْرَمَانَ) وَ(مَلْأَمَانَ) وَ(مَلْكَعَانَ)، مَعَارِفَ، وَلَا نَعْلَمُهُ جَاءَ وَصْفًا»[٨].

(ثَعْلَبٌ)[٩]: ويَكُونُ (مَفْعَلَاءَ)، وهو قَلِيلٌ، قالوا

(١) كذا بالعين المهملة في: نسخة السعدي ١٧١ب- وشرح السيرافي ٥/ ٢٢٤أ- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٣٦٥، وجاء بالغين المعجمة في: حواشي الشرقية (ش١)٣٨٨ب- وحاشية نسخة ابن دادي١٤٠١أ عن شرح السيرافي- وسفر السعادة ١/ ٣٩٩.

(٢) أيْ: ما في نسخة القاضي وأبنية الجرمي.

(٣) في شرح السيرافي ٥/ ٢٢٤أ: (يُفْسِدُهُ قولُ). وهو أنسب.

(٤) في شرح السيرافي ٥/ ٢٢٤أ: (وقد قالوا).

(٥) الكتاب ٤/ ٢٦٣، وفيه: «ويكون على (فُعَّلَانٍ)، وهو قليل جدًّا ....».

(٦) أيْ: عند القاضي والجرمي، وهو بناء (فُعَّلَانٍ).

(٧) في شرح السيرافي ٥/ ٢٢٤أ: «إلى هنا كلام أبي بكر بن السراج».

(٨) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٤، (هارون) ٤/ ٢٦٣.

(٩) انظر: تفسير أبينة سيبويه لثعلب ص٢٠٥. وهذا استدراك من ثعلب على سيبويه.

(مَنْدَبَاءُ)[١]، وهو صِفةُ رَجُلٍ نَدْبٍ[٢] في الحاجة[٣].

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فُعُولَاءَ)، قالوا (عُشُورَاءُ)، وَهْوَ اسْمٌ، ولا نَعْلَمُ في الكَلامِ (فَعَلْيَاءَ) ولا (فَعَوْلَاءَ)، ولا شَيْئًا مِنْ هذا النَّحْوِ لم نَذْكُرْهُ، ولا (فَعَيْلَاءَ) ولا (فَعْيَلَاءَ)»[٤].

---

(١) انظر: الأصول ٣/ ٢٠٠.

(٢) في اللسان (ندب) ١/ ٧٥٤: «و(رَجُلٌ نَدْبٌ): خَفِيفٌ في الحاجة سَرِيعٌ ظَرِيفٌ نَجِيبٌ».

(٣) في نسخة السعدي ١٧٢أ: «ثعلب: ويكون على (مَفْعَلاءَ)، وهو صفة، وهو قليل، قالوا: (مَنْدَباءَ)، وهو النَّدْبُ في الحاجة». وفي حواشي نسخة ابن دادي٤٠١أ: «في نسخة ثعلب: ويكون .... وهو صفةٌ، يقال: رَجُلٌ نَدْبٌ في الحاجة».

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٤، (هارون) ٤/ ٢٦٣. كذا في الشرقية. وجاء في نسخة العبدري ٣/ ٨٤أ: «ويَكُونُ على (فُعُولَاءَ)، قالوا (عُشُورَاءُ)، وهو اسْمٌ، ولا نَعْلَمُ في الكَلامِ (فَعَلْيَا) ولا (فَعَوْلَى)، ولا شَيْئًا مِنْ هذا النَّحْوِ لم نَذْكُرْهُ، ولا (فَعَيْلَى)»، ونحوه في السعدي ١٧٢أ، وفيها: «وهو اسم، ولا نعلمه وصفًا». وجاء في الرباحية [انظر: (ح١)١٥٥أ]- ونسخة الموصلي ١١٢ب: «ويَكُونُ على (فُعُولَى)، قالوا (عُشُورَى)، وهو اسْمٌ، ولا نَعْلَمُ في الكَلامِ (فَعَلْيَا) ولا (فَعَوْلَى)، ولا شَيْئًا مِنْ هذا النَّحْوِ لم نَذْكُرْهُ، ولا (فَعَيْلَى)». وجاء في نسخة ابن دادي٤٠١أ: «ويَكُونُ على (فَعَوْلَاءَ)، وهو قليلٌ، قالوا (عَشْوَرَاءُ)، وهو اسْمٌ، ولا نَعْلَمُ في الكَلامِ (فَعَلْيَا) ولا (فَعُولَا)، ولا شَيْئًا مِنْ هذا النَّحْوِ لم نَذْكُرْهُ، ولا (فَعَيْلَا)». وضُبِطت (عُشُوَراء) بالمد وضمتين في: شرح السيرافي ٥/ ١٢٤أ- وأبنية الزبيدي ١٤٨، وضُبِطت بالمد وفتح فضم في: أبنية أبي حاتم ١٣٠، وقال ابن خروف في تنقيح الألباب ٢٧٧أ: «ووقع في الرباحية مقصورًا، وفي الشرقية ممدودًا». قلتُ: يقال: عشُوراءُ بضم الشين، وهو بالمد والقصر وفتح العين وضمها، لغاتٌ، ولكن الذي أراده سيبويه هنا هو (عُشُوراء) بضمتين والمد؛ أما كونها بالمد فلأن كلام =

(ثَعْلَبٌ)[1]: ويَكُونُ على (فَعْوَلَاءَ)، وهو قَلِيلٌ في الكَلامِ، قالوا (عَشْوَرَاءُ)، بفَتْحِ العَينِ والواوِ وسُكُونِ الشِّينِ.

وقال ثَعْلَبٌ: (عُشُورَاءُ) لا يُعْرَفُ. [٤/ ١٠٧ب]

قال سيبويه: «قالوا (السُّمَّهَى)، وَهْوَ اسِمٌ، و(البُذَّرَى)»[2].

(فا): «(البُذَّرَى): مُعْجَمةٌ»، يعني: الذَّالَ.

عند (ب) في المتن غيرُ مَعْجمةٍ، (فا): ليس بِشَيْءٍ[3].

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (مَفْعِلَّى)، قالوا (مَرْعِزَّى)»[4].

سيبويه هنا على الأبنية الممدودة لا المقصورة، وأما كونها بضم العين فلأن سيبويه ذكر قبل هذا البناء مباشرة بناء (فَعُولاءَ) ومثَّل له.

(١) انظر: تفسير أبينة سيبويه لثعلب ص١٤١. وكلام ثعلب هنا استدراك على سيبويه. ولفظه في نسخة السعدي ١٧٢أ بعد (عُشُوراء): «ولا أعرفه، ويَكُونُ على (فَعْوَلَاءَ)، وهو قَلِيلٌ في الكَلامِ، قالوا (عَشْوَرَاءُ)، بفَتْحِ العَينِ وإسكانِ الشِّينِ».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٤، (هارون) ٤/ ٢٦٤. وجاء بالذال في: الشرقية- ونسخة الموصلي ١١٢ب. وجاء بالدال المهملة في: (ح٧)٢/ ١٥١أ- وابن يبقى ٢٣٦أ- وابن دادي١٤٠١أ- والعبدري ٣/ ٨٤أ.

(٣) وذكره السيرافي ٥/ ١٥٥ بالذال المعجمة، وجاء بالدال المهملة في: المقصور والممدود للقالي ٢٥٦- وأبنية الزبيدي ١٨٩-والمخصص ١٥/ ٢٠٥- وسفر السعادة ١/ ١٦٧، وذكر الروايتين الأعلم في النكت ١١٥٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٤، (هارون) ٤/ ٢٦٤. وهذا لفظ الشرقية- ونسخة العبدري ٣/ ٨٤أ- ونسخة الموصلي ١١٣أ، بالتشديد والقصر. وفي الرباحية [انظر: (ح١)١٥٥أ]: =

في متن (ط): «(مِفعِلَّاءَ) نحوُ (مِرْعِزَّاءَ)».

وفي طُرَّتِهِ: هكذا وَقَعَ عند أبي نَصْرٍ، وعند الزُّبَيْديِّ وغيرِهِ (مَفعِلَّى)، قال الزُّبَيْديُّ[1]: وأَحْسِبُهُ (مِفْعِلاءَ)؛ لأنَّ (مَرْعِزَّى) قد تَكَرَّرَ[2].

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (تِفعِلَانٍ)، قالوا (تِئِفَّانٌ)، وَهْوَ اسْمٌ»[3].

«(مَفْعِلَاءَ) قالوا (مَرْعِزَاءُ)»، وكذا في نسخة أبي نصر كما جاء في طرة نسخة العبدري ٣/ ٨٤أ. وفي نسخة ابن دادي ٤٠١: «(مِفْعِلَاءَ)، قالوا (مِرْعِزَاءُ)»، بلا تشديد، وبفتح الميم وكسرها. وفي نسخة ابن يبقى ٢٣٦أ: «(مَفْعِلَى) قالوا (مَرْعِزَى)». قلت: يُقال: (مِرْعِزٌّ) و(مِرْعِزَّى) و(مِرْعِزَاءُ)، لغات، وهو الزَّغَب الذي تحت شعر العنز، انظر: اللسان (رعز) ٥/ ٣٥٤، وسيبويه هنا يريد المد؛ لأن الألف فيه خامسة زائدة، وهو يتكلم على زيادة الألف خامسة، أما المقصور فالألف فيه سادسة زائدة، وسوف يذكرها بناءً ومثالًا في ما زيدت فيه الألف سادسة بعد قليل في ٤/ ٢٦٥.

(١) انظر: أبنية الزبيدي ١٤٩، وفيها ضُبط (مفعِلاء) بفتح الميم.

(٢) بعد أبنية قليلة، في الكتاب ٤/ ٢٦٥، قال: «ويكون [أيْ: بناء ما زيدت فيه الألف سادسة] (مَفْعَلَّى)، نحو (مَرْعِزَّى)»، كذا في الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٥١أ]، وفي الشرقية (ش)٤/ ١٠٨أ: (مِفعِلَّى) (مِرْعِزَّى).

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٤، (هارون) ٤/ ٢٦٤. وهذا لفظ الشرقية. وجاء في الرباحية [انظر: (ح١)١٥٥ب]- ونسخة العبدري ٣/ ٨٤أ: «(فَعِلَّانٍ) قالوا (تَئِفَّانٌ)». وفي نسخة الموصلي ١١٣أ- ونسخة ابن دادي٤٠١أ: «(تَفعِلَانٍ) قالوا (تَئِفَّانٌ)» بفتح التاء. وجاء بلفظ (تَيِّفَّانٍ) في: أبنية أبي حاتم ١٢٤- وسفر السعادة ١/ ١٧٦ عن الجرمي. قلتُ: الظاهر أن أحد الوزنين (تَفْعَلان) و(فَعِلَّان) اجتهاد وليس من كلام سيبويه، ولعل سبب ذلك أن سيبويه قال في الباب القادم ٤/ ٢٧٨: «ويكون على (فَعِلٍّ)، وهو قليل، قالوا (تَئِفَّةٌ)، وهو اسم»، وفي الحواشي في =

(ط): «فَعِلَّانٍ».

في (خ): «(على (فَعِلَّانٍ)، قالوا (تَئِفَّانٌ)، وهو اسْمٌ».

(فا): (تِئِفَّانٌ) (تِفْعِلَانٌ) صَحِيحٌ؛ بدَلالةِ (أَفَفِ ذاك)[1].

قال سيبويه: «فالاسْمُ نَحْوُ (مَعْيُورَاءَ)»[2].

(فا)[3]: الأَلِفُ في (مَعْيُورَاءَ) الأُولى السَّادِسةُ[4] لا يَجُوزُ أَنْ تكونَ للتأنيثِ؛ لأَنَّ عَلامةَ التأنيثِ الحَرْفُ السابعُ، فلو جَعَلْتَ السادِسةَ أيضًا للتأنيثِ كُنْتَ قد أَدْخَلْتَ تأنيثًا على تأنيثٍ.

قال سيبويه: «وقَدْ بَيَّنَّا ما لَحِقَتْهُ سادِسةً للتَّأْنِيثِ»[5].

ص١٧٥١ أن ابن السراج حكى أن (تَئِفَّةً) في بعض نسخ الكتاب قد ذكر في باب التاء، وجعل على مثال (تَفْعِلةٍ)، انظر: الأصول ٣/ ٢١٢- والبغداديات ٤٠٧- والتعليقة ٤/ ٢٥٩- والعضديات ٢٠٨.

(١) يرى الفارسي أن التاء في (تِئِفَّانٍ) وكذا (تَئِفَّةٌ) زائدة، بدلالة قولهم: (أتاني في إِفَّانِ ذلك وأَفَّانِ ذلك وأَفَفِ ذلك)، أيْ: في حينه، أو في أوَّله، انظر: شرح السيرافي ٥/ ٢٢٤ب- واللسان (أفف)٩/ ٨، فـ(تِئِفَّانٌ) (تِفْعِلانٌ)، و(تَئِفَّةٌ) (تَفْعِلَةٌ)، انظر: البغداديات ٤٠٧- والتعليقة ٤/ ٢٥٩- والعضديات ٢٠٩- والمخصص ١٢/ ٣٠٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٤، (هارون) ٤/ ٢٦٤.

(٣) انظر: التعليقة ٤/ ٢٥٧.

(٤) (الأولى): يعني من الألفين، أيْ: الألف والهمزة، (السادسة): يعني من الحروف.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٤، (هارون) ٤/ ٢٦٤.

(فا): نحو: (خُضَّارَى) و(شُقَّارَى)(١).

قال سيبويه: «نَحْوُ الأَلِفِ السَّادِسةِ في (مَعْيُورَاءَ)»(٢).

عند (ب): لأنَّ الأَلِفَ الأُولى -يعني في (مَعْيُورَاءَ)- زائِدةٌ لَيْسَتْ للتأنيثِ. [٤/ ١٠٨أ]

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (مِفْعِلًّى)، نحوُ (مِرْعِزَّى)، وَهْوَ اسْمٌ»(٣).

الزُّبَيْدِيُّ زَعَمَ أَنَّهُ قد جاءَ صِفةً، نحوُ: (مِرْقِدَّى)(٤).

(المَرْعِزَّى)(٥): الزَّغَبُ الذي تحتَ شَعَرِ العَنْزِ، وهو (مَفْعِلًّى)؛ لأنَّ (فَعْلَلَّى) لم يجئ، وإنما كَسَرُوا الميمَ إِتْباعًا لكسرةِ العَينِ، كـ(مِنْخِرٍ) و(مِنْتِنٍ)، وكذلك (المَرْعِزَاءُ)، إذا خَفَّفْتَ مَدَدْتَ، وإنْ شَدَّدْتَ قَصَرْتَ، وإنْ شِئْتَ

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٢٥٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٤، (هارون) ٤/ ٢٦٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٥، (هارون) ٤/ ٢٦٥. وهذا لفظ الشرقية، وفي الرباحية [انظر: (ح١)١٥٥ب]: «ويكون على (مَفْعِلًّى) نحو (مَرْعِزَّى)، وهو صفة، ويكون على (مِفْعِلًّى)، قالوا (مِرْعِزَّى)، وهو اسم»، وفي نسخة ابن دادي٤٠١ب: «ويكون على (مِفْعِلًّى)، قالوا (مِرْعِزَّى)، وهو اسم»، بفتح الميم وكسرها.

(٤) انظر: أبنية الزبيدي ١٥١، وفيه «(مِرْقِدَّى) للكثير الرقاد»، بكسر الميم، وهو المناسب لسياق الكلام، وكذا في اللسان (رقد) ٣/ ١٩٣، وقد ضبطت الميم في نسخ الحواشي بالفتح. ويجب أن تكون هذه الحاشية عن نسخة (ط)، كجميع المنقول عن الزُّبيدي.

(٥) انظر: اللسان (رعز) ٥/ ٣٥٤- وسفر السعادة ١/ ٤٤٨.

فَتَحْتَ الميمَ، وقد تُحْذَفُ الأَلِفُ، فيُقالُ: (مِرْعِزٌّ)[١].

قال سيبويه: «وأمّا الياءُ فتَلْحَقُ ....»[٢].

(ط): عَدَدُ أبنيةِ الياءِ سَبْعةٌ وعِشْرُونَ بِناءً، وزوائِدُ الزُّبَيْدِيِّ في الياءِ إحدى عشرة[٣].

قال سيبويه: «فيَكُونُ الحَرْفُ على (يَفْعَلٍ) في الأَسْماءِ .... ولا نَعْلَمُهُ جاءَ وَصْفًا»[٤].

(ط): زَعَمَ الزُّبَيْدِيُّ[٥] أَنَّهُ جاءَ صِفةً، نحوُ (ناقةٌ يَعْمَلَةٌ) و(رَجُلٌ يَلْمَعٌ).

و(اليَلْمَعُ)[٦]: الذَّكِيُّ الحافِظُ لكِلِّ ما سَمِعَ، ومنه (الأَلْمَعِيُّ)، ويُقالُ: (اليَلْمَعُ): الأَلْمَعُ، ذَكَرَهُ الفَرَّاءُ.

قال سيبويه: «ولا نَعْلَمُ في الأَسْماءِ والصِّفةِ على (يُفْعِلٍ)، ولا شَيْئًا مِنْ هذا النَّحْوِ لم نَذْكُرْهُ»[٧].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من حواشي نسخة ابن دادي ١٠٤ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٥، (هارون) ٤/ ٢٦٥.

(٣) انظر: أبنية الزبيدي ١٩٨-١٩٩، وكان الظاهر أن يقول: «أحد عشر»، أيْ: بناءً، ولعله أنث على معنى (صيغة).

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٥، (هارون) ٤/ ٢٦٥.

(٥) انظر: أبنية الزبيدي ١٩٣.

(٦) انظر: اللسان (لمع) ٨/ ٣٢٦-٣٢٧.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ، (هارون) ٤/ .

في (خ): «.... (يُفْعُلٍ) ولا (يُفْعَلٍ)، ولا شَيْئًا ....». [٤/ ١٠٨ب]

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فِيَعْلٍ) في الصِّفةِ، قالوا (حِيَفْسٌ) و(صِيَهْمٌ)، ولا نَعْلَمُهُ جاءَ اسْمًا»(١).

(نسخةٍ): «ويكونُ على (فِيَّعْلٍ)، قالوا (صِيَّهْمٌ) و(صِيَّعْلٌ)، ولا نَعْلَمُهُ جاءَ اسْمًا»(٢).

قال سيبويه: «ولا نَعْلَمُ في الكَلامِ (فُعْيُلٌ) اسْمًا ولا صِفةً، ولا (فُعِيْلٌ)، ولا (فِعَيْلٌ)»(٣).

في (خ): «فُعْيَل»(٤).

عند (ب) في متنه: «فُعِيِّل»(٥).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٥، (هارون) ٤/ ٢٦٧.

(٢) ذكر لغة التشديد: الجرميُّ في سفر السعادة ١/ ٣٢٨- وأبو حاتم في أبنيته ١٤٣- والسيرافيُّ ٥/ ١٥٦، وذكر (الصِيَّعْل)، وعزى صاحب التكملة (صهم) ٦/ ٧٤ التخفيف والتشديد إلى سيبويه.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٦، (هارون) ٤/ ٢٦٧. وهذا لفظ الشرقية، وفي (ح١)١٥٥ب: (فُعْيَلٌ)، (فُعِيلٌ)، و(فُعَيْلٌ)، وفي (ح٧)٢/ ١٥١ب: (فُعْيُل)، (فِعُيْل)، و(فِعَيْل)، وفي نسخة ابن دادي٤٠١ب: (فُعْيُلًا)، (فُعِيلًا)، و(فِعَيْلًا).

(٤) هذه حاشية على (فُعْيُل)، وقد ذكر سيبويه ٤/ ٢٦٨ (فُعْيَل)، ومثَّل له بـ(عُلْيَب) اسم واد، وانظر: أبنية الزبيدي ١٩٥.

(٥) هذه حاشية على (فُعِيل).

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فَعَيْلَلٍ) في الاسْمِ والصِّفةِ، فالاسْمُ نَحْوُ (حَفَيْتَلٍ)، والصِّفةُ نَحْوُ (خَفَيْدَدٍ)»(١).

في نسخةٍ عَتِيقةٍ مَعْرُوضةٍ على الأَخْفشِ، مُؤَرَّخةٍ بسنةِ أَرْبَعٍ وتِسْعِينَ ومائةٍ: «فالاسْمُ (خَفَيْنَنٌ)، والصِّفةُ (خَفَيْدَدٌ)»(٢).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٦، (هارون) ٤/ ٢٦٧. وهذا لفظ الشرقية- ونسخة الموصلي ١١٤ب. وفي نسخة العبدري ٣/ ٨٤ب: «فالاسمُ نحو (حَفَيْلَلٍ) [بحاءٍ ولامين]، والصفةُ نُحْوَ(خَفَيْدَدٍ) [بخاءٍ]». وفي الرباحية [انظر (ح١)١٥٥ب]: «فالاسمُ نحو (حَفَيْلَلٍ) [بحاءٍ ولامين]، والصفةُ (حَفَيْدَدٌ) [بحاءٍ]». وفي نسخة ابن دادي٢٠٤أ: «فالاسم (حَفَيْنَنٌ) [بحاءٍ ونونين، وقد غُيِّرت بخط آخر إلى (حَفَيْتَل)]، والصفة (خَفَيْدَدٌ)». وجاء بلفظ (خَفَيْنَن) في الأصول ٣/ ٢٠٤، و(حَفَيْتَل) في شرح السيرافي ٥/ ٢٢٥ب، و(حَفَيْلَل) في أبنية الزبيدي ١٩٥. وانظر: تنقيح الألباب ٢٨٠أ.

قلتُ: أما (حَفَيْتَلٌ) فخطأ؛ لأنها إن كانت من (ح ف ت ل) فهي رباعية، وسيبويه هنا يذكر أبنية الثلاثي، كما نُبِّه عليه في الحاشية الثانية، وإن كان من (ح ف ت) أو من (ح ف ل) فليس على (فَعَيْلَل)، وأما (خَفَيْنَنٌ) و(حَفَيْلَلٌ) فصوابٌ؛ لأنهما ثلاثيان من (خ ف ن) و(ح ف ل)، وعلى (فَعَيْلَل) فاللام الثانية زائدة مكررة من حرف أصلي. والظاهر أن مثال سيبويه هو (خَفَيْنَنٌ) كما في النسخة العتيقة في الحاشية الأولى، ثم حُرِّفَ إلى (حَفَيْتَلٍ)، فلما وجده بعضُهم خطأً وغيرَ مطابق لكلام سيبويه أصلحوه اجتهادًا إلى (حَفَيْلَلٍ) كما في الحاشية الثالثة.

(٢) كذا بلفظ (خفينن) في (ش)٤/ ١٠٨ب- و(ش٤)٣٢٣ب، وجاء في (ش١)٣٨٦أ (حَفَيْنَنٌ) بالحاء المهملة، وجاء في (ش٣)٥٠٧ب محتملة (خفيتن) و(حفيتن) بالتاء الفوقية والنون مع الخاء الفوقية والحاء المهملة. وهذه النسخة المذكورة في المتن نسخة نفيسة جدًّا، ولم أجد من نسخ كتاب سيبويه ما يوافق هذه النسخة العتيقة في هذه الكلمة سوى نسخة (م)٢٠٤أ، فجاءت =

قال ثَعْلَبُ[1]: (خَفَيْنَنٌ) اسْمُ أَرْضٍ[2].

قال (ب): و(حَفَيْتَلٌ) هنا خَطَأٌ؛ لأَنَّهُ رُبَاعِيٌّ[3].

قال أبو بَكْرٍ[4]: وحَقُّهُ أنْ يكونَ (خَفَيْنَنٌ) هو الصَّوابَ؛ لأَنَّهُ (فَعَيْلَنٌ)[5]، وإنما ذَكَرَ الثُّلاثيَّ ولم

الكلمة فيها مغيَّرة إلى (حَفَيْتَل)، وهي تحتمل قبل التغيير (حَفَيْنَن) بنونين و(حَفَيْتَن) بتاء ونون و(حَفَيْثل) بثاء ولام. وهذا الاختلاف يدل على نفاسة نسخة ابن دادي وأنها من أدق النسخ، ولا غرابة في ذلك فقد نُسخت بكل دقة وإتقان من نسخة كُتبت سنة (٣٠٧)، قرأها المرزوقي على شيخه الفارسي، وكَتَب عليها الفارسي إجازة، وفي آخرها ما يشير إلى أنها نُسخت من نسخة ابن السراج، وأنه نسخ نسخته مباشرة من نسخة المبرد سنة (٢٨٢).

(١) انظر: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ص ٨٦.

(٢) قيل: هو وادٍ بين ينبع والمدينة، وقيل: قرية بينهما. انظر: اللسان (خفن) ١٣/ ١٤٢- ومعجم ما استعجم ٢/ ٥٠٦- ومعجم البلدان ٢/ ٣٠٨، وجاء في معجم البلدان ٢/ ٢٧٦ في (حَفَيْتَن) -بالتاء والنون-: «(حَفَيْتَنٌ): بفتحتين وياء ساكنة وتاء فوقها نقطتان ونون، قال ثعلبٌ: هو اسم أرضٍ، ومَن رواه (حَفَيْتَلٌ) باللام فقد أخطأ»، قلت: ما في معجم البلدان يوهم أن رواية ثعلب (حَفَيْتَنٌ)، وهذا غير مقبول؛ لأمرين: الأول أن روايته (خَفَيْنَنٌ) كما في حواشي الشرقية، والآخر أن ياقوتًا نقل عن ثعلب تخطئته لـ(حَفَيْتَل) -وخطأها أيضًا ابن السراج في باقي الحاشية- لأنه رباعي مزيد وسيبويه يتكلم على أبنية الثلاثي المزيد، و(حَفَيْتَن) في التخطئة كـ(حَفَيْتَل).

(٣) هو رباعي في ظاهره من (ح ف ت ل)، ولم يُذكر في المعجمات كما ذكر في الحاشية القادمة، وكما قاله الزبيدي في أبنيته ٢٧٥.

(٤) انظر: التعليقة ٤/ ٢٥٧-٢٥٨، وفي ضبط المحقق تصحيف وتحريف.

(٥) يعني أن النون الثانية في (خَفَيْنَنٍ) زائدة، فالكلمة ثلاثية لا رباعية، ولو كُتبت بلفظها في الميزان لكانت (فَعَيْلَن)، وإنما كُتبت في الميزانِ (البناءِ) لامًا (فَعَيْلَل) لأنها مكررة عن أصل، لا لأنها أصل.

يَذْكُرِ الرُّباعِيَّ[١].

(ط): في الأُمِّ: «حَفَيْلَل»، وعلى الحاشية: «(حَفَيْتَل) في مَتْنِ كتاب أبي نَصْرٍ، وفي طُرَّتِهِ: "(حَفَيْلَل) الصَّوابُ، و(حَفَيْتَل) لم يُوجَدْ تَفْسِيرُهُ بالتاءِ، فأمَّا باللامِ فهو شَجَرٌ[٢]"».

قال سيبويه: «والهاءُ لازِمةٌ لـ(فِعْلِيَةٍ) فيهما، كما لَزِمَتْ (فُعَالِيَةً)»[٣].

(فا): نحو (حِذْرِيَةٍ) و(زِبْنِيَةٍ).

وقد حَكَى (حِيرِيَ دَهْرٍ)[٤]، فإنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَمَّا قَدَّمَهُ اسْتَغْنَى بتَقْدِيمِ ذِكْرِهِ عن اسْتِثْنائِهِ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: لم يَعْتَدَّ بِهِ كما لم يَعْتَدَّ بـ(إِنْقَحْلٍ[٥])[٦].

«فَعَالِيَةً» في (خ). [٤/ ١٠٩أ]

---

(١) وجاءت هذه الحاشية في نسخة ابن دادي٢٠٤أ.

(٢) نَقَل هذا التفسير عن أبي نصر: أبنية الزبيدي ٢٠٢- وسفر السعادة ١/ ٢٢٧، وانظر في معناه: اللسان (حفل) ١١/ ١٥٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٦، (هارون) ٤/ ٢٦٨.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٣٠٧: «ومثل ذلك قول العرب: (لا أفعل ذاك حِيرِيَ دَهْرٍ)، وقد زعموا أن بعضهم ينصب الياء، ومنهم من يثقل الياء أيضًا»، وانظر: اللسان (حير) ٤/ ٢٢٥.

(٥) هو الشيخ المسنُّ جدًّا، انظر: الصحاح (قحل) ٥/ ١٧٩٩.

(٦) أيْ: لقلته؛ لأنه الوحيد في بابه، انظر: الشيرازيات ٢/ ٥٨٩- والإغفال ١/ ١١٤- والبغداديات ٥٠٢- والحلبيات ١١٩.

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فُعِّيلٍ) ... وقالُوا: (كَوْكَبٌ دُرِّيءٌ)»[١].

في المتن: (دُرِّيٌّ) بغَيرِ هَمْزٍ.

قال (فا): ليسَ بشَيْءٍ.

(فا): "مَنْ لم يَهْمِزْ (دُرِّيٌّ) هذا كان مِن (الدُّرِّ) عند سيبويه، يَدُلُّ على ذلك أنَّهُ وَزَنَ جَمْعَهُ -وهو (الدَّرارِيُّ)، في باب (ما لَحِقَتْهُ الأَلِفُ ثالِثةً)- بـ(فَعَالِيَّ)، فقالَ: «وجاءَ على (فَعَالِيَّ) (دَرارِيُّ) و(حَوَالِيُّ)»[٢]، فلا يَجُوزُ أنْ يكونَ (دُرِّيٌّ) هنا غيرَ مَهْمُوزٍ؛ لأَنَّهُ إذا لم يُهْمَزْ كان عندَ سيبويه (فُعْلِيًّا)، وقال هُنا: «يَكُونُ على (فُعِّيلٍ)»، فمُحالٌ أنْ يَقُولَ: (دُرِّيٌّ) (فُعِّيلٌ)، وهو عندَهُ (فُعْلِيٌّ)"[٣].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٦، (هارون) ٤/ ٢٦٨. وهذا لفظ الشرقية- ونسخة ابن دادي٤٠٢أ، وفي الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٥١أ]: (دُرِّيٌّ).

(٢) الكتاب ٤/ ٢٥١، ولفظه: «ويكون على (فَعَالِيَّ) لهما، فالاسم نحو (بَخَاتِيَّ) و(قَمَارِيَّ) و(دَبَاسِيَّ)، والصفة نحو (الحَوَالِيِّ) و(الدَّرَارِيِّ)».

(٣) الكوكب الدري: هو المتوقد المتلالئ، يقال (دُرِّيٌّ) بتثليث الدال وتشديد الراء والياء المشددة، على (فعْلِيٍّ)، وجمعها (دَرارِيُّ) على (فَعَالِيَّ)، و(دُرِّيءٌ) بتثليث الدال والراء المشددة والياء المخففة وهمزة، على (فعِّيلٍ)، وجمعها (دَرَارِيءُ) على (فَعَالِيلَ). انظر (درأ) و(درر) في: إعراب النحاس ٣/ ١٣٦- واللسان ٧٣، ٢٨٢ -والقاموس ٥٠، ٥٠٠.

والصَّوَابُ هُنا (دُرِّيءٌ) لا غَيرَ". يعني: كقِراءةِ حَمْزَةَ[١].

"ونَظِيرُ هذا عندي (عُلِّيَّةٌ)[٢]، هي (فُعِّيلَةٌ)؛ أَلَا تَراها مِن (العُلُوِّ)".

قال سيبويه: «ولَيْسَ في الكَلامِ (فَعِّيلٌ)»[٣].

(نسخةٍ): «(فِعَّيْلٌ) ولا (فَعَّيْلٌ)».

قال سيبويه: «فالاسْمُ (حِلْتِيتٌ) و(خِنْزِيرٌ) و(خِنْذِيذٌ)، والصِّفَةُ (صِهْمِيمٌ)»[٤].

---

(١) في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ سورة النور ٣٥، وقرأ جمهور السبعة (دُرِّيٌّ) بضم الدال وياء مشددة، وقرأ حمزة وشعبة عن عاصم (دُرِّيءٌ) بضم الدال وياء مدية وهمزة، وقرأ أبو عمرو والكسائي (دِرِّيءٌ) بكسر الدال وياء مدية وهمزة. انظر: السبعة ٤٥٦- والبحر المحيط ٦/ ٤١٩- والنشر ٢/ ٣٣٢. .

(٢) (العُلِّيَّةُ): الغُرْفة التي في الطبقة الثانية فأعلى. انظر (علو) في: الصحاح ٦/ ٢٤٣٧- والقاموس ١٦٩٥- والمعجم الوسيط ٢/ ٦٢٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٦، (هارون) ٤/ ٢٦٨. وهذا لفظ الشرقية بفتح الحاء وكسرها، وفي نسخة ابن دادي ٤٠٢أ- والرباحية [انظر: (ح١)١٥٥ب]: (فِعَّيْل) بكسر الفاء.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٦، (هارون) ٤/ ٢٦٨. وهذا لفظ الشرقية- ونسخة الموصلي ١١٥أ- ونسخة ابن دادي ٤٠٢أ. وفي الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٥١ب]- ونسخة العبدري ٣/ ٨٥أ: (حِنْزِيزٌ) -بحاء وزايين- بدل (خِنْزِيرٌ). وفي حاشية (ح٧) عليه: «بالحاء المهملة، اسم موضع». وجاء بلفظ (حِبْرِير) في الحاشية الآتية. وجاء في نسخ أبنية الزبيدي ١٩٦، ٢٠٤ (خِنْزِير) و(خِنْزِيز). ونقل مختصر الجواليقي ٣٣٢ عن بعضهم أن (خِنْزِيرًا) من فوائت سيبويه. ولفظ

=

في نسـخة (ب): «حِلْتِيثٌ» بالثـاءِ[1]، والمعْـرُوفُ (حِلْتِيتٌ) و(تُوتٌ) بالتاءِ.

في (خ) -مَوْضِعَ (خِنْزِيرٌ)-: «حِبْرِيرٌ»[2].

(فا): (صِهْمِيمٌ) مِن الثَّلاثةِ، و(خِنْزِيرٌ) مِن الأَرْبعةِ[3]، ولا وَجْهَ لِجَمْعِهِ بينَهما، إلَّا على طَرِيقِ الإلْحاقِ كما ذَكَرْتُ لك[4].

قال سيبويه: «و(عِزْوِيتٌ)، وَهْوَ اسْمٌ»[5].

في طُرَّةِ (ط): (عِزْوِيتٌ) عندَه[6] بالعَينِ، مُصْلَحٌ، وكان عندَه قَبْلَ

(خِنْذِيذٌ) ليس في الرباحية- ونسخة الموصلي- ونسخة العبدري ٣. وهو في نسخة ابن دادي٤٠٢أ- وشرح السيرافي ٥/ ٢٢٦أ بلفظ (كِرْدِيدٌ)، وهو جُلَّة التمر.

(١) كذا بثاءين، وجاء في تنقيح الألباب ٢٨٩أ: «وقال أبو العباس: (حلتيث) بثلاث نقط في الأخيرة، والناس على خلافه»، وفي اللسان (حلت): «ولا تقل (حِلْتِيثٌ) بالثاء».

(٢) (حِبْرِيرٌ): اسم جبل معروف، وبمعنى شيءٍ. انظر: اللسان (حبر) ٤/ ١٦١- ومعجم البلدان ٢/ ٢١٣.

(٣) وقيل: النون زائدة، من (الخزر)؛ لأن كل خنزير عند العرب أَخْزَر، انظر: سر الصناعة ٢/ ٤٤٦- والتبيان للعكبري ١/ ١٤١.

(٤) هذا الإشكال على رواية (خِنْزِير)، أما على رواية (حِبْرِير) فلا إشكال؛ لأن (حِبْرِيرًا) ثلاثي مزيد، وكذا (حِنْزِيز)، ولكني لم أجدها في المعجمات.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٦، (هارون) ٤/ ٢٦٩، و(وهو اسم) ليست في (ح٧)٢/ ١٥١ب- والحمزاوية (٨٢-٢) ٢٧٩أ.

(٦) الظاهر أن الضمير يعود إلى (أبي نصر)، فهو الذي ينقل عنه ابن طلحة عادة.

ذلك (غِزْوِيتٌ) بالغَينِ[١].

وقد وَقَعَ ذلك عندَ غيرِهِ وعندَ الزُّبَيْدِيِّ بالعَينِ، وعلى ذلك فَسَّرَهُ، قال: «(عِزْوِيتٌ) اسْمُ مَوْضِعٍ عن ابنِ دُرَيْدٍ[٢]، وذَكَرَهُ سيبويهِ صِفةً[٣]».

---

(١) (عزويت) كذا بالعين المهملة في كل النسخ عندي سوى نسخة الحمزاوية (٨٢-٢) كماسيأتي، وهي كذلك بالعين في: نسخة ثعلب كما في ظاهر الحاشية الآتية، ونسخة المبرد كما في ظاهر نقل كتاب ليس ٢٠٧ عنه، وكتاب ليس ٢٠٧- والأصول ٣/ ٢٠٥، ٢٤٢- وشرح السيرافي ٢٢٦أ- والبغداديات ٨١-والخصائص ١/ ١٩٧، ٢٧١- وأبنية الزبيدي ٢٠٤- ومختصر الجواليقي ٢٢٢- وأبنية ابن الدهان ١٢٣- وسفر السعادة ١/ ٣٦٧، وجاءت بالغين المعجمة: في نسخة الحمزاوية (٨٢-٢) ٢٧٩أ- وهي رواية المازني، رواها ابن خالويه في كتاب ليس عن ابن الخياط، عن الطبري محمد بن رستم عنه، وهي رواية المازني في كتابه (التصريف) مع (المنصف) ١/ ١٨٢ [وجاءت في ١/ ١٦٩ بالعين المهملة، فلعلها خطأ طباعي، ويدل على أنها بالغين أن ابن جني في آخر الكتاب ٣/ ٢٨ في شرح الكلمات الغريبة ذكر أن (عِزْوِيت) بالعين والغين]، وجاءت بالغين في الممتع ١/ ٢٥، ٥٨، ٢٧٧، ٢٩٢، وذكر الأعلم ١١٥٦ الروايتين، واختُلِف فيه على الجرمي، فظاهر نقل ثعلب عنه في الحاشية الآتية أنها عنده بالعين وكذا ظاهر كتاب ليس ٢٠٧، والذي في المنصف عنه أنها بالغين ٣/ ٢٨، وعزاها في سفر السعادة ١/ ٣٦٧ إلى (أبي عمرو)، ولعل الصواب (أبي عُمَر) أي: الجرمي.

(٢) انظر: الجمهرة ٣/ ٤٢١، وانظر: معجم ما استعجم ٣/ ٩٤٢- ومعجم البلدان ٤/ ١١٩- واللسان (عزا) ١٥/ ٥٤.

(٣) اختلفت نسخ كتاب سيبويه في عبارة: «(عِزْوِيت)، وهو اسم»، فـ(وهو اسم) هي رواية النسخة الشرقية [انظر: (ش)٤/ ١٠٩أ]، والنسخ الرباحية (ح١)١٥٧ب- و(ح٣)٣٩٧أ- و(ح٨)٣٥٥ب، ونسخة نسخة ابن دادي٤٠٢أ، ونسخة ثعلب كما في الحواشي، وشرح السيرافي =

وذَكَرَ ثَعْلَبٌ[١] أنَّ (العِزْوِيتَ): القَصِيرُ[٢].

وقال الزَّجَّاجُ: سَأَلْتُ ثَعْلَبًا عنه، فقالَ: هو القَصِيرُ عن الجَرْمِيِّ.

قال الزَّجَّاجُ: ولم يَذْكُرْهُ الجَرْمِيُّ، ولا يَعْلَمُ أَحَدٌ ما هو»[٣].

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فُعَنْلِيَةٍ)، وَهْوَ قَلِيلٌ، قالوا (قُلَنْسِيَةٌ)»[٤].

عند (ب):

«على (فُعَنْلِيَةٍ)، قالوا (قُلَنْسِيَةٌ)»، كما هو في المتن، وهو الصَّوَابُ، ولا

٥/ ٢٢٦أ، وكذا في: الأصول ٣/ ٢٠٥- ومختصر الجواليقي ٢٢٢، وعلى هذه النسخة تكون (عِزْوِيت) اسمًا، ولم ترد هذه العبارة في: النسختين الرباحيتين (ح٧)٢/ ١٥١ب- والحمزاوية (٨٢-٢)٢٧٩أ، وأشار إليها ابن خروف، فبعد أن شرح (عِزْوِيتًا) قال: «ووقع في الشرقية: (وعِزْوِيتٍ وهو اسم)»، وذكر أن سيبويه ذكر أن (عِزْوِيتًا) صفة: أبنية الزبيدي ٢٠٤- ومعجم ما استعجم ٣/ ٩٤٢- واللسان (عزو) ١٥/ ٥٤- والممتع ١/ ١٢١، وهو ظاهر قول من فسَّر (عِزْوِيتًا) بأنها صفة، كالمبرد، كما في: مختصر الجواليقي ٢٢٢، وكثعلب -هنا- حين فسَّره بالقصير في رواية الزجاج وابن الخياط عنه، وكالجرمي في رواية ثعلب تفسير القصير عنه، وأنكر الزجاج رواية ذلك عن الجرمي، وقال: «ولم يَذْكُرْهُ الجَرْمِيُّ، ولا يَعْلَمُ أَحَدٌ ما هو»، كما في الحواشي.

(١) انظر: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ص١٣٦.

(٢) انظر: ليس في كلام العرب ٢٠٧- واللسان (عزا) ١٥/ ٥٤.

(٣) أبنية الزبيدي ٢٠٤، ونقل عنه بلا تصريح: معجم ما استعجم ٣/ ٩٤٢، وروى الحكاية ابن خالويه في كتاب ليس ٢٠٧، عن أبي بكر بن الخياط، أنه سأل ثعلبًا عن (عِزْوِيت)، فقال: «يُروى بالعين (عِزْوِيت)، وهو القصير».

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ، (هارون) ٤/ .

يكونُ (فُعَيْلِيَةً)؛ لأنَّ هذا للتَّصْغِيرِ، وليسَ بِبِناءٍ. [٤/ ١٠٩ب]

قال سيبويه: «قالُوا (خَنفَقِيقٌ)، وَهْوَ صِفَةٌ، و(خَنْشَلِيلٌ)»[١].

(ط): الزُّبَيْدِيُّ: «قد رَسَمَ في كتابِ التَّصْغيرِ[٢] أنَّ نُونَ (خَنْشَلِيلٍ) أَصْلٌ غَيرُ زائِدةٍ، وأنَّها رُبَاعِيَّةٌ، على مِثالِ (فَعْلَلِيلٍ)»[٣].

(فا): لا وَجْهَ لِجَمْعِهِ بينَ (خَنفَقِيقٍ) و(خَنْشَلِيلٍ)؛ لأنَّ (خَنْشَلِيلٍ) مِن الأَرْبعةِ و(خَنْفَقِيقٍ) مِن الثَّلاثةِ، ولا يُقْطَعُ على زِيادةِ النُّونِ؛ لأنَّها ثانيةٌ، و(خَنْشَلَتْ) أيضًا يَدُلُّ على ذلك، ولا وَجْهَ لأَخْذِهِ مِن (الخَشْلِ)[٤]، ولَعَلَّهُ أَرادَ أنَّ ذا الثُّلاثيَّ مُلْحَقٌ بذا الرُّباعيِّ.

قال سيبويه: «وأمَّا النُّونُ فتَلْحَقُ ثانيةً، فيَكُونُ الحَرْفُ على (فُنْعَلٍ) ....»[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٦، (هارون) ٤/ ٢٦٩.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٤٤٥، ولفظه: «وإذا حَقَّرتَ (خَنْشَلِيلٌ) قُلْتَ (خُنَيْشِيلٌ)، تَحْذِفُ إحدى اللامين؛ لأنَّها زائدةٌ، يَدُلُّك على ذلك التضعيفُ، وأمَّا النُّونُ فمِنْ نَفْسِ الحرف».

(٣) أبنية الزبيدي ١٩٨، وفيه: «قد زَعَمَ»، ونحوه في: سفر السعادة ١/ ٢٥٢، وفي اللسان (خنشل) ١١/ ٢٢٣: «جعل سيبويه (الخَنْشَلِيلَ) مرةً ثُلاثيًّا وأُخرى رُبَاعِيًّا»، وانظر الخلاف في وزنها في: الخصائص ١/ ٢٧٠- وتنقيح الألباب ٢٨١أ- وشرح الشافية ٢/ ٣٥٤- وسفر السعادة ١/ ٢٥٣- والارتشاف ١/ ١١٤.

(٤) وهو: الرديء من كل شيء. انظر: اللسان (خشل) ١١/ ٢٠٦.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٦، (هارون) ٤/ ٢٦٩.

في (خ) -ليس في القَصْرِيِّ-: «ويَكُونُ على (فُنْعُلٍ)، قالُوا (سُنْبُلٌ)، وهو اسْمٌ».

قال سيبويه: «قالوا: (حِنْظَأْوٌ) و(كِنْثَأْوٌ)»[1].

في متن (ث)[2]: «كِنْثَأْوٌ» مُعْجَمةٌ بثلاثِ نُقَطٍ[3]، وقال: هو الوافِرُ اللِّحْيةِ[4].

قال سيبويه: «نحوُ (ضَفَنْدَدٍ) و(عَفَنْجَجٍ)»[5].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٦، (هارون) ٤/ ٢٦٩. و(كِنْثَأْوٌ) بالثاء في الشرقية- ونسخة ابن دادي٤٠٢ب. وبالتاء في نسخة السعدي ١٧٢ب. وهي ليست في الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٥٢أ].

(٢) وجاءت هذه الحاشية في حواشي (ح٧)٢/ ١٥٣ب، وفيها التصريح بـ(ثعلب). وانظر: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ص١٩٠. وفي نسخة السعدي ١٧٢ب: «ثعلب: بالثاء، عظيم اللحية».

(٣) جاءت الكلمة بالثاء في جميع النسخ عندي سوى نسخة السعدي كما سبق في التخريج، وجاءت بالثاء في: أبنية أبي حاتم ١٥٩- مختصر الجواليقي (تحقيق أبو السعود)، وتصحَّفت إلى التاء في تحقيق (دفع الله) ٢٧٨، ويرده قوله: «مأخوذ من (كَثَأَ) أي: عَظُمَ»- وأبنية ابن الدهان ١٤٩- وسفر السعادة ١/ ٤٤٠، وجاءت بالتاء المثناة في: شرح السيرافي ٥/ ٢٢٦أ، وقال: «بعضهم يقول بالتاء، وبعضهم بالثاء»، وعنه المحكم ٧/ ٦٣.

(٤) انظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه ١٥٩، وقال: «العظيم اللحية الوافرها»- وشرح السيرافي ٥/ ٢٢٦أ، وقال: «العظيم اللحية الكثها»- وتنقيح الألباب ٢٨٢أ- وسفر السعادة ١/ ٤٤٠- والتكملة (كثأ) ١/ ٤٣، وقيل: هو الحسن اللحية، وقيل: الجمل الشديد، انظر: القاموس (كثأ) ٦٣.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٧، (هارون) ٤/ ٢٧٠.

(ث)[١]: (عَفَنْجَجٌ): عَظِيمُ البَطْنِ، (ناقةٌ عَفَنْجَجٌ): هَوْجَاءُ ماضِيةٌ[٢].

قال سيبويه: «نحوُ (التَّمْتِينِ) و(التَّنْبِيتِ)»[٣].

في القَصْرِيِّ: «(التَّمْيِيزِ) و(التَّثْبِيتِ)»[٤]. [ش١/ ٣٨٧أ]

قال سيبويه: «يَكُونُ صِفةً على (تَفْعِيلةٍ)، وَهُوَ قَلِيلٌ في الكلام، قالُوا (تَرْعِيَّةٌ)، وقد كَسَرَ بَعْضُهم التَّاءَ»[٥].

قال الرَّاعِي:

---

(١) انظر: تفسير أبينة سيبويه لثعلب ص١٥٢.

(٢) انظر في معنى (عفنجج): أبنية أبي حاتم ١٦٢، ٣٠٨- واللسان (عفج) ٢/ ٣٢٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٧، (هارون) ٤/ ٢٧١. هذا لفظ الشرقية- و(ح١)١٥٦أ- ونسخة العبدري ٣/ ٨٥ب، وهو ما في: شرح السيرافي ٥/ ١٥٨- وأبنية أبي حاتم ٣٤٢- وأبنية الزبيدي ٢١٣- ومختصر الجواليقي ٦٧- وأبنية ابن الدهان ٥٥- وسفر السعادة ١٨٤. وجاء في نسخة الموصلي ١١٦أ- ونسخة ابن دادي٤٠٢ب- و(ح٧)٢/ ١٥٢أ: «التَّمْيِيزِ [بياءين وزاي] والتَّنْبِيتِ [بالنون]».

(٤) من هنا يبدأ سقط في نسخة (ش) المعتمدة في الترقيم، وينتهي في ص١٧٥١ هـ٥، وسأعتمد في السقط ترقيم (ش١).

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٧، (هارون) ٤/ ٢٧١. هذا لفظ الشرقية- ونسخة ابن دادي٤٠٣ب، وفي الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٥٢أ]: (تَفْعِلَّةٍ) بدل (تَفْعِيلَةٍ)، وجاءت (تَفْعِلَّة) في: أبنية الزبيدي ٢١٤.

صُهْبُ مَهارِيسُ أَشْباهٌ مُذَكَّرَةٌ فاتَ العَزِيبَ بِها تَرْعِيَّةٌ أَبِلُ[١]

(المَهارِيسُ): الشَّدِيداتُ الأَكْلِ[٢].

(أَشْبَاهٌ): مِنْ ضَرْبٍ واحِدٍ.

(مُذَكَّرَةٌ): غِلاظٌ[٣].

(فاتَ العَزِيبَ بِها): أيْ: فاتَ المُتعَزِّبِينَ، أيْ: تَقَدَّمُ قُدَّامَ كُلِّ مَنْ يَعْزُبُ بإِبِلِهِ.

و(التَّرْعِيَّةُ): الذي يَرْعَى الإِبِلَ لا يُفارِقُها[٤].

وقالَ أبو الخُضَيْرِ[٥]: أيْ: فاتَ بِها عَزِيبَ الشَّاءِ.

قال: وليسَ في الأَرْضِ سائِمةٌ شَرٌّ أَحْنَاكًا[٦] على المَرْتَعِ مِن الشَّاءِ؛ لأَنَّهُ لِطَافُ الأَفْواهِ، لا يَأْكُلُ إلَّا أَطْيَبَ ما يَرى، حتى يَتْرُكَ العُشْبَ تَرائِكَ[٧] لا

---

(١) من الطويل، وهو للراعي النميري، كما في: ديوانه ص ٢٠٠ - واللسان (إبل) ١١/ ٤.

(٢) انظر: اللسان (هرس) ٦/ ٢٤٧.

(٣) انظر: اللسان (ذكر) ٤/ ٣٠٩.

(٤) وهو: من يُحْسِنُ رَعْيَ الإبل. انظر: اللسان (رعى) ١٤/ ٣٢٦.

(٥) لعله أبو الخضير الهجيمي، أحد بني الهجيم بن عمرو بن تميم، أعرابي شاعر، رووا عنه اللغة. انظر: المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء ١١٠ - والبيان والتبيين ٢/ ١٠٧ - والبارع في اللغة ١/ ٣٧١، ٦٩٩.

(٦) (الأَحْناك): جمع حَنَك، انظر: اللسان (حنك) ١٠/ ٤١٦، أيْ: شَرٌّ أكلًا بأَحْناكِها.

(٧) (التَّرَائِكُ): جمع تَرِيكَةٍ، وهو الموضع الذي رعاه الناسُ فلم يبق فيه سوى بقايا، انظر: اللسان (ترك) ١٠/ ٤٠٥.

يَأْكُلُها إِلَّا الجِيَاعُ.

❁ في نسخة (رق): «(تَرْعِيَّةٌ)» بالياءِ مُشَدَّدةً.

وكذلك وَجَدْتُهُ بِخَطِّ ثَعْلَبٍ(١) رَحِمَهُ اللهُ(٢).

قال (ب)(٣):

في كتابِ الجَرْمِيِّ في الأبنيةِ(٤): «ويكونُ على (تَفْعِيلَةٍ)، قالوا (تَرْعِيبَةٌ)»(٥)، وهي القِطْعَةُ مِن السَّنَامِ والشَّحْمِ(١)، «وقالَ قَوْمٌ: (تِرْعِيبَةٌ)

---

(١) انظر: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ٦١.

(٢) كل هذه الحاشية لابن السراج في التعليقة ٤/ ٢٥٨.

(٣) انظر: تنقيح الألباب ٢٨٣أ.

(٤) يظهر أن الجرمي كثعلب [انظر: الكلام على نسخة ثعلب في ص١٦٠٩ هـ٢]، يدخل تفسيره للأبنية وغيرها بين كلام سيبويه، كما هنا، وكما في ص١٦٩١، وقد اجتهدت في تصفية كلام سيبويه عن تفسير الجرمي، بجعل كلام سيبويه بين أقواس، وبذا يصح ما نقله السيرافي في شرحه ٥/ ٢٢٧أ وغيره [انظر: اللسان (رعب) ١/ ٤٢١] من أن سيبويه نقل الفتح والكسر في تاء (تِرْعِيبٍ)؛ لأنه اسم جنس جمعي لـ(تَرْعِيبَةٍ) التي نقل فيها سيبويه هنا الفتح والكسر، واسم الجنس الجمعي يجري على لفظ مفرده. وجاء بعض هذه الحاشية في حاشية (ح٧)٢/ ١٥٢ب بلفظ: «قال أبو بكر: في كتاب الجرمي في الأبنية: ويكون .... والشحم، وقد كسروا التاء إتباعًا».

(٥) في جميع النسخ عندي مثال سيبويه هو (تَرْعِيَّةٌ)، وكذا جاء في نسخ المبرد والقاضي إسماعيل وثعلب كما في الأصول ٣/ ٢٠٥- والتعليقة ٤/ ٢٥٨ [وتحرَّفت فيه (ثعلب) إلى (تقلب)]، وكذا جاء في: شرح السيرافي ٥/ ٢٢٧أ – وتنقيح الألباب ٣٨٢أ- وأبنية الزبيدي ٢١٤، وجاءت =

فكَسَرُوا على كَسْرَةِ ما بَعْدَها»، وهذا المُتْبَعُ كُلُّهُ شاذٌّ، إنَّما تَقُولُ منهُ ما قالوا، وليس لك أنْ تَقِيسَ عليه، وقالَ الفَرَزْدَقُ:

كَأَنَّ تَطَلُّعَ التَّرْعِيبِ فِيها ... عَذَارٍ يَطَّلِعْنَ إلى عَذَارِ[٢]

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (تَفْعِلَةٍ)، نحوُ (تَدْوِرَةٍ) و(تَنْهِيَةٍ) و(تَوْدِيَةٍ)، ولا نَعْلَمُهُ جاءَ وَصْفًا»[٣].

واحِدةُ (التَّوَادِي) الخَشَباتِ التي تُصَرُّ بِها أَخْلافُ النَّاقةِ؛ لِئَلَّا يَرْضَعَها الفَصِيلُ[٤].

في (خ): «ولا نَعْلَمُهُ جاءَ بغَيرِ الهاءِ، ولا نَعْلَمُهُ جاءَ وَصْفًا». [ش١/ ٣٨٧ب]

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (التِّفِعِّلِ)، وَهْوَ قَلِيلٌ، قالُوا (التِّهِبِّطِ)، وَهْوَ

بلفظ (تَرْعِيبَةٌ) في أبنية الجرمي كما هنا في المتن، وكما في: نسخة السعدي ١٧٢ب- والأصول والتعليقة وسفر السعادة ١/ ١٨٠، وكذا جاءت في: أبنية أبي حاتم ١٦٨، وذكر الخلاف فيها بين الجرمي وغيره سفر السعادة. قلت: نَصَّ سيبويه على أن مثاله وصف، وهذا يصدق على (تَرْعِيَّةٍ) وهو حَسَنُ الرِعْيةِ للإبل، ولا يصدق على (تَرْعِيبةٍ) وهي القِطْعةُ من السنام والشحم؛ لأنها اسم.

(١) انظر: أبنية أبي حاتم ١٦٨- واللسان (رعب) ١/ ٤٢١.

(٢) من الوافر، وهو للفرزدق، كما في: ديوانه ١/ ٢٤٨- وشرح السيرافي ٥/ ٢٢٧أ- والتعليقة ٤/ ٢٥٨- وسفر السعادة ١/ ١٨١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٧، (هارون) ٤/ ٢٧١.

(٤) انظر: اللسان (ودى) ١٥/ ٣٨٦.

اسْمٌ، ويَكُونُ على (التُّفَعِّلِ)، وَهْوَ قَلِيلٌ، قالُوا (تُبَشِّرٌ)، وَهْوَ اسْمٌ»(١).

عند (ب): «(التِّفِعِّلِ)، قالُوا (التِّهِبِّطُ)، وهو اسْمٌ، وعلى (تُفُعِّلٍ)، وهو قَلِيلٌ، قالوا: (تُبُشِّرُ(٢))».

وفي (خ): «ويَكُونُ على (تُفُعِّلٍ)، وهو قَلِيلٌ، قالوا (تُعُهِّنٌ)(٣) و(تُبُشِّرٌ)».

وفي هذه الأُخرى: وقد حَكَاهُ (تُفَعِّلٌ)، (فا): أبو زَيْدٍ: «يُقالُ: (وَقَعَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٧، (هارون) ٤/ ٢٧١-٢٧٢. وهذا لفظ الشرقية. وفي (ح١)١٥٦- (ح٧)/٢/ ١٥٢ب- ونسخة ابن دادي٤٠٢ب: (التُّفُعِّلِ) و(تُبُشِّرٌ) بدل (التُّفَعِّل) و(تُبَشِّر). ونحوها نسخة الموصلي ١١٦ب، إلا أنها مثَّلت لـ(التِّفِعِل) بـ(التِّهِيِّط) بالياء. وفي نسخة العبدري ٣/ ٨٥ب: (التُّفُعّل) بضم التاء والفاء وتشديد العين مع كسرها وضمها، وكتب فوقها (معًا). وجاءت (تُبَشِّرٌ) بفتح الباء في: أبنية أبي حاتم ١٧٠- ونسخة ثعلب بخطه كما في الأصول ٣/ ٢٠٧- وسفر السعادة ١/ ١٧٢، وجاءت (تُبُشُّرٌ) بضم الباء في: شرح السيرافي ٥/ ٢٢٧أ- ومختصر الجواليقي ٧٢- وأبنية ابن الدهان ٥١، واختلفت نسخ أبنية الزبيدي ٢١٥.

(٢) وهو اسم طائر، انظر: أبنية أبي حاتم ١٧٠- واللسان (بشر) ٤/ ٦٣.

(٣) وهو اسم أرض بالحجاز، وقد ذكر هذا اللفظ أبو حاتم في أبنيته ١٨٢، وذكره ابن الدهان في أبنيته بضبط (تَعْهُن)، وغَيَّره المحقق في المطبوع منه ٥٥ إلى (تِعْهِن) [عن محقق أبنية أبي حاتم]، وهو اسم أرض أو اسم ماءٍ، يقال (تُعُهِّن) بضم التاء وكسرها وضم العين وكسر الهاء المشددة، و(تَعْهِن) بكسر التاء وفتحها وضمها وسكون العين وكسر الهاء، انظر: المجموع المغيث ١/ ٢٣٠- ومعجم ما استعجم ١/ ٣١٥- ومعجم البلدان ٢/ ٣٥- والنهاية ١/ ١٩٠- واللسان (تعهن) ١٣/ ٧٢.

في تُغَلِّسٍ)، أيْ: في داهِيةٍ[١]».

قال سيبويه: «و(ناقةٌ تَرَبُوتٌ)»[٢].

(نسخةٍ): «و(بِكْرٌ تَرَبُوتٌ[٣])».

قال بعضُهم: (التَّرَبُوتُ) مِن الإِبِلِ الآنِسُ لا يَنْفُرُ، والذَّكَرُ والأُنْثى فيه سَوَاءٌ[٤].

(فا)[٥]:

التاءُ[٦] في (تَرَبُوتٍ) زائِدةٌ؛ لأَنَّهُ يُعْنى به الذَّلُول، ويُقالُ للذَّلُولِ (مُدَرَّبٌ)[٧]، فأُبْدِلَتْ مِن التاءِ الدَّالُ[٨]، كَما أَبْدَلُوا في (دَوْلَجٍ)، وإنَّما هو (تَوْلَجٌ)[٩].

---

(١) انظر: مجمع الأمثال ٢/ ٣٦٩، عن أبي زيد- واللسان (تغلس) ٦/ ٣٣، عن أبي عبيد.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٧، (هارون) ٤/ ٢٧٢.

(٣) خَصَّ اللحياني (التَّرَبُوت) بـ(البِكْر)، وغيره يراه عامًّا في كُلِّ ذَلول. انظر: اللسان (ترب) ١/ ٢٢٩.

(٤) والمشهور أنه الذَّلُول، انظر: اللسان (ترب) ١/ ٢٢٩.

(٥) انظر قوله في: اللسان (ترب) ١/ ٢٢٩، عن ابن بري.

(٦) أيْ: الثانية.

(٧) يقال: (دَرَبُوتٌ وتَرَبُوت) بمعنى ذلول. انظر: اللسان (درب) ١/ ٣٧٥.

(٨) وبعضهم يرى أنه التاء أصلية، فهو من (التُّراب)، انظر: اللسان (ترب) ١/ ٢٢٩.

(٩) قال سيبويه ٤/ ٣١٦: «وكذلك (التَّرَبُوتُ)؛ لأنه من الذَّلُولِ، يقال للذَّلُولِ (مُدَرَّبٌ)، فأَبْدلوُا التاءَ مَكانَ الدالِ، كَما قالوا (الدَّوْلَجُ) في (التَّوْلَجِ)، فأَبْدَلوا الدالَّ مَكانَ التاء»، وانظر: الأصول ٣/ ٢٤٢- وسر الصناعة ١/ ١٥٧.

قال سيبويه: «قالُوا (مَنْكِبٌ)»[١].

(ث)[٢]: (المَنْكِبُ)[٣]: العَرِيفُ مِنْ وُلاةِ العَشْرِ[٤].

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (مُفْعَلٍ)، نحوُ (مُصْحَفٍ) و(مُخْدَعٍ) و(مُوسَى)، ولم يَكْثُرْ هذا في كَلامِهِمْ اسْمًا، وَهْوَ في الوَصْفِ كَثِيرٌ»[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٨، (هارون) ٤/ ٢٧٢.

(٢) انظر: تفسير أبينة سيبويه لثعلب ص٢٠٧.

(٣) قيل: هو العريف، وقيل: على عدة عرفاء مَنْكِبٌ، فهو أرفع منه، وقيل: هو عَوْنُ العريف، فهو أسفل منه، والعَرِيف: رئيسُ القوم -أو عَوْنُه- يَعْرِف أمورهم ويَتَعَرَّف منه الأمير أحوالهم، فهو تحت الأمير أو الرئيس. انظر: أبنية الزبيدي ٢٢٣- واللسان (نكب) ١/ ٧٧٢- والنهاية لابن الأثير ٥/ ١١٣- والقاموس (نكب) ١٧٩. وانظر (عرف) في: اللسان ٩/ ٢٣٨- والقاموس ١٠٨١.

(٤) (ش٣)٣/ ٥٠٩ب- و(ش٤)٣٤٥أ- و(ح٣)٣٦٧ب، و(العشر) يحتمل في (ش١)٣٨٧ب: (العشر) و(العشيرة)، وفي الأصول ٣/ ٢٠٨: «وهو العريف من ولاة العشيرة»، ونقله بلفظ ابن السراج ابن خروف، فعلى (العَشْرِ) يكون المَنْكِب دون العَرِيف، فالمَنْكِبُ من يَلِي عَشَرةً ونحوهم، والعَرِيف -انظر: الهامش السابق- رئيسُ القوم أو عَوْنُهُ، وعلى (العَشِيرةِ) يكون المَنْكِبُ هو العَرِيف، ويُقَوِّي هذا أنَّ ثعلبًا قال في مجالسه: «ويُقال: (عَرَفَ عليهم يَعْرُفُ عِرَافةً)، و(نَقَبَ يَنْقُبُ نِقَابةً)، و(نَكَبَ يَنْكُبُ نِكَابةً) بمعنى نَقَبَ»، وهذا يَدُلُّ على أن المَنْكِب عنده بمعنى النَّقِيب، والنَّقِيبُ في المشهور هو العَرِيف، انظر: الصحاح (نقب) ١/ ٢٢٧- والمحكم ٦/ ٢٧٩- اللسان (نقب)١/ ٧٦٩- والقاموس (نقب) ١٧٨.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٨، (هارون) ٤/ ٢٧٢، وذكر المبرد في مسائل الغلط (انظر: الانتصار =

في (أُخْرى)(١):

«ويكونُ على (مُفْعَلٍ) في الأَسْماءِ كَما كانَ على (مُفْعُلٍ)، فضَمُّوا الميمَ هنا كَما ضَمُّوها في (مُفْعُلٍ) حيثُ ضَمُّوا العَينَ، وأَدْخَلُوها الضَّمَّةَ كَما أَدْخَلُوا الكَسْرَةَ في (مِصْحَفٍ) و(مِطْرَفٍ)، وذلك نحوُ (مُصْحَفٍ) و(مُخْدَعٍ) و(مُوسًى)».

قال الأخفشُ: أيْ: فلا تَتَوَهَّمَنَّ أنَّ الميمَ ضُمَّتْ في (مُخْدَعٍ) على (أَخْدَعَ) فهو (مُخْدَعٌ)، ولكنَّ هذه الضَّمَّةَ ككَسْرةِ (مِصْحَفٍ)، فلم يَكْثُرْ هذا في الكلامِ كَثْرةَ ما قَبْلَهُ مِمَّا أَوَّلُهُ ميمٌ مِن الأسماءِ، وهو في الوَصْفِ كَثِيرٌ، وسَتَراهُ في الأَفْعالِ.

قال سيبويه: «ولَيْسَ في الكَلامِ (مَفْعُلٌ) بغَيرِ الهاءِ»(٢).

(ط):

---

٢٥٨) أن نص نسخته: «.... اسمًا، ولا نعلمه صفةً»، وعلّق عليه بأنه غير صحيح؛ لأن الصفة عليه كثيرة، قال: «وأحسب أن في الكتاب غلطًا عليه، بل لا أشك في ذلك»، وردَّ ابن ولاد بأن نسخة المبرد غير صحيحة في هذا الموضع، قال: «وقد نظرنا في عدة نسخ فوجدنا الكلام صحيحًا»، وذَكَرَ نصَّ ما في المتن، وذكر نسخة المبرد تنقيح الألباب ٢٨٤أ.

(١) وجاءت هذه الحاشية في حواشي (ح٧)٢/ ١٥٢ب إلى «ككسرة (مصحف)»، وليس فيها: «قال الأخفش أيْ»، بل الكلام فيها متصل، فـ(قال الأخفش) بيان من ناقل الحاشية.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٨، (هارون) ٤/ ٢٧٣.

الزُّبَيْدِيُّ[١]: «قد رَوَى الكُوفيُّونَ[٢] (مَفْعُلًا) بغَيرِ هاءٍ، قالوا (مَكْرُمٌ) و(مَعُونٌ) و(مَقْبُرٌ)». [ش ١/ ٣٨٨أ]

قال سيبويه: «وقَدْ جاءَ في الكَلامِ (مُفْعُولٌ)، وَهْوَ غَرِيبٌ شاذٌّ»[٣].

كُلُّ ما جاءَ على (مفعُولٍ) فهو مَفْتُوحُ الميمِ، إلَّا خمسةً[٤]، وهي: (مُغْفُورٌ) و(مُغْثُورٌ) لِصَمْغِ العُرْفُطةِ[٥]، و(مُعْلُوقٌ)[٦]، و(مُغْرُودٌ) لِضَرْبٍ مِن

---

(١) أبنية الزبيدي ٢٢٠.

(٢) هذه رواية الكسائي ورأيه، أما الفراء وابن عصفور فيريان أنها جمعُ [أي: اسم جنس] (مَكْرُمةٍ) و(مَعُونةٍ)، ويرى السيرافي وابن جني أنها من ضرائر الشعر، انظر: معاني الفراء ٢/ ١٥٢- وإصلاح المنطق ٢٢٣- وأدب الكاتب ٥٨٨- وشرح السيرافي ٥/ ٣٨٣- وكتاب ليس ٤٧، ١٧٥- والخصائص ٣/ ٢١٢- وتنقيح الألباب ٢٨٤أ- والممتع ١/ ٧٩- والارتشاف ١/ ٥٢- وسفر السعادة ١/ ٦٤٢، واستدرك هذا الوزنَ (مَفْعُلًا) أيضًا المبرد ومثل له بـ(مَأْلُك)، كما سيأتي في الحاشية المذكورة في آخر الباب ص١٧٣٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٨، (هارون) ٤/ ٢٧٣.

(٤) انظر: إصلاح المنطق ٢٢٢- وأدب الكاتب ٥٨٩- وليس في كلام العرب ٥١- واللسان (غرد) ٣/ ٣٢٥ عن الفراء، وزِيد (مُزْمُورٌ) بمعنى (مزمارٍ)، انظر: اللسان (زمر) ٤/ ٤٢٧- والمزهر ٢/ ١٤٤، وذكر السيرافي ٥/ ١٥٩ أنها أربعة فأسقط (المُنْخُور)، وذكر في سفر السعادة ١/ ٤٥٧ أنها أربعة فأسقط (المُغْثُور).

(٥) انظر: اللسان (غفر) ٥/ ٢٨، (غثر) ٥/ ٨.

(٦) هو: المِعْلاق، انظر: اللسان (علق) ١٠/ ٢٦٥- وسفر السعادة ١/ ٤٥٦ .

الكَمْأَةِ، و(مُنْخُورٌ) للمَنْخِرِ[١].

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (مِفْعِلٍّ)، وَهْوَ قَلِيلٌ، قالوا (مِرْعِزٌّ)»[٢].

في (خ)[٣]: «(مَفْعَلٍّ)، قالوا (مَرْعَزٌّ)».

قال سيبويه: «قالُوا (زُرْقُمٌ) و(سُتْهُمٌ) للأَزْرَقِ والأَسْتَهِ، وَهْوَ صِفةٌ»[٤].

عند (ب) و (س): «(زُرْقُمٌ)، وهو اسْمٌ»[٥].

قال (ب):

كذا كانَ في الكِتابِ «وهو اسْمٌ»، وإنَّما يَنْبَغِي أنْ يكونَ صِفةً، وليس في كتابِ ثَعْلَبٍ[٦]: «وهو اسْمٌ»، وفي كتابٍ آخَرَ: «وهو صِفةٌ».

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فِعْلِمٍ)، نحوُ (دِلْقِمٍ)»[٧].

قد قال في (بابِ ما بَنَتْهُ العَرَبُ مِن بَناتِ الأَرْبعةِ في الأَسْماءِ غَيرِ

---

(١) انظر: اللسان (غرد) ٣/ ٣٢٥، (نخر) ٥/ ١٩٨. وهذه الحاشية نقلتها من حواشي نسخة ابن دادي٤٠٣أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٨، (هارون) ٤/ ٢٣٧.

(٣) وجاءت هذه الحاشية في حواشي (ح٧)٢/ ١٥٢ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٨، (هارون) ٤/ ٢٧٣. وهذا ما في أغلب النسخ.

(٥) هذه رواية الحمزاوية (٨٢-٢)٢٨١أ، وهو ما في الكتاب (طبعة درنبرغ) ٢/ ٣٧٥، و(طبعة بولاق) ٢/ ٣٢٨.

(٦) انظر: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ص١٠٦.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٨، (هارون) ٤/ ٢٧٣.

المَزِيدةِ)[١]: إنَّ (دِلْقِمًا) (فِعْلِلٌ)، والميمُّ أَصْلِيَّةٌ، وجَعَلَها هنا زائدةً[٢].

قال سيبويه: «والصِّفَةُ نحوُ (حَوْمَلٍ)»[٣].

في (خ): «حَوْقَلٍ». يعني: أَدْبَرَ عنِ النِّساءِ[٤].

(سف)[٥]: «و(حَوْقَلٍ)، وهو الذي أَدْبَرَ عنِ النِّساءِ، وفي نُسخةِ القاضي -مَكانَ (حَوْقَلٍ)- «حَوْمَلٍ»، ولا نَعْرِفُ (حَوْمَلًا)

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٨٨، (باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة في الأسماء والصفات غيرَ مزيدة).

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٢٨٩، قال: «ويكون على مثال (فِعْلِلٍ) فيهما .... والصِّفةُ (عِنْفِصٌ) و(الدِّلْقِمُ)»، وانظر في التنبيه على هذا: أبنية الزبيدي ٢٤٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٨، (هارون) ٤/ ٢٧٤. كذا في الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١٥٦أ]- ونسخة الموصلي ١١٨أ- ونسخة العبدري ٣/ ٨٦أ، وكذا في: نسخة القاضي إسماعيل كما ذكر السيرافي في الحاشية القادمة، وانظر: شرح السيرافي ٥/ ٢٢٨أ، وكذا في: أبنية الزبيدي ٢٢٥- ونسخ الكتاب التي وقف عليها العطار كما في مختصر الجواليقي ٥٦، وجاء في نسخة ابن دادي٣ ٤٠٣أ: «حَوْقَلٍ»، وكذا في نسخة الجرمي كما في مختصر الجواليقي ٦٥، وكذا في: الأصول ٣/ ٢٠٩- وشرح السيرافي ٥/ ٢٢٨أ. تنبيهٌ: ذكر أبو حاتم في أبنيته ١١ (حَوْقَلٌ)، وذكر المحقق أنه ممن نسخته على (حَوْقَل) لا (حَوْمَل)، والصواب: أن أبا حاتم لم يكن يتكلم على هذا الموضع من الكتاب، بل كان يتكلم على موضع آخر سابق ٤/ ٢٣٧؛ لأنه يفسِّر الأبنية والغريب على حسب ترتيب الكتاب.

(٤) انظر: أبنية أبي حاتم ١١- واللسان (حقل) ١١/ ١٦١.

(٥) شرح السيرافي ٥/ ١٦٠.

في الصِّفاتِ[١]».

عن بَعْضِهم[٢]: (الحَوْمَلُ): السَّحَابُ الأَسْوَدُ، و(الحَوْمَلُ): الأَسْوَدُ مِنَ الإِبِلِ والعُقْبانِ[٣].

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فَعْوَلٍ)، فالاسْمُ نحوُ (جَدْوَلٍ) و(جَرْوَلٍ)، وَالصِّفَةُ: جَهْوَرٌ، وَحَشْوَرٌ»[٤].

في (خ): «و(بَرْوَقٍ) و(قَسْوَرٍ)[٥] .... و(بَحْوَنٍ)».

في (خ): (البَحْوَنُ): المُتَراكِبُ مِنَ الرَّمْلِ[٦].

---

(١) في أبنية الزبيدي ٢٣٠: «و(حَوْمَلٌ): مَوْضِعٌ، وذَكَرَهُ سيبويه صفةً، ولا أعلمه في الصفات، إلا أن يكون مُشْتَقًّا من الحَمْلِ»، وقال في الارتشاف ١/ ٥٥: «وذكر سيبويه (حوملًا) في الصفات، وهو اسم موضع، وإذا كان صفة كان من الحَمْل».

(٢) وجدتُ المعنى الأول في: التكملة للصغاني (حمل) ٥/ ٣٢٦- والتاج (حمل) ٢٨/ ٣٥٤، ولم أجد النص على المعنى الثاني.

(٣) وعلى ذلك يكون في الكلمة معنى الصفة، فيقال: سَحابٌ حَوْمَلٌ، وجَمَلٌ حَوْمَلٌ، أيْ: أَسْوَدُ، فيَصِحُّ كون (حَوْمَلٍ) مثالًا للصفة الواردة على (فَوْعَلٍ).

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٨، (هارون) ٤/ ٢٧٤. كذا في الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١٥٦ب]، وجاء في حواشي نسخة ابن دادي٤٠٣ب: «(خ): و(بَرْوَقٍ)» بعد (وجَرْوَلٍ)، و«(خ): و(بَحْوَنٍ)» بعد (وحَشْوَرٍ). وجاء (بَرْوَق) و(يَحْوَن) في شرح السيرافي ٥/ ٢٢٨أ.

(٥) (البَرْوَقُ): نبتٌ، و(القَسْوَرُ): الأسد والصياد. انظر: اللسان (برق) ١٠/ ١٨، و(قسر) ٥/ ٩٢.

(٦) انظر: شرح السيرافي ٥/ ٢٢٨أ- واللسان (بحن) ١٣/ ٤٧.

قال سيبويه: «و(قَطَوْطًى) و(غَدَوْدَنٍ) .... قالوا (حَبَوْنَنٌ)، اسْمٌ، وجعلها بعضهم (حِبَوْنَنٌ) (فِعَوْلَلٌ)»[1].

(قَطَوْطًى): مُقارَبَةُ الخَطْوِ، و(غَدَوْدَنٌ): طَوِيلٌ مُسْتَرْخٍ، و(حَبَوْنَنٌ): وادٍ قَرِيبٌ مِن اليَمامةِ[2].

(فا): الكَسْرُ فيه الصَّحِيحُ.

في المتن: «حَبَوْتَنٌ»[3].

(فا): ليسَ بشَيْءٍ[4].

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فُعْلُوَةٍ) في الاسْمِ، نحوُ (الـحُنْذُوَةِ)

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٨، (هارون) ٤/ ٢٧٥. كذا في الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١٥٦ب]- ونسخة العبدري ٣/ ٨٦ب. وجاء في نسخة الموصلي ١١٨ب: «(حَبَوْتَنٌ)، اسم، وجعلها بعضهم (حِبَوْتَنٌ) (فِعَوْلَلٌ)». وجاء في نسخة ابن دادي٤٠٣أ: «وجعلها بعضهم (حِبَوْنًا) (فِعَوْلًا)» بالتنوين، قلت: جاء في اللسان (حبن) ١٣/ ١٠٦: «(حَبَوْنَنٌ): اسم وادٍ عن السيرافي .... وروى ثَعْلَبٌ (حَبَوْنَى) بألفٍ غيرِ منونةٍ، وأنشدَ .... قالَ: والأصل (حَبَوْنَنٌ)، وهو المعروف، وإنما أَبْدَلَ النونَ ألفًا لضرورةِ الشعرِ، فأَعَلَّهُ»، وانظر (حبونى) في: معجم البلدان ٢/ ٢١٥، عن ابن يحيى السمهري.

(٢) انظر: أبنية أبي حاتم ١٨٠-١٨٢- والأصول ٣/ ٢٠٩- واللسان (قطا) ١٥/ ١٩٠، و(غدن) ١٣/ ٣١١، و(حبن) ١٣/ ١٠٦، ومعجم البلدان ٢/ ٢١٥.

(٣) هذه رواية الجرمي كما في: سفر السعادة ١/ ٢١٦، وجاء في بعض نسخ أبنية الزبيدي ٢٢٧.

(٤) لأن سيبويه يتكلم على أبنية بنات الثلاثة، فـ(حبَوْنَن) (فعَوْلَل) من الثلاثي (حبن)، أما (حبَوْتَن) فـ(فعَوْلَل) من الرباعي (حبتن).

و(العُنْصُوَةِ)، ويَكُونُ على (فِعْلِوَةٍ)، نحوُ (خِنْذِوَةٍ)»[1].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٩، (هارون) ٤/ ٢٧٥. كذا في الشرقية إلا أنه على (خِنْذِوة) (معًا)، أنها بالخاء المعجمة والحاء المهملة. وجاء في نسخة الموصلي ١١٨ب- ونسخة ابن دادي٤٠٣ب: (الحُنْذُوة) و(حِنْذِوةٍ) بالحاء المهملة. وجاء في الرباحية [انظر: (ح٢)٢/ ١٥٣أ]- ونسخة العبدري ٣/ ٨٦ب: «(الجُنْذُوة) [بجيم] ... ويَكُونُ على (فِعْلُوَةٍ)، نحوُ (جِنْذُوَةٍ)[بجيم وضم الذال]».

أما في الموضع الأول فجاء (الخُنْذُوة) بالخاء المعجمة والذال في: نسخة (ق) كما في الحاشية الأولى والثالثة، وتنقيح الألباب ٢٨٥أ- ونسخة (ب) كما في الحاشية الأولى والرابعة- ونسخة ثعلب كما في مختصر الجواليقي١١٠، وتنقيح الألباب، ولعل هذا تحريف، صوابه ما في الحاشيتين هنا عنه- وسفر السعادة ١/ ٢٥١- ونسخة من أبنية الزبيدي ٢٢٧- ورجَّحه السيرافي ٥/ ٢٢٨أ. وجاء (الحُنْذُوة) بالحاء المهملة والذال في: نسخة نقل عنها السيرافيُّ، وتنقيحُ الألباب- ومختصر الجواليقي ١١٠- وعن أبي حاتم في نقل الجواليقي- والنكت للأعلم ١١٦٠. وجاء (الجُنْذُوة) بالجيم والذال في: أبنية أبي حاتم ١٨٣- وكتاب الجرمي عن مختصر الجواليقي، وعن ليس في كلام العرب ٢١٥، وتنقيح الألباب- وكتاب ابن السراج عن مختصر الجواليقي، وتنقيح الألباب- ونسخة نقل عنها السيرافي- ونسخة من أبنية الزبيدي. وجاء (الخُنْزُوَة) بالخاء المعجمة والزاي في: نسخة المبرد كما في الحاشية الثالثة وكما في مختصر الجواليقي، وتنقيح الألباب- ونسخة ثعلب كما في الحاشية الأولى والرابعة.

وأما في الموضع الثاني فجاء (جِنْذُوة) بجيم مكسورة وذال مضمومة في: نسخة ثعلب كما في الحاشيتين الأولى والرابعة- وليس في كلام العرب ٢١٥- ونسخة من أبنية الزبيدي، وجاء (خِنْذُوة) بخاء معجمة مكسورة وذال مضمومة في: نسخةٍ نقل عنها السيرافي، وجاء (خِنْذِوة) بخاء معجمة مكسورة وذال مكسورة في: أبنية أبي حاتم- ونسخة نقل عنها السيرافي، وجاء (الحِنْذِوة) بحاء مهملة مكسورة وذال مكسورة في: طرة (ط) كما في الحاشية الثانية- ونقله =

عند (ب) (ق): «الخُنْذُوةِ».

ثَعْلَبٌ[1]: (الجِنْذُوةِ) بالجيمِ مكسورةً، شُعْبَةٌ مِن الجَبَلِ.

(فا): كَسْرةُ الجِيمِ مُنْكَرٌ[2].

الجواليقي عن أبي حاتم- ومطبوعةِ الأصول ٣/ ٢١٠ [وقال: «كذا في كتابي كتاب سيبويه»، ونقل عنه الجواليقي أن الذي فيه بالجيم، أيْ: (جِنْذِوة)]، وجاء (حِنْذُوة) بحاء مهملة مكسورة وذال مضمومة في: متن (ط) كما في الحاشية الثانية- ومطبوعة أبنية ابن الدهان ٧٥.

والخلاصة أن الموضع الأول في مثاله أربع روايات، والموضع الثاني في بنائه روايتان، وفي مثاله خمس روايات، والخلاف في لفظ المثال ليس ذا بالٍ، فيظهر أنها لغات في الكلمة، وكلها صالحة للتمثيل بها هنا.

ويبقى الخلاف المُؤَثِّرُ في لفظ بناء الموضع الثاني، ففي كليهما إشكال سبق بيانه في الهوامش.

وتجب الإشارة إلى أن الجواليقي في مختصره ص١١٠ أخل كثيرًا، فخلط على (الخُنْذُوة) مثالِ (فُعْلُوة) بالكلام على (حِنْذِوة) مثالِ (فِعْلِوة)، فصار كأنه يتكلم على كلمة واحدة وبناء واحدٍ، وخلاصة إصلاح كلامه: أن رواية المبرد (الخُنْزُوة)، ورواية الجرمي (الجُنْذُوة)، مثالًا لـ(فُعْلُوة) بضمتين، ورواية ثعلب (جِنْذُوة)، ورواية ابن السراج (حِنْذُوة) أو (خِنْذُوة)، مثالًا لـ(فِعْلُوة) بكسر ثم ضم، ورواية أبي حاتم (الجُنْذُوة) و(الجِنْذِوة) مثالين لـ(فُعْلُوة) بضمتين و(فِعْلِوة) بكسرتين.

(١) انظر: تفسير أبينة سيبويه لثعلب ٦٧.

(٢) يعني أن بناء (فِعْلُوة) -بكسر الفاء وضم اللام وبينهما ساكن- بناءٌ منكر، قال ابن السراج في الأصول ٣/ ٢١٠: «قال أبو بكر: وأظنه خطأ؛ من أجل أنه ليس في كلامهم مضموم بعد مكسور والنون ههنا ساكنة، فكأنه قد التقى الضم والكسر»، وانظر: كلام السيرافي في الحاشية الآتية، وانظر: المحكم ٥/ ٩٩- واللسان (خنذ) ٣/ ٤٩٠.

ثَعْلَبٌ[١]: «خُنْزُوة» بالزَّاي مِن قولِهِم: (خُنْزُوَاةٌ)[٢]، أيْ: عظيمةٌ[٣].

(ط)[٤]: «حِنْذُوَةٍ» في مَتْنِ كتابِهِ بالحاءِ والضَّمِّ، في طُرَّتِهِ: «حِنْذِوَةٍ» بالكسر.

(سف)[٥]: «وقد اخْتَلَفَتِ النُّسَخُ في (الجنْذوة)[٦]، فأمَّا كِتابُ

---

(١) انظر: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ص٩٦.

(٢) الذي في المعجمات: «الخُنْزُوَةُ والخُنْزُوانة والخُنْزُوانية والخُنْزُوان: الكِبْرُ»، ولم أجد (جُنْزُواة)، ولا أن المعنى (عظيمة). انظر (خنز) في: تهذيب اللغة ٧/ ٢٠٩- واللسان ٥/ ٣٤٧، ومنه النقل- والتاج ١٥/ ١٤١، وسيأتي في الحاشية بعد الآتية عن السيرافي أن (الجُنْزُوة) من (الخُنْزُوانة)، وأن معناها الكِبْر.

(٣) وجاءت هذه الحاشية مختصرةً في حاشية (ح٧)٢/ ١٥٣أ بلفظ: «عند (ب) (ق): (الخُنْذُوة)، قال ثعلب: (الجِنْذُوةُ) شُعبةٌ من الجبل، قال أبو علي: كسرةُ الجيمِ مُنْكَرٌ».

(٤) الضمير في (كتابه) يعود إلى أبي نصر. وجاء في (ح٧)٢/ ١٥٣أ: «فِعْلُوَةٍ نحو جِنْذُوةٍ» بالجيم وضم الذال، وفوقها بالخط نفسه: «فِعْلِوَةٍ ... جِنْذِوَةٍ» بالجيم وكسر الذال.

(٥) شرح السيرافي ٥/ ٢٢٨ب، وقد ذكر السيرافي هنا ضبط الكلمة في موضعها هنا في بناء (فِعْلُوة)، وفي البناء الذي قبل هذا، وهو (فُعْلُوة)، إذ مثَّل بها سيبويه أيضًا.

(٦) جاء في اللسان (خنذ) ٣/ ٤٩٠: «الخُنْذُوة: الشعبة من الجبل، مثل بها سيبويه، وفسرها السيرافي، قال: ووجدت في بعض النسخ (حُنْذُوة) وفي بعضها (جُنْذُوة)، و(خُنْذُوة) بالخاء معجمة أَقْعَدُ بذلك؛ يشتقها من الخنذيذ، وحُكِيَت (خِنْذُوة) بكسر الخاء .... وحُكِيت (جِنْذِوة) و(خِنْذِوة) و(حِنْذِوة)، لغاتٌ في جميع ذلك حكاه بعض أهل اللغة، وكذلك وُجِدَ في بعض نسخ كتاب سيبويه .... وإنما ذكرت هذه الكلمة بالحاء والخاء والجيم لأن نسخ كتاب سيبويه اختلفت فيها».

القاضي فـ(الخُنْذُوةِ)، وهي شُعْبَةٌ مِنَ الجَبَلِ[1]؛ لأنَّ (الخِنْذِيذَ) الشِّمْرَاخُ المُشْرِفُ من الجَبَلِ، والجَمْعُ (الخَناذِيذُ)، وهي أيضًا مِن الخَيْلِ، وأمَّا في كتابِ أبي العَبَّاسِ فـ(الخُنْزُوَةِ)، وهي الكِبْرُ، مِثْلُ (الخُنْزُوَانةِ)[2]، وقد رَأَيْتُ في بعضِ النُّسَخِ (حُنْذُوة) و(جُنْذُوة)، وكُلٌّ يُفَسَّرُ على أنَّهُ القِطْعَةُ مِن الجَبَلِ، وقد ذَكَرَهُ سيبويهِ بكَسْرِ الأَوَّلِ (خِنْذُوة)، وقِيلَ بالحاءِ والجِيمِ والخاء، وهو بِناءٌ مُنْكَرٌ؛ لأَنَّهُ ليسَ في أبنيةِ كلامِ العَرَبِ شَيْءٌ فيهِ كَسْرةٌ وبعدَها ضَمَّةٌ وبَيْنَهما حَرْفٌ ساكِنٌ، وقد قال بعضُ النحويين: أَصْلُ البِناءِ بِضَمِّ الأَوَّلِ، وإنما كُسِرَ اسْتِثْقالًا للضَّمَّتَيْنِ معَ الواوِ، على أنها لغةٌ في المضمومِ، وفي بعضِ النُّسَخِ (خِنْذِوة) بكَسْرِ الحَرْفِ الذي قَبْلَ الواوِ، وهذا لا يجوزُ؛ لأنَّ سيبويهِ[3] ذَكَرَ بَعْدَ هذا أنه ليسَ في الكلامِ واوٌ طَرَفٌ قَبْلها كَسْرةٌ وإنْ كانَ بَعْدَ الواوِ ما يَقَعُ عليه الإعرابُ، يعني حَرْفَ التأنيثِ».

---

(١) انظر: اللسان (خنذ) ٣/ ٤٩٠.

(٢) انظر: اللسان (خنز) ٥/ ٣٤٧.

(٣) الكتاب ٤/ ٣٨٨، قال: «وإذا كانت الكسرة قبل الواو ثم كان بعدها ما يقع عليه الإعراب لازمًا أو غير لازم فهي مبدلةٌ مكانها الياء .... وذلك قولك (مَحْنِيَةٌ)، فإنما هي من (حَنَوْتُ)»، وقال بنحو ما قاله السيرافي ابن سيده في المحكم ٥/ ٩٩، ونقله عنه اللسان (خنذ) ٣/ ٤٩٠، وعلَّل ابن جني بقاء الواو بقوله في سر الصناعة ٢/ ٧٣٤: «فأما (حِنْذِوَةٌ) فإنما صَحَّتْ فيها الواو -وإنْ كانت آخِرًا- من قِبَلِ أنهم لو قلبوها فقالوا (حِنْذِيَةٌ) لم يعلم أَأَصْلُها (فِعْلِوَةٌ) أم (فِعْلِيَةٌ)».

قال أبو بَكْرٍ: (الخُنْذُوة)، وقال ثَعْلَبٌ: (الجِنْذُوةُ) بكَسْرِ الجيمِ، وهي شُعْبةٌ مِن الجَبَلِ، وقال أيضًا: (الخُنْزُوةُ)[١].

قال سيبويه: «والصِّفةُ (خِنَّوْصٌ) و(سِرَّوْطٌ)»[٢].

الأَكُولُ[٣].

في (خ): «وضِرَّوْطٌ»[٤]: الضَّرَّاطُ.

قال سيبويه: «فالاسْمُ نحوُ (طُخْرُورٌ) و(الهُذْلُولُ) و(شُؤْبُوبٌ)، والصِّفةُ نحوُ (بُهْلُولٌ) و(حُلْكُوكٌ) و(حُلْبُوبٌ)»[٥].

بالحاءِ والخاءِ[٦].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من حواشي نسخة ابن دادي٤٠٣ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٩، (هارون) ٤/ ٢٧٥.

(٣) هذا تفسير لـ(السِّرَّوْط)، انظر: أبنية أبي حاتم ١٨٥ - واللسان (سرط) ٧/ ٣١٣.

(٤) ذكر (الضِّرَّوْط) هنا: أبنية أبي حاتم ١٨٦ - وشرح السيرافي ٥/ ١٦١ - والمحكم ٨/ ١١٨.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٩، (هارون) ٤/ ٢٧٥. و(الطخرور) في (ش١) موقَّعٌ فوقه (بالحاء والخاء). وجاء بالخاء المعجمة في: نسخة الموصلي ١١٨ب- و(ح١)١٥٦ب- ونسخة ابن دادي٤٠٣ب. وجاء بالحاء المهملة في (ح٧)٢/ ١٥٣ب، وفي طرتها بالخاء. وجاء بالحاء والخاء في: أبنية أبي حاتم ١٨٦، ٣٠٩، ٣٢٥- وشرح السيرافي ٥/ ٢٢٩أ- ومختصر الجواليقي ١٩٨- وأبنية ابن الدهان ١١٤، وجاء بالخاء المعجمة: عن الجرمي كما في سفر السعادة ٣٤٣، وفي: الأصول ٣/ ٢١٠- وأبنية الزبيدي ٢٣٢- والنكت للأعلم ١١٦٠.

(٦) أيْ: (الطُّخْرُور).

(الهُذْلُولُ): واحِدُ الهَذالِيلِ، وهي الرِّمَالُ المُنْقادَةُ المُشْرِفةُ، و(الحُلْكُوكُ) و(الحُلْبُوبُ): الأَسْوَدُ[١]. [ش١/ ٣٨٨ب]

قال سيبويه: «فالاسْمُ نحوُ (البَلَصُوصِ)»[٢].

(ث)[٣]:

قال الأَصْمَعِيُّ[٤]: حدَّثني الخَلِيلُ بنُ أَحْمَدَ، قال: «رَأَيْتُ طائرًا لا أَعْرِفُهُ، فقُلْتُ لأعرابي: ما هذا الطائِرُ؟ فقال: البَلَصُوصُ، قُلْتُ: فَمَا جِمَاعُهُ؟ قال: البَلَنْصَى»، قال: فقال الخليل: «فلو أَنَّ إِنْسانًا لغَّزَ:

كالبَلَصُوصِ يَتْبَعُ البَلَنْصَى[٥]

ما دَرَى أَحَدٌ ما يَعْنِي».

---

(١) انظر: اللسان (هذل) ١١/ ٦٩٣، و(حلك) ١٠/ ٤١٥، و(حلب) ١/ ٣٣٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٩، (هارون) ٤/ ٢٧٦. انظر:

(٣) انظر: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ص٥٢.

(٤) وجاءت هذه القصة في: أبنية أبي حاتم ١٠٠، عن الأصمعي مختصرة- والجمهرة ١٢١٥، ١٢٤٠- والمقصور والممدود للقالي ١٦٣- والمخصص ٨/١٦- وتنقيح الألباب ٢٧٦أ- واللسان (بلص) ٧/ ٨.

(٥) هذا الكلام موزون على بحر الرجز، فيحتمل أن الخليل أراده شعرًا، وأن يكون أراده نثرًا وجاء موزونًا، وذكره بعضهم إنشادًا عن العرب، انظر: ليس في كلام العرب ٩٧.

(آخر الباب)[١]:

ﷺ هذه حُرُوفٌ أَمْلاها أبو بَكْرٍ[٢]، فقال: «هذا ما ذُكِرَ أنَّ سيبويه فاتَهُ مِنْ الأَبْنِيةِ[٣]، وهي:

(تِلِقَّامَةٌ، وتِلِعَّابَةٌ[٤])[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢٩، (هارون) ٤/ ٢٧٦، وكان الأحسن بالحاشيتين الآتيتين أن تأتيا في آخر أبواب أبنية سيبويه ٢/ ٣٤٢ (بولاق)، ٤/ ٣٠٣ (هارون)؛ لأن مستدركاتها ليست خاصة بأبنية الثلاثي، بل فيها مستدركات على أبينة الرباعي والخماسي.

(٢) ذكرها في الأصول ٣/ ٢٢٤-٢٢٥، قال: «ما ذُكِرَ أنه فات سيبويه من الأبنية»، وفي ضبط المحقق تصحيف كثير، ولم يذكر ابن السراج منها شيئًا في موضعه من الأبنية، سوى (هُنْدَلِعٍ)! ونقلها عنه: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٦١ عن كتابه (الأصول)- ومختصر الجواليقي ٣٢٣، عن الفارسي عن أبي بكر، وفي ضبط المحقق خطأ كثير، وذكر ابن القطاع في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٨٩ -ونقله عنه في المزهر ٢/ ٤- أن ابن السراج زاد على سيبويه اثنين وعشرين مثالًا (يعني: بناءً)، قلتُ: الذي زاده ابن السراج هنا عشرون بناءً، وثلاثة وعشرون مثالًا (حرفًا).

(٣) وانظر: الكلام على فوائت أبنية سيبويه أيضًا في: ليس في كلام العرب ١٧٤- والخصائص ٣/ ١٨٥-٢١٨- ومختصر الجواليقي ٣٢٠- وأبنية ابن الدهان ١٦٩، وكلهم ذكروا أغلب ما ذكره ابن السراج، فلذا لن أحيل إليهم في الهوامش.

(٤) كلاهما وزنه (تِفِعَّالَةٍ)، انظر: أبنية الزبيدي ١٥٢، فهو من فوائت أبنية الثلاثي، وقد ذكر سيبويه ٤/ ٧٩ في غير أبواب الأبينة (تِحِمَّالًا)، والواحدة منه (تِحِمَّالَةٌ)، فهو (تِفِعَّالَةٌ)، وقيل: هما في حكم اسمٍ وُصِفَ به، نحو: (مررتُ بنسوةٍ أربعٍ)؛ لأنهما مؤنثان وُصِف بهما مذكرٌ، وقيل: هو من الوصف بالمصدر، انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٦٢- والخصائص ٣/ ١٨٧- والممتع ١/ ١٣٠- والارتشاف ١/ ١٠٥.

(٥) التِّلِقَّامَةُ: كبير اللُّقَم، والتِّلِعَّابَةُ: كثيرُ اللَّعِبِ. انظر: اللسان (لقم) ١٢/ ٥٤٦، و(لعب) ١/ ٧٤٠.

فِرْنَاسٌ[١]، (فُرَانِسٌ[٢])[٣].

(تَنُوفَى[٤])[٥].

(تَرْجُمَانٌ[٦]).

---

(١) هذا المثال ذكره سيبويه في الأبنية ٤/ ٢٦٠ (هارون)، وانظر: أبنية أبي حاتم٨٧، وأظنُّ ابن السراج لم يستدركه، وإنما ذكره هنا ليبيِّن أن (الفُرَانِسَ) بعده بمعناه؛ لأنه ذكره في الأصول ٣/ ١٩٨ في الأبنية، وجعله ابن خالويه في كتاب ليس ١٧٦- وابن جني في الخصائص ٣/ ١٩١ مما اسْتُدْرِكَ، وردَّه بان سيبويه ذكره، وهذا ظاهر صنيع السيرافي في شرحه (رسالة) ٨٦٣، وجاء في مطبوعة الأصول ٣/ ٢٢٤: «وفِرْنَاسٌ وفُرَانِسٌ»، وهو أنسب، فكما عطف (تِلِعَّابَةً) على (تِلِقَّامَةٍ) ليُشْعِرَ بكونها بناءً واحدًا، عَطَفَ هنا ليُشْعِرَ أن المستدرك شيءٌ واحد، وهو (فُرَانِسٌ).

(٢) وزنه (فُعَانِلٌ)، انظر: أبنية الزبيدي ١٥٣- والخصائص ٣/ ١٩١، فهو من فوائت أبنية الثلاثي.

(٣) هو: ما يفترس غيره لشدته، واسم للأسد. انظر: نوادر أبي زيد ٤٠٠- والصحاح (فرس) ٣/ ٩٥٩.

(٤) وزنه (فَعُولَى)، انظر: اللسان (تنف) ٩/ ١٩، وقيل: إن (تَنُوفَى) وردت في الشعر، وأصلها (تَنُوفَاءُ) (فَعُولَاءُ) قصرت للضرورة، وقيل: هي (عقابُ تَنُوفَ) (تَفْعُل) وهو مسموع، فأُشبعت الفتحة، فصارت ألفًا، فليس فائتًا؛ لأن سيبويه ذكر (فَعُولاءَ) ٤/ ٢٦٢، و(تَفْعُل) ٤/ ٢٧٠، وانظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٦٣- والخصائص ٣/ ١٩٢- واللسان (تنف).

(٥) هو: موضع في جبال طيئ، انظر: معجم البلدان ٢/ ٥٠- واللسان (تنف) ٩/ ١٩.

(٦) وزنه (فَعْلُلَانٌ)، فهو من فوائت أبنية الرباعي. وقيل: أصله (تُرْجُمَانٌ) بضم التاء، ثم فُتحت، فليس فائتًا؛ لأن سيبويه ٤/ ٢٩٦ ذكر (فُعْلُلَانًا)، انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٦٦- والخصائص ٣/ ١٩٣- والممتع ١/ ١٣١.

شَحْمٌ (أُمْهُجٌ[١])[٢].

(مُهْوَأَنٌّ[٣])[٤].

(عُيَاهِمٌ[٥])[٦].

(تُرامِزٌ[٧]، وتُمَاضِرُ[٨]).

---

(١) وزنه (أُفْعُلٌ)، وانظر: أبنية الزبيدي ٩٥، فهو من فوائت أبنية الثلاثي، وقيل: أصله (أُمْهُوجٌ)، فقُصِرَ بحذف الواو، فليس فائتًا؛ لأن سيبويه ٤/ ٢٤٤ ذكر (أُفْعُولًا)، انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٦٦- والخصائص ٣/ ١٩٤- والممتع ١/ ٧٣، وأجاز ابن جني كونه اسمًا وُصِف به؛ لأن سيبويه ٤/ ٢٤٥ نفاه وصفًا وأثبته اسمًا، وانظر الخلاف فيه في: الارتشاف ١/ ٤٨.

(٢) أيْ: رَقِيقٌ، أو نَيِّئٌ، أو كثير الوَدَك، انظر: اللسان (مهج) ٢/ ٣٧٠.

(٣) وزنه (مُفْوَعَلٌّ)، انظر: أبنية الزبيدي ٢٢٩- والخصائص ٣/ ١٩٥-١٩٦، فهو من فوائت أبنية الثلاثي، ويرى السيرافي في شرحه (رسالة) ٨٦٧ أنه (مُفْعَلَلٌّ)، كـ(مُطْمَأَنٍّ)، فليس فائتًا؛ لأن سيبويه ذكره، وردَّ ابن جني كونه (مُفْعَلَلًّا) إلا من وُجَيْهٍ شاذٍّ، وانظر الخلاف في وزنه في: الممتع ١/ ١٢٨- والارتشاف ١/ ١٠٥.

(٤) هو: ما اطمأنَّ من الأرض واتسع، والمكان البعيد، انظر: الصحاح (هوأ) ١/ ٨٤- واللسان (هأن) ١٣/ ٤٣٠.

(٥) وزنه (فُيَاعِلٌ)، فهو من فوائت أبنية الثلاثي، وقيل: إنه مما تفرد بذكره كتاب العين، وهو يُنْكَر كثير مما تفرد به، انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٦٨- والخصائص ٣/ ١٩٧.

(٦) هو: الماضي السريع، توصف به الإبل، انظر: الجمهرة ٢/ ٩٥٤- واللسان (عهم) ١٢/ ٤٣٠.

(٧) التُّرَامِزُ: القوي الشديد، والجمل الذي إذا مضغ رأيت دماغه يرتفع ويسفل، و(تُمَاضِرُ): اسم امرأة. انظر: اللسان (ترمز) ٥/ ٣١٥، (مضر) ٥/ ١٧٨.

(٨) كلاهما وزنه (تُفَاعِلٌ)، انظر: أبنية الزبيدي ١٥٢، فهو من فوائت أبنية الثلاثي، ولذا ذكرهما ابن السراج في الفوائت، ويرى ابن جني في الخصائص ٣/ ١٩٧ أنهما (فُعَالِلٌ) كـ(عُذَافِرٍ)، فليس =

(يُنَابِعَاتٌ[1])[2].

(دِحِنْدِحْ[3])[4].

(فِعِلِّينٌ): (عِفِرِّينٌ[5])[6].

البناء فائتًا؛ لأن سيبويه ٤/ ٢٩٤ ذكره، ويرى السيرافي في شرحه (رسالة) ٨٦٨ أنَّ (تُرَامِزًا) (فُعَالِلٌ) وأنَّ (تُمَاضِرَ) (تُفَاعِلُ)، فليس بفائتٍ؛ لأنه من التسمية بالفعل، وأجاز قوليهما ابن عصفور في الممتع ١/ ٩٦، وانظر الخلاف في وزن (تُرَامِزٍ) في: التنبيه والإيضاح ٢/ ٢٥١- واللسان (ترمز) ٥/ ٤٠٥- والارتشاف ١/ ٨٧.

(١) في النسخ عندي بضم الياء، وذكر السيرافي وابن جني أنه بالفتح، وجوَّزا كونه بالضم، وانظر الإشارة إلى الضبطين في: معجم البلدان ٥/ ٤٤٩- واللسان (نبع) ٨/ ٣٤٦، فوزنه (يُفَاعِلَاتٌ) أو (يَفَاعِلَاتٌ) على الضبطين، فهو من فوائت أبنية الثلاثي، وقيل: هو جمع (يَنَابع) على (يَفَاعِل)، وقد ذكره سيبويه ٤/ ٢٥٣، وإن كان بالضم فهو من التسمية بالفعل، ثم جُمِعَ، فليس بفائتٍ، انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٦٩- والخصائص ٣/ ١٩٨- والممتع ١/ ١٤٥- والارتشاف ١/ ١٢٠.

(٢) هو: اسم مكان أو جبل أو واد ببلاد هذيل، انظر: معجم البلدان ٥/ ٤٤٩- واللسان (نبع) ٨/ ٣٤٦.

(٣) وزنه -على ظاهر استدراك ابن السراج- (فِعِنْلِلٌ)، فهو من فوائت أبنية الرباعي، وقيل: هو اسمُ فِعْلٍ كُرِّرَ (دِحِ دِحْ)، فهو مفصول، وظنه الرواي متصلًا، انظر: الجمهرة ٣/ ١٢٨٣- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٧٠- والخصائص ٣/ ١٩٨- والممتع ١/ ١٤٩، وفي الارتشاف ١/ ٤٦ أنه (فِعِنْفِل)، وفي ١/ ١٢٨ نقل أنه مركب من صوتين.

(٤) يقال: (دِحِ دِحْ): اسمُ فِعْلٍ بمعنى قد أَقْرَرْتُ فاسْكُتْ، وقيل: دِحِنْدِح: اسم دُوَيْبَّةٍ، انظر: اللسان (دحح) ٢/ ٤٣٣.

(٥) هو: الخبيث، والداهية، والأسد، ودُوَيْبَّة، وبلد، انظر: اللسان (عفر) ٤/ ٥٨٦-٥٨٨- ومعجم البلدان ٤/ ١٣٢.

(٦) وزنه كما ذكر ابن السراج هنا (فِعِلِّينٌ)، وانظر: أبنية الزبيدي ١٩٩، فهو من فوائت أبنية الثلاثي، وقيل: هو (عِفِرٌّ) (فِعِلٌّ) لحقته علامة جمع المذكر السالم، فليس فائتًا، لأن سيبويه ٤/ ٢٧٧ ذكره، =

(تِرْعَايَةٌ[١])[٢].

(الصِّنَّبْرُ[٣])[٤].

انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٧١- والخصائص ٣/ ١٩٩- والممتع ١/ ١٣٧- والارتشاف ١/ ١١٨.

(١) وزنه (تِفْعَالَةٌ)، انظر: أبنية الزبيدي ١٢٩، وقد ذكر سيبويه ٤/ ٢٥٦ (تِفْعَالًا)، ولكنه خصه بالاسم دون الصفة، فالاستدراك هنا على مجيئه صفة، وقيل: هي (تِرْعِيَّةٌ)، وقد ذكرها سيبويه ٤/ ٢٧١، قُلِبَتْ ياؤها الساكنة ألفًا، انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٧٢- والخصائص ٣/ ٢٠٠، وقال ابن جني ٣/ ١٩٠: هي في حكم اسمٍ وُصِفَ به، نحو: (مررتُ بنسوةٍ أربعٍ)؛ لأنها مؤنث وُصِف بها مذكرٌ، ونحوه في: الممتع ١/ ١٠٩.

(٢) هو: حَسَنُ الرعي، انظر: اللسان (رعا) ١٤/ ٣٢٦.

(٣) في النسخ عندي بسكون الباء، وكذا في شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٧٣، ثم قال: «وإن كان أبو بكر أراد (الصِّنَّبِرَ) بكسر الباء»، وجاء بالسكون في كتاب ليس ١٧٦، وجاء بالضبطين في نسخ أبنية الزبيدي ٣٠١، وجاء في الخصائص ٣/ ١٨٧، ٢٠٠، ١/ ٢٨١- والممتع ١/ ٧١ بكسر الباء، فوزنه على الضبطين (فِعَّلٌ) و(فِعَّلِلٌ)، فهو من فوائت أبنية الرباعي، فإن كان الصواب كسر الباء -وهذا ظاهر فعل أبنية الزبيدي- فقيل: إنما وردت الكلمة بالكسر في آخرِ بيتٍ مقيَّدٍ، فكسرة الباء ليست أصلية، بل مجلوبة للوزن، وإن كان الصواب سكون الباء فقيل: قد ذكر سيبويه ٤/ ٢٩٨ (فِعَّلًا) صفة، انظر: المراجع السابقة. قلتُ: لعل ابن السراج يرى (الصِّنَّبْرَ) اسمًا، فأراد استدراك (فِعَّلٍ) اسمًا؛ لأن سيبويه قال عنه ٤/ ٢٩٨: «ولا نعلمه جاء إلا صفة»، وكذا قال عنه ابن السراج في الأصول ٣/ ٢٢١، وجعلها اسمًا على (فِعَّلٍ) أبو حيان في الارتشاف ١/ ١٢٦.

(٤) هو: البَرْدُ، والريح الباردة والحارة، من الأضداد، انظر(صنبر) في: الصحاح ٢/ ٧٠٨- واللسان ٤/ ٤٧٠.

(زَيتُونٌ[1]).

(كُذُبْذُبٌ[2]).

(هَزَنْبَرَانٌ[3])[4].

---

(١) وزنه (فَعْلُونٌ)، فهو من فوائت أبنية الثلاثي، ويرى ابن عصفور وغيره أنه (فَيْعُولٌ) من (أرض زَتَنةٍ) أيْ: فيها زيتون، فليس فائتًا؛ لأن سيبويه ذكره في ٤/ ٢٦٦، انظر: أبنية الزبيدي ٢٠٨- والخصائص ٣/ ٢٠٣- والممتع ١/ ١٥٢- ومعجم البلدان ١/ ٥٣٦.

(٢) وزنه (فُعُلْعُلٌ)، انظر: أبنية الزبيدي ٢٤٢، فهو من فوائت أبنية الثلاثي.

(٣) في كل النسخ عندي بزاي ثانية وراءٍ خامسة، وجاء في اللسان (هزبز) ٥/ ٤٢٥ أن ابن جني حكاه بزايين، وقد اختلفت فيه نسخ الخصائص ٣/ ١٨٧، ٢٠١ على الضبطين، وجاء بزايين في كتاب ليس ١٧٤، ووزنه -على ظاهر استدراك ابن السراج- (فَعَنْلَلَانٌ)، فهو من فوائت أبنية الرباعي، وقيل: قد ذُكِرَ في بعض نسخ الكتاب، انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٧٤- والخصائص ٣/ ٢٠١، وقد جعله ابن عصفور في الممتع ١/ ١٦١ (هَزَنْبَرًا) ثم ثُنِّيَ ثم سمي به، وردَّ ابن جني من قبل هذا القول بأن (هَزَنْبَرَانًا) ليس علمًا، بل صفة، وانظر: الارتشاف ١/ ١٣٩. قلتُ: يقال (هَزَنْبَرٌ وهَزَنْبَرَانٌ) و(هَزَنْبَزٌ وهَزَنْبَزَانٌ وهَزَنْبَزَانِيٌّ)، انظر: اللسان (هزبر) ٥/ ٢٦٣، و(هزبز) ٥/ ٤٢٥، ومعناها واحد، وهو الحديدُ السَّيِّءُ الخُلُقِ، فكأنَّ الأصل (هَزَنْبَرٌ)، ثم لحقته الياء المشددة، فجُلِبَت الألف والنون كما في (رَبَّانِيٍّ ولِحْيَانِيٍّ)، ثم خُفِّفت الكلمة بحذف الياء المشددة، وقيل فيها كل ذلك، فأصل الكلمة (هَزَنْبَرٌ) (فَعَنْلَلٌ)، فليس فائتًا؛ لأن سيبويه ٤/ ٢٩٧ ذكره، وكأنَّ ابن جني في الخصائص ٣/ ٢٠٩ يشير إلى نحو ما قلته.

(٤) هو: الحَدِيدُ السَّيِّءُ الخُلُقِ، ويقال: بزايين، وبزاي وراء، وبراء وزايٍ، انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٧٤- واللسان (هزبر) ٥/ ٢٦٣، و(هزبز) ٥/ ٤٢٥- والتاج (هربز) ٢/ ١١٨٧، ووهَّم صاحبا التكملةِ ٣/ ٢٣٥ والقاموسِ (هزبر) ٦٤٠ الجوهريَّ (هزبر) ٢/ ٨٥٤ في جعله السَّيِّءَ الخُلُقِ بالزاي والراء.

(عَفَزَّانُ[١])، اسْمُ رَجُلٍ[٢].

(هَيْدَكُرٌ[٣])، ضَرْبٌ مِنَ المِشْيَةِ[٤].

---

(١) وزنه -على ظاهر استدراك ابن السراج- (فَعَلَّانُ)، فهو من فوائت أبنية الرباعي، وقيل: قد ذُكِرَ في بعض نسخ الكتاب، انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٧٤- والخصائص ٣/ ٢٠١، وجعله ابن عصفور في الممتع ١/ ١٦١ مسمًّى بتثنية (عَفَزٍّ) (فَعَلٍّ)، وجوزه ابن جني، فليس فائتًا؛ لأن سيبويه ٤/ ٢٩٨ ذكره، وانظر: الارتشاف ١/ ١٣٩.

(٢) انظر: اللسان (عفزر) ٤/ ٥٩١.

(٣) كذا بتقديم الياء على الدال في جميع النسخ عندي، وكذا في: مطبوعة الأصول ٣/ ٢٢٥- وكتاب ليس ١٧٧- وأبنية الزبيدي ٢٧٠ مع وزنه، فوزنه (فَيْعَلُلٌ)، فهو من فوائت أبنية الرباعي، وقيل: أصله (هَيْدَكُورٌ) (فَيْعَلُولٌ)، وهو مسموع، فخُفِّف بحذف الواو، فليس فائتًا؛ لأن سيبويه ٤/ ٢٩٢ ذكره، وجاء اللفظ بتقديم الدال على الياء (هَدَيْكُرٌ) في: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٧٤- والخصائص ٣/ ١٨٧، ٢٠٢، وقالا -والنقل عن الخصائص-: «غير محفوظ عنهم، وأظنه من تحريف النقلة»، فوزنه (فَعَيْلُلٌ)، فهو من فوائت أبنية الرباعي أيضًا، وجاء في مطبوعة الأصول ٣/ ٢٢٥: «زيادة في حفظ أبي علي: (هَيْدَكُرٌ)، وفي نسخة في حفظ أبي علي (هَدَيْكُرٌ)، قال أبو عليٍّ: سألتُ ابن دُرَيدٍ عنه، فقال: لا أعرفه»، قلتُ: هذه حاشية للفارسي أدخلها الناسخ في متن الأصول، وتبعه المحقق على ذلك، وابن السراج لم ينقل في الأصول عن ابن دريد قط، أما الفارسي (ت٣٧٧) فهو تلميذ ابن السراج (ت٣١٦) وتوفي ابن السراج والفارسي في أول الثلاثين من عمره؛ لأنه توفي بعد التسعين، فيُعقل أن يَنقل ابن السراج عنه، ولكن ألفاظ هذه الحواشي تدل على أنها حواشٍ متأخرة؛ لأنها كلها (انظر: الأصول ١/ ٢٣٦، ٣٦٢، ٣/ ٢٥٥) تأتي معترضة بين كلام ابن السراج، ولو كانت من نقله لأدخلها في كلامه، وبعضها بعبارة لا تليق من شيخ حيٍّ، فضلًا عن ينقلها الشيخ عنه، كما في الأصول ١/ ٢٣٦: «قال أبو بكر: وهذا هو القول .... قال أبو علي الفارسي: القول غير هذا»، وانظر في الكلمة: الممتع ١/ ١٤٦- والارتشاف ١/ ١٢٥.

(٤) انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٧٥- والخصائص ٣/ ٢٠٣.

(هُنْدَلِعٌ)[1].

(دُرْدَاقِسٌ، خُزْرَانِقٌ[2])[3]».

(فا): و(كُذُّبْذُبٌ[4]) مُشَدَّدٌ[5].

(فا): لا وَجْهَ للتَّشْدِيدِ الْبَتَّةَ[6].

قالَ (فا): وقالَ أبو إِسْحاقَ[7]: «زَعَمُوا أَنَّهُ لم يَذْهَبْ عليهِ مِنْ أَبْنِيةِ كَلامِ العَرَبِ إِلَّا ثلاثةُ أَشْياءَ:

(شَمَنْصِيرٌ)، وهو اسْمُ مَوْضِعٍ.

---

(١) سيأتي الكلام عليه في ص ١٧٤٢.

(٢) كلاهما وزنه (فُعْلَالِلٌ)، انظر: كتاب ليس ١٧٥- وأبنية الزبيدي ٣١٣، فهو من فوائت أبنية الخماسي، و(الخُزْرَانِقُ) أعجمي، فليس فائتًا؛ لأن الأعجمي لا يُعْتَدُّ به في الأبنية، انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٦١- والخصائص ٣/ ٢٠٤- والممتع ١/ ١٦٥- والارتشاف ١/ ١٤١، وانظر: المعرَّب للجواليقي ٢٧٤- وقصد السبيل ٢/ ١٩. وسيأتي الكلام على (الدُّرْدَاقِسُ) ومعناه والخلاف في أعجميته وما يحتمله وزنه في ص١٧٣٦.

(٣) الخُزْرَانِقُ: ضرب من ثياب الديباج، انظر: الجمهرة ٣/ ١٣٢٤- واللسان (خزرنق) ١٠/ ٨٠.

(٤) وزنه (فُعُّلْعُلٌ)، انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٨٧- وأبنية الزبيدي ٢٤٢.

(٥) بمعنى: الكَذَّابِ، انظر: اللسان (كذب) ١/ ٧٠٤.

(٦) قد أثبت التشديد اللغويون، قال السيرافي في شرحه (رسالة) ٨٨٧: «وقد ذكر ثقات من أهل اللغة حروفًا لم يذكر س مثالها، منها (كُذُبْذُبَانٌ) و(كُذُبْذُبٌ) و(كُذُّبْذُبٌ)»، وانظر: الخصائص ٣/ ٢٠٤- والمخصص ٣/ ٨٥- والممتع ١/ ١٣٠- والهامش السابق والذي قبله.

(٧) انظر قوله في: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٦٠.

و(هُنْدَلِعٌ)، بقِلّةٌ.

و(دُرْدَاقِسٌ)، وهو عَظْمُ الرَّأْسِ».

(فا): حَدَّثَنا أبو بَكْرٍ وأبو إِسْحاقَ عن أبي العَبَّاسِ، أنَّ أبا عُثمانَ[١] هو الذي اسْتَدْرَكَ هذه الثَّلاثةَ على سيبويه، وأنَّ أبا العَبَّاسِ قال[٢]: وأَصَبْتُ أنا: ذاك (أَصِرِّي)[٣].

على أنَّهُ قَدْ جاءَ (إِصْبُعٌ[٤]).

وأَصَبْتُ (مَأْلُكٌ[٥])، وقد زَعَمَ[٦] أنَّهُ ما جاءَ (مَفْعُلٌ) إلَّا بالهاءِ.

قال[١] أبو زَيْدٍ[٢]: (التُّرَامِزُ): الشَّدِيدُ القَوِيُّ، وأَنْشَدَ:

---

(١) انظر: مختصر الجواليقي ٣٢٠.

(٢) انظر: الخصائص ٣/ ٢١٢، ونقل عنه (أَصِرِّي) و(إِصْبُع)- ومختصر الجواليقي ٢٣١، ونقل عنه الثلاثة.

(٣) سيأتي الكلام عليه في ص١٧٣٩.

(٤) وزنه (إِفْعُلٌ)، انظر: أبنية الزبيدي ٩٦، فهو من فوائت أبنية الثلاثي، ونقلها ابن جني الخصائص ٣/ ٢١٢ عن المبرد، وأنها من رواية البصريين، وأن الفراء طعن فيها ، وقال ابن جني: «وجميع ذلك شاذٌّ لا يلتفت إلى مثله؛ لضعفه في القياس، وقلته في الاستعمال»، ونحو ذلك في: المخصص ١٦/ ١٨٧- والممتع ١/ ٧٦، وجاء في ليس في كلام العرب ٤٦، ٨٧ أن سيبويه حكى (إِصْبُعًا)، ولم أجده في كتابه، بل ظاهر الاستدراك هنا أنه لم يذكره.

(٥) وزنه (مَفْعُلٌ)، فهو من فوائت أبنية الثلاثي، وانظر الكلام عليه في ص١٧١٧، ١٧٤٢.

(٦) في الكتاب ٤/ ٢٧٣.

إذا أَرَدْتَ طَلَـــبَ المَفَــــاوِزِ

فاعْمِـــدْ لِكُــلِّ بـــازِلٍ تُرَامِـــزِ[٣]

وقالَ أبو زَيْدٍ[٤]: شَحْمٌ (أُمْهُجٌ)، وهو الوَارِي، قال: و(الوَارِي): الكَثِيرُ الوَدَكِ، وأَنْشَدَ:

يُطْعِمُهـــا اللَّحْـــمَ وشَـــحْمًا أُمْهُجـــا[٥]

(فا)[٦]: وسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بنَ الحَسَنِ[٧] عن (هَيْدَكُرٍ)؟

فقال: «لا أَعْرِفُهُ، وأَعْرِفُ (الهَيْدَكُورَ)، وإنْ سُمِعَ فلا يَمْتَنِعُ».

وسَأَلْتُهُ عن (القَفَعْدَدِ[٨])؟

فقالَ: «لا أَعْرِفُهُ».

---

(١) في (ش٢)٥٠٤أ وحدها: «وقال» بالواو، وهو أنسب؛ لأن الناقلَ الفارسيُّ لا المبرد، كما صرَّح به صاحب مختصر الجواليقي ٣٢١، ٣٣٩، فهو من كلام الفارسي، وليس تابعًا لكلام المبرد.

(٢) لم أجده في نوادره، وانظر النقل عنه في: الخصائص ٣/ ١٩٧- ومختصر الجواليقي ٣٣٩- واللسان (ترمز) ٥/ ٣١٥.

(٣) من الرجز، وهما لإهاب بن عُمَير، كما في: التبيه والإيضاح ٢/ ٢٥١- واللسان (لزز) ٥/ ٤٠٥ .

(٤) لم أجده في نواده، وانظر عزوه لأبي زيد في: مختصر الجواليقي ٣٣٩.

(٥) من الرجز، وهو بلا نسبة في: الأصول ٣/ ٢٢٥- والخصائص ٣/ ١٩٤- والممتع ١/ ٧٣، وكلهم عزوا إنشاده إلى أبي زيد.

(٦) انظر: مطبوعة الأصول ٣/ ٢٢٥- والخصائص ٣/ ٢٠٢- واللسان (هدكر) ٥/ ٢٥٩، وذكر ابن خالويه في كتاب ليس ١٧٧ القصة معزوة إلى ابن دريد، ولكنه لم يذكر الفارسي.

(٧) هو: ابن دريد، انظر الجمهرة ٢/ ١٢٢١ .

(٨) من أمثلة سيبويه ٤/ ٢٩٩، مثَّل به صفة على (فَعَلَّلٍ)، وسيأتي معناه قريبًا.

قال عبدُالباقي[١]: «هذا آخِرُ ما وَجَدْتُهُ بِخَطِّ أبي عليٍّ في رُقْعةٍ قد أَلْحَقَها في كِتابِهِ».

قال الشيخُ (غـ)[٢]: وذَكَرَ أبو العَبَّاسِ[٣] أنَّ (القَفَعْدَدَ) القَصِيرُ[٤].

يُقالُ: (كانتْ مِنِّي أَصِرِّي وصِرِّي وصِرَّى وأَصِرَّى[٥])، أيْ: عَزِيمةٌ مَحْتُومةٌ، قالَ:

قَـــدْ عَلِمَـــتْ ذاتُ الثَّنَايـــا الغُـــرِّ

أنَّ النَّـــدَى مِـــنْ شِـــيمَتِي أَصِرِّي[٦]

والأَصْلُ في هذا أنَّهُ يُخاطِبُ نَفْسَهُ بالإِصْرارِ على الأَمْرِ، فيقولُ: أَصِرِّي وصِرِّي، مِن (أَصْرَرْتُ على الأَمْرِ وصَرَرْتُ

---

(١) من تلاميذ الفارسي، وقد ترجمت له في ص٧٤٥ هـ٢.

(٢) في (ش٤)٣٢٦أ: «غ»، ولم أعرف المراد به، إلا أن يكون تصحيفًا لحرف العين، ويكون المراد به عبدالباقي المذكور.

(٣) هو ثعلب في: أبنية الزبيدي ٣٠٤- والمخصص ٢/ ٧٤- وتنقيح الألباب ٢٩٧أ. وانظر: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ص١٨٧.

(٤) انظر: أبنية الزبيدي ٣٠٤- واللسان (قفعد)٣/ ٣٦٥، وفي حواشي الشرقية (ش)٤/ ١٢٢ب (القصير العُنُق).

(٥) وزادوا: (صُرِّي وصُرَّى)، انظر: نوادر أبي مسحل ٤٠- والمنتخب ١/ ٥٤٢- واللسان (صرر) ٤/ ٤٥٢-٤٥٣- والتاج (صرر) ١٢/ ٢٠٦. ووزنها على الترتيب: أَفْعِلِي وفِعْلِي وفِعْلَى وأَفْعِلَى وفُعْلِي وفُعْلَى. انظر: ليس في كلام العرب ١٧٥- وأبنية ابن القطاع ١٢٧- والارتشاف ١/ ٤١.

(٦) من الرجز، وهما بلا نسبة في: تهذيب اللغة ١٢/ ١٠٧- واللسان (صرر) ٤/ ٤٥٢.

عليه)، لُغَتانِ[١]. [ش ١/ ٣٨٩أ]

قال أبو العبَّاس[٢]:

أَغْفَلَ سيبويه ستَّةَ أسماءٍ أَدْرَكناها عليه[٣]:

١ -(شَمَنْصِيرٌ)[٤]، وهو اسمُ أَرْضٍ[٥]، وفِعْلُهُ[٦]: فَعَنْلِيلٌ[٧].

---

(١) وعليه تكون هذه الأسماء منقولةً من الفعل من دون تغيير أو بتغيير، فلا تكون من الفوائت، انظر: تهذيب اللغة ١٢/ ٧٦- واللسان (صرر) ٤/ ٤٥٣- والتاج (صرر) ١٢/ ٣٠٦.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من آخر نسخة الميورقي ٢٢٣أ.

(٣) كذا في المخطوطة. والإدراك هو اللُّحوق، أي: لَحِقناها، انظر (لحق) في: الصحاح- وتاج العروس. ولكن تعدية الفعل بـ(على) تدل على إرادة الاستدراك لا مجرد الإدراك، وقد استعمل (أدرك على) بمعنى (استدرك على): أبو عبيد كما في طبقات النحويين ٢٠١- والعقد الفريد ٦/ ٢٠٤ (باب ما أُدرك على الشعراء).

(٤) جاء في الحاشية السابقة ص١٧٣٧ أن أول من استدرك هذا الحرف هو المازني. وروى الرباحي في مقدمته للكتاب (انظر: ص٢٦-٢٧) عن النحاس عن الأخفش الأصغر عن المبرد أن (شَمَنْصِيرًا) من فوائت الكتاب. وقال بكونه فائتًا: الزجاجُ كما في: الحاشية السابقة ص١٧٣٦، وفي شرح السيرافي (الرويلي) ٨٦١- وابنُ دريد في الجمهرة ٢/ ١١٥٢- وابنُ خالويه في كتاب (ليس) ١٧٤- وابنُ جني في الخصائص ٣/ ١٩٠، وقيَّد ذلك بأن يصح كونه عربيًّا، وقال: «وقد يجوز أن يكون محرفًّا من (شَمْنَصِير) لضرورة الشعر».

(٥) وقيل: اسم جبل من جبال هذيل أو سليم، أو في وادي سايةٍ. وقيل: اسم بلد، اوموضع. انظر: الجمهرة ٢/ ١١٥٢- وتهذيب اللغة ١١/ ٣٠٩- والمحكم (العلمية) ٨/ ١٤١- ومجمل اللغة ١/ ٥٢٩- وتكملة الصغاني ٣/ ٥٨- واللسان (شمنصر) ٤/ ٤٣٠.

(٦) أي: وزنه وبناؤه. انظر: الكتاب (هارون) ٤/ ٢٤٢- والمنصف ١/ ٧.

(٧) فهو رباعي مزيد بالنون والياء، وهذا قول الجمهور، كما هنا، وانظر: الجمهرة ٢/ ١١٥٢- وليس في كلام العرب ١٧٤- وتهذيب اللغة ١١/ ٣٠٩- وأبنية الزبيدي ٢٧٠- ومختصر =

٢-و(الدُرْدَاقِسُ)[١]، وفِعْلُهُ: فُعْلَالِلٌ[٢]، وهو اسمُ عَظْمٍ في الرَّقَبة[٣].

٣-و(أَصِرَّى)[٤]، من الإِصْرارِ على الشيء،

الجواليقي ٣٢٩- وتكملة الصغاني ٣/ ٥٨- والممتع ١/ ١٠٩- وإيجاز التعريف ١٠٤- وأبنية ابن القطاع ٣٠٦. ونقل أبو حيان في الارتشاف ١/ ١٣٧ أنه قيل: إنه خماسي مزيد بالياء، وقد ذكره صاحب المحيط مرة في الرباعي ٢/ ١٨٦، ومرة في الخماسي ٢/ ١٨٧.

(١) جاء في الحاشية السابقة ص١٧٣٧ أن أول من استدرك هذا الحرف هو المازني. وروى الرباحي في مقدمته للكتاب (انظر: ص٢٦-٢٧) عن النحاس عن الأخفش الأصغر عن المبرد أن (دُرْدَاقِسًا) من فوائت الكتاب. وجعله فائتًا أيضًا: الزجاجُ كما في: الحاشية السابقة في ص١٧٣٦، وفي شرح السيرافي (الرويلي) ٨٦٠- وابنُ السراج في الأصول ٣/ ٢٢٥، وسبق ذكره في كلام ابن السراج في الحاشية القادمة- وابنُ خالويه في كتاب (ليس) ١٤٧. وردَّ ابن عصفور في الممتع ١/ ١١٤ كونه فائتًا بأنه أعجمي، ومال ابن جني في الخصائص ٣/ ٢٠٧ إلى ذلك. وقد قال الأصمعي عنه: أحسبه روميًّا، وقال أبو عبيدة: كأنه رومي، وقال الفارسي: زُعِمَ أنه فارسي. انظر: تهذيب اللغة ٩/ ٣١٤- والخصائص ٣/ ٢٠٧- والمخصص ١/ ٧٥- واللسان (دردقس) ٦/ ٨١.

(٢) فهو من مزيد الخماسي، ولم أجد خلافًا في ذلك، انظر: ليس من كلام العرب ١٧٥- وأبنية الزبيدي ٣١٣- والارتشاف ١/ ١٤١- والمحكم (العلمية) ٦/ ٦٣٥- واللسان (دردقس) ٦/ ٨١- والتاج (دردقس) ١٦/ ٦٤. قلتُ: ولا يبعد عندي أن يكون من مزيد الرباعي على وزن (فُعْفَالِلٍ)، ولعلَّ الذي جعلهم يجعلونه من مزيد الخماسي أنهم قرنوه بـ(خُزْرَانِقٍ)، إذ لم يأت على هذا البناء غير هذين الاسمين، لكن (خُزْرَانِقًا) أعجمي كما سيأتي الكلام عليه في ص١٧٣٦، فلا يلتفت إليه في الأبنية، وأما عربية (دُرْدَاقِسٍ) فقوية، فإذا بقي وحده صار محتملًا للبنائين معًا.

(٣) انظر: خلق الإنسان للأصمعي (الكنز اللغوي) ١٦٩- واللسان (دردرقس) ٦/ ٨١.

(٤) روى الزجاج وابن السراج عن المبرد أنه أول من استدرك هذا الحرف كما في الحاشية السابقة ص١٧٣٧، ونقله ابن جني في الخصائص ٣/ ٢١٢ عن المبرد. وذكره في الفوائت: كتاب ليس ١٧٤- وأبنية ابن الدهان ١٦٩.

وفِعْلُهُ: أَفْعِلَى[١].

٤-وقال: (مَفْعُلَةٌ) لا تكونُ إلا بالهاءِ[٢]، وقد جاء (مَأْلُكًا)[٣]، وهو (مَفْعُلٌ) بغير الهاء[٤].

٥-و(الهُــــنْدَلِعُ)[٥]، وهــــي بَقْلــــةٌ[٦]،

---

(١) في المخطوطة: (أَفْعَلَّى)، وهو تصحيف. وقد سبق الكلام على وزنه وأصله في ص١٧٣٩.

(٢) في الكتاب ٤/ ٢٧٣، ولفظه: «وليس في الكلام (مَفْعُلٌ) بغير الهاء».

(٣) كذا في المخطوطة، وتخريجه أن فاعل (جاء) ضمير يعود إلى لفظ (مَفْعُلة) بغير الهاء. وانظر في إثباته: الجمهرة ٢/ ٩٨٢- والصحاح (ألك) ٤/ ١٥٧٣.

وزنه (مَفْعُلٌ)، فهو من فوائت أبنية الثلاثي، وذكر المبرد استدراكه هذا المثال في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ٢٥٩)، وسبق مناقشة هذا الاستدراك في ص ١٧٣٧.

(٤) فهو من فوائت أبنية الثلاثي، ولا خلاف في وزنه. وذكر المبرد استدراكه هذا المثال في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ٢٥٩)، ورُوِي عنه في: المخصص ٣/ ٤١٧. وجعله فائتًا: ليس من كلام العرب ١٧٥- والتسهيل ٢٠٩. ورُوِي عن المبرد أنه جمع مَأْلُكة في: المحكم ٧/ ٨٩- واللسان (ألك) ١٠/ ٣٩٣. وقيل: ليس فائتًا لأنه جمع مَأْلُكة أو حذفت التاء ضرورة أو ترخيمًا شذوذًا، انظر: الخصائص ٣/ ٢١٥- والمنصف ١/ ٣٠٩- والممتع ١/ ٦٢- والارتشاف ١/ ٥٢. وسبق مناقشة هذا الاستدراك في ص١٧١٨، ١٧٣٧.

(٥) أول من استدركه على سيبويه المازني، كما في الحاشية السابقة ص١٧٣٧- وتكملة الصغاني ٤/ ٣٨٥. ورى الرباحي في مقدمته للكتاب (انظر: ص٢٦-٢٧) عن النحاس عن الأخفش الأصغر عن المبرد أنه فائت. وقال بأنه فائت: الزجاجُ كما في: الحاشية السابقة ص١٧٣٦، وفي شرح السيرافي (الرويلي) ٨٦٠- وابنُ السراج كما في: الحاشية السابقة ص١٧٣٧، وفي الأصول ٣/ ١٨٦- وابن جني في الخصائص ٣/ ١٩٠، ٢٠٦، والمنصف ١/ ٣١- وأبو حيان في الارتشاف ١/ ١٤١.

(٦) انظر: اللسان (هدلع) ٨/ ٣٦٩.

وفِعْلُهُ: فُنْعَلِلٌ[١].

٦-وقال: (فِعَلٌ) لا يكونُ إلَّا صِفةً في نحو (قَوْمٍ عِدًى)[٢]، وقد جاء (زِيَمٌ)[٣]، قال الشاعر:

بَاتَتْ ثَلاثَ لَيَالٍ ثُمَّ واحِدَةً ... بِذِي المَجَازِ تُراعِي مَنْزِلًا زِيَمَا[٤]

---

(١) فيكون من فوائت زوائد الرباعي. وقد وافق المبرد في هذا الوزن: شرح السيرافي ٤/ ٥ (العلمية)- وليس في كلام العرب ١٧٦- والخصائص ٣/ ٢٠٦- وشرح المفصل ٤/ ٢٠٢- وتكملة الصغاني ٤/ ٣٨٥- والممتع ١/ ٧٥- وإيجاز التعريف ١٠٣- والتسهيل ٢٩٦- وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢٠٢٥- وشرح الشافية ١/ ٤٩- والارتشاف ١/ ١٢٥. وجعل ابن السراج في الأصول ٣/ ١٨٦،١٨٤، وزنه (فُعْلَلِلًا)، وصحَّفه المحقق إلى (فُعْلُلِل)، فيكون من فوائت الخماسي المجرد، وقد وافق ابن السراج في وزنه: أبنية الزبيدي ٣١٠- والمحكم (العلمية) ٢/ ٤٦٩- وأبنية ابن القطاع ٣١٧، ونقله عن ابن السراج ولم يرده: البديع ٢/ ٣٨٦- واللباب للعكبري ٢/ ٢١٤- وتوجيه اللمع ١/ ٤٤٩.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٤٤ (هارون)، ولفظه: «لا نعلمه جاء صفة إلا في حرف من المعتل يوصف به الجماع، وذلك قولهم: (قومٌ عِدًى)».

(٣) بمعنى: متفرِّق، وبمعنى: الشدة والاجتماع. انظر: العين ٧/ ٣٩٤- والجمهرة ٢/ ٨٣٠- وتهذيب اللغة ١٣/ ١٨٦- واللسان (زيم)١٢/ ٢٧٩. وممن جعلها فائتًا: ابن قتيبة في أدب الكاتب ١/ ٥٨٧- وابن خالويه في كتاب (ليس) ١٧٥- والسيرافي في شرحه (العلمية) ٥/ ١٤٠.

(٤) من البسيط، وهو للنابغة، كما في: ديوانه ٦٤- وكتاب الجيم ٢/ ٨١- وشرح السيرافي (العلمية) ٥/ ١٤٠- والتاج (زيم) ٣٢/ ٣٤٥.

هذا بابُ الزِّيادةِ مِنْ غَيرِ مَوْضِعِ حُرُوفِ الزَّوائِدِ

قالِ سيبويه: «والصِّفَةُ نحوُ (الزُّمَّحِ)[١] و(الزُّمَّلِ)[٢] و(الجُبَّأِ)[٣]، ويَكُونُ

---

(١) كُتِبَ فوقها في الشرقية «معًا»، أيْ: أن الكلمة بالجيم والحاء المهملة، وجاءت بالجيم في: الرباحية [انظر: (ح١)١٥٨ب]، وكذا عن المبرد كما في تنقيح الألباب ٢٨٦أ- والجرمي في شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٣، وسفر السعادة ١/ ٢٨٦، ولكنه فسره باسم لا صفة، ومثل الجرمي أبو حاتم في موضع الكلمة من أبنيته ١٩٠، وكذا جاء بالجيم في: شرح السيرافي- ونكت الأعلم ٢/ ١١٦٢، وجاء بالحاء في: نسخة ابن دادي٤٠٤أ- وفي ظاهر كلام ثعلب كما في الحاشية الآتية، وشرح السيرافي- وتنقيح الألباب ٢٨٦أ- وموضع متأخر من أبنية أبي حاتم ٣٢٨، وجاء بالضبطين في نسخ أبنية الزبيدي ٢٣٣، ٢٣٧، وذكر الروايتين: مختصر الجواليقي ١٥٤- وأبنية ابن الدهان ٩٤، إلا أنهما جعلاه بالجيم اسمًا وبالحاء صفة.

وسيبويه هنا مثَّل بالكلمة صفةً، والذي تذكره كتب اللغة أن الصفة بالحاء (الزُّمَّح)، وأن الذي بالجيم اسم، وهو اسم طائر، كما سيأتي في تخريج الحاشية القادمة، ولكن جاء في شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٣: «والزُّمَّجُ والزُّمَّاجُ: الخفيفُ الرِّجْلَينِ»، وكذا نُقِلَ عنه بالجيم في حواشي نسخة ابن دادي٤٠٤أ، ومثله في اللسان (زمج) ٢/ ٢٩٠، وجاء في المنتخب لكراع النمل ١/ ١٦٤ في باب القصر: «الزمج: القصير»، وجعل أستاذنا الدالي في تحقيق أبنية أبي حاتم ١٩٠ كل ذلك تصحيفًا صوابه بالحاء؛ لأن ابن سيده نقل في المحكم (زمج) ٧/ ٢١٦ بعض كلام السيرافي، وبيَّن أنه بالحاء، قلتُ: وكذا جعل ابن سيده الكلمة بالحاء في المخصص ٢/ ٧٢، وكذا أبو عبيد في الغريب المصنف ١/ ٦٠ في باب نعوت القصار.

(٢) كذا باللام في: الشرقية- والرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٥٣ب]- ونسخة ابن دادي٤٠٤أ، وكذا في الأصول المطبوع ٣/ ٢١١- وشرح السيرافي ١/ ١٧١- وأبنية الزبيدي ٢٣٣- وتنقيح الألباب ٢٨٦أ، وجاء في الحاشية الآتية أنه في بعض النسخ بالنون (الزُّمَّن).

(٣) ليست في: نسخة ابن دادي٤٠٤أ.

على (فِعَّلٍ) فيهما، فالاسْمُ نحوُ (القِنَّبِ) و(القِلَّفِ)[١] و(الإِمَّرِ)، والصِّفةُ نحوُ (الدِنَّبِ[٢]) و(الإِمَّعَةِ) و(الهِيَّخِ[٣])»[٤].

(ث)[٥]: «(الزُّمَّحُ): اللَّئِيمُ[٦]».

(١) كذا باللام في: الشرقية- ونسخة ابن دادي٤٠٤أ- وشرح السيرافي ٦/ ٣أ، وجاء بالنون (القِنَّف) في: الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٥٣ب]- وكتاب الجرمي كما في سفر السعادة ٤٢٨- والأصول ٣/ ٢١١، وتصحفت في المطبوع إلى (قِنَّب)- ومختصر الجواليقي ٢٦٣، وذكر أيضًا (القِلَّف)، ولكن سيبويه ذكر (القِلَّف) في موضع آخَر من كتابه ٤/ ٣٢٦، فيكون مختصر الجواليقي أخذ (القِنَّف) من هذا الموضع، و(القِلَّف) من موضع سيبويه الآخر، ومثله أبنية ابن الدهان ٢٤٢، ٢٤٤.

(٢) كذا بالدال المهملة في: الشرقية- و(ح٧)٢/ ١٥٣، وفوقها: «كذا في (ب)»- ونسخة ابن دادي٤٠٤أ، وكذا في: أبنية أبي حاتم ١٩٣- والأصول المطبوع ٣/ ٢١١- ومختصر الجواليقي ١٣٩- وأبنية ابن الدهان ٨٧- وسفر السعادة ١/ ٢٧٤، وجاء في (ح١)١٥٦ب بالذال المعجمة، واختلفت في الضبطين نسخ: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨- وأبنية الزبيدي ٢٣٧.

(٣) كذا بالخاء في: الشرقية- والرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٥٣ب]، وكذا في: كتاب الجرمي كما في سفر السعادة ١/ ٤٩٠- وأبنية أبي حاتم ١٩٣- وأدب الكاتب ٦١٠ عن سيبويه- وكتاب ثعلب كما في مختصر الجواليقي ٣٠٥- وأبنية الزبيدي ٢٣٣- وأبنية ابن الدهان ١٦٠- وتنقيح الألباب ٢٨٦أ، وجاء بالجيم في: نسخة ابن دادي٤٠٤أ- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ١٠، ونقله عنه المحكم ٤/ ٢٦٤- ونسخة مجهولة كما في الحاشية الخامسة.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٩، (هارون) ٤/ ٢٧٦.

(٥) انظر: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ١١٠. وانظر: شرح السيرافي ٥/ ١٧١.

(٦) انظر: المحكم ٣/ ١٧٣- وتنقيح الألباب ٢٨٦أ، وقيل: القصير، وخفيف الجسم، واللئيم الضعيف، والقصير الذميم، والأسود القبيح، انظر: الغريب المصنف ١/ ٦٠- والجمهرة ٢/ ١١٦٥- والصحاح (زمح) ١/ ٣٧١- واللسان (زمح) ٢/ ٤٦٩.

ويُقالُ الخَفِيفُ الجِسْمِ[١]، و(الزُّمَّجُ) بالجيم: اسْمُ طائِرٍ[٢].

(ط): في مَتْنِهِ بالنُّونِ[٣] و(القِنَّفِ)، وفي الطُّرَّةِ باللامِ عن أبي عليٍّ.

(القِلَّفُ) و(القِنَّفُ): طِينُ الحَوْضِ إذا يَبِسَ، و(الغِرْيَنُ): الرَّطْبُ منه[٤].

(الإِمَّرُ): وَلَدُ الضَّأْنِ، والأُنْثى إِمَّرَةٌ، ويُسْتَعْمَلُ صِفةً، ويُقالُ (رَجُلٌ إِمَّرٌ) للذي يَأْتَمِرُ لِكُلِّ أحدٍ[٥].

و(الدِّنَّبُ) و(الدِّنَّبَةُ) و(الدِّنَّمُ) و(الدِّنَّمَةُ): القَصِيرُ[٦].

و(الهِيَّخُ) بالخاءِ المعجمةِ: الجَمَلُ الذي إذا قِيلَ له (هِيخِ) هَدَرَ[٧]، وقال:

---

(١) هذا لفظ أبي حاتم في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه ٣٢٨.

(٢) انظر: العين ٢/ ٧٢- وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه ١٩٠، ٣٢٨- والجمهرة ١١٦٥- والتهذيب ٤/ ٣٧٨- والصحاح (زمج) ١/ ٣٢٠- والمحكم ٧/ ٢١٦- واللسان (زمج) ٢/ ٤٦٩.

(٣) هذه الحاشية على كلمة (الزُّمَّل)، وقد بيَّنت الخلاف فيها في تخريج النص.

(٤) انظر: أبنية أبي حاتم ١٩١- والتهذيب ٩/ ١٥٤- واللسان (قلف) ٩/ ٢٩١، (قنف) ٩/ ٢٩٢.

(٥) وقيل: ولد المَعْز، وقيل: ولد السائمة، انظر: أبنية أبي حاتم ١٩٢- والجمهرة ١٠٣٥- وأبنية الزبيدي ٢٣٧- والمخصص ٧/ ١٨٩- واللسان (أمر) ٤/ ٣٢.

(٦) انظر: التهذيب ١٤/ ١٤٢- واللسان (دنب) ١/ ٣٧٧- وأبنية أبي حاتم ١٩٣، وقال محققه عن (دِنَّمٍ): «لم أجده في ما بين يدي من كتب اللغة والمعجمات»، وقد ذكره السيرافي في شرحه ١/ ١٧١.

(٧) انظر: المحيط لابن عباد ٤/ ١٥- والقاموس (هيخ) ٣٣٦.

إنَّ لنـــا قَـــرْمَ قُـــرُومٍ هِيَّخَـــا
إذا قُـــرُومُ النَّـــاسِ كَشَّـــتْ قَلَخَـــا[١]

(نسخةٍ): (الهِيَّجُ) بالجيم.

(سف)[٢]: «الجَمَلُ الهائِجُ، مَأْخُوذٌ مِن (الهَيْجِ)».

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى (فِعَلٍّ) فِيهِمَا، فَالِاسْمُ نَحْوُ: (جِدَبٌّ) وَ(مِجَنٌّ)، وَالصِّفَةُ نَحْوُ: (خِدَبٌّ) وَ(هِجَفٌّ) وَ(هِقَبٌّ)»[٣].

(مِجَنٌّ) هو عندَ غيرِ سيبويه (مِفْعَلٌ) من (الجُنَّة)[٤].

ووَجْهُ ما قاله سيبويه أنَّ العَرَبَ تقولُ: (مجَنَ الشيءُ) إذا صَلُبَ

---

(١) من الرجز، لم أجده. و(كَشَّتْ تكِشُّ كَشِيشًا)، وهو أوَّلُ الهدِير، وفوقه الكَتُّ، وفوقه الهدير فالقَلْخُ، يقال: قَلَخَ الفَحْلُ قَلْخًا، إذا اشتدَّ هديره، وقيل: القَلْخُ هو الهدير، وهذا الرجز يدل على أنه أشد من الهدير. انظر: اللسان (قلخ) ٣/ ١٨، (كشش) ٦/ ٣٤١، والقاموس (قلخ) ٣٣٠، (كشش) ٧٧٩.

(٢) شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ١٠، وفيه: «وهو الفحل الهائج ....».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٠، (هارون) ٤/ ٢٧٧. وكذا (هِقَبّ) بالقاف والباء في: الشرقية- والرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٥٣ب]- ونسخة ابن دادي٤٠٤أ، وكذا في: نكت الأعلم ١١٦٣- وأبنية الزبيدي ٢٣٥- وأبنية ابن الدهان ١٦٢- وسفر السعادة ١/ ٤٨٨، وجاء بلفظ (هِقَفّ) بالقاف والفاء في: كتاب الجرمي كما في الحاشية هنا- وأبنية أبي حاتم ٢٠٢- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٢٧- ومختصر الجواليقي ٣٠٦.

(٤) انظر الخلاف في وزن (مِجَنٍّ) في: المخصص ٢/ ٤٧- والمقاصد الشافية ٨/ ٣٩١، ٤٦٥- وشرح الأشموني ٤/ ٦٥.

واشتدَّ[1]، فعلى هذا يكونُ (فِعَلًا)[2].

(ع):

قال أبو عُثْمانَ الأُشْنانْدانيُّ: لَقِيتُ التَّوَّزِيَّ بغَرِيبةٍ رَجَوْتُ الحَظْوةَ بها عنده والوَجاهةَ لديه، فقلتُ: إنَّ سيبويه أخطأَ في (مِجَنٍّ)، فقال: وَزْنُهُ (فِعَلٍّ)، فقال: أُفًّا لكم مَعْشَرَ الأَغْمار، كم ذا نَتَحَمَّلُ منكم، العربُ تقولُ (مَجَنَ الشيءُ) إذا صَلُبَ واشتدَّ، فما مَنَعَ (مِجَنًّا) أن يكون (فِعَلًّا) من هذا.

قال أبو عثمان: فما أَتَيْتُ مجلسَهُ أيامًا؛ حَيَاءً منه.

وهذا وَجْهٌ حَسَنٌ جَميلٌ وفيه تخليصُ سيبويه مما نُسِبَ إليه، وأُرى (الماجِنَ والمُجُونَ) من هذا؛ لأنه يَصْلُبُ في الباطل والمَلَق[3]، وقد يجوز أن يكون (المِجَنُّ) الذي هو التُّرْسَ (مِفْعَلًا) من الجنة، ويكون (فِعِلًّا) من جهة الصَّلابة، كما تقول (مَدِينة) فتكون (فَعِيلَةً) من (مَدَّنْتُ)، وتكون (مَفْعِلَةً) من (دِنْتُ)[4]، والمعاني موضوعةٌ على قَدْرِ النِيَّةِ والتَّصْرِيف، والله أعلم[1].

---

(١) انظر (مجن) في: اللسان ١٣/ ٤٠٠- والتاج ٣٦/ ١٤٨.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٣/ ٨٧أ، و(ع) رمز أبي علي الغساني.

(٣) (المَلَقُ): الوُدُّ واللُطْفُ الشديد. انظر (ملق) في: الصحاح ٤/ ١٥٥٧- واللسان ١٠/ ٣٤٧.

(٤) (فعيلة) من (مدَّنتُ المدائن) إذا بنيْتَها وحصنتَها، أو من الفعل المُمات (مَدَنَ بالمكان) إذا أقام به، و(مَفْعِلة) من (دِنْتُ) أي: مُلِكتُ، من (دان يدين). انظر: الصحاح (مدن) ٦/ ٢٢٠١- واللسان (مدن) ١٣/ ٤٠٢- وشرح التصريف للثمانيني ٥٠٣.

الجَرْمِيُّ: «هِقَفٌّ»، وهو العَظِيمُ[2]، و(الهِجَفُّ): الجافي الأَخْرَقُ[3].

«هِقَفٌّ» عندَ الجَرْمِيُّ[4].

قال سيبويه: «و(الفِلِزّ)»[5].

رَصَاصٌ[6].

في متن (ط): «والبِلِزّ».

في كتاب الزُّبَيديِّ «الفِلِزّ» بالفاءِ، وفَسَّرَهُ أَنَّهُ جَوَاهِرُ الأَرْضِ، وذَكَرَهُ في الأَسْماءِ[7].

و(البِلِزُّ) بالباء: صِفةٌ، وهو العَظِيمُ الضَّخْمُ[8].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٣/ ٨٧أ، و(ع) رمز أبي علي الغساني.

(٢) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٠٢- ومختصر الجواليقي ٣٠٦.

(٣) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٠١- وتهذيب اللغة ٦/ ٦٤- واللسان (هجف) ٩/ ٣٤٥.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من حواشي نسخة ابن دادي٤٠٤أ.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٠، (هارون) ٤/ ٢٢٧. وكذا في كل النسخ والشروح وكتب الأبنية التي عندي، وجاء بلفظ (البِلِزّ) بالباء في (ط) كما في الحاشية، وهو خلاف مراد سيبويه؛ لأنه مثَّل به على الاسم لا الصفة، و(بِلِزٌّ) صفة.

(٦) وقيل: جميع جواهر الأرض، وقيل: هو خبث الفضة والنحاس ونحوهما. انظر: أبنية أبي حاتم ٢١٠- والجمهرة ١١٦٤- وتهذيب اللغة ١٣/ ٢١٤- واللسان (فلز) ٥/ ٣٩٢.

(٧) انظر: أبنية الزبيدي ٢٤٠.

(٨) الذي وجدته أن (البِلِزّ) هي المرأة الضخمة، لا الضخم مطلقًا. انظر: الأصول ٣/ ١٨١- وأبنية الزبيدي ٩٣- ومختصر الجواليقي ٤٨- واللسان (بلز) ٥/ ٣١٣- والقاموس (بلز) ٦٤٧.

قال سيبويه: «و(الخِبِقّ)»[(١)].

السَّرِيعُ[(٢)].

قال أبو إسحاقَ:

لَسْتُ أَعْرِفُ إِلَّا (خِبِقٌّ) بالخاءِ، وفي الكتابِ بالحاءِ.

قال سيبويه: «قالُوا (تَئِفَّةٌ)، وَهْوَ اسْمٌ»[(٣)].

قال (ب)[(٤)]:

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٠، (هارون) ٤/ ٢٧٧. كذا بالخاء المعجمة في: الشرقية- ونسخة ابن دادي٤٠٤أ- و(ح٧)٢/ ١٥٣ب، وكذا في: أبنية أبي حاتم ٢٠٥- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٣٠- وأبنية الزبيدي ٢٣٦- وسفر السعادة ١/ ٢٤٦، وجاء بالحاء المهملة في: نسخة الزجاج كما في الحاشية الآتية- و(ح١)١٥٨ب- و(ح٣)٣٦٩أ- و(ح٨)٣٥٧ب، وذكر الروايتين: مختصر الجواليقي ١١٢- وأبنية ابن الدهان ٦٨.

(٢) وقيل: الطويل، انظر: أبنية أبي حاتم ٢٠٥، ٣٠٩- والجمهرة ١١٦٤- واللسان (خبق) ١٠/ ٧٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٠، (هارون) ٤/ ٢٧٨. كذا في أكثر النسخ والشروح وكتب الأبنية التي عندي، وجاء في (ح١)١٥٨ب: (تَئِقَّةٌ) بالقاف، وجاء في (ح٣)٣٦٩أ- و(ح٨)٣٥٧ب: (نَبِقَّةٌ) بالنون فالباء فالقاف، ولم أجد اللفظين الأخيرين. وفي العضديات ٢٠٩: «وهذا الحرف، أعني (تَئِفَّة)، قد وقع فيه في نسخ سيبويه خلاف».

(٤) انظر: الأصول ٣/ ٢٤٢، وفيه: «قال الجرمي» لا (أبو عثمان)، وفي آخره التصريح باسم المبرد، قال: «كذا أخذته عن محمد بن يزيد»، ونقله بلفظ الأصول: التعليقة ٤/ ٢٥٩- والبغداديات ٤٠٧، وبلفظ الأصول جاء في حواشي (ح٧)٢/ ١٥٣ب.

قال أبو عُثْمانَ[١]: زَعَمَ سيبويه أنَّهم يقولون (تَئِفَّةٌ)، ولم أَرَهُ مَعْرُوفًا[٢]، فإنْ صَحَّتْ فهي (فَعِلَّةٌ)[٣].

قال (ب)[٤]:

وهذا الحَرْفُ في بَعْضِ النُّسَخِ قد ذُكِرَ في بابِ التاءِ، وجُعِلَ على مِثالِ (تَفْعِلَةٍ)، والذي أُخِذَ عن (س) (تَئِفَّةٌ) (فَعِلَّةٌ).

(فا)[٥]:

قال سيبويه في (باب الألِفِ): (تِئِفَّانٌ)

---

(١) كذا في جميع النسخ عندي، وهو في جميع مراجع الحاشية التي ذكرتها في تخريجها (أبو عمر الجرمي).

(٢) سيبويه إمام حجة ثقة في ما يروي، وقد روى (تَئِفَّة) غيره أيضًا، كالأصمعي وابن الأعرابي وأبي مسحل وأبي عمرو الشيباني، انظر: نوادر أبي مسحل ١/ ٧١- والجيم ٤٦- وتهذيب اللغة ١٥/ ٥٩٠- والصحاح (أفف) ٤/ ١٣٣١- واللسان (أفف) ٩/ ٨.

(٣) في وزن (تَئِفَّةٍ) خلاف على ثلاثة أقوال، الأول (فَعِلَّةٌ)، وهذا قول سيبويه كما في النص المنقول عنه هنا، والمازني أو الجرمي كما في الحاشية الآتية، والمبرد كما في الحاشية الآتية، وابن السراج في الأصول ٣-٢١٢، والزبيدي في أبنيته ٢٣٦، والثاني (تَفْعِلَةٌ)، وهذا قول الفارسي كما في الحاشية الآتية، وهو قول صاحب: الجمهرة ١٢٤٧- وتهذيب اللغة ١٤/ ٣٢٧- والصحاح (أفف) ٤/ ١٣٣١، وقول ابن بري كما في اللسان (أفف) ٩/ ٨، والثالث (تَعْلِفَةٌ)، وهو قول الزمخشري في الفائق ٣/ ١٥٠.

(٤) انظر هذا النقل عن ابن السراج في: اللسان (أفف) ٩/ ٨.

(٥) وجاءت هذه الحاشية أيضًا في حواشي (ح٧)٢/ ١٥٣ب.

(تِفْعِلانٌ)[1].

(فا): لا تكونُ التاءُ في (تَئِفَّةٍ) إلَّا زائدةً؛ بدَلالةِ (أَفِفٍ)[2].

يُقالُ:

(جاءَ تَئِفَّةَ ذاكَ) مِثْلَ (تَفِئَّةَ ذاك)[3]. [ش١/ ٣٨٩ب]

هذا بابُ الزِّيادةِ مِنْ مَوْضِعِ العَينِ واللامِ إذا ضُوعِفَتا

قال سيبويه: «نحوُ (صَمَحْمَحٍ)»[1].

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٢٤ (بولاق)، ٤/ ٢٦٤ (هارون)، قال: «ويَكُونُ على (تِفْعِلَانٍ)، قالوا (تِئِفَّانٌ)»، ونقلت كلامه قريبًا في ص١٦٩٥ هـ٣، وذكرت اختلاف النسخ فيه.

(٢) يرى الفارسي أن التاء في (تِئِفَّانٍ) وكذا (تَئِفَّةٌ) زائدة، بدلالة قولهم: (أتاني في إِفَّانِ ذلك وأَفَّانِ ذلك وأَفَفِ ذلك)، أيْ: في حينه، أو في أوَّله أو أَثَرِه، فـ(تِئِفَّانٌ) (تِفْعِلانٌ)، و(تَئِفَّةٌ) (تَفْعِلَةٌ)، انظر: البغداديات ٤٠٧- والتعليقة ٤/ ٢٥٩- والعضديات ٢٠٩- والشيرازيات ٢٠٨، ٣٧٩- ومختار التذكرة ٧. وانظر: شرح السيرافي ٥/ ٢٢٤ب- والمخصص ١٢/ ٣٠٤- واللسان (أفف) ٩/ ٨.

(٣) هذه الحاشية جاءت في آخر الباب في: متن الشرقية- وحواشي (ح٧)٢/ ١٥٣ب، وفيها: (ويقال)، وجاء في متن (ح١)١٥٨ب- ومتن (ح٣)٣٦٩أ- ومتن (ح٨)٣٥٧ب: (ويقال: جاء على تَئِقَّةِ ذاك مثل تَقِئَّةِ ذاك) بالقاف فيهما، ولم ترد هذه العبارة في نسخة ابن دادي٤٠٤أ لا في المتن ولا الحاشية، والمذكور في المعجمات (تَئِفَّةٌ) بالفاء كما سبق في تخريج نص سيبويه، أما الكلمة الأخرى فهي إما أن تكون (تَفِئَّةٌ)، وهي بمعنى (تَئِفَّة)، يقال: جاء على تَئِفَّةِ ذاك وتَفِئَّتِهِ، أيْ: على حِينِهِ أو أَوَّلِهِ أو أَثَرِهِ، ويحتمل أن تكون (تَعِفَّة)، وهذه عادتهم أن يبيِّنوا الهمزة بالعين، وهذا لفظ الصحاح (أفف) ٤/ ١٣٣١ -وعنه اللسان (أفف) ٩/ ٨- قال: «و(جاء على تَئِفَّةِ ذاك)، مثال (تَعِفَّةِ ذاك)».

(الصَّمَحْمَحُ): الغَلِيظُ القَصِيرُ، وقِيلَ: الأَصْلَعُ، وقِيلَ: المَحْلُوقُ الرَّأْسِ[٢].

هذا بابُ لَحاقِ الزِّيادةِ بناتِ الثَّلاثةِ مِنَ الفِعْلِ

قال سيبويه: «وقالَتْ ...:

. . . . كُرَاتُ غُلامٍ مِنْ كِسَاءٍ مُؤَرْنَبِ»[٣].

قالَ الجَرْمِيُّ:

ما رَأَيْتُ مَنْ يَعْرِفُ معنى (مُؤَرْنَبٍ)[٤].

يُقَالُ: (مُؤَرْنَبٌ) مُتَّخَذٌ مِنْ جُلُودِ الأَرانِبِ[١]. [ش١/ ٣٩٠أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٠، (هارون) ٤/ ٢٧٨.

(٢) هذه الحاشية في شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٣٧ من كلامه دون عزو! والمعنى الأول جاء عن الجرمي، والثاني عن ثعلب بلفظ: «رأسٌ صَمَحْمَحٌ: أَصْلَعُ غليظٌ شديدٌ»، انظر: أبنية أبي حاتم ٢٠٦- والأصول ٣/ ٢١٣- وتهذيب اللغة ٥/ ٣٣٦- والصحاح (صمح) ١/ ٣٨٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣١، (هارون) ٤/ ٢٨٠، والبيت من الطويل، وصدره: (تَدَلَّتْ إلى حُصِّ الرُّؤُوسِ كأنَّها)، وهو لليلى الأخيلية، كما في: ديوانها ٥٦، وفيه (مُرَنَّبِ) فلا شاهد فيه- وشرح أبيات الكتاب ٢/ ٤٣٧- والمعاني الكبير ٣٢٧.

(٤) (المُؤَرْنَبُ): ما يشبه جلد الأرنب، وقيل: ما لونه كلون الأرنب، وقيل: ما خُلِط غزله بوبر الأرنب، وقيل: متخذ من جلود الأرانب، وقيل: فيه صور الأرانب، انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٥٦- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٣٨- وتهذيب اللغة ١٥/ ٢١٢- واللسان (رنب) ١/ ٤٣٥.

قال سيبويه: «إِلَّا أَنَّكَ ضَمَمْتَ المِيمَ وفَتَحْتَ العَينَ في (يَتَغَافَلُ)؛ لأَنَّهُمْ لم يَخافُوا الْتِباسَ (يُتَغافَلُ) بِها»[2].

(فا)[3]:

أيْ: فُتِحَتِ العَينُ مِن الفِعْلِ المبنيِّ للفاعل -يعني في مُضارعِ (تَفَاعَلَ)- وإنْ كانت في الفعلِ المبنيِّ للمفعُولِ مَفْتُوحةً أيضًا لأَنَّهُ لا يَلْتَبِسُ الفِعْلانِ، بَلْ يَنْفَصِلُ كُلُّ واحِدٍ منهما مِن صاحِبِهِ بانضمامِ أَوَّلِهِ وانْفتاحِهِ، وإنْ اتَّفَقا في انْفِتاحِ العَينِ منهما.

قال سيبويه: «فالأَسْماءُ مِنَ الأَفْعالِ المَزِيدةِ على (يَفْعَلُ) و(يُفْعَلُ)»[4].

(نسخةٍ): «.... تَجِيءُ على مِثالِ (يَفْعَلُ) و(يُفْعَلُ)».

(فا):

أيْ: فالأسماءُ مِنَ الأَفْعالِ المزيدةِ جارِيةٌ على (يَفْعَلُ) و(يُفْعَلُ).

قال سيبويه: «ودَخَلَتِ التَّاءُ فيها كما دَخَلَتِ النُّونُ في (انْفَعَلْتُ)»[5].

---

(١) جاءت هذه الحاشية في متن الشرقية- ومتن (ح١)١٥٩أ، بلفظ (ومؤرنب ....)، ولم ترد في: نسخة ابن دادي٤٠٤ب- و(ح٧)٢/ ١٥٤أ لا في المتن ولا الحاشية.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٢، (هارون) ٤/ ٢٨٢.

(٣) انظر: التعليقة ٤/ ٢٦٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٢، (هارون) ٤/ ٢٨٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٢، (هارون) ٤/ ٢٨٢.

(فا):

دَخَلَتا[١] جميعًا في المُطاوِع. [ش١/ ١٩٣أ]

هذا بابُ ما تَسكُنُ أوائلُهُ مِنَ الأفعالِ المَزيدةِ

قال سيبويه: «وقَدْ أَعْلَمْتُكَ أنَّ الزِّيادةَ مِنْ غَيرِ مَوْضِعِ حُرُوفِ الزَّوائِدِ لا يَكُونُ مَعَها إلَّا مِثْلُها، فهذا وَجْهُ ....»[٢].

تَفْسِيرٌ[٣]: أيْ: مَعَ ما ضُوعِفَ.

اختلافُ نسخةٍ، (ط): «لا تَكُونُ إلَّا مَعَها، أيْ: مَعَ ما ضُوعِفَ، فهذا وَجْهُ ....». [ش١/ ١٩٣ب]

قال سيبويه: «وأمَّا (هَرَقْتُ) و(هَرَحْتُ) فأَبْدَلُوا مَكانَ الهمزةِ الهاءَ، كما تُحْذَفُ اسْتِثقالًا لها، فلمَّا جاءَ حَرْفٌ أَخَفُّ مِن الهمزةِ لم يُحْذَفْ في شيءٍ .... وأُجْرِيَ مُجْرَى ما يَنْبَغِي لأَلِفِ (أَفْعَلَ) أنْ تكونَ عليه في الأَصْلِ»[٤].

أيْ: قالوا (يُهَرِيقُ)، كما قالوا (يُؤَكْرِمُ).

---

(١) أيْ: التاء في (تَفاعَلَ) و(تَفَعَّلَ) و(تَفَعْلَلَ)، والنون في (انْفَعَلْتُ).

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٣، (هارون) ٤/ ٢٨٤. هذا لفظ: الشرقية، وجاء في الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٥٥أ] مثل ما في (ط)، وجاء في نسخة ابن دادي٤٠٦أ: «لا يكون إلا معها، فهذا وجه».

(٣) هذا تفسير لـ(معها).

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٣، (هارون) ٤/ ٢٨٥.

تفسيرٌ:

مَنْ جَعَلَ الهاءَ مَكانَ الهمزةِ قال (هَرَاقَ يُهَرِيقُ)[1]؛ لأنَّ (أَخْرَجَ) كان الأَصْلُ فيه (يُؤَخْرِجُ)، فاسْتَثْقَلَ الهمزةَ.

قال (ب):

كأَنَّهُ زالَ ما كانَ يُتْجَنَبُ مِن اجتماعِ الهمزتين.

هذا بابُ ما لَحِقَتْهُ الزَّوائِدُ مِنْ بَناتِ الثَّلاثةِ وأُلْحِقَ بِبَناتِ الأَرْبعةِ

قال سيبويه: «و(شَمْلَلْتُ شَمْلَلَةً)»[2].

ويَدُلُّ على زيادةِ اللامِ الثانيةِ (الشَّمَلُ)، وهو ما بَقِيَ على النَّخْلةِ من رُطَبِها، يُقالُ: (ما بَقِيَ منها إِلَّا شَمَلٌ وشَمالِيلُ).

و(شَمْلَلَ): أَسْرَعَ، ومنه (الشِّمْلالُ)[3]، ويُقالُ في معناه (اشْتَمَلَ اشْتِمالًا)[4].

---

(١) أصلها (أراقَ يُرِيقُ)، وفيها ثلاث لغات: ١-هَرَاقَ الماءَ يُهَرِيقُهُ -بفتح الهاء- هِراقة. ٢-أَهْرَقَ الماءَ يُهْرِقُهُ إِهْراقًا. ٣-أَهْرَاقَ الماءَ يُهْرِيقُهُ -بسكون الهاء- إِهْراقة. انظر: الصحاح (هرق) ٤/ ١٥٦٩- واللسان (هرق) ١٠/ ٣٦٥- والقاموس (هرق) ١٢٠٠، وانظر: الإبدال لابن السكيت ٨٨- ولأبي الطيب اللغوي ٢/ ٥٦٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٤، (هارون) ٤/ ٢٨٦.

(٣) انظر (شمل) في: الجمهرة ٢/ ٨٧٩- واللسان ١١/ ٣٦٩- والقاموس ١٣١٩.

(٤) كذا في النسخ، والذي في المعاجم أن الذي بمعنى (أَسْرَعَ) هو (انْشَمَلَ انْشِمالًا)، انظر: الهامش السابق.

قال سيبويه: «فهذِهِ الأشياءُ بمنزلةِ (دَحْرَجْتُ)»[١].

(فا):

إنَّما قال: «فهذِهِ الأشياءُ بمنزلةِ (دَحْرَجْتُ)» أي: فلا تَعْتَقِدْ أنَّ هذه الزياداتِ بمنزلةِ أَلِفِ (ضارِبٍ) وعَينِ (فعّلٍ) وما كان منه على زِنَةِ الأَرْبعةِ وليس بِمُلْحَقٍ بِها، بَلْ هذه زيادةٌ زِيدَتْ لأَجْلِ الإلحاقِ؛ بدلالةِ المصدرِ على ذلك.

قال سيبويه: «وقالُوا (تَسَهْوَكَ) و(تَرَهْوَكَ)، كما قالوا (تَزَايَلَ)»[٢].

التَّرَهْوُكُ: مَشْيُ الذي كأَنَّهُ يَمُوجُ في مِشْيَتِهِ[٣]، والتَّسَهْوُكُ: مِشْيَةٌ قَبِيحةٌ[٤]، و(تَرَكْتُهُ لا يَتَسَهْوَكُ) أيْ: لا يَتَحَرَّكُ هُزالًا[٥].

قال سيبويه: «نحو (اقْعَنْسَسَ) و(اعْفَنْجَجَ) .... لأنَّ النُّونَ ههنا تَقَعُ بينَ حَرْفَيْنِ من نَفْسِ الحَرْفِ»[٦].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٤، (هارون) ٤/ ٢٨٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٤، (هارون) ٤/ ٢٨٦. كذا في: الشرقية- والرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٥٥ب]، وجاء في نسخة ابن دادي٤٠٦أ: «وقالُوا (تَسَهْوَكَ تَسَهْوُكًا) و(تَرَهْوَكَ تَرَهْوُكًا)، كما قالوا (تَزَايَلَ)».

(٣) انظر (رهك) في: اللسان ١٠/ ٤٣٥- والقاموس ١٢١٥.

(٤) انظر (سهك) في: التكملة للصاغاني ٥/ ٢١١- والتاج ٢٧/ ٢١٥.

(٥) لم أجد هذا في ما راجعت من معاجم.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٤، (هارون) ٤/ ٢٨٧.

❊ بخَطِّ عبدِالباقي[١]: قُلْتُ لأبي عليٍّ: «يُمْكِنُ أنْ يُسْتَدَلَّ مِن هنا على القَطْعِ على كَوْنِ الأَوَّلِ من المُضاعَفَينِ أَصْلًا[٢]؟».

قال: «أَجَلْ».

قال سيبويه: «وإذا أَلحَقُوها في البَقِيَّةِ تَوالَتْ زائِدتانِ»[٣].

❊ (فا)[٤]:

يريدُ جميعَ ما أُلحِقَ من الثلاثةِ بالأربعةِ، غيرَ (اقْعَنْسَسَ) ونحوِهِ، و(اسْلَنْقَى) ونحوِهِ. [ش١/ ٣٩٢أ]

هذا بابُ تَمْثِيلِ ما بَنَت العَرَبُ مِن بَناتِ الأَرْبعةِ في الأسماءِ والصِّفاتِ غيرَ مَزِيدةٍ

قال سيبويه: «والصِّفةُ (سَلْهَبٌ) و(خَلْجَمٌ) و(شَجْعَمٌ)، وما أَلحَقُوا بهِ مِن بَناتِ الثَّلاثةِ (حَوْقَلٌ) و(زَيْنَبٌ) و(جَدْوَلٌ) و(مَهْدَدٌ) و(عَلْقَى)

---

(١) من تلاميذ الفارسي، وقد ترجمت له في ص٧٤٥ هـ٢.

(٢) اختلفوا في الزائد في نحو (عَلَّمَ) و(جَلْبَبَ)، فقال الخليل: الأول، واختاره ابن عصفور، وقال يونس: الثاني، واختاره الفارسي وابن جني وابن الحاجب، وجوَّز سيبويه القولين، وقال: «وكلا الوجهين صواب ومذهب»، وقال ابن مالك: الأول أولى في نحو (علَّم)، والثاني أولى في نحو (جلبب)، انظر: الكتاب ٤/ ٣٢٩- والممتع ١/ ٣٠٣- والمنصف ١/ ٤٧- وشرح الشافية ٢/ ٣٦٥- والارتشاف ١/ ٢٢٧- والمساعد ٤/ ٦٢- والهمع ٢/ ٢١٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٤، (هارون) ٤/ ٢٨٧.

(٤) انظر: التعليقة ٤/ ٢٦٤.

و(رَعْشَنٌ) و(سَنْبَتَةٌ) و(عَنْسَلٌ)»[١].

(سَلْهَبٌ) و(خَلْجَمٌ): طويلانِ[٢].

و(شَجْعَمٌ): من صِفاتِ الحَيَّاتِ، وهو الضَّخْمُ[٣]، قال الشَّاعِرُ:

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتُ منهُ القَدَما
الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا[٤]

وقال غَيرُ سيبويه[٥]: الميمُ في (شَجْعَمٍ) زائِدةٌ؛ لأَنَّهُ من الشَّجاعةِ، وجَعَلَهُ سيبويه معَ (سَلْهَبٍ) و(خَلْجَمٍ)، كأَنَّهُ في مَذْهَبِهِ حُرُوفهُ أَصْلِيَّةٌ كُلُّها.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٥، (هارون) ٤/ ٢٨٨. وجاء في (ح١)١٦٠أ- و(ح٨)٣٦٠: (وعَنْصَلٌ) بالصاد بدل (وعَنْسَلٌ).

(٢) انظر: الصحاح (سلهب) ١/ ١٤٩- والمنتخب لكراع النمل ١/ ١٦٠- واللسان (سلهب) ١/ ٤٧٤، وقيل في الخلجم: هو الضخم الطويل، انظر: أبنية أبي حاتم ٢٢١- والجمهرة ٢/ ١١٨٢- وتهذيب اللغة ٧/ ٦٣٨- واللسان (خلجم) ١٢/ ١٨٩.

(٣) وقيل: الطويل، وقيل: الخشن، وقيل: الشجاع الطويل. انظر: تهذيب اللغة ٣/ ٣١١- واللسان (شجعم) ١٢/ ٣١٩.

(٤) من الرجز، وهما للعجَّاج، كما في: ديوانه ٢/ ٣٣٣، ولعبد بني عبس، كما في: الكتاب (هارون) ١/ ٢٨٧، وقيل: لأبي حيان الفقعسي، ولمساور العبسي، وللدبيري، ولعبد بني الحسحاس، ولأبي حناء، انظر: المقاصد النحوية ٤/ ٨١- والخزانة ١١/ ٤١١.

(٥) انظر: سر الصناعة ١/ ٤٣١- والممتع ١/ ٢٤١- واللسان (شجعم) ١٢/ ٣١٩- والارتشاف ١/ ١٢٢.

و(جَدْوَلٌ): نَهْرٌ، والواوُ زائدةٌ[1].

و(مَهْدَدٌ): اسْمُ امْرَأَةٍ[2].

و(عَلْقًى): نَبْتٌ[3].

و(رَعْشَنٌ): مِن الارْتِعاشِ[4].

و(سَنْبَتَةٌ مِن الدَّهْرِ): أيْ: حينٌ، والدَّلِيلُ على زيادةِ التاءِ أَنَّهُ يُقالُ: (سَبْنَةٌ مِن الدَّهْرِ) بِمَعْناهُ[5].

و(عَنْسَلٌ)[6]: أيْ: سَرِيعٌ[7].

طويلٌ، وقيل[8]: الميمُ زائدةٌ، من (الخَلْجِ)، وهو الانْتِزاعُ[9].

---

(١) هو النهر الصغير، انظر: تهذيب اللغة ٦/ ٢٧٦- واللسان (جدل) ١١/ ١٠٦.

(٢) انظر: الأصو ل ٣/ ٢١١- واللسان (مهد) ٣/ ٤١١.

(٣) انظر: أبنية أبي حاتم ٧٠- والمخصص ١١/ ١٦٤- واللسان (علق) ١٠/ ٢٦٤.

(٤) انظر: أبنية أبي حاتم ٦- والمقتضب ١/ ٥٩- والأصول ٣/ ٥٠- واللسان (رعش) ٦/ ٣٠٤.

(٥) السَّنْبُ والسَّنْبَةُ والسَّنْبَتَةُ من الدَّهْرِ كُلُّها المدَّةُ الطويلة منه، وتستعمل بمعنى القطعة من الزمن. انظر: أبنية أبي حاتم ٣٣١- والصحاح (سنب) ١/ ١٥٠- واللسان (سنب) ١/ ٤٧٥، وانظر العبارة في: الكتاب ٤/ ٣١٦- والأصول ٣/ ٥٠.

(٦) انظر: أبنية أبي حاتم ٧- واللسان (عسل) ١١/ ٤٤٧.

(٧) هذه الحاشية نقلتها من حواشي نسخة ابن دادي٤٠٦ب.

(٨) لم أجد هذا القول في ما راجعت.

(٩) هذه الحاشية على (الخَلْجَمِ)، يقال: خَلَجَهُ يَخْلِجُهُ خَلْجًا، وتَخَلَّجَهُ واخْتَلَجَهُ، إذا جَذَبَهُ وانْتَزَعَهُ، انظر: اللسان (خلج) ٢/ ٢٥٦.

[ش١/ ٣٩٢ب]

قال سيبويه: «ويكونُ على (فُعْلُلٍ) فيهما، فالأسماءُ نحوُ (التُّرْتُمِ) و(البُرْثُنِ) و(الحُبْرُجِ)، والصِّفةُ نحوُ (الجُرْشُعِ) و(الصُّتْعِ) و(الكُنْدُرِ) ....

ويكونُ على مِثالِ (فِعْلِلٍ) فيهما، فالأسماءُ نحوُ (الزِّبْرِجِ) و(الزِّئْبِرِ) و(الحِفْرِدِ)، والصِّفةُ (عِنْفِصٌ) و(الدِّلْقِمُ) و(خِرْمِلٌ) و(زِهْلِقٌ).

ويكونُ على (فِعْلَلٍ) فيهما، فالأسماءُ (قِلْعَمٌ) و(دِرْهَمٌ)، والصِّفَةُ (هِجْرَعٌ) و(هِبْلَعٌ) ....

ويكونُ على مِثالِ (فِعَلٍّ)، فالأسماءُ نحوُ (الفِطَحْلِ) و(السِّقَعْلِ) و(الهِدَمْلَةِ)، والصِّفةُ (الهِزَبْرِ) و(السِّبَطْرِ) و(القِمَطْرِ)»[1].

(الثُّرْتُمُ) -بثاءٍ مُثَلَّثةٍ ثم بتاءٍ مُثَنَّاةٍ من فوقُ[2]-: ما فَضَلَ على

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٥، (هارون) ٤/ ٢٨٨-٢٨٩. وسأذكر اختلاف النسخ في التعليق على الحواشي.

(٢) كذا في: الرباحية [انظر: (ح١)١٦٠أ]- ونسخة ابن دادي٤٠٧أ، وكذا في: أبنية أبي حاتم ٣٤٤- والمخصص ٥/ ١٢ عن الفارسي- وأبنية ابن الدهان ٥٨- ومختصر الجواليقي ٧٦. ووقع في مختصر الجواليقي (ثرثم) بثاءين، وهو خطأ طباعي، وجاء على صوابه في شرحه الكلمة، كما جاء على صوابه في تحقيق صابر بكر أبو السعود للمختصر ٦٤. وجاءت الكلمة بتاءين (تُرْتُم) في: الشرقية- والمقتضب ١/ ٦٦، ٣/ ١٠٨- والأصول المطبوع ٣/ ١٨٣- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٥- والمنصف ١/ ٢٥- وأبنية الزبيدي ٢٤٤، ويرى محقق أبنية أبي حاتم أن =

المائدةِ من الطَّعامِ[1]، قال الشاعرُ:

لا تَحْسَبَنَّ طِعَانَ قَيْسٍ بالقَنَا   وضِرابَها بالبِيضِ حَسْوَ الثُّرْتُمِ[2]

و(البُرْثُنُ): للسَّبُعِ والطائرِ بمنزلةِ أَصابعِ الإنسانِ[3].

و(الحُبْرُجُ): طائِرٌ[4].

و(الجُرْشُعُ): من الخَيْلِ العَظِيم البَطْنِ[5].

(الترتم) بتاءين تصحيف؛ إذ لم يذكر في كتب اللغة بهذا المعنى إلا (الثرتم). قلتُ: كلامه صحيح عند من فسَّر الكلمة هذا التفسير حسب نسخته، أما من كان في نسخته (الترتم) فسيفسره بالدائم. انظر: نوادر أبي زيد ٥٠٤- والألفاظ ٤٧٨- والغريب المصنف ١/ ٢٠٩- والجمهرة ١١٢٨- والخصائص ١/ ٣٦٠- والمخصص ٥/ ١٢- وتهذيب اللغة ١٤/ ٣٥٥- واللسان (ثرتم) ١٢/ ٧٧- والتاج (ثرتم) ٣١/ ٣٥٤، و(رتم) ٣٢/ ٢١٦.

(١) انظر: نوادر أبي زيد ٥٠٤- والألفاظ ٤٧٨- والغريب المصنف ١/ ٢٠٩- والجمهرة ١١٢٨- وتهذيب اللغة ١٤/ ٣٥٥- والصحاح (ثرتم) ٥/ ١٨٨٠- واللسان (ثرتم) ١٢/ ٧٧- والتاج (ثرتم) ٣١/ ٣٥٤.

(٢) من الكامل، وهو لعنترة بن شداد، كما في تاج العروس (ثرتم) ٣١/ ٣٥٤، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في مراجع الهامش السابق.

(٣) وقيل: المخلب، وقيل: الكف بكمالها مع الأصابع، انظر: تهذيب اللغة ١٥/ ١٦٨- والمخصص ٨/ ٥٩- واللسان (برثن) ١٣/ ٥٠.

(٤) ويقال: هو ذكر الحُبارى، انظر: الجمهرة ١١١٢- وتهذيب اللغة ٥/ ٣١٤- والمخصص ٨/ ١٥٨- واللسان (حبرج) ٢/ ٢٢٦.

(٥) وقيل: العظيمُ الصدرِ، وقيل: العظيم مطلقًا، وقيل: الطويل من الإبل، وقيل: الطويل مطلقًا. انظر: الجمهرة ١١٣٧- وتهذيب اللغة ٣/ ٣١١- ومختصر الجواليقي ٨٧- واللسان (جرشع) ٨/ ٤٧.

و(الصُّنْتُعُ): الصَّغِيرُ الرَّأْسِ الصُّلْبُ[١].

و(الكُنْدُرُ): الشَّدِيدُ من الحَمِيرِ وغيرِها، وكذلك الكُنَيْدِرُ والكُدُرُّ والكُنَادِرُ[٢]، وجعلَ سيبويه (كُنْدُرًا) (فُعْلُلًا)؛ لأَنَّهُ جاءَ به معَ (الجُرْشُعِ)، ولقائلٍ أنْ يقولَ: وَزْنُهُ (فُنْعُلٌ)[٣]؛ لأنهم يقولون (كُدُرٌّ) في معناه، فتَسْقُطُ النُّونُ.

و(الزِّبْرِجُ): السَّحَابُ الأَحْمَرُ، والذَّهَبُ، وزِينةُ الدُّنيا[٤].

و(الزِّئْبِرُ) -بالكسرِ مهموزٌ-: ما يَعْلُو الثَّوْبَ الجديدَ مِثْلَ ما يَعْلُو الخَزَّ[٥].

و(الحِفْرِدُ): نَبْتٌ[١].

---

(١) وقيل: الصغير الرأس، وقيل: الصلب الرأي، وقيل: الشاب الشديد، انظر: الجمهرة ١١٢٩- وتهذيب اللغة ٣/ ٣٣٠- واللسان (صنتع) ٨/ ٢١٣.

(٢) انظر: الجمهرة ٦٣٧، ١٢٠٨- وتهذيب اللغة ١٠/ ٤٣٠- واللسان (كندر) ٥/ ١٥٣.

(٣) قال ابن سيده في المحكم ٦/ ٤٦٥: «ذهب سيبويه إلى أن (كُنْدُرًا) رباعي، وقد نرى (كُدُرًّا) يُسَوِّغُ غير هذا»، واستدرك الزبيدي ١٥٣ (فُنَاعِل)، ومثَّل له بـ(كُنَادِرٍ)، وانظر: اللسان (كدر) ٥/ ١٣٥، و(كندر) ٥/ ١٥٣.

(٤) انظر: الجمهرة ٧١٧، ١١١٣- وتهذيب اللغة ١١/ ٢٤٥- والمحكم ٧/ ٤٠٥- واللسان (زبرج) ٢/ ٢٨٥.

(٥) هذا نص الصحاح (زبر) ٢/ ٦٦٨، وانظر: سفر السعادة ١/ ٢٨٥- واللسان (زئبر) ٤/ ٣١٤.

(١) وقيل: ضرب من الهَوَامِّ، انظر: أبنية الزبيدي ٢٤٩- والمحكم ٤/ ٥٢- واللسان (حفرد) ٣/ ١٥٤.

و(العِنْفِصُ)[١]: المَرْأَةُ الذَّمِيمةُ الخَفِيفةُ[٢].

و(الخِرْمِلُ): الحَمْقاء[٣].

و(رَجُلٌ زِهْلِقٌ)[٤]: سَرِيعٌ، وكذا: حِمَارٌ زِهْلِقٌ[٥].

و(القِلْعَمُ): -في ما زَعَمَ الجَرْمِيُّ- من أسماءِ الرِّجالِ[١]، ومِثْلُهُ

---

(١) كذا بالفاء في: الرباحية [انظر: (ح١)١٦٠أ]- ونسخة ابن دادي٤٠٧أ، وكذا في: الأصول ٣/ ١٨٢- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٩٤- وأبنية الزبيدي ٢٤٥- وشرح عيون سيبويه ٢٩٠- ومختصر الجواليقي ٢٣١- وسفر السعادة ١/ ٣٨٣، وجاء في الشرقية بالقاف (العِنْقِصِ)، ولم أجده في ما راجعت من كتب اللغة.

(٢) وقيل: البذيئة القليلة الحياء، وقيل: الداعرة الخبيثة، وقيل: القليلة اللحم. انظر: الغريب المصنف ١/ ١٤٢- والأصول ٣/ ١٨٢- وتهذيب اللغة ٣/ ٣٣٣- والمحكم ٢/ ٣١٤- واللسان (عنفص) ٧/ ٥٨.

(٣) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٢٣- والأصول ٣/ ١٨٢- وتهذيب اللغة ٧/ ٦٩٠- واللسان (خرمل) ٣/ ١٨٢.

(٤) (زهلق) كذا في النسخ والشروح وكتب الأبنية التي راجعتها، وجاء في (ح١)١٦٠أ (هِزْلِق) بتقديم الهاء على الزاي، قال ابن الأعرابي: هو السِّرَاج، وقال غيره: السراج هو الزهلق بتقديم الزاي، انظر: تهذيب اللغة ٦-٤٩٩- واللسان (زهلق) ١٠/ ١٤٩، و(هزلق) ١٠/ ٣٦٩.

(٥) وقيل: الحمار الأملس، وقيل: الخفيف، وقيل: الحمر التي استوت متونها، انظر: أبنية أبي حاتم ٢٢٤- وتهذيب اللغة ٦/ ٤٩٩- والمحكم ٤/ ٣٣١- واللسان (زهلق) ١٠/ ١٤٩.

(١) واسم جبل، انظر: معجم ما استعجم ٣/ ١٠٨٩- والقاموس (قلعم) ١٤٨٦- واللسان (قلعم) ١٢/ ٤٩٣.

(الدِّرْقَمُ)، وهو السَّاقِطُ[١].

و(الهِبْلَعُ): الأَكُولُ[٢].

و(الهِجْرَعُ): المُضْطَرِبُ[٣].

و(الفِطَحْلُ): قال أبو عُبَيدَةَ[٤] عن العربِ: هو زَمَنَ كانت الحِجارةُ رَطْبةً[١]، قال رُؤْبَةُ:

---

(١) أيْ: أن (الدِّرْقَم) يأتي بالمعنيين، فهو اسم رجل كـ(قِلْعَمٍ)، وبمعنى الساقط، وقال ابن سيده في المحكم ٦/ ٣٩٠ -وعنه اللسان (درقم) ١٢/ ١٩٩- إن سيبويه مثَّل به، وفسَّره السيرافي، ولم أجده في شيء من نسخ الكتاب التي عندي، ولا في كتب أبنية سيبويه، ولعل ابن سيده لمَّا رأى السيرافي يمثِّله بـ(القِلْعَم) ظن أن سيبويه ذكره أيضًا كما ذكر (القِلْعَم).

(٢) وقيل: اللئيم، وقيل: العبد الذي لا يعرف أبواه أو أحدهما، وهو اسم كلب، انظر: أبنية أبي حاتم ٢٢٤- وتهذيب اللغة ٣/ ٢٧٢- والمحكم ٢/ ٢٨١- واللسان (هبلع) ٨/ ٣٦٧.

(٣) وقيل: الطويل المضطرب، وقيل: الجبان، وقيل: الأحمق، انظر: أبنية أبي حاتم ٢٠٨- والجمهرة ١١٨٣- وتهذيب اللغة ٣/ ٢٦٤- والمحكم ٢/ ٢٧٨- واللسان (هجرع) ٨/ ٣٦٨.

(٤) من حكاية الجرمي عنه، انظر: الأصول ٣/ ١٨٣- والصحاح ٥/ ١٧٩٢- ومختصر الجواليقي ٢٥٠، وفي ثمار القلوب ٤١٧ عن الأصمعي عن خلف الأحمر عن الأعراب، وفي الكامل ٢/ ٧٣٣- واللسان (فطحل) ١١/ ٥٢٧ أن القائل رؤبة بن العجاج.

(١) وقيل: زمن لم يخلق الناس فيه، وقيل: زمن الفِطَحْل والهِدَمْلة أيْ: زمن الخصب والريف، انظر: أبنية أبي حاتم ٢٢٥- وتهذيب اللغة ٥/ ٣٢٧- والمحكم ٤/ ٥١- واللسان (فطحل) ١١/ ٥٢٧.

فَقُلْتُ لَوْ عُمِّرْتُ عُمْرَ الحِسْلِ
أَوْ عُمْرَ نُوحٍ زَمَنَ الفِطَحْلِ[(١)]

و(الصِّقَعْلُ): تَمْرٌ يُحْلَبُ عليه الحَلِيبُ[(٢)].

و(الهِدْمَلَةُ): من الرَّمْلِ المُسْتَوِي[(٣)].

و(الهِزَبْرُ): من صِفاتِ الأَسَدِ[(١)].

و(السِّبَطْرُ)[(٢)]: الطَوِيلُ[(٣)].

---

(١) من الرجز، وهما لرؤبة بن العجاج، كما في: ديوانه ١٢٨ - والجمهرة ٥٦٢ - وتهذيب اللغة ٤/ ١٠١ - والكامل ٢/ ٧٣٣، وحكاه عن غير واحد من أصحابه- والمحكم ٤/ ٥١، وهو للعجاج كما في: الصحاح (فطحل) ٥/ ١٧٩٢ - وسفر السعادة ١/ ٤٠٩ - وشرح الأشموني ٣/ ٧٨٩، وللعجاج أو لرؤبة، كما في: الحيوان ٤/ ٢٠٢، ونسب في الحيوان ٤/ ٨ بيتًا آخر من القصيدة إلى رؤبة، وصحَّح ابن بري كونه للعجاج، انظر: اللسان (حكل) ١١/ ١٦٢، وليس في ديوان العجاج.

(٢) وقيل: هو تمر يابس ينقع في اللبن ويؤكل، انظر: أبنية أبي حاتم ٢٧٦- والجمهرة ١١٦٥- وتهذيب اللغة ٣/ ٢٨٠- والمحكم ٢/ ٢٨٥- واللسان (صقعل) ١١/ ٣٨١.

(٣) وقيل: الرملة الكثيرة الشجر، وقيل: الرملة العظيمة، وهو اسم موضع، انظر: أبنية أبي حاتم ٢٢٥- وتهذيب اللغة ٦/ ٥٢٨- والمحكم ٤/ ٣٥٠- واللسان (هدمل) ١١/ ٦٩٣- ومعجم البلدان ٥/ ٣٩٥.

(١) وهو الغليظ، وقيل: من أسمائه، انظر: أبنية الزبيدي ٢٥١- وتهذيب اللغة ٦/ ٥٢٤- والمحكم ٤/ ٣٤٦- واللسان (هزبر) ٥/ ٢٦٣.

(٢) وقيل: الجسيم، وقيل: الشديد، انظر: أبنية أبي حاتم ٢٨٣- وتهذيب اللغة ١٣/ ١٤٦- والمحكم ٨/ ٤٢٩- واللسان (سبطر) ٤/ ٣٤٢.

(٣) نقلت هذه الحاشية من طرة ابن دادي ٤٠٧أ، وهي بكثير من لفظها في شرح السيرافي ٩٢-٦٩.

عن بَعْضِهم (القِلْعَمُ): الذي لا يَثْبُتُ على الدَّابَّةِ، أَصْلُهُ (قِلْعٌ) والميمُ زائِدةٌ[1].

(الهِبْلَعُ): الرَّجُلُ الأَكُولُ، وكذا ذَكَرَهُ صاحِبُ (العينِ)[2].

وفي كتاب ثَعْلَبٍ[3] بخَطِّهِ «هِبْلَغٌ» مُعْجَمةً[4]، وقال: هو الضَّخْمُ الأَكُولُ.

هكذا روايةُ (س).

وعند ثَعْلَبٍ «الصِّقَعْلِ» بالصَّادِ[5]، وقال: هو تَمْرٌ يُحْلَبُ عليهِ لَبَنٌ[6].

---

(١) لم أجده في ما راجعت.

(٢) انظر: كتاب العين ١٠٠١، يعني أن الكلمة في كتاب العين بالعين لا بالغين المعجمة، وأما المعنى ففيه هذا المعنى ومعانٍ أخر.

(٣) ونقلها عن ثعلب: نسخة السعدي ١٧٤ب- وتنقيح الألباب ٢٨٩أ، ٢٩٠أ. وانظر: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ص٢١١.

(٤) جاء (الهِبْلَعُ) بالعين المهملة في جميع النسخ عندي: الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١٦٠أ]- ونسخة ابن دادي٤٠٧أ، وفي ما راجعت من كتب الشروح والأبنية.

(٥) (السِّقَعْلُ) بالسين رواية الشرقية- ونسخة المبرد كما في الحاشية والتعليقة ٤/ ٢٦٨، وهي بالصاد رواية الرباحية [انظر: (ح١)١٦٠أ]- ونسخة ابن دادي٤٠٧أ- ونسخة ثعلب كما في الحاشية والتعليقة، وكذا في: أبنية أبي حاتم ٢٧٦- وشرح السيرافي ٦٩- وأبنية الزبيدي ٢٤٥، وفي مختصر الجواليقي ١٦٩ أن الكلمة بالسين، وتقال بالصاد، ولم أجد الكلمة بالسين في كتب اللغة التي راجعتها.

(٦) في (ش٣)٥١٥ب: (اللبن). والحاشية كلها بالمعنى في التعليقة ٤/ ٢٦٨.

هذا بابُ ما لَحِقَتْهُ الزَّوائِدُ مِنْ بَناتِ الأَرْبَعةِ غيرِ الفِعْلِ

قال سيبويه: «إلَّا ما جاءَ مِمَّا إِنْ جَعَلْتَهُ فِعْلًا خالَفَ مَصْدَرُهُ مَصْدَرَ بَناتِ الأَرْبَعةِ، نحوُ (فاعَلٍ) و(فُعَّلٍ)؛ لأَنَّكَ لو قُلْتَ (فاعَلْتُ) و(فَعَّلْتُ) خالَفَ مَصْدَرُهُ بَناتِ الأَرْبَعةِ، فـ(فاعَلٌ) نحوُ (طابَقٍ)، و(فُعَّلٌ) نحوُ (سُلَّمٍ)»[1].

عند ثَعْلَبٍ[2]: «نحوُ (طابَقٍ) و(قِنَّفٍ[3])».

وهو[4] الجَيِّدُ ههنا؛ لأنَّ (فُعَّلٌ) لا يكونُ في بِناءِ الرُّباعيِّ، أَلَا تَرى أَنَّهُ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/٣٣٦، (هارون) ٤/ ٢٩٠. كذا في الشرقية، وكذا في الرباحية [انظر: (ح١)١٦٠أ]- ونسخة ابن دادي٤٠٧أ، إلا أنه ليس فيها (مِمَّا) ولا (مصدر)، وفي نسخة ابن دادي علامة لَحَقٍ بعد «نحوُ (سُلَّمٍ)» وفي الحاشية: «(وقِنَّفٍ) خ»، وظاهر ذلك أن لفظ تلك النسخة هو: «نحو (سُلَّمٍ) و(قِنَّفٍ)»، وفي الحاشية القادمة هنا عن نسخة ثعلب أن فيها: «نحو (طابَقٍ) و(قِنَّفٍ)».

(٢) انظر: تفسير أبينة سيبويه لثعلب ص١٨٨. وجميع الحاشية في التعليقة ٤/٢٦٨، ونقل رواية ثعلب تنقيح الألباب ٢٩١أ، وعلَّق عليه بقوله: «ولا فَرْقَ بين (سُلَّمٍ) هنا وِ(قِنَّفٍ)». وظاهر هذه الحاشية أن رواية ثعلب هكذا: «.... بناتِ الأربعةِ، نحو: طابَقٍ وقِنَّفٍ». وجاء في نسخة السعدي ١٧٥أ: «وفُعَّلٌ سُلَّمٌ. ثعلبٌ: قِنَّفٌ»، وظاهرها أن روايته: «ففاعَلٌ نحو طابَقٍ، وفِعَّلٌ قِنَّفٌ».

(٣) سبق بيان معناها في ص١٧٢٥.

(٤) الأشبه أن هذا تعليق من أبي بكر بن السراج، وما بعده تعليق للفارسي عليه، ولكنه في التعليقة ٤/ ٢٦٨ من كلام الفارسي نفسه.

ليس في الكلام مثلُ (جُعْفَرٍ)[١].

(فا):

إنَّما قال ههنا (فُعَّلٌ) لأنَّ الاسْمَ لا يكونُ على (فُعَّلٍ)[٢]، فلو اسْتَعْمَلْتَ من (سُلَّمٍ) فِعْلًا ما كان إلَّا ثُلاثيًّا.

قال أبو عليٍّ[٣]:

يقولُ (فاعَلٌ) و(فِعَّلٌ) وإنْ وافَقَا بزِيادتِهما (جَعْفَرٌ) و(هِجْرَعٌ) فليسا بمُلْحَقَتَينِ؛ لأنَّكَ لو اشْتَقَقْتَ منهما فِعْلًا خالَفَ مَصْدَرُهما[٤] مَصادِرَ بَناتِ الأربعةِ، ألَا ترى أنك لو اشْتَقَقْتَ من (فاعَلٍ) -نحوِ (طابَقٍ)- فِعْلًا لكانَ مَصْدَرُهُ (مُفاعَلةً)، ولم يَكُنْ (فَعْلَلَةً)، وكذلك لو اشْتَقَقْتَ من (قِنَّفٍ) لم

---

(١) أيْ: ليس في الاسم الرباعي المجرد (فُعْلَل) بضم الفاء وفتح اللام الأولى؛ ولذا كان التنظير بـ(سُلَّم) غير مناسب، والأنسب (قِنَّف)؛ لأنه في الرباعي المجرد نظير (فِعْلَل)، كـ(دِرْهَم، وهِجْرَع)، ونفي (فُعْلَل) من أبنية الرباعي المجرد قول سيبويه ومن تبعه، وأثبته الأخفش والكوفيون وكثير من المتأخرين، انظر: الكتاب ٤/ ٣٢٠- والمقتضب ١/ ٦٦- والأصول ٣/ ٢٠٥- والتعليقة ٥/ ٥- والمنصف ١/ ٢٧- والممتع ١/ ٧٧- وشرح الملوكي ٢٦- وشرح الشافية ١/ ١٤٨- والارتشاف ١/ ١٢٣- والتصريح ٢/ ٣٥٦- والمغني لعضيمة ٦٨.

(٢) كأنه يريد ما ذكرته في الهامش السابق، أيْ: أن الاسم الرباعي المجرد لا يكون على (فُعْلَل) الذي هو نظير (فُعَّلٍ).

(٣) التعليقة ٤/ ٢٦٨.

(٤) في (ش١)٣٩٣أ: (مصادرهما).

يُوافِقِ المصدرُ (دَحْرَجَةً) ونحوَهُ، فبهذا يَتبَيَّنُ زِيادةُ الإلحاقِ من غيرِها. [ش١/ ٣٩٣أ]

قال سيبويه: «ولكنَّهُ تمثيلٌ، كما مَثَّلْتُ في بابِ التَّحْقِيرِ»[1].

(فا)[2]:

«كما مَثَّلْتُ في بابِ التَّحْقِيرِ»، أيْ: كما قُلْتُ فيهما[3] في التَّصْغِيرِ[4]: إنَّكَ لو صَغَّرْتَهُ ولم تَحْذِفْ شيئًا لقُلْتَ (سُفَيْرِجْلٌ)؛ لِيكونَ على مِثالِ (دُنَيْنِيرٍ).

فكذلك لو اشْتَقَقْتَ من (سَفَرْجَلٍ) وما أُلْحِقَ بهِ -نحوُ (حَبَوْكَرٍ)- فِعْلًا لقُلْتَ (سَفَرْجَلْتُ) و(حَبَوْكَرْتُ)، فصار على وَزْنِ (تَكَلَّمْتُ) و(تَدَحْرَجْتُ).

قال سيبويه: «قالُوا (كَنَهْوَرٌ) وَهْوَ صِفةٌ، و(بَلَهْوَرٌ) وَهْوَ صِفةٌ»[5].

قال (ث)[1]: (بَلَهْوَرُ) اسْمُ مَلِكٍ من الأَعاجِمِ[2].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٦، (هارون) ٤/ ٢٩٠.

(٢) انظر: التعليقة ٢٦٩، ونقلها عن الفارسي: تنقيح الألباب ٢٩١أ.

(٣) أيْ: في الخماسي والملحق به.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٤١٧-٤١٨.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٦، (هارون) ٤/ ٢٩١. كذا في الشرقية- ونسخة ابن دادي٤٠٧ب، وفي الرباحية [انظر: (ح١)١٦٠أ]: «قالوا (كَنَهْوَرٌ) و(بَلَهْوَرٌ)، وهو صفة»، وظاهر نسخة ثعلب المذكورة في الحاشية الآتية: «قالوا (بَلَهْوَرٌ) و(بَلَهْوَقٌ)، صفة»، وانظر التعليق عليها.

قال (ب): ورواية (س) والجَرْمِيِّ «(بَلَهْوَرٌ)، صِفةٌ[٣]»، قال: ويجوزُ أنْ يكونَ سُمِّيَ بِهِ[٤].

وعند ثَعْلَبٍ[٥]: «(بَلَهْوَقٌ)، صِفةٌ»[٦]، وهو

---

(١) انظر: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ٥٦.

(٢) اسم ملك من ملوك الهند، فيكون اسمًا لا صفة، وفسَّره بأنه اسم: أبنية أبي حاتم ٢٨٦- والأصول ٣/ ٢١٥- وأبنية الزبيدي ٢٦٢- ومختصر الجواليقي ٥٦، وذكر أن سيبويه ذكره صفةً، ونقل أنه اسم ملك في أبنية الزبيدي ٢٦٢- وتنقيح الألباب ٢٩١أ عن المبرد! والذي في الحاشية الآتية وتخريجها أن المبرد والجرمي يريانه صفة.

(٣) فقيل: صفة كل عظيم من ملوك الهند، انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ١١٦- والمحكم ٤/ ٣٥٢، وقال: «مثَّل به سيبويه، وفسَّره السيرافي»- والمخصص ٣/ ١٣٦- وأبنية ابن الدهان ٤٨- وتنقيح الألباب ٢٩١أ- واللسان (بلهر) ٤/ ٨١، وقيل: المكان الواسع، كما سيأتي في الحاشية الأخيرة.

(٤) إلى هنا في التعليقة ٤/ ٢٧٠، وفيها التصريح بالأسماء، ث= ثعلب، ب=أبو بكر، س= أبو العباس. وفي أبنية الزبيدي ٢٦٢- وتنقيح الألباب ٢٩١أ: «و(بَلَهْوَرٌ) اسمُ بَلَدٍ، عن المبرد».

(٥) انظر: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ٥٦.

(٦) ظاهر نسخة ثعلب: : «قالوا (بَلَهْوَرٌ)، و(بَلَهْوَقٌ)، صفة»، ولذا فَسَّرَ الأول بأنه اسم، وجعل الصفةَ الثاني فقط، ومثله ابن السراج في الأصول ٣/ ٢١٥، قال: «(فَعَلْوَلٌ) (بَلَهْوَرٌ)، اسمُ مَلِكٍ من الأعاجم، والصِّفةُ (بَلَهْوَقٌ)، وهو الوَضِيءُ الحُسْنِ»، وقد ذكر (البَلَهْوَق): مختصر الجواليقي ٥٦- وأبنية ابن الدهان ٤٩، وصحَّف المحققان ضبط الكلمة إلى (بَلْهُوق)، وذكرا أنهما لم يجداها في كتاب سيبويه، وفي تنقيح الألباب ٢٩١أ: «هكذا وقع في الكتاب (بَلَهْوَرٌ)، ابن الجني: هو بَلَهْوَنٌ [بالنون]».

الوَضِيءُ الحَسَنُ[1].

(سف): «(بَلَهْوَرٌ) مَلِكُ الهِنْدِ، يُقالُ لكُلِّ مَلِكٍ عظيمٍ منهم (بَلَهْوَرٌ)»[2].

و(بَلَهْوَرٌ) مَكانٌ واسِعٌ[3]، وهو الذي يُوجِبُهُ كلامُ سيبويه[4]؛ لأنَّهُ قال: «وَهْوَ صِفةٌ»[5]. [٤/ ١٢٠أ]

قال سيبويه: «ويَكُونُ على مِثالِ (فَعْلَلُولٍ)، وَهْوَ قَلِيلٌ، قالُوا (مَنْجَنُونٌ)، وَهْوَ اسْمٌ، و(حَنْدَقُوقٌ)، وَهْوَ صِفةٌ، ولا نَعْلَمُ في بِناتِ الأَرْبَعةِ (فَعْلَيُولًا)، ولا شَيْئًا مِن هذا النَّحْوِ لم نَذْكُرْهُ لكَ»[6].

---

(١) انظر: الأصول ٣/ ٢١٥- ومختصر الجواليقي ٥٦- وأبنية ابن الدهان ٤٩، وقال الأخيران: «الحَسَنُ المُضِيءُ»، ولم أجد الكلمة في كتب اللغة.

(٢) شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ١١٦.

(٣) انظر: التكملة للصغاني (بلهر) ٢/ ٤٢٧- والقاموس (بلهر) ٤٥٢.

(٤) الذي يوجبه كلام سيبويه أنه صفة، فيصح أن يكون على معنى المكان الواسع، وعلى معنى كونه كونه صفة لملوك الهند العظام.

(٥) هنا ينتهي السقط الذي في نسخة (ش)، الذي بدأ من ص١٦٨٩ هـ٤، وسيعود الترقيم من الآن الآن إلى ترقيمها.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٧، (هارون) ٤/ ٢٩٢. كذا في الشرقية، وجاء في نسخة ابن دادي٤٠٧ب- و(ح١)١٦٠ب-(ح٧)٢/ ١٥٧أ: «(حَنْدَقُوقٌ) صفةٌ»، وفي (ح١): «فَعْلَيُولٌ»، وفي آخر النص عبارة اختلفت فيها النسخ على ست روايات، سيأتي الكلام عليها في التعليق على =

في (نسخةٍ)[1]: «ولكنْ على مِثالِ (فَيْعَلُولٍ)، وَهْوَ قَلِيلٌ، قالوا

الحواشي الآتية، وهي:

١-«ولكنْ (فَنْعَلُولٌ)، قالوا (مَنْجَنُونٌ)، وهو اسم»، في الحاشية الثانية.

٢-«ويَكُونُ على مِثالِ (فَعْلَلُولٍ)، وهو قَلِيلٌ، قالُوا (مَنْحَنُونٌ) [بالحاء] .... ولكنْ (فَنْعَلُولٌ)، قالوا (مَنْجَنُونٌ) [بالجيم]، وهو اسم»، وهذه رواية أبي نصر كما في الحاشية الثالثة الآتية.

٣-«ولكنْ على مِثالِ (فَيْعَلُولٍ)، وهو قَلِيلٌ، قالوا (حَيْزَبُونٌ) ، وهو اسْمٌ». في الحاشية الأولى.

٤-«ولكنْ (فَنْعَلُولٌ)، وهو اسْمٌ، قالوا (مَنْجَنُوقٌ) [بالقاف]، وهو اسم»، وهذه رواية (ح٧)٢/ ١٥٧أ، ورواية ذكرها: الزبيديُّ في أبنيته ٢٦٦- وابن خروف في تنقيح الألباب ٢٩٢أ، وذكر في مختصر الجواليقي ٢٩٣ أن سيبويه حكى (مَنْجَنُوقٌ). و(مَنْجَنُوقٌ) لغة في (مَنْجَنِيقٍ)، انظر: أبنية الزبيدي ٢٦٦- وسفر السعادة ١/ ٤٦٦- واللسان (منجق) ١٠/ ٣٣٨، وقد جعل سيبويه ٤/ ٢٩٣، ٣٠٩ (مَنْجَنِيقًا) (فَنْعَلِيلًا)، فـ(مَنْجَنُوقٌ) (فَنْعَلُولٌ).

٥-«ولكنْ (فَنْعَلُولٌ)، قالوا (مَنْحَنُونٌ) [بالحاء]، وهو اسم»، وهي رواية أبنية الزبيدي ٢٥٩، ٢٦٦، وحرَّفها المحقق إلى (منجنون) بالجيم، وهي رواية غير أبي نصر كما في الحاشية الثالثة الآتية، وعزاها السهيلي في الروض الأنف ١/ ٦٥ إلى بعض الرواة.

٦-هذه العبارة غير موجودة في: الشرقية، ولا في نسخة ثعلب وغيرها من النسخ سوى نسخة الجرمي كما قال ابن السراج في الحاشية الثانية الآتية، وهذا يعني أنها ليست في النسخ التي يقابل بها، كنسختيه ونسخة المبرد والقاضي إسماعيل ونسختي الزجاج، وهي أيضًا ليست في نسخة القالي كما في أبنية الزبيدي ٢٦٦.

وكل هذه الروايات لا إشكال فيها، سوى الأولى والثانية، وإشكالهما أنهما يعارضان ما صرَّح به سيبويه في أول النص المحشى عليه وفي مواضع أخر من أن (مَنْجَنُونًا) على (فَعْلَلُولٍ)، وانظر الكلام على هذا التعارض في التعليق على الحاشية الثانية الآتية.

(١) جاءت هذه العبارة في حاشية (ح٧)٢/ ١٥٧أ، وذكرها ابن خروف في تنقيح الألباب ٢٨٢أ.

(حَيْزَبُونٌ[١]) ، وَهْوَ اسْمٌ».

في (نُسخةٍ أُخْرى)[٢]: «ولكنْ (فَنْعَلُولٌ)، وهو اسْمٌ، قالوا (مَنْجَنُونٌ[٣])».

قال (ب)[٤]: هذا غَلَطٌ في الكِتابِ، وليس من كلامِ الرَّجُلِ -وَجَدْتُهُ في نُسْخةِ الجَرْمِيِّ- وفي النُّسَخِ حتى نُسْخةِ أحمدَ بنِ يحيى[٥]، والذي ليس في

---

(١) (الحَيْزَبُونُ): العجوز، والسيئة الخلق، وناقة حيزبون شهمة حديدة. انظر: تهذيب اللغة ٥/ ٣٢٥- والمحكم ٤/ ٥٠- واللسان (حزبن) ١٣/ ١١٤. وهي على وزن (فَيْعَلُولٍ)، انظر: الخصائص ١/ ٢٧٠- وسر الصناعة ٢/ ٥٩٦- وأوضح المسالك ٤/ ٣٢٤.

(٢) جاءت هذه العبارة بعد النص المحشى عليه في: نسخة ابن دادي٤٠٨أ، بلفظ: «ولكنْ (فَنْعَلُولٌ)، قالوا (مَنْجَنُونٌ)، وهو اسم»، وفي (ح١)١٦٠ب- و(ح٣)٣٧٣أ- و(ح٨)٣٦١أ، بلفظ: «ولكنْ (فَنْعَلُولٌ)، وهو اسْمٌ، قالوا (مَنْجَنُونٌ)، وهو اسم»، وهو رواية الجرمي كما سيذكر ابن السراج، ورواية (ط) كما في الحاشية الآتية.

(٣) كل ما استدار، كالدولاب، والبَكْرة، ومَحَالة السانية، ويطلق على الدهر والفلك، انظر: تهذيب اللغة ١١/ ٢٥٨- وأبنية الزبيدي ٢٦٥- واللسان (منجنون) ١٣/ ٤٢٣.

(٤) في التعليقة ٤/ ٢٧٠: «قال أبو بكر: هذا غلط في الكتاب، وليس في كلام سيبويه، أعني (فَنْعَلُول)؛ لأن هذه النون ليست زائدة، إنما هي من أصل الكلمة، فهو بمنزلة (عَرْطَلِيل) .... ونحو هذا يقول سيبويه في التصريف [٤/ ٣٠٩]، قال: "(مَنْجَنُونٌ) بمنزلة (عَرْطَلِيل)"، فهذا يدلك على أنه وزنه في هذا الموضع بـ(فَنْعَلُول) غلط وقع في الكتاب، قال أبو بكر: لم أجده في نسخة أحمد بن يحيى وغيرها من النسخ».

(٥) أيْ: ليس هذا من كلام الرجل، وليس في النسخ، حتى نسخة ثعلب، كما جاء واضحًا في التعليقة ٤/ ٢٨٠. وانظر: تفسير أبينة سيبويه لثعلب ص٢٠٢.

النُّسَخِ قولُهُ: «ولكنْ (فَنْعَلُولٌ)، وَهْوَ اسْمٌ، قالوا (مَنْجَنُونٌ)»، هذا هو الغَلَطُ[١]، وليس في شيءٍ من النُّسَخِ، وهو مُناقَضةٌ[٢].

كذا في نُسْخةِ (ط)[٣]، وعلى طُرَّتِهِ: «وَقَعَ عندَ أبي نَصْرٍ (مَنْحَنُونٌ[٤]) بالحاءِ في الأَوَّلِ، وَزْنُهُ (فَعْلَلُولٌ)، وفي الذي بعدَهُ (مَنْجَنُونٌ) بالجيمِ، على وَزْنِ (فَنْعَلُولٌ)، وعندَ غيرِهِ في الأَوَّلِ (مَنْجَنُونٌ) بالجيمِ، وَزْنُهُ (فَنْعَلُولٌ[٥])

---

(١) هذه العبارة لا يخلو أمرها من احتمالين: إما أن تكون غلطًا وليست من كلام سيبويه، بل هي زيادة من كلام غيره ممن يرى أن (مَنْجَنُونًا) (فَنْعَلُول)، انظر: الخلاف في وزنها في: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ١٠١- وشرح الملوكي ١٥٦- وشرح الشافية ٢/ ٣٥٤- والممتع ١/ ٢٥٥، وإما أن تكون من كلام سيبويه والكلمة فيه (مَنْجَنُوق) أو (مَنْحَنُون).

(٢) صرَّح سيبويه بأن وزن (مَنْجَنُونٍ) (فَعْلَلُولٌ)، فتكون نوناه الأولى والثانية أصليتين، وذلك في أول النص المحشى عليه، وفي ٣/ ٤٤٦، وفي ٤/ ٣٠٩، فيكون ما في هذه النسخة -من كون (مَنْجَنُونٍ) (فَنْعَلُولًا)- معارضًا لذلك، وقد تبع كثيرون سيبويه في أن (مَنْجَنُونًا) على (فَعْلَلُولٍ)، ولم يذكروا تعارضًا في كلامه، مثل: الأصول ٣/ ٢١٦- وتهذيب اللغة ١١/ ٢٥٨- والمنصف ١/ ١٤٥- وأبنية ابن القطاع ٣٠٢- واللباب للعكبري ٢/ ٢٥٥- وشرح الملوكي ١٥٦- وسفر السعادة ١/ ٤٦٧- والممتع ١/ ٢٥٦- وابن السكيت كما في الصحاح (منجن) ٦/ ٢٢٠١- وابن بري كما في اللسان (منجن) ١٣/ ٤٢٣.

(٣) يعني عبارة «ولكنْ (فَنْعَلُولٌ)، وهو اسْمٌ، قالوا (مَنْجَنُونٌ)».

(٤) لم أجده في كتب اللغة، وفي أبنية الزبيدي ٢٦٦: «ولم نلف تفسير (مَنْحَنُون)»، وحرفها المحقق إلى (مَنْجَنُونٍ)، وفي تنقيح الألباب ٢٩٢أ: «لم يعلم تفسيره».

(٥) كذا في جميع النسخ، والصواب (فَعْلَلُول)؛ لأنه نصَّ على أن النون أصلية.

فالنُّونُ أَصْلِيَّةٌ، وقد ذَكَرَ في بابِ التَّصْغِيرِ(١) أنَّ نُونَ (مَنْجَنُونٍ) أَصْلِيَّةٌ، وأنَّ تصغيرَهُ (مُنَيْجِينٌ)، ووَزْنَهُ (فُعَيْلِيلٌ)، فقد جَعَلَ النُّونَ أَصْلِيَّةً كَما تَرى، فهذا يَدُلُّ على أنَّ الأَوَّلَ (مَنْجَنُونٌ) بالجيمِ والثاني بالحاءِ، ووَقَعَ عندَهُ في الثاني (مَنْجَنُونٌ) بالجيمِ، وهو وَهْمٌ».

قال سيبويه: «وقَدْ فَرَغْتُ مِن تَفْسِيرِ ما يُلْحَقُ بِبَناتِ الخَمْسةِ مِمَّا لا يُلْحَقُ»(٢).

(فا): أيْ: في الوَرَقةِ التي قَبْلَ هذا(٣)، حيثُ قال: إنَّ أَلِفَ (عُذَافِرٍ) لا تكونُ للإلحاقِ. [٤/ ١٢٠ب]

قال سيبويه: «نحوُ (زِحْلِيلٍ)»(٤).

(س): «رِحْلِيلٍ(٥)».

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٤٤٦ (هارون).

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٧، (هارون) ٤/ ٢٩٣.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٢٩٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/٣٣٧، (هارون) ٤/ ٢٩٣. كذا في: الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١٦٠ب]- ونسخة ابن دادي٤٠٨أ، وكذا في: نسخ القاضي إسماعيل والجرمي وثعلب كما في الحاشية الآتية، وكذا في: أبنية أبي حاتم ٢٨٩- والأصول ٣/ ٢١٦- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ١٢٦- وأبنية الزبيدي ٢٦٨، ٢٧٢- ومختصر الجواليقي ١٥٥- وأبنية ابن الدهان ٩٣، وجاء في نسخة المبرد (رِحْلِيل) بالراء، كما في الحاشية الآتية.

(٥) لم أجده في كتب اللغة.

قال: وفي (ث)[1] «زِحْلِيلٍ»، وكذا في كتابِ الجَرْمِيِّ، وفَسَّرَهُ ثَعْلَبُ في كتابه بـ(يَزْحَلُ)[2]، وفي نُسْخةِ (ق) أيضًا بالزاي، وَهْيَ هذه[3]. [٤/ ١٢١أ]

قال سيبويه: «نحوُ (قُرْطَاسٍ) و(قُرْنَاسٍ)»[4].

«فُرْنَاسٍ» عند (ب) بالفاء[5]. [٤/ ١٢١ب]

قال سيبويه: «فأُلْحِقَ بهذا البِناءِ (جِلِبَّابٌ) .... كأَنَّكَ قُلْتَ (جِلِبَّبٌ)»[6].

---

(١) انظر: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ص١٠٤.

(٢) يقال: زَحَلَ عن مكانه يَزْحَلُ، إذا تَنَحَّى وتباعد، وقيل: الزحليل هو الزَّلِق، والسريع، والأملس، انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ١٢٦- وتهذيب اللغة ٤/ ٣٦٤- وأبنية الزبيدي ٢٧٢- والمحكم ٣/ ١٦٤.

(٣) ذكر في التعليقة ٤/ ٢٧١ رواية المبرد وثعلب وتفسير ثعلب، وتحرفت (بيزحل) إلى (يتزحل).

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٨، (هارون) ٤/ ٢٩٥.

(٥) لم أجد هذه الرواية في شيء من النسخ أو الشروح أو كتب الأبنية، ولم أجد الكلمة في كتب اللغة.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٨، (هارون) ٤/ ٢٩٥. كذا في: الرباحية [انظر: (ح١)١٦٠ب]- ونسخة ابن دادي٤٠٨ب، وكذا في متن الشرقية كما في الحاشية الآتية، وكذا في: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ١٤٠- وأبنية الزبيدي ٢٧٩- ومختصر الجواليقي ٩١، وجاء بلفظ (حِلِبْلَابٌ .... حِلِبْلَبٌ) في: نسخة الزجاج الأولى كما في الحاشية الآتية- وفي حاشية نسخة ابن دادي٤٠٨ب، وذكرها في: تنقيح الألباب ٢٣٤أ. والرواية الأولى هي الصواب الموافق لكلام سيبويه؛ إذ مثَّل بالكلمة لما ألحق بـ(فِعِلَّالٍ) من بنات الثلاثة، وأنها ملحقة بـ(طِرِمَّاحٍ)، وهذا يصدق على (جِلِبَّابٍ) على وزن (فِعِلَّالٍ) من (الجلب)، أما (حِلِبْلَابٌ) فهي (فِعِلْعَالٌ) كما ذكر سيبويه نفسه في ٤/ ٢٧٨، ٣٢٧.

المتن «جِلِبَّابٌ[1]».

(رق): قال الزَّجَّاجُ: «جِلِبْلَابٌ[2]»، (فا): وكذا في أُخْرى.

(رق): قال الزَّجَّاجُ: «جِلِبْلَبٌ»، (فا): وكذا في أُخْرى.

قال سيبويه: «قالُوا (الحِنْدِمَانُ)، وَهْوَ اسْمٌ»[3].

«الحِنْدِمَانُ» بخَطِّ ثَعْلَبٍ[4]: «الحاءُ غيرُ مُعْجَمةٍ، حَيٌّ[5] يُقالُ له الحِنْدِمَانُ». [٤/ ١٢٢أ]

---

(١) لغة في الجِلْباب، وقيل: هو الملحفة، انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ١٤٠- والمحكم ٧/ ٣٠٧- ومختصر الجواليقي ٩١- وتنقيح الألباب ٢٩٤أ.

(٢) نَبْتٌ، انظر: أبنية أبي حاتم ٣- وأبنية الزبيدي ١٨٨- والقاموس (حلب) ٩٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٨، (هارون) ٤/ ٢٩٦. كذا بالحاء والدال المهملتين في نسخ الرباحية [انظر: (ح١)١٦٠ب]- ونسخة ابن دادي٤٠٨ب- ونسخ الشرقية سوى (ش٣)، وكذا في: نسخة ثعلب كما في الحاشية الآتية- وأبنية الزبيدي ٢٨٠- والمحكم ٤/ ٥٣ عن السيرافي وهو في بعض نسخ شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ١٤٦- ومختصر الجواليقي ١١٧- وسفر السعادة ١/ ٢٣٦، وذكر تاج العروس (حنذم) ٨/ ١٣٥ أنه كذا في الكتاب مضبوطًا، وجاء بلفظ (الخِنْدِمَان) بخاء معجمة ودال مهملة في: (ش٣)٣٣١أ- وأبنية أبي حاتم ٣٤٧، وجاء بلفظ (الحِنْذِمَان) بحاء مهملة وذال معجمة في: الأصول المطبوع ٣/ ٢١٩- وأبنية ابن الدهان ٧٥، وذكر الروايات: تنقيح الألباب ٢٩٤أ.

(٤) انظر: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ٧٨.

(٥) وكذا في: الأصول ٣/ ٢١٩، وقيل: اسم قبيلة، انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ١٤٦- والمحكم ٥/ ٢٠٧- وسفر السعادة ١/ ٢٣٦- واللسان (خندم) ١٢/ ١٩٢.

قال سيبويه: «ويكونُ على (فِعَلَّى)، وَهْوَ قَلِيلٌ، قالُوا (السِّبَطْرَى)، وَهْوَ اسْمٌ، و(الضِّبَغْطَى)، وَهْوَ اسْمٌ»[1].

في كتابِ ثَعْلَبٍ[2]: «(فِيَعْلَى) (ضِيَغْطَى) مِن الضَّغْطِ».

قال (ب): ليس هذا مَوْضِعَهُ إنْ كان كذا؛ لأَنَّهُ يَصِيرُ ثلاثيًّا.

قال سيبويه: «والاسْمُ (خُنْبُعْثَةٌ)»[3].

«(خُنْثَعْبَةٌ[4])» كانَ في الأَصْلِ، فصُحِّحَ (خُنْبُعْثَهُ).

خَطُّ (ث)[5]: (خُنْثَعْبَةٌ).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٩، (هارون) ٤/ ٢٩٦.

(٢) انظر: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ص١٢٧. الحاشية بمعناها في التعليقة ٤/ ٢٧٢، وجاء في نسخة السعدي ١٧٥ب: «ثعلب: بالياء من الضَّغْطِ: ضِيَغْطَى».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٩، (هارون) ٤/ ٢٩٧. كذا بالنون فالباء ثم الثاء في: نسخة ابن دادي٤٠٩أ- و(ح٧)٢/ ١٥٨أ- وأبنية الزبيدي ٢٩٢- وشرح السيرافي ١٥٣، وذكر أنه في بعض النسخ (خُنْثَعْبَةٌ)، وجاء بالنون فالثاء ثم الباء في: (ح١)١٦١أ- و(ح٨)٣٦٢ب- ونسخة القاضي إسماعيل ونسخة ثعلب والأصل (وهي نسخة ابن السراج) كما في الحاشية الآتية، وكذا في: أبنية أبي حاتم ٣٤٨- والأصول المطبوع ٣/ ٢١٩- ومختصر الجواليقي ١٣٢- وأبنية ابن الدهان ٨١.

(٤) هي: الغُزْرُ (الغزارة) في اللبن، انظر: الأصول ٣/ ٢١٩، وتحرف في المطبوع (الغُزْر) إلى (الغزير)- والتعليقة ٤/ ٢٧٩، عن ثعلب- وأبنية الزبيدي ٢٩٧، عن ابن السراج. وهي من أسماء الدُّبُر، انظر: المنتخب لكراع النمل ١/ ٦١- والمحكم ٢/ ٢٨٣.

(٥) انظر: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ٩٤. وفي حواشي الشرقية: «خط ثعلب: (خُنْبَعْثَةٌ)» بتأخير الثاء، وما أثبته في المتن موافق لرواية ثعلب في نسخة السعدي ١٧٥ب- والتعليقة ٤/ ٢٧٣، وفيها: «قال ثعلب: (خُنْثَعْبة) بالنون والثاء».

(ق): كما في العَمُودِ.

(سف): (خُنبُعْثَةٌ)، وفي بَعْضِ النُّسَخِ (خُنْثُعْبَةٌ). [٤/ ١٢٢ب]

قال سيبويه: «(قِنْفَخْرٌ) أُلْحِقَ بـ(جِرْدَحْلٍ)»[1].

(رق): «قَنْفَخْرٌ»[2]، وفي أَصْلِهِ «قِنْفَخْرٌ[3]»، وكذا عندَ (ب).

هذا بابُ لَحَاقِ التَّضْعِيفِ والزَّائِدُ فيهِ لازِمٌ كما ذَكَرْتُ لكَ مِنْ بَنَاتِ الثَّلاثةِ

(نسخةٍ)[4]: «هذا بابُ لَحَاقِ الزِّيادةِ والتَّضْعِيفُ فيهِ لازِمٌ ....».

قال سيبويه: «قالُوا (الصُّفُرُّقُ)»[5].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٩، (هارون) ٤/ ٢٩٧.

(٢) لم أجد هذه الرواية، وهي مخالفة لباقي كلام سيبويه؛ لأنه قال بعدها: «ألحق بـ(جِرْدَحْلٍ)» .

(٣) هو: الضخم، والفائق في نوعه، انظر: أبنية أبي حاتم ٣٠٠- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ١٥٨- وتهذيب اللغة ٧/ ٣٦١- واللسان (قفخر) ٥/ ١١٢.

(٤) لم أجد مثل هذه النسخة، وما ذكرته في المتن هو ما في نسخ الشرقية، سوى (ش٣)٥١٩أ، وجاء في نسخة ابن دادي٤٠٩أ- والرباحية [انظر: (ح١)١٦١أ]- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ١٥٩ بلفظ: «هذا بابٌ لحاقُ التضعيفِ فيه لازمٌ ....»، وجاء في تنقيح الألباب ٢٩٦أ: «كذا ثبتت الترجمة في الرباحية، ونسخةٍ من الشرقية، وفي سائرها: (هذا بابُ لحاق التضعيفِ والزوائدُ فيه لامٌ)»، ولم أجد ما نقله عن سائر نسخ الشرقية، إلا أنه جاء في (ش٣)٥١٩أ «هذا باب لحاقِ التضعيفِ والزوائدُ فيه لازمٌ»، فلعل (الزائدُ) تحرف في (ش٣) إلى (الزوائدُ)، ثم تحرف (لازمٌ) في نسخ ابن خروف إلى (لامٌ).

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٩، (هارون) ٤/ ٢٩٨. كذا بفاء وقاف في: الشرقية- ونسخة ابن =

في (خ): «الصُّعُرُّرُ» صَمْغٌ[١].

هكذا في نُسخةِ (ط)، و على طُرَّتِهِ: «الزُّبَيْدِيُّ[٢]: (الصُّعُرُّرُ) ثُلاثيٌّ، وقد ذَكَرَهُ في الرُّبَاعيِّ[٣]». [٤/ ١٢٣أ]

قال سيبويه: «في الصِّفةِ نحوُ (قُسْقُبٌّ) و(قُسْحُبٌّ)»[٤]:

دادي٤٠٩أ، وكذا في: نسخة الجرمي كما في سفر السعادة ١/ ٣٢١- ونسخة ثعلب كما في الأصول ٣/ ٢٢١، وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ١٦٧- ونسخة مبرمان كما في مختصر الجواليقي ١٩٠، عن السيرافي عنه، والذي في شرح السيرافي: «رأيت بخط بعض العلماء»، وكذا في: شرح السيرافي- ومختصر الجواليقي- وسفر السعادة. وجاء بلفظ (الصُّعُرُّرُ) بعينٍ وراء في: الرباحية [انظر: (ح١)١٦١أ]- ونسخة ابن طلحة ونسخة مجهولة كما في الحاشية الاتية، وكذا في: أبنية أبي حاتم ٣٥٠- وأبنية الزبيدي ٢٩٩- وأبنية ابن الدهان ١٠٧، وتحرف فيها إلى (الصُّعْرُور)، وكذا في: نسخة تنقيح الألباب ٢٩٧أ- ونسخة ذكرها ابن السراج في الأصول ٣/ ٢٢١- ونسخة ذكرها مختصر الجواليقي، وذكر في الأصول أن (الصُّعُرُّر) ليس في نسخة المبرد.

(١) انظر: مختصر الجواليقي ١٩٠- وأبنية ابن الدهان ١٠٧- والقاموس (صعر) ٥٤٤، وقيل: هو نبت، وقيل: الفالوذ، انظر: الأصول ٣/ ٢٢١- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ١٦٧- والمحكم ٦/ ٣٧٧.

(٢) أبنية الزبيدي ٣٠٦، وفيه:«وقد ذكر».

(٣) وقد ضعف (الصُّعُرُّرَ) هنا بهذا أيضًا: تنقيح الألباب ٢٩٧- ومحقق أبنية أبي حاتم ٣٥٠، وهو تضعيف وجيه، وعليه يكون صواب الكلمة هنا (الصُّفُرُّق).

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٠، (هارون) ٤/ ٢٩٩. كذا بالقاف في: الشرقية- ونسخة ابن دادي٤٠٩ب- و(ح٧)٢/ ١٥٨ب، وكذا في نسخة (ط)، ونسخة أبي العباس (انظر المراد به في الهامش الآتي)، وكذا في: أبنية أبي حاتم ٣٥١- والأصول ٣/ ٢٢٢- وشرح السيرافي (تحقيق =

(ط): «فُسْحُبٍّ[1]» عندَ أبي نَصْرٍ بالفاءِ، وفي طُرَّةِ كتابِهِ: «أبو العبَّاسِ[2] (قُسْحُبٍّ[3]) بالقافِ». [٤/ ١٢٤أ]

هذا بابُ تَمْثيلِ ما بَنَتِ العَرَبُ مِنَ الأَسْماءِ والصِّفةِ مِنْ بَناتِ الخَمْسةِ

قال سيبويه: «وما لَحِقَ بهذا من بناتِ الثلاثةِ (عَثَوْثَلٌ) .... وكذلك (حَبَرْبَرٌ) و(صَمَحْمَحٌ)؛ لأنَّكَ لو حَذَفْتَ الزِّيادةَ الأخيرةَ -وَهْيَ الرَّاءُ- لم يَكُنْ فِعْلُ ما بَقِيَ على مِثالِ فِعْلِ الأَرْبعةِ»[4].

الرويلي) ١٧١- وأبنية الزبيدي ٣٠٠- والخصائص ٣/ ٢١٠- ومختصر الجواليقي ٢٧١- وأبنية ابن الدهان ١٤١، وجاء بالفاء في: نسخة أبي نصر كما في الحاشية الآتية- و(ح١)١٦١أ- و(ح٣)٣٧٤ب- و(ح٨)٣٦٣أ.

(١) لم أجده في كتب اللغة.

(٢) في تنقيح الألباب ٢٩٧أ أنه المبرد، ويترجح عندي أنه ابن ولاد؛ لأن الخلاف هنا بين النسخ الرباحية، وابن ولاد من أهم رواتها، ولو كان المراد به المبرد لذَكرتِ المراجع المشرقية هذا الاختلاف، وابنُ ولاد هذا هو أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد المصري التميمي، وارث علم أبيه أبي الحسين ورواياته، وقيل: انتقل إليه كتاب سيبويه الذي انتسخه أبوه من كتاب المبرد، وقرأه على المبرد. انظر: إنباه الرواة ١/ ١٣٤، ٣/ ٢٢٤، وكان يُقرأ عليه كتاب سيبويه، ثم على أخيه أبي القاسم عبدالله، وقيل: إن الكتاب انتقل إلى أخيه أبي القاسم، انظر: طبقات الزبيدي ٢٢٠.

(٣) هو: الضخم، وقيل: الذَّكَرُ القاسح، أيْ: الشديد الصلب، انظر: الأصول ٣/ ٢٢٢- وأبنية الزبيدي ٣٠٦- والمحكم ٤/ ٣١- واللسان (قسحب) ١/ ٦٧٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤١، (هارون) ٤/ ٣٠١.

لو حَذَفْتَ الواوَ من (عَثَوْثَلٍ[١]) والباءَ من (حَبَرْبَرٍ[٢]) لصارَ مِثْلَ (عَثَّلٍ) و(حَبَّرٍ)، ولم يَخْرُجْ منهما فِعْلٌ إلَّا على مِثالِ الثُّلاثيِّ[٣].

قال سيبويه: «كَمَا أُلْحِقَ بالخَمْسةِ الذي هو مُلْحَقٌ بِهِ»[٤].

«الذي» أيْ: الرُّباعيُّ، «بهِ» أيْ: بالخُماسيِّ.

(م)[٥]: المعنى: كَمَا أُلْحِقَ بالخَمْسةِ الرُّبَاعيُّ الذي الثُّلاثيُّ مُلْحَقٌ بهِ -أيْ: بالرُّباعيِّ- فكذلك يُلْحَقُ بالخُماسيِّ الثُّلاثيُّ المُلْحَقُ بالرُّباعيِّ[٦].

[٤/ ١٢٤ب]

---

(١) هو الشيخ الثقيل، وقيل: الضخم المسترخي، انظر: المنتخب ١/ ٢١٨- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ١٧٩- والمحكم ٢/ ٦٦- واللسان (عثل) ١١/ ٤٢٤ .

(٢) الشيء القليل، ولا يستعمل إلا في النفي، انظر: تهذيب اللغة ٥/ ٣٦- والمحكم ٣/ ٣٣٨- واللسان (حبر) ٤/ ١٦١.

(٣) التعليقة ٤/ ٢٧٦، وانظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ١٧٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤١، (هارون) ٤/ ٣٠٢.

(٥) سبق هذا الرمز في ص ٤٥٨، ولم أعرف المراد به. ولعله رمز للمبرد.

(٦) يُلحق الثلاثي بالخماسي بإحدى طريقتين: الأولى أن يُزاد فيه حرفان معًا يلحقانه بالخماسي أول أمره، نحو (عَثَوْثَلٍ) و(صَمَحْمَحٍ)، وهما ملحقان بـ(سَفَرْجَلٍ)، والأخرى أن يَزاد فيه حرفٌ يلحقه بالرباعي، ثم يلحق هذا الرباعي حرفٌ آخر يلحقه بالخماسي، نحو (عَفَنْجَجٍ)، فقد زِيدت فيه جيم فكأنه (عَفْجَجٌ) كـ(قَرْدَدٍ) الملحق بـ(جَعْفَرٍ)، ثم زِيدت النون، فألحقته بـ(سَفَرْجَلٍ)، وهذا هو مقصود سيبويه هنا.

قال سيبويه: «والاسْمُ نحوُ (قُذَعْمِلَةٍ)»[١].

حدَّثني التَّوَّزِيُّ[٢]، قال: يُقالُ: (ما في بَطْنِهِ قُذَعْمِلَةٌ)، أيْ: شَيْءٌ[٣]، فهي هنا اسْمٌ، وكذلك (خُزَعْبِلَةٌ[٤])، إنما هي الباطلُ[٥].

هذا بابُ ما لَحِقَتْهُ الزِّيادةُ مِن بَناتِ الخَمْسةِ

قال سيبويه: «و(حَنْبَرِيتٌ)»[٦].

(حَنْبَرِيتٌ): خالِصٌ، يُقالُ: (أَحَبُّهُ حُبًّا حَنْبَرِيتًا)[٧]. [٤/ ١٢٥أ]

قال سيبويه: «قالُوا (قَبَعْثَرَى)، وَهْوَ صِفةٌ، و(ضَبَغْطَرَى)، وَهْوَ صِفةٌ»[٨].

(قَبَعْثَرَى): جَمَلٌ ضَخْمٌ شَدِيدٌ[٩].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٦، (هارون) ٤/ ٢٩٠.

(٢) الحاشية كاملة في الأصول ٣/ ١٨٥، عن المبرد، قال: «قال أبو العباس: حدثني التوزي ....»، وحكاها عن المبرد عن التوزي: أبنية الزبيدي ٣١٠- وتنقيح الألباب ٢٦٨أ.

(٣) انظر: تهذيب اللغة ٣/ ٣٦٧- والمحكم ٢/ ٣٢٩- واللسان (قذعمل) ١١/ ٥٥٤.

(٤) لم يذكر سيبويه (خُزَعْبِلةً)، وإنما ذكر (الخُزَعْبِيلَ) ٤/ ٣٠٣، و(الخُزَعْبِيلة) ٣/ ٤٤٩.

(٥) والمزاح، المضحكات، والمُلَح من الأحاديث، والعجب، انظر: أبنية أبي حاتم ٢٤٥- والأصول ٣/ ٢٢٢- وتهذيب اللغة ٣/ ٣٧٠- والمحكم ٢/ ٣٢٩- واللسان (خزعبل) ١١/ ٢٠٥.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٦، (هارون) ٤/ ٢٩٠.

(٧) انظر: أبنية أبي حاتم ٣٥٢- وتهذيب اللغة ٥/ ٣٣٧- والمحكم ٤/ ٩.

(٨) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣٦، (هارون) ٤/ ٢٩٠.

(٩) انظر: تهذيب اللغة ٣/ ٣٦٨- والمحكم ٢/ ٣٢٩- واللسان (قبعثر) ٥/ ٧٣.

(ضَبَغْطَرًى): يكونُ اسْمًا وصِفةً، وهو شيءٌ يُفَزَّعُ بِهِ الطَّيرُ يُجْعَلُ في الزَّرْعِ[١]، فهو على هذا اسْمٌ، وإذا كان صِفةً فيكونُ معناهُ الطَّوِيلَ من الرِّجالِ الرِّجالِ عندَ أبي حاتِمٍ[٢]، وقال أحمدُ بنُ يحيى ثَعْلَبٌ[٣]: هو الشَّدِيدُ[٤].

و(صَبَقْطَرًى[٥]): ذَكَرَ التَّوَّزِيُّ أنه الشَّدِيدُ، ويُقالُ بالسِّينِ (سَبَقْطَرًى).

هذا بابُ ما أُعْرِبَ مِنَ الأَعْجَمِيَّةِ

قال سيبويه: «وَكَمَا يُلْحِقُونَ الْحُرُوفَ بِالْحُرُوفِ الْعَرَبِيَّةِ»[٦].

(فا): في أَنْ يُغَيِّرُوا حُرُوفَهُ بأَنْ يُبْدَلَ. [٤/ ١٢٥ب]

---

(١) انظر: الجمهرة ١٢٢٨ - وتهذيب اللغة ٨/ ٣٠ - واللسان (ضبغطر) ٤/ ٤٨١.

(٢) انظر: أبنية أبي حاتم ٣٥٤، وفيه: «الطويل من الرجال والإبل»، وانظر نحوه في: مختصر الجواليقي ١٩٦ - والتكملة للصغاني ٣/ ٨٢.

(٣) انظر: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ص١٢٦.

(٤) انظر النقل عن ثعلب في: مختصر الجواليقي ١٩٦ - والتكملة للصغاني ٣/ ٨٢.

(٥) هذه الكلمة مثال آخر على ما جاء على وزن (ضَبَغْطَرًى)، ولم أجدها في مراجعي، وإنما وجدت (سَبَغْطَرًى) بالسين والباء والعين و(سَقَعْطَرًى) بالسين والقاف والعين، بمعنى الطويل جدًّا أو الضخم الشديد البطين. انظر: العين ٢/ ٣٤٩ - وجمهرة اللغة ٣/ ١٢٢٨ - وتهذيب اللغة ٣/ ٢٣٧ - والمحيط في اللغة ٢/ ٢٧٨ - والمخصص ٥/ ٨ - واللسان (سقعطر) ٤/ ٣٧٢ - والقاموس (سبعطر) ٥١٨، و(سقعطر) ٥٢٤.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٢، (هارون) ٤/ ٣٠٤.

قال سيبويه: «وَأَبْدَلُوا مَكَانَ الزِّيَادَةِ»(١).

أي: يُبْدَلُ مِنَ الحَرْفِ مَكانَ أَنْ يُزَادَ فيهِ.

قال سيبويه: «وَمَا لَا يَبْلُغُونَ بِهِ بِنَاءَهُمْ»(٢).

(فا): مِثْلُ الزِّيادةِ التي لَيْسَتْ لِلإِلْحَاقِ.

قال سيبويه: «وَرُبَّمَا تَرَكُوا الْاسْمَ عَلَى حَالِهِ إِذَا كَانَتْ حُرُوفُهُ مِنْ حُرُوفِهِمْ، كَانَ عَلَى بِنَائِهِمْ أَوْ لَمْ يَكُنْ، نَحْوُ (خُرَاسَانَ) وَ(خُرَّمٍ) وَ(الْكُرْكُمِ) وَ(آجُرٍّ) وَ(جُرْبِزٍّ)، وَرُبَّمَا غَيَّرُوا الْحَرْفَ الَّذِي لَيْسَ مِنْ حُرُوفِهِمْ وَلَمْ يُغَيِّرُوهُ عَنْ بِنَائِهِ فِي الْفَارِسِيَّةِ، نَحْوُ (فِرِنْدٍ) وَ(بَقَّمٍ) وَ(آجُرٍّ) وَ(جُرْبِزٍ)»(٣).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٢، (هارون) ٤/ ٣٠٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٢، (هارون) ٤/ ٣٠٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٢، (هارون) ٤/ ٣٠٤، وهذا لفظ الشرقية [انظر: (ش)٤/ ١٢٥ب]، وأثبته في المتن لأن الحاشيتين الآتيتين عليه. وقد سقطت عبارة (وآجُر وجربز) الأولى من الرباحية [انظر: (ح١)١٦١ب]- ومن نسخة السيرافي (تحقيق الرويلي) ١٩٥، ١٩٧-١٩٨- ومن نسخة أبنية الزبيدي ٣١٩- والمخصص ٤/ ٢٢١. وسقطت عبارة (وآجُر وجربز) الآخرى فقط من ابن دادي٤١٠ب- ومن نسخة الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٤٢٢، ٤٢٥.

والظاهر أن ما في الرباحية هو الصواب؛ لأن سيبويه نص في الباب الآتي ٤/ ٣٠٥ على أن الجيم في (الآجُر) و(الجُرْبِز) مبدلة من الحرف الذي بين الكاف والجيم في الفارسية، يعني الكاف الفارسية، وعليه لا يصح التمثيل بهما لما «كانت حروفه [أي: الفارسية] من حروفهم [أي: العربية]»، وهذا يضعف رواية الشرقية ورواية ابن دادي.

فإن قلتَ: هو أيضًا يضعف رواية الرباحية؛ لأن سيبويه هنا قال: «ولم يُغَيِّرُوهُ عن بِنائه في =

(فا): التَّشْدِيدُ لا وَجْهَ له[1].

الفارسية»، و(الآجُرُّ) في الفارسية (آگُور)، و(جُرْبِزٌ) فيها (گُرْبُز) فغيِّرا عن بنائهما.

قلتُ: معناه أن العرب لم يغيِّرُوه عن بنائه إلى بناء من أبنيتهم [انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ١٩٨- وأبنية الزبيدي ٣١٨]، أي: إما بإبقائه على بنائه في الأعجمية الذي ليس له نظير في العربية كـ(بَقَّمٍ) وهو في الفارسية (بَگَّم)، وإما بتغييره إلى بناء ليس في العربية ، كـ(فِرِنْد) وهو في الفارسية (پَرَنْد)، وأما (آجُر) و(جُرْبز) فانظر إلى الخلاف في ضبطهما والصحيح فيه في التعليق على الحاشيتين الآتيتين. وانظر في فارسية (بَقَّم) و(فِرِنْد): المعرَّب وتحقيقه ١٧٦، ٤٧٤- والألفاظ الفارسية المعرَّبة لأدّي شير ٢٥، ١١٩.

ولعل هذا هو الذي جعل ابن السراج يحذف (الآجُر) و(الجُرْبز) من الفقرة كلها عندما نقل معناها في الأصول ٣/ ٢٢٣، والظاهر أن نسخته كالشرقية؛ لأن الفارسي نقل الشرقية من نسختي ابن السراج، فكأنه أحسَّ بعدم مناسبة التمثيل بهما لأول الفقرة، والله أعلم.

ملحوظة: كلمة (خُرَّم) جاءت في الشرقية وابن دادي منونة بكسرتين، فمعناها الناعم أو المسرور أو شجر [انظر: المعرَّب ١٣١- وتنقيح الألباب ٢٩٩أ- واللسان (خرم) ١٢/ ١٧٢]. وجاءت في الرباحية ممنوعة من الصرف بفتحة واحدة، وفسَّرها السيرافي (تحقيق الرويلي) ١٩٥ بأنها اسم موضع، انظر: معجم ما استعجم ١/ ٤٩٣.

(١) هنا ثلاثة أمور: ١-أن هذه الحاشية على الموضع الأول، وأن نقد الفارسي هنا وجيه؛ فلم أجد من ذكر التشديد في الكلمة. ٢-سبق أن ذكرتُ أن رواية الشرقية التي عليها الحاشية ضعيفة. ٣-(جربز) في الموضع الآخر اختلفت النسخ في ضبطه، فجاء (جُرْبِز) بكسر الباء في: الشرقية سوى (ش٤)- وفي (ح٧)٢/ ١٦٠أ- والحمزاوية (٨٢-٢)٢٩٦ب- وشرح الرماني (مخطوط) ٥/ ٦٢. وجاء (جُرْبُز) بضم الباء في: (ح١)- و(ش٤)٣٣٣أ، وجاء (جُرْبَز) بفتح الباء في: ابن دادي ٤١٠ب.

والظاهر أن الصواب الرواية الأولى؛ لأن سيبويه يمثِّل به لِمَا غَيَّرت العرب حروفه ولم يغيِّروه من بنائه الفارسي إلى بناء عربي، فهو على غير بناء عربي (انظر: الحاشية قبل السابقة)، وهذا ينطبق على =

في (أُخْرى): «وآجُرٍ» بتَخْفِيفِ الرَّاءِ[1]، قالَ الشاعِرُ:

دَارًا بَناهـا آجُـرًا وآجُـرًا[2]

(فُعْلِل) وزن الرواية الأولى، أما وزن الثانية (فُعْلُل) فوزن عربي اتفاقًا، وأما الرواية الثالثة ووزنها (فُعْلَل) فمحتملة على مذهب سيبويه الذي لا يُثبت بناء (فُعْلَل). انظر هذه الأوزان والخلاف في الثالث في: الكتاب ٤/ ٢٨٨- وأبنية الزبيدي ٢٤٧- والمنصف ١/ ٢٧- والارتشاف ١/ ١٢٣- والتصريح ٢/ ٣٥٦- والهمع ٢/ ١٥٩.

و(الجُرْبُز) هو الرجل الخَبُّ الكيَّاد الخبيث، وكل المراجع اللغوية التي راجعتها تذكر أن الكلمة بالضم، انظر (جربز) في: الصحاح ٣/ ٨٦٧- واللسان ٥/ ٣١٨- والقاموس ٦٤٩- وقصد السبيل ١/ ٣٧٧. ونص التاج (جربز) ١٥/ ٥٦ و(خبب) ٢/ ٣٢٧ أنها كـ(قُنْفُذ)، وجاءت في معاجم أخرى بالضم ضبط قلم، انظر: العين ٦/ ٢٠٣- وجمهرة اللغة ٢/ ١١١٣- وتهذيب اللغة ١١/ ١٦٩- والمحكم ٧/ ٤٠٥- والمعرَّب ٢٣٥. وقد جاءت الكلمة في النسخة الشرقية بالضم والكسر في الباب الآتي [انظر: (ش)٤/ ١٢٥ب]. واختلفت نسخ أبنية الزبيدي ٣١٩ فيها بالضم والكسر. وجاءت الكلمة بالكسر في ضبط اسم رجل في: الإكمال لابن ماكولا ٢/ ٨٤- وتوضيح المشتبه ٢/ ٢٩٥.

(١) جاءت (آجرٍّ) بالتشديد في: الشرقية [انظر: (ش)٤/ ١٢٥ب]- و(ح١)١٦١ب- و(ح٨) ٣٦٤ب. وجاءت بالتخفيف في: (ح٧)٢/ ١٦٠أ- والحمزاوية (٨٢-٢)٢٩٦ب.

وفي (آجُرٍّ) لغات، ذكر منها سيبويه في هذا الباب ٤/ ٣٠٤ (آجُورًا) وجعلها ملحقة بـ(عاقُول)، وذكر (آجُرًّا) بتشديد الراء، وفي نسخ (آجُرًا) بالتخفيف، وكلاهما غير ملحق بأبنية العربية، فالأول (فاعُلٌّ) والثاني (فاعُلٌ)، فكلاهما صالح للتمثيل به هنا على ما غيَّرت العرب حروفه ولم يغيِّروه عن بنائه الفارسي إلى بناء عربي.

(٢) من الرجز، ولم أقف عليه في مراجعي، وجاءت شواهد أخر على (آجُرٍ) بالتخفيف في: المعرَّب ١١٩- وقصد السبيل ١/ ١٣٧- والتاج (أجر) ١٠/ ٢٩.

هذا بابُ اطِّرَادِ الإبْدَالِ فِي الفَارِسِيَّةِ

(فا): المُعْرَبُ مِن هذا البابِ ما كان أَعْجَمِيًّا فارِسيًّا، ومن البابِ الأَوَّلِ ما كان أَعْجَمِيًّا فقَطْ. [٤/ ١٢٦أ]

قال سيبويه: «وَقَالُوا: (كُرْبَقٌ) وَ(قُرْبَقٌ)»(١).

(فا): الحَانُوتُ(٢).

(ث)(٣): قالُوا (قِرْدَوْنٌ)(٤)، قالَ: قِرْدَوْنٌ عَجَلَةٌ(٥).

قال سيبويه: «وَذَلِكَ نَحْوُ (كُوسَهْ) وَ(مُوزَهْ)؛ لِأَنَّ هَذَا الحَرْفَ يُحْذَفُ وَيُبْدَلُ فِي كَلَامِ الْفُرْسِ هَمْزَةً مَرَّةً، وَيَاءً أُخْرَى»(٦).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٢، (هارون) ٤/ ٣٠٥، وهذا لفظ الشرقية. وفي الرباحية [انظر: (ح١)١٦١ب]- ونسخة ابن دادي ٤١٠ب: «قالوا: قُرْبَقٌ»، بلا (كُرْبَقٌ).

(٢) (الكُرْبَقُ) و(القُرْبَقُ): الحانوتُ، وقيل: مَوْضِعٌ كانت فيه حانوتٌ مَوْرُودةٌ، وقيل: مَتَاعُ حانوت البَقَّال، انظر: المعرَّب ٥٣٤- واللسان (قربق) ١٠/ ٣٢٢- والقاموس (قربق) ١١٨٨.

(٣) انظر: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ص١٧٧.

(٤) مَثَّل ثعلب في هذه الحاشية بمثال آخر لإبدال الحرف الفارسي الذي بين الكاف والجيم قافًا.

(٥) (قِرْدَوْنٌ): لم أَجِدْها في المعاجم اللُّغوية ولا كُتُبِ المُعَرَّب، ولا كُتُبِ الأبنية، وفسَّرها ثعلب هنا بأنها عَجَلَةٌ، وهي مُعَرَّبةٌ من (گَرْدَوْنْ) الفارسية، ومعناها عندهم دُولابٌ، وعَجَلَةُ كُلِّ شيءٍ يَدُورُ حَوْلَ مِحْوَرِه، انظر: المعجم الذهبي ٤٧٩.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٢، (هارون) ٤/ ٣٠٥، وهذا لفظ الشرقية. وفي الرباحية [انظر: (ح١)١٦١ب]- ونسخة ابن دادي ٤١٠ب: «لأنَّ هذه الحروف تُحذف وتُبدل».

❀ بالضَّمِّ عندَ (ط)[1].

❀ (ط)[2]: أي: أنَّهم[3] يقولون مَرَّةً (كُوسَأْ)، ومَرَّةً (كُوسَيْ)، وليس في حُرُوفِ العربية حَرْفٌ يُبْدَلُ آخِرُهُ كذا.

❀ عند (ب): يعني: أنَّهم[4] يُبْدِلُونَ إذا وَصَلُوا.

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ تَغْيِيرُهُمُ الْحَرَكَةَ الَّتِي فِي (زُورْ) وَ(آشُوبْ)، فيَقُولُونَ (زُورٌ) وَ(أَشُوبٌ)»[5].

---

(١) أي: بضم الكاف والميم في (كُوسَهْ) و(مُوزَهْ). وكذا هي بالضم في جميع النسخ عندي، وتحت الكاف والميم المضمومتين في الشرقية «صح». والكلمتان في أغلب النسخ بالهاء الساكنة، وهما في (ح١)١٦١ب- و(ح٧)٢/ ١٦٠أ- و(ح٨)١٦٥ب بالتاء المربوطة، والمراد هنا لفظ الكلمتين الفارسي، وهو بالهاء الساكنة، و(كُوسَهْ) عرَّبتها العرب إلى (كَوْسَجٍ)، وهو الناقص الأسنان واسم سمكة، و(مُوزَهْ) عرَّبتها العرب إلى (مَوْزَجٍ)، وهو الخُفُّ، انظر: المُعَرَّب للجواليقي ٤٥٠، ٥٧٥- وسواء السبيل ١٨٩- والمعجم الذهبي ٤٨٤، ٥٤٩.

(٢) في تنقيح الألباب ٢٩٩أ: «ثَبَتَ عند أبي نَصْرٍ هارون بن موسى: كُوسَهْ وكُوزَهْ؛ لأنهم يقولون: كُوسَأْ وكُوسَيْ وكُوسَهْ، وليس في حروف العربية حرفٌ يُبْدَلُ آخِرُهُ كذا».

(٣) أي: الفُرس في كلامهم، وانظر: الأصول ٣/ ٢٢٤- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٤٣١.

(٤) أي: الفُرس في كلامهم، وفي شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٢٠٠: «لأن ما آخره هاء في كلام الفرس الفرس إذا وقفوا جعلوه هاءً، وإذا وصولا جعلوه ياءً».

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٣، (هارون) ٤/ ٣٠٦،

و(زُورْ) الأولى بضم الزاي في الشرقية- ونسخة ابن دادي ٤١١أ. وبفتحها في الرباحية [انظر: (ح١)١٦٢أ]- والمخصص ١٤/ ٤٠. وهي في جميع النسخ عندي بجر وتنوين. والصواب فيها ضم

=

الواوُ مُشْرَبَةٌ فيهما[١].

في (ط) (أُشُوبٌ) بالضَّمِّ.

عند (ب): (أَشُوبٌ).

(فا): هو الصَّوابُ، والمَتْنُ ليس بشيء[٢]. [٤/ ١٢٦ب]

قال سيبويه: «نَحْوُ سِينِ (سَرَاوِيلَ) .... فَأَبْدَلُوا مِنَ الشِّينِ نَحْوَهَا فِي الْهَمْسِ وَالانْسِلَالِ مِنْ بَيْنِ الثَّنَايَا)»[٣].

الزاي وسكون الراء؛ لأن المراد بها هنا لفظها الفارسي، ومعناها القوة. ويرى أبو عبيدة وأيده محقِّق المعرَّب أنها مما توافقت فيه العربية والفارسية، انظر: المُعَرَّب وتحقيقه ٣٣٩- والمعجم الذهبي ٣١٨.

وانظر الكلام على ضبط (أُشُوبٌ) الأخرى في التعلق على حاشية الفارسي الآتية.

(١) أي: أن الضمة في (زُورْ) و(آشُوبْ) الفارسيتين غير مشبعة بل ممالة، ونصَّ على ذلك في (زُورْ) صاحب التاج (أشب) ٢/ ٢٦- ومحقق المعَّرب ٩٦، ٣٤٠، لكن الثاني خالف صراحةً والأول في ظاهر كلامه في (آشُوبْ) الفارسية، فجعلاها بضمة خالصة، وسيبويه الفارسي أوثق في الفارسية منهما.

(٢) (أُشُوبٌ) الأخرى في كلام سيبويه بضم الهمزة في: الرباحية- ونسخة ابن دادي- ونسخة ابن طلحة كما في الحاشية في المتن. وكأنها كانت كذلك في متن النسخة الشرقية كما تفيده حاشية الفارسي في المتن. وهي بفتح الهمزة في: نسخ الشرقية وتحتها «صح»- ونسخة ابن السراج كما في حاشية الفارسي في المتن، وهو الذي صحَّحه الفارسي في حاشيته في المتن. وجاءت بالضم ضبطَ قلم في: اللسان (أشب) ١/ ٢١٥- والمحكم ٨/ ٩٤. وهي بمدةٍ في: (ش٤)٣٣٣ب- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٤٢٩، ٤٣٤، وهو تحريف في ما يظهر. وقد فسَّره سيبويه في باقي كلامه بالتخليط، والزَّبيدي في التاج (أشب) ٢/ ٢٦ برفع الصوت والخصام والاختلاط.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٣، (هارون) ٤/ ٣٠٦.

(ث)[1]: «هو (شَرْوال)[2]، فجَمَعُوهُ: غَيَّروا حَرَكاتِ بَعْضِهِ فَكَسَّرُوهُ على حَرَكاتٍ أُخْرى».

يقول: فَغَيَّرُوا له الحَرْفَ مِثْلَ النَّسَبِ[3].

قال سيبويه: «وعَيْنِ (إِسْمَاعِيلَ) .... وَأَبْدَلُوا مِنَ الهَمْزَةِ الْعَيْنَ؛ لِأَنَّهَا

---

(١) انظر: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ١١٢.

(٢) كذا بفتح الشين، والكلمة بالفتح في: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣١١- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٤٣٠، ٤٣٣- والألفاظ الفارسية المعربة ٨٨، كلهم ضبط قلم. وجاءت الكلمة بكسر الشين في: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٢٠٣ ضبط قلم- وقصد السبيل ٢/ ١٢٨ ضبط عبارة. ورجَّح محقق المعرَّب ٣٩١ أن أصله الفارسي (شَلْوَارْ) «مركَّب من (شَلْ) بمعنى الفخذ، واللاحقة (وَارْ) للنسبة، وقع في اللفظ قلب مكاني، فقدمت الراء على اللام، وقلبت الشين سينًا».

(٣) ظاهر كلام ثعلب أن (سَرَاوِيل) أصلها (شَرْوَال) بفتح الشين، فغيرت العرب حركات بعضه عند تعريبه، فقالوا (سِرْوَال) بقلب الشين المفتوحة سينًا مكسورة، ثم جمعوه جمع تكسيرٍ على (فَعَالِيل)، فقالوا (سَرَاوِيل)، كـ(شِمْلالٍ وشَمَالِيلَ)، وعلى ذلك تكون (سَرَاوِيلُ) جمعًا لا مفردًا، ومفرده (سِرْوَالٌ). وفي أصل (سَرَاوِيلَ) خلاف على ثلاثة أقوال: ١-أنه مُعَرَّبٌ عن الفارسية، وهو كلمة مفردة موزانة لـ(فَعَالِيل). ٢-أنه جمعُ تكسيرٍ على (فَعَالِيلَ)، فهو عربي، ومُفْرَدُهُ هو المُعَرَّب عن الفارسية، وهو (سِرْوَالةٌ) أو (سِرْوَالٌ). ٣-أن القولين السابقين لغتان للعرب، فأكثرهم على أنه مفرد، وبعضهم على أنه جمع، وهذا ظاهر صنيع سيبويه؛ فقد قرَّر في موضعين ٣/ ٢٢٩، ٤/ ٣٠٦ أنه مفرد، وبينهما ٣/ ٤٩٣ نقل عن شيخه يونس أنَّ من العرب من يجعله جمعًا، ونقله المبرد في المقتضب ٣/ ٣٤٥ عن الأخفش عن العرب، وانظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٢٠٣- والمسائل المنثورة ٢٨٧- وشرح المفصل ١/ ٦٤- وشرح الكافية ١/ ١٥١- والتصريح ٢/ ٢١٢- وقصد السبيل ٢/ ١٢٨.

أَشْبَهُ الْحُرُوفِ بِالْهَمْزَةِ»(١).

لأنَّهم يَنْطِقُونَ بالعِينِ مِن (إِسْمَاعِيلَ) بَينَ الواوِ والهمزة.

هذا بابُ عِلَلِ ما تجعلُه زائدًا مِن حُرُوفِ الزَّوائدِ(٢)، وما تَجعَلُهُ مِنْ نَفْسِ الحرفِ(٣)

قال سيبويه: «فَمِنْ حُرُوفِ الزَّوائِدِ مَا تَجْعَلُهُ -إِذَا لَحِقَ رَابِعًا فَصَاعِدًا- زَائِدًا أَبَدًا»(٤).

عند (ب): يُريدُ بقوله «فصاعِدًا» أي: معَ الزَّائدِ، مِثْلَ (أَرْوَنَانٍ) و(إِصْلِيتٍ)(٥) وما أَشْبَهَهُما، ومُحَالٌ أنْ تَلْحَقَ رُباعِيًّا أو خُماسِيًّا؛ لأنَّ الزَّوائِدَ لا تَلْحَقُ ذَوَاتِ الأربعةِ في أوائِلها(٦). [٤/ ١٢٧أ]

قال سيبويه: «وَمِمَّا يُقَوِّي عَلَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ أَنَّهَا لَمْ تَجِئْ أَوَّلًا فِي فِعْلٍ، فيكُونَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٣، (هارون) ٤/ ٣٠٦، و«من الهمزة» ليست في الرباحية [انظر: (ح١)١٦٢أ]- ولا نسخة ابن دادي ٤١١أ.

(٢) في الشرقية: «.... ما تجعله زائدًا إذا كان رابعًا من حروف الزوائد ....».

(٣) قبل هذا الباب حاشية نقلتها من طرة نسخة الموصلي ١٣٧أ، نصها: «هذا آخِرُ الأبنيةِ، وأَوَّلُ التصريفِ». وانظر الكلام على أول أبواب الأبنية في كتاب سيبويه وآخرها في ص١٦٢٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٣، (هارون) ٤/ ٣٠٧.

(٥) الأَرْوَنَانُ: الشديد، والإِصْلِيتُ: السيف المُصْلَت، وبارز الجبهة، انظر: أبنية أبي حاتم ٣١- ومختصر الجواليقي ٣٨، ١٦- والمحكم ١١/ ٢٧٩- واللسان (رون) ١٣/ ١٩١، (صلت) ٢/ ٥٣.

(٦) الحاشية كلها مع زيادة في آخرها في التعليقة ٤/ ٢٧٨، ولكنَّ أبا علي عزاها إلى نفسه!

عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ (دَحْرَجَ)، فَتَرْكُ صَرْفِ الْعَرَبِ لَهَا، وَكَثْرَتُهَا أَوَّلًا زَائِدَةً، وَالْحَالُ الَّتِي وَصَفْتُ فِي الْفِعْلِ، يُقَوِّي أَنَّهَا زَائِدَةٌ»[1].

يعني: أنَّ الهمزةَ في (أَفْكَلٍ) و(أَيْدَعٍ) يُقَوِّي أنَّها زائِدةٌ.

يعني[2]: لم نَرَ في كلامِ العربِ فِعْلًا في أَوَّلِهِ همزةٌ وبعدَها ثلاثةُ أَحْرُفٍ على (فَعْلَلَ فَعْلَلَةً)، فلو كانتِ الهمزةُ أَصْلِيَّةً كانتْ تكونُ فاءَ الفِعْلِ، كدالِ (دَحْرَجَ)، فعَدَمُ هذا في كلامِهم، مَعَ تَرْكِ العَرَبِ لِصَرْفِهِ إذا سُمِّيَ بِهِ، ومَعَ زِيادةِ نظائِرِهِ بالاشتقاقِ، دَلائِلُ على زيادتِها[3].

قال سيبويه: «فَإِنْ لَمْ تَقُلْ ذَلِكَ دَخَلَ عَلَيْكَ أَنْ تَزْعُمَ أَنَّ (أَلْحَقْتُ) بِمَنْزِلَةِ (دَحْرَجْتُ)»[4].

أي: بمنزلتِهِ في أنْ تَجْعَلَ الهمزةَ أَصْلًا كَما أنَّ دالَهُ أَصْلٌ.

«أَنَّ (أَلْحَقْتُ) بمنزلةِ (دَحْرَجْتُ)»، أي: أنَّ مِثَالَ (أَلْحَقْتُ) مِمَّا لا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا بالهمزةِ، هَمْزَتُهُ أَصْلٌ بمنزلةِ دالِ (دَحْرَجْتُ).

فإنْ قُلْتَ: لا أَحْكُمُ لهذا بأَنَّهُ بمنزلةِ (دَحْرَجْتُ)؛ لأنَّ همزتَهُ تَسْقُطُ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٣-٣٤٤، (هارون) ٤/ ٣٠٧.

(٢) في (ش٣)٥٢٢ب: أيْ.

(٣) نقل السيرافي هذه الحاشية في شرحه (رسالة) ٢٠٩، مع زيادة واختصار يسيرين، وجعلها من كلامه، لا نقله!

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٤، (هارون) ٤/ ٣٠٧.

في المضارِعِ.

قِيلَ: لا يَدُلُّ هذا على زيادتِها، كَما لا يَدُلُّ على زيادةِ واوِ (وَعَدَ)، وأيضًا فإِلْزَامُهم إِيَّاهُ (الزِّلْزَالَ) يُقَوِّي الشُّبْهَةَ في أنَّ الهمزةَ أَصْلٌ، فإذا كانَ ما هذا سَبِيلُهُ زائِدًا فكذلك أَلِفُ (أَفْكَلٍ).

قال سيبويه: «فَأَرَادُوا أَنْ يُعَوِّضُوا حَرْفًا يَكُونُ فِي نَفْسِهِ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي ذَهَبَ، فَإِذَا صُيِّرَ إِلَى ذَا صَارَ إِلَى مَا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ»[١].

يريد الأَلِفَ في (إِفْعَالٍ)[٢].

يعني: أَنَّهُ صارَ إلى قولٍ لا يَقُولُهُ أَحَدٌ، يعني (إِفْعَالٌ) لا يَقُولُ أَحَدٌ أَنَّهُ بمنزلةِ (الزِّلْزَالِ).

قال سيبويه: «وَ(أَوْلَقٌ) مِنَ (التَّأْلِيقِ)، وَهْوَ كَـ(دِنَّبٍ)، وَهْوَ مِثْلُ (هِيَّخٍ)، وَ(مَنْبِجٌ) الْمِيمُ بِمَنْزِلَةِ الْأَلِفِ»[٣].

في بعض النسخ: «مِنَ (التَّأْلِيقِ)، و(مَنْبِجٌ) المِيمُ ....»[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٤، (هارون) ٤/ ٣٠٨.

(٢) هذه حاشية على «يعوضوا حرفًا».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٤، (هارون) ٤/ ٣٠٧، وفي مطبوعتي الكتاب (التَّأَلُّقِ)، والذي في جميع النسخ عندي (التَّأْلِيق) بياء قبل القاف.

(٤) هذه رواية الرباحية [انظر: (ح١)١٦٢أ- ونسخة ابن دادي ٤١١ب، وما ذكرته في المتن رواية الشرقية.

و(مَنْبِج) عند (ب)، والمَتْنُ (مِنبَج)، فضَرَبَ عليه أبو عليٍّ، وأَصْلَحَهُ على ما عند (ب).

قال سيبويه: «فَأَمَّا (الْمِعْزَى) فَالْمِيمُ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ (مَعْزٌ)، وَلَوْ كَانَتْ زَائِدَةً لَقُلْتَ (عَزًا)»[(١)].

(مَعَزَةٌ[(٢)]) (س)، (عَزَاةٌ) (س).

الهاءُ في (مَعَزُهُ) هاءُ الإِضْمارِ، كأَنَّهُ مَعَزُ الرَّجُلِ.

(نُسخةٍ): «(مَعْزٌ)، ولو كانَتْ زائِدةً لقُلْتَ (عَزْيٌ)». [٤/ ١٢٧ب]

قال سيبويه: «وَإِنْ كَانَتِ النُّونُ زَائِدَةً فَلَا تُزادُ الْمِيمُ مَعَهَا»[(٣)].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٤، (هارون) ٤/ ٣٠٨، وهذه رواية الشرقية- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٢١٧. وجاءت بلفظ (مَعَزٌ- عَزَاةٌ) في: (ح١)١٦٢أ- و(ح٣)٣٧٧أ- و(ح٨)٣٦٥أ. وبلفظ (مَعَزَةٌ- عَزاةٌ) في: نسخة ابن السراج الأولى عن المبرد كما في الحاشية الآتية- و(ح٧)٢/ ١٦٠ب. وجاءت في الحمزاوية (٨٢-٢)٢٩٨أ (مَعَزَةٌ- عَزاةٌ)، وصُحِّحت (عَزاةٌ) بلَحَقٍ في الحاشية إلى (عَزًى). وجاءت في نسخة ابن دادي ٤١١ب (مَعَزَةٌ- عَزَاةٌ)، وغُيِّرت في المتن إلى (مَعَز- عَزًا)، وكُتِب في الحاشية «خ: مَعَزَةٌ. خ: عَزاةٌ». وجاءت بلفظ (مَعْزٌ- عَزْيٌ) في نسخة مجهولة كما في الحاشية الآتية. وجاءت في مطبوعتي الكتاب (مَعْزٌ- عَزَاءٌ)، ولم أجد (عَزَاءٌ) في النسخ عندي.

(٢) كذا في جميع النسخ بتاء مربوطة منونة، وفي السطر الآتي بهاءٍ مضمومةٍ، وكأنَّ الذي في النسخة بتاء مربوطة، والتفسير الآتي محاولة لإصلاح الرواية؛ فليس في المعاجم اللغوية كلمة (مَعَزَةٌ)، وإنما فيها (مَعَزٌ ومَعْزٌ).

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٤، (هارون) ٤/ ٣٠٩.

(فا): «فلا تُزادُ»، أيْ: فلا تُزادُ الميمُ إنْ كانتِ النُّونُ زائدةً؛ لأنَّهُ لا يَجْتَمِعُ زيادتانِ على هذا الوَجْهِ.

قال سيبويه: «وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا إِلَّا أَنَّ الْهَمْزَةَ -الَّتِي هِيَ نَظِيرَتُهَا- لَمْ تَقَعْ بَعْدَهَا الزِّيَادَةُ لَكَانَتْ حُجَّةً»[١].

(فا): «إِنْقَحْلٌ) قالَ[٢] فيه إنَّهُ (إِنْفَعْلٌ) ، وهو قَلِيلٌ لم يَجِئْ غَيْرُهُ، فلا حُكْمَ له.

قال سيبويه: «وَأَمَّا (مِرْعِزَاءُ) فَهْوَ (مَفْعِلَاءُ)»[٣].

عند (ب): «(مِرْعِزَّى) فهو (مِفْعِلَّى)»[٤].

قال سيبويه: «كَمَا قَالُوا (مَكْوَرَّى) لِلْعَظِيمِ الرَّوْثَةِ؛ لِأَنَّهَا مُكَوَّرَةٌ، وَقَالُوا (يَهْيَرَّى)، فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْأَرْبَعَةِ عَلَى هَذَا الْمِثَالِ لَحِقَتْهُ أَلِفُ التَّأْنِيثِ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا في ما أَوَّلُهُ حُرُوفُ الزَّوَائِدِ، فَهَذا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ،

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٤، (هارون) ٤/ ٣٠٩.

(٢) قال سيبويه ٤/ ٢٤٧: «ويكونُ على (إِنْفَعْلٍ)، وقالوا (إِنْقَحْلٌ) في الوصف لا غيرُ»، وسبق تخريج هذا الحكم في ص١٦٨١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٤، (هارون) ٤/ ٣٠٩، وهذا رواية الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١٦٢أ]، وفيها «فهي». وجاء في نسخة ابن دادي ٤١١ب: «(مِرْعِزَّاءُ) فهي (مِفْعِلَّاءُ)» بمدٍّ وتشديد. وسيأتي في الحاشية رواية (مِرْعِزَّى- مِفْعِلَّى).

(٤) وهي رواية شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٢٢١، هامش (٥)، وقد أثبت المحقِّق في المتن الرواية الأخرى، فكرهتُ له ذلك على جودة تحقيقه، وليست هي في شيء من نسخ الشرح.

وَعَلى أَنَّ الْيَاءَ الْأُولَى زَائِدَةٌ[(١)].

وَلَا نَعْلَمُ فِي الْأَرْبَعَةِ عَلَى هَذَا الْمِثَالِ بِغَيْرِ أَلِفٍ.

وَقَالُوا (يَهْيَرٌّ)، فَحَذَفُوا كَمَا حَذَفُوا (مِـرْعِزَّى)، وَقَالَ بَعْضُهُمْ (مَكْوَرٌّ).

(مَكْوَرَّى) الْعَظِيمُ الرَّوْثَةِ، وَسَمِعْتُ (مَكْوَرَّى) الْمَمْلُوءُ فُحْشًا»[(٢)].

في (ث)[(٣)] مُتَّصِلٌ بقَوْلِهِ «كَمَا قالُوا (مَكْوَرَّى) للعَظِيمِ الرَّوْثَةِ»[(٤)]: لأَنَّهَا مِنْ (كَوَّرَهُ)، أَيْ: جَمَعَهُ وأَلْقَاهُ بَعْضَهُ على بَعْضٍ، ومِنْهُ (الكارَةُ[(٥)])،

---

(١) هذه العبارة ثابتة في الشرقية. وساقطة من الرباحية [انظر: (ح١)١٦٢أ]. وجاء أولها إلى (الثلاثة) في نسخة ابن دادي ٤١١ب بلَحَقٍ في الحاشية.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٤، (هارون) ٤/ ٣٠٩. هذه رواية الشرقية، وسيأتي ذكر اختلاف الروايات في التعليق على الحواشي الآتية.

(٣) انظر: تفسير أبينة سيبويه لثعلب ص١٩٧.

(٤) في هذه العبارة ثلاث روايات: ١-«للعَظِيمِ الرَّوْثَةِ؛ لأنَّها مُكَوَّرَةٌ»، وهي رواية الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١٦٢أ]- ونسخة ابن دادي ٤١١ب، وفيها (مَكْوَرَّة) بفتح فسكون ففتح فتشديد، وأظنه تصحيفًا. ٢-«للعَظِيمِ الرَّوْثَةِ؛ لأنَّها مِنْ (كَوَّرَهُ)»، وهي رواية نسخة ثعلب في ظاهر الحاشية الآتية. وفي الأصول ٣/ ٢٣٧: «العَظِيمِ الرَّوْثَةِ؛ مأخوذٌ مِنْ (كَوَّرَهُ)». ٣-«للعَظِيمِ رَوْثَةِ الأَنْفِ»، بلا (لأنها مُكَوَّرَةٌ)، وهي رواية السيرافي (تحقيق الرويلي) ٢٢١. والأظهر أنَّ عبارتي (لأنها مُكَوَّرَةٌ) في الرواية الأولى و(لأنَّها مِنْ كَوَّرَهُ) في الرواية الثانية ليستا من كلام سيبويه، بل الأولى من كلام المفسِّر، ولعله الأخفش، والأخرى من كلام ثعلب.

(٥) جاء الحرف في حواشي الشرقية (الكارَّة) بتشديد الراء، وهو في المعاجم بتخفيفها، ومعناه ما يحمله الرجل على ظهره من ثياب ونحوها، انظر (كور) في: الصحاح ٢/ ٨١٠- واللسان ٥/ ١٥٦- والقاموس ٦٠٨- والمصباح المنير ٢/ ٥٤٤.

ومنهم مَنْ يَجْعَلُهُ الفاحِشَ المَكَّارَ[1] المُنْتَصِبَ للشَّرِّ؛ فقد جاءَ مِنَ الثلاثةِ هذا النَّحْوُ الذي لا مِثَالَ له في الأربعة، ومِثْلُهُ (يَهْيَرَّى) و(يَهْيَرٌّ).

(نُسْخَةٍ): «مَرْعِزٌّ»[2].

تَفْسِيرٌ[3].

قال: (يَهْيَرَّى) (يَفْعَلَّى)، وهو من بَناتِ الثلاثة، فالياءُ الأُولى زائدةٌ؛ لأَنَّا لا نَعْلَمُ شيئًا من بناتِ الأربعةِ على هذا المثال زِيدَ فيه أَلِفُ التأنيث.

قال سيبويه: «وَتَكُونُ رَابِعَةً وَأَوَّلُ الحَرْفِ الهَمْزَةُ أَوِ المِيمُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثَبَتَ أَنَّهُمَا مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ، وَذَلِكَ نَحْوُ (أَفْعَى) وَ(مُوسَى)، فَالأَلِفُ فِيهِمَا

---

(١) على هذا التفسير يكون (مَكْوَرَّى) (فَعْوَلَّى) من (مكر)، وقد ذُكِرَ هذا التفسير أيضًا في آخر النص المعلَّق عليه، وقد رجَّحت في التعليق على الحاشية الثالثة أنه من كلام المفسِّر لا سيبويه، وأما على كلام سيبويه فيكون (مَكْوَرَّى) (مَفْعَلَّى) من (كور).

(٢) ما في المتن رواية الشرقية. و(مَرْعِزٌّ) رواية: الرباحية [انظر: (ح١)١٦٢أ]- ونسخة ابن دادي ٤١١ب. ورواية (مَرْعِزٌّ) هي المناسبة للتنظير بـ(يَهْيَرٍّ).

(٣) جاءت كلمة (تفسير) والكلام الذي بعدها في سطر واحدٍ، وبينهما فاصل يسير، والذي أراه أنها حاشيتان، فقوله: «تفسير» حاشية على عبارة: «(مَكْوَرَّى) العَظِيمُ الرَّوْثَةِ، وَسَمِعْتُ (مَكْوَرَّى) المَمْلُوءُ فُحْشًا»، يريد بها المفسِّر أن هذه العبارة ليست من كلام سيبويه بل تفسير له، وهذه العبارة جاءت في الشرقية. ولم تجئ في الرباحية [انظر: (ح١)١٦٢أ]- ونسخة ابن دادي ٤١١ب. وأما باقي الحاشية فحاشية أخرى على قول سيبويه: «وقالُوا (يَهْيَرَّى)، فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الأَرْبَعَةِ على هذا المِثَالِ لَحِقَتْهُ أَلِفُ التَّأْنِيثِ».

بِمَنْزِلَتِهَا فِي (مَرْمًى)»(١). [٤/ ١٢٨أ]

عند (ب): ذَكَرَ في هذا الفَصْلِ في مواضِعَ ثَباتَها[٢] وهي رابعةٌ، فذَكَرَ ما يَثْبُتُ بالاشتقاقِ والتَّصَرُّفِ، ثُمَّ قالَ: «وتكونُ رابعةً وَأَوَّلُ الحَرْفِ الهَمْزَةُ أَوِ المِيمُ»، أيْ: يَنْبَغِي أنْ يكونَ في هذا أَصْلًا، نحوُ (أَفْعًى) و(مُوسًى)، إِلَّا أنْ يَثْبُتَ أنَّ الهمزةَ والميمَ غيرُ زائِدَتَينِ، فتَحْكُمُ حينئذٍ على الأَلِفِ بالزِّيادةِ.

يُرِيدُ مُوسَى الحديدِ[٣]، وأمَّا اسمُ النَّبِيِّ -صلى الله عليه[٤]- فإِنَّهُ أَعْجَمِيٌّ، لا يُقْضَى عليه باشتقاقٍ[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٥، (هارون) ٤/ ٣١٠. و(أفعى وموسى) بلا تنوين في: الشرقية- و(ح١)١٦٢أ- والحمزاوية (٨٢-٢)٢٩٨أ- ونسخة ابن دادي ٤١٢أ. وهما بتنوين في (ح٧)٢/ ١٦١أ- ونسخة ابن خروف في تنقيح الألباب ٣٠٠أ، وقال: «ووقع في الشرقية وعند المبرد (أفعى وموسى) غير منون». وكلام سيبويه هنا على أن الألف فيهما ليست زائدة، فهما منوَّنان، كـ(مرمًى). وانظر التعليق على الحاشية الثانية.

(٢) أي: أصالتها.

(٣) مُوسَى الحديد على (مُفْعَلٍ) عند جمهور البصريين كسيبويه كما هنا فينصرف، وعلى (فُعْلَى) عند جمهور الكوفيين، فلا ينصرف. انظر: الكتاب ٣/ ٢١٣- والأصول ٣/ ٣٥١- وسر الصناعة ١/ ٤٢٨- واللباب للعكبري ٢/ ٢٤٧- واللسان (موس) ٦/ ٢٢٤، (وسى) ١٥/ ٣٩٣.

(٤) ﷺ، وبارك ومجَّد.

(٥) نقلتُ هذه الحاشية من حواشي نسخة ابن دادي ٤١٢أ.

قال سيبويه: «وَ(الْبَاصَرُ) وَ(الزَّامَجُ)»[١].

البَاصَرُ والزَّامَجُ بمعنًى[٢]. [٤/ ١٢٨ب]

قال سيبويه: «وَأَمَّا (قَطَوْطًى) فَمُبَيَّنَةٌ أَنَّهَا (فَعَوْعَلٌ)؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ (قَطَوَانٌ)، فَتَشْتَقُّ مِنْهُ مَا تَذْهَبُ فِيهِ الْوَاوُ وَيَثْبُتُ مَا الْأَلِفُ بَدَلٌ مِنْهُ .... وَكَذَلِكَ (شَجَوْجًى)»[٣].

قال الجَرْميُّ[٤]: يجوزُ أنْ يكونَ (فَعَلْعَلٌ) مِثْلَ (صَمَحْمَحٌ)؛ لأَنَّ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٥، (هارون) ٤/ ٣١٠. و(الزَّامَجُ) في كل النسخ عندي بالزاي والجيم. وجاء في تنقيح الألباب ٣٠٠أ: «ووقع هنا (والزَّامَحُ) بالزاي والحاء، وفي بعضها (الرَّامَحُ) بالراء والحاء، وفي بعضها (الزَّامَجُ) بالزاي والجيم».

(٢) الباصَر: قَتَبٌ (بفتحتين، وبكسر وسكون) صغيرٌ مستدير، والقَتَبُ: رَحْل صغير على قَدْر السَّنام، انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٢٨٢- وتهذيب اللغة ١٢/ ١٧٦- ومختصر الجواليقي ٥٩- واللسان (بصر) ٤/ ٦٨- والقاموس (بصر) ٤٤٨. وأما (الزَّامَج) فلم أجده بمعنى (الباصَر)، والذي في المعاجم أنه يُقال: (أَخَذَهُ بِزَأْبَجِهِ وبِزَأْمَجِهِ، إذا أخذه كلَّه، ولم يدع منه شيئًا)، بالهمز، وأن سيبويه رواه بالألف دون همز، انظر: نوادر أبي زيد ٢٣٥- وأمالي القالي ١/ ٢٤٥- والجمهرة ٣/ ١٣٠٢- والصحاح (زمج) ١/ ٣٢٠- واللسان (زمج) ٢/ ٢٩٠، فلعلَّ معناه الدقيق القتب الصغير، ثم صار قولهم (أخذه بزامَجِهِ، إذا أخذه كله) كناية؛ أي: أَخَذَ كل شيء حتى الشيء الحقير، كالقتب الصغير.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٥، (هارون) ٤/ ٣١١.

(٤) انظر: مقاييس المقصور والممدود ٧٥- والتعليقة ٥/ ١٠٣- والمخصص ١٥/ ٢٠٩، وفي الأخيرِينِ «أبو عمرو»، وهو تحريف، وجاءت الحاشية في حواشي نسخة ابن دادي ٤١٢أ بلفظ: «وقال أبو عُمر: ويجوز أن يكون على (فَعَلْعَلٍ) مثل (صَمَحْمَحٍ)؛ لأنَّ أصله (قَطَا يَقْطُو)، لامُهُ واوٌ وعَيْنُهُ طاءٌ، =

أَصْلَهُ (قَطَا) لامُ الفِعْلِ منه واوٌ وعَيْنُهُ طاءٌ، فأُعِيدتا كَما فُعِلَ ذلك بـ(صَمَحْمَحٌ).

وكذلك (شَجَوْجًى) يجوزُ عندَهُ أنْ يكونَ (فَعَوْعَلٌ) و(فَعَلْعَلٌ)[1].

قال سيبويه: «فَإِنْ قِيلَ: لَا يَدْخُلُ (الزَّامِجُ) وَنَحْوُ (اللِّهَابَةِ)؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مِنْهُما لَا يَكُونُ فِيهِمَا إِلَّا بِذَهَابِ الْحَرْفِ الَّذِي يُزَادُ.

فَالْأَلِفُ عِنْدَهُ مِمَّا لَمْ يُشْتَقَّ فَتَذْهَبَ مِنْهُ بَدَلٌ مِنْ ياءٍ أَوْ وَاوٍ، كَأَلِفِ (حَاحَيْتُ)، وَأَلِفِ (حَاحَى) وَنَحْوِهِ»[2].

فأُعِيدتا، وكذا (شَجَوْجًى) يجوز أن يكون على (فَعَلْعَلٍ) أيضًا، وهو الطويل، و(اذْلَوْلَى الرَّجُلُ، ذَهَبَ في استحياءٍ)».

(١) اختلف كلام سيبويه في وزن (قَطَوْطًى) و(شَجَوْجًى)، فجعله (فَعَوْعَلٌ) في ٣/ ٤٢٩، ٤/ ٢٧٥، ٣١١، وذَكَرَ: أنه أمرٌ بَيِّنٌ بدلالة الاشتقاق، وجعله (فَعَلْعَلٌ) في ٤/ ٣٩٤، وقال: «ولا تجعلْهما على (عَثَوْثَلٍ)». وقد تابعه على هذا الاختلافِ: السيرافيُّ في شرحه (رسالة) ٢٣٦ (فَعَوْعَلٌ)، ٦٥٣ (فَعَلْعَلٌ)، والرمانيُّ في شرحه (رسالة) ٤٥٨ (فَعَوْعَلٌ)، ٧٧٨ (فَعَلْعَلٌ). وأما الفارسيُّ فجعل في حواشي الشرقية ص١٨٦٨- ومقاييس المقصور والممدود ٧٣ كلامَ سيبويه الأخير تراجعًا عن السابق، وفي التكملة ٥٥٧ قال: إن سيبويه أجاز الوجهين. وجعل ابن جني في سر الصناعة ٢/ ٩٤٣ لسيبويه فيهما قولين. وقد أجاز الوجهين أيضًا الجرمي كما في هذه الحاشية. وجعل (قَطَوْطًى) (فَعَوْعَلٌ): الأصولُ ٣/ ٢٣٤، ٢٠٩- وأبنية الزبيدي ٢٢٦- وسفر السعادة ٤٢٢- وشرح الشافية ١/ ٢٥٣. وكونها (فَعَلْعَلٌ) هو الأَولى عند الفارسي في التكملة- وعند ابن عصفور في الممتع ١/ ٢٨٣، وعزاه في المخصص إلى سيبويه، وفي شرح الشافية إلى المبرد.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٦، (هارون) ٤/ ٣١١-٣١٢. و(الزامج): سبق تفسيره في ص١٧٨٠.

=

أي: فقد ناقَضَ؛ لأَنَّهُ زَعَمَ أَوَّلًا أَنَّهُ لا يَحْكُمُ بزِيادتِها إذا وَجَدَها في الكلمة حتى يُشْتَقَّ منها ما يَسْقُطُ فيه، ولم يُشْتَقَّ من (الزَّامِجِ) ما يَسْقُطُ فيه، وقال: لا يَلْزَمُ أَنْ أَجْعَلَها أَصْلًا؛ لأَنِّي -وإِنْ لم أَشْتَقَّ منه ما تَذْهَبُ فيه الأَلِفُ- لو اشْتَقَقْتُ منه لَسَقَطَتْ[1]. [٤/ ١٢٩أ]

قال سيبويه: «وَنَحْوُ (هَيْنَغٍ)، تَقُولُ (هَانَغْتُ)»[2].

(نُسْخَةٍ): «هَيْنَعٍ».

(نسخةٍ): «هَانَعْتُ»[3].

(ب) (ق): غين[4].

قال سيبويه: «وَ(الْعِثْيَرُ) إِنَّمَا هُوَ مِنْ (عَثَرْتُ)»[5].

(س): أي: هو مِمَّا يُعْثَرُ بِهِ؛ لأَنَّهُ عند العَثْرِ يَرْتَفِعُ[1].

و(اللِّهابة): وادٍ بنواحي الشواجن، انظر: تهذيب اللغة ٦/ ٣١٥- والتكملة للصغاني ١/ ٢٧١- ومعجم ما استعجم ٤/ ١١٦٣- والتاج (لهب) ١/ ٤٧٦.

(١) الحاشية كلها مع اختلاف يسير وزيادة في أولها وآخرها في التعليقة ٤/ ٢٨٧ من كلام أبي علي، وانظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٢٣٩- وشرح عيون سيبويه ٢٩٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٦، (هارون) ٤/ ٣١٢.

(٣) الرواية بالعين هي رواية: (ح١)١٦٢ب- و(ح٣)٣٧٨أ- و(ح٨)٣٦٦أ.

(٤) الرواية بالغين المعجمة أيضًا هي رواية: الشرقية- و(ح٧)٢/ ١٦١ب- والحمزاوية (٨٢-٢)٢٩٩أ- وأبنية أبي حاتم ٣٠٤.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٦، (هارون) ٤/ ٣١٢.

قال سيبويه: «لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ (حَمَاطَةٌ) وَ(يَرْبُوعٌ) كَانَ هَذَا الْمِثَالُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ (رَبَعْتُ) وَ(حَمَطْتُ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ (سَبطْرٍ)، وَلَا مِثْلُ (دَمْلُوجٍ)»[٢].

يعني: أنَّ (سَبطْر) على مِثَالِ (حَمَاط)، و(دَمْلُوج) مِثْلُ (يَرْبُوع).

قال سيبويه: «وَقَدْ ثُقِّلَ فِي الْكَلَامِ مَا أَوَّلُهُ زِيَادَةٌ»[٣].

(فا)[٤]: يُرِيدُ: ثُقِّلَ أَوَاخِرُ ما أَوَّلُهُ زِيادةٌ، نحوُ: (مَكْوَرٍّ) و(مَرْعِزٍّ).

[٤/ ١٢٩ب] **قال سيبويه: «وَاسْتَوَى: (إِهْيَرٌ) وَ(أَهْيَرٌ)»**[٥].

(ط): خَفِيفانِ في كتاب أبي نَصْرٍ، وعليهما عَلامةُ التَّخْفِيفِ، وعند غيره ثَقِيلانِ[٦].

---

(١) العِثْيَرُ: الغُبَارُ، انظر: أبنية أبي حاتم ١١- وتهذيب اللغة ٢/ ٣٢٥- والمحكم ٢/ ٦٤، ومُراد المبرد: أن الإنسان يَعْثَرُ بسبب الغُبار، فإذا عَثَرَ على الأرض، ثارَ منها الغبارُ فارتفع.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٦، (هارون) ٤/ ٣١٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٦، (هارون) ٤/ ٣١٣. وهذا لفظ الشرقية. و(في الكلام) ليس في: الرباحية [انظر: (ح١)١٦٢ب]- ونسخة ابن دادي ٤١٢ب.

(٤) التعليقة ٤/ ٢٨٩ مع زيادة في آخرها- وتنقيح الألباب ٣٠١أ، وفيه: «أبو علي: يريد ثُقِّلَ آخِرُ ....».

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٦، (هارون) ٤/ ٣١٣.

(٦) في جميع النسخ عندي بالتخفيف، إلا أنها في الشرقية- و(ح١)١٦٢ب بالتنوين. وفي (ح٧)٢/ ١٦٢أ- ونسخة ابن دادي ٤١٢ب بلا تنوين. والمناسب التنوين؛ لأن سيبويه شبَّههما بـ(إِصْبَعٍ) و(أَفْكَلٍ). ومراده بعلامة التخفيف رمز (خف)، وقد جاء في (ح١)١٦٢ب.

قال سيبويه: «وَأَمَّا (يَأْجَجُ) فَالْيَاءُ فِيهَا مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ»[١].

قال الجَرْمِيُّ[٢]:

الياءُ أَصْلِيَّةٌ على ما قال سيبويه، إِلَّا أَنَّهُ حُكِيَ[٣] كَسْرُ الجيمِ الأُولى، وهو عنده على (فَعْلِلٍ)، وجازَ ذلك لأَنَّ إِحْدى الجِيمَيْنِ زائِدةٌ.

قال سيبويه: «فَصَارَ كَفِعْلِ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ الْمَزِيدِ»[٤].

أي: في أَنْ لَحِقَتْهُ الزِّيادةُ من أَوَّلِهِ كَما لَحِقَتْ بَناتَ الثلاثةِ الزِّيادةُ مِن أَوَّلِها.

قال سيبويه: «وَمِثْلُهُ (عَاعَيْتُ) وَ(حَاحَيْتُ) وَ(هَاهَيْتُ)»[٥].

(حَاحَيْتُ) الأَلِفُ بَدَلٌ مِن ياءٍ، وكانَ الأَصْلُ (حَيْحَيْتُ)[٦]،

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٦، (هارون) ٤/ ٣١٣. و(يأجج) موضع قرب مكة شرفها الله، انظر: أبنية أبي حاتم ٢٤٩- ومعجم البلدان ٥/ ٤٧٨- والنهاية لابن الأثير ٥/ ٢٩١- واللسان (يأجج) ٢/ ٤٠٢.

(٢) شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٢٨٨.

(٣) وهي رواية أصحاب الحديث والأصمعي، انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٢٤٧- وتهذيب اللغة ١١/ ٢٣٨- والنهاية لابن الأثير ٥/ ٢٩١- واللسان (يأجج) ٢/ ٤٠٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٦، (هارون) ٤/ ٣١٣.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٧، (هارون) ٤/ ٣١٤.

(٦) هذا قول الجمهور، الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد وغيرهم، وقيل: هذه الأفعال أصلها حكاية الصوت (حا)، ثم كُرِّر (حاحا)، فألفاه أصليتان، وياء (حاحيت) منقلبة من ألف. انظر: التصريف =

فاسْتَثْقَلُوا تَكْرِيرَ الياءِ، فأبدلوا منها أَلِفًا، ولم يُبْدِلُوا من الواوِ في (قَوْقَيْتُ) لأَنَّ الواوَ لا تُكَرَّرُ، وقَلَبُوا الياءَ -وهي ساكنةٌ- أَلِفًا كَما قَلَبُوا (ياجَلُ) مِن (يَوْجَلُ)[١]، وفي (ياتَزِنُ)[٢].

قال سيبويه: «و(الجَرَاوِلُ) إِنَّمَا هِيَ مِنَ (الجَرَلِ)»[٣].

(أَرْضٌ جَرِلَةٌ) أي: كثيرةُ الجَرَاوِلِ، وهي الحِجَارة[٤]. [٤/ ١٣٠أ]

قال سيبويه: «وَ(الصَّوْقَعَةُ) إِنَّمَا هِيَ مِنَ (الأَصْقَعِ)»[٥].

(ط): أبو العَبَّاس: الصَّوْقَعَةُ: وَسَطُ الرَّأْسِ[٦]. [٤/ ١٣١أ]

للمازني مع المنصف ٢/ ١٩٦- والأصول ٣/ ٣١٨- والتكملة ٢٧٠- والخصائص ١/ ١٢٤- وشرح الملوكي ١٢٥- والممتع ٢/ ٥٩٠.

(١) في الصحاح (وجل) ٥/ ١٨٤٠: «الوَجَلُ: الخَوْفُ .... وفي المستقبل منه أربع لغات: يَوْجَلُ، ويَاجَلُ، ويَيْجَلُ، ويِيْجِلُ بكسر الياء، وكذلك في ما أشبهه من باب المثال إذا كان لازمًا».

(٢) أصله (يَفْتَعِل) من (الوَزْن)، فهو من (يَتَّزِنُ)، وأصله (يَوْتَزِنُ)، فقلبت الواو ألفًا، فقيل (يَاتَزِنُ). يقال: اتَّزَنَ العِدْلُ: اعْتَدَلَ، واتَّزَنَ الشِّعْرُ: صارَ مَوْزونًا. انظر: الكتاب ٤/ ٣٣٤- والمقتضب ١/ ٩٢- والقاموس (وزن) ١٥٩٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٧، (هارون) ٤/ ٣١٤. وهذا لفظ الشرقية- ونسخة ابن دادي ٤١٣أ. وجاء في الرباحية [انظر: (ح١)١٦٢ب]: «و(الجَدَاوِلُ) إِنَّمَا هِيَ مِنَ (الجَدَلِ)».

(٤) انظر: اللسان (جرل) ١١/ ١٠٨- والقاموس (جرل) ١٢٦١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٧، (هارون) ٤/ ٣١٥.

(٦) ولها معانٍ أخر. انظر: اللسان (صقع) ٨/ ٢٠٢- والقاموس (صقع) ٩٥٣.

قال سيبويه: «وَ(اتَّغَرَ) وَ(ادَّغَرَ)، وَأَصْلُهُ (اثْتَغَرَ)»[١].

قال (س): أَصْلُهُ (اثْتَغَرَ)؛ لأَنَّهُ مِن (الثَّغْرِ)، وهو أنْ يَطْرَحَ ثَغْرَهُ[٢].

قال سيبويه: «لِأَنَّهُمْ قَالُوا (عَنَاكِبُ)، وَقَالُوا (الْعَنْكَبَاءُ)»[٣].

قال: سَمِعْتُ أبا زَيْدٍ[٤] يقولُ: سَمِعْتُ بعضَ العَرَبِ يقولُ: (العَنْكَبوتُ) و(العَنْكَبَاءُ) و(العَنْكَبُ).

قال سيبويه: «كَمَا لَا يَحْذِفُونَ طاءَ (عَضْرَفُوطٍ)»[٥].

لأَنَّهم يقولون (عَضْرَفُوطَاتٌ)، ولا يَكَادُونَ يُكَسِّرُونَهُ على (عَضَارِفَ) إِلَّا على اسْتِكْراهٍ[٦]. [٤/ ١٣١ب]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٨، (هارون) ٤/ ٣١٦.

(٢) يعني: أن يَطْرَحَ أسنانه، أي: تَسْقُطُ، والمشهور أن يقال: ثُغِرَ الصبيُّ: إذا سقطتْ أسنانه، واثْتَغَرَ واثَّغَرَ واتَّغَرَ وادَّغَرَ: إذا نَبَتَتْ، وقيل: اثَّغَرَ بمعنى سقطتْ أسنانه ونَبَتَتْ، وقيل: الاثِّغَار: سقوط أسنان الصبي وبناتها، وقيل: اثَّغَرَ: نَبَتَتْ أسنانه، واتَّغَرَ: سقطت. انظر: اللسان (ثغر) ٤/ ١٠٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٨، (هارون) ٤/ ٣١٦.

(٤) انظر الرواية عن أبي زيد في مسائل الغلط [مع الانتصار] ٢٦١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٨، (هارون) ٤/ ٣١٦. واعتقد شيخ مشايخنا محمد عبدالخالق عضيمة - رحمه الله- في فهارس كتاب سيبويه ٢٥-٢٦ أن في النص خطأ في الطباعة، وأن تصحيحه بحذف (لا)؛ لأنه ظنَّ أن كلام سيبويه على جمع التكسير الذي يحذف فيه خامس الخماسي، والصواب أن مراده جمع الصحة بالألف والتاء، كما في الحاشية الآتية.

(٦) يقال: العَضْرَفُوط، والمسموع في جمعه: عَضْرَفُوطات، ويُقال فيه: عُضْفُوط، وجمعه: عَضَافِيط. انظر: انظر: العين: ٢/ ٣٤٦- وتهذيب اللغة ٣/ ٢٣٦- واللسان (عضرفط) ٧/ ٣٥١.

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ (التُّبُشِّرُ)؛ لَأَنَّهُ مِنْ (بَشَّرْتُ)، وَلَوْ لَمْ تَجِدْ ذَلِكَ لَعَرَفْتَ أَنَّهُ زَائِدٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ عَلَى مِثَالِ (فُعَلِّلٍ)»(١).

(نسخةٍ): التُّبُشُّرُ(٢).

(نسخةٍ): فُعُلِّلٍ. [٤/ ١٣٢أ]

قال سيبويه: «فَإِنَّمَا هِيَ كَالتَّاءِ فِي (تَفْعِيلٍ) وَ(تَفْعَالٍ) مَصْدَرًا»(٣).

(ط): قال أبو إِسْحَاقَ: يعني (التَّرْمَاءَ)(٤). [٤/ ١٣٣أ]

قال سيبويه: «لِأَنَّ النُّونَ إِذَا كَانَتْ خَامِسَةً فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَانَتْ زَائِدَةً»(٥).

يريد: في كلمةٍ على خَمْسَةِ أَحْرُفٍ.

قال سيبويه: «وَ(الضَّيْفَنُ) لِأَنَّهُ مِنَ (الضَّيْفِ)»(٦).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٨، (هارون) ٤/ ٣١٧.

(٢) سبقت هذه الكلمة في ص١٦٩٣، وذكرتُ هناك اختلاف النسخ فيها على روايتين: ضَمِّ الباء وفَتْحِها، والاختلاف هنا مثله.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤٩، (هارون) ٤/ ٣١٩.

(٤) يريد: أن سيبويه يريد بـ(تَفْعَالٍ) المصدر نحو (تَرْمَاءٍ)، وهو مصدر رَامَيْتُهُ مُرَامَاةً ورِمَاءً وتَرْمَاءً. انظر: انظر: اللسان (رمى) ١٤/ ٣٣٥- والقاموس (رمى) ١٦٦٤.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٠، (هارون) ٤/ ٣٢٠. وهذا لفظ الشرقية. ولفظة (خامسة) ليست في: نسخة ابن دادي ٤١٤ب- والرباحية [انظر: (ح٧) ٢/ ١٦٣ب].

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٠، (هارون) ٤/ ٣٢٠.

قال: أَخْبَرَني أبو زَيْدٍ[١]، قالَ: يُقالُ: (ضَفَنَ إِلَيْهِم) إذا جاءَ مَعَ الضَّيْفِ[٢].

قال (ب)[٣]: عندي أنَّ الذي قالَ (ضَفَنَ) إِنَّمَا قالَهُ بَعْدَ أنْ سَمِعَ (ضَيْفَنَ)، فلم يُدْرِكْ كَيْفَ يُصَرِّفُهُ. [٤/ ١٣٣ب]

قال سيبويه: «وَكَانَتِ النُّونُ أَوْلَى بِأَنْ تُزَادَ مِنَ الْهَمْزَةِ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ في وَسَطِ الْكَلامِ أَكْثَرَ مِنْهَا»[٤].

تفسير[٥]: يُرِيدُ: أنَّ النُّونَ أَكْثَرُ زِيادةً في وَسَطِ الكلمةِ مِن الهمزةِ. [٤/ ١٣٤أ]

قال سيبويه: «وَتَكْثُرُ الْأَسْمَاءُ بِهَا كَكَثْرَتِها بِأَلِفِ (عُذَافِرٍ)، جَعَلُوهَا بِمَنْزِلَتِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ حَرَّكْتَهَا لم تَكْثُرِ الْأَسْمَاءُ بِها»[٦].

---

(١) انظر قول أبي زيد في: المنصف ١/ ١٦٧- والخصائص ٣/ ١٢٢- وتنقيح الألباب ٣٠٣أ- وسفر السعادة ١/ ٣٣٨.

(٢) وعليه تكون النون أصلية، ووزن الكلمة (فَيْعَلٌ)، وجعل ابن جنى في المنصف ١/ ١٦٨ هذا القول أقوى، وأما سيبويه هنا -وتبعه الجمهور- فعندهم النون زائدة، ووزنه (فعلن). انظر: شرح الملوكي ١٨٥- والممتع ١/ ٢٧٦.

(٣) انظر: الخصائص ٣/ ١٢٢، نقله ابن جني عنه، وجعله من أغلاط الأعراب.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥١، (هارون) ٤/ ٣٢٢.

(٥) وقد جاء هذا التفسير في أثناء كلام سيبويه في بعض النسخ، كما في حاشية نسخة ابن دادي ٤١٤ب.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥١، (هارون) ٤/ ٣٢٣.

أي: تَكْثُرُ الأسماءُ التي فيها هذه الزيادةُ، التي هي النونُ.

عند (ب): «لم تَكْثُرِ الأَسْماءُ بِها»، أي: لم تَكُنْ تَجِدُها كثيرةً، كَما وَجَدْتَها كثيرةً وهي ساكنةٌ. [٤/ ١٣٥أ]

قال سيبويه: «وَأَمَّا (ضَفَنْدَدٌ) فَبِمَنْزِلَةِ (دَلَنْظَى) .... فَهَذَا سَبِيلُ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ وَمَا لَحِقَ بِهَا مِنَ الثَّلَاثَةِ، وَلَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ (قَفَعْدَدٍ) .... فَالْوَاوُ الْمَزِيدَةُ كَأَلِفِ (سَبَنْدَى)، وَالنُّونُ كَنُونِهَا»[١].

أي: (حَبَوْنَنٌ) و(ضَفَنْدَدٌ)[٢].

كذا قال (ب)[٣].

ابنُ السَّرَّاجِ: ينبغي أنْ يكون: «فالدَّالُ المَزِيدةُ»[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٢، (هارون) ٤/ ٣٢٤-٣٢٥.

(٢) هذا تفسير للضمير المستتر في (ليست)، وفي التعليقة: «الأبين أن يقال: وما لحق من بنات الثلاثة ليست بمنزلة (قَفَعْدَدٍ)، والمعنى: أنه ليست (خَفَيْدَدٌ) و(حَبَوْنَنٌ) ونحوه من الثلاثي بمنزلة (قَفَعْدَدٍ) ونحوه من الرباعي وإنْ كانا جميعًا للإلحاق؛ لأن في إحداهما زيادتين، وفي الأخرى زيادة واحدة».

(٣) قوله: «كذا قال (ب)» أي: هذه روايته، قلتُ: وهو ما جميع النسخ عندي، ثم علَّق ابن السراج على هذه الرواية بأن الذي ينبغي أن تكون: «فالدال المزيدة»؛ لأن الذي يقابل ألف (سَبَنْدَى) من (ضَفَنْدَدٍ) هو الدال، والنون تقابل نونها.

(٤) نقل الفارسي كلام شيخه ابن السراج في التعليقة ٤/ ٢٩٧، ولم يعلِّق عليه، ونقله ابن خروف في تنقيح الألباب ٣٠٤أ، وعلَّق عليه بقوله: «وكلامه [أي: سيبويه] ممكنٌ؛ لأنه قد تقدمت الواو والدال»، يعني في (حَبَوْنَنٍ) و(ضَفَنْدَدٍ)، ولكنَّ الواوَ لم تأت في ما سبق خامسةً زائدة.

قال سيبويه: «وَأَمَّا (كُنْتَأْلٌ) وَ(خُنْثَعْبَةٌ) فَبِمَنْزِلَةِ (كَنَهْبُلٍ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ عَلَى مِثَالِ (جُرْدَحْلٍ)، وَإِنَّمَا جَاءَ هَذَا الْمِثَالُ بِحَرْفِ الزِّيَادَةِ»[١].

في (خ):

فما لم يكن له مثالٌ بلا زيادةٍ وكانت فيه زيادةٌ فهذا بمنزلةِ ما اشْتُقَّ منه ما ليست فيه زيادةٌ، كـ(العَقَنْبَاةِ)؛ لأنَّها من العُقَابِ، قال الشاعرُ:

عُقَابٌ عَقَنْبَاةٌ كَأَنَّ وَظِيفَهَا ... وَخُرْطُومَهَا الأَعْلَى بِنَارٍ مُلَوَّحُ[٢]

فإنَّما شَدَّدَ الوَصْفَ[٣]، وقد بيَّنا حالَ العُقَابِ في ما مضَى، كأَنَّهُ قال: (عامِلٌ عَمُولٌ).

تفسيرٌ: يُقالُ (ناقةٌ خُنْثَعْبَةٌ، وخِنْثَعْبَةٌ) إذا كانتْ غَزِيرةً، بكَسْرِ الخاءِ وضَمِّها[٤]. [٤/ ١٣٦أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٢، (هارون) ٤/ ٣٢٥.

(٢) من الطويل، وهو للطِّرِمَّاح أو لِجِرَانِ العَوْدِ، انظر: العين ٢/ ٣٤٧- والتنبيه والإيضاح ١/ ٢٦٦- واللسان (عقنب) ١/ ٦٢٥، ٢/ ٥٨٥، وبلا نسبة في: مقاييس اللغة ٤/ ٨٥- والمخصص ٨/ ١٤٧، وليس في ديوانهما، وفي ديوان جران العود ٣٩:

عُقَابٌ عَقَنْبَاةٌ تَرَى مِنْ حِذَارِها ... ثَعَالِبَ أَهْوَى أَوْ أَشَاقِرَ تَضْبَحُ

(٣) أي: للمبالغة، وقيل: عقاب عقنباة: حديدة المخالب، وذات المخالب المنكرة الخبيثة، وقيل هي السريعة الخطف المنكرة انظر: اللسان (عقب) ١/ ٦٢١، (عقنب) ١/ ٦٢٥- والقاموس (عقب) ١٥٠.

(٤) بالكسر والضم يعني في اللغة، وجاء فيها الفتح أيضًا، انظر: الأصول ٣/ ٢٤١- وشرح السيرافي =

هَذَا بَابُ مَا الزِّيَادَةُ[1] فِيهِ مِنْ غَيْرِ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ وَلَزِمَهُ التَّضْعِيفُ

قال سيبويه: «وَ(عَقَنْقَلٍ) وَ(خَفَيْفَدٍ)»[2].

بخَطِّ القَصْرِيِّ: (خَفَيْدَدٍ)[3].

قال سيبويه: «كَمَا صَارَ مَا لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَهُ -بِكَثْرَةِ مَا اشْتُقَّ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ تَضْعِيفٌ- بِمَنْزِلَةِ مَا فِيهِ أَلْفٌ رَابِعَةٌ»[4].

أي: همزةٌ أُولَى، نحوُ (أَحْمَرَ)، يُريد: أَنَّك تحكُم بزِيادتِها حتى يقومَ دليلٌ على أنَّها أَصْلٌ، كَمَا تفعَلُ ذلك بـ(أَفْعَلٍ) وبابِه[5].

(تحقيق الرويلي) ١٥٣- واللسان (خثعب) ١/ ٣٤٥، وأما في نسخ الكتاب فجاءت في جميع النسخ عندي (خُنْثُعْبَةٌ) بالضم فقط وبتقديم الثاء على الباء، وقد ذكر سيبويه الكلمة في أبواب الأبنية، وسبق ذكر اختلاف النسخ في لفظها ثَمَّ ص١٧٥٨، وجعلها هناك اسمًا لا صفة، والتفسير هنا لا يناسب جعل سيبويه الكلمة اسمًا، وفُسِّرت اسمًا بالغُزْرِ، أي: الغزارة في اللبن. انظر: ص١٧٥٨.

(١) كذا في الشرقية- ونسخة ابن دادي ٤١٥ب. وجاء في الرباحية [انظر: (ح١)١٦٤أ: (هذا بابٌ، من الزيادةِ الزيادةُ ....).

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٣، (هارون) ٤/ ٣٢٦.

(٣) هذه رواية نسخة ابن دادي ٤١٦أ. وما في المتن رواية: الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)/١ /١٦٤أ].

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٣، (هارون) ٤/ ٣٢٧.

(٥) انظر: التعليقة ٤/ ٣٠٠ بتغيير يسير، من كلام الفارسي.

هَذَا بَابُ مَا ضُوعِفَتْ فِيهِ الْعَيْنُ وَاللامُ كَمَا ضُوعِفَتِ الْعَيْنُ وَحْدَهَا وَاللامُ وَحْدَهَا

قال سيبويه: **«لِأَنَّهُمْ يَكْرَهُونَ أَنْ يَحْذِفُوا مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ؛ أَلَا تَرَاهُمْ لم يَفْعَلُوا ذَلِكَ بِبَنَاتِ الْخَمْسَةِ، وَفَرُّوا إِلى غَيْرِ ذَلِكَ حِينَ أَرَادُوا أَنْ يَجْمَعُوا»**[1].

(فا): لا تُكَسِّرُ العَرَبُ (سَفَرْجَلًا) وما أَشْبَهَهُ، إِلَّا أنْ يُسْتكْرَهُوا عليه؛ كَراهةَ أَنْ يَحْذِفُوا شيئًا من الأصول، ويَفِرُّونَ إلى الجَمْعِ بالألف والتاء. [٤/ ١٣٦ب]

قال سيبويه: **«كَمَا تَجْعَلُ أَحَدَ الِاثْنَيْنِ -في ما ذَكَرْتُ لَكَ- زَائِدًا»**[2].

(فا): ما ذَكَرَهُ نحوُ (ذِنِّبٍ) وما أَشْبَهَهُ، وما فَصَلَ بينَهما زيادةٌ نحوُ(شِمْلالٍ) وَشِبْهِهِ. [٤/ ١٣٨ب]

هَذَا بَابُ مَا كَانَتِ الْوَاوُ فِيهِ أَوَّلًا وَكَانَتْ فَاءً

قال سيبويه: **«وَلَكِنَّ نَاسًا كَثِيرًا يُجْرُونَ الْوَاوَ إِذَا كَانَتْ مَكْسُورَةً مُجْرَى الْمَضْمُومَةِ، فَيَهْمِزُونَ الْوَاوَ الْمَكْسُورةَ إِذَا كَانَتْ أَوَّلًا .... فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (إِسَادَةٌ) وَ(إِعَاءٌ)»**[3].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٣، (هارون) ٤/ ٣٢٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٣، (هارون) ٤/ ٣٢٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٥، (هارون) ٤/ ٣٣١.

قال أبو بَكْرٍ: عن أبي العَبَّاسِ، قال: أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ لا يَرى إِبْدالَ الهمزة من الواوِ المكسورةِ مُطَّرِدًا، كما يقول النحويون فيها إذا كانت أَوَّلَ حَرْفٍ، ويَذْكُرُ أنَّ هذه الحروفَ التي في الكتاب هنا من الشَّوَاذِّ[1]. [٤/ ١٣٩أ]

قال سيبويه: «لِأَنَّهُمْ لَـمَّا اسْتَثْقَلُوا الَّتِي فِيهَا الضَّمَّةُ فَأَبْدَلُوا وَكَانَ ذَلِكَ مُطَّرِدًا، إِنْ شِئْتَ أَبْدَلْتَ وَإِنْ شِئْتَ لم تُبْدِلْ، لم يَجْعَلُوا في الوَاوَيْنِ إِلَّا البَدَلَ»[2].

(ط): لَـمَّا كنتَ في الواحدةِ المضمومةِ مُخَيَّرًا بينَ البَدَلِ وتَرْكِهِ لم يكن في الاثنينِ إِلَّا البَدَلُ، نحوُ قَولِكَ -في تصغيرِ (وَاصِلٍ)-: (أُوَيْصِلٌ)، و -في جَمْعِهِ مُؤَنَّثًا-: (أَوَاصِلُ)، إِلَّا أنْ تَكونَ واوانِ إِحْداهما للمَدِّ، فإنَّ حُكْمَها حُكْمُ الواحدةِ المضمومةِ، نحوُ (وُوعِدَ) و(قُووِلَ).

قال سيبويه: «وَلم يَكْثُرْ فِي هَذَا -كَمَا كَثُرَ في المَضْمُومِ- لِأَنَّ الْوَاوَ

---

(١) ظاهر كلام سيبويه هنا أن قلب الواو المكسورة إذا وقعت أولًا همزةً قياس، وتبعه الجمهور، انظر: التصريف للمازني مع المنصف ١/ ٢٢٨- والمقتضب ١/ ٩٤- وسر الصناعة ٥٩٥- والممتع ٣/ ٣٣٣- وشرح الشافية للرضي ٣/ ٨٨، ويرى الجرمي كما في هذه الحاشية أن القلب سماعٌ لا قياس، وقوَّى كونه سماعًا ابنُ يعيش في شرح الملوكي ٢٧٤، وأما ابن السراج فذكر في الأصول ٣/ ٢٤٥ أن القلب قد جاء، ومثَّل له، ولم يزد على ذلك.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٦، (هارون) ٤/ ٣٣٣.

مَفْتُوحَةٌ، فَشُبِّهَتْ بِوَاوِ (وَحَدٍ)»(١).

(ط): لم يَكْثُرْ في الواوينِ بَدَلُ التاءِ -كَمَا كَثُرَ في الواوِ المضمومةِ، نحوُ (تُراثٍ)- لأنَّ الواوَ الواحدةَ مِن الواوينِ مفتوحةٌ، فشُبِّهَتْ بواوِ (وَحَدٍ).

قال سيبويه: «فَكَمَا قَلَّتْ فِي هَذِهِ الْوَاوِ -وَكَانَتْ قَدْ تُبْدَلُ مِنْهَا- كَذَلِكَ قَلَّتْ فِي هَذِهِ الوَاوِ»(٢).

أي: قَلَّتِ التاءُ بَدَلًا مِن الواوِ المفتوحةِ، نحوُ (تَيْقُورٍ)(٣).

أي: مِن الواوِ وهي مضمومةٌ أَكْثَرَ مِمَّا يُبْدَلُ منها وهي مفتوحةٌ.

قال سيبويه: «وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ (فُعْلٍ) مِنْ (وَأَيْتُ)؟ فَقَالَ: (وُؤْيٌ) كَمَا تَرَى، فَسَأَلْتُهُ عَنْهَا فِي مَنْ خَفَّفَ الهَمْزَ؟ فَقَالَ: (أُويٌ) كَمَا تَرَى، فَأَبْدَلَ مِنَ الْوَاوِ هَمْزَةً، فَقَالَ: لَا بُدَّ مِنَ الْهَمْزَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَقِي وَاوَانِ فِي أَوَّلِ الْحَرْفِ»(٤).

قال أبو عُثْمانَ(٥):

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٦، (هارون) ٤/ ٣٣٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٦، (هارون) ٤/ ٣٣٣.

(٣) هذه الحاشية على (قَلَّتْ) الأولى، والحاشية الآتية على (قَلَّتْ) الأخرى.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٦، (هارون) ٤/ ٣٣٣.

(٥) كلام المازني كاملًا منسوبًا في: التعليقة ٥/ ١٠، ونقله ابن السراج إلى «منقلبة من همزة» في الأصول ٣/ ٢٤٥، وانظر رأي المازني في: التصريف له ٢/ ٢٤٥- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٣٢٧- مسائل الغلط [مع الانتصار] ٢٦٢- والبغداديات ٩١. وأنكر المبردُ قول الخليل في مسائل الغلط، وردَّ عليه: ابن ولاد في الانتصار- والسيرافي في شرحه ٣٢٨

الذي قالَ الخليلُ عندي خَطَأٌ؛ وذلكَ لأنَّ الواوَ الثانيةَ مُنْقلِبةٌ من همزةٍ وأنا أَنْوِي الهمزَ فيها، وليسَ أُجِيزُ أنْ تُبْدِلَ الهمزةَ لأنَّ الواوَ مضمومةٌ، وليسَ البَدَلُ لازِمًا.

ولو لم يكنْ أَصْلُها الهمزَ لم يَلْزَمِ الإبدالُ؛ لأنَّ الثانيةَ مَدَّةٌ، مِثْلَ (وُورِيَ) إذا أَرَدْتَ (فُوعِلَ) مِن (وَارَيْتُ).

(فا)[1]: لو لم يكنْ أَصْلُها الهمزَ لَزِمَ إبدالُ الواوِ -التي هي فاءٌ- همزةً وإنْ كانت الثانيةُ مَدَّةً، أَلَا تَرَى أنَّ (أُولَى) قُلِبَتْ الفاءُ منها همزةً وإنْ كانتِ الواوُ التي بعدَها مِدَّةً.

وإنما لم تُقْلَبْ من (وُورِيَ) ونحوِهِ لأنَّها غيرُ لازِمةٌ؛ أَلَا تَرَى أنَّك تقولُ (وَارَى)، كما لم تُدَّغَمْ في نحوِ (سُويِرَ) و(بُويِعَ)؛ لأنَّها غيرُ لازِمةٍ، ولو كانتْ لازِمةً لادُّغِمَتْ وإنْ كانتْ مَدَّةً، كما ادُّغِمَتْ في (مَغْزُوٍّ) و(عُتُوٍّ) وإنْ كانتْ مَدَّةً، فكما تُدَّغَمْ إذا كانتِ المَدَّةُ لازِمةً كذلك يَلْزَمُ إذا كانتِ المَدَّةُ لازِمةً.

فـ(وُويٌ) ليس مِثْلَ (وُورِيَ)؛ لأنَّ الواوَ الثانيةَ لو لم تكن بدلًا من الهَمْزِ لَلَزِمَ إبدالُ الأولى همزةً، وإنْ لم يَلْزَمْ إبدالُها من (وُورِيَ)؛ لأنَّها في (وُورِيَ) غيرُ لازِمةٍ، وفي (وُويٍ) لو لم تكنْ بَدَلًا من همزةٍ لكانتْ

---

(١) انظر: التعليقة ٥/ ١٠-١٣ بزيادات وتفصيل. وانظر: البغداديات ٩١.

تكونُ لازِمةً.

فليس قولُ المازِنيِّ -في تَشْبيهِهِ هذا بـ(وُورِيَ) عندي- صَحِيحًا. [٤/ ١٤٠أ]

هَذَا بَابُ مَا تُقْلَبُ فِيهِ الْوَاوُ يَاءً وَذَلِكَ إِذَا سَكَنَتْ وَقَبْلَهَا كَسْرَةٌ

قال سيبويه: «وَتُحْذَفَانِ فِي مَوَاضِعَ وَتَثْبُتُ الْأَلِفُ»[1].

(فا): قوله: «وَتُحْذَفَانِ في مَوَاضِعَ»، نحوُ (قَاضٍ) و(يَغْزُو) و(يَخْشَى) في الوِقْفِ، يعني: مَنْ حَذْفِ الياءِ والواوِ في الوَقْفَ لم يَحْذِفِ الأَلِفَ. [٤/ ١٤٠ب]

قال سيبويه: «فَإِذَا لَمْ تَكُنِ الْهَاءُ فَلَا حَذْفَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عِوَضٌ، وَقَدْ أَتَمُّوا فَقَالُوا (وِجْهَةٌ) فِي (جِهَةٍ)، فَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِهَا مَكْسُورَةً»[2].

عند (ب): قوله: «فَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِهَا مَكْسُورَةً»، يعني (عِدَةٌ)؛ لأَنَّ الأَصْلَ (وِعْدَةٌ)، كأَنَّهُ يقولُ: إنَّ الهاءَ في (عِدَةٍ) تَصِيرُ عِوَضًا مِن الفاءِ المحذوفةِ، فإذا لم تكن الهاءُ لم تُحْذَفْ وَأُتِمَّ فَقِيلَ (وَعْدٌ).

قال سيبويه: «فَأَمَّا فِي الْأَسْمَاءِ فَتَثْبُتُ، قَالُوا (وِلْدَةٌ) وَقَالُوا (لِدَةٌ)»[3].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٧، (هارون) ٤/ ٣٣٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٨، (هارون) ٤/ ٣٣٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٨، (هارون) ٤/ ٣٣٧.

(ط): شَبَّهُوا (لِدَةً) بِمَا غُيِّرَ من المصادر نحوَ (عِدَةٍ)، وشَبَّهُوا (وِجْهَةً) بِمَا سَلِمَ من الأسماء نحوَ (وِلْدةٍ)، فكُلُّ واحدٍ منهما دَخِيلٌ على صاحبه. [٤/ ١٤١أ]

قال سيبويه: «فَإِنْ بَنَيْتَ اسْمًا مِنْ (وَعَدَ) عَلَى فِعْلَةٍ قُلْتَ (وِعْدَةٌ)، وإِنْ بَنَيْتَ مَصْدَرًا قُلْتَ (عِدَةٌ)»(١).

(ط): إِنَّمَا اعْتَلَّ المصدرُ للكسرةِ واعتلالِ فِعْلِهِ مَعًا، فإذا انْفَرَدَ أحدُهما لم يَعْتَلَّ؛ أَلَا تَرَى (جِوَارًا) سَلِمَ إِذْ سَلِمَ فِعْلُهُ، وهو (جَاوَرَ)، أَلَا تَرَى (وَعْدًا) سَلِمَ إِذْ لم تكن كَسْرَةٌ، فإِنَّما هما شيئانِ مَعًا.

هَذَا بَابُ مَا كَانَتِ الْيَاءُ فِيهِ أَوَّلًا وَكَانَتْ فَاءً

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْيَاءَ إِذَا ضُمَّتْ لم يُفْعَلْ بِهَا مَا يُفْعَلْ بِالْوَاوِ»(٢).

عند (ب): الواوُ عندَهُ إذا ضُمَّتْ بمنزلة واوينِ اجتمعتا، فتُبْدَلُ كُلُّ واحدةٍ منهما همزةً، فـ(أُقِّتَتْ) نَظِيرُ بنائِكَ (فَوْعَل) -مِن (وَعَدْتُ)- (أَوْعَدُ)، وكذلك الياءُ المضمومةُ بمنزلةِ الياءِ التي بعدَها واوٌ، نحوُ (حَيُودٍ) و(يَوْمٍ).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٨، (هارون) ٤/ ٣٣٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٨، (هارون) ٤/ ٣٣٧.

قال سيبويه: «وَذَاكَ لِأَنَّ الْيَاءَ أَخَفُّ مِنَ الوَاوِ»[١].

(فا): مَثَّلَ الياءَ بالألفِ، والضَّمَّةَ بالواوِ. [٤/ ١٤١ب]

قال سيبويه: «فَإِنْ أَسْكَنْتَهَا وَقَبْلَهَا ضَمَّةٌ قَلَبْتَهَا وَاوًا .... وَذَلِكَ نَحْوُ: (مُوقِنٍ) .... وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: (يَا زَيْدُ يْئَسْ)، شَبَّهَهَا بِـ(قِيْلَ). وَزَعَمُوا أَنَّ أَبَا عَمْرٍو قَرَأَ: ﴿يَصَٰلِحُ يْتِنَا﴾[٢]، جَعَلَ الهَمْزَةَ يَاءً، ثُمَّ لم يَقْلِبْهَا وَاوًا، ولم يَقُولُوا هَذَا فِي الحَرْفِ الذي لَيْسَ مُنْفَصِلًا، وَهَذِهِ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ؛ لِأَنَّ قِيَاسَ هَذَا أَنْ تَقُولَ (يا غُلَامِ وْحَلْ)»[٣].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٨، (هارون) ٤/ ٣٣٨.

(٢) سورة الأعراف ٧٧. وقراءة أبي عمرو هذه التي ذكرها سيبويه في مختصر ابن خالويه ٤٩-٦٦٦ والأصول ٣/ ٢٦٦- والبغداديات ٧٧- والخصائص ٢/ ٣٥٠- وكشف المشكلات ١/ ٤٦٠، وهذه رواية ضعيفة عن أبي عمرٍو، وليست من قراءته السبعية.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٨، (هارون) ٤/ ٣٣٨. و(يا صالحُ يْتِنا) في نسخ الكتاب عندي كُتِبت هكذا منفصلتين، انظر: (ش) ٤/ ١٤١ب- و(ح١)١٦٥ب- و(ح٧)٢/ ١٦٨ب- وابن دادي ٤١٨ب، وجاءت في مطبوعتي الكتاب (يا صالحُيْتِنا) متصلتين، وهي كتابة صوتية، وكان قياس كتابة القراءة إملائيًّا (يا صالحُ ايْتِنا) بإثبات همزة الوصل. و(يا غلامِ) بكسر الميم في جميع النسخ عندي، وهو موضع الشاهد من كلام سيبويه. وجاء في مطبوعتي الكتاب بضم الميم، وهو خلاف مقصود سيبويه. و(وْحَلْ) بالحاء المهملة رواية الشرقية. وجاء بلفظ (وْجَلْ) بالجيم في الرباحية [انظر: (ح١)١٦٥ب]- ونسخة ابن دادي٤١٨ب. يقال: وَجِلَ الرجل إذا خاف، ووَحِلَ الرجلُ إذا وقع في الوَحَلِ. انظر: القاموس (وجل) (وحل) ١٣٧٩.

(نسخةٍ):

قال: «ليسَ في الكلامِ واوٌ ساكنةٌ قبلَها كسرةٌ».

وهذا غَلَطٌ[١]، ليس في الكلامِ واوٌ قَبْلَها كسرةٌ في كَلِمةٍ، فيُشَبَّهَ هذا بهذا، والأَوَّلُ[٢] قد قِيلَ، وليس هكذا قال سيبويهِ؛ لأنَّ أبا عَمْرٍو أَثْبَتَ الياءَ بعدَ ضَمَّةٍ، لا بعدَ إِشْمَامٍ في حَرْفٍ واحدٍ.

قال أبو عثمان[٣]: لا يَلْزَمُ أبا عَمْرٍو هذا[٤]؛ لأَنَّهُ ليس في كلامِهم واوٌ ساكنةٌ قبلَها كسرةٌ، وفي كلامِهم الياءُ الساكنةُ بعدَ ضَمَّةٍ غيرِ مُشْبَعةٍ، مِثْلُ: (قُيْلَ)[٥]، فقَوْلُهُ: ﴿يَصَٰلِحُ ٱيْتِنَا﴾[١] مَرْدُودٌ إلى (قُيْلَ)، و(يا غَلامِ وْحَلْ)

---

(١) لعل قائل هذا التغليط المبرد، فهو الذي نقل كلام المازني الآتي.

(٢) يعني الياء الساكنة قبل ضمة، كما في قراءة أبي عمرو المذكورة.

(٣) انظر كلام المازني في: التعليقة ٥/ ١٨ نصًّا. ونقله الفارسي عن ابن السراج عن المبرد عنه في: التعليقة ٤/ ١٢٤- والبغداديات ٨٠، وانظر: الخصائص ٢/ ٣٥٠- والجواهر ٢٤٦- وكشف المشكلات ١/ ٤٦٠.

(٤) وقال بعدم هذا الإلزام لأبي عمرو: الفارسي في: البغداديات ٨٠- وابن جني في الخصائص ٢/ ٣٠٥.

(٥) هذا ما يسميه أكثر النحويين والقراء -في البناء للمجهول- إشمامًا، وقد اختلفوا في طريقة نقطه على طرائق، أقواها طريقتان: ١-نطق القاف بكسرة مشوبة بضمة، وبعدها ياء مشوبة بواو. ٢-نطق أول القاف بضمة وآخرها بكسرة، وبعدها ياء خالصة. وقد قِرِئ بهذا الإشمام في القراءات السبعية، ويَميل بعضهم إلى تسميته رومًا؛ لأن له أثرًا في النطق، والإشمام لا أثر له في النطق، والنحويون والقراء يفرقون بين الإشمام هنا والإشمام في أبواب الوقف الذي لا أثر له في النطق، انظر: توضيح =

ليسَ له مِثْلٌ، فيُرَدَّ إليه.

قال سيبويه: «فَأَمَّا (أَفْعَلُ) فَإِنَّهَا تَسْلَمُ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ تَسْلَمُ فِي (أَفْعَلَ) وَأَشْبَاهِهِ، إِلَّا أَنْ يَشِذَّ الْحَرْفُ»[٢].

يُرِيدُ: (أَفْعَلُ) مِن الياءِ يَسْلَمُ كَمَا يَسْلَمُ (أَفْعَلُ) مِن الواوِ.

في نحوِ (ضَرَبَهُ حتَّى أَتْكَأَهُ وَاتْلَجَهُ)، يُرِيدُ (أَوْلَجَهُ)[٣].

قال سيبويه: «وَقَدْ قَالُوا (يَاتَئِسُ) وَ(يَاتَبِسُ)، فَجَعَلُوهَا بِمَنْزِلَتِهَا إِذْ صَارَتْ بِمَنْزِلَتِهَا فِي التَّاءِ»[٤].

أي: بمنزلةِ الواوِ في (افْتَعَلَ) وقَلبِها تاءً.

وكذلك صارَ (يَاءَسُ) بمنزلةِ (ياجَلُ)، عند (ب)[٥].

المقاصد ١/ ٢٥- والمساعد ١/ ٤٠٢- والإشمام في اللغة حقيقته وأنواعه د. غانم قدوري الحمد، في مجلة معهد الإمام الشاطبي ٩/ ٢١٤.

(١) سورة الأعراف ٧٧. وقراءة أبي عمرو هذه التي ذكرها سيبويه في مختصر ابن خالويه ٤٩-٦٦٦ والأصول ٣/٢٦٦- والبغداديات ٧٧- والخصائص ٢/ ٣٥٠- وكشف المشكلات ١/ ٤٦٠، وهذه رواية ضعيفة عن أبي عمرٍو، وليست من قراءته السبعية.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٩، (هارون) ٤/ ٣٣٩.

(٣) هذا مثال لما شَذَّ، فالتاء في الفعلين أصلها الواو. انظر: القاموس (وكأ) ٧١، (ولج) ٢٦٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٩، (هارون) ٤/ ٣٣٩.

(٥) هذه الحاشية على رواية المبرد لكلام سيبويه، ولفظها: «وقد قالوا (ياءَسُ) و(يابَسُ) ....»، انظر: التعليقة ٥/ ٢٠، وجوَّد الفارسي رواية المبرد بقوله: «وهو أجود؛ لأنه أقرب إلى (يَاجَلُ) من (يَفْتَعِلُ) =

هَذَا بَابُ مَا الْيَاءُ وَالْوَاوُ فِيهِ ثَانِيَةً[(١)]

وَهُمَا فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ فِيهِ[(٢)]

(فا): قَوْلُهُ: «ثانيةً»، أي: في مَرْتَبَةٍ ثانيةٍ، فـ(ثانيةً) هنا ظَرْفٌ، لا خبرُ المبتدأِ؛ لأنَّها لو كانت خبرًا لكانَ (ثانِيَتانِ)[(٣)]. [٤/ ١٤٢أ]

قال سيبويه: «كَمَا أَنَّ (يَفْعَلُ) مِنْ (غَزَوْتُ) لا تَكُونُ حَرَكَةُ عَيْنِهِ إِلَّا مِنَ الْوَاوِ، وَكَمَا أَنَّ (يَفْعَلُ) مِنْ (رَمَيْتُ) لَا تَكُونُ حَرَكَةُ عَيْنِهِ إِلَّا مِنْ الْيَاءِ»[(٤)].

عند (ب): يقولَ: إنَّ بَنَاتِ الواوِ لا تكونُ إِلَّا (فَعَلَ يفعُلُ)، ولا يكونُ فيها (يَفْعِلُ)، ولا يكونُ في الياءِ إِلَّا (فَعَلَ يَفْعِلُ).

قال سيبويه: «جُعِلَتْ حَرَكَتُهُنَّ عَلَى مَا قَبْلَهُنَّ كَمَا جُعِلَتْ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ حَرَكَةُ مَا قَبْلَهُمَا»[(٥)].

عند (ب): «جُعِلَتْ حَرَكَتُهُنَّ عَلى ما قَبْلَهُنَّ»، أي: نُقِلَتِ الحركةُ

إليه»، و(ياءَسُ) و(يابَسُ) من (يَيْأَسُ) و(يَيْبَسُ)، فأصابها ما أصاب (يَاجَلُ) من (يَوْجَلُ)، انظر: المقتضب ١/ ٩٢، والرواية التي في المتن هي ما في جميع النسخ عندي.

(١) كذا بتنوين النصب في جميع النسخ عندي، وفوقها في نسخة ابن دادي ٤١٨ب (صح).

(٢) كذا في الشرقية- ونسخة ابن دادي ٤١٨ب. وجاء في الرباحية [انظر: (ح١)١٦٥ب]: مِنْهُ.

(٣) وجاءت هذه الحاشية في حواشي نسخة ابن دادي ٤١٨ب، وفيها: «فنصبه على الظَّرْفِ أو على الحال».

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٩، (هارون) ٤/ ٣٣٩.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٩، (هارون) ٤/ ٣٣٩. وهذا لفظ الرباحية [انظر: (ح١)١٦٥ب]، وفي نسخة ابن دادي ٤١٨ب «حُوِّلَتْ» بدل (جُعِلَتْ) الأخرى، وفي الشرقية «قبلها» بدل (قبلهما).

التي كانتْ في العَيْنِ على الفاءِ.

(فا)[1]: «كَما جُعِلَتْ مِنَ الواوِ والياءِ حركةُ ما قبلَهما»، يعني: إذا كانا لَامَيْنِ، نحوُ (يَرْمِي) و(يَغْزُو).

قَوْلُهُ: «ما قبلَهما»، هما العَيْنَانِ قَبْلَ اللَّامَيْنِ.

قال سيبويه: «كَما لَزِمَ ما ذَكَرْتُ لكَ الحركةُ مِمَّا بَعْدَهُ»[2].

قولُهُ: «كَما لَزِمَ ما ذَكَرْتُ لكَ الحركةُ مِمَّا بَعْدَهُ»، أي: كَما لَزِمَتِ العينَ من (يَغْزُو) ومِن (يَرْمِي) الحركةُ مِمَّا بعدَهما، وهما الضَّمُّ والكَسْرُ اللَّذَانِ لَزِمَا الزَّايَ مِن (يَغْزُو)، والميمَ مِن (يَرْمِي)، والضَّمَّةُ مِن الواوِ والكسرةُ من الياءِ[3]. [٤/ ١٤٢ب]

قال سيبويه: «وَنَظِيرُهُ فِي الاعْتِلَالِ مِنْ مُحَوَّلٍ إِلَيْهِ (يَعِدُ) وَ(يَزِنُ)»[4].

قال أبو بَكْرٍ: ينبغي أنْ يكون يُرِيدُ (عِدَةً)[5].

يعني: أنَّ (وَعَدَ) (فَعَلَ)، وبابُ (فَعَلَ) يكونُ فيه (يَفْعُلُ)

---

(١) التعليقة ٥/ ٢١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٩، (هارون) ٤/ ٣٣٩.

(٣) الحاشية كلها سوى الجملة الأخيرة في التعليقة ٥/ ٢١، من كلام الفارسي.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٩، (هارون) ٤/ ٣٤٠.

(٥) في التعليقة ٥/ ٢٢: «قيل في قوله (يَعِدُ ويَزِنُ): إنه ينبغي أن يكون يريد بـ(يَعِدُ ويَزِنُ) (عِدَةً وزِنَةً)؛ لأنَّ التحويل إنما هو في (عِدَةٍ) دونَ (يَعِدُ)؛ لأنَّ حركة الفاء حُوِّلَتْ إلى العين لَـمَّا حُذِفَتْ».

و(يَفْعِلُ)، وقَدْ حُوِّلَ هذا إلى (يَفْعِلُ).

(فا): فأَمَّا (يَجُدُ) فنادِرٌ، وحَذَفْتَ الفاءَ منه كَمَا حَذَفْتَ من (يَفْعِلُ)؛ لِيُعْلَمَ أنَّ أَصْلَهُ (يَفْعِلُ)[1].

قال سيبويه: «فَأَمَّا (طُلْتُ) فَإِنَّهَا (فَعُلْتُ) .... وَلَا يَكُونُ (طُلْتُهُ)، كَمَا لَا يَكُونُ (فَعُلْتُهُ) في شَيْءٍ .... وَتَقُولُ (تَزُودُ) كَمَا تَقُولُ (مُوقِنٌ)؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ»[2].

(فا)[3]: أَصْلُ (طُلْتُ) (فَعُلْتُ)؛ لا أَنَّهُ نُقِلَ مِن (فَعِلْتُ) إلى (فَعُلْتُ)، كَمَا أَنَّ أَصْلَ (خِفْتُ) و(هِبْتُ) (فَعِلْتُ)، لا أَنَّهما منقولانِ إليه من (فَعَلْتُ)، كما أَنَّ (بِعْتُ) منقولةٌ مِن (فَعَلْتُ) إلى (فَعِلْتُ).

في (ط)[4]: وقالوا (وَجَدَ يَجُدُ)، ولم يقولوا في (يَفْعُلُ) (يَوْجُدُ) –

---

(١) نقل الفارسي هذا التفسير في التعليقة ٥/ ٢٢ بـ(قيل)، وذَكَر تعليقه على كلامه بقوله: «فإن قيل لصاحب هذا التفسير الثاني ....».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٩-٣٦٠، (هارون) ٤/ ٣٤٠-٣٤١.

(٣) انظر: التعليقة ٥/ ٢٣ بالمعنى.

(٤) ما ورد في متن (ط) بعد النص المنقول لم يرد في متن الشرقية. وورد كاملًا في متن (ح٧)٢/ ١٦٨ب. وورد إلى قوله (منقولة إلى فَعُلْتُ) في: (ح١)١٦٥ب- و(ح٣)٣٨٥ب- و(ح٨)٣٩٤أ- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٣٦٥. وورد كاملًا في متن نسخة ابن دادي ٤١٩أ وقبله كُتِب: «من هنا تفسير»، وبعده كُتِب «رجع». وورد كاملًا في نسخة الموصلي ١٥٨ب، وكتب على قوله «وقال بعضهم»: «ليس من كلام سيبويه»، وفي آخره «إلى ههنا رجع». وورد في متن الحمزاوية (٨٢- =

وهو القِيَاسُ - لِيُعْلِمُوا أنَّ أَصْلَهُ (يَجِدُ).

وقالَ بعضُهم (طُلْتُهُ) مِثْلُ (قُلْتُهُ)، وهو (فَعِلْتُ) منقولةٌ إلى (فَعُلْتُ).

وأَنْشَدَ أبو عُثْمانَ:

إنَّ الفَـــرَزْدَقَ صَـــخْرَةٌ عَادِيَّـــةٌ طَالَـتْ -فَلَـيسَ تَنالُهـا- الأَوْعَـالا[1]

فعَدَّي (طُلْتُ)، ولو كانتْ (فَعُلْتُ) لم تَتَعَدَّ.

(ط)[2]: لِيُعْلِمُوا أَنَّهم حَذَفُوا مِن (يَفْعِلُ)؛ لأَنَّهُ لا يكونُ الحَذْفُ مِن غيرِ هذا البِنَاءِ، فلمَّا أَرَادُوا الحَذْفَ حَمَلُوهُ على (يَفْعِلُ) فحَذَفُوا، ثُمَّ صَرَفُوهُ إلى أَصْلِهِ وهو الضَّمُّ، فاسْتَبَانَ لهم مِنْ أَيْنَ حَذَفُوا؟ ومِنْ أَيِّ بابٍ كانَ أَصْلُ الفِعْلِ؟ وهو دَقِيقُ التَّعْلِيلِ.

ونَظِيرُهُ ما ذَكَرَ في بابِ التَّرْخِيمِ[3] في (طَلْحَةَ) حِينَ قال: إنَّهم فَتَحُوا

---

٢)٣١٤أ ووُضِع قبل قوله «وقال بعضهم» دائرة منقوطة، وفي آخره «رجع».

قلتُ: ما أنشده المازني والتعليق عليه ليس من الكتاب قطعًا، وأما الباقي فيحتمل أنه حاشية دخلت إلى متن الكتاب، ويحتمل أنه من الكتاب، فحشَّى المازني عليه بالبيت، فلمَّا رأى من رأى إنشاد المازني حذف الكلام كله؛ ظنًّا أن الكلام كله للمازني، وهذا الأشبه. والله أعلم.

(١) من الكامل، وهو لرِيَاح بن سُنَيْحٍ الزِّنْجي مولى بني ناجية، وفي اسمه واسم أبيه اضطراب، انظر: الكامل للمبرد ٢/ ٨٦٢- والحيوان ١/ ٢٧٠- ونقائض جرير والفرزدق ٨٨- والحماسة البصرية ٢/ ٥٥٧- وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٠١.

(٢) هذه الحاشية على قوله: «لِيُعْلِمُوا أَنَّ أَصْلَهُ (يَجِدُ)» في الحاشية السابقة.

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه ٤/ ٢٧٨، ٢٠٧.

الهاءَ لِيُؤْذِنُوا أنَّهم يُرخِّمُونَ ولم يَضُمُّوها؛ لأنَّهم لَـمَّا رَخَّمُوها أَرَادُوا -بَعْدَ تَرْخِيمهم- إِثْباتَ عَلامةِ التأنيثِ، فصَرَفُوها مفتوحةً؛ لِيُؤْذِنُوا بالتَّرْخِيم.

قال سيبويه: «لَكَانَ حَالُ الْفَاءِ كَحَالِ (قُلْتُ)»[1].

«كَحَالِ (قُلْتُ)»، أي: في أَنَّهُ كانت تَبْقَى الفاءُ على حَرَكَتِها لو لم تُحَوَّلْ.

قال سيبويه: «حَيْثُ كَانَتْ حَرَكَةُ الْعَيْنِ مُحَوَّلَةً مِنْ (يَفْعِلُ) وَ(يَفْعُلُ) إِلى أَحَدِهِمَا»[2].

كأَنَّهُ قالَ: حيثُ كانتِ حركةُ العَيْنِ تَصِيرُ إِمَّا ضَمَّةً وإِمَّا كسرةً.

قال سيبويه: «وَلَيْسَ في بَنَاتِ الياءِ (فَعُلْتُ)»[3].

(فا): قولُهُ: «وَلَيْسَ في بَنَاتِ الياءِ (فعُلْتُ)» كَمَا كانتْ في بَنَاتِ الواوِ (فَعِلْتُ)؛ لأنَّ الواوَ تَحَوَّلُ إلى الياءِ أَكْثَرَ مِمَّا تَحَوَّلُ اليَاءُ إلى الواوِ؛ لأنَّ الياءَ أَخَفُّ مِن الوَاوِ.

[٤/ ١٤٣أ] **قال سيبويه: «وَإِذَا قُلْتَ (يَفْعَلُ) مِنْ (بِعْتُ) قُلْتَ (يَبِيعُ)، أَلْزَمُوهُ (يَفْعِلُ)؛ حَيْثُ كَانَ مُحَوَّلًا مِنْ (فَعَلْتُ)؛ لِيَجْرِيَ مَجْرَى مَا حُوِّلَ إِلى**

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٩، (هارون) ٤/ ٣٤٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥٩، (هارون) ٤/ ٣٤٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٠، (هارون) ٤/ ٣٤١.

(فَعُلْتُ)»[١].

أي: في أنْ تَصِيرَ حركةُ عينِ (يَفْعِلُ) من الياءِ مِثْلَ حركةِ عينِ (فَعِلْتُ)، كَمَا كانتْ حَركةُ عينِ (يَفْعُلُ) من الواوِ مِثْلَ حركةِ عينِ (فَعُلْتُ)؛ لأنَّ بَنَاتِ الياءِ منقولةٌ كَما أنَّ بَناتِ الواوِ منقولةٌ، فاتَّفَقَتْ حركةُ عينِ (يَفْعُلُ) و(فَعُلْتُ) منهما كما اتَّفَقا في النَّقْلِ[٢].

قال سيبويه: «وَأَمَّا (يَفْعَلُ) مِنْ (خِفْتُ) وَ(هِبْتُ) فَإِنَّهُ (يَخَافُ) وَ(يَهَابُ)؛ لِأَنَّ (فَعِلَ) يَلْزَمُهُ (يَفْعَلُ)، وَإِنَّمَا خَالَفَتَا (يَزِيدُ) وَ(يَبِيعُ) لَأَنَّهُمَا لم تَعْتَلَّا مُحَوَّلَتَيْنِ، وَإِنَّمَا اعْتَلَّتَا مِنْ بِنَائِهِمَا الَّذِي هُوَ لَهُمَا فِي الْأَصْلِ»[٣].

(ط): إنْ قالَ قائلٌ: ما الذي مَنَعَ (خِفْتُ) أنْ يُقْلَبَ إلى (خُفْتُ)؛ لأنَّهما مِن الواوِ، كَما قُلْتَ (قُلْتُ)؟

قِيلَ: إنَّما جازَ في (فَعَلَ) التَّحْوِيلُ لاختلافِ بِنَاءِ مُضارِعِهِ، فإنَّهُ يأتي على (يَفْعِلُ) و(يَفْعُلُ) و(يَفْعَلُ)، وأمَّا (فَعِلَ) فلا يأتي إلَّا (يَفْعَلُ)، وهو لازِمٌ له.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٠، (هارون) ٤/ ٣٤١. و(يفعَل) الأولى في جميع النسخ عندي بفتح العين، والمقصود: صيغة المضارع.

(٢) انظر: التعليقة ٥/ ٢٣ باختلاف يسير من كلام الفارسي، مع تحريفات في الضبط.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٠، (هارون) ٤/ ٣٤١.

أي: خالَفَ قولُك (يَخَافُ) و(يَهَابُ) قولَك (يَزِيدُ) و(يَبِيعُ)، فجاءَ (يَخَافُ) على (يَفْعَلُ) و(يَزِيدُ) على (يَفْعِلُ)، وماضيهما جميعًا على (فَعِلَ).

كَأَنَّ قائلًا قالَ: لِمَ لَمْ يجِئْ (يَخَافُ) ونحوُهُ على (يَفْعِلُ)؛ إذْ كان الماضي على (فَعِلَ)، كَمَا أنَّ الماضيَ من (يَبِيعُ) على (فَعِلْتُ)، وجاء المضارعُ على (يَفْعِلُ)[1].

قال سيبويه: «وَلَوْ لم تُجْعَلْ تَابِعَةً لَالْتَبَسَ (فَعَلَ) مِنْ (بَاعَ) وَ(خَافَ) وَ(هَابَ) بِـ(فُعِلَ)»[2].

(ط):

يعني (خَافَ) و(بَاعَ) و(هَابَ) إذا حُوِّلْنَ إلى ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ في أنَّهم غَلَّبُوا عليها حركاتِ الفاءاتِ، فقالوا (خِيفَ) و(هِيبَ) و(بِيعَ)، كَمَا اتْبَعُوا عينَ (قالَ) فاءَها، فغَلَّبُوا حركتَها عليها حيثُ اتْبَعُوا العينَ الفاءَ في أحوالهن مِمَّا سُمِّيَ فاعِلُهُ، نحوُ (هَابَ) و(خَافَ) و(بَاعَ)، فكَمَا اتْبَعُوا العينَ الفاءَ في ما سُمِّيَ فاعِلُهُ كذلك اتْبَعُوها في ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ.

(نسخةٍ): فجَعَلُوها تابعةً لهنَّ، وإنَّما كانتْ تَصِيرُ لو حَوَّلْتَ عليها حركةَ العينِ (قُوِلَ)؛ لأنَّها (فُعِلَ)، ولكنَّها صَيَّرُوها كَأَخواتِها، فتَرَكُوا القافَ

---

(١) التعليقة ٥/ ٢٤ من كلام الفارسي.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٠، (هارون) ٤/ ٣٤٢.

مفتوحةً فيها واسكنوا الواوَ، ثُمَّ جعَلُوها تابعةً لفتحةِ القافِ، فصارتْ أَلِفًا.

وأمَّا (خَافَ) و(بَاعَ) فكانَ أَصْلُهما (خَوِفَ) و(بَيِعَ)، فلو حَوَّلْتَ على الفاءِ كسرةَ العينِ فصارتْ (خِيفَ) و(بِيعَ)، فصارتْ بمنزلةِ (فَعِلَ) منهما حيثُ اتْبَعُوا العَيْنَ. [٤/ ١٤٣ب]

قال سيبويه: «فكَمَا اتَّفَقْنَ فِي التَّغْيِيرِ كَذَلِكَ اتَّفَقْنَ فِي الإِلْحَاقِ»[١].

(فا)[٢]: أي: بَناتُ الياءِ والواوِ اتَّفَقْنَ في التَّغْيِيرِ في (يَفْعَلُ) و(فَعَلْتُ).

(ط): أي: في إِلْحَاقِ العَيْنَاتِ بحَرَكاتِ الفاءاتِ.

قال سيبويه: «وَحَدَّثَنَا أَبُو الخَطَّابِ: أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ: (كِيدَ زَيْدٌ يَفْعَلُ)»[٣].

قال[٤]: أنشدني الأَصْمَعِيُّ، قال: أنشدني ابنُ أبي طَرْفَةَ[٥]:

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٠، (هارون) ٤/ ٣٤٢.

(٢) انظر: التعليقة ٥/ ٢٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٠، (هارون) ٤/ ٣٤٢.

(٤) هو المازني، من رواية تلميذه المبرد عنه، ففي التصريف للمازني (مع المنصف) ١/ ٢٥٢: «وأخبرني الأصمعي أنه سمع من ينشد: وَكِيدَ ضِبَاعُ ....».

(٥) هو عمارة بن أبي طرفة الهذلي، أعرابي هذلي روى عنه الأصمعي. انظر: الشعر والشعراء ٢٧٨- ومصادر الشعر الجاهلي لناصر الدين الأسد ٢٦٨، ٥٦٥، ٥٦٩.

وَكِيدَ ضِبَاعُ القُفِّ يَأْكُلْنَ جُثَّتِي وَكِيدَ خِرَاشُ يَوْمَ ذَلِكَ يَيْتَمُ[١]

ويُرْوَى: يِيتَمُ. [٤/ ١٤٤أ]

قال سيبويه: «وَنَظِيرُهَا مِنَ الصَّحِيحِ (فَضِلَ يَفْضُلُ)»[٢].

قال[٣]: حَدَّثَنِي الأَصْمَعِيُّ، قال: سَمِعْتُ عِيسَى بنَ عُمَرَ يُنْشِدُ:

ذَكَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ بِبَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَمَا مَرَّ مِنْ عَيْشِي لَدَيْهِ وَمَا فَضِلْ[٤]

قال أبو عُثْمانَ[٥]: يقولُ بعضُهم (فَضِلَ يَفْضُلُ) مِثْلَ (مِتَّ تَمُوتُ).

[٤/ ١٤٤ب] **قال سيبويه: «وَقَالَ: (آنَ يَئِينُ)، فَهْوَ (فَعِلَ يَفْعِلُ) مِنَ الْأَوَانِ، وَهْوَ الحِينُ»(٦).**

---

(١) من الطويل، وهو لأبي خِرَاش الهذلي، كما في: شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٢٠- وشرح شواهد الإيضاح ٦٢٨- وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٨٩٥- واللسان (كيد) ٣/ ٣٨٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦١، (هارون) ٤/ ٣٤٣.

(٣) هو المازني، من رواية الفارسي عن ابن السراج عن المبرد عنه، ففي التعليقة ٥/ ٢٥: «قال أبو علي: أخبرنا أبو بكر، عن أبي العباس، عن أبي عثمان، قال: حدثني الأصمعي، قال: سمعت عيسى بن عمر ينشد لأبي الأسود ....»، وفي التصريف للمازني (مع المنصف) ١/ ٢٥٦: «وأخبرني الأصمعي، قال: سمعت عيسى بن عمر ينشد لأبي الأسود: ... وما مر من عيشي ذَكَرْتُ وما فَضِلْ»، وذكره بلفظه من التصريفِ ابنُ السراج في الأصول ٣/ ٣٤٤، وذَكَرَ إنشاد المازني إياه السيرافي في شرحه (رسالة) ٣٧٤.

(٤) من الطويل، هو لأبي الأسود الدؤلي، كما في: ديوانه ١٠٠، ٢٥٣- ودقائق التصريف ٢٥٨- والخزانة ١/ ٢٨٥- ومراجع الهامش السابق.

(٥) انظر: التصريف له (مع المنصف) ١/ ٢٥٦.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٢، (هارون) ٤/ ٣٤٥.

ليس من الكتابِ، من .... إلى، عند (ب)[1].

(فا): يَبْعُدُ أنْ يكونَ هذا مِنَ الأَوَانِ؛ لكَوْنِهِ على (يَفْعِلُ)، ولم يجيءْ من الواوِ شيءٌ على (فَعِلَ يَفعِلُ)، ولكنْ (آنَ يَئِينُ) مُنْقَلِبٌ مِن (أَنَى يَأْنِي)، إذا انتهى الشيءُ وبَلَغَ[2]. [٤/ ١٤٥أ]

هَذَا بَابُ مَا لَحقَتْهُ الزَّوَائِدُ مِنْ هَذِهِ الأَفْعَالِ المُعْتَلَّةِ مِنْ بَنَاتِ الثَّلاثَةِ

قال سيبويه: «وَلَمْ يَجْعَلُوهُ مُعْتَلًّا مِنْ مُحَوَّلٍ إِلَيْهِ؛ كَرَاهِيَةَ أَنْ يُحَوَّلَ إِلى مَا لَيْسَ مِنْ كَلَامِهِمْ»[3].

لأَنَّهُ إذا قُلْتَ (أَقَمْتُ) فلا تُحَوِّلُهُ إلى (أَفْعُلْتُ)؛ لأَنَّهُ ليس في كلامِهم، وفيهِ (فَعُلْتُ)[4].

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ (تَفَاعَلْتُ)؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَسْكَنْتَ الْوَاوَ وَالْيَاءَ حَذَفْتَ الحَرْفَيْنِ»[5].

---

(١) النص المحشَّى عليه جاء في الفراغ في متن الشرقية، ولم يرد في نسخة ابن دادي ٤٢٠أ، ووردت في متن الرباحية دون تعليق [انظر: (ح١)١٦٦أ.

(٢) يقال: أَنَى الشيءُ يَأْنِي أَنْيًا وأَنًى وإِنًى: حان وأدرك. انظر: اللسان (أنى) ١٤/ ٤٨- والقاموس (أنى) ١٦٢٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٢، (هارون) ٤/ ٣٤٥.

(٤) انظر: التعليقة ٥/ ٢٦ بالمعنى من كلام الفارسي.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٢، (هارون) ٤/ ٣٤٦.

حَذَفْتَ الحَرْفَيْنِ لاجْتِماعِ ثلاثِ سواكنَ.

قال سيبويه: «في ما ذَكَرْتُ لَكَ قَبْلَ هَذَا، شَبَّهُوهُ بـ(فَاعَلْتُ)»[١].

قولُهُ: «قَبْلَ هذا»، أي: ليس مِمَّا قَبْلَهُ أَلِفٌ أو ياءٌ أو واوٌ، شَبَّهُوهُ بـ(فاعَلْتُ)، أي: بـ(فاعَلْتُ) الذي عَيْنُهُ ياءٌ أو واوٌ.

قال سيبويه: «وَلَيْسَ هَذَا بِمُطَّرِدٍ، كَمَا أَنَّ بَدَلَ التَّاءِ في بابِ (أَوْلَجْتُ) لَيْسَ بِمُطَّرِدٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ: .... وَ(أَطْيَبْتُ)»[٢].

قال: قال الأَصْمَعِيُّ: سَمِعْتُ من العرب مَنْ يُنْشِدُ:

أَيْطَبَهُ طَبَّاخُهُ فَأَيْطَبَا[٣]

يُرِيدُ: أَطْيَبَهُ، فقَلَبَ[٤].

قال: حدَّثني الأَصْمَعِيُّ، قال: سَمِعْتُ أبا عَمْرٍو يقول: العَرَبُ تقولُ: (لِحَحَتْ)، فيَجِيئُونَ بها على الأَصْلِ، ولا يَدَّغِمُونَ.

قال أبو عَمْرٍو: اللَّحَحُ[١].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٢، (هارون) ٤/ ٣٤٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٢، (هارون) ٤/ ٣٤٦. و(أطيبتُ) كذا في الشرقية- و(ح١)١٦٦أ. وهي بلفظ (أطيبَ) في: نسخة ابن دادي ٤٢٠ب- و(ح٧)٢/ ١٦٩ب- والحمزاوية (٨٢-٢)٣١٧أ.

(٣) من الرجز، ولم أجده.

(٤) يقال: (ما أَطْيَبَهُ!)، و(ما أَيْطَبَهُ!) مقلوب منه، وكذا بقية تصرفاتها. انظر: اللسان (طيب) ١/ ٥٦٥، (يطب) ١/ ٨٠٦.

ومِنْ ثَمَّ يُقالَ: (ابنُ عَمِّهِ لَـحًّا)[٢].

قال سيبويه: «فَجَعَلُوهَا بِمَنْزِلَتِهَا فِي أَنَّهَا لَا تَتَغَيَّرُ»[٣].

قولُهُ: «فَجَعَلُوها»، أي: جَعَلُوا هذه الأَحْرُفَ التي صُحِّحَتْ وشَذَّتْ عن القِياسِ.

«بمنزلتِهِ»، أي: بمنزلةِ (فاعَلْتُ) و(فَعَّلْتُ)، يُرِيدُ: مِمَّا عَيْنُهُ ياءٌ أو واوٌ في أنَّها لا تَتَغَيَّرُ. [٤/ ١٤٥ب]

قال سيبويه: «وَلَمْ يَعْتَلَّ الحَرْفُ مِنْ مُحَوَّلٍ إِلَيْهِ؛ كَرَاهِيَةَ أَنْ يُحَوَّلَ إِلى مَا لَيْسَ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَذَلِكَ نَحْوُ (اخْتَارَ) وَ(اعْتَادَ) وَ(انْقَاسَ)»[٤].

يعني: أنَّ (افْتَعَلَ) و(انْفَعَلَ) ليس لهما أَخٌ في كلامِهم إذا حُوِّلا إليه انكسرَتْ عَيْنُهما أو انْضَمَّتْ، فحُوِّلَتْ حركَتُها على التاءِ كَما يُغَيَّرُ أَوَّلُ (قُلْتُ) و(بِعْتُ)، وذلك لأنَّ ذا البابَ يكونُ على ثلاثةِ أشياءَ: على (فَعَلْتُ) و(فَعِلْتُ) و(فَعُلْتُ). [٤/ ١٤٦أ]

---

(١) اللَّحَحُ: التزاق العين من وَجَعٍ أو رَمَصٍ أو دَمْعٍ، يقال: لَحِحَتْ عَيْنُهُ تَلْحَحُ لَحَحًا، انظر: اللسان (لحح) ٢/ ٥٧٧.

(٢) أي: لازق النسب. انظر: اللسان (لحح) ٢/ ٥٧٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٢، (هارون) ٤/ ٣٤٦. و(أطيبتُ) كذا في الشرقية- و(ح١)١٦٦أ، وهي بلفظ (أطيبَ) في: نسخة ابن دادي ٤٢٠ب- و(ح٧)٢/ ١٦٩ب- والحمزاوية (٨٢-٢)٣١٧أ.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٢، (هارون) ٤/ ٣٤٧.

قال سيبويه: «فَإِذَا لم تَعْتَلَّ الْوَاوُ فِي هَذَا، وَلَا الْيَاءُ، نَحْوُ (عَوِرْتُ) وَ(صَيِدْتُ)، فَإِنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ لَا تَعْتَلَّانِ إِذَا لَحِقَ الْأَفْعَالَ الزِّيَادَةُ، وَتَصَرَّفَتْ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ بِمَنْزِلَةِ وَاوِ (شَوَيْتُ)»(١).

(ط): لَـمَّا سَلِمَتِ الواوُ في (عَوِرْتُ)، والياءُ في (صَيِدْتُ) كانت بمنزلة (شَوَيْتُ) إِذْ لم تَعْتَلّ؛ لأنه لا يجوزُ الاعتلالُ فيه؛ لأنَّ ما بعدَ الواو قد اعْتَلَّ، فمُحَالٌ أنْ يَعْتَلَّ من كلمةٍ حرفانِ، فكذلك (عَوِرْتُ) و(صَيِدْتُ) لا تَعْتَلُّ؛ لأنَّها في معنَى ما لا يَعْتَلُّ. [٤/ ١٤٦ب]

هَذَا بَابُ مَا اعْتَلَّ مِنْ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ المُعْتَلَّةِ عَلَى اعْتِلالِها

قال سيبويه: «فَصَارَ هَذَا الْوَجْهُ عِنْدَهُمْ؛ إِذْ كَانَ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ يَقْلِبُوا الْوَاوَ يَاءً -وَلَا يُتْبِعُوهَا الضَّمَّةَ؛ فِرَارًا مِنَ الضَّمَّةِ وَالْوَاوِ إِلَى الْيَاءِ- لِشَبَهِهَا بِالْأَلِفِ، وَذَلِكَ (مَشُوبٌ) وَ(مَشِيبٌ)»(٢).

عند (ب): «فصارَ هذا الوَجْهُ إِذْ كانَ مِن كلامِهم أَنْ يَقْلِبُوا الواوَ ياءً لِشَبَهِها بالأَلِفِ، وذلك نحوُ (مَشُوبٍ)»(٣).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٣، (هارون) ٤/ ٣٤٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٣، (هارون) ٤/ ٣٤٨.

(٣) الرواية التي في المتن هي رواية الشرقية. ومثلها في: نسخة ابن دادي ٤٢١أ، وفيها (الوجهَ) بالنصب. ومثلها في (ح١)١٦٦ب- و(ح٣)٣٨٧ب- و(ح٨)٢٩٦أ، وفيها «وذلك قولهم: (مَشِيبٌ) و(مَشُوبٌ)». وجاء بلفظ: «فَصَارَ هَذَا الْوَجْهَ عِنْدَهُمْ؛ إِذْ كَانَ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ يَقْلِبُوا الْوَاوَ يَاءً -وِلَا =

قال سيبويه: «وَفِي (حُورٍ) (حِيرٌ)»[١].

قال: قالَ أبو زَيْدٍ[٢]: أَنْشَدَني أبو مَهْدِيَّةَ[٣]:

عَيْنَاءُ حَوْرَاءُ مِنَ الْعِينِ الْحِيرْ[٤]

[٤/ ١٤٧أ]

قال سيبويه: «يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِـ(مَفْعُولَةٍ) أَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَكُونُ (مَفْعُولَةً)»[٥].

الأَخْفَشُ يُجِيزُ (مَفْعُولَةً) مَصْدَرًا، ويقولُ: (خُذْ مَيْسُورَهُ، وَدَعْ

يُتْبِعُوهَا الضَّمَّةَ؛ فِرَارًا مِنَ الضَّمَّةِ وَالْوَاوِ إِلى الْيَاءِ- لِشَبَهِهَا بِالْأَلِفِ، فصارَ هذا الوَجْهَ عندَهم؛ إِذْ كانَ مِن كلامِهم أَنْ يَقْلِبُوا الواوَ ياءً لِشَبَهِها بالأَلِفِ، وَذَلِكَ قولُهم: (مَشِيبٌ) وَ(مَشُوبٌ)»، كذا بالتكرار، ويظهر أن رواية نسخة (ب) كهذه الرواية.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٣، (هارون) ٤/ ٣٤٨.

(٢) أنشده أبو زيد في آخر النوادر (في كتاب مسائية) ٥٧٠ آخر أرجوزة عدتها (١٣) بيتًا، وقال أبو الحسن الأخفش الصغير بعدها: «أنشدني هذه الأرجوزة أبو محمد عبدالله بن جُوَان البصري، عن الزِّيادي، وأحسبه قال: وعن المازني».

(٣) هو: أبو مَهْدِيَّةَ، أعرابي صاحب غريب، يروى عنه البصريون، كالأصمعي وأبي عبيدة. انظر: الفهرست ٦٩- والأعراب الرواة ٢٣٥.

(٤) من الرجز، وهو لمنظور بن مرثد الأسدي، كما في: تهذيب إصلاح المنطق ١/ ١٢٦- والمشوف المعلم ١/ ٢٢٠، وبلا نسبة في: أدب الكاتب ٦٠٠-والمنصف ١/ ٢٨٨- والممتع ٢/ ٤٥٦.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٤، (هارون) ٤/ ٣٤٩.

مَعْسَورَهُ) وهو قولُ أبي العَبَّاسِ، كَما تقولُ (مَسْتَخْرَجٌ)، فيكونُ مَصْدَرًا ومَفْعُولًا، فالمَصْدَرُ والمفعولُ شَيْءٌ واحدٌ[1].

قال سيبويه: «لم تُتْبِعْهَا الْكَسْرَةَ»[2].

قال (ب): في (أُخرى): «لم تَتْبَعْ إِلَّا الْكَسْرَةَ، مِثْلُ (خِفْتُ)».

قال سيبويه: «وَإِنَّمَا هَذَا كَقَوْلِهِمْ (رَمُوَ الرَّجُلُ) فِي الْفِعْلِ، فَيُتْبِعُونَ الْوَاوَ مَا قَبْلَهَا، وَلَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي (فَعْلٍ) إِذَا كَانَ اسْمًا، فَ(مَعِيشَةٌ) تَصِحُّ أَنْ تَكُونَ (مَفْعُلَةً) وَ(مَفْعِلَةً)»[3].

عند (ب)[4]:

يعني: أنَّكَ إذا قُلْتَ (رَمُو يَرْمُو) أَتْبَعْتَ الياءَ الضَّمَّةَ في القِياسِ، ولم تَتْبَعْهَا الضَّمَّةُ، كَما أَنَّ (خِفْتُ) لم تَتْبَعِ العَيْنُ الفاءَ فتقولَ (خُفْتُ)، فتَضُمَّ الخاءَ وتُتْبِعَها الواوَ.

---

(١) لا يرى سيبويه مجيء (مَفْعُولٍ) مصدرًا، ويراه الأخفش والفراء وأبو عبيد والمبرد والفارسي، انظر: الغريب المصنف ٣/ ٦٨٩- والكامل ١/ ١٥٦- والأصول ٣/ ١٤٩، ٣٥٠، ٢٨٤- وتهذيب اللغة ١٠/ ١٦٧- والمسائل المنثورة ١٢٩- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٦٠٧- والتبصرة والتذكرة ٢/ ٨٩٠، وانظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٤٢١- وشرح الشافية ١/ ١٧٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٤، (هارون) ٤/ ٣٤٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٤، (هارون) ٤/ ٣٤٩.

(٤) انظر: الأصول ٣/ ٢٨٥.

(فا):

يُرِيدُ: لو كانَ (فَعْلٌ) اسْمًا -وكانتْ لامُهُ ياءً- لم تَتْبَعِ الياءُ الضَّمَّةَ، لكنْ كانتِ الضَّمَّةُ تَتبَعُ الياءَ وتُقْلَبُ كَسْرَةً، فيُقالُ -في مِثْلِ (عَضُدٍ) مِنْ (رَمَيْتُ)-: (رَمِي[1])[2].

(ط):

اعْلَمْ أنَّ جُمْلَةَ هذا كُلِّهِ أنْ تَعْلَمَ أنَّك متى أَسْكَنْتَ الياءَ والواوَ في شيءٍ من هذه الأفعالِ -لِعِلَّةٍ تَلْحَقُها- فالحُكْمُ في ذلك أنْ تَقْلِبَهما على حركاتِ ما قبلهما، وأنْ تَجْعَلَ الحركاتِ هي الغالبةَ عليهما، فإنْ كانَ السَّاكنُ منهما واوًا وقبلَهُ كسرةٌ قَلَبْتَهُ ياءً، وإنْ كانَ ياءً وقَبْلَهُ ضَمَّةٌ قَلَبْتَهُ واوًا، فحركةُ ما قَبْلَهُ أبدًا هي التي تُدَبِّرُهُ وتَحْكُمُ عليه.

وأمَّا في الأسماءِ فإنَّ الياءَ تَجْرِي على عَكْسِ هذا، وذلك أَنَّك متى أَسْكَنْتَها في شيءٍ من الأسماءِ -وكان الحَرْفُ الذي قبلَها ساكنًا- لم تَنْقُلْ حركتَها إليه، ثُمَّ تُغَلِّبُهُ عليها، كَما كانَ في الفِعْلِ، بَلْ حُكْمُها متى أَسْكَنْتَها أنْ تَجْعَلَ حركةَ الساكنِ الذي قبلَها مِن جِنْسِها، وإنْ تُغَلِّبَها عليه، وذلك نحوُ (مَهِيبٍ) و(مَبِيعٍ)، وهذا حُكْمُ الياءِ مَتَى[3] سَكَنَتْ وسَكَنَ ما قبلَها في كُلِّ اسْمٍ.

---

(١) كذا كُتِبَت الكلمة، وهي بذلك تكون منقوصة، فتعل إعلال المنقوص، فتحذف ياؤها (رَمٍ).

(٢) انظر: شرح عيون سيبويه ٣٠٠.

(٣) في (ش٣) ٥٣٩أ: (إذا).

والياءُ في ذلك خِلافُ الواوِ؛ لأنَّ الواوَ في ذلك مُوافِقةٌ للأفعالِ، إلَّا أنْ تكونَ الياءُ مفتوحةً وقَبْلَها ساكِنٌ، فإنَّك تُحوِّلُ الحركةَ التي على العَيْنِ على الفاءِ، وتَقْلِبُ حركةَ العَيْنِ على الفاءِ، وذلك نحوُ (المَغَاثِ) و(المَعَاشِ).

قال سيبويه: «وَكَ(مُسْعُطٍ) يَجْرِي مِنَ الْوَاوِ كَ(أُفْعُلْ) فِي الْأَمْرِ .... وَتَقُولُهُ مِنَ الْيَاءِ عَلَى مِثَالِ (مَعِيشَةٍ)، إِلَّا أَنَّكَ تَضُمُّ الْأَوَّلَ، وِذَلِكَ (مُبِيعَةٌ)»[1].

وقالَ الأَخْفَشُ[2] في مِثْلِ (مُسْعُطٍ) (مُبُوعٌ)، وهو خِلافُ قَوْلِ سيبويه[3]. [٤/ ١٤٧ب]

قال سيبويه: «وَقَالُوا (مُحبَبٌ)، حَيْثُ كَانَ اسْمًا أَلْزَمُوهُ الْأَصْلَ، كَ(مَوْرَقٍ)»[4].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٤، (هارون) ٤/ ٣٥٠.

(٢) هذه الحاشية جاءت قبل النص المحشى عليه في: متن الشرقية- ونسخة الموصلي ١٦٤أ-ونسخة ابن دادي ٤٢١ب، وقبلها دائرة منقوطة، وبعدها «رجع»- و(ح٧)٢/ ١٧٠ب- والحمزاوية (٨٢-٢)٣١٩أ بين دائرتين.

(٣) في الأصول ٣/ ٢٨٥: «وتقول في مثال (مُسْعُطٍ) من البَيْعِ (مُبِيعٌ)، كان الأصل (مُبُيْعٌ)، فنقلت الحركة إلى الباء، ثم أبدلتها كسرة لتصح الياء، وقال الأخفش -في ما أحسبه-: أقول (مُبُوعٌ)، وهو خلاف قول سيبويه»، وانظر: التصريف مع المنصف ١/ ٢٩٧- والمقتضب ١/ ٩٩- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٤٣٢- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٦١١- والتكملة وشرحه المقتصد ٢/ ٩٦٣- وشرح عيون سيبويه ٣٠١- والممتع ٢/ ٤٦٩- والارتشاف ١/ ٢٨٠، ٣٠٤.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٤، (هارون) ٤/ ٣٥٠.

(فا): أي: هي أسماءٌ مَصُوغةٌ، لا مُناسبةَ بينَها وبينَ الفِعْلِ، ولو كانتْ مِن الفِعْلِ لاعْتَلَّتْ كَما أنَّ (مَوْرَقًا) و(مَوْهَبًا) لو كانا مَصْدَرَيْنِ أو مَوْضِعَينِ للفِعْلِ لَكَسَرْتَ العَيْنَ منهما ولم تَفْتَحْ، مَثْلَ (مَوْعِدٍ).

قال سيبويه: «وَيَتِمُّ فِي قَوْلِكَ (مَا أَقْوَلَهُ وَأَبْيَعَهُ!)؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى (أَفْعَلُ مِنْكَ) وَ(أَفْعَلُ النَّاسِ)؛ لِأَنَّكَ تُفَضِّلُهُ»[1].

(ط): لَـمَّا كان معناهُ معنَى الاسمِ -للمُفاضَلةِ التي وَقَعَتْ فيه وتَرْكِ التَّصَرُّفِ- أَشْبَهَ الاسمَ، فجرَى مَجْرَاهُ. [٤/ ١٤٨أ]

قال سيبويه: «وَأَمَّا نَظِيرُ (إِصْبَعٍ) مُنْهُما فَـ(إِقْوَلٌ) وَ(إِبْيَعٌ)، وَإِنْ أَرَدْتَ مِثَالَ (إِثْمِدٍ) قُلْتَ (إِبْيِعٌ) وَ(إِقْوِلٌ)»[2].

قال أبو الحَسَنِ[3]:

يعني: فَرَقُوا بينَ (إِبْيِعٍ) و(إِبْيَعٍ) إذا كان اسمًا، وبينَ (بِعْ) وَ(خَفْ) مِنْ قَبْلِ أنْ يُحْذَفَ، ولأنَّهما[4] كانا قَبْلَ الحَذْفِ (إِخَافُ) و(إِبْيِعُ)، فحَذَفُوا همزةَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٤، (هارون) ٤/ ٣٥٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٥، (هارون) ٤/ ٣٥١.

(٣) قول أبي الحسن منسوبًا إليه في التعليقة ٥/ ٣٥ بتحريف كثير، وقال أبو علي بعده: «والفصل في جميع هذه الأبنية يقع بين الاسم والفعل قبل أن يدرك الحذف، على هذا جميع هذا الباب، وإن اقتصر أبو الحسن على هذا المثال».

(٤) (ولأنهما) بواو في جميع النسخ.

الوَصْلِ لَـمَّا تحرَّكتِ الفاءُ، وحَذَفُوا مَوْضِعَ العينِ لَـمَّا سَكَنَ مَوْضِعُ اللامِ؛ للوَقْفِ أو للجَزْمِ.

قال سيبويه: «وَكَانَ الْإِتْمَامُ لازِمًا لِهَذَا مَعَ مَا ذَكَرْنَا»(١).

أي: لازِمًا لهذه الأفعالِ الجائيةِ على مِثَالِ الأَفْعالِ.

قولُهُ: «مَعَ مَا ذَكَرْنَا»، يعني: مِنْ إرادةِ الفَصْلِ بينَ الاسْمِ والفِعْلِ.

[٤/ ١٤٨ب]

قال سيبويه: «وَإِنَّمَا مَنَعَنَا أَنْ نَذْكُرَ هَذِهِ الْأَمْثِلَةَ في ما أَوَّلُهُ يَاءٌ أَنَّهَا لَيْسَتْ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَةِ إِلَّا فِي (يَفْعَلُ)، وَلَمْ تَجْرِ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ مَجْرَى مَا جَاءَ عَلَى مِثَالِ الفِعْلِ وَأَوَّلُهُ مِيمٌ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ لَا تَكُونُ زِيَادَتُهَا الَّتِي فِي أَوَّلِهَا مِيمًا، فَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَحْتَاجُوا إِلَى التَّفْرِقَةِ»(٢).

عند (ب): «مِثْلَ (يَرْمَعٍ)»(٣).

«هَذِهِ الْأَسْمَاءُ»، يُريد: الأسماءَ المُصَحَّحَةَ التي على مِثَالِ الأَفْعالِ، وزِيادتُها زِيادةُ الأفعالِ.

يقول: لم يَفْرُقُوا بينَ الأفعالِ والأَسْماءِ التي على وَزْنِها وأوَّلُها الميمُ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٥، (هارون) ٤/ ٣٥٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٥، (هارون) ٤/ ٣٥٢.

(٣) بعد قوله: «إِلَّا في (يَفْعَلُ)».

لأنَّ الانْفِصالَ بينَهما يَقَعُ بالزِّيادةِ، أَلَا تَرى أنَّ الفِعْلَ لا يكونُ أَوَّلُهُ ميمًا[1]. [٤/ ١٤٩أ]

قال سيبويه: «فَإِذَا أَرَدْتَ (تُفْعُلٌ) مِنْهُمَا فَإِنَّكَ تَقُولُ (تُقُولٌ) و(تُبِيعٌ) كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي (مَفْعِلٍ)؛ لِأَنَّهُ عَلَى مِثَالِ الْفِعْلِ وَلَا يَكُونُ فِعْلًا، وَكَذَلِكَ (تِفْعِلٌ)، نَحْوُ (التِّحْلِئِ)، يَجْرِي مَجْرَى (إِفْعِلٍ) كَمَا أُجْرِيَ (تُفْعُلٌ) مُجْرَى (أُفْعُلٍ)، فَأُجْرِيَ هَذَا مُجْرَى مَا أَوَّلُهُ الْمِيمُ، فَـ(التِّفْعِلُ) مِثْلُ (التِّحْلِئِ)، وَمِثَالُهُ مِنْهُمَا (تِقِيلٌ) وَ(تِبِيعٌ)»[2].

عند (ب): هذا عند أبي العَبَّاسِ غَلَطٌ[3]، وحَقُّ جميعِ هذا أنَّهُ ما كان جاريًا على الفِعْلِ أَعَلَّهُ، وما كان اسمًا صَحَّحَهُ.

أَعَلَّ هذا لأنَّ زِيادَتَهُ زِيادةُ الأفعالِ، فلِمُجاوَزَتِهِ الأفعالَ أَعَلَّهُ.

قال سيبويه: «وَلَكِنَّهُمَا إِذَا كَانَتَا بِمَنْزِلَةِ (أَقَامَ) وَ(أَقَالَ) لَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا

---

(١) هذه الحاشية باختلاف يسير في التعليقة ٥/ ٣٦، وجعلها الفارسي من كلامه.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٦، (هارون) ٤/ ٣٥٣.

(٣) «وزَعَمَ أنَّ هذا يَصِحُّ؛ لأنه ليس على زِنَةِ الفِعْلِ، فتقول فيه (تُقْوُلٌ) و(تُبْيُعٌ)، ولا يُعْتَدُّ بزيادةِ الفِعْلِ إذا لم يكنْ على زِنَةِ الفِعْلِ»، انظر: قول أبي العباس في هذه المسألة في: المقتضب ١/ ١١٠، وصرَّح فيه بمخالفته الخليل وسيبويه وغيرهما من البصريين- والأصول ٣/ ٢٨٥- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٤٤٠- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٦٢٠، ومنه النقل- وشرح الشافية ٣/ ١٥٦- والارتشاف ١/ ٣٠٥.

إِسْكَانُ مُتَحَرِّكٍ وَتَحْرِيكُ سَاكِنٍ»[1].

(نسخةٍ): إِذْ ذاك تَفْصِلُ بينَ الاسمِ والفِعْلِ.

في (نسخةٍ): أَقُولُ: إنما يُفْصَلُ بينَ الاسمِ والفِعْلِ إذا كُنْتَ في هذه الحالِ، وليس (قالَ) كذا؛ لأَنَّهُ ليسَ هناكَ تحريكُ ساكنٍ.

هَذَا بَابٌ أتِمَّ فِيهِ الاسْمُ لأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مِثَالِ الفعْلِ فَيُمَثَّلَ بِهِ، وَلَكِنَّهُ أتِمَّ لِسُكُونِ مَا قَبْلَهُ أَوْ مَا بَعْدَهُ، كَمَا يُتَمُّ التَّضْعِيفُ إِذَا أُسْكِنَ مَا بَعْدَهُ

(ط):

«هَذَا بَابٌ أُتِمَّ فِيهِ الاسْمُ عَلَى مِثَالٍ فَمُثِّلَ بِهِ لِسُكُونِ مَا قَبْلَهُ ....»[2].

(ط):

اعلمْ أنَّ هذا الإِتْمَامَ إنما وَقَعَ في هذا البابِ في أسماءٍ مُشْتَقَّةٍ جاءتْ على ضُرُوبٍ شَتَّى، ليستْ بمصادرَ ولا أسماءِ فاعِلِينَ ومفعولِينَ، محمولةٍ على أَفْعالها، وإنما هي في أَبْنِيَتِها كـ(زَيْدٍ) و(عَمْرٍو) وسائرِ الأسماءِ، أو في أمثلةٍ من الجموعِ، فلا معنًى لاعتلالها.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٦، (هارون) ٤/ ٣٥٣.

(٢) العنوان في المتن لفظ الشرقية. وعنوان (ط) هو العنوان في الرباحية -ونسخة ابن دادي ٤٢٢ب- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٤٥٠، وفيها جميعًا (وما بعده) بالواو. وفي (ح١)١٦٧أ (يَتِمُّ). وفي الحمزاوية (٨٢-٢)٣٢١أ: «هذا بابُ ما أُتِمَّ .... كما أُتِمَّ ....».

ومعنى «فَمُثِّلَ بِهِ»[١] يُرِيدُ: مُثِّلَ هذا المُعْتَلُّ من الأبنيةِ بالذي جِيءَ به على بِنائِهِ[٢] في السَّلامةِ، ولم يَلْحَقْهُ اعْتِلالٌ. [٤/ ١٤٩ب]

قال سيبويه: «وَ(سَايُورٌ)»[٣].

(سَايُورٌ): كَثِيرُ السَّيْرِ[٤].

قال سيبويه: «فَلَيْسَ بِالِاسْمِ مِنْ (فُعِلَ وَيُفْعَلُ) وَلَا مِنْ (فَعَلَ وَيَفْعَلُ)، إِنَّمَا الِاسْمُ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ (فَاعِلٌ) وَ(مَفْعُولٌ)»[٥].

قال: هنا ذَكَر سيبويه اسمَ الفاعِلِ مِن (فَعَلَ) و(يَفْعَلُ)[٦].

[٤/ ١٥٠أ] قال سيبويه: «فَإِنَّمَا هُوَ كَـ(فَعِيلٍ) يُعْنَى بِهِ (مَفْعُولٌ)، وَقَدْ جَاءَ (مَفْعُولٌ) عَلَى الْأَصْلِ، فَهَذَا أَجْدَرُ أَنْ يَلْزَمَهُ الْأَصْلُ، قَالُوا (مَخْيُوطٌ)، وَلَا

---

(١) هذا على رواية الرباحية كما سبق في التعليق على الحاشية السابقة.

(٢) في (ش٣)٥٤٠ب: مثاله.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٦، (هارون) ٤/ ٣٥٤. كذا في الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١٦٧أ]- والأصول ٣/ ٢٨٧- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٦٢٣- والتصريف (مع المنصف) ١/ ٣١٥. وجاءت بلفظ (سَابُورٌ) بالباء الموحدة في نسخة ابن دادي٣٢٢ب.

(٤) (سَايُورٌ) مِمَّا فات اللسان (سير) ٤/ ٣٨٩- والتاج (سير) ١٢/ ١٢٠، وفي المنصف ٣/ ٥٣: «سَايُورٌ: (فَاعُولٌ) مِن (سِرْتُ)».

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٦، (هارون) ٤/ ٣٥٥.

(٦) وقد فات مفهرسَ كتاب سيبويه الشيخ عضيمة -رحمه الله- هذا الموضعُ في صوغ اسم الفاعل والمفعول. انظر: فهارس كتاب سيبويه ٤٨٩، ٥٠٣.

يُسْتَنْكَرُ أَنْ تَجِيءَ الْوَاوُ عَلَى الْأَصْلِ»[١].

يعني: أنَّ (فَعِيلًا) الذي في معنَى (مَفْعُولٍ) -نحوُ (كَسِيرٍ)- لم يَجِئْ على الفِعْلِ، وكذلك (فَعِيلٌ) الذي معناه معنَى الفاعِلِ، ولم[٢] يجئْ على الفِعْلِ.

قال أبو العَبَّاسِ[٣]: لا يُسْتَنْكَرُ أنْ يجيءَ (مَفْعُولٌ) من الواوِ على الأَصْلِ، كما جاءَ (غُؤُورٌ).

أي: إذا صَحَّ ما كان جارِيًا على الفِعْلِ نحوَ (مَفْعُولٍ)، فأَنْ يَصِحَّ ما لم يَجْرِ عليه أَوْلَى.

قال سيبويه: «وَسَأَلْتُهُ عَنْ (مِفْعَلٍ)، لِأَيِّ شَيْءٍ أُتِمَّ وَلَمْ يُجْرَ مُجْرَى

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٧، (هارون) ٤/ ٣٥٥.

(٢) كذا بواو في جميع النسخ.

(٣) نَسَب جوازَ تصحيح (مَفْعُول) من الأجوف الواوي الثلاثي مطلقًا إلى المبرد ابن جني في المنصف ١/ ٢٧٨، ٢٨٥، وعنه أبو حيان في الارتشاف ١/ ٣٠٧، وهذا موافق لما في هذه الحاشية عنه، وأما في المقتضب ١/ ١٠٢-١٠٣ فقد خَصَّ المبرد الجواز بضرورة الشعر، فقال: «فأَمَّا الواو فإِنَّ ذلك لا يجوز فيها؛ كراهيَةً للضمّة بين الواوين .... هذا قول البصريّين أَجمعين، ولست أَراه ممتنعًا عند الضرورة؛ إِذ كان قد جاءَ في الكلام مثله، ولكنَّه يعتلّ لاعتلال الفِعْل، والذي جاءَ في الكلام ليس على فِعْل، فإِذا اضطر الشاعر أَجرى هذا على ذاك، فمِمَّا جاءَ قولهم (النَّوُورُ) وقولهم (سِرْتُ سُوُورًا) .... وهذا أَثقل من (مَفْعولٍ) من الواو؛ لأَنَّ فيه واوين وضمَّتَيْن، وإِنَّما ثَمَّ واوانِ بينهما ضمّة»، ونقل ذلك عنه أبو حيان في الارتشاف، وانظر كلام الشيخ عضيمة في تحقيق المقتضب.

(افْعَلْ)؟ فَقَالَ: لِأَنَّ (مِفْعَلًا) إِنَّمَا هُوَ مِنْ (مِفْعَالٍ)»(١).

قالَ سيبويهِ يَنْبَغِي أنْ يَعْتَلَّ؛ لأَنَّهُ على مِثالِ (إِخَافُ).

وهذا عندَ أبي العَبَّاسِ غَلَطٌ(٢)، لا يَجِبُ أنْ يَعْتَلَّ؛ لأَنَّهُ ليس على مِثالِ الفِعْلِ. [٤/ ١٥١أ]

قال سيبويه: «فَإِذَا قُلْتَ (فَوَاعِلُ) مِنْ (عَوِرْتُ) وَ(صَيِدْتُ) هَمَزْتَ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ فِي (شَوَيْتُ): (شَوَايَا)»(٣).

أي: تُعَلُّ العَيْنُ من (فَوَاعِلَ) مِنْ (عَوِرْتُ) و(صَيِدْتُ)(٤)، فتَهْمِزُها، كما أَعْلَلْتَها مِن (فَوَاعِلَ) مِن (شَوَيْتُ).

كانَ(٥) حُكْمُ (شَاوٍ)(٦) إذا جُمِعَ أَنْ يُقالَ (شَوَاوٍ)، ولكنْ إذا جُمِعَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٧، (هارون) ٤/ ٣٥٥. و(افْعَلْ) كذا في: الرباحية [انظر: (ح١)١٦٧أ]- ونسخة ابن دادي ٤٢٣أ. وجاءت بلفظ (أَفْعَلَ) في الشرقية.

(٢) سبق تخريج ذلك في ص١٨٢٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٧، (هارون) ٤/ ٣٥٧.

(٤) يرى الأخفش أن (فَوَاعِلَ) من (صَيِدْتُ): (صَوَايِدُ) بغير همز؛ لأنه يرى أن ما بعد الألف لا يقلب همز إلا إذا وقعت الألف بين واوين، انظر: المقتضب ١/ ١٢٦- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٤٦٨- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٦٣٢- والمنصف ٢/ ٤٥- والتبصرة والتذكرة ٢/ ٨٩٨- والممتع ١/ ٢٣٨- والاتشاف ١/ ٢٦٠.

(٥) ذكر الفارسي هذه الحاشية بتغيير يسير وزيادة، وجعلها من كلامه في التعليقة ٥/ ٤٠.

(٦) أو (شَاوِية)، انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٤٧١.

هكذا وَقَعَتِ الواوُ قَبْلَ حَرْفٍ قريبٍ من الطَّرَفِ، فلَزِمَ همزُها؛ لِقُرْبِها مِن الطَّرَفِ، كَما لَزِمَ هَمْزُ (أَوَائِلَ)، فإذا لَزِمَ هَمْزُها فَقُلِبَ (شَوَاءٍ) صارَ كـ(مَطَاءٍ)، فإذا صَارَ إليهما أَبْدَلْتَ مِن الياءِ أَلِفًا كَما أَبْدَلْتَها في (مَطَايَا)، فصارَ (شَوَاءَى)، ثُمَّ أَبْدَلْتَ مِن الهمزةِ الياءَ؛ لاجتماعِ ثلاث مُتَجانِساتٍ كَما أَبْدَلْتَها مِنْها في (خَطَايَا) و(مَطَايَا)، فصارَ (شَوَايَا)[1].

قال سيبويه: «وَفِيهَا مِنَ الِاسْتِثْقَالِ نَحْوُ مَا فِي (شَوَاوٍ)؛ لِالْتِقَاءِ الوَاوَيْنِ»[2].

يعني: اجتماعَ الواوَينِ في (عَوَاوِرَ)، وأَنَّ نظيرَهُ -الذي هو (شَوَايَا)- أُعِلَّتِ الواوُ فيهِ، ولم تَصِحَّ.

قال سيبويه: «وَلِأَنَّ نَظِيرَهَا مِنْ (حَيِيتُ) يَجْرِي مَجْرَى (شَوَيْتُ)، فَتُوَافِقُها كَمَا اتَّفَقَا فِي الِاعْتِلَالِ فِي (قُلْتُ) وَ(بِعْتُ)»[3].

قوله: «وَلِأَنَّ نَظِيرَهَا مِنْ (حَيِيتُ) ....» إلى آخِرِ الفِصْلِ، يُرِيدُ:

---

(١) انظر الكلام على (شوايا) في: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٤٧١- والتعليقة ٥/ ٣٩- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٦٣٢- وشرح التصريف للثمانيني ٤٩٥، وانظر الكلام على (مطايا) في: الكتاب ٣/ ٦١٠- والمقتضب ١/ ١٣٩- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٤٧٢- والممتع ٢/ ٦٠٣- والارتشاف ١/ ٢٦٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٨، (هارون) ٤/ ٣٥٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٨، (هارون) ٤/ ٣٥٧.

أَنَّكَ إذا قُلْتَ (فَوَاعِلُ) مِن (حَيِيتُ) قُلْتَ (حَوَايَا)[1]؛ لأنَّ الهمزةَ عَرَضَتْ في الجَمْعِ، كانَ أَصْلُهُ (حَوَايِي)، فهَمَزْتَ الياءَ؛ لِوقُوعِها بَعْدَ الأَلِفِ قريبةً من الطَّرَفِ، كَمَا هَمَزْتَ الواوَ في (أَوَائِلَ)، فقالوا (حَوَاءٍ) كـ(مَطَاءٍ)، وَعَمَلُهُ مِثْلُ ما تَقَدَّمَ[2]. [٤/ ١٥١ب]

هَذَا بَابُ مَا جَاءَ فِي أَسْمَاءِ هَذَا المُعْتَلِّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ لا زِيَادَةَ فيهِ

قال سيبويه: «فَوَافَقَتِ الفِعْلَ كَمَا تُوَافِقُ الْفِعْلَ فِي بَابِ (يَغْزُو) وَ(يَرْمِي)»[3].

(ط):

أي: فَوَافَقَتِ الأسماءُ الأفعالَ في هذا البابِ كَمَا تُوافِقُها في بابِ (غَزَا) و(رَمَى)، نحوُ (غَازٍ) و(رَامٍ)، فكُلَّمَا وافَقَتِ الأسماءُ الفِعْلَ في الاعتلالِ في ما اعْتَلَّتْ لامُهُ كذلك وافَقَتْها في ما اعْتَلَّتْ عَيْنُهُ.

قال سيبويه: «وَرُبَّمَا جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ، كَمَا يَجِيءُ (فَعَلٌ) مِنَ الْمُضَاعَفِ

---

(١) وعلى قول الأخفش -وسبق قريبًا في [ابحث عن بين واوين]- (حَوَاءٍ). وانظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٤٧٣.

(٢) انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٤٧٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٨، (هارون) ٤/ ٣٥٨.

عَلَى الْأَصْلِ إِذَا كَانَ اسْمًا، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ (الْقَوَدُ)»[1].

يعني: أنَّكَ إنْ جَعلْتَ (فَعَلٌ) مِن (غَزَوْتُ) و(رَمَيْتُ) اسْمًا أَعْلَلْتَهُ، فقُلْتَ (غزًا) و(رَمًى)، واعْتَلَّ كاعْتِلالِ (غَزَا) إذا أَرَدْتَ به الفِعْلَ، نحوُ (غَزَا زَيْدٌ)[2].

قال سيبويه: «قَدْ يَجِيءُ عَلَى الْأَصْلِ، نَحْوُ (قَوَدٍ) وَ(رَوَعٍ)»[3].

(ط): «عَلَى فِعْلِهِ».

في (ح): «كَمَا يَجِيءُ (فَعَلٌ) مِنَ الْمُضَاعَفِ عَلَى الْأَصْلِ».

[٤/ ١٥٢أ] **قال سيبويه: «حَيْثُ كَانَ مِثَالُهَا يَسْكُنُ لِلِاسْتِثْقَالِ، وَلَمْ يَكُنْ لِـ(أَدْؤُرٍ) وَ(قَؤُولٍ) مِثَالٌ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ يَسْكُنُ؛ فَيُشَبَّهُ بِهِ»[4].**

(ح): من غَيْرِ الْمُعْتَلِّ[5].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٨، (هارون) ٤/ ٣٥٨. و«كَمَا يَجِيءُ (فَعَلٌ) مِنَ الْمُضَاعَفِ عَلَى الْأَصْلِ» ليس في متن الشرقية، ولكنها في الحاشية وقبلها كلمة «متن».

(٢) جاءت الحاشية كاملة في التعليقة ٥/ ٤٢ مع زيادة يسيرة في آخرها، من كلام الفارسي.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٨، (هارون) ٤/ ٣٥٨. وفي هذا النص ثلاث روايات: ١-ما في النص المحشى عليه، وهي رواية الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١٦٧ب]- ونسخة ابن دادي ٤٢٣ب، ٢- «قَدْ يَجِيءُ عَلَى الْأَصْلِ عَلَى فِعْلِهِ، نَحْوُ ....»، وهي رواية (ط). ٣- «قَدْ يَجِيءُ عَلَى الْأَصْلِ كَمَا يَجِيءُ (فَعَلٌ) مِنَ الْمُضَاعَفِ عَلَى الْأَصْلِ، نَحْوُ ....»، وهي رواية نسخة (ح).

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٨، (هارون) ٤/ ٣٥٩.

(٥) هذه حاشية على قوله: (مثالها).

أي: لم يكن لـ(أَدْؤُرٍ) نَظِيرٌ من غير المعتلِّ يَسْكُنُ كَمَا كانَ لـ(فُعُلٍ) من غير المعتلِّ نظيرٌ يَسْكُنُ، نحوُ (كُتُبٍ)، أَلَا تَرَى أنَّ العَيْنَ من (أَفْلُسٍ) لا تكونُ إلَّا متحرِّكةً أبدًا[1].

قال سيبويه: «قَالَ الشَّاعِرُ، وَهْوَ عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ:

. . . . . . وَفِي الْأَكُفِّ اللَّامِعَاتِ سُوُرْ[2]»[3]

(سُؤُرْ) مَهْمُوزٌ عندَ (ب)[4].

---

(١) الحاشية في التعليقة ٥/ ٤٣ باختلاف يسير، من كلام الفارسي.

(٢) من الكامل، وهو عجز صدره: (عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرِينَ وَتَبْدُو)، وهو لعدي بن زيد، كما في ديوانه ١٢٧- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٥- وشرح شواهد الشافية ١٢١، وهو فيها بيت مدوَّر بلفظ (وَتَبْــــدُو بِالأَكُفِّ)، وهو بلفظ سيبويه في كتب النحو، انظر: التصريف مع المنصف ١/ ٣٣٨- وشرح المفصل ٥/ ٤٤، وفي الممتع ٢/ ٤٦٧: (وتبـــدو في الأكف)، ونسبه المبرد بلفظ سيبويه في المقتضب ١/ ١١٣ إلى العجاج، وليس في ديوانه، وفي شرح شواهد الشافية: «وقد روى الأندلسي -وتبعه بعضهم- .....:

عَنْ مُبْرِقَاتٍ بالبُرَى وتَذَرْ   وفي الأَكُفِّ اللامعاتِ سُوُرْ».

و(سُوُرْ) ساكنة الراء كما في بقية أبيات القصيدة، وكما في جميع ما رجعت إليه، وجاءت بضم الراء في: (ح٧)٢/ ١٧٣أ- ونسخة ابن دادي ٤٢٤أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٨-٣٦٩، (هارون) ٤/ ٣٥٩. كذا في جميع النسخ عندي، والظاهر أن النسبة ليست من كلام سيبويه، ولعلها من كلام الجرمي.

(٤) ولم تبلغ هذه الرواية ابن جني فقال في المنصف ١/ ٣٣٩ تعليقًا على (سُوُر) و(سُوُك): «ولم أسمع شيئًا من هذا مهموزًا، وهمزه جائز في القياس؛ لأن الضمة في الواو لازمة، فإن كانوا قد أجمعوا على ترك همزه فإنما فعلوا ذلك لئلا يكثُر تقيل هذا الضرب في كلامهم».

قال سيبويه: «وَذَلِكَ نَحْوُ (غَيُورٍ وَغُيُرٍ)، فَإِذَا قُلْتَ (فُعُلٌ)، قُلْتَ: (غُيُرٌ) وَ(دَجَاجٌ بُيُضٌ)، وَمَنْ قَالَ (رُسْلٌ) فَخَفَّفَ قَالَ: (بِيضٌ) وَ(غِيرٌ)، كَمَا تَقُولُـهَا فِي (فُعْلٍ) مِنْ (أَبْيَضَ)؛ لِأَنَّهَا تَصِيرُ (فُعْلًا)»[1].

قال أبو الحَسَنِ[2]:

أَقُولُ في (فُعْلَةٍ): (بُوعَةٌ)؛ لأَنَّهُ لم يَجِئْ مُغَيَّرًا إلى الكَسْرِ إلَّا جَمْعًا، نحوُ (بِيضٍ).

فإذا كان (فُعْلٌ) يُعْنَى به الواحِدُ لم يَقُلْ أبو الحَسَنِ إلَّا (بُوضٌ)[3].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٩، (هارون) ٤/ ٣٦٠. و«فإذا قلت (فُعُلٌ) قلت (غُيُرٌ)» ليس في: (ح١)١٦٧ب- ونسخة ابن دادي ٤٢٤أ.

(٢) انظر: التصريف مع المنصف ١/ ٢٩٧- والمقتضب ١/ ١٠١- والأصول ٣/ ٢٥٤، وفيه: «قال أبو الحسن: أقول في (فُعْلَةٍ) من البَيْعِ: (بُوعَةٌ)، ولا أُغَيِّرُ إلَّا في الجمع، وهو مذهب أبي العباس»، و٣/ ٢٨٥، ٣٤٨- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٤٣٩، و٤٨١، وفيه: «قال أبو الحسن: لو بَنَيْتَ (فُعْلًا) من البَيَاضِ والبَيْعِ من غير أن تجعله جَمْعًا، قُلْتَ: (بُوضٌ) و(بُوعٌ)»- والتكملة ٥٩٢- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٦٤١- وسر صناعة الإعراب ٢/ ٨٠٣- والخصائص ٢/ ١٠٥- والمفصل ٥٢٨- واللباب للعكبري ٢/ ٣٩٧.

(٣) هذه الحاشية جاءت في آخر الباب في متن الشرقية- وفي متن الرباحية [انظر: (ح١)١٦٧ب]- وفي متن نسخة ابن دادي ٤٢٤أ- ونسخة الموصلي ١٧٠أ، وفيها: «لم تَقُلْ إلَّا (بُوضٌ)». وأخرجها ابن يبقى ٢٥١أ في الطرة.

قال (ب):

وهو مَذْهَبُ (س)[1] أيضًا؛ لأنَّ هذه الياءَ إنما تُقْلَبُ في الجَمْعِ، مِثْل (دُلِيٍّ)، وفي مِثْلِ (أَدْلٍ) و(بِيضٍ)، وما أشبهَ ذلك، فلمَّا رآها في الجَمْعِ تَنْقَلِبُ قَلَبَ ما كان من الواوات في الجَمْعِ، وما امْتَنَعَ من الواحِدِ؛ لأنَّ الواحِدَ أَخَفُّ من الجَمْعِ. [٤/ ١٥٢ب]

هَذَا بَابٌ تُقْلَبُ الْوَاوُ فِيهِ يَاءً، لا لِيَاءٍ قَبْلَهَا سَاكِنَةٍ، وَلَا لِسُكُونِهَا وَبَعْدَهَا يَاءٌ

قال سيبويه: «إِذْ كَانَ مَا أَصْلُهُ التَّحْرِيكُ قَدْ يَسْكُنُ، وَصَارَتِ الْكَسْرَةُ بِمَنْزِلَةِ يَاءٍ قَبْلَهَا، وَعَمِلَتْ فِيهَا الْأَلِفُ لِشَبَهِهَا بِالْيَاءِ، كَمَا عَمِلَتْ ياءُ (يَوْجَلُ) فِي (يِيْجَلُ)»[2].

قَالَ: هذا يُشْبِهُ الادِّغَامَ في هذا البابِ.

أي: يَسْكُنُ في نَحْوِ ذا؛ لِمَا يَلْزَمُهُ مِن انْقِلابِهِ.

في (ح): «يَاجَلُ»[3]. [٤/ ١٥٣أ]

---

(١) انظر مذهب المبرد في: الأصول ٣/ ٢٥٤-وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٤٤٠- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٦٢٠، وسبقت الإشارة إلى نحوه عنه في حواشي الشرقية ص١٨٢٠. وأما في المقتضب ١/ ١١٢ فردَّد المبرد كلام سيبويه بأمثلته دون اعتراض.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٩، (هارون) ٤/ ٣٦٠.

(٣) أي: في نسخة أبي إسحاق الزجاج الثانية (يَاجَلُ) بدل (يِيْجَلُ).

قال سيبويه: «فَتكُونُ كَ(السِّيَاطِ)»(١).

«فتكونُ كـ(السِّيَاطِ)»، أي: أنَّ (سَوْطًا) -وإنْ كانتِ الواوُ قد صَحَّتْ في واحِدِهِ- أُعِلَّ في جَمْعِهِ؛ لِوُقوعِ الألفِ بعدَها، والألفُ كالياءِ، ولم يَقَعْ في (عِوَدةٍ) أَلِفٌ.

قال سيبويه: «وَقَدْ قَالُوا (ثِوَرَةٌ)، و(ثِيَرَةٌ) قَلَبُوهَا حَيْثُ كَانَتْ بَعْدَ كَسْرَةٍ»(٢).

قال (ب)(٣):

قال (س)(٤): بَنَوْهُ -يعني (ثِيَرَةً)- على (فِعْلةٍ)، كأَنَّهُ (ثَوْرٌ وثِيرَةٌ)، ثُمَّ حَرَّكُوهُ بَعْدَ الإسْكانِ فصارَ (ثِيَرَةً).

وعند (ب)(٥) أَنَّهُ مَقْصُورٌ من (فِعَالَةٍ).

(س)(٦): هؤلاءِ قالوا (ثِيَرَةٌ) لِيَفْرُقوا بينَ (ثَوْرٍ) مِن الأَقِطِ و(ثَوْرٍ)

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٩، (هارون) ٤/ ٣٦١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦٩، (هارون) ٤/ ٣٦١.

(٣) ذكر أبو بكر عن المبرد هنا تعليلين لقول العرب (ثِيَرة)، وقد ذكر المبرد الكلمة في المقتضب ١/ ١٣٠، وقال: «فأما قولهم (ثِيَرَةٌ) فله علة أَخَّرناها؛ لنذكرها في موضعها إن شاء الله»، ولم أجد له تعليلًا آخر في المقتضب بعد طول البحث!

(٤) انظر هذا التعليل معزوًّا إلى المبرد في: الأصول ٣/ ٢٦٥، ٣١٠- والمنصف ١/ ٣٤٦.

(٥) انظر: الأصول ١/ ٣١٠، وفيه: «والأقيس عندي في ذا أن يكونوا أرادوا (فِعَالَةً)، وقصروا»- والتعليقة ٥/ ٤٦- والمنصف ١/ ٣٤٧- والخصائص ١/ ١١٢.

(٦) انظر هذا التعليل معزوًّا إلى المبرد في: الأصول ٣/ ٢٦٥- والتعليقة ٥/ ٤٧، وفيها: «وحُكِي عن أبي
=

مِن البَقَرِ[1].

قال سيبويه: «وَلَوْ جَمَعْتَ (الْخِيَانَةَ) وَ(الحِيَاكَةَ) -كَمَا قُلْتَ (رِسَالَةٌ وَرَسَائِلُ)- لَقُلْتَ (حَوَائِكُ) وَ(خَوائِنُ) .... وَلَا يَكُونُ أَسْوَأَ حَالًا فِي الرَّدِّ إِلَى الْأَصْلِ مِنْ رَدِّ السَّاكِنِ إِلَى الْأَصْلِ حَيْثُ قُلِبَ»[2].

أي: تُقْلَبُ الياءُ المُنْقَلِبةُ عن الواوِ في (حِيَاكَةٍ) و(خِيَانَةٍ).

أي: التاءُ المُتحَرِّكةُ مِن (حَيَاكَةٍ) و(خَيَانَةٍ)[3].

قال سيبويه: «وَلَمْ يَحْذِفُوا كَمَا حَذَفُوا فِي (الْإِقَامَةِ) وَ(الِاسْتِعَاذَةِ)»[4].

قوله: «وَلَمْ يَحْذِفُوا»، يعني الواوَ التي انْقَلَبَتْ ياءً في الاختيار.

قال سيبويه: «وَالْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ الْمُعْتَلِّ فِي ما ذَكَرْتُ لَكَ سَاكِنُ الْأَصْلِ»[5].

العباس ....»، والصواب (وحَكَى)، أي: أبو بكر عن أبي العباس، كما في الحواشي هنا- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٦٤٧- والمنصف ١/ ٣٤٦- وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٣٣- والخصائص ١/ ١١٢- والمخصص ٨/ ٣٦.

(١) الثَّوْرُ من الأَقِطِ: القِطْعَةُ منه. انظر: تهذيب اللغة ١٥/ ١١١- واللسان (ثور) ٤/ ١١١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٠، (هارون) ٤/ ٣٦١.

(٣) الحاشية الأولى على قوله: «حَوَائِكُ وخَوَائِنُ»، والثانية على قوله: «الرَّدِّ إلى الأَصْلِ».

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٠، (هارون) ٤/ ٣٦١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٠، (هارون) ٤/ ٣٦١-٣٦٢.

أي: كَمَا أنَّ الفاءَ مِن (اسْتَفْعَلَ) و(اسْتَفْعَالٍ)، والفاءَ مِن (أَفْعَلَ)، ساكِنَتَانِ[1]. [٤/ ١٥٣ب]

قال سيبويه: «وَ(حَوْلٌ وَحُوُولٌ)، وَ(جَوْزٌ وَجُوُوزٌ)»[2].

(ط): «وَ(خَوْرٌ وَخُوُورٌ)» عند أبي نَصْرٍ[3].

قال سيبويه: «وَلِأَنَّ الضَّمَّ فِيهَا أَخْفَى»[4].

أي: الضَّمَّةُ في الواوِ أَخْفَى منها في الهمزةِ.

قال سيبويه: «فَكَأَنَّهَا بَعْدَ أَلِفٍ»[5].

يعني: أنَّ الواوَ إذا كانتْ بَعْدَ الياءِ في (غَيُورٍ) فكأنَّها بَعْدَ أَلِفٍ، نحوُ (عَاوَدَ)؛ لِشَبَهِ الياءِ بالأَلِفِ[6].

قال سيبويه: «فِي (عُتُوٍّ) إِذَا كَانَتْ لَامًا وَقَبْلَ اللَّامِ وَاوٌ»[7].

عند (ب): حِينَ قالوا (عُتِيٌّ). [٤/ ١٥٤أ]

---

(١) في (ش٣) ٥٤٤أ: ساكنان.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٠، (هارون) ٤/ ٣٦٢.

(٣) هذه رواية الرباحية [انظر: (ح١)١٦٨أ]- ونسخة ابن دادي ٤٢٤ب. وما في المتن رواية الشرقية.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٠، (هارون) ٤/ ٣٦٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٠، (هارون) ٤/ ٣٦٢.

(٦) الحاشية في التعليقة ٥/ ٤٩، باختلاف يسير، من كلام الفارسي.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٠، (هارون) ٤/ ٣٦٢. وفي (ح١)١٦٨أ- والحمزاوية (٨٢-٢)٣٢٦أ: (إِذْ). وفي (ح٧)٢/ ١٧٣ب- ونسخة ابن دادي ٤٢٥أ: «إذ كانت لامًا قبل اللام واو زائدة».

قال سيبويه: «وَكُلَّمَا تَبَاعَدَتْ مِنْ آخِرِ الْحَرْفِ بَعُدَ شَبَهُهَا وَقَوِيَتْ، وَتُرِكَ ذَلِكَ فِيهَا؛ إِذْ لَمْ يَكُنِ الْقَلْبُ الْوَجْهَ فِي (فُعَّلٍ)»[١].

(فا): أي: إذا لم يَكُنْ الوَجْهُ قَلْبَها إذا قَرُبَتْ مِن الطَّرَفِ، فإذا بَعُدَتْ لم يَجُزِ القَلْبُ، ولم يَكُنْ إلَّا التَّصْحِيحُ وتَرْكُ الإعلالِ.

قال سيبويه: «وَقَالُوا (مَشُوبٌ وَ(مَشِيبٌ) وَ(حُورٌ وَحِيرٌ)»[٢].

قولُهُ فِي (مَشِيبٍ) وَ(حُورٍ) لأَنَّ قُرْبَهَا مِن الطَّرَفِ كَقُرْبِ (فُعلٍّ).

قال سيبويه: «جَعَلُوهُ بِالزِّيَادَةِ حِينَ لَحِقَتْهُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَا زِيَادَةَ فِيهِ مِمَّا لَمْ يَجِئْ عَلَى مِثَالِ الْفِعْلِ»[٣].

(فا)[٤]: خَرَجَ[٥] بالزِّيادةِ اللَّاحِقةِ مِن مُشَابَهةِ الفِعْلِ عن مُشَابَهةِ الفِعْلِ، فلم يُعَلَّا كَما أُعِلَّ الفِعْلُ.

قال سيبويه: «وَمَعَ هَذَا أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا لِيَجِيئُوا بِهَا فِي الْمُعْتَلِّ الْأَضْعَفِ عَلَى الْأَصْلِ .... وَيُتْرَكَا فِي الْمُعْتَلِّ الْأَقْوَى»[٦].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٠، (هارون) ٤/ ٣٦٢-٣٦٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٠، (هارون) ٤/ ٣٦٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٠، (هارون) ٤/ ٣٦٣.

(٤) انظر: التعليقة ٥/ ٥٠.

(٥) أي: (فَعَلَانٌ) و(فَعَلَى).

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧١، (هارون) ٤/ ٣٦٣. في نسخة ابن دادي ٤٢٥: (بهما).

قال (ب): يعني بالأَضْعَفِ ما اعْتَلَّتْ لامُهُ، هو أَضْعَفُ مِمَّا اعْتَلَّتْ عَيْنُهُ.

(ط): أي: فإذا كانتِ الوَاوَاتُ والياءاتُ قد تَسْلَمُ مَصَادِرُها في هذا المُعْتَلِّ الأَضْعَفِ الذي لا يَجُوزُ أنْ يَسْلَمَ (فَعَلَ ويَفْعلُ) مِن نحوِ (غزَا يَغْزُو)، كان ذلك أَجْدَرِ أنْ يَسْلَمَ في ما قد يَسْلَمُ (فَعَلَ ويَفْعلُ) منه، نحوُ (أَطْوَلْتُ) و(اسْتَحْوَذْتُ).

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ (دَارَانٌ) مِنْ (دَارَ يَدُورُ)، وَ(حَادَانٌ) مِنْ (حَادَ يَحِيدُ)»[1].

(دَارَانٌ) (فَعَلَانٌ) مِن (دَارَ يَدُورُ).

قال أبو العَبَّاسِ: (حَاذَانٌ) من (الحَاذِ)[2]. [٤/ ١٥٤ب]

هَذَا بَابُ مَا تُقْلَبُ فِيهِ الْيَاءُ وَاوًا

قال سيبويه: «وَذَلِكَ (فُعْلَى) إِذَا كَانَتِ اسْمًا، وَذَلِكَ (الطُّوبَى)»[3].

قال (ب): (الطُّوبَى) في الحقيقةِ صِفةٌ، إلَّا أَنَّهُ اجْتَمَعَ فيها أشياءُ

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧١، (هارون) ٤/ ٣٦٣. في نسخة ابن دادي ٤٢٥: (بها).

(٢) (الحَاذَانُ): ما يقع عليه الذنب من أدبار الفخذين، وقيل: ما يستقبلك من فخذي الدابة إذا استدبرتها، و(الحَاذُ): طريقة المتن، وهو موضع اللبد من ظهر الفرس. انظر: اللسان (حوذ) ٣/ ٤٨٧. وأظن المبرد ذكر هذه الكلمة مثالًا آخر لما ذكره سيبويه.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧١، (هارون) ٤/ ٣٦٤.

ضارَعَتْ بها الاسْمَ[١].

قال سيبويه: «وَصَارَتْ (فُعْلَى) هَهُنَا نَظِيرَةَ (فَعْلَى) هُنَاكَ، وَلَمْ يَجْعَلُوهَا نَظِيرَةَ (فَعْلَى) حَيْثُ كَانَتِ الْيَاءُ ثَانِيَةً»[٢].

أي: لم يَمْتَنِعُوا مِن قَلْبِ الياءِ واوًا في (فُعْلَى) كَما امْتَنَعُوا مِن قَلْبِها واوًا في (فَعْلَى)، نحوُ (عَيْشَى)، أي[٣]: فلذلك لم يُشَبِّهوا (الطُّوبَى) بـ(غَيْثَى) وبسائِرِ ما كانَ على (فَعْلَى) والياءُ ثابتةٌ، إنما شُبِّهَ بـ(فَعْلَى) المُعْتَلِّ اللامِ، فقُلِبَتِ الياءانِ فيهما واوَيْنِ إذا كانا اسمَيْنِ.

قال سيبويه: «وَلَكِنَّهُمْ جعَلُوا (فُعْلَى) اسْمًا بِمَنْزِلَتِهَا؛ لِأَنَّهَا إِذَا ثَبَتَتِ الضَّمَّةُ فِي أَوَّلِ حَرْفٍ قُلِبَتِ الْيَاءُ وَاوًا»[٤].

قولُهُ: «وَلَكِنَّهُمْ جعَلُوا (فُعْلَى) اسْمًا بِمَنْزِلَتِهَا»، أي: بمنزلةِ (فَعْلَى) إذا كانت اسمًا والعِلَّةُ في لامِها؛ لأنَّهم قَلَبُوا الياءَ منهما واوًا، كَما قَلَبُوها في (فَعْلَى) المُعْتَلِّ اللامِ، فقِيلَ (الطُّوبَى)، وقُلِبَتِ الياءُ واوًا كَما قِيلَ (التَّقْوَى)، فقُلِبَتِ الياءُ واوًا.

أي: فكذلك قُلِبَتِ الياءُ واوًا في (الطُّوبَى)، ولم تُقْلَبْ في (غَيْثَى).

---

(١) انظر هذه الأشياء في: المقتضب ١/ ١٦٨- والأصول ٣/ ٢٦٧- والتعليقة ٥/ ٥٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧١، (هارون) ٤/ ٣٦٤.

(٣) ليس في (ش١)١٣ ٤ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧١، (هارون) ٤/ ٣٦٤.

قال سيبويه: «وَ(فُعْلَى) مِنْ (قُلْتُ) عَلَى الْأَصْلِ، كَمَا كَانَتْ (فَعْلَى) مِنْ (غَزَوْتُ) عَلَى الْأَصْلِ»(١).

أي: إذا قُلِبَ ما أَصْلُهُ الياءُ إلى الواوِ في نحوِ (الطُّوبَى) و(التَّقْوَى)، فما أَصْلُهُ الواوُ أَجْدَرُ أنْ يَبْقَى على حالِهِ، ولا يُقْلَبَ ياءً.

قال سيبويه: «فَإِنَّمَا أَرَادُوا أَنْ تُحَوَّلَ إِذَا كَانَتْ ثَانِيَةً مِنْ عِلَّةٍ، فَكَانَ ذَلِكَ تَعْوِيضًا لِلْوَاوِ مِنْ كَثْرَةِ دُخُولِ الْيَاءِ عَلَيْهَا»(٢).

أي: تُحَوَّلُ الياءُ واوًا إذا كانتْ ثانيةً في نحو (الطُّوبَى).

«مِن عِلَّةٍ»، أي: مِن أَجْلِ الضَّمَّةِ التي قَبْلَها(٣).

قوله: «فَكَانَ ذَلِكَ تَعْوِيضًا»، أي: قَلْبُ الياءِ واوًا في (الطُّوبَى) و(تَقْوَى) و(شَرْوَى)(٤). [٤/ ١٥٥ب]

هَذَا بَابُ مَا تُقْلَبُ الْوَاوُ فِيهِ يَاءً إِذَا كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً وَالْيَاءُ الَّتِي قَبْلَهَا سَاكِنَةٌ، أَوْ كَانَتْ سَاكِنَةً وَالْيَاءُ بَعْدَهَا مُتَحَرِّكَةٌ

قال سيبويه: «وَبَلَغْنَ الْغَايَةَ فِي الْعَدَدِ»(٥).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧١، (هارون) ٤/ ٣٦٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧١، (هارون) ٤/ ٣٦٤. وفي الرباحية [انظر: (ح١)١٦٩أ]- ونسخة ابن دادي ٤٢٥ب: (إذْ) بدل (إذا).

(٣) الحاشية في التعليقة ٥/ ٥٣ باختلاف يسير، من كلام الفارسي.

(٤) التعليقة ٥/ ٥٣، من كلام الفارسي.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٢، (هارون) ٤/ ٣٦٦.

(فا)[١]: يريدُ بالغايةِ نحوَ (اشْهِيبَابٍ)، فإنَّهُ غايةُ ما يكونُ عليه الاسمُ كَثْرةً.

قال سيبويه: «وَأَمَّا (فِعْيَلٌ) -مِثْلُ (حِذْيَمٍ)- فَبِمَنْزِلَةِ (فَيْعَلٍ)»[٢].

قولُهُ: «(فِعْيَلٌ) بِمَنْزِلَةِ (فَيْعَلٍ)»، يُريد: أَنَّهُ مِثْلُهُ في باب الادِّغامِ؛ لأنَّكَ تَقْلِبُ الواوَ ياءً؛ لسُكُونِها قَبْلَها، كَما قَلَبْتَهُ في (طَيًّا) مَصْدَرِ (طَوِيتُ)، فـ(فِعْيَلٌ) من (القَوْلِ) بمنزلةِ (فَيْعَلٍ) منه[٣]. [٤/ ١٥٦أ]

قال سيبويه: «وَأَمَّا (تَحَيَّزْتُ) فَـ(تَفَيعَلْتُ) مِنْ (حُزْتُ)»[٤].

في مَتْنِ القَصْرِيِّ: «فَـ(تَفَعَّلْتُ)».

وقالَ: وفي نسخةٍ «فَـ(تَفَيْعَلْتُ)»، قال (فا)[٥]: وكذلك ينبغي؛ لأنه لو كانَ (تَفَعَّلْتُ) لكانَ بالواوِ.

قال سيبويه: «نَحْوُ قَوْلِهِمْ: (وَتِدٌ) وَ(وَتَدٌ)، ولم يُجِيزُوا (وَدَّهُ)[٦] عَلَى هَذَا،

---

(١) انظر: التعليقة ٥/ ٥٦، باختلاف يسير.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٢، (هارون) ٤/ ٣٦٧.

(٣) الحاشية في التعليقة ٥/ ٥٧ بلفظها من كلام الفارسي، وفي تحقيق التعليقة تحريف.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٢، (هارون) ٤/ ٣٦٧. وهذه رواية: الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١٦٨ب]- ونسخة ابن دادي ٤٢٦أ- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٥٢٦. ولم أجد في نسخي ما يوافق نسخة القصري المذكورة في الحاشية الآتية.

(٥) انظر: التعليقة ٥/ ٥٨، وانظر: الأصول ٣/ ٢٦٢.

(٦) (وَدَّهُ): هو ادِّغام (وَتَدَهُ) يقال: وَتَدَ الوَتِدَ يَتِدُهُ، إذا ثَبَّتَهُ. انظر: القاموس (وتد) ٤١٣.

هَذَا، فَيَجْعَلُوهُ .... أَجْدَرُ أَلَّا يَفْعَلُوا ذَلِكَ، وَإِنَّمَا أَجْرَوْا ....»(١).

وفي نسخة (س): «ولم يُجِيزُوا (يَدُّ) ، وإنما (يَدُّ) يعني في (يَفْعِلُ) مِن (وَتَدَ يَتِدُ)». [٤/ ١٥٦ب]

قال سيبويه: «لِأَنَّ الْوَاوَ تُفَارِقُهَا إِذَا تَرَكْتَ (فُوعِلَ)، وَهْيَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَا تُفَارِقُ إِذَا تُرِكَتِ الْهَمْزَةُ»(٢).

(فا): أي: إذا تَرَكَ الهمزةَ في مَنْ لُغَتُهُ أنْ يَلْزَمَ التخفيفَ في الهمزةِ، وليس في لُغَةِ أَحَدٍ أنْ يَتْرُكَ استعمالَ (سَايَرَ) وَيَلْزَمَ استعمالَ (سُويِرَ).

قال سيبويه: «وَأَلَّا يَكُونُ (فُوعِلَ) وَ(تُفُوعِلَ) بِمَنْزِلَةِ (فُعِّلَ) وَ(تُفُعِّلَ)»(٣).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٣، (هارون) ٤/ ٣٦٧. هذا لفظ الشرقية. وفي نسخة ابن دادي- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٥٢٧- والتعليقة ٥/ ٥٩ [ووضع المحقق الصواب في الهامش، وقال عنه: إنه خطأ!]: «.... (وَتِدٌ) وَ(وَتَدَ) (فَعَلَ)، ولم يُجِيزُوا (وَدَّهْ) .... أَجْدَرُ أَلَّا يفعلوا ذلك، ولم يُجِيزُوا (يَدُّ)، وإنما أجروا ....». ونحوه في الرباحية [انظر: (ح١)١٦٨ب] مع زيادة: «.... ولم يُجِيزُوا (يَدُّ)، يعني في (يَفْعِلُ) مِنْ (وَتَدَ يَتِدُ)، وإنَّما أَجْرَوْا ....». وذكر عبدالسلام هارون ٤/ ٣٦٧، هامش (٢) أنه في نسخة (أ) من نسخه: «ولم يُجِيزُوا (يَدُّ)، يعني في (يَفْعِلُ) مِنْ (وَتَدَ يَتِدُ)» بدلًا من (وده) إلى كلمة (ذلك) الآتية، وظاهر رواية المبرد في الحاشية الآتية أنها قريبة جدًّا من نسخة (أ).

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٣، (هارون) ٤/ ٣٦٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٢، (هارون) ٤/ ٣٦٦. كذا في نسخة ابن دادي ٤٢٧ب. وجاء بلفظ (فُعِلَ وتُفُعِّلَ) بتخفيف العين الأولى في الشرقية مع جاء على الصواب في حاشية الفارسي عليها. وجاء بلفظ (فُعِلَ وتُفُعِلَ) بتخفيف العينين في الرباحية [انظر: (ح١)١٦٨ب]. وما في الشرقية والرباحية تحريف.

(فا)[1]: قوله: «بِمَنْزِلَةِ (فُعِّلَ) وَ(تُفُعِّلَ)»، أي: لو ادَّغَمْتَ (تُسُوِيرَ) -فقُلْتَ (تُسُيِّرَ)- لالْتبَسَ (تُفُوعِلَ) بـ(تُفُعِّلَ)، كَما كان يَلْتَبِسُ (فُوعِلَ) -نحوُ (سُوِيرَ)- بـ(فُعِّلَ) لو ادَّغَمْتَ. [٤/ ١٥٧أ]

قال سيبويه: «لَوْ قِيلَ (بِيِيَاعٌ) بَغَيْرِ ادِّغَامٍ، وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّكَ لَا تَنْجُو مِنْ يَاءَيْنِ»[2].

(ط): «لو قِيلَ (بِيَّاعٌ) بادِّغَامٍ؛ لِأَنَّكَ لَا تَنْجُو مِنْ يَاءَيْنِ».

---

(١) التعليقة ٥/ ٦٠، وفي تحقيق التعليقة تحريف.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٣، (هارون) ٤/ ٣٦٩. وهذه رواية نسخة ابن دادي ٤٢٦ب. وجاء بلفظ (بِيَّاعٌ) بالتشديد في الشرقية، وهو تحريف. وجاء في (ح١)١٦٩أ- و(ح٣)٣٩٣ب- و(ح٨)٣٠١ب بلفظ (تِبْيَاعٌ) بالتاء فالباء وهو تحريف. وجاء بلفظ الحاشية الآتية في (ح٧)٢/ ١٧٥أ- والحمزاوية (٢-٨٢)٣٢٩أ.

هَذَا بَابٌ يُكَسَّرُ عَلَيْهِ الْوَاحِدُ مِمَّا ذَكَرْنَا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ وَنَحْوِهِ

قال سيبويه: «فَإِذَا جَمَعْتَ (سَيِّدًا) وَهْوَ (فَيْعِلٌ)، أَوْ (فَيْعَلٌ) نَحْوُ (عَيِّنٌ): هَمَزْتَ، وَذَلِكَ (عَيِّلٌ وَعَيَائِلُ)، وَ(خَيِّرٌ وَخَيَائِرُ)»(١).

أبو الحَسَنِ(٢): وإذا وَجَدْتَ واوَيْنِ في جَمْعٍ وبينَهما أَلِفٌ هَمَزْتَ الآخِرةَ منهما، وإِنْ لم يكنِ الأَصْلُ الهَمْزَ، وإنَّما تَهْمِزُ إذا كانتْ إلى جَنْبِ آخِرِ حَرْفٍ، فإِنْ كان بينَها وبينَ الآخِرِ حَرْفٌ لم تَهْمِزْ؛ لأنَّ الواوَ طَرَفًا أَجْدَرُ أنْ تُعَلَّ؛ أَلَا تَرَى إلى صِحَّةِ (عَوِرَ)، ولا تَجِدُهُ لها(٣). [٤/ ١٥٧ب]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٤، و(هارون) ٤/ ٣٦٩. وهذا لفظ: السعدي ١٨٤أ- وابن دادي ٤٢٦ب- والعابدي ٣/ ١٥٧أ. وأيضًا لفظ: الشرقية- والعبدري (٣٨٩٧) ١١٢أ، وفيهما (عيِّن). وجاء بلفظ: (وفَيْعَلٌ) بالواو في: الموصلي ١٧٦أ- وابن يبقى ٢٥٣أ- والخزرجي ٢٩٧أ- وبايزيد ٢٦٧أ. وهو أيضًا لفظ: ابن خروف ١٤٩ب- و(ح٧) ٢/ ١٧٥أ، فيهما (عيِّن). وجاء بلفظ: «وإذا جمعتَ (فَيْعِلٌ) نحو (سَيِّدٌ)، و(فَيْعَلٌ) نحو (غَيَّرٌ): همزتَ» في: الميورقي ١٩٤أ . وكسر العين في (عيِّن) تصحيف يخالف مراد سيبويه. و(العَيّن) -بكسر الياء المشددة وفتحها، والكسر أكثر-: السريع البكاء، وما سال ماؤه من الأسقية، انظر: تاج العروس (عين) ٣٥/ ٤٥٦.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من حواشي (ح٧)٢/ ١٧٥أ.

(٣) إذا اكتنف الألفَ حرفا علةٍ ففي قلب الآخِرِ منهما همزةً خلاف على قولين: الأول أنه يقلب همزة إذا جاور الطرف، سواء أكانا واوين كأوائل جمع أوَّل، أم ياءين كنيائف جمع نَيِّفٍ، أو مختلفين كصوائد جمع صائِدةٍ، ، وسواء أكانا في جمع كما سبق، أم مفرد كقُوَائِلٍ وهو فُوَاعِلٌ من القَوْلِ، وهذا قول الخليل وسيبويه والجمهور، وخصَّه الأخفش بكون حرفي العلة واوين في جمع، وهذا ما قاله في هذه =

قال سيبويه: «كَمَا وَافَقَتْ (حَيِيتُ) (شَوَيْتُ)»(١).

قوله: «كَمَا وَافَقَتْ (حَيِيتُ) (شَوَيْتُ)»، أي: في أنْ قِيلَ في (فَوَاعِلَ): (حَوَايَا)، كَمَا قِيلِ في (فَوَاعِلَ) مِن (شَوَيْتُ): (شَوَايَا)، وإنَّما قِيلِ (حَوَايَا) لأنَّ الهمزةَ عَرَضَتْ في الجَمْعِ؛ لِقُرْبِ الياءِ مِن الطَّرَفِ، فصارَ مِثْلَ (مَطَائِي)، ثُمَّ أَبْدَلَ مِن الياءِ أَلِفًا كَمَا يُفْعَلُ في (مَطَايَا)، فصارَ (حَوَاءَى)(٢). [٤/ ١٥٩أ]

هَذَا بَابُ (فُعِلَ) مِنْ (فَوْعَلْتُ) مِنْ (قُلْتُ) وَ(فَيْعَلْتُ) مِنْ (بِعْتُ)

قال سيبويه: «كَمَا وَافَقَ (فَاعَلْتُ) مِنْ هَذَا الْبَابِ غَيْرَ الْمُعْتَلِّ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ ادِّغَامٌ، كَذَلِكَ وَافَقَهُ (فَوْعَلْتُ) وَ(فَيْعَلْتُ)، وَلَمْ تَجْعَلْ هَذَا بِمَنْزِلَةِ العَيْنَيْنِ فِي (حَوَّلْتُ)»(٣).

أي: إذا قُلتَ منه (فُوعِلْتُ)، كقَوْلِكَ (بُويِعْتُ)، فبَنَيْتَ فِعْلَ

الحاشية. انظر: الكتاب ٤/ ٣٦٩، ٣٩١- والمقتضب ١/ ١٢٦- والأصول ٣/ ٣٩٦- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٦٣٣- والمنصف ٢/ ٤٥- والتذكرة والتبصرة ٢/ ٨٩٨- وشرح التصريف للثمانيني ٤٩٢- وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٥٧٢.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٤، و(هارون) ٤/ ٣٧١.

(٢) الحاشية بلفظها مع تفصيل في آخرها في التعليقة ٥/ ٦٥، من كلام الفارسي.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٥، و(هارون) ٤/ ٣٧٣.

المَفْعُولِ مِن (فَاعَلْتُ)[١].

أي: كذلك وافَقَ (فَوْعَلْتُ) و(فَيْعَلْتُ) من هذا البابِ الصحيحَ؛ فقِيلَ (بُويِعَ) و(قُووِلَ)، فمُدَّ ولم يُدَّغَمْ كَمَا مُدَّ (بُوطِرَ) ونحوُهُ، أي: نحوُ (بَيْطَرْتُ)، فلا يكونُ بعدَها حَرْفٌ مُعْتَلٌّ، و(حَوَّلْتُ) بَعْدَ الحَرْفِ المُعْتَلِّ حَرْفٌ مُعْتَلٌّ أبدًا.

قال سيبويه: «أَلَا تَرَى أَنَّ الزِّيَادَةَ الَّتِي فِيهَا تَلْحَقُ وَلَا يَلْزَمُهَا التَّضْعِيفُ»[٢].

أي: فليسَ مِثْلَ (فَعَّلْتُ) الذي يَلْزَمُهُ التَّضْعِيفُ.

قال سيبويه: «كَذَلِكَ جَرَتْ هَهُنَا مَجْرَاهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ بَعْدَهَا وَاوٌ زَائِدَةٌ»[٣].

(فا)[٤]: أي: جَرَتِ الواوُ -التي هي عَيْنٌ- مِن (قَوَّلْتُ) مَجْرَاها لو لم يَكُنْ بَعْدَها واوٌ في أنْ مُدَّ كَمَا يُمَدُّ حِينَئِذٍ.

قال سيبويه: «لِأَنَّهُمَا كَانَا حَرْفَيْنِ مُفْتَرِقَيْنِ»[٥].

أي: ليسا بلازِمَيْنِ، كَمَا أَنَّ (قَوَّلَ) ونحوَهُ مِن (فَعَّلَ) الحَرْفانِ منه

(١) الحاشية في التعليقة ٥/ ٦٧ من كلام الفارسي، وفيها «ولم تدغم» بدل «من (فاعلتُ)».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٥، و(هارون) ٤/ ٣٧٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٦، و(هارون) ٤/ ٣٧٣.

(٤) انظر: التعليقة ٥/ ٦٨ مختصرًا.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٦، و(هارون) ٤/ ٣٧٣.

لازمانٍ. [٤/ ١٥٩ب]

قال سيبويه: «وَلَا تُقْلَبُ الوَاوُ يَاءً فِي (فُوعِلَ) مِنْ (بِعْتُ) إِذَا كَانَتْ مِنْ (فَيْعَلْتُ)؛ لِأَنَّ أَمْرَهَا كَأَمْرِ (سُويِرْتُ)»(١).

أي: (فَيْعَلَ) بمنزلةِ (فَاعَلَ)؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إذا بَنَيْتَ فِعْلَ المفعولِ مِن (فَيْعَلْتُ) كانتِ الواوُ في (فُوعِلَ) بمنزلتِها لو بَيَنْتَ الفِعْلَ للمفعولِ مِن (فَاعَلْتُ) في أنَّ الواوَ غيْرُ لازِمةٍ، كَما أنَّها في (فُوعِلَ) مِن (فَاعَلَ) غيرُ لازِمةٍ(٢).

قال سيبويه: «لِأَنَّ هَذِهِ الْوَاوَ قَدْ تَقَعُ وَلَيْس بَعْدَهَا وَاوٌ، فَيَجْرِيَانِ فِي (فُعِلَ) مجْرَى غَيْرِ الْمُعْتَلِّ»(٣).

(س): يعني أنَّها ليست مِن أَصْلِ الكلمةِ؛ فوَجَبَ أَلَّا تُعَلَّ، كَما لم تُعَلَّ مِن (فُعِلَ) مِن (فَيْعَلَ) و(فَوْعَلَ)؛ لأنَّها مُنقلِبةٌ من ياءٍ أو واوٍ زائِدتَيْنِ.

قال سيبويه: «كَمَا أَجْرَيْتَ الْأَوَّلَ مُجْرَى غَيْرِ الْمُعْتَلِّ، فَأَجْرَيْتَ (اسْيُوِيرَ) عَلَى مِثَالِ (اغْدُودِنَ) فِي هَذَا المَكَانِ .... لِأَنَّ قِصَّتَهَا قِصَّةُ (سُوِيرَ)»(٤).

الأَوَّلُ نحوُ (قُووِلَ) و(بُويِعَ) أَجْرَيْتَهُ مُجْرَى (بُوطِرَ)، فمَدَدْتَ ولم

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٦، و(هارون) ٤/ ٣٧٣.

(٢) الحاشية في التعليقة ٥/ ٦٩ من كلام الفارسي، وفي المطبوع سقط.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٦، و(هارون) ٤/ ٣٧٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٦، و(هارون) ٤/ ٣٧٣-٣٧٤.

تُدْغِمْ كَمَا مَدَدْتَهُ في الصَّحِيحِ منه.

أي: في أنَّها غَيْرُ لازِمةٍ[١].

قال سيبويه: «وَسَأَلْتُهُ عَنِ (الْيَوْمِ)»[٢].

(ط): «وَسَأَلْتُ الخَلِيلَ .... »[٣].

قال سيبويه: «وَسَأَلْتُهُ .... فَإِذَا قُلْتَ: (أُفْعِلُ) وَ(مُفْعَلٌ) وَ(يُفْعَلُ)، قُلْتَ: (أُووِمَ) وَ(يُووَمُ) وَ(مُووَمٌ)؛ لِأَنَّ الْيَاءَ لَا يَلْزَمُهَا أَنْ تَكُونَ بَعْدَهَا يَاءٌ»[٤].

أبو العَبَّاسِ[٥] يقولُ (أُيِّمَ) إذا أَرادَ (أُفْعِلَ) ولا يَقْلِبُ؛ لأنَّ الياءَ هُنا فاءٌ، فهي تَلْزَمُ العَيْنَ وهي مُدَّغَمَةٌ، وإذا كانَ الحَرْفُ مُدَّغَمًا لم يَقْلِبْهُ ما قَبْلَهُ.

قال أبو العَبَّاسِ[٦]: الخليلُ يقولُ (أُووِمَ يُووَمُ)؛ لأنَّ الواوَ منقلبةٌ عن

---

(١) هذه الحاشية على قوله: «لأنَّ قِصَّتَها قِصَّةُ (سُويِرَ)».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٦، و(هارون) ٤/ ٣٧٤.

(٣) هذه رواية (ح٧)٢/ ١٧٦ب- والحمزاوية (٨٢-٢)١٣٣١أ، ورواية المتن: للشرقية- ونسخة ابن دادي ٤٢٨أ- و(ح١)١٦٩ب- والأصول ٣/ ٢٩٣- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٥٥٤.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٦، و(هارون) ٤/ ٣٧٤.

(٥) انظر رأي الخليل ورأي المبرد، وكلام المبرد على رأي الخليل في: المقتضب ١/ ٢٢٣، وعزا قول غير الخليل إلى النحويين سواه- والتعليقة ٥/ ٧١- والتصريف والمنصف ٢/ ٣٥، ٣٧، ٣٨- والأصول ٣/ ٢٩٤- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٦٩٧.

(٦) المقتضب ١/ ١٧٨، وفيه: «لأن الياء منقلبة من واو»، وهذا خلاف المعنى، والصواب ما في حواشي الشرقية، وفيه: «والنحويون أجمعون على خلافه؛ لإدخاله الأصول على منهاج الزوائد، فيقولون» بدل «والذي عليه النحويون».

ياءٍ، فلمَّا بَناها هذا البِناءَ جعلَها مَدَّةً وإن كانتْ أَصْلِيَّةً؛ لأنَّها منقلبةٌ كَما انْقَلَبَتْ واوُ (سُويرَ) مِن أَلِفِ (سَايَرَ)، فقد صارتْ نظيرتَها في الانْقِلابِ[١].

والذي عليه النَّحْويونَ (أُيِّمَ)؛ لأنَّها أَصْلِيَّةٌ، فالادِّغَامُ لازِمٌ لها؛ لأنَّ المَدَّ ليس بأَصْلٍ في الأُصُولِ.

أي: الياءُ التي هي فاءٌ لا يَلْزَمُها أنْ يكونَ بعدَها ياءٌ، كَما أنَّ الياءَ الأُولى مِن (بَيَّعَ) يَلْزَمُها أنْ يكونَ بعدَها ياءٌ، فإذا لم يَلْزَمْ أنْ يكونَ بعدَها ياءٌ كانتْ مِثْلَ ياءِ (فَيْعَلَ)، يَلْزَمُها المَدُّ وَلَا يُدَّغَمُ، كَما لم يُدَّغَمْ (بُويعَ)؛ لِـمَّا لم يَلْزَمْ واوُ (فُوعِلَ) مِن (فَيْعَلْتُ) أنْ يَقَعْ بعدَها أبدًا ياءٌ. [٤/ ١٦٠أ]

قال سيبويه: «فكَما أَجْرَيْتَ (سَيِّدًا) مُجْرَى (فَوْعَلٍ) مِنْ (قُلْتُ)، كَذَلِكَ تُجْرِي هَذَا مُجْرَى (أَوَّلٍ)»[٢].

قَولُهُ: «فكَما أَجْرَيْتَ (سَيِّدًا) ....» إلى آخِرِ الفصلِ، أي: في أنَّ همزتَهُ تُقْلَبُ (سَيائِدُ) كَما تقولُ (قَوائِلُ)، فكَما أَجْرَيْتَ ما أُدْغِمَ فيهِ حَرْفٌ زائِدٌ مُجْرَى ما أُدْغِمَ فيه حَرْفٌ أَصْلِيٌّ في همزِك إيَّاهُ في التكسيرِ؛ لِقُرْبِهِ مِنَ الطَّرَفِ واجتماعِ واوَيْنِ أو ياءٍ وواوٍ[٣].

---

(١) في حواشي الشرقية: «أن لا تقلبَ»، وهو خلاف المعنى، والمثبت من: المقتضب ١/ ١٧٨- والتعليقة ٥/ ٧١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٦، و(هارون) ٤/ ٣٧٤.

(٣) الحاشية في التعليقة ٥/ ٧٢ باختلاف يسير، من كلام الفارسي.

(أَفْعِلَ) و(مُفْعَلٌ) و(يُفْعَلُ) لا تَصِحُّ فيهنَّ ياءُ (أَيْقَنْتُ)، فكذلك لم تَصِحَّ ياءُ (يَوْمٍ).

قال سيبويه: «لِأَنَّهُمْ لَوْ أَسْكَنُوا كَانَ فِيهِ حَذْفُ الْأَلِفِ وَالْوَاوِ؛ لِئَلَّا يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ»[(١)].

أي: لو أسْكَنُوا الواوَ التي بَعْدَ واوِ (افْعَوْعَلَ) في (اقْوَوَّلَ)، والتي بَعْدَ الأَلِفِ مِن (قَاوَلْتُ) سَقَطَتَا؛ لالتقاءِ الساكنين: أَلِفُ[(٢)] (فَاعَلْتُ) وواوُ (افْعَوْعَلَ)، والعَيْنَانِ مِن (فَاعَلَ) و(افْعَوْعَلَ).

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي (افْعَوْعَلْتُ): (اقْوَوَّلْتُ)»[(٣)].

قال أبو الحَسَنِ[(٤)]: أَقُولُ (اقْوَيَّلْتُ)؛ لِئَلَّا أَجْمَعَ بَيْنَ ثلاثِ واواتٍ، فإذا قُلْتُ (فُعِلَ) قُلْتُ (اُقْوُوِلَ).

يقولُ[(٥)]: جَمَعْتُ بَيْنَ ثلاثِ واواتٍ إحَداها مضمومةٌ لأنَّ الثانيةَ كالمَدِّ،

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٦، و(هارون) ٤/ ٣٧٥.

(٢) (ألفُ): خبر لمبتدأ محذوف، أي: هما ألفُ، ولذا رفع المعطوف (والعينان).

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٧، و(هارون) ٤/ ٣٧٥.

(٤) انظر قول الأخفش في: المقتضب ١/ ١٨٧، وجعل قول غير الأخفش قول النحويين سواه- والتصريف مع المنصف ٢/ ٢٤٤-٢٤٥- والأصول ٣/ ٢٩٥ نصًّا إلى (واوات)، ٣٦٦- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٥٥٣- والتعليقة ٥/ ٧٣، نصًّا مع التعليق بعده- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٦٩٨- والممتع ٢/ ٧٤٧- وشرح الشافية ٣/ ٣٠٤.

(٥) لعل هذه من كلام المازني تلميذ الأخفش، فأكثر الحواشي المنقولة في حواشي الشرقية عن الأخفش =

كَمَا فَعَلْتُ ذلك في (قُووِلَ)[١]. [٤/ ١٦٠ب]

هَذَا بَابٌ تُقْلَبُ فِيهِ الْيَاءُ وَاوًا

قال سيبويه: «وَكَانَ الِاسْمُ مِنْهَا لَا تُحَرَّكُ يَاؤُهُ مَا دَامَ عَلَى هَذِهِ الْعِدَّةِ»[٢].

«الِاسْمُ مِنْهَا»، يعني: (فُعْلَلٌ).

«لا تُحَرَّكُ يَاؤُهُ» كما تُحَرَّكُ ياءُ (فُعَلَ) في الأصلِ قَبْلَ الاعتلال. [٤/ ١٦١أ]

هَذَا بَابُ مَا الْهَمْزَةُ فِيهِ فِي مَوْضِعِ اللَّامِ مِنْ بَنَاتِ[٣] الْيَاءِ وَالْوَاوِ

قال سيبويه: «وَلَمْ يَجْعَلُوا هَذَا بِمَنْزِلَةِ (خَطَايَا)؛ لِأَنَّ الْهَمْزَ لَمْ يَعْرِضْ فِي الْجَمْعِ، فَأُجْرِيَ هَذَا مُجْرَى (شَاءٍ) وَ(نَاءٍ) مِنْ (شَأَوْتُ) وَ(نَأَيْتُ)»[٤].

من كلامه، ويدل لذلك أن ابن السراج في الأصول ٣/ ٣٦٦ بعد أن نقل قول الأخفش وشرحه، قال: «وجميع ذا عن المازني».

(١) هذه الحاشية جاءت في آخر الباب في متن: الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١٦٩ب- ونسخة الموصلي ١٨٠أ- ونسخة ابن دادي ٤٢٨ب، وفيها: «لأن الوسطى مدةٌ» بدل «لأن الثانية كالمد». وفي طرة ابن يبقى ٢٥٤أ، وفيها: «إحداهن ... كالمدَّة».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٧، و(هارون) ٤/ ٣٧٥.

(٣) في الرباحية [انظر: (ح١)١٦٩ب]: ذواتِ.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٨، و(هارون) ٤/ ٣٧٧.

(فا)[1]: ما بَعْدَ الجيمِ مِن (جاءٍ) بمنزلة ما بَعْدَ الطاءِ مِن (خَطَايَا) سَوَاءً، إِلَّا أنَّ الفَصْلَ أنَّ همزةَ (جَاءٍ) لم تَعْرِضْ في جَمْعٍ، وهمزةَ (خَطَايَا) اعْتَرَضَتْ في الجَمْعِ، أَعني الأُولى.

قال سيبويه: «وَأَمَّا (خَطَايَا) فَحَيْثُ كَانَتْ هَمْزَتُهَا تَعْرِضُ فِي الجَمْعِ أُجْرِيَتْ مُجْرَى (مَطَايَا)»[2].

لأنَّ همزةَ (مَطَايَا) أيضًا تَعْرِضُ في الجَمْعِ.

قال سيبويه: «وَإِذَا قُلْتَ (فَوَاعِلُ) مِنْ (جِئْتُ)، قُلْتَ: (جَوَاءٍ)، كَمَا تَقُولُ مِنْ (شَأَوْتُ): (شَوَاءٍ)»[3].

(س)[4]: لأنَّ واحدَها (شَاءٍ) و(جَاءٍ)، فتقولُ (جَوَاءٍ)؛ لأنَّ الهمزةَ لم تَعْرِضْ في الجمع، فهي مِثْلُ (بائِعٍ وبَوَائِعَ).

قال سيبويه: «وَأَمَّا (فَعَائِلُ) مِنْ (جِئْتُ) وَ(سُؤْتُ) فكَـ(خَطَايَا)، تَقُولُ: (جَيَايَا) وَ(سَوَايَا)»[5].

لإنَّ همزتَهُ تَعْرِضُ في الجَمْعِ كَمَا تَعْرِضُ همزةُ (مَطِيَّةٍ) فيه، وإنَّمَا

---

(١) التعليقة ٥/ ٧٧، مع زيادة.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٨، و(هارون) ٤/ ٣٧٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٨، و(هارون) ٤/ ٣٧٧.

(٤) انظر: المقتضب ١/ ١٤١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٨، و(هارون) ٤/ ٣٧٧.

التي تُهمَزُ ياءُ (فَعِيلَةٍ)، كأنَّه يصيرُ (جَيَائِي). [٤/ ١٦١ب]

قال سيبويه: «وَلَمْ يَصِلُوا إِلَى حَذْفِهَا؛ كَرَاهِيَةَ أَنْ تَلْتَقِيَ الْأَلِفُ وَالْيَاءُ وَهُمَا سَاكِنَتَانِ»(١).

قوله: «وَلَمْ يَصِلُوا إِلَى حَذْفِهَا» في (لَائِثٍ) وَ(شَائِكٍ)، أي: الأَلِفِ مِنْ (فاعِلٍ)، والياءِ التي تَقَعُ بَعْدَ الهمزةِ.

قال سيبويه: «فَهْيَ كَـ(مَفَاعِلَ) مِنْ (شَأَوْتُ)»(٢).

أي: في لُزُومِ الهمزةِ لها، وأنَّها لم تَعْرِضْ فيها في جَمْعٍ(٣). [٤/ ١٦٢أ]

قال سيبويه: «فَشَبَّهَهَا بِقَوْلِهِ (شَوَاعٍ)، وَإِنَّمَا يُرِيدُ (شَوَائِعُ)»(٤).

أَنْشَدَ (س)(٥):

وَكَأَنَّ أُولَاهَا كِعَابُ مُقَامِرٍ ... ضُرِبَتْ عَلَى شَزَنٍ فَهُنَّ شَوَاعِ(٦)

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٨، و(هارون) ٤/ ٣٧٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٨، و(هارون) ٤/ ٣٧٨.

(٣) الحاشية في التعليقة ٥/ ٨١ من كلام الفارسي.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٩، و(هارون) ٤/ ٣٧٩.

(٥) أنشده المبرد في المقتضب ١/ ١٤٠، وورد البيت في نسخة ابن دادي ٤٣٩أ-٤٣٩ب على أنه من كتاب سيبويه، ولفظها: «فَشَبَّهَهَا بِقَوْلِهِ (شَوَاعٍ)، كما قال: وكأن أولاها .... أي: (شَوَائِعُ)»، ونحوه في شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٥٧٩، فقد جعل البيت من كتاب سيبويه.

(٦) من الكامل، وهو للأَجْدَع بن مالك الهَمْداني، كما في: الأصمعيات ٦٩- والمعاني الكبير ١/ ٥٤- والاختيارين ٤٧١- وسمط اللآلي ١/ ١٠٩- واللسان (شزن) ١٣/ ٢٣٦، و(شزن) في حواشي =

أي: شَوَائِعُ.

قال سيبويه: «وَإِنَّمَا جُعِلَتِ الْعَيْنُ الَّتِي أَصْلُهَا الْوَاوُ وَالْيَاءُ طَرَفًا»[١].

يريد العَيْنَ الثانيةَ من التضعيف.

قال سيبويه: «وَأَمَّا (افْعَلَلْتُ) مِنْ (صَدِئْتُ) فـ(اصْدَأَيْتُ)، تَقْلِبُهَا يَاءً .... لَمْ يَكُنْ لِيَكُونَ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ بَنَاتِ الْيَاءِ وَتَكُونُ فِي (فَعَلْتُ) أَلِفًا»[٢].

عند (ب): أي: لم يقولوا (اصْدَآتُ)[٣]، أي: لم يكن ليجتمعَ فيها أنْ تكونَ في موضعٍ بمنزلةِ بناتِ الياءِ، وتكونُ في (فَعَلْتُ) أَلِفًا.

قال سيبويه: «كَمَا أَنَّكَ لَمْ تَقُلْ (أَغْزَوْتُ) إِذَا كُنْتَ تَقُولُ (يُغْزِي)»[٤].

يقول: أَتْبَعَ الماضيَ المستقبلَ، كَمَا أَتْبَعَهُ المستقبلَ في (يُغْزِي) وبابِهِ.

الشرقية بفتح الشين والزاي، وفي نسخة ابن دادي ٤٣٩ب بضم الشين والزاي، واختلفت مراجع البيت في الضبط، و(الشَّزَن): الحَرْف الشاخص غير المستوي، والغلظ من الأرض، و(الشُّزُن) جمعه. انظر: اللسان (شزن)- والمعاني الكبير- وجمهرة اللغة ٢/ ٨١١.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٩، و(هارون) ٤/ ٣٧٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٩، و(هارون) ٤/ ٣٧٩.

(٣) وكُتِبت في النسخ على أصلها (اصْدَأَاتُ)، وكتبتها بالإملاء الحديث، انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٥٨٠- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٧١٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٩، و(هارون) ٤/ ٣٧٩. و(إذا) في الشرقية، وجاء بلفظ (إذْ) في: الرباحية [انظر: (ح١)١٧٠أ]- ونسخة ابن دادي ٤٢٩ب- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٥٨٠.

قال سيبويه: «كَمَا اجْتَمَعَ أَكْثَرُهُمْ عَلَى تَرْكِ الْهَمْزِ فِي (مَلَكٍ)، وَأَصْلُهُ الْهَمْزُ»[١].

(فا): إنما تُحذَفُ الهمزةُ في (مَلَكٍ) إذا لم يُقْلَبْ أَلِفًا إلى موضع العينِ، فإما إذا قَلَبْتَ فلا تَحْذِفِ الهمزةَ، ولكن تُخَفِّفُ[٢]. [٤/ ١٦٢ب]

قال سيبويه: «وَسَأَلْتُهُ عَنْ (مَسَائِيَةٍ)؟ فَقَالَ: هِيَ مَقْلُوبَةٌ»[٣].

(فا): أَصْلُهُ (مَسَاوِئَةٌ)، فلَمَّا قُلِبَتْ وَقَعَتِ الواوُ بَعْدَ كسرةٍ في (مَسَائِوَةٍ)، فقُلِبَتْ ياءً[٤].

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ (أَشْيَاءُ وَأَشَاوَى)»[٥].

عند (ب): (أَشَاوِي) كانَ حَقُّها (أَشَايَا)، مِثْلَ (صَحَارَى)، ولكنَّهم قَلَبُوا الياءَ واوًا لَتَدُلَّ.

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

مَرْوَانُ مَرْوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمِي[٦]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٩، و(هارون) ٤/ ٣٧٩.

(٢) الحاشية مفصَّلةً في التعليقة ٥/ ٨٥، فكأنَّ الحاشية هنا أصلها، ثم فصَّلها الفارسي في التعليقة.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٩، و(هارون) ٤/ ٣٨٠.

(٤) انظر: الأصول ٣/ ٢٩٨.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٩، و(هارون) ٤/ ٣٨٠.

(٦) من الرجز، وهو لأبي الأَخْزَرِ الحِمَّاني، كما في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٧- واللسان (يوم) ١٢/ ٦٥١- وشرح شواهد الشافية ٤/ ٦٨.

وَإِنَّمَا أَرَادَ (الْيَوِمَ) ، فَاضْطُرَّ إِلَى هَذَا[١]، وَمَعَ ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْوَاوَ تَعْتَلُّ فِي (فَعِلٍ) وَتُكْرَهُ، فَهْيَ مَعَ الْيَاءِ أَجْدَرُ أَنْ تُكْرَهَ، فَصَارَ (الْيَوِم) بِمَنْزِلَةِ (الْقُوُوسِ)»[٢].

قال المازِنيُّ[٣]: إنَّما أَرادَ (اليَوِمِ)، فقال: (اليَمِي)، فصارَتِ الواوُ ياءً؛ لأنَّ الميمَ أُبدِلَتْ كَما كانتْ مُتَحَرِّكةً، فلمَّا تَحرَّكَ ما قَبْلَ الواوِ انْقلَبَتْ.

ويقولُ غيرُ المازِنيِّ[٤]: أَرادَ (اليَوِمِ) على (فَعِلٍ)، وعليه يَدُلُّ

---

(١) كذا في الشرقية-والرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٧٨أ]، وجاء في نسخة ابن دادي ٤٣٩ب بلفظ: «.... فاضطر، ومع هذا»، وفي شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٥٨٢- وحاشية نسخة ابن دادي عن نسخة: «(اليَوِم)، فقال: (اليَمِي)، وصارت الواوُ ياءً؛ لأنَّ الميمَ قُدِّمَتْ كَما كانتْ مُتَحَرِّكةً، فلمَّا تَحَرَّكَ ما قبلَ الواوِ انقلبتْ، فاضْطُرَّ إلى هذا»، ويلحظ أن الزيادة هنا جاءت في الحاشية الأولى من كلام المازني لا سيبويه.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٩، و(هارون) ٤/ ٣٨٠.

(٣) في هذه الحاشية المنقولة عن حواشي الشرقية والحاشية التي بعدها المنقولة عن حواشي نسخة ابن دادي عَزْوُ توجيهين للمازني في (اليَمِي)، ففي الحاشية الأولى أن الأصل(أخو اليَوْمِ اليَوِمِ)، ثم قُلِبَت الواو ياء، فصار (اليَيِم)، ثم قُدِّمَت الميم على الواو فصار (اليَمِي)، وفي الحاشية الأخرى أن الأصل (أخو اليَوْمَ اليَوْمَ)، ثم حُوِّلت (اليَوْمَ) الثانية إلى (فَعِلٍ)، فصارت (اليَوِمَ)، والذي في التصريف للمازني (مع المنصف) ٢/ ١٠٢ يخالف ذلك، فقال: «يُرِيدُ (اليَوِم)، فأَخَّرَ الواوَ وقَدَّمَ الميمَ، ثم قَلَبَ الواوَ حيثُ صارتْ طَرَفًا»، أي أن الأصل (اليَوْمِ اليَوِمِ)، ثم قدمت الميم، فصار (اليَمِو)، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسر، وهذا التوجيه يحتمله النقل عنه في الحاشية الأولى.

(٤) ما عُزِي إلى غير المازني هنا وفي الحاشية الآتية هو: ما قاله المازني في التصريف ٢/ ١٠٢، وعزاه ابن =

قولُ سيبويهِ[1].

قال المازنيُّ في قوله (اليَمِي): إنَّما أَرادَ (اليَوِمَ)، أي: أَخُو اليَوْمَ اليَوْمَ، أي: إذا قِيلَ: اليَوْمَ اليَوْمَ، عندَ البَأْسِ.

وقال كُلُّ مَنْ سِواه: إنَّما أَرادَ (اليَومِ)، أي: الشَّدِيد.

وفي قول المازنيِّ يَصِيرُ (فَعْلٌ) على (فَعِلٍ) حِينَ قُلِبَ وغُيِّرَ[2].

قال شيخُنا أبو عليٍّ الفارسيُّ -وَقْتَ قراءتي عليه هذا الموضعَ من الكتابِ، وفي حاشية نسختي: (أخو اليَوْمَ اليَوِمَ)، فاسْتَغْرَبَهُ، وقال-: يُريدُ

السِّيد في الاقتضاب ٣/ ٤٢٠ إلى المبرد، وقاله ابن السراج في الأصول ٣/ ٣٣٨، وجوَّز السيرافي (تحقيق الرويلي) ٥٨٤ أن يكون أصل (اليَمِي) (اليَوِمُ) بالرفع، ثم أَلقى ضمةَ الميم على الواوِ فصار (اليَوُم)، ثم قَدَّمَ الميمَ فصار (اليَمُو)، ثم قَلَبَ الضمة كسرة والواو ياء، ولم يقف ابن جني على تجويز السيرافي فجوَّزه في الخصائص ٢/ ٧٧ على أنه «وجه ثالث لم يُقَلْ به»، وذكر الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٧٢٣ أن هناك من يرى أن الأصل (اليَوُم) على (فَعُل)، ثم قُدِّمَت الميم، وانظر: المنصف ٢/ ١٠٢- والممتع ٢/ ٦١٥- واللسان (يوم) ١٢/ ٦٥٠.

(١) أي: أن الأصل (أخو اليَوْمِ اليَوِمِ)، أي: الشديدِ، يقال: يَوْمٌ أَيْوَمُ ويَوِمٌ ويَمٍ، ثم قدمت الميم فصار (اليَمِو)، فقلبت الواو ياءً لتطرفها إثر كسر، وهذا الظاهر من كلام سيبويه. وشَرَحَ السيرافي (تحقيق الرويلي) ٥٨٤ كلام سيبويه على أن الأصل (أخو اليَوْمِ اليَوْمُ)، ثم قُدِّمت الميم بضمتها فصار (اليَمُو)، ثم قُلِبت الضمةُ كسرةً والواوُ ياءً، وقال ابن السِّيد في الاقتضاب ٣/ ٤٢٠: «وهذا التأويل الذي تأوله السيرافي هو الظاهر من مذهب سيبويه»، ولا يظهر لي ذلك؛ لأن سيبويه نَصَّ على أن الشاعر أراد (اليَوِم) على (فَعِل)، كما في نسخ الكتاب، وانظر: شرح شواهد الشافية ٤/ ٧٠

(٢) هذه الحاشية نقلتها من حواشي نسخة ابن دادي ٤٢٩ب.

أنه بَطَلٌ يُبارِزُ أقرانَهُ، ويقولُ لهم: اليَوْمَ اليَوْمَ، أو هو صاحبُ هذا اللَّفْظِ في ذلك الوقت. وفي هذا الوَجْهِ قَلْبٌ أيضًا[1].

قال سيبويه: «وَكَانَ أَصْلُ (أَشْيَاءَ) (شَيْئَاءَ)»[2].

عند (ب) (شِيأَأَ[3]).

قال (فا): ليس هذا بشيءٍ؛ لأَنَّهُ ليس في الكلامِ مِثْلُ (حِمْرَاءَ)، هَذا لا يكونُ إِلَّا مُلْحَقًا. [٤/ ١٦٣ب]

هَذَا بَابُ مَا كَانَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ فِيهِ لامَاتٍ

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَاوَ فِي (يَفْعَلُ) تَعْتَلُّ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، وَلَا تُقْلَبُ يَاءً، وَلَا يَدْخُلُهَا الرَّفْعُ، كَمَا كَرِهُوا الضَّمَّةَ فِي (فُعُلٍ)»[4].

(فا): حَكَى أبو زَيْدٍ[5] مِنْ هذا حَرْفَينِ أو ثلاثةً، منه: (رَجُلٌ قُوُولٌ، وقَوْمٌ قُوُولٌ، وقُولٌ)، وهذا لا حُكْمَ له[6].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من: الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ١١٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧٩، و(هارون) ٤/ ٣٨٠، وكَتَبْتُ (شَيْئَاء) بالإملاء الحديث، وكُتِبَ في الشرقية (شَيْأَأَ)، وفي (ح٧)٢/ ١٧٨أ- والحمزاوية (٨٢-٢)٣٣٤أ: (شَيْأَا)، وفي نسخة ابن دادي ٤٣٩ب: (شَيْأَاء)، وفي (ح١)١٧٠أ: (شيأاء).

(٣) كذا في النسخ، وكتابتها بالإملاء الحديث: (شِيئَاءَ).

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٠، و(هارون) ٤/ ٣٨٢.

(٥) في تهذيب اللغة ١٠/ ٣١٧: «قال أبو زيد: يُجْمَعُ السِّوَاكُ (سُوكًا) على (فُعُلٍ)، قال: وأنشدني الخليل .... قال: ورَجُلٌ قَؤُولٌ [كذا] مِن قَوْمٍ قُوُلٍ وقُولٍ، مثل: سُوُكٍ وسُوكٍ»، ولم أجده في نوادر أبي زيد.

(٦) في المخصص ٧/ ١٢٥: «ولكنه جاء على الشذوذ والضرورة».

قالَ[١]: وأَنْشَدني الخليلُ لعبدِ الرحمنِ بنِ حَسَّانَ:

أَغَـرُّ الثَّنَـايَـا أَحَــمُّ اللِّـثَـا تِ تُمْنِـحُـهُ سُـوُكَ الإِسْـحِـلِ[٢]

أَخْبَرَنا[٣] بِهِ ابْنُ دُرَيْدٍ، عن أبي حاتِمٍ، عن أبي زَيْدٍ، وَقَرَأْتُهُ على أبي بَكْرٍ، عن (س)[٤].

قال سيبويه: «أَلَا تَرَاهُمْ إِذَا قَالُوا (فُعَلٌ) مِنْ بَابِ (قُلْتُ) لَمْ تَعْتَلَّ، وَذَلِكَ نَحْوُ (النُّوَمَةِ) وَ(اللُّوَمَةِ)»[٥].

(فا): أي: تُحرِّكُ (فُعَل) ولا تُسْكِنُها، كما أَسْكَنْتَ (فُعُل)، فكذلك تُحرِّكُ في النَّصْبِ ولا تُحرِّكُ في الرَّفْعِ.

قال سيبويه: «وَالضَّمَّةُ فِيهَا كَوَاوٍ بَعْدَهَا، وَالْفَتْحَةُ فِيهَا كَأَلِفٍ بَعْدَهَا»[٦].

---

(١) القائل أبو زيد، انظر: التصريف للمازني ٣٣٨- وتهذيب اللغة ١٠/ ٣١٧- وشرح المفصل ١٠/ ٨٤- والتاج (سوك) ٢٧/ ٢١٦.

(٢) من المتقارب، وهو لعبدالرحمن بن حسان، كما في: ديوانه ٤٨- واللسان (سوك) ١٠/ ٤٤٦. وضُبِطَ (تُمْنِحُهُ) في حواشي الشرقية بضم التاء وكسر النون، وضُبِطَ في مراجع البيت (تَمْنَحُهُ) بفتح التاء والنون، وفي بعض المراجع (يُحَسِّنُهُ سُوُكُ) و(يُحَسِّنُها سُوُكُ)، وانظر مع مراجع الهامش السابق: المقتضب ١/ ١١٣- والممتع ٢/ ٤٦٧- وشرح الأشموني ٣/ ٦٧٩- والمقاصد النحوية ٤/ ٥٣٠.

(٣) القائل أبو علي الفارسي.

(٤) ذكره المبرد في المقتضب ١/ ١١٣ بلا نسبة.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٠، و(هارون) ٤/ ٣٨٢.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٠، و(هارون) ٤/ ٣٨٢.

من هنا يُعْلَمُ أنَّ حُكْمَ الحرفِ عندَه أنْ يكونَ قَبْلَ الحركة[1]، ومِمَّا بَعْدَ هذا مِمَّا يُشْبِهُهُ مِمَّا ذَكَرَ في هذا البابِ. [٤/ ١٦٤أ]

قال سيبويه: «فَإِذَا اعْتَلَّتْ قُلِبَتْ أَلِفًا، فَتَصِيرُ الحَرَكَةُ مِنَ الحَرْفِ الَّذِي بَعْدَهَا»[2].

يُرِيدُ حركةَ ما قَبْلَ الألِفِ.

قال سيبويه: «وَكُسِرَ المَضْمُومُ كَمَا كُسِرَتِ الْبَاءُ فِي (مَبِيعٍ)، وَذَلِكَ قَوْلُكَ (دَلْوٌ وَأَدْلٍ)»[3].

(فا): تُكْسَرُ العَيْنُ تَبَعًا للَّامِ، كما تُكْسَرُ أَلِفًا تَبَعًا لِلْعَيْنِ.

قال سيبويه: «وَالْإِضَافَةُ إِلَى نَفْسِكَ بِالْيَاءِ ....أَبْدَلُوهَا مَكَانَهَا؛ لِأَنَّهَا

---

(١) هذا ظاهر قول سيبويه هنا، وقولِ الخليل وسيبويه في ٤/ ٢٤١، وهو قول ابن جني في الخصائص ٢/ ٣٢١- وسر الصناعة ١/ ٣٢، وابن الخباز في الغرة المخفية ١/ ١٠٣، وقال الفارسي: الحركة مع الحرف ومقارنة له، وتبعه العكبري في اللباب ١/ ٦١، والشريشي في التعليقات الوفية ١/ ٨٩، وأبو حيان في الارتشاف ٢/ ٨٣٤، وقيل: إن الحركة قبل الحرف. وانظر: المحصل ١/ ٤٢٠- وشرح الرعيني لألفية ابن معط، السفر الأول ١/ ١٦٠- والأشباه والنظائر ٣/ ٢٠- وحاشية يس على التصريح ٢/ ٢٤- وحاشية الخضري ٢/ ٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨١، و(هارون) ٤/ ٣٨٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨١، و(هارون) ٤/ ٣٨٣. و(الباء) بالموحدة هو لفظ نسخة ابن دادي ٤٣٠ب، وهو (الياء) بآخر الحروف في: الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١٧٠بِ].

أَخَفُّ عَلَيْهِمْ وَالْكَسْرَةُ مِنَ الوَاوِ وَالضَّمَّةِ»[١].

(فا): مِثْلُ (أَدْلِيَّ)[٢] إذا أَضَفْتَ إلى نفسِكَ.

أيْ: أَبْدَلُوا الياءَ والكسرةَ من الواوِ والضمةِ.

أيْ: لأنَّ الياءَ والكسرةَ أَخَفُّ عليهم من الواوِ والضمةِ.

[٤/ ١٦٤ب]

قال سيبويه: «وَقَعَتْ هَهُنَا عَلَى الهَاءِ وَالنُّونِ»[٣].

عند (ب): أيْ: الهاءِ في (قَمَحْدُوَةٍ)، والنُّونِ في (عُنْفُوَانٍ).

قال سيبويه: «وَقَالُوا (قَلَنْسُوَةٌ) فَأَثْبَتُوا، ثُمَّ قَالُوا (قَلَنْسٍ)، فَأَبْدَلُوا مَكَانَهَا اليَاءَ لَـمَّا صَارَتْ حَرْفَ الإِعْرَابِ»[٤].

(فا): قَرَأْتُ على أبي بَكْرٍ، عن أبي العَبَّاسِ[٥]:

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨١، و(هارون) ٤/ ٣٨٣. وفي نسخة ابن دادي ٤٣٠ب (والكسرةَ) بالنصب، وفي شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٥٩٥: «لأنها والكسرة أخف عليهم من الواو والضمة».

(٢) انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٥٩٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٠، و(هارون) ٤/ ٣٨٤.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٠، و(هارون) ٤/ ٣٨٤.

(٥) ذكره المبرد في المقتضب ١/ ١٨٨ بلا نسبة، وذكره المازني في التصريف ٢/ ١٢٠، وقال: «أنشدني الأصمعي، قال: أنشدني عيسى بن عمر».

لَا مَهْـلَ حَتَّـى تَلْحَـقِي بِعَنْـسِ

أَهْـلِ الرِّيَـاطِ البِيـضِ وَالْقَلَنْـسِي[١]

قال سيبويه: «لِأَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ يَاءٌ وَكَسْرَةٌ، وَلَا وَاوٌ وَضَمَّةٌ»[٢].

أي: كما اجْتَمَعَ في (يَرْمِي) و(يَغْزُو). [٤/ ١٦٥أ]

قال سيبويه: «وَقَالُوا (مَرْضِيٌّ)، وَإِنَّمَا أَصْلُهُ الْوَاوُ، وَقَالُوا (مَرْضُوٌّ)، فَجَاؤُوا بِهِ عَلَى الْأَصْلِ وَالْقِيَاسِ»[٣].

(فا): (مَرْضِيٌّ) عندي من بابِ (اسْتَحْوَذَ) في الاطِّرَادِ في الاستعمالِ والشُّذُوذِ عن القياس؛ لأنَّ في التنزيل: ﴿وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرْضِيًّا﴾[٤].

قال سيبويه: «فَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ الَّذِي قَبْلَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ أَلِفًا زَائِدَةً هَمَزْتَ، وَذَلِكَ نَحْوُ (الْقَضَاءِ)»[٥].

إنَّما شَرَطَ الزِّيادةَ لأنَّ غيرَ الزيادةِ -مِثْلُ (آيٍ) و(رايٍ)[٦] و(واوٍ)-

---

(١) من الرجز، وهما بلا نسبة في: الكتاب ٣/ ٣١٧- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٥٩٨- وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٥١- واللسان (قلس) ٦/ ١٨١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٠، و(هارون) ٤/ ٣٨٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٢، و(هارون) ٤/ ٣٨٥.

(٤) سورة مريم ٥٥.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٢، و(هارون) ٤/ ٣٨٥.

(٦) هما اسما جنس لـ(آيَةٍ) و(رَايَةٍ). انظر: الكتاب ٣/ ٥٩٦- والمقتضب ١/ ١٥٣- والمخصص ٢/ ١٢٠.

يَصِحُّ فيه اللامُ.

قال سيبويه: «وَهُمَا بَعْدَ الْفَتْحَةِ لَا تَكُونَانِ إِلَّا مَقْلُوبَتَيْنِ لَازِمًا لَهُمَا السُّكُونُ»[1].

(فا): إنْ قُلْتَ: قد قالوا (قَوَدٌ) و(غَيَبٌ) و(حَوَكَةٌ)؟

فذلك قليلٌ لا حُكْمَ له، والواوُ بَعْدَ الضمةِ كثيرٌ، مِثْلَ (عُنْصُوَةٍ) و(تَرْقُوَةٍ) و(عُنْفُوَانٍ) و(أُقْحُوَانٍ)، وكذلك الكسرةُ بَعْدَ الياءِ[2]، مِثْلَ (تِيَرٍ) و(غِيَرٍ) و(حِيَلٍ)، ونَحْوِ ذلك.

قال سيبويه: «وَلَا يَكُونُ هَذَا فِي (دَلْوٍ) وَ(ظَبْيٍ) وَنَحْوِهِمَا؛ لِأَنَّ الْمُتَحَرِّكَ لَيْسَ بِالْعَيْنِ، وَلِأَنَّكَ لَوْ أَرَدْتَ ذَلِكَ لَغَيَّرْتَ الْبِنَاءَ وَحَرَّكْتَ السَّاكِنَ»[3].

أيْ: لا يكونُ الإعلالُ في (دَلْوٍ) و(ظَبْيٍ) كَمَا كانَ في (قَضَاءٍ) و(نَمَاءٍ).

«لِأَنَّ الْمُتَحَرِّكَ لَيْسَ بِالْعَيْنِ» أيْ: المتحرِّكُ في (ظَبْيٍ) و(دَلْوٍ) لَيْسَ بالعَيْنِ، كَمَا كانَ المتحرِّكُ في (قَضَاءٍ) و(شَقَاءٍ).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٢، و(هارون) ٤/ ٣٨٥.

(٢) هذا في جميع النسخ، والمناسبُ للسياقِ وكلامِ سيبويه: «وكذلك الياءُ بَعْدَ الكسرة».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٢، و(هارون) ٤/ ٣٨٥.

أيْ: لو أردت الإعلالَ في (ظَبْيٍ) و(دَلْوٍ) لغَيَّرْتَ بِنْيَةَ الكلمةِ.

[٤/ ١٦٥ب]

قال سيبويه: «وَتَقُولُ فِي (فُعْلٍ) مِنْ (جِئْتُ): (جِيءٌ)»[١].

مِثْلُ (بِيضٍ) و(مَبِيعٍ) على مَذْهَبِ أبي الحَسَنِ[٢]: (جُوءٌ)؛ لأَنَّهُ ليس بجَمْعٍ.

قال سيبويه: «وَتَقُولُ فِي (فُعْلُلٍ) مِنْ (جِئْتُ): (جُوءٍ)، فَإِنْ خَفَّفْتَ قُلْتَ (جُيٍّ)، تَقْلِبُهَا يَاءً لِلْحَرَكَةِ»[٣].

(فا): هذا مِثْلُ (عُوطَطٍ)[٤]، فعلى كلا المذهبين يَلْزَمُ قَلْبُ الياءِ.

(فا): فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَّا نَوَيْتَ السكونَ في (جُيٍّ)، فتَرَكْتَ الكسرةَ على حالِها ولم تَضُمَّ إذا خَفَّفْتَ الهمزةَ، كَما تَرَكْتَ الياءَ في (رَضْيَ) فلم تَرُدَّ الواوَ؟

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٢، و(هارون) ٤/ ٣٨٦.

(٢) سبق الكلام على مذهب أبي الحسن في ص١٨٥٠ هـ٢، ونص عليه هنا في: التعليقة ٥/ ٩٠- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٧٣٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٢، و(هارون) ٤/ ٣٨٦.

(٤) يقال: عاطَتِ المرأةُ والناقةُ تَعِيط عَيْطًا وتَعُوط عَوْطًا، إذا لم تحمل سنين من غير عُقْرٍ، و(العُوطَطُ) عند سيبويه وكثير من النحويين اسم قلبت ياؤه واوًا، فهو مثل (الكُولَلُ) من (الكَيْلِ)، انظر: الكتاب ٤/ ٤١٧- والأصول ٢٩٥- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٦٦٠- والمخصص ٤/ ٤٨٤- والتاج (عيط) ١٩/ ٤٩٧.

قِيلَ: السُّكونُ لم يَجِبْ أنْ يُنْوَى كما تُنْوى الحركةُ، لِمَّا حُذِفَتِ احْتِيجَ إلى ما يَدُلُّ عليها، والسُّكونُ ليس بحَرْفٍ محذوفٍ كالحركةِ، وإنما كُسِرَتِ الفاءُ لِتَصِحَّ الياءُ، فإذا تحَرَّكَتْ فَقَدِ ارْتَفَعَ ما لَهُ تُكْسَرُ الفاءُ. [٤/ ١٦٦أ]

هَذَا بَابُ مَا يَخْرُجُ عَلَى الأَصْلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَرْفَ إِعْرَابٍ

قال سيبويه: «وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا (مِذْرَوَانِ)»[١].

(مِذْرَوَانِ)[٢] من قولك: ﴿تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾[٣]. [٤/ ١٦٦ب]

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ (مَحْنِيَةٌ)، فَإِنَّمَا هِيَ مِنْ (حَنَوْتُ) .... وَقَالُوا (قِنْيَةٌ) لِلْكَسْرَةِ وَبَيْنَهُمَا حَرْفٌ، وَالأَصْلُ (قِنْوَةٌ)، فَكَيْفَ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ»[٤].

(س): إنما قالوا (مَحْنِيَةٌ) لأنَّهم كأنَّهم لم يَعْتَدُّوا بالهاء، وكانت الهاءُ بمنزلة الألفِ في فَتْح ما قَبْلَها ساكِنة قَبْلَها كسرةٌ[٥]، عند (ب).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٣، و(هارون) ٤/ ٣٨٧.

(٢) المِذْرَوَانِ: أطراف الأَلْيَتين. انظر: أدب الكاتب ٦٠٢- وكتاب ليس ٢٦٦- واللسان (ذرى) ١٤/ ٢٨٥.

(٣) سورة الكهف ٤٥.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٣، و(هارون) ٤/ ٣٨٨.

(٥) كذا في جميع النسخ، ومعناه: أن الواو في نحو هذا تقلب ياءً إذا كُسِرَ ما قبلها كـ(مَحْنِيَةٍ)، أو كان قبلها ساكن قبله كسرة، كـ(قِنْيَةٍ).

هذا بابُ ما تُقْلَبُ فيهِ الياءُ واوًا؛ لِيفْصَلَ بَيْنَ الصِّفَةِ والاسْمِ

قال سيبويه: «وَأَمَّا (فُعْلَى) مِنَ الْوَاوِ فَعَلَى الْأَصْلِ....وَذَلِكَ قَوْلُكَ (شَهْوَى)»[(١)].

إنَّما لم يُغَيِّرِ النَّعْتُ لأنَّ النَّعتَ جَارٍ على الفِعْلِ، والأسماءُ غيرُ جاريةٍ على الفِعْلِ، وإنما قَلَبُوا الياءَ واوًا في (فُعْلَى) استثقالًا للضمة. [٤/ ١٦٧أ]

قال سيبويه: «كَمَا أُبْدِلَتِ الْوَاوُ مَكَانَ الْيَاءِ فِي (فَعْلَى)، فَأَدْخَلُوهَا عَلَيْهَا فِي (فُعْلَى) كَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا الْوَاوُ فِي (فَعْلَى)؛ لِتَتَكَافَآ»[(٢)].

أيْ: في نَحْوِ (شَرْوَى) مِنْ بَنَاتِ الياءِ، فإذا قُلِبَتِ الياءُ واوًا في الاسْمِ فما أَصْلُهُ الواوُ أَجْدَرُ أَنْ يَثْبُتَ فيه.

قال سيبويه: «وَقَدْ قَالُوا (الْقُصْوَى)، فَأَجْرَوْهَا عَلَى الْأَصْلِ»[(٣)].

عند (ب)[(٤)]: (س)[(٥)]: (القُصْوَى) في بابِهِ كـ(الحَوَكَةِ)

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٤، و(هارون) ٤/ ٣٨٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٤، و(هارون) ٤/ ٣٨٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٤، و(هارون) ٤/ ٣٨٩.

(٤) أي: في نسخة أبي بكر بن السراج الثانية: قال أبو العباس المبرد .....

(٥) قال المبرد في المقتضب ١/ ١٧١: «وأما قولهم (القُصْوَى) فهذا مِمَّا نذكره مع قولهم (الخَوَنة) و(الحَوَكة)، و(قد عَلِمَتْ ذاكَ بَناتُ أَلْبَبِهْ)، وَ(حَيْوَةَ) و(ضَيْوَنٍ)، وغيرِ ذلك مِمَّا يُبْلَغُ به الأَصلُ إن شاءَ الله».

و(ضَيْوَنٍ)ونَحْوِهِ مِمَّا يُبْلَغُ بِهِ الأصلُ[(١)].

قال سيبويه: «فَإِذَا قُلْتَ (فُعْلَى) مِنْ ذَا الْبَابِ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ إِذَا كَانَ صِفَةً»[(٢)].

أيْ: والذي قُلِبَتِ الواوُ فيه ياءً هو الاسمُ دونَ الصفةِ؛ أَلَا تَراهُ يقولُ: «فَإِذَا قُلْتَ (فُعْلَى) مِنْ ذَا الْبَابِ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ إِذَا كَانَ صِفَةً»، أي: لا تُقْلَبُ فيه الواوُ كقَلْبِها في (العُلْيَا).

قال سيبويه: «وَأَمَّا (فِعْلَى) مِنْهُمَا فَعَلَى الْأَصْلِ صِفَةً وَاسْمًا، تُجْرِيهِمَا عَلَى الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ أَوْثَقُ، مَا لَمْ تَتَبَيَّنْ تَغْيِيرًا مِنْهُمْ»[(٣)].

في نُسْخةٍ: أبو الحَسَنِ: إنْ بَنَيْتَ (فِعْلَى) منهما اسْمًا وصِفَةً قُلْتَهُ على الأَصْلِ، حتَّى تَعْلَمَ أَنَّهُ قد غُيِّرَ فيه؛ وذلك قولك (فِعْلَى) مِن (قَضَيْتُ): (قِضْيَا)، ومِنْ (غَزَوْتُ): (غِزْوَى).

قال (مح): (فِعْلَى) لا تكونُ صِفَةً البَتَّةَ، وإنما ذَكَرَهُ سيبويه لِتَعْلَمَ إذا أَرَدْتَ أنْ تَبْنِيَ (فِعْلَى) صِفَةً كَيْفَ تَعْمَلُ[(٤)].[٤/ ١٦٧ب]

---

(١) وانظر: أدب الكاتب ٤٨٨، وفيه: «وهذا نادر خرج على الأصل»، وانظر: تهذيب اللغة ٩/ ١٧٥- واللسان (قصو) ١٥/ ١٨٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٤، و(هارون) ٤/ ٣٨٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٤، و(هارون) ٤/ ٣٩٠.

(٤) قال سيبويه: «ويكون على (فِعْلَى) في الأسماء، نحو: (ذِفْرَى) و(ذِكْرَى)، ولم يجئ صفةً إلا بالهاء»، وانظر: أبنية الزبيدي ١٣٥.

هَذَا بَابُ مَا إِذَا الْتَقَتْ فِيهِ الْهَمْزَةُ وَالْيَاءُ قُلِبَتِ الْهَمْزَةُ يَاءً، وَالْيَاءُ أَلِفًا

قال سيبويه: «لِأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ عَلَى مِثَالِ (قَاضٍ) تُبْدَلُ فِيهِ الْيَاءُ أَلِفًا، وَقَدْ فُعِلَ ذَلِكَ فِي ما كَانَ عَلَى مِثَالِ (مَفَاعِلَ)»[1].

أيْ: كَمَا تُبْدَلُ -في ما كان على مِثالِ (مَفَاعِلَ)- الياءُ أَلِفًا، يعني: الياءَ التي هي لامُ (شَوَيْتُ). [٤/ ١٦٨أ]

قال سيبويه: «وَ(فُوَاعِلٌ) مِنْهُمَا بِمَنْزِلَةِ (فَوَاعِلَ) فِي أَنَّكَ تَهْمِزُ وَلَا تُبْدِلُ مِنَ الهَمْزَةِ ياءً .... وَذَلِكَ قَوْلُكَ (شُوَاءٍ)»[2].

العِلَّةُ التي لها وَجَبَ الهمزُ في (فَوَاعِلَ) مِنْ (شَوَيْتُ) و(حَيِيتُ) موجودةٌ في (فُوَاعِلٍ) منهما، وهي وُقُوعُ الياءِ أو الواوِ قريبةً مِن الطَّرَفِ بَعْدَ أَلِفٍ بَعْدَ واوٍ.

(فا): و(حُوَاءٍ) في (فُوَاعِلٍ) من (حَيِيتُ).

قال سيبويه: «وَأَمَّا (فُعَائِلٌ) مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ فَـ(مُطَاءٍ) وَ(رُمَاءٍ)؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ هَمْزَةً لَحِقَتْ فِي جَمِيعٍ، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ (مُفَاعِلٍ) .... وَإِنْ جَمَعْتَ قُلْتَ (مَطَاءٍ)؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَعْرِضْ فِي الجَمْعِ»[3].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٥، و(هارون) ٤/ ٣٩١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٥، و(هارون) ٤/ ٣٩١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٥، و(هارون) ٤/ ٣٩١-٣٩٢.

(فا): هي -وإنْ كانتْ زائدةً- بمنزلةِ الهمزةِ التي هي عَيْنٌ؛ لأنَّهما لم يقَعَا في جَمْعٍ، ولو جَمَعْتَ (مُطَاءٍ) لَقُلْتَ (مَطَاءٍ)، فلم تَقْلِبْ؛ لأنَّها كانت في الواحد ولم تَعْرِضْ في جَمْعٍ.

قال سيبويه: «وَهْيَ فِي هَذَا المِثَالِ بِمَنْزِلَةِ (فَاعِلٍ) مِنْ (جِئْتُ)، فَهَمْزَتُهَا بِمَنْزِلَةِ هَمْزَةِ (فَعَالٍ) مِنْ (حَيِيتُ)»[1].

أي: في أنه يَلْزَمُ أنْ تُهْمَزَ ولا تَقْلَبَ، كَما يُهْمَزُ (فَعَالٌ) مِن (حَيِيتُ). [٤/ ١٦٨ب]

قال سيبويه: «فَإِنَّ نَظِيرَهُ مِنْ (حَيِيتُ) وَ(شَوَيْتُ) يَجِيءُ عَلَى هَذَا المِثَالِ؛ لِأَنَّهَا هَمْزَةٌ تَعْرِضُ فِي جَمْعٍ وَبَعْدَهَا يَاءٌ، وَلَا يَخَافُونَ الْتِبَاسًا»[2].

(فا): أيْ: في قَلْبِهم الهمزةَ المُعْتَرِضَةَ في الجَمْعِ ياءً، وقَلْبِهم الياءَ التي بَعْدَها أَلِفًا.

قال سيبويه: «وَأَمَّا (فُعَائِلُ) وَ(فُوَاعِلُ) فَفِيهِ مَعَ شَبَهِهِ بِـ(مُفَاعِلٍ) .... أَنَّ لَهُ مِثَالًا مَفْتُوحًا يَلْتَبِسُ بِهِ لَوْ جَعَلْتَهُ بِمَنْزِلَةِ (فَعَائِلَ)، نَحْوُ (حُبَارَى)، فَكَرِهُوا أَنْ يَلْتَبِسَ بِهِ وَيُشْبِهَهُ، وَلَيْسَ لِلْجَمْعِ مِثَالٌ أَصْلُ مَا بَعْدَ أَلِفِهِ الْفَتْحُ»[3].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٥، و(هارون) ٤/ ٣٩٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٥، و(هارون) ٤/ ٣٩٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٥، و(هارون) ٤/ ٣٩٢.

في مَتْنِ (ط)[1]: يقولُ: إنك لو قُلْتَ (حُيَايَا) و(شُوَايَا) لالتَبَسَ ببابِ (حُبَارَى)، ولكنك تقولُ (حُيَاءٍ) و(شُوَاءٍ)، والجَمْعُ ليس فيه مِثَالُ (مَفَاعَل)، فتقولُ (مَطَايَا)، فلا يُخافُ أنْ يَلْتَبِسَ ببناءٍ مفتوحٍ.

(فا)[2]: أيْ: لو قَلَبْتَ في (مُطَاءٍ) التي هي (فُعَائِلٌ)، و(شُوَاءٍ) التي هي (فُوَاعِلٌ) لِـمَا قَلَبْتَها في (فَعَائِلَ) لالْتَبَسَ (فُوَاعِلٌ) و(فُعَائِلٌ) بِنَحْوِ (حُبَارَى)، وأنت إذا قَلَبْتَها في (فَعَائِلَ) لم يَلتَبِسْ بشيءٍ.

هَذَا بَابُ مَا بُنِيَ عَلَى (أفْعِلاء) وَأَصْلُهُ (فُعَلاء)

قال سيبويه: «لِأَنَّهُمْ يَكْرَهُونَ تَحْرِيكَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ وَقَبْلَهُمَا الْفَتْحَةُ، إِلَّا أَنْ يَخَافُوا الْتِبَاسًا فِي (رَمَيَا) وَ(غزَوَا) وَنَحْوِهِمَا»[3].

(فا): ومِمَّا يَدُلُّ على كراهِيَتِهم تحريكَ الواوِ والياءِ إذا كان قَبْلَهما فتحةٌ إِعْلالُهم جميعَ بابِ (غُزَاةٍ) و(حَصَاةٍ)، وتصحيحُهم (عَرْقُوَةٍ) و(قَمَحْدُوَةٍ) و(حِذْرِيَةٍ) و(عِفْرِيَةٍ) و(زِبْنِيَةْ). [٤/ ١٦٩أ]

هَذَا بَابُ مَا يَلْزَمُ الْوَاوَ فِيهِ بَدَلُ الْيَاءِ

قال سيبويه: «إِنَّمَا قُلِبَتْ يَاءً لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ (يَفْعَلُ) لَمْ تَثْبُتِ الْوَاوُ؛

---

(١) هذه الحاشية جاءت بعد كلام سيبويه المحشى عليه في: متن الرباحية [انظر: (ح١)١٧١ب]- ونسخة ابن دادي ٤٣٣أ.

(٢) انظر: التعليقة ٥/ ٩٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٥، و(هارون) ٤/ ٣٩٢.

لِلْكَسْرةِ، فَلَمْ يَكُنْ لِيَكُونَ (فَعلْتُ) عَلَى الْأَصْلِ وَقَدْ أُخْرِجَتْ (يفْعَلُ) إِلَى الْيَاءِ)»[١].

(فا): على هذا قُلْتَ (اصْدَأَيْتُ) في مِثَالِ (احْمَرَرْتُ) في (الصَّدَأِ)، ولم تَقُلِ (اصْدَآتُ)؛ لقولك (يَصْدَئِي)، ولزومِ قَلْبِها ياءً منه[٢].

قال سيبويه: «وَإِذَا كَرَّرْتَ الحَرْفَيْنِ فَهُمَا بِمَنْزِلَةِ تكْرِيرِكَ الحَرْفَ الوَاحِدَ، فَإِنَّمَا الْوَاوَانِ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ ياءَيْ (حَيِيتُ)، وَوَاوَيْ (قُوَّةٍ)؛ لِأَنَّكَ ضَاعَفْتَ»[٣].

أيْ: فلا تَتْقَلِبُ اللامُ ياءً، كَمَا انقلبت في (يُغازِي).

قال سيبويه: «فَأُبْدِلَتْ كَمَا أُبْدِلَتْ مِنَ الْيَاءِ فِي (هَذِهِ)»[٤].

أي: حيثُ أُبْدِلَ الهاءُ من الياءِ في (هذه)، من الياءِ التي في (ذِي).

[٤/ ١٦٩ب] **قال سيبويه:** «وَهُمَا بِمَنْزِلَةِ (صَمَحْمَحٍ)، وَلَا تَجْعَلْهُمَا عَلَى (عَثَوْثَلٍ)؛ لِأَنَّ مِثْلَ (صَمَحْمَحٍ) أَكْثَرُ، وَكَذَلِكَ (قَطَوْطَى)»[٥].

(فا): رَجَعَ سيبويه[٦] عن قوله: إنَّ (قَطَوْطَى) (فَعَوْعَلٌ) إلى ما

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٦، و(هارون) ٤/ ٣٩٣.

(٢) سبق قريبًا الكلام على (افْعَلَلْتُ) من (صَدِئْتُ) في ص١٨٧٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٦، و(هارون) ٤/ ٣٩٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٦، و(هارون) ٤/ ٣٩٣.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٦، و(هارون) ٤/ ٣٩٤.

(٦) سبق الكلام على اختلاف كلام سيبويه في وزن (قَطَوْطَى) في ص١٨٠٢ هـ١.

ذَكَرَهُ في هذا الموضع.

وإنَّما جَعَلْنَاهُ رُجُوعًا لأنَّهُ قد أَخْبَرَ أَنَّهُ لا يكونُ (فَعَوْعَلٌ) بَعْدَ إنْ أَخْبَرَ أَنَّهُ (فَعَوْعَلٌ)[1]. [ش١/ ٤٢٢أ]

هَذَا بَابُ التَّضْعِيفِ فِي بَنَاتِ الْيَاءِ

قال سيبويه: «وَ(رَجُلٌ عَيِيٌّ، وَقَوْمٌ أَعِيَّاءُ)، لِأَنَّ اللَّامَ إِذَا كَانَتْ وَحْدَهَا كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ، فَلَزِمَتْهَا الْحَرَكَةُ، فَأُجْرِيَ مُجْرَى (حَيٍّ)»[2].

قال (ب): (عَيٌّ)[3] (فَعْلٌ)، مثل (سَمْحٍ وسُمَحَاءَ).

عند (ب): قوله: وَ«إِذَا كَانَتْ وَحْدَهَا»، أيْ: إذا لم يَلْحَقْهَا واوُ الجَمْعِ، مِثْلُ (حَيُوا). [ش١/ ٤٢٢ب]

قال سيبويه: «وَقَالَ نَاسٌ كَثِيرٌ مِنَ الْعَرَبِ: (قَدْ حَيِيَ الرَّجُلُ)، وَ(حَيِيَتِ الْمَرْأَةُ)، فَبَيَّنَ، وَلَمْ يَجْعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ الْمُضَاعَفِ مِنْ غَيْرِ الْيَاءِ، وَأَخْبَرَنَا بِهَذِهِ اللُّغَةِ يُونُسُ»[4].

---

(١) إلى هنا تنتهي نسخة (ش)، وقد أُكْمِلَتْ بخط آخر حديث، خالٍ من الحواشي؛ ولذا اعتمدت من هنا إلى نهاية الكتاب نسخة (ش١) في الترقيم.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٧، و(هارون) ٤/ ٣٩٦.

(٣) يقال: عَيَّ بالأمر وعَيِيَ: لم يهتد لوجه صوابه، أو عَجَزَ عنه، ولم يُطِقْ إحكامه، فهو عَيٌّ وعَيِيٌّ. انظر: القاموس (عيي) ١٦٩٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٨، و(هارون) ٤/ ٣٩٧.

في (ح): «.... وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوهَا كَـ(خَشِيَ) إِذَا وَافَقَهَا فِي (يَفْعَلُ وفَعِلَ) وَنَحْوِهِمَا، وَلَمْ يَكُنْ كَالْمُضَاعَفِ مِنْ غَيْرِ الْيَاءِ، وَأَخْبَرَنَا بِهَذِهِ ....»[١].

قال سيبويه: «وَسَمِعْنَا بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ (أَعْيِيَاءُ) وَ(أَحْيِيَةٌ)، فَيُبَيِّنُ، وَأَحْسَنُ ذَلِكَ أَنْ تُخْفِيَهَا وَتَكُونَ بِمَنْزِلَتِهَا مُتَحَرِّكَةً»[٢].

(فا): الحَرْفُ المَخْفِيُّ هو الحرف المُسَكَّنُ للادِّغامِ، وهو الأوَّلُ من الحرفين لا الثاني؛ أَلَا تَرى أنَّ الإخفاءَ في ما لا يجوزُ فيه الادِّغامُ لا يجوزُ، ولو كانَ المَخْفِيُّ مِن (أَعْيِيَاءَ) و(أَحْيِيَةٍ) الثاني لَكُنْتَ قد خَفَّفْتَ الفتحةَ، وهذا لا يجوزُ في مِثْلِ (طَلَلٍ) و(شَرَرٍ)، كَمَا لا يجوزُ الادِّغامُ فيه.

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ (مُحْيِيَانِ) وَ(مُعْيِيَانِ)، وَ(حَيِيَانِ)»[٣].

(س): (حَيِيَانِ) تَثْنِيَةُ (حَيَا الغَيْثِ)[٤]، فأمَّا (حَياءُ النَّاقةِ) ممدودٌ[٥]، قال أبوزَيْدٍ: جَمْعُهُ (أَحْيَاءٌ)[٦].

---

(١) أي: أن هذه العبارة جاءت في نسخة الزجاج الثانية بين (الياء) و(أخبرنا).

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٨، و(هارون) ٤/ ٣٩٧. وفي الرباحية [انظر: (ح١)(١٧٢أ)]- ونسخة ابن دادي ٤٣٤أ: (وَتَكُونَ بِزِنَتِهَا).

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٨، و(هارون) ٤/ ٣٩٧.

(٤) وهو المطر أو الخِصْبُ، انظر: اللسان (حيي) ١٤/ ٢١٥.

(٥) كذا في النسخ، وجواب (أمَّا) تجب فيه الفاء، فيقال: (فممدود)، وجاء في حواشي نسخة ابن دادي ٤٣٤أ غير معزو: «.... و(حَيَاءُ النَّاقةِ) -وهو رَحِمُها- ممدودٌ، ....»، فلا إشكال فيها.

(٦) حَيَاءُ الناقة: رَحِمُها، ويُطلق الحَيَاءُ على الفَرْجِ من إناث الخُفِّ والظِّلْفِ والسِّبَاع، وكونه ممدودًا هو =

قال سيبويه: «فَأَمَّا (تَحِيَّةٌ) فَبِمَنْزِلَةِ (أَحْيِيَةٍ)، وَهْيَ (تَفْعِلَةٌ)، وَالْمُضَاعَفُ مِنَ الْيَاءِ قَلِيلٌ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ قَدْ تَثْقُلُ وَحْدَهَا لَامًا، فَإِذَا كَانَ قَبْلَهَا يَاءٌ كَانَ أَثْقَلَ لِـهَا»[1].

قوله: «(تَحِيَّةٌ) بِمَنْزِلَةِ (أَحْيِيَةٍ)»، يُرِيدُ: أَنَّ الهاءَ لازِمةٌ، فلذلك تُدْغَمُ[2]، والهاءُ عِوَضٌ من الياءِ الزائدةِ في (تَحْيِيًا[3]) لو تُكُلِّمَ بِهِ.

(ع): (أَحِيَّةٌ)[4].

هَذَا بَابُ مَا جَاءَ عَلَى أَنَّ (فَعَلْتُ) مِنْهُ مِثْلُ (بِعْتُ) وَإِنْ كَانَ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي الْكَلَامِ

قال سيبويه: «فَلَوْ قُلْتَ (يَفعِلُ) مِنْ (حَيَّ) وَلَمْ تَحْذِفْ لَقُلْتَ (يَحِيُّ)، فَرَفَعْتَ مَا لَا يَدْخُلُهُ الرَّفْعُ فِي كَلَامِهِمْ، فَكَرِهُوا ذَلِكَ كَمَا كَرِهُوهُ فِي التَّضْعِيفِ، وَإِنْ حَذَفْتَ فَقُلْتَ (يَحِي) أَدْرَكَتْهُ عِلَّةٌ لَا تَقَعُ فِي كَلَامِهِمْ»[5].

قول الجمهور، وقيل: إنه يمد ويقصر، وجمعه: أَحْيَاءٌ وأَحْيِيَةٌ، وأَحِيَّةٌ. انظر: العين ٣/ ٣١٨- والغريب المصنف ٢/ ٩١٩- والصحاح (حيي) ٦/ ٢٣٢٤- والمحكم ٣/ ٣٠٥- واللسان (حيي) ١٤/ ٢١٩.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٨، و(هارون) ٤/ ٣٩٧.

(٢) أي: الياء.

(٣) على وزن: فَعَّلَ (تَفْعِيلًا). انظر: الممتع ٢/ ٥٨٠.

(٤) هذه الحاشية على (أَحْيِيَةٍ)، وانظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٦٦١، هامش ابن خروف- والنكت ٣/ ٣٧٤.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٨، و(هارون) ٤/ ٣٩٨.

(فا): لأنَّهُ إذا كان الفعلُ مِثْلَ (بِعْتُ) لَزِمَ أنْ يكونَ المضارعُ (يَفْعِلُ)، مِثْلَ (يَبِيعُ)، وإنَّما يَذْكُرُ لِمَ لَمْ يُسْتَعْمَلْ مِن المضاعَفِ مِن الياءِ على (بِعْتُ)، وإنْ جاءَ (آيَةٌ) كَأَنَّهُ اسْتُعْمِلَ فِعْلُهُ مِثْلَ (بِعْتُ).

قال سيبويه: «فَلَمَّا كَانَتْ عِلَّةٌ بَعْدَ عِلَّةٍ كَرِهُوا هَذَا الِاعْتِمَادَ عَلَى الحَرْفِ»[١].

(نسخةٍ): «.... بَعْدَ عِلَّةٍ، والْتَبَسَ بِبَابِ (وَعَيْتُ)، وكذلك (شَوَيْتُ) إذا قُلْتَ (يَفْعُلُ) إنْ لم تَحْذِفْ قَلَبْتَ الواوَ ياءً، وَصِرْتَ تَرْفَعُ حَرْفًا لا يُرْفَعُ في كلامِهم[٢]، وإنْ حَذَفْتَ فقُلْتَ (يَشُو) صار مُلْتَبِسًا بغيرِه، فلَمَّا كانتْ عِلَّةٌ بَعْدَ عِلَّةٍ.

قال سيبويه: «فَهَذَا شَاذٌّ، كَمَا شَذَّ (قَوَدٌ) وَ(رَوِعٌ) وَ(حَوِلٌ) فِي بَابِ (قُلْتُ)، وَلَمْ يَشِذَّ هَذَا فِي (فَعَلْتُ)»[٣].

قوله: «وَلَمْ يشذ هذا في فَعَلْتُ»، أيْ: لم يَجِئْ في الفِعْلِ شيءٌ على الأَصْلِ، ولم يَجِئْ (قَوَلَ زَيْدٌ) يُرادُ به (قَالَ)، كَمَا جاءَ (قَوَدٌ) يُرادُ به الاسْمُ،

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٨، و(هارون) ٤/ ٣٩٨.

(٢) فقلتَ: يَشِيُّ، ، أصلها: يَشْوِيُ، فقُلِبَت الواوُ ياءً وادَّغمت في الياء الأخرى، وكُسِرَت الشينُ لمناسبة الياء بعدها.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٨، و(هارون) ٤/ ٣٩٨.

وكما جاءَ (وَرِعٌ) و(حَوِلٌ). [ش١/ ٤٢٣أ]

قال سيبويه: «وَأَمَّا الْخَلِيلُ فَكَانَ يَقُولُ: .... وَجَاءَ (اسْتَحَيْتُ) عَلَى (حَايَ) مِثْلَ (بَاعَ) .... وَكَذَلِكَ (اسْتَحَيْتُ)، أَسْكَنُوا الْيَاءَ الأُولَى مِنْهَا .... وَقَالَ غَيْرُهُ: لِـمَّا كَثُرَتْ فِي كَلَامِهِمْ وَكَانَتَا يَاءَيْنِ حَذَفُوهُمَا وَأَلْقَوْا حَرَكَتَهَا عَلَى الْحَاءِ»[(١)].

قال أبو عثمان المازني[(٢)]:

(اسْتَحَيْتُ) حذَفوا الياءَ التي هي عينٌ، وألَقوا حركتَها على الحاءِ، ولم يُحْذَفْ لالتقاءِ الساكنينِ، ولم يَرُدُّوا في (يَفْعَلُ)؛ لأنَّهم لو رَدُّوا رَفَعوا ما لم يَرْتَفِعْ مِثْلُه في كلامِهم، وذلك أنَّ الأفعالَ المضارِعةَ إذا كان آخِرُها مُعْتَلًّا لم يَدْخُلْها الرفعُ في شيءٍ من الكلام، ويُقوِّي أنه ليسَ لالتقاءِ الساكنين قَوْلُهم في الاثْنَيْنِ (اسْتَحَيَا)؛ لأنَّ اللامَ لا ضَمَّةَ فيها، ولكنْ هذا حُذِفَ لكثرةِ الاستعمالِ، كما قالوا في أشياءَ كثيرةٍ بالحَذْفِ، مِثْلُ: (أَحَسْتُ) و(ظِلْتُ) و(مِسْتُ)[(٣)].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٩، و(هارون) ٤/ ٣٩٩.

(٢) انظر مذهب المازني في (اسْتَحَى)، ورده لمذهب غيره في: شرح السيرافي ٥/ ٣١٩ (العلمية)- والممتع ١/ ٣٧٠. وانظر الخلاف في الحاشية القادمة.

(٣) أي: أَحْسَسْتُ، وظَلِلْتُ، ومَسِسْتُ. انظر: الكتاب ٤/ ٤٨٢- والخصائص ٢/ ٤٤٠.

ولم يَسْتَعْمِلوا الفِعْلَ[1] من (اسْتَحَيْتُ) إلَّا بالزِّيادة؛ كَراهِيَةَ أنْ يَلْزَمَهُمْ فيه ما يَلْزَمُهُم في (آيَةٍ) وأخواتِها[2].

تفسيرٌ: لم يَسْتَعْمِلُوا الفِعْلَ مِن (اسْتَحَيْتُ) إلَّا بالزِّيادةِ؛ كَراهِيَةَ أنْ يَلْزَمَهُمْ فيه ما يَلْزَمُهُمْ في (آيَةٍ) ونحوِها.

(ع)[3]: قال أبو جَعْفَرٍ:

شَرْحُ قولِ الخليلِ: أنَّ الأَصْلَ (اسْتَحْيَى)، فأَعَلَّهُ مِن جِهَتَيْنِ: أَعَلَّ الياءَ الأُولى كما يُقالُ (اسْتَبَاعَ)، وأَعَلَّ الثانيةَ كما يُقالُ (مَرْمًى)، فحَذَفَ الياءَ الأُولى لئلا يلتقيَ ساكنانِ، وهذا بَعِيدٌ جِدًّا؛ لأنَّهم يَجْتَنِبُونَ الإعلالَ من جِهَتَيْنِ.

والقولُ الآخَرُ هو قولُ سيبويهِ، سَمِعْتُ أبا إسحاقَ يقول: إذا قال سيبويه بَعْدَ قولِ الخليلِ: «وَقَالَ غَيْرُهُ» فإنما يعني نفسَه، فلا يُسمِّي نفسَه بَعْدَ الخليلِ؛ إجلالًا منه له.

وشَرْحُ قولِ سيبويه: أنَّ الأَصْلَ (اسْتَحْيَى) كَثُرَ استعمالهم إياه، فحَذَفُوا الياءَ الأُولى وأَلْقَوا حركتها على الحاءِ، فأَشْبَهَ (افْتَعَلَ) نحو

---

(١) أي: الفعل المجرد، وهو: (حَيِيَ).

(٢) هذه الحاشية نقلتها من متن نسخة الموصلي ١٩٥أ.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٣/ ١٢٠أ، و(ع) رمز أبي علي الغساني.

(اقْتَضى)، فصَرَّفُوهُ تَصْرِيفَه، فقالوا: اسْتَحَى يَسْتَحِي[1].

قال سيبويه: «فَشُبِّهَتْ وَاوُ (يَيْجَلُ) بِالْوَاوِ السَّاكِنَةِ وَبَعْدَهَا الْيَاءُ، فَقُلِبَتْ يَاءً كَمَا قُلِبَتْ أَوَّلًا»[2].

أيْ: إذا قُلِبَتِ الواوُ ياءً في (يَيْجَلُ) ثانيةً كَما قُلِبَتْ أَوَّلًا في (رَيًّا).

[ش١/ ٤٢٣ب]

هَذَا بَابُ التَّضْعِيفِ فِي بَنَاتِ الْوَاوِ

قال سيبويه: «أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ مِثْلُ (وَعَوْتُ) فِي الْكَلَامِ .... طَرَحُوا هَذَا مِنَ الْكَلَامِ مُبْدَلًا وَعَلَى الْأَصْلِ»[3].

(فا)[4]: يَقولُ: لم يجيءْ مِثْلُ (وَعِيتُ) وَأَصْلُهُ (وَعَوْتُ)، كَما جاءَ مِثْلُ (قَوِيتُ) وأَصْلُهُ (قَوَوْتُ)، فلم يجيءْ (وَعِيتُ) مُبْدَلًا، ولا (وَعَوْتُ) على الأصل.

قال سيبويه: «وَلَا يَكُونُ فِي الهَمْزَةِ إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي الْوَاوِ»[5].

---

(١) انظر الخلاف في ما حدث في (استحى) في: الأصول ٣/ ٢٥٠- وشرح السيرافي ٥/ ٣١٨ (العلمية)- والمنصف ٢/ ٢٠٤- والصحاح (حيي) ٦/ ٢٣٢٤- والممتع ١/ ٣٧٠- وشرح المفصل ٥/ ٥٠٧- وشرح الشافية للرضي ٣/ ١١٩- والتاج (حيي) ٣٧/ ٥١٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٩، و(هارون) ٤/ ٤٠٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٠، و(هارون) ٤/ ٤٠١.

(٤) التعليقة ٥/ ١١١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٠، و(هارون) ٤/ ٤٠١.

عند (ب): قولُه: «وَلَا يَكُونُ فِي الهَمْزَةِ»، يعني: أَنَّهُ كَمَا ليس مِثْلُ (وَعَوْتُ) في الفِعلِ كَذا ليس في الفِعْلِ مِثْلُ (أَجَأَ زَيْدٌ) مِمَّا فاؤُهُ همزةٌ ولامُهُ همزةٌ[١]، وأمَّا في غيرِ الفِعْلِ فقولُهم (واوٌ)[٢] و(آأَةٌ) و(أَجَأٌ)[٣].

قال سيبويه: «نَحْوُ (الْوَزْوَزَةِ) وَ(الْوَحْوَحَةِ)؛ لِأَنَّهُ يَكْثُرُ فِيهَا، مِثْلَ (قَلْقَلَ) وَ(سَلْسَلَ)، وَلَمْ تُغَيَّرْ لِأَنَّ بَيْنَهُمَا حَاجِزًا، وَمَا قَبْلَهُمَا سَاكِنٌ»[٤].

(فا): يقولُ: كَمَا غَيَّرْتَ الثانيةَ مِن (قَوِيتُ)؛ لأَنَّهما في هذا الموضِعِ لم يَلْتَقِيا كَمَا كانا يَلْتَقِيانِ في (قَوِيتُ) لَوْ لم يَقْلِبِ الثانيةَ. [ش١/ ٤٢٤أ]

قال سيبويه: «وَمَنْ قَالَ: (حَيِيَ)، قَالَ: (أُرْمُيِيَ، وَقَدْ ارْمُوِيَّ فِي هَذَا المَكَانِ)؛ لِأَنَّ الْفَتْحَةَ لَازِمَةٌ»[٥].

هذا (أُفْعُولِلَ) على قَوْلِ مَن قال: (أُحْمُورِرَ)[٦]، عند (ب).

---

(١) في (باب الهمزة، فصل الهمزة) في: اللسان ١/ ٢٣، والقاموس ٤١ أفعال فاؤها ولامها همزة، وهي: (أَثَأْتُهُ بِسَهْمٍ): رميتُه به، و(أَجَأَ الرَّجُلُ): هَرَبَ، و(أَزَأَ الرَّجُلُ): جَبُنَ ونَكَصَ، و(أَكَأَ إِكَاءَةً): استوثَقَ من غَرِيمِهِ بالشُّهود.

(٢) مِمَّا فاؤه ولامه واوٌ. انظر: المنصف ٢/ ٢١٤.

(٣) مِمَّا فاؤه ولامه همزة، و(الآأَةُ): ثمر شجر، و(أَجَأٌ) جبل لطيئ. انظر (أجأ) و(أوأ): اللسان ١/ ٢٣- والقاموس ٤١.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٠، و(هارون) ٤/ ٤٠١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٠، و(هارون) ٤/ ٤٠٢.

(٦) انظر: التصريف والمنصف ٢/ ٢١٩.

قال سيبويه: «وَمَنْ قَالَ: (قِتَّلُوا)، قَالَ: (حِيَّوْا)»[١].

(فا): حَذَفَتَ همزةَ الوَصْلِ لَـمَّا حَرَّكْتَ الفاءَ لالتقاءِ الساكنين، وحَذَفَتَ اللامَ الثانيةَ من (افْعَلَلُوا) لاجتماعِ الساكنين، كَمَا حَذَفَتَ التي في (حَيُوا لَهُ)؛ لأنَّ حَرْفَ الإعرابِ إذا كان ياءً لم يُحَرَّكْ بالضَّمِّ[٢]. [ش١/ ٤٢٤ب]

قال سيبويه: «وَأَمَّا (افْعَالَلْتُ) مِنَ الْوَاوَيْنِ فَبِمَنْزِلَةِ (غَزَوْتُ)، وَذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ: (قَدِ احْوَاوَتِ الشَّاةُ)، وَ(احْوَاوَيْتُ)، فَالْوَاوُ بِمَنْزِلَةِ وَاوِ (غَزَوْتُ)، وَالْعَيْنُ بِمَنْزِلَتِهَا فِي (افْعَالَلْتُ) مِنْ (عَوِرْتُ)»[٣].

أيْ: فالواوُ التي هي اللامُ الأُولى من (افْعَالَلْتُ) تَصِحُّ، كَمَا تَصِحُّ في (افْعَالَلْتُ) من (غَزَوْتُ) إذا قُلْتَ (اغْزَاوَيْتُ).

والواوُ التي هي عينٌ من (افْعَالَلْتُ) من (الحُوَّةِ[٤]) تَصِحُّ كَمَا تَصِحُّ العَيْنُ من (افْعَالَلْتُ) من (عَوِرْتُ) إذا قُلْتَ (اعْوَارَرْتُ)، فأمَّا اللامُ الثانيةُ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩١، و(هارون) ٤/ ٤٠٣.

(٢) أصل الفعل (احْوَوَى) على (افْعَلَلَ)، فأُسكنت الواو الأولى، فكُسرت الحاء للتخلص من التقاء الساكنين، فاستغني عن همزة الوصل، فصار الفعل (حِوَّى) نحو (قِتَّلَ)، فلمَّا أسند الفعل إلى واو الجماعة حُذف آخر (حِوَّى) -وهو اللام الثانية في (افْعَلَلَ)- للالتقائه ساكنًا مع واو الجماعة الساكنة. انظر: التصريف والمنصف ٢/ ٢٢٢-٢٢٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩١، و(هارون) ٤/ ٤٠٣.

(٤) (الحُوَّةُ): سَوَادٌ إلى الخُضْرة، أو حُمْرةٌ إلى السَّوَاد. انظر: القاموس (حوو) ١٦٤٨.

التي هي واوٌ من (افْعَالَلْتُ) من (الحُوَّةِ) فإنَّها تَنْقَلِبُ ياءً، كَما انْقَلَبَتِ اللامُ الثانيةُ ياءً في (افْعَالَلْتُ) من (غَزَوْتُ) حِينَ قُلْتَ (اغْزَاوَيْتُ).

قال سيبويه: «وَلَمْ يَجْعَلُوهَا كَتَاءِ (عُتِيٍّ) وَصَادِ (عُصِيٍّ) وَنُونِ (مَسْنِيَّةٍ)؛ لِأَنَّهُنَّ عَيْنَاتٌ، فَإِنَّمَا شُبِّهْنَ بِلَامِ (أَدْلٍ) وَرَاءِ (أَجْرٍ)»[1].

تفسيرٌ: أيْ: لم يَجْعَلُوا الفاءَ من (فُعْلٍ) كتاءِ (عُتِيٍّ) في أنْ تَلْزَمَ الكَسْرَ كَما أُلْزِمَتْ صادُ (عُصِيٍّ)، وذلك أنَّ أَصْلَ صادَ (عُصِيٍّ) الضمُّ، كَما كانَ أَصْلُ (فُعْلٍ) من (شَوَيتُ) و(حَيِيتُ) الضمَّ، فجازَ في الفاءِ التي أَصْلُها الضمُّ أن تُضَمَّ وتُكْسَرَ، ولم يَجُزْ في العينِ التي أَصْلُها الضمُّ -إذا وَلِيَتْها الياءُ- أنْ تُضَمَّ؛ لِشَبَهِها بلامِ (أَدْلٍ)، ولأنَّ الساكنَ ليس في بابِ المُحَاجَزَةِ كالمُتَحَرِّكِ[2].

قال سيبويه: «وَمَنْ قَالَ: (رَيَّةٌ)، قَالَ فِي (فُعْلٍ) مِنْ (وَأَيْتُ) في مَن تَرَكَ الهَمْزَ: (وُيٌّ)، وَيَدَعُ الْوَاوَ عَلَى حَالِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَقِ وَاوَانِ، إِلَّا فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: (أُعِدَ)، وَمَنْ قَالَ: (رِيًّا) فَكَسَرَ الرَّاءَ، قَالَ: (وِيٌّ) فَكَسَرَ الْوَاوَ، إِلَّا فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: (إِسَادَةٌ)»[3].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩١، و(هارون) ٤/ ٤٠٤.

(٢) انظر: التعليقة ٥/ ١١٥، وذكر أغلب التفسير غير معزوٍّ، بل جعله من كلامه، وانظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٧٠٢-٧٠٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩١، و(هارون) ٤/ ٤٠٤-٤٠٥. كذا في نسخة ابن دادي ٤٣٦أ، وكذا في الرباحية [انظر: (ح١)١٧٣أ]، وفيها (الواوان)، وعبارة «(أُعِدَ)، ومن قال» ليست في الشرقية.

عند (ب)[١]: هذا غَلَطٌ[٢]؛ لأنَّ الذي يقولُ (وُيٌّ) يَنْوِي الهمزَ، فكيف يَفِرُّ مِنَ الهمزِ الذي هو الأَصْلُ ويَهْمِزُ ما ليس أَصْلُهُ ذاك!

(فا): ليس بذاك عندي.

(فا)[٣]: كَسْرُ الراءِ من (رِيًّا) أَرْدَأُ مِن ضَمِّها؛ لأَنَّهُ يجعلُها أَقْعَدَ في باب ما أَصْلُ عينِهِ الياءُ، وليس العينُ ياءً، إنَّما هي همزةٌ مُخَفَّفَةٌ.

(فا): هو الصَّوابُ.

(رُيَّةٌ) عند (ب)[٤]. [ش١/ ٤٢٥أ]

---

(١) أي: في نسخة أبي بكر بن السراج عن أبي العباس المبرد، وقد عزا ابن السراج هذا القول إلى المبرد في: الأصول ٣/ ٢٦٠ نصًّا إلا الجملة الأخيرة.

(٢) يُغَلِّطُ المبردُ هنا سيبويه في تجويزه همزَ (وُيٍّ) على قول من قال (أُعِدَ)، أي: (وُعِدَ) فهَمَزَ الواو المضمومة، بالعلة التي ذكرها، ولكنه في مسائل الغلط [انظر: الانتصار ٢٦٢] خالفَ ذلك، فأجاز تخفيفَ (وُؤْيٍ) -وهي (فُعْلٌ) من (وَأَيْتُ)- على (أُويٌ) بهمز الواو الأولى «في قول مَنْ هَمَزَ الواوَ إذا انضمت، ليس للالتقاء من الواوين، ولكن على من قال: (أُجُوهٌ) في (وُجُوه)».

وقد غلَّط المبرد في مسائل الغلط [انظر: الانتصار ٢٦٢] أيضًا في نحو ذلك الخليلَ حين أوجبَ تخفيف (وُؤْيٍ) -وهي (فُعْلٌ) من (وَأَيْتُ)- على (أُويٌ) بهمز الواو لأنه لا يجتمع واوان في أول الكلمة، ووجه التغليط أن الواو الثانية ليست واوًا محضة، بل منقلبة من همزة. وانظر: التصريف للمازني ٣/ ٢٦- والخصائص ٣/ ١٠.

(٣) التعليقة ٥/ ١١٦.

(٤) هذه حاشية على قوله: «ومن قال: (رَيَّةٌ)»، وقد جاءت الكلمة بفتح الراء -كما صحَّحها الفارسيُّ- في الشرقية، وجاءت بضم الراء في الرباحية [انظر: (ح١)١٧٣أ]- ونسخة ابن دادي ٤٣٦أ.

قال سيبويه: «وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي الجَزْمِ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ حَذْفٍ، فَلَمَّا حَذَفُوا الْيَاءَ الَّتِي هِيَ مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ بَعْدَ اللَّامِ صَارَتْ عِنْدَهُمْ كَنُونِ (يَكُنْ)»[1].

يريدُ: أُسْكِنَ في الوَقْفِ كَمَا أُسْكِنَ فيه (لم أَرْمْ)، يريدُ لامَ (أُبالي) التي هي عينُ الفِعْلِ[2].

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ فَعَلُوا بِقَوْلِهِم: (مَا أُبالِيهِ بَالَةً)، كَأَنَّهَا (باليةٌ) بِمَنْزِلَةِ (الْعَافِيَةِ)»[3].

(فا): كانَ حُكْمُ الأَلِفِ -أَلَّا يُحْذَفَ إِذَا حُرِّكَتِ العَيْنُ- التي هي لامٌ، وأُلْحِقَ بها الهاءُ.

هَذَا بَابُ مَا قِيسَ مِنَ الْمُعْتَلِّ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ وَلَمْ يَجِئْ فِي الْكَلَامِ إِلَّا نَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ

عند (ب): «وَلَمْ يَجِئْ فِي الْكَلَامِ نَظِيرُهُ إِلَّا مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ»[4].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٢، و(هارون) ٤/ ٤٠٥.

(٢) انظر: التصريف والمنصف ٢/ ٢٢٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٢، و(هارون) ٤/ ٤٠٦. وفي الرباحية [انظر: (ح١)١٧٣أ]- ونسخة ابن دادي ٤٣٧ب: «.... فَعَلُوا بقولِهِ: (بَالَةً)».

(٤) هذه رواية: نسخة ابن دادي ٤٣٧- و(ح٧)٢/ ١٨٤- والحمزاوية (٨٢-٢)٣٤٧- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٧١٣، ورواية المتن هي رواية الشرقية- و(ح١)١٧٣أ.

قال سيبويه: «وَأَمَّا (فُعْلُولٌ) مِنْهَا -نَحْوُ (بُهْلُولٌ)- فَتَقُولُ: (رُمْيِيٌّ)، وَكَانَ أَصْلُهَا (رُمْيُويٌ)»(١).

(فا)(٢): وأُبْدِلَتْ من ضَمَّةِ اللَّامِ الأُولى في (فُعْلُولٍ) -يعني من (الرَّمْيِ) و(الغَزْوِ)- كَسْرةٌ؛ لِوُقُوعِ الياءِ بَعْدَها، كَما أُبْدِلَتْ منها الكسرةُ في (مَرْمِيٍّ) ونَحْوِهِ. [ش١/ ٤٢٥ب]

قال سيبويه: «فَأُلْزِمَ هَذَا التَّغْيِيرُ كَمَا أُلْزِمَ مِثْلُ (مَحْنِيَّةٍ) الْبَدَلَ إِذْ غُيِّرَتْ فِي (ثِيَرَةٍ) وَ(السِّيَاطِ) وَنَحْوِهِمَا»(٣).

(فا)(٤): أيْ: فَأُبْدِلَ ياءً في المُعْتَلِّ الأَقْوى.

قال سيبويه: «وَتَقُولُ فِي (فُعْلُولٍ) مِنْ (شَوَيْتُ) وَ(طَوَيْتُ): (شُوَوِيٌّ) وَ(طُوَوِيٌّ)، وَإِنَّمَا حَدُّهَا -وَقَدْ قَلَبُوا الْوَاوَيْنِ- (طُيِّيٌّ) وَ(شُيِّيٌّ)»(٥).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٢، و(هارون) ٤/ ٤٠٧.

(٢) انظر: التعليقة ٥/ ١١٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٣، و(هارون) ٤/ ٤٠٧.

(٤) انظر: التعليقة ٥/ ١١٨.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٣، و(هارون) ٤/ ٤٠٨. و(شُوَوِيٌّ وطُوَوِيٌّ) بفتح الواو الأولى، كذا في: (ح١)١٧٣أ- و(ح٧) ٢/ ١٨٤ب- ونسخة ابن دادي٤٣٧أ، وأتيا بواو مدية غير مدغمة (شُووِيٌّ وطُووِيٌّ) في: الشرقية- ونسخة الموصلي ٢٠٠ب- ونسخة ابن يبقى ٢٥٩ب المنسوخة من نسخة أبي نصر، وأكد أبو نصر ذلك في شرح عيون سيبويه ٣١١. وهو تحريف؛ لمخالفته آخرَ كلام سيبويه إذ قال: «وَلَكِنَّكَ كَرِهْتَ الْيَاءَاتِ كَمَا كَرِهْتَهَا فِي (حَيِّيٍّ) حِينَ أَضَفْتَ إِلَى (حَيَّةٍ)، فَقُلْتَ: (حَيَوِيٌّ)»، =

«الْوَاوَيْنِ»: التي هي عَينٌ وواوُ (فُعْلُولٍ)[(١)]، وكان حُكْمُهُ (طُويُويٌ)، فقَلَبْتَ الواوينِ ياءَينِ؛ لِوُقُوعِهما ساكِنَينِ قَبْلَ ياءَينِ، فصار (طُيُّيٌّ)، ثمَّ أَبْدَلْتَ من الضمةِ كسرةً؛ لمجاورتِها الياءَ، كَما أَبْدَلْتَ من (مَرْمِيٍّ) و(عُتِيٍّ) ونحوِه[(٢)].

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ (فَيْعُولٌ) مِنْ (طَوَيْتُ) .... وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (طَيْوِيٌّ)»[(٣)].

الصواب عنده: (طَوَوِيٌّ)[(٤)].

ولمخالفته كلام النحويين وما اتفقت كتب النحو على نسبته إلى سيبويه من أنَّ أصل الكلمة (شُويُويٌ)، ثم (شُيُّيٌّ)، ثم (شُيِّيٌّ)، ثم (شُيَيِّيٌّ)، ثم (شُوَيِيٌّ)، ثم (شُوَايٌّ)، ثم (شُوَوِيٌّ)، انظر: التصريف ٢/ ٢٧٧- والأصول ٣/ ٣٨٤- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٧٢١- والتعليقة ٥/ ١٢٠- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٨٣٢- وسفر السعادة ٢/ ٨٢٠-٨٢٤- والممتع ٢/ ٧٦١، وقد نبَّه على هذا التحريف أبو نصر في شرح عيون سيبويه.

(١) أي: إحداهما التي هي عينُ الكلمة، والأخرى واو (فُعْلُولٍ).

(٢) انظر: التصريف مع المنصف ٢/ ٢٧٧- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٧٢١- والتعليقة ٥/ ١٢٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٣، و(هارون) ٤/ ٤٠٨. وهذا لفظ: الشرقية- و(ح١)١٧٣أ- ونسخة ابن يبقى ٢٥٩ب. وجاء بلفظ (طَيَوِيٌّ) بفتح الياء في: (ح٧)٢/ ١٨٤ب- وابن دادي ٤٣٧أ. وفتح الياء هي الرواية الصحيحة الموافقة لكلام سيبويه. انظر: التعليقة ٥/ ١٢٠- وشرح السيرافي (الرويلي) ٧٢٣.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة ابن يبقى ٢٥٩ب، وهو نقلها عن نسخة أبي نصر وتصويبه. وقد سها ابن يبقى هنا، وصواب التصويب (طَيَوِيٌّ) كما نص عليه أبو نصر في شرح عيون سيبويه ٣١٢. وهي الرواية الأخرى لهذه الكلمة.

قال سيبويه: «وَإِنَّمَا مَنَعَهُمْ مِنْ أَنْ تَعْتَلَّ الْوَاوُ وَتَسْكُنُ فِي مِثْلِ (قَوِيتُ) مَا وَصَفْتُ لَكَ فِي (حَيِيتُ)»[١].

يعني: ما ذَكَرَ[٢] مِن أنَّهُ لو أُعِلَّ العينُ -مِن (قَوِيتُ)- لَلَزِمَ حَذْفُها، فقُلْتَ في (قَوِيتُ): (قِيتُ)، كَمَا كُنْتَ قائلًا في (حَيِيتُ): (حِيتُ).

قال سيبويه: «وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ إِلَّا (فَيْعِلٌ) مَكْسُورَ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ (فَيْعَلٌ)، وَأَنَّهُ مَحْذُوفٌ، وَأَنَّهُ مَحْدُودٌ عَنْ أَصْلِهِ، وَأَمَّا الْخَلِيلُ فَكَانَ يَقُولُ: عَاقَبَتْ (فَيْعَلٌ) في ما الْيَاءُ وَالْوَاوُ فِيهِ عَيْنٌ، وَاخْتُصَّتْ بِهِ، كَمَا عَاقَبَتْ (فُعَلَةٌ) لِلْجَمْعِ (فَعَلَةً) في مَا الْيَاءُ وَالْوَاوُ فِيهِ لَامٌ»[٣].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٣، و(هارون) ٤/ ٤٠٨.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٣٩٨-٣٩٩، وانظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٧٢٧- والتعليقة ٥/ ١٢١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٤، و(هارون) ٤/ ٤٠٩. و(إِلَّا فَيْعِلٌ) كذا في الشرقية- ونسخة ابن دادي ٤٣٧أ، وهي في الرباحية [انظر: (ح١)١٧٣أ]: (إِلَّا فَيْعِلًا). وعبارة (وأنه محذوف) ليست في نسخة ابن دادي. وعبارة (عاقبتْ فَيْعَلٌ) رواية (ح١)، وفي (ح٧)٢/ ١٨٥: (عاقبتْ فَيْعَلًا)، وفي الحمزاوية (٨٢-٢)٣٤٩- ونسخة ابن دادي: (عاقبتْ فَيْعَلَ)، وكلُّها بمعنى واحد، أي: (عاقبت فَيْعِلٌ -بكسر العين- فَيْعَلًا -بفتح العين-)، وفي الشرقية: (عاقبتْ فَيْعَلٌ فَيْعِلًا)، وهي خلاف المراد، وكأنَّ لفظ (فَيْعِلًا) مقحمٌ، وقد سبق قبل سطرين قول سيبويه: «وينبغي أن يكون (فَيْعِلٌ) هو وجهَ الكلام فيه؛ لأنَّ (فَيْعِلٌ) عاقَبَ (فَيْعَلٌ) في مَا الواو والياء فيه عين». و(فُعَلَةٌ) و(فَعَلَةً) كذا في الشرقية- والرباحية، وهما في نسخة ابن دادي (فُعَلَةُ) و(فَعَلَةَ) بلا تنوين.

هذا الفَصْلُ عند (ب) في العَمُودِ[1]. [ش ١/ ٤٢٦أ]

قال سيبويه: «وَمَنْ قَالَ: ﴿حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[2]، قَالَ: (قَوُوَانٌ)»[3].

في (ح)[4]: «.... وَ(حَيُوَانٌ)، وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّهَا لُغَةٌ جَيِّدَةٌ».

(س)[5]: (قَوُوَانٌ) غَلَطٌ، يَنْبَغِي إنْ لم تَدَّغِمَ أَنْ تَقُولَ (قَوِيَانٌ) فتكْسِرَ الأُولى وتَقْلِبَ الثانيةَ ياءً؛ لِئَلَّا يجتمِعَ واوانِ في إحداهما ضمةٌ

---

(١) هذه الحاشية من كلام الفارسي على ما يظهر، ولعل المراد بها التنبيه على أن هذه الكلام المحشَّى عليه في نسخة أبي بكر بن السراج، وليس مقحمًا فيها، وكأن السبب في ذلك ورود لفظ (الكوفيين) فيها، فخشي المحشِّي أن يُظَنَّ أن هذا الكلام ليس ليسبويه، بل لغيره.

(٢) سورة الأنفال ٤٢، وهي قراءة سبعية لنافع وأبي بكر عن عاصم. انظر: السبعة ٣٠٧- والإقناع لابن الباذش ٢/ ٦٥٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٤، و(هارون) ٤/ ٤٠٩.

(٤) أي: في نسخة الزجاج الثانية هذه العبارة بعد قوله: (قَوُوَانٌ). وليس من النسخ التي عندي نسخة فيها ما في نسخة الزجاج، وقد وردت (حَيُوَان) من (حَيِيتُ) -مع (قَوُوَان)- في: التصريف للمازني ٢/ ٢٨٣- والممتع ٢/ ٧٥٤.

(٥) وجاءت هذه الحاشية في حاشية نسخة ابن دادي ٤٣٧أ مصرَّحًا فيها باسم (أبي العباس)، وقد ذكرها المبرد في مسائل الغلط [انظر: الانتصار ٢٦٧]، فقال: «هذا خطأ، ينبغي لمن يبني أن يقول: (قَوِيَانٌ)؛ لأن الواوين لا تثبتان كما لم تثبتا في (قَوِيتُ)، وهذا قول النحويين جميعًا، وقول أبي عُمَرَ»، وانظر كلام المبرد في: الأصول ٣/ ٣٧٠ نصًّا- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٧٣٣- والتعليقة ٥/ ١٢٢ نصًّا- والمنصف ٢/ ٢٨٢- والتبصرة والتذكرة ٢/ ٩٢٢- والممتع ٢/ ٧٥٩- وشرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز ٢٥٧.

والأُخرى متحرِّكةٌ.

وهذا قَوْلُ أبي عُمَرَ، وجميعِ أَهْلِ العِلْمِ.

قال سيبويه: «وَأَمَّا قَوْلُهم (حَيَوَانٌ) فَإِنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ تَكُونَ الْيَاءُ الْأُولَى سَاكِنَةً، وَلَمْ يَكُونُوا لِيُلْزِمُوهَا الحَرَكَةَ هَهُنَا وَالْأُخْرَى غَيْرُ مُعْتَلَّةٍ مِنْ مَوْضِعِهَا، فَأَبْدَلُوا الْوَاوَ؛ لِيَخْتَلِفَ الحَرْفَانِ»(١).

قال (ب): لم تَنْقَلِبِ العينُ في (حَيَوَانٍ) وإِنْ كانتْ مِمَّا يَجِبُ إِعْلالُها لِأَنَّ اللَّامَ قد أُعِلَّتْ وقُلِبَتْ، وإذا أُعِلَّت اللامُ لم تُعَلَّ العينُ؛ لأنَّهم بَنَوْهُ على (فَعَلَانٍ).

قال سيبويه: «كَمَا صَارَتِ اللَّامُ الأُولَى فِي (مُمْلٍ) وَنَحْوِهِ عَلَى الْأَصْلِ حِينَ أُبْدِلَتِ الْيَاءُ مِنْ آخِرِهِ»(٢).

(مُمْلِي) كانَ أَصْلُهُ (مُمِلٌّ)(٣)، فلمَّا أُبْدِلَتِ اللامُ حُرِّكَتِ اللامُ بالحركةِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٤، و(هارون) ٤/ ٤٠٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٤، و(هارون) ٤/ ٤٠٩ وفي نسخة ابن دادي: (مُمْلِي).

(٣) يقال: أَمَلَّ عليه شيئًا يكتبه، فهو مُمِلٌّ، وهي لغة أهل الحجاز وبني أسد، وأَمْلَى عليه فهو مُمْلٍ، وهي لغة بني تميم وقيس، وقد نزل القرآن بهما، ويرى الجمهور أن الأصل (أَمَلَّ)، و(أَمْلَى) مُعَلٌّ منه، ويرى بعضهم أنه لا يبعد أن يكونا أصلين. انظر: الكتاب ٤/ ٤٢٤- وسر الصناعة ٢/ ٧٥٨- وشرح المفصل ١٠/ ٢٤- والممتع ١/ ٣٧٣- وشرح الشافية ٣/ ٢١٠- واللسان (ملل) ١١/ ٦٣١- وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٥٧- والارتشاف ١/ ٣١٤.

التي كانت لها قَبْلَ الادِّغَامِ[١].

قال سيبويه: «وَكَمَا كُنْتَ حَاذِفَهَا فِي (أُفَيْعِلَانٍ)، نَحْوَ التَّصْغِيرِ فِي (أُشَيْوِيَانٍ)، تَقُولُ: (أُشَيَّانٌ)»[٢].

في (ح): «تحقيرِ (فعَلَانٍ)، نَحْوُ (شَوَيَانٍ)».

قال سيبويه: «لِأَنَّهَا لَمْ تَعْدُ أَنْ كَانَتْ كَأَلِفِ النَّصْبِ وَالهاءِ؛ لِأَنَّهُمَا يُخْرِجَانِ الْيَاءَ فِي (فَاعِلٍ) وَنَحْوِهِ عَلَى الحَرَكَةِ فِي الْأَصْلِ»[٣].

«لِأَنَّهُمَا»: يعني الأَلِفَ والنونَ، يعني: أنَّ أَلِفَ النَّصْبِ والهاءَ قَبْلَها مَفْتُوحٌ[٤]، كَمَا أنَّ ما قَبْلَ الأَلِفِ والنونِ مَفْتُوحٌ. [ش١/ ٤٢٦ب]

قال سيبويه: «كَمَا جَعَلْتَ الْوَاوَ هَهُنَا بِمَنْزِلَتِهَا فِي (سَرُوَ)»[٥].

أيْ: في (مَرْمُوَةٍ).

«بِمَنْزِلَتِهَا فِي (سَرُوَ)» في أنْ صَحَّحْتَهُ كَمَا صَحَّحْتَ (سَرُوَ).

---

(١) انظر: التعليقة ٥/ ١٢٣ - والمنصف ٢/ ٢٨٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٤، و(هارون) ٤/ ٤١٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٤، و(هارون) ٤/ ٤١٠.

(٤) كذا، ونحوه في شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٧٤١: «يعني: أن ألف النصب وهاء التأنيث تفتح الياء»، والمعنى: أنَّ ما قبل ألف النصب وهاء التأنيث مفتوح، نحو: رأيتُ راميًا وراميَةً، كما أنَّ ما قبل الألف والنون مفتوح. انظر: التعليقة ٥/ ١٢٦.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٤، و(هارون) ٤/ ٤١٠.

قال سيبويه: «كَمَا خَفَّفُوا (فُعُلٌ) مِنْ بَابِ (بُونٍ)»[١].

في هذا الكتابِ (بُونٍ)، وفي الكتابِ الآخَرِ (نُورٍ) جَمْعِ (نَوَارٍ)[٢].
بِخَطِّ (رق)[٣].

قال سيبويه: «وَتَقُولُ في مِثْلِ (مَلَكُوتٍ) مِنْ (رَمَيْتُ): (رَمَوْتٌ)، وَمِنْ (غَزَوْتُ): (غَزَوْتٌ)، تجعَلُ هذا مِثْلَ (فَعَلُوا) و(يَفْعَلُونَ)، كما جَعَلْتَ (فَعَلَانٌ) بمنزلةِ (فَعَلَا) للاثنينِ، و(فَعَلِيلٌ) بمنزلةِ (فَعَلَا)»[٤].

قال أبو العباس: الصحيحُ عندي أن يكونَ: كما جَعَلْتَ (فَعَلِيلٌ)

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٤، و(هارون) ٤/ ٤١١.

(٢) (بُونٌ) -وأصله (بُوُنٌ)- جمع (بَوَانٍ)، وهو عمود الخِباء، و(نُورٌ) -وأصله (نُوُرٌ)- جمع (نَوَارٍ)، وهي المرأة النفور من الريبة. انظر: القاموس (بون) ١٥٢٥، (نور) ٦٢٨.

(٣) أي: أن إسماعيل الورَّاق كتب أنه في كتابه -وهو نسخة الزجاج الأولى-: (بُونٍ)، وأنه في النسخة الأخرى للزجاج (نُورٍ). ولم أجد رواية (نُور) في النسخ التي عندي.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٤، و(هارون) ٤/ ٤١١. وهذا لفظ: (ح١)١٧٣أ- وابن يبقى ٢٦٩أ، وحاشية أبي العباس على هذه الرواية. وجاء بلفظ «وفَعَلِيل بمنزلة فَعْلَى» في: الميورقي ٢٠٥ب، وهو تصحيف «فَعَلَا». وجاء بلفظ «فَعَلَانًا بمنزلة فَعَلَا للاثنين، ووفَعِلَانًا بمنزلة فَعِلَا» في: ابن خروف ١٥٤أ- و(ح٧) ٢/ ١٨٥ب. وجاء بلفظ «جعلت فَعَلَان وفَعَلِيلي بمنزلة فَعَلِيّ وفَعَلَا للاثنين» في: ابن دادي ٤٣٨أ.وجاء بلفظ «وفعليل بمنزلة فَعَلٍّ» في: الشرقية- والموصلي ٢٠٣أ- وبايزيد ٣٧٥أ- وشرح السيرافي (العلمية) ٥/ ٣٤٣، وهي موافقة لتصحيح أبي العباس.

وجاء في أكثر النسخ (رَمَوْتٌ) و(غَزَوْتٌ). وجاء بلفظ (رَمَيُوتٌ) و(غَزَوُوتٌ) في: الموصلي. وجاء بلفظ (رَمَوُوتٌ) و(غَزَوُوتٌ) في: الميورقي -وطرة الموصلي عن نسخة.

بمنزلة (فَعِلٍ)، و(فَعَلانٌ) بمنزلة (فَعَلا)[1]. [ش ١/ ٤٢٧أ]

قال سيبويه: «وَتَقُولُ فِي (فَوْعَلَّةٍ) مِنْ (رَمَيْتُ): (رَوْمَيَّةٌ) .... وَلَا تَقُولُ: (رَوْمَيَاةٌ)»[2].

(س): أيْ: لا تقولُ (رَوْمَيَاةٌ) في (فَوْعَلَّةٍ) مِنْ (رَمَيْتُ). عند (ب)[3].

قال سيبويه: «وَلَكِنَّكَ إِنَّمَا تَجِيءُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ عَلَى الْأَفْعَالِ الْمَزِيدَةِ عَلَى الْأَصْلِ، لَا عَلَى الْأَفْعَالِ الَّتِي تكُونُ فِيهَا الزِّيَادَةُ، وَلَكِنَّهَا عَلَى الْأَصْلِ، كَمَا كَانَ (مَغْزُوٌّ) وَنَحْوُهُ عَلَى الْأَصْلِ»[4].

أيْ: في الأسماءِ التي هي غيرُ جارِيةٍ، نحوُ (فَوْعَلَّةٍ).

وقال[5] أيضًا: لا تُعَلُّ الأسماءُ التي هي غيرُ جارِيةٍ على الفِعْلِ وإنْ اسْتَوَتْ بِزِيادَتِها مَعَ الفِعْلِ بِزِيادَتِهِ، وأنتَ وإنْ أَعْلَلْتَ (ادَّعَيْتُ) فلا تُعِلُّ

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من ابن يبقى ٢٦٩أ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر. وقد ذكر أبو نصر الحاشية منسوبة في شرح عيون سيبويه ٣١٣، وغلَّطها.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٥، و(هارون) ٤/ ٤١٢.

(٣) أي: في نسخة أبي بكر بن السراج الثانية: قال أبو العباس المبرد: ....

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٦، و(هارون) ٤/ ٤١٣. وجاء في الرباحية [انظر: (ح١)١٧٣ب- ونسخة ابن دادي ٤٣٨ب بعد كلمة (الزيادة) عبارة: «كما أن فيها الزيادة».

(٥) لم يصرَّح بالقائل، والحاشية كاملة باختلاف يسير جدًّ في التعليقة ٥/ ١٣٢ من كلام الفارسي.

(أُدْعُوَّةً)؛ لأنَّ (أُدْعُوَّةً) غيرُ مأخوذةٍ من (ادَّعَيْتُ)، ولا جاريةٍ عليها، فيَلْزَمَ إعْلالُها كَما يَلْزَمُ إعْلالُ (قائمٍ) لِـ(يَقُومُ)، إنَّما تُؤْخَذُ هذه الأسماءُ التي هي نحوُ (أُدْعُوَّةٍ) التي هي (الغَزْوُ) و(الدَّعْوةُ) ونحوُهُ، فكَما لا يُعَلُّ الواوُ في المصدرِ كذلك لا يُعَلُّ في هذا.

قال سيبويه: «وَتَقُولُ فِي مِثْلِ (كَوَأْلَلٍ) .... وَتَقُولُـهَا مِنْ (قَوِيتُ): (قَوَوًّى)، وَمِنْ (حَيِيتُ): (حَوَيًّا)، وَمِنْ (شَوِيتُ): (شَوَيًّا)، وَحَدُّهَا (شَوَوْيًا)»[1].

قد حُذِفَتْ منهما اللامُ الآخِرةُ للتنوين، كَما حُذِفَتْ من (عَصًا)[2].

يعني: في (قَوَوًّى) و(حَوَيًّا).

قال سيبويه: «وَكَـ(عِثْوَلٍّ) مِنْ (قَوِيتُ): (قِيَوٌّ)، وَكَانَ الْأَصْلُ (قِيوَوٌّ)، وَلَكِنَّكَ قَلَبْتَ الْوَاوَ يَاءً، كَمَا قَلَبْتَهَا فِي (سَيِّدٍ)»[3].

الأَصْلُ (قِوَوٌّ)[4]، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً؛ لانكسارِ ما قبلها، وهو

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٦، و(هارون) ٤/ ٤١٣. وجاء في الرباحية [انظر: (ح١)١٧٣ب- ونسخة ابن دادي ٤٣٨ب بعد كلمة (الزيادة) عبارة: «كما أن فيها الزيادة». و(حَوَيًّا) و(شَوَيًّا) و(شَوَوْيًا) كلمات مقصورة منونة.

(٢) انظر: التعليقة ٥/ ١٣٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٦، و(هارون) ٤/ ٤١٣. وجاء في الرباحية [انظر: (ح١)١٧٣ب- ونسخة ابن دادي ٤٣٨ب بعد كلمة (الزيادة) عبارة: «كما أن فيها الزيادة».

(٤) أي: الأصل الأول، فقُلِبت الواو ياء لانكسار قبلها، فصار (قِيوَوٌّ)، وهو الذي ذكره سيبويه.

من (القُوَّةِ)(١).

قال سيبويه: «وَهْيَ مِنْ (شَوَيْتُ): (شِيَّيٌّ)، وَالْأَصْلُ (شِيوَيٌّ)، وَلَكِنْ قَلَبْتَ الْوَاوَ»(٢).

في (نُسخةٍ)(٣): قال أبو الحَسَنِ: لا أَرَى الجَمْعَ بَيْنَ أَرْبَعِ ياءات، ولكنْ أَقُولُ: (شِوَوِيٌّ)، فأَفْتَحُ الواوَ الأُولى حتى تصيرَ الثانيةُ أَلِفًا، ثُمَّ أُغَيِّرُها كَما غَيَّرْتُ (رَحَوِيٌّ)(٤). [ش ١/ ٤٢٧ب]

---

(١) انظر: التعليقة ٥/ ١٣٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٦، و(هارون) ٤/ ٤١٣. وجاء في الرباحية [انظر: (ح١)١٧٣ب- ونسخة ابن دادي ٤٣٨ب بعد كلمة (الزيادة) عبارة: «كما أن فيها الزيادة».

(٣) جاءت هذه الحاشية في متن نسخة ابن دادي ٤٣٨ب، وفي آخرها (رَحَوِيٌّ)، وجاءت في حواشي الشرقية بلفظ (أحوي)، وهو خلاف المراد؛ لأن الذي في (أَحْوِيٍّ) المنسوبِ إلى (أَحْوَى) حذفَ الألفِ المنقلبةِ قبل الياء المشددة ، والمرادُ ثباتُ الألفِ المنقلبةِ قبل الياء المشددة، كما في (رَحَوِيٍ) المنسوبِ إلى (رَحًى)، كما في الحاشية القادمة.

(٤) الأصل عند سيبويه (شِوْوَيٌّ)، فقلبت الواو الأولى ياء لانكسار ما قبلها، فصارت (شِيوَيٌّ)، ثم قلبت الواو الثانية ياءً وادَّغمت في الأولى، فصارت (شِيَّيٌّ)، وأما الأخفش فيحتمل كلامه تفسيرين، الأول: أنه عمل في (شِيَّيٍّ) هنا ما عمله سيبويه في ٤/ ٤٠٨ (فُعْلُولٍ) من (شَوَيْتُ) فقال: (شُوَوِيٌّ)، ففتح الأخفش الياء الأولى من (شِيَّيٌّ) فعادت إلى أصلها الواو، فصارت (شِوَيَيٌّ)، فانقلبت الياء الثانية ألفًا، فصارت (شِوَايٌّ)، ثم غيَّرها كـ(رَحَوِيٍّ)، أي: لم يحذف الألف لمجيئها قبل الياء المشددة، وإنما عاملها معاملة المقصور المنسوب، فقلب الألف واوًا مكسورة، وقلبها واوًا مع أنها منقلبة من ياءٍ كراهيَةَ اجتماع ثلاث ياءات، فصارت (شِوَوِيٌّ)، والتفسير الآخر وهو ظاهر كلامه أنه فتح الواو =

قال سيبويه: «وَتَقُولُ فِي (فِعْلِيَةٍ) مِنْ (غَزَوْتُ): (غِزْوِيَةٌ)، وَمِنْ (رَمَيْتُ): (رِمْيِيَةٌ)، تُخْفِي وَتُحَقِّقُ وَتُجْرِي ذَلِكَ مُجْرَى (فِعْلِيَةٍ) مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ، وَلَا تَجْعَلُهَا -وَإِنْ كَانَتْ عَلَى غَيْرِ تَذْكِيرٍ- كَـ(أَحْيِيَةٍ)، وَلَكِنْ كَـ(قُعْدُدٍ)»[1].

عند (ب): لأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِـ(فُعْلُلَةٍ).

(فا)[2]: أيْ: لا يَجْعَلُها -وإنْ كانتْ مَبْنِيَّةً على التأنيث- كـ(أَحْيِيَةٍ) في إِجَازَتِكَ الادِّغامَ فيه كإجازتِكَ في (أَحْيِيَةٍ)، لكنْ يُبَيِّنُ؛ لأَنَّهُ مُلْحَقٌ.

قال سيبويه: «وَأَمَّا (غِزَوٌّ) فَلَمَّا انْفَتَحَتِ الزَّايُ صَارَتِ الْوَاوُ الأُولَى بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ، فَصَارَتْ مَفْتُوحَةً، فَلَمْ يُغَيِّرُوا مَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهَا مَفْتُوحَةٌ»[3].

(فا): «وَأَمَّا (غِزْوَوٌّ) فَلَمَّا سَكَنَتِ الزَّايُ صَارَتِ الْوَاوُ الأُولَى

الأولى في الأصل الأول للكلمة (شِوْوَيٌّ)، فصارت (شِوَوَيٌّ)، فانقلبت الواو الثانية ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت (شِوَايٌّ)، فغيّرها كـ(رَحَوِيٍّ)، أي: لم يحذف الألف لمجيئها قبل الياء المشددة، وإنما عاملها معاملة المقصور المنسوب، فقلب الألف واوًا مكسورة، فصارت (شِوَوِيٌّ). انظر الكلام على (رَحَوِيٍّ) في: الكتاب ٣/ ٣٤٢، ٤/ ٤٠٩- والتصريف مع المنصف ٢/ ٢٧٢- والمقتضب ١/ ١٤٦- والأصول ٣/ ٣٨٤- وأسرار العربية ٣٢٢- والشافية ٣٩- والممتع ٢/ ٧٤٠.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٦، و(هارون) ٤/ ٤١٤.

(٢) انظر: التعليقة ٥/ ١٣٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٦، و(هارون) ٤/ ٤١٤. وجاء عبارة «فَصَارَتْ مَفْتُوحَةً» في الرباحية [انظر: (ح١)]- ونسخة ابن دادي ٤٣٩أ بلفظ: «وَصَارَتِ الزَّايُ مَفْتُوحَةً».

بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ، وَصَارَتْ مَفْتُوحَةً، فَلَمْ يُغَيِّرُوا مَا بَعْدَها؛ لِأَنَّهَا....»[١].

قال سيبويه: «فَهْوَ فِي (فَيْعَلَى) أَجْدَرُ أَنْ يَكُونَ؛ لِأَنَّ هَذَا يَجِيءُ كَأَنَّهُ لَحِقَ شَيْئًا قَدْ تُكُلِّمَ بِهِ بِغَيْرِ عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ»[٢].

قال (ب): هو في هذا أَجْدَرُ؛ لأنَّ الأَلِفَ لا تَلْحَقُ شيئًا بُنِيَ على التذكيرِ، يعني: التَّصْحِيح.

هَذَا بَابُ تَكْسِيرِ بَعْضِ مَا ذَكَرْنَا عَلَى بِنَاءِ الْجَمْعِ الَّذِي هُوَ عَلَى مِثَالِ (مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل)

قال سيبويه: «لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ، نَحْوُ (مَعَدٍّ) ....»[٣].

أَيْ: فَيَعْتَلُّ كَمَا تَعْتَلُّ الياءُ الواوُ إذا وَقَعَتا طَرَفَينِ بَعْدَ أَلِفٍ[٤]. [ش١/ ٤٢٨أ]

قال سيبويه: «قَالَ قَوْلًا قَوِيًّا، إِلَّا أَنَّهُ يَلْزَمُ الْحَذْفُ»[٥].

أَيْ: تَقول (رَمَايٍ) كَمَا حَذَفْتَ مِن (أَثَافٍ)[١].

---

(١) هذه الحاشية من الفارسي تُبَيِّن زيادة جاءت في نسخة، ولفظ الزيادة ما جاء في الحاشية، وظاهرها أنها قبل لفظ (لأنها)، وذكر السيرافي هذه الرواية في شرحه (رسالة ٧٦٦، ولم يُحَدِّد موضعها، وجعلها ناسخ نسخة ابن دادي ٤٣٩أ بعد لفظ (المعتل).

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٦، و(هارون) ٤/ ٤١٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٧، و(هارون) ٤/ ٤١٥.

(٤) انظر: التعليقة ٥/ ١٣٦-١٣٧.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٧، و(هارون) ٤/ ٤١٦.

قال سيبويه: «وَمَنْ قَالَ: أُغَيِّرُ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَسْتَثْقِلُونَ فَيُغَيِّرُونَ وَلَا يَحْذِفُونَ، فَهْوَ قَوِيٌّ، وَذَلِكَ (رَاوِيٌّ) فِي (رَايَةٍ)، لَمْ يَحْذِفُوهَا، فَتُجْرِيهَا عَلِيهَا كَمَا أَجْرَوُا (فَعَلِيلَةً) مُجْرَى (فَعَلِيَّةٍ)»[2].

(فا)[3]: أيْ: تُبْدِلُ من الياءِ الواوَ في (فَعَالِيلَ)، فتقولُ (رَمَاوِيٌّ).

في (ح): فتُجْرِي ما بَعْدَ الميمِ في (رَمَائِيَّ) مُجْرَى ما بَعْدَ الرَّاءِ في (رَائِيٍّ)، كَمَا أَجْرَيْتَ (فَعَلِيلَةً) مُجْرَى (فَعَلِيَّةٍ). [ش١/ ٤٢٨ب]

قال سيبويه: «وَأَمَّا (فَعَالِيلُ) مِنْ (غَزَوْتُ) فَعَلَى الْأَصْلِ لَا يُهْمَزُ وَلا يُحْذَفُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (غَزَاوِيٌّ)؛ .... ولم يَكُونُوا لِيُغَيِّرُوهَا وَهُمْ قَدْ يَدْعُونَ الهَمْزَةَ إِلَيْهَا في مِثْلِ (غَزَاوِيٍّ)»[4].

الصوابُ: «في مِثْلِ (غَزَّاوِيٍّ[5])»، منسوبٌ إلى (غَزَّاءٍ)[1].

---

(١) انظر: التعليقة ٥/ ١٣٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٧، و(هارون) ٤/ ٤١٦.

(٣) التعليقة ٥/ ١٣٩، وبعدها زيادة.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٧، و(هارون) ٤/ ٤١٦. هذا لفظ النسخ عندي، سوى نسخة الميورقي ٢٠٧أ، ففيها: «يَقْلِبُونَ» بدل «يَدعُونَ». وهي أنسب. وسيأتي في التعليق على الحاشية الاختلاف في (غزواي) الثانية.

(٥) الحاشية على (غزاوي) الثانية فقط. وأكثر النسخ بلفظ (غَزَواي) بفتح الزاي، نحو: الشرقية- و(ح١)١٧٤أ- و(ح٧)٢/ ١٠٣أ- والموصلي ٢٠٦ب- وابن خروف ١٥٥أ- والعبدري ٣/ ١٣٦ب. وجاءت (غزاوي) غير مشكولة في: الميورقي ٢٠٧أ- والخزرجي ٣٠٦. وجاءت بلفظ =

هَذَا بَابُ التَّضْعِيفِ

قال سيبويه: «كَانَتْ حَرَكَتُهُ أَوْلَى، فَتَرَكْتَهُ عَلَى حَرَكَتِهِ إِذْ لَمْ تُضْطَرَّ إِلَى تَحْرِيكِهِ»(٢).

(فا): أيْ: كَمَا يُضْطَرُّ إلى تحريكِ الساكن قَبْلَ المُدْغِمِ لالتقاءِ الساكنين. [ش١/ ٤٢٩أ]

قال سيبويه: «فَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ لَا زِيَادَةَ فِيهِ، فَإِنْ كَانَ يَكُونُ فِعْلًا فَهْوَ بِمَنْزِلَتِهِ وَهْوَ فِعْلٌ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي (فَعِلٍ): (صَبٌّ)»(٣).

(فا): يُرِيدُ: إنْ جَاءَ على بِنَاءٍ يَكُونُ للفِعْلِ.

قال سيبويه: «حَيْثُ قَالُوا فِي (فَعُلَ) وَ(فَعِلَ): (قَالَ) وَ(خَافَ)»(٤).

(غَدَاوِيٌّ) في: ابن دادي ٤٤٦ب. ولم أجد نسخة بلفظ (غَزَّاوِيٌّ)!

وسيبويه هنا ينظِّر المسألة باسم ممدود منسوب إليه، ولذا صار (غَزَاوِيّ) مشكلًا؛ لعدم (غَزَاءٍ). وأما (غَدَاوِيٌّ) فمنسوب إلى (غَدَاءٍ)، وقد ذكر سيبويه (هارون) ٣/ ٣٤٩ هذه الكلمة في أبواب النسب، وقال: «وقالوا في (غَدَاءٍ): غَدَاوِيٌّ». و(غَزَّاوِيٌّ) منسوب إلى (غَزَّاءٍ)، وهو كثير الغَزْو.

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة ابن يبقى ٢٧٠أ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر. وقد أكد أبو نصر هذا التصويب في شرح عيون سيبويه ٣١٣. وجاءت الحاشية في طرة نسخة العبدري ٣/ ١٣٦ب، بلفظ: «(غَزَّاوِيٌّ) منسوب إلى (غَزَّاءٍ)، صوابه».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٨، و(هارون) ٤/ ٤١٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٩، و(هارون) ٤/ ٤١٩. وفي الرباحية [انظر: (ح١)١٧٤ب]- ونسخة ابن دادي ٤٤٠أ: «(قَوْلُكَ: (صَبٌّ) فِي (فَعِلٍ)».

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٩، و(هارون) ٤/ ٤٢٠.

عند (ب): إذْ (قالَ) (فَعُلَ)، و(خَافَ) (فَعِلَ).

قال سيبويه: «وَلَمْ يَفْرُقُوا بَيْنَ هَذَا وَالْفِعْلِ كَمَا فَرَقُوا بَيْنَهُمَا فِي (أَفْعَلَ)»(١).

يعني أنك تقول: (بَابٌ) و(دَارٌ) و(مَالٌ)، فتُعِلُّ الاسمَ؛ لأَنَّهُ على بنائه، فإذا جئتَ بالزيادة لم تُعِلَّ الاسمَ وأَعْلَلْتَ الفِعْلَ، فقُلْتَ: (هذا أَجْوَدُ مِن هذا)، وقُلْتُ في الفِعْل: (أَجادَ).

أيْ: بَيْنَ الاسمِ الموافقِ لبناءِ الفِعْلِ وبَيْنَ الفِعْلِ بِتَصْحِيحِهِ وإِعلالِ الفِعْلِ، كَمَا فَرَقُوا بَيْنَ (أَقْوَلَ) و(أَقَالَ).

قال سيبويه: «وَلَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ فِي (فَعُلٍ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَلَى الْأَصْلِ فِي بَابِ (قُلْتُ)؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ فِي الْمُعْتَلِّ أَثْقَلُ عَلَيْهِمْ، أَلَا تَرى أَنَّكَ لَا تَكَادُ تَجِدُ (فَعُلْتُ) فِي التَّضْعِيفِ وَلَا (فَعِلْتُ)؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ تَكْثُرُ كَثْرَةَ (فَعَلَ) فِي بَابِ (قُلْتُ)»(٢).

---

(١) الكتاب (بولاق) ؟، و(هارون) ؟.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٩، و(هارون) ٤/ ٤٢٠. وهذه رواية نسخة الحمزاوية (٨٢-٢)٣٥٤أ-٣٥٥أ، وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٠١-٨٠٢، وجاء (فَعُلٍ) بلفظ الفعل (فَعُلَ) في: (ح٧)٢/ ١٨٧ب- ونسخة ابن دادي ٤٤٠ب، وجاءت الفعلات الثلاث الأول بلفظ (فَعُلَ - فَعُلَ - فَعِلَ) في (ح١)١٧٤ب- و(ح٣)٤٠٨أ، وجاءت بلفظ (فَعُلٍ - فِعْلًا - فَعَلًا) في (ش٤)٣٦٤أ، وكذا في (ش١)٤٢٩أ- و(ش٣)٥٦٦ب ولكن لم يضبط فيها الوزنان الأخيران. وسيأتي اختلاف المبرد والزجاج في الرواية الصحيحة في التعليق على حاشيتيها، إلَّا أنَّ ذلك لا يشمل الـ(فعل) =

قال أبو العَبَّاسِ[1]: (فَعِلْتُ) -بكَسْرِ العينِ- في التَّضْعيفِ كثيرٌ، فهذه الحِكَايةُ في هذا الكتابِ كَما وَجَدْناهُ في كُلِّ نُسْخَةٍ.

وأَحْسِبُ أنَّ سيبويه يُريدُ أنَّ (فَعِلْتُ) قَلِيلةٌ في المُعْتَلِّ في باب (قُلْتُ) و(بِعْتُ) و(كِلْتُ)، وأنَّها في المُضاعَفِ وَإِنْ كَثُرَتْ -نحوُ (عَضِضْتُ)، و(شَمِمْتُ)- فهي أَقَلُّ مِنْ (فَعَلْتُ)، نحوُ (رَدَدْتُ) وما أَشْبَهَهُ.

قال أبو إسحاقَ[2]: إنَّما أرادَ سيبويه أنَّ (فَعِلًا) -نحوَ (صَبٍّ) و(طَبٍّ)- قليلٌ، ولم يُرِدِ الفِعْلَ.

الأولى، فصوابها (فَعُلٍ) بلفظ الاسم؛ لأن سيبويه يتكلم على حكم الاسم الآتي من المضعف إذا كان على وزن (فَعَلٍ) و(فَعِلٍ) و(فَعُلٍ)، فـ(فَعَلٌ) يدغم فعله وهو لا يدغم لخفته وكثرته، و(فَعِلٌ) و(فَعُلٌ) كفعلهما يدغمان لثقلهما وقلتهما. انظر: التصريف مع المنصف ٢/ ٣٠٠- والمقتضب ١/ ١٩٩- والأصول ٣/ ٤٠٦- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٨٧٥- والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧٤٠- والممتع ٢/ ٦٤٤- وشرح الشافية ٣/ ٢٤١- والارتشاف ١/ ٣٣٨.

(١) وجاءت الحاشية في حواشي (ح٧)٢/ ١٨٨أ معزوة لأبي الحسن، وفيها: «قال أبو الحسن: (فَعِلْتُ) في التَّضْعيفِ -بكَسْرِ العينِ- كثيرٌ، وهذه الحِكَايةُ .... وَأَحْسِبُ سِيبَوَيْهِ .... باب (قُلْتُ) و(بِعْتُ)، وأنَّها ....»، وذكرها السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٠٢ باختلاف يسير وزيادة شرح معزوة إلى (بعض أصحابنا)، وجاءت غير معزوة في آخر الباب في (ح١)١٧٤ب- و(ح٣)٤٠٨أ، و(نسخةٍ) في الجميع بتاء منقوطة لا هاءٍ. وهذه الحاشية ترجِّح أن رواية الكتاب: «وَلَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ فِي (فَعُلٍ) .... لَا تَكَادُ تَجِدُ (فَعُلْتُ) فِي التَّضْعِيفِ وَلَا (فَعِلْتُ)؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ تَكْثُرُ كَثْرَةَ (فَعَلَ)».

(٢) هو الزَّجَّاج، ونَقَلْتُ هذه الحاشية من (ح١)١٧٤ب- و(ح٣)٤٠٨أ، في آخر الباب، وكلام الزجاج هنا يرجِّح أن رواية الكتاب: «وَلَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ فِي (فَعُلٍ) .... لَا تَكَادُ تَجِدُ (فَعُلًا) فِي التَّضْعِيفِ وَلَا (فَعِلًا)؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ تَكْثُرُ كَثْرَةَ (فَعَلٍ)».

قال سيبويه: «وَقَدْ قَالُوا (عَمِيمَةٌ وَعُمٌّ)، فَأَلْزَمُوهُ التَّخْفِيفَ؛ إِذْ كَانُوا يُخَفِّفُونَ غَيْرَ الْمُعْتَلِّ، كَمَا قَالُوا (بُونٌ) فِي جَمْعِ (بُوَانٍ)»[١].

عند (ب): هذا مَنْ خَفَّفَ، كَمَا قالَ في (رُسُلٍ): (رُسْلٌ).

قال سيبويه: «وَمِنْ ذَلِكَ (ثُنْيٌ)، فَأَلْزَمُوهَا التَّخْفِيفَ، لَمْ يَسْتَعْمِلُوا فِي كَلَامِهِمْ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ لَامَاتٍ فِي بَابِ (فُعُلٍ)، وَاحْتُمِلَ هَذَا فِي الثَّلَاثَةِ أَيْضًا لِخِفَّتِهَا وَأَنَّهَا أَقَلُّ الْأُصُولِ عَدَدًا»[٢].

عند (ب)[٣]: إنما قالوا (ثُنْيٌ) -فأَسْكَنُوا، ولم يُحَرِّكُوا- لأنَّهم لو حَرَّكُوا ذَهَبَ الإعرابُ، فصارَ (ثُنٍ)[٤]، فلمَّا أَسْكَنْتَ النُّونَ عَرَّبْتَ الياءَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩٩، و(هارون) ٤/ ٤٢١. وفي الرباحية [انظر: (ح١)١٧٤ب]- ونسخة ابن دادي ٤٤٠ب: (فَأَلْزَمُوهَا).

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/٣٩٩، و(هارون) ٤/ ٤٢١. و(من بنات) ليس في الرباحية [انظر: (ح١)١٧٤ب]- ونسخة ابن دادي ٤٤٠ب، وفي شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٠٧- ونسخة مذكورة في حواشي نسخة ابن دادي: (عَيْنَاتٍ) بدل (لاماتٍ).

(٣) نقل أبو نصر في شرح عيون سيبويه ٣١٤ هذه الحاشية عن حاشية الكتاب، ونص على أنها عن المبرد. وجاءت الحاشية منسوبة إلى المبرد في: طرة ابن يبقى ٢٦٠أ، وفيها: «ولَزِمَ السكونُ لذلك، ولم يجز لك غيره»- وطرة نسخة العبدري ٣/ ١٢٧أ، وفيها: «ولَزِمَ السكونُ، ولذلك لم يجز غيره».

(٤) لأن مفرده (ثَنِيٌّ) على (فَعِيلٍ)، فجُمِعَ على (فُعُلٍ)، فصار أصله (ثُنُيٌ)، ثم خفَّفُوه بإسكان عينه، فصار (ثُنْيٌ)، ولو أبقوه مضموم العين لكان قياسه (ثُنُوٌ) بقلب الياء واوًا لانضمام ما قبلها، ثم تُقْلَبُ الواو ياءً ويكسر ما قبلها، ثم تُعَلُّ إعلال (قاضٍ)، فتصير إلى (ثُنٍ). انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٠٦- والتعليقة ٥/ ١٤٥- وشرح عيون سيبويه ٣١٤.

وأُلْزِمَ السُّكونَ[١]، ولم يَجُزْ غيرُهُ.

و(ثُنْيٌ) جَمْعُ (ثَنِيٍّ)[٢]. [ش ١/ ٤٢٩ب]

في (خ): أَلْزَمُوهُ التخفيفَ إذْ كانوا يُخَفِّفُونَ غيرَ المعتلِّ؛ لأنهم يَصِيرُون إلى الاعتلال والاستثقال، فكَرِهُوا التخفيفَ إذْ كان جَمْعًا له، كَمَا اقتصروا على التخفيفِ في (نُورٍ) و(عُونٍ)[٣].

وقد قالَ قومٌ (جُدَدٌ) و(سُرَرٌ)؛ وذلك أَنَّهم كَرِهُوا الضَّمَّ في التضعيفِ كَمَا كَرِهُوهُ في الأَوَّلِ؛ لِمَا ذَكَرْتُ لك.

هَذَا بَابُ مَا شَذَّ مِنَ المُضَاعَفِ فَشُبِّهَ بِبَابِ (أَقَمْتُ) وَلَيْسَ بِمُتْلَئِبٍّ

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ (أَحَسْتُ) يُرِيدُونَ (أَحْسَسْتُ) .... لِأَنَّهُمْ أَسْكَنُوا الْأُولَى، فَلَمْ تَكُنْ لِتَثْبُتَ وَالْآخِرَةُ سَاكِنَةٌ»[٤].

زيادةٌ: وَمِثْلُهُ (قَدْ هَمْتُ بِذَاكَ)، أيْ: هَمَمْتُ.

---

(١) أي: فلمَّا أَسْكَنْتَ النونَ جَعَلْتَ الإعرابَ على الياءِ، وأَلْزَمْتَ النونَ السكونَ.

(٢) الثَّنِيُّ: الذي يُلْقِي ثَنِيَّتَهُ، وجمعه: ثِنَاءٌ وثُنَاءٌ وثُنْيَانٌ، وحكى سيبويه (ثُنْيٌ) ٤/ ٤٢١ و(ثُنٍ) ٣/ ٦٣٥. انظر: اللسان (ثني) ١٤/ ١٢٣ - والتاج (ثني) ٣٧/ ٣٠٤، واكتفيا بحكاية (ثُنٍ) عن سيبويه دون (ثُنْيٍ).

(٣) (نُورٌ) -وأصله (نُوُرٌ)-: جمع (نَوَارٍ)، وهي المرأة النفور من الريبة، و(عُونٌ) -وأصله (عُوُنٌ)-: جمع (عَوَانٍ)، وهي النَّصَفُ في سنِّها من كل شيء. انظر: القاموس (نور) ٦٢٨- والصحاح (عون) ٦/ ٢١٦٨، وانظر: الكتاب ٤/ ٣٥٤- والأصول ٣/ ٢٨٧- والخصائص ٢/ ١٠٦- والمفصل ٥٢٩.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٠، و(هارون) ٤/ ٤٢١.

قال سيبويه: «أَلَا تَرَى أَنَّ الَّذِينَ يَقُولُونَ (لَا تَرُدَّ) يَقُولُونَ (رَدَدْتُ)؛ كَرَاهِيَةً لِلْتَحْرِيكِ فِي (فَعَلْتُ)»[1].

أيْ: لا يقولون (رَدَّتُ)، فيُحرِّكوا اللامَ قبْلَ التاءِ، كَما حَرَّكوا (لا تَرُدَّ).

قال سيبويه: «وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا (ظَلْتُ) وَ(مَسْتُ) فَشَبَّهُوهَا بِـ(لَسْتُ)، فَأَجْرَوْهَا فِي (فَعِلْتُ) مُجْرَاهَا فِي (فَعِلَ)»[2].

أيْ[3]: (لَيْسَ)، لأنَّ (لَيْسَ) أَصْلُها (فَعِلَ) -نَحْوَ (صَيِدَ)- إِلَّا أَنَّهُ أَسْكَنَ العينَ[4].

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّ لُغَةً لِلْعَرَبِ مُطَّرِدَةً تَجْرِي فِيهَا (فُعِلَ) مِنْ (رَدَدْتُ) مَجْرَى (فُعِلَ) مِنْ (قُلْتُ)، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (قَدْ رِدَّ) .... كَمَا فُعِلَ ذَلِكَ فِي (جِئْتُ) وَ(بِعْتُ)، وَلَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ فِي (فَعِلَ)، نَحْوُ (عَضَّ) وَ(صَبَّ)؛ كَرَاهِيَةَ الِالْتِبَاسِ، كَمَا كُرِهَ الِالْتِبَاسُ فِي (فَعِلَ) وَ(فُعِلَ) مِنْ بَابِ (بِعْتُ) وَ(قُلْتُ)»[5].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٠، و(هارون) ٤/ ٤٢٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٠، و(هارون) ٤/ ٤٢٢.

(٣) هذه حاشية على قوله (فأجروها)، أي: فأجروا (ليس) ....

(٤) انظر: الكتاب ٤/ ٣٤٣- والمنصف ١/ ٢٥٨- والممتع ٢/ ٤٤٠- والمغني ٣٨٧.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٠، و(هارون) ٤/ ٤٢٢. و(وبعت) ليست في الشرقية، و(وقلت) ليست في الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١٧٤ب].

(فا)[1]: أيْ: حينَ قالوا (فُعِلَ) منه (بِيعَ)، فألْقَوا على الفاءِ حركةَ العينِ، وقالوا (باعَ) فلم يُحَرِّكُوا الفاءَ بحركةِ العينِ التي هي الكَسْرُ؛ لأنَّ (بَاعَ) (فَعَلَ) منقولٌ إلى (فَعِلَ)؛ كراهةَ أنْ يلتبسَ (فَعَلَ) بـ(فُعِلَ)[2]، فكذلك أَلْقَى حركةَ العَينِ في الـمُضَاعَفِ في (فُعِلَ) على الفاءِ ولم يُلْقِ عليهما حركةَ العينِ في (فَعِلَ).

قال سيبويه: «كَمَا قَالُوا لِلْمَرْأَةِ (أُغْزِي)، فَأَشَمُّوا الزَّايَ لِيُعْلِمُوا أَنَّ هَذِهِ الزَّايَ أَصْلُهَا الضَّمُّ، وَكَذَلِكَ (لَمْ تَدْعِي) ... وَإِنَّمَا قَالُوا (قِيلَ) مِنْ قِبَلِ أَنَّ الْقَافَ لَيْسَ قَبْلَهَا كَلَامٌ، فَيُشِمُّوا»[3].

(نُسْخَةٍ): يعني: أنَّك إذا قُلْتَ (أُدْعِي) فالإشْمَامُ في العَيْنِ بَعْدَ الدَّالِ كأنَّهُ تَهَيُّؤٌ منك للضَّمَّةِ، وليس قَبْلَ قافِ (قِيلَ) شيءٌ إذا فَرَغْتَ منه تَهَيَّأْتَ للإشْمَامِ، فصارَ الإشْمَامُ في القافِ نَفْسِها. [ش١/ ٤٣٠أ]

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّ (رُدَّ) هُوَ الْأَجْوَدُ الْأَكْثَرُ؛ لَا يُغَيِّرُ الادِّغَامُ

---

(١) انظر: التعليقة ٥/ ١٤٨.

(٢) لأن (بَاعَ) أصله (بَيَعَ) على (فَعَلَ)، ثم حُوِّلَ إلى (بَيِعَ) على (فَعِلَ)، فإن بقي على ذلك انقلبت ياؤه ألفًا، فصار (بَاعَ)، دون نقل لحركة العين إلى الفاء، وإن اتصل به ضمير رفع متحرك نقلت حركة عينه لفائه، فصار (بِعْتُ). انظر: الكتاب ٤/ ٣٣٩- والتصريف والمنصف ١/ ٢٥١- والتكملة (مرجان) ٥٨٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٠، و(هارون) ٤/ ٤٢٣.

الْمُتَحَرِّكَ كَمَا لَا يُغَيِّرُهُ فِي (فَعُلَ) وَ(فَعِلَ) وَنَحْوِهِمَا»[١].

(فا)[٢]: لأنّك تقولُ في (فَعَلْتُ): (بِعْتُ)، فتُلْقِي الحركةَ على الفاءِ كَمَا تقولُ (بِيعَ)، فتُلْقِيها عليها، ولا يَحْسُنُ ذلك في (فُعِلَ) مِن الْمُضَاعَفِ، كَمَا لم يكُنْ في (فَعِلْتُ) منه؛ أَلَا تَرَى أنَّك تقولَ في (فَعِلْتُ) منه (شَمِمْتُ)، فلا تُلْقِي الحركةَ على الفاءِ، فكَمَا لم تُلْقِها عليها في (فَعَلْتُ) كذلك لا تُلْقِيها عليها في (فُعِلَ).

قال سيبويه: «وَأَمَّا (تَغْزِينَ) وَنَحْوُهَا فَالْإِشْمَامُ لَازِمٌ لِهَا وَلِنَحْوِهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ أَنْ تُقْلَبَ الْوَاوُ فِي (يَفْعَلُ) مِنْ (غَزَوْتُ) يَاءً فِي (يَفْعَلُ) وَأَخَوَاتِهَا، وَإِنَّمَا صُيِّرَتْ فِيهَا الْكَسْرَةُ لِلْيَاءِ، وَلَيْسَ يَلْزَمُهَا ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ كَمَا لَزِمَ (رُدَّ) وَ(قِيلَ)»[٣].

يعني: أنْ يقولوا (رُدَّ) و(قِيلَ)، مُمَال[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٠، و(هارون) ٤/ ٤٢٣.

(٢) انظر: التعليقة ٥/ ١٤٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٠، و(هارون) ٤/ ٤٢٣. و(ولنحوها) ليس في الرباحية [انظر: (ح١)١٧٥أ]- ونسخة ابن دادي ٤٤١أ، و(في يفعل) الأخرى ليس في الشرقية.

(٤) المراد بالإمالة في هذه الحاشية ما عبَّر عنه سيبويه بالإشمام، وهو الانتحاء بالكسر إلى الضم وبالياء بعدها إلى الواو، قال السخاوي في فتح الوصيد ١/ ٤٠٣: «والعلماء يعبِّرون عن هذا بالإشمام والرَّوم والضمِّ والإمالة ... وفي العبارة بها [أي: بالإشمام] تنبيه على أن أول الفعل لا يُكْسَرُ كسرة خالصةً .... والذين عبَّروا عنه بالإمالة فلأن الحركة ليست بضمة محضة =

(فا)[1]: يقول: كَرِهُوا أَلَّا يُمِيلوا (تَغْزِينَ) ونحوَهُ وقد ذَهَبَتْ ضَمَّةٌ وواوٌ، وإذا أَمالوا (قِيلَ) -فقالوا (قِيلَ)- فإنَّما ذَهَبَتْ ضَمَّةٌ واحدةٌ، و(رُدَّ) فإنَّما ذَهَبَتْ كسرةٌ واحِدةٌ، فإذا أُمِيلَ ما ذَهَبَتْ منه واحدةٌ مِن ذلك فإمالةُ ما ذَهَبَ منه شيئانِ أَوْلَى.

قال سيبويه: «فكَرِهُوا هَذَا الْإِجْحَافَ وَأَصْلُ كَلَامِهِمْ تَغْيِيرُ (فُعِلَ) مِنْ (رَدَدْتُ) وَ(قُلْتُ)»[2].

(فا): هذه الجملةُ -التي أَوَّلُها «فَأَصْلُ كَلَامِهِمْ» حالٌ مِن (هذا الإِجْحَافِ)، والعامِلُ فيها (فَكَرِهُوا).

هَذَا بَابُ مَا شَذَّ فَأُبْدِلَ مَكَانَ اللامِ الْيَاءُ لِكَرَاهِيَةِ التَّضْعِيفِ وَلَيْسَ بِمُطَّرِدٍ

قال سيبويه: «وَ(تَقَصَّيْتُ) مِنَ (الْقِصَّةِ)»[3].

(نسخةٍ): «و(تَقَضَّيْتُ) مِن (القِضَةِ)»[4].

ولا كسرة خالصة، كما أن الإمالة ليست بكسر محض ولا فتح خالص»، وانظر: المنصف ١/ ٢٤٩، وقد سبق الكلام على كيفية الإشمام والخلاف فيه في ص١٨٢٠ هـ٥. وسبق الكلام على رمز الإشمام في ص١٦٠٢ هـ١.

(١) انظر: التعليقة ٥/ ١٤٩ باختصار.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٠، و(هارون) ٤/ ٤٢٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠١، و(هارون) ٤/ ٤٢٤.

(٤) ما في المتن روايةُ الشرقية، وجاء في الرباحية [انظر: (ح١)١٧٥أ]- ونسخة ابن دادي ٤٤١ب: =

قال سيبويه: «كَمَا أَنَّ التَّاءَ فِي (أَسْنَتُوا) مُبْدَلَةٌ مِنَ الْيَاءِ»[١].

(رق): (ب): التاءُ مُبْدَلةٌ مِن الياءِ المُبْدَلَةِ مِن واوِ (سنةٍ)[٢].

قال سيبويه: «وَأَمَّا (كُلٌّ) وَ(كِلَا) فَكُلٌّ وَاحِدَةٍ مِنْ لَفْظٍ»[٣].

(ب): «مِنْهُمَا»[٤].

قال سيبويه: «وَزَعَمَ أَبُو الخَطَّابِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ (هَنَانَانِ)، يُرِيدُونَ (هَنَيْنِ)، فَهَذَا نَظِيرُهُ»[٥].

«وَ(تَفَضَّيْتُ) مِنَ (الفِضَّةِ)»، وهي التي في شرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٨٨٧، وفي نسخة ابن سيده، فقال في المحكم ٨/ ١٦١: «وحكى سيبويه: (تَفَضَّيْتُ) من الفِضَّةِ، أراد: تَفَضَّضْتُ، ولا أدرى ما عَنى بها: أَتَّخَذْتُها أم اسْتَعْلَمْتُها؟»، وأما الرواية المذكورة في هذه الحاشية فوجدتها في موضع في شرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٨٨٩، فيكون الفعل من (الانقضاض)، يقال: انْقَضَّ الطائرُ وتَقَضَّضَ وتَقَضَّى: إذا هَوَى من طيرانه ليسقط على شيء. انظر: سر الصناعة ٢/ ٧٥٩- واللسان (قضض) ٧/ ٢١٩، والعبارة كلها ليست في شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨١٨.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠١، و(هارون) ٤/ ٤٢٤.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٢٣٩- والأصول ٣/ ٢٧٠- وسر الصناعة ١/ ٤١٨- واللسان (سنا) ١٤/ ٤٠٥، ونقل الفارسي في التعليقة ٥/ ١٥٠ معنى هذه الحاشية، وجعله من كلامه.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠١، و(هارون) ٤/ ٤٢٤.

(٤) أي: في (ب): «فكل واحدة منهما من لفظ».

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠١، و(هارون) ٤/ ٤٢٤.

(رق): قالَ (ب)[١]: زَعَمَ المازِنِيُّ أَنَّهُ لا يَعْرِفُ (هَنَانَيْنِ)، ولا رَأى مَنْ يَعْرِفُهُ[٢].

(ط)[٣]: قالَ أبو إِسْحَاقَ: يُرِيدُ أَنَّ قَوْلَهُ (هَنَانَانِ) ليس بتَثْنِيةِ (هَنٍ)، وهو في معناه، فكذلك (كِلَا) و(كُلٌّ)[٤].

(نسخةٍ): كأَنَّهُ يقولُ: (هَنَانِ) مِنْ اسْمٍ غيرِ (هَنٍ). [ش١/ ٤٣٠ب]

هَذَا بَابُ تَضْعِيفِ اللامِ فِي غَيْرِ مَا عَيْنُهُ وَلامُهُ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ

قال سيبويه: «وَلَا تَلْحَقُ هَذِهِ النُّونُ فِعْلًا؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَلْحَقُ مَا تُلْحِقُهُ بِبَنَاتِ الخَمْسَةِ»[٥].

أيْ: ليس في الأفعالِ بناتُ الخمسةِ.

قال سيبويه: «وَإِذَا ضَاعَفْتَ اللَّامَ وَكَانَ فِعْلًا مُلْحَقًا بِبَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ لَمْ

---

(١) في التعليقة ٥/ ١٥٠: «قال أبو علي: زعم المازني ....»، وأغفل ذكر السند.

(٢) وفي الأصول ١/ ٣٤٨: «ولا أعلم أحدًا يقول هذا»، وفي الارتشاف ٤/ ٢٢١٠ أنه لا يلتفت إلى إنكار المازني؛ لأن أبا الخطاب الأخفش ثقة مأمون في مَا نقل.

(٣) كذا جاءت هذه الحاشية في آخر الباب في (ح٧)٢/ ١٨٨ب- والحمزاوية (٨٢-٢)٣٥٦أ. وجاءت في حواشي الشرقية بلفظ: «قال أبو إسحاق: يريد أن (هنان) ليس تثنيةَ (هَنٍ)، وهو في معناه، فكذلك (كِلَا) و(كُلٌّ)».

(٤) انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٢٢- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٨٩٠.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠١، و(هارون) ٤/ ٤٢٥.

تَدَّغِمْ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا أَرَدْتَ أَنْ تُضَاعِفَ لِتُلْحِقَهُ بِمَا زِدْتَ بِـ(دَحْرَجْتُ)»[١].

أيْ: لو أَدْغَمْتَ المُلْحَقَ لَعَدَلْتَ عَمَّا له قَصَدْتَ، وذاك إنَّك لو أَدْغَمْتَ نَحْوَ (جَلْبَبَ) لم يَكُنْ علي زِنَةِ (دَحْرَجَ).

قال سيبويه: «فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَّا قَالُوا (اسْتَعْدَدَ) عَلَى زِنَةِ (اسْتَخْرَجَ)»[٢].

عند (ب): قال أبو العَبَّاسِ: هذا مُحَالٌ؛ لأنَّ الدَّالَ ليستْ بزائِدةٍ، فإنَّما دَخلَتِ الزيادةُ بَعْدَ أنْ كانَ مُدَّغَمًا، ويَلْزَمُ على هذا أنْ يكونَ (رَدَدَ) مُلْحَقًا بِـ(ضَرَبَ). [ش١/ ٤٣١أ]

هَذَا بَابُ مَا قِيسَ مِنَ المُضَاعَفِ الَّذِي عَيْنُهُ وَلامُهُ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ

قال سيبويه: «لِأَنَّهُ يُوَافِقُهُ وَهْوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، ثُمَّ يَصِيرُ عَلَى الْأَصْلِ بِالزِّيَادَةِ»[٣].

(فا)[٤]: أيْ: يَصِيرُ على الأصلِ، أيْ: يَصِيرُ بالأَلِفِ والنونِ مُخالِفًا لنَحْوِ (خَافَ) و(قَالَ) الذي هو فِعْلٌ، فلا يَلْزَمُ إعلالُهُ كَما لَزِمَ إعلالُهما؛ لأنَّ مُشَابهتَهما بِناءَ الفِعْلِ بالزِّيادتَيْنِ اللَّاحِقتَيْهِما مُرْتفِعةٌ عنهما. [ش١/ ٤٣١ب]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠١، و(هارون) ٤/ ٤٢٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٢، و(هارون) ٤/ ٤٢٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٢، و(هارون) ٤/ ٤٢٧.

(٤) التعليقة ٥/ ١٥٥، وفيها: «مخالفًا لنحو (خافَ) و(قالَ) اللَّذَيْنِ هما (فَعِلَ) و(فَعَلَ)».

قال سيبويه: «فَإِنْ قُلْتَ: أَقُولُ (جَلْبَبَ) وَ(رَوْدَدَ)؛ لِأَنَّ إِحْدَى اللَّامَيْنِ زَائِدَةٌ.

فَإِنَّهُمْ قَدْ يَدَّغِمُونَ وَإِحْدَاهُمَا زَائِدَةٌ، كَمَا يَدَّغِمُونَ وَهُمَا مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ، وَذَلِكَ نَحْوُ (احْمَرَّ) وَ(اطْمَأَنَّ)، وَكَرِهُوا فِي (عَفَنَجٍّ) مِثْلَ مَا كَرِهُوا فِي (أَلَنْدٍّ)»[1].

أيْ[2]: فأُبَيِّنُ ولا أدَّغِمُ؛ لأنَّ إحدى اللامَيْنِ زائدةٌ، لا لأنَّه للإلحاقِ، فليس هذا الاعتلالُ صحيحًا؛ لأنَّك قد تَدَّغِمُ الزِّيادتَيْنِ كَما تَدَّغِمُ الأَصْلَيْنِ، ولا تَدَّغِمُ الأَصْلَيْنِ في نحوِ (أَلَنْدَدٍ)، فإنَّما العِبْرَةُ في ترك الادِّغامِ للإلحاقِ، لا للزِّيادةِ ولا الأَصْلِ.

(فا)[3]: أيْ: فلم يَدَّغِمُوا لِـمَا كانَ للإلحاقِ، وإنْ كانَ أحدهُما زائدًا والآخَرُ أَصْلًا.

قال سيبويه: «فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّمَا أَلْـحَقْتُهَا بِالْوَاوِ. فَإِنَّ التَّضْعِيفَ لَا يَمْنَعُ أَنْ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٣، و(هارون) ٤/ ٤٢٩. وهذا رواية الشرقية- ونسخة ابن دادي ٤٤٢ب، وهو المناسب لمراد سيبويه، وعليها شرح الحاشية القادمة، وشرح الفارسي في التعليقة ٥/ ١٥٦، وجاء في الرباحية [انظر: (ح١)١٧٥ب]- وشرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٤٧: «(جَلَبَّ) و(رَوَدَّ)».

(٢) التعليقة ٥/ ١٥٦ باختلاف يسير، من كلام الفارسي.

(٣) التعليقة ٥/ ١٥٧ باختلاف.

يَكُونَ عَلَى زِنَةِ (جَعْفَرٍ) وَ(كَعْسَبٍ)، كَمَا لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ فِي (جَلْبَبَ)»[1].

أيْ[2]: فإنْ قُلتَ: أُلحِقَتْ (رَوْدَدَ) بالواوِ لا باللامِ، كَمَا أُلْحِقَتْ (جَلْبَبَ) بها، وإذا لم أُلحِقْها باللامِ ادَّغَمْتُ؛ لأنَّ اللامَ ليستْ بزِيادةٍ، كَمَا كانتْ في (جَلْبَبَ) زِيادةٌ، ومن قولي أني لا ادَّغِمُ إذا كانت إحدى اللامَيْنِ زائدةً، فأمَّا إذا كانتَا اللامَيْنِ ادَّغَمْتُ، و(رَوْدَدَ) لاماتُها أَصْلِيَّةٌ.

فالجوابُ مُكَسَّرٌ في تضاعيفِ الورقةِ[3].

قال سيبويه: «فَكَمَا كَانَ يُوَافِقُهُ وَأَحَدُ حُرُوفِهِ زَائِدٌ كَذَلِكَ يُوَافِقُ فِي هَذَا مَا أَحَدُ حَرْفَيْهِ زَائِدٌ، وَيُقَوِّي هَذَا (أَلَنْدَدٌ)»[4].

يعني: (احْمَرَّ) يوافِقُ (ردَّ) وأَحَدُ طَرَفَيْهِ زائدٌ، كذلك يُوافِقُ في هذا ما أَحَدُ حُرُوفِهِ زائدٌ، يعني: (جَلْبَبَ) و(رَوْدَدَ).

أي: في أنَّ يُبَيَّنَ (رَوْدَدَ) ونحوُهُ من الأصولِ، كَمَا يُبَيَّنُ الزائدُ إذا كان مُلْحَقًا، كَمَا يُبَيَّنُ الزائدُ إذا كان كذلك، نحوُ (جَلْبَبَ).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٣، و(هارون) ٤/ ٤٢٩.

(٢) التعليقة ٥/ ١٥٧ باختلاف يسير.

(٣) في التعليقة ٥/ ١٥٧: «فالجواب على ما كان في الكتاب».

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٣، و(هارون) ٤/ ٤٢٩. هذه رواية الشرقية، وفي الرباحية [انظر: (ح١)١٧٥ب]- ونسخة ابن دادي ٤٤٢ب: «وَأَحَدُ حَرْفَيْهِ» بدل «وَأَحَدُ حُرُوفِهِ»، وفي الرباحية: «ما أَحَدُ حَرْفَيْهِ عَلَى الزِّيَادَةِ»، وفي نسخة ابن دادي: «ما أَحَدُ حَرْفَيْهِ غَيْرُ زَائِدٍ».

وقولُهُ: «وَيُقَوِّي هَذَا»، أيْ: هذا البَيَانَ في اللَّامِ إذا كانتا مُضاعَفَتَيْنِ أَصْلِيَّتَيْنِ، وكانتْ للإلحاقِ، نحوُ (رَوْدَدَ).

هَذَا بَابُ مَا شَذَّ مِنَ المُعْتَلِّ عَلَى الأَصْلِ

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّ الشَّيْءَ -يَقِلُّ فِي كَلَامِهِمْ- قَدْ يَتَكَلَّمُونَ بِمِثْلِهِ مِنَ المُعْتَلِّ؛ كَرَاهِيَةَ أَنْ يَكْثُرَ فِي كَلَامِهِمْ مَا يَسْتَثْقِلُونَ»[1].

(نسخةِ خ)[2]: نحوُ تَرْكِهم استعمالَ الفِعْلِ مِن (القُوَّةِ) على (فَعَلْتُ)؛ لِئَلَّا يَلْزَمُهم أنْ يَجْمَعُوا بينَ واوَيْنِ في (قَوَوْتُ)، ونحوُ قَلْبِهم العينَ في (آيَةٍ)؛ لِئَلَّا يَلْزَمُهم تصحيحُ عَيْنِها.

والجَمْعُ بينَ اليائَيْنِ أو الواوَيْنِ فيها أيضًا، وهم قد جَمَعُوا في غيرِ ذا بينَ الياءاتِ في نحوِ (أُمَيِّيٍّ) و(حَيِّيٍّ[3])، وبينَ الواوَيْنِ في (احْوَوَتِ الشَّاةُ[1])،

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٤، و(هارون) ٤/ ٤٣٠. و(الشيء) اسم (أنَّ)، وخبرها (قد يتكلمون)، وقوله (يقل في كلامهم) نعت لـ(الشيء) في المعنى، وحال منه في اللفظ؛ لأنه معرَّف بأل الجنسية، وتعريفها لفظي لا يفيد التعيين. [انظر: خزانة الأدب ١/ ٣٥٧]، وهذا لفظ الرباحية [انظر: (ح١)١٧٥ب]، وجاء في نسخة ابن دادي ٤٤٣أ: «واعلم أن الشيء قد يقل ....»، وفي الشرقية: «واعلم أن الشيء قد يقل في كلامهم، وقد يتكلمون ....».

(٢) ذكر الفارسي هذه الحاشية في التعليقة ٥/ ١٥٨، وجعلها من كلامه، وقبلها: «قال أبو علي»!

(٣) (أُمَيِّيٌّ) من اللغات في النسب إلى (أُمَيَّةَ)، وعلى قياسها يقال في النسب إلى (حَيَّةٍ): (حَيِّيٌّ). انظر: الكتاب ٣/ ٣٤٤-٣٤٥- والمقتضب ١/ ١٤٦- والأصول ٣/ ٦٥- وشرح المفصل ٥/ ١٢٦- وشرح الشافية ١/ ٢٣٢.

وإنَّما جَمَعَ بينهُنَّ وتَرَكَ الجَمْعَ بَيْنَهُنَّ في بَعْضِهِ كَراهِيَةَ أنْ يَكْثُرَ في كلامِهم ما يستثقلون.

قال سيبويه: «فَمِمَّا قَلَّ (فُعَلَلٌ) وَ(فُعْلُلٌ)، وَهُمْ يَقُولُونَ (رَدَّدَ يُرَدِّدُ الرَّجُلُ)، وَقَدْ يَطْرَحُونَهُ»[2].

(نسخةِ خ): أي: وذا أَثْقَلُ مِن (فُعْلَلٍ) و(فُعْلُلٍ)؛ لأنَّ (رَدَّدَ) مُطَّرِدٌ في جميع البابِ، وهو فِعْلٌ والفِعْلُ أَثْقَلُ مِن الاسم، وفيه من تضعيفِ الحروفِ أَكْثَرُ مِمَّا في (قُعْدُدٍ). [ش١/ ٤٣٢أ]

قال سيبويه: «وَقَدْ يَدَعُونَ الْبِنَاءَ مِنَ الشَّيْءِ قَدْ يَتَكَلَّمُونَ بِمِثْلِهِ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ، وَذَلِكَ نَحْوُ (رِشَاءٍ) لَا يُكَسَّرُ عَلَى (فُعُلٍ)»[3].

(نسختِ): يُرِيدُ أنَّ مِثْلَ (حِمَارٍ) قد جُمِعَ على (حُمُرٍ)، ولم يُجْمَعْ (رِشَاءٌ) عليه[4].

قال سيبويه: «وَمِنْ ثَمَّ تَرَكُوا مِنَ الْمُعْتَلِّ مَا جَاءَ نَظِيرُهُ فِي غَيْرِهِ»[5].

---

(١) يقال: (حَوِيَتِ الشَّاةُ، واحْوَوَتْ واحْوَوَّتْ واحْوَاوَتْ)، صار لونها أحوى، وهو سَوَادٌ إلى الخُضْرة، أو حُمْرةٌ إلى السَّوَاد. انظر (حوا) في: اللسان ١٤/ ٢٠٦- والقاموس ١٦٤٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٤، و(هارون) ٤/ ٤٣٠. ويعني بـ(فُعْلَلٍ) و(فُعْلُلٍ) ما كانت لاماته من جنس واحد، نحو: (عُوطَطٍ) و(قُعْدُدٍ). انظر: التعليقة ٥/ ١٥٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٤، و(هارون) ٤/ ٤٣١.

(٤) انظر: شرح السيرافي (تحقيق الرويلي) ٨٥٧.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٤، و(هارون) ٤/ ٤٣١.

(نسخةٍ)(١): يعني: (افْعَوْعَلَ) مِنْ (قُلْتُ)، وقد جاء نَظِيرُهُ في غيرِهِ.

قال سيبويه: «وَقَدْ يَجِيءُ الِاسْمُ عَلَى مَا قَدِ اطُّرِحَ مِنَ الْفِعْلِ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ»(٢).

(فا) و (ح)(٣): نحوُ (قَوَدٍ) وَ(رُوعٍ)، كأنَّ فِعْلَهُ (قَوَدْتُ) و(رَوِعْتُ)، ونحوُ (وَيْلٍ)، كأنَّ فِعْلَهُ (وِلْتُ)(٤).

قال سيبويه: «فَهَذِهِ حَالُ كَلَامِ الْعَرَبِ فِي الصَّحِيحِ وَالْمُعْتَلِّ»(٥).

آخِرُ التَّصْرِيفِ(٦).

---

(١) ذكر الفارسي هذه الحاشية في التعليقة ٥/ ١٦٠ بلفظ قريب، وجعلها من كلامه، وقبلها: «قال أبو علي»!

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٤، و(هارون) ٤/ ٤٣١.

(٣) ذكر الفارسي هذه الحاشية في التعليقة ٥/ ١٦٠ بلفظ قريب، وجعلها من كلامه، وقبلها: «قال أبو علي»!

(٤) (القَوَدُ): قَتْلُ القاتلِ بالمقتول، وليس له فعلٌ ثلاثي، وإنما يقال: أَقَدْتُ القاتلَ بالمقتول، وأقادَ السلطانُ القاتلَ بالمقتول، و(الرُّوعُ) بالضم ليس له فِعْلٌ، يقال: وَقَعَ في رُوعِي، أي: في نفسي وقلبي، وأَفْرَخَ رُوعُهُ، أي: خَرَجَ الفَزَعُ من قلبه وسَكَنَ، و(وَيْلٌ) ليس له فعل ثلاثي. انظر: اللسان (قود) ٣/ ٣٧٢، و(روع) ٨/ ١٣٥، و(ويل) ١١/ ٧٣٧.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٤، و(هارون) ٤/ ٤٣١. وهو آخر الباب.

(٦) وقد جاء هذا التنبيه أيضًا في المكان نفسه في شرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٩١٦. وجاء في نسخة الموصلي ٢١٥ب بلفظ: «هذا آخر التصريف، وأول الادّغام».

هَذَا بَابُ الادِّغَامِ[1]

(١) في أكثر النسخ (الادِّغَام)، وجاء (الإِدْغَام) في: نسخة ابن يبقى ٢٦١ب- وابن خروف ١٥٧أ- والميورقي ٢١٠ب- والساسي ٢٨٣ب- والسعدي (١٧١٧) ١٩٢أ.

و(الادِّغَام) (افْتِعَالٌ)، و(الإِدْغَام) (إِفْعَالٌ)، وهما لغتان، يقال: ادَّغَمْتُ اللِّجَامَ في فَمِ الدَّابةِ، وأَدْغَمْتُهُ، أي: أَدْخَلْتُهُ فيه، والفعلُ منهما في هذا المعنى متعدٍّ، يقال: ادَّغَمْتُ النونَ في الياءِ، فأنا مَدَّغِمٌ، والنونُ مُدَّغَمٌ، والياءُ مُدَّغَمٌ فيه، وأَدْغَمْتُ النونَ في الياءِ، فأنا مُدْغِمٌ، والنونُ مُدْغَمٌ، والياءُ مُدْغَمٌ فيه، ولم أجد في المعاجم (ادَّغَمَ) أو (أَدْغَمَ) فعلين لازمين بمعنى (دَخَلَ)، فيقالَ: ادَّغَمَ النونُ في الياءِ، أو أَدْغَمَ النونُ في الياءِ، بمعنى: دَخَلَ فيه، وإنما يقال بالبناء للمجهول: ادُّغِمَ وأُدْغِمَ. انظر (دغم) في: الصحاح ٥/ ١٩٢٠- واللسان ١٢/ ٢٠٣- والتاج ٣٢/ ١٦١.

أما في الاصطلاح فـ(الادِّغام) بتشديد الدال من عبارات البصريين، و(الإِدْغَام) بتخفيف الدال من عبارات الكوفيين، انظر: شرح المفصل ١٠/ ١٢١- والصفوة الصفية ٢/ ٢/ ٦٣٨- وبغية الآمال ١١٥- وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/١٣٦٣- وشرح الشافية للجاربردي ١/ ٣٢٧، وجعل بعضهم (الادِّغام) من عبارة سيبويه وأصحابه، انظر: التصريح ٥/ ٤٧٥، وجعله آخرون من عبارة سيبويه، انظر: التذييل ٦/ ٢٢٢ب- والمساعد ٤/ ٢٥٠- وشرح الأشموني ٤/ ٣٤٥- والهمع ٦/ ٢٨٠. ونقله ابن الضائع في شرح الجمل ٢/ ١٠٥٤، وعنه الشاطبي في المقاصد الشافية ٩/ ٤٣٠، عن السيرافي عن عبارة سيبويه، ولم أجد ذلك في شرح السيرافي في مظانه، ولا نقله عنه ابن سيده مع أنه كثير النقل عنه، انظر: المحكم (دغم) ٥/ ٢٧٩، كما لم أجد أحدًا من شرَّاح الكتاب الذين وصلتنا شروحهم تكلم على هذه المسألة.

وما نسبوه إلى عبارة سيبويه موافق لما في أكثر نسخ الكتاب، فقد جاء فيها (الادِّغامِ) هنا، كما جاء (الادِّغام) ومشتقاته في أغلب المواضع في أكثر النسخ بهذا الضبط، وجاء أحيانًا في بعض النسخ بتخفيف الدال (الإِدْغَامِ) في غير هذا الموضع، وهو على ما يبدو من تصرف النساخ.

وعليه ينبغي ضبط كتب البصريين المتقدمين بتشديد الدال (الادِّغَام)، وأكثرُ المطبوع الآن منها بـ(الإِدْغَام) بتخفيف الدال، كـ(الكتاب) لسيبويه ٢/ ٤٥٢ (درنبرغ)، ٢/ ٤٠٨، (بولاق)،
=

في (أخرى): «كِتَابُ الادِّغَامِ»[١].

هَذَا بَابُ عَدَدِ الْحُرُوفِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمَخَارِجِهَا، وَمَهْمُوسِهَا وَمَجْهُورِهَا، وَأَحْوَالِ مَجْهُورِهَا وَمَهْمُوسِهَا[٢]، وَاخْتِلافِهَا

قال سيبويه: «فَأَصْلُ الْعَرَبِيَّةِ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا: الْهَمْزَةُ، وَالْأَلِفُ، وَالْهَاءُ، وَالْعَيْنُ، وَالْحَاءُ، وَالْغَيْنُ، وَالْخَاءُ، وَالْقَافُ، وَالْكَافُ، وَالضَّادُ، وَالْجِيمُ، وَالشِّينُ، وَالْيَاءُ، وَاللَّامُ، وَالرَّاءُ، وَالنُّونُ، وَالطَّاءُ، وَالدَّالُ، وَالتَّاءُ، وَالصَّادُ، وَالزَّايُ، وَالسِّينُ، وَالظَّاءُ، وَالذَّالُ، وَالثَّاءُ، وَالْفَاءُ، وَالْبَاءُ، وَالْمِيمُ، وَالْوَاوُ»[٣].

٤/ ٤٣١ (هارون)- ومعاني الأخفش ١/ ٢٦، ٥٠، ١٠٦- ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/ ٢٤٠- والتصريف للمازني ٢/ ١٨٨، ١٨٩- والمقتضب للمبرد ١/ ١٩٨- والكامل للمبرد ١/ ٢٢٨- ومعاني الزجاج ١/ ٧٠- والأصول لابن السراج ٣/ ٢٩٩.

وكثير من النحويين المتأخرين يستعمل المصطلحين، كابن معط في ألفيته في باب الادّغام، وابن مالك في ألفتيه وأصلها الكافية الشافية في باب الإدْغام.

(١) هذه رواية نسخة السيرافي (سيف) ص٣. والعنوان الذي في المتن هو رواية الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١٧٥ب]. وفي نسخة العابدي ٣/ ١٨٦أ: «هذا باب عدد الحروف .... واختلافها، وهو باب الادّغام». وسقط عنوان «هذا باب الادّغام» من نسخة كوبري (٣٠٩) ٤٢٣ب- وابن دادي ٤٤٣أ، إلا أن ناسخها ذكر أنه في نسخة أخرى ثابت بعد عنوان «هذا باب عدد الحروف .... ».

(٢) في (ح٧)٢/ ١٩٠ب- والحمزاوية (٨٢-٢)٣٦٠أ: «وأحوال مهموسها ومجهورها».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٤، و(هارون) ٤/ ٤٣١. وترتيب الحروف هنا هو ترتيب نسخة النحاس، وسيأتي في التعليق على الحاشية القادمة ذكر اختلاف النسخ فيه.

(ع): نَسَقُ الحروفِ[1] في كتاب أبي نَصْرٍ: الهمزةُ، والأَلِفُ، والهاء،

---

(١) اختلفت النسخ في ترتيب هذه الحروف على أربعة ترتيبات عامة:

١-ترتيب نسخة النحاس المنسوخة من نسخة الزجاج، وهو الترتيب الذي ذكرتُه في المتن. كما في: نسخة الموصلي ٢١٦أ- والعبدري ٣/ ١٢٩ب- وبايزيد ٣٧٩أ، وهو ترتيب: (ح١)١٧٤ب- و(ح٣)٤١٠ب- و(ح٨)٤٣٩ب- وأوقاف بغداد ٣٧٩أ- والميورقي ٢١٠ب- والشافعي ٥١١أ، وهو ترتيب نسخة مَبْرَمَان كما في شرح السيرافي (سيف) ص٤. وهو ترتيب ابن السراج في الأصول المطبوع ٣/ ٣٩٩، ولعله ترتيب نسخته من كتاب سيبويه- والقالي في المقصور والممدود ص١١، ولعله ترتيب نسخته من كتاب سيبويه التي رواها عن ابن درستويه.

وتفرع عن هذا الترتيب ترتيبات أخرى، وهي:

أ-ترتيب نسخة الفارسي المنسوخة من نسخة ابن السراج، وهي النسخة الشرقية، وهو كترتيب النحاس إلا أنه قدَّم الكاف على القاف. انظر: (ش١)٤٣٢أ- و(ش٣) ٥٧١أ- و(ش٤) ٣٦٧أ.

ب-ترتيب نسخة ابن دادي ٤٤٣أ، وهو كترتيب النحاس إلا أنه أخَّر الضاد بعد الياء، وهو ترتيب ابن جني في سر الصناعة ١/ ٩٥، وجعله ترتيب سيبويه، فقال: «رتَّبَهُ سيبويه، وتلاه أصحابُه عليه»، وتابع صاحبُ المغرب ٥٣٩ ابنَ جني. وجعل ابنُ الأثير في البديع ٢/ ٦٠٦ ترتيبَ ابن جني هو ترتيبَ سيبويه.

ج-ترتيب نسخة الحمزاوية (٨٢/ ٢) ٣٦٠أ، وهو كترتيب النحاس إلا أنه أخَّر الضاد بعد الياء، وجاء في آخره: «والطاء والتاء والدال، والصاد والسين والزاي، والظَّاءُ والذَّالُ والثَّاءُ، والفاء والميم والباء والواو».

٢-ترتيب نسخة أبي نصر المنسوخة من نسخة الرباحي، وهو: «الهمزةُ، والأَلِفُ، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والقاف، والكاف، والجيم، والشين، والسين، والضاد، والصاد، واللام، والنون، والطاء، والظاء، والدال، والذال، والتاء، والثاء، والزاي، والفاء، والميم، والباء، والواو، والياء»، كما نقله أبو علي الغساني عنه في حاشية نسخة العبدري ٣/ ١٢٩ب، وكما في نسخة ابن يبقى ٢٦١ب =

والعين، والحاء، والغين، والخاء، والقاف، والكاف، والجيم، والشين، والسين، والضاد، والصاد، واللام، والنون، والطاء، والظاء، والدال، والذال، والتاء، والثاء، والزاي، والفاء، والميم، والباء، والواو، والياء.

والذي في داخل الكتاب هو نَسَقُ أبي عليٍّ في كتابه (المقصور والممدود)[1] على ترتيب المخارج، وكذلك رَواها عن سيبويه، ونَسَقَها بـ(ثُمَّ) حَرْفًا بَعْدَ حَرْفٍ[2].

المنقولة من نسخة أبي نصر. وهو ترتيب: نسخة الخزرجي ٣٠٩أ- ونسخة ابن خروف ١٥٧أ- و(٧)٢/ ١٩٠ب.

وتفرع عن هذا الترتيب:

أ-ترتيب نسخة الساسي ٢٨٣ب- ونور عثمانية (٤٦٢٥) ٢٤٤ب، وهو كترتيب أبي نصر إلا أنه قدم الصاد على الضاد.

ب-ترتيب نسخة السعدي (١٧١٧) ١٩٢ب، وهو كترتيب أبي نصر، إلا أنه قدَّم الصاد على الضاد، وجعل الياء بعد الضاد.

٣-ترتيب نسختي العابدي ٣/ ١٨٦أ- ونسخة أحمد باشا (٣٠٩) ٤٢٣ب، وهو: «الهمزة والألف والهاء، والعين والغين، والحاء والخاء والجيم، والقاف والكاف، والسين والشين، والياء، والضاد والصاد، واللام والراء والنون، والطاء والظاء، والدال والذال، والتاء والثاء، والزاي، والفاء والميم والباء والواو».

٤-ترتيب نسخة السيرافي (سيف) ص٤، وهو كالآتي: «الهمزة والألف والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء، والقاف والكاف، والجيم والشين، والطاء والدال والتاء، والفاء والباء والميم، والياء والواو، والضاد، واللام والراء والنون، والظاء والذال والثاء، والصاد والزاي والسين».

(١) المقصور والممدود ١١، وقد نسقها بـ(ثُمَّ) كما قال المحشي، ولكنه لم يروها عن سيبويه.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٣/ ١٢٩ب، و(ع) رمز أبي علي الغساني.

قال سيبويه: «وَأَلِفُ التَّفْخِيمِ -يَعْنِي بِلُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ- نحوُ قَوْلِـهِم: (الصَّلَوٰةِ)، وَ(الزَّكَوٰةِ)، وَ(الحَيَوٰةِ)»[١].

(أُخْرى): «يَعْنِي بِلُغَةِ الحِجَازِ الَّتِي يُنْحَى بِهَا نَحْوَ الْوَاوِ، فِي قَوْلِـهِم: (الصَّلَوةِ) ....»[٢].

قال سيبويه: «وَالجِيمِ الَّتِي كَالشِّينِ»[٣].

نحوُ (جَابِر)، وَلَيْسَتْ بِشِينٍ ولا جِيمٍ، ولكنْ تُشْبِهُهما. [٤٣٢ب]

قال سيبويه: «إِلَّا أَنَّ الضَّادَ الضَّعِيفَةَ تُتَكَلَّفُ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ، وَإِنْ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٤، و(هارون) ٤/ ٤٣٢. و(الصلوة والزكوة والحيوة) كُتِبت بالواو في: الشرقية- و(ح١)١٧٥ب، وكُتِبت بالألف في: (ح٧)٢/ ١٩٠ب- والحمزاوية (٨٢-٢)٣٦٠أ- ونسخة ابن دادي ٤٤٣ب.

وفي (يعني بلغة أهل الحجاز) أربع روايات في النسخ: الأولى: ما في المتن، وهي رواية الشرقية- و(ح١)- و(ح٣)٤١١أ- ونسخة ابن دادي. والثانية: (بلغة أهل الحجاز)، وهي رواية (ح٧)، وأشير إليها في حاشية نسخة ابن دادي. والثالثة: (وألفٌ تكون للتفخيم بلغة أهل الحجاز)، وهي رواية الحمزاوية (٨٢-٢). والرابعة: ما في الحاشية القادمة. ولعل هذه العبارة ليست من كلام سيبويه، بل هي حاشية للتوضيح أُقحمت في النص، ثم حاولت الروايتان الثانية والثالثة إصلاح العبارة لتكون من كلام سيبويه.

(٢) في نص كلام سيبويه في شرح السيرافي (سيف) ٥: «وألف التفخيم، وهي الألف التي يُنْحَى بها نَحْوَ الواو في لغة أهل الحجاز».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٤، و(هارون) ٤/ ٤٣٢.

شِئْتَ تكَلَّفْتَهَا مِنَ الجَانِبِ الأَيْسَرِ، وَهْوَ أَخَفُّ»[١].

❦ فى (حاشية كتاب ابن مَبْرَمَانَ): الضَّادُ الضَّعِيفَةُ كَمَا يُقالُ في (اثْرُدْ لَهُ): (اضْرُدْ لَهُ)، يُقَرِّبُونَ الثَّاءَ من الضَّادِ[٢].

قال سيبويه: «وَهْوَ أَخَفُّ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حَافَةِ اللِّسَانِ مُطْبَقَةٌ؛ لِأَنَّكَ جَمَعْتَ فِي الضَّادِ تكَلُّفَ الإِطْبَاقِ مَعَ إِزَالَتِهِ عَنْ مَوْضِعِهِ، وَإِنَّمَا جَازَ هَذَا فِيهَا لِأَنَّكَ تُحَوِّلُـهَا مِنَ الْيَسَارِ إِلَى المَوْضِعِ الَّذِي فِي الْيَمِينِ.

وَهْيَ أَخَفُّ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حَافَةِ اللِّسَانِ، وَأَنَّهَا تُخَالِطُ مَخْرَجَ غَيْرِهَا بَعْدَ خُرُوجِهَا، فَتَسْتَطِيلُ حِينَ تُخَالِطُ حُرُوفَ اللِّسَانِ، فَسَهُلَ تَحْوِيلُهَا إِلَى الأَيْسَرِ؛ لِأَنَّهَا تَصِيرُ فِي حَافَةِ اللِّسَانِ فِي الأَيْسَرِ إِلَى مِثْلِ مَا كَانَتْ فِي الأَيْمَنِ، ثُمَّ تَنْسَلُّ مِنَ الأَيْسَرِ حَتَّى تَتَّصِلَ بِحُرُوفِ اللِّسَانِ، كَمَا كَانَتْ كَذَلِكَ فِي الأَيْمَنِ.

وَلِـحُرُوفِ الْعَرَبِيَّةِ سَتَّةَ عَشَرَ مَخْرَجًا»[٣].

❦ مِن .... ليس في (ط)

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٤، و(هارون) ٤/ ٤٣٢.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من: شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٥٦. وكذا فيه (ابن مبرمان)، وهو قليل في لقب أبي بكر محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، والمشهور: مَبْرَمَانُ والمَبْرَمَانُ. وسبق التعريف به. وفي شرح الشافية: «يقربون التاء»، وصوابه (الثاء)، انظر: الممتع ١/ ٤٢٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٥، و(هارون) ٤/ ٤٣٢-٤٣٣. وفي ابن دادي ٤٤٣ب: «لأنك تحولها في اليسار».

إلى ....»[1]. [ش١/ ٤٣٣أ]

قال سيبويه: «فَإِذَا أَرَدْتَ إِجْرَاءَ الحُرُوفِ فَأَنْتَ تَرْفَعُ صَوْتَكَ -إِنْ شِئْتَ- بِحُرُوفِ اللِّينِ وَالمَدِّ، أَوْ بِمَا فِيهَا مِنْهَا، وَإِنْ شِئْتَ أَخْفَيْتَ»[2].

«مِنْهَا»: أيْ: مِنْ حروفِ اللِّينِ تَنْحُو، يعني الحَرَكاتِ، نحو (سَ سَ سَ فَاعْلَمْ).

عند (ب): يعني إذا قُلْتَ (سَسَ) إِنْ شِئتَ وَصَلْتَ السِّينَ بالسِّينِ، وإِنْ شِئتَ قُلْتَ (سَاْسَاْ)[3].

قال سيبويه: «وَمِنْهَا اللَّيِّنَةُ، وَهْيَ الْوَاوَ وَالْيَاءُ؛ لِأَنَّ مَخْرَجَهُمَا يَتَّسِعُ لِهَوَاءِ الصَّوْتِ أَشَدَّ مِنِ اتِّسَاعِ غَيْرِهِمَا، كَقَوْلِكَ (وَاي) وَ(الْوَاو)»[4].

«كَقَوْلِكَ (وَوْ وَوْ)» في المَتْنِ، وفي الطَّرَّةِ «وُو وُو»[5]. [٤٣٣ب]

---

(١) هذه حاشية على الفقرة الثانية، يعني: مِن (وهي أخف) إلى (في الأيمن) ليس في نسخة (ط)، أي: نسخة ابن طلحة، وهي نسخة رباحية، والعبارة ليست في نسخ الرباحية عندي، انظر: (ح١)١٧٦أ- و(ح٧)٢/ ١٩٠ب، وليست في نسخة ابن دادي ٤٤٣ب، وهي ثابتة في الشرقية- وشرح السيرافي (سيف) ٦، والفقرة الأولى في جميع النسخ، وليست في شرح السيرافي (سيف).

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٦، و(هارون) ٤/ ٤٣٤.

(٣) انظر: التعليقة ٥/ ١٦١، وفي المطبوع تحريف- وسر الصناعة ١/ ٦٠- وشرح عيون سيبويه ٣١٥.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٦، و(هارون) ٤/ ٤٣٥. وفي الشرقية- و(ح٧)٢/ ١٩١ب (يتبع) بدل (يتسع).

(٥) ما في النص المحشَّى عليه رواية الشرقية، وفي (ح١)١٧٦أ- و(ح٣)٤١١ب: «وُوُو»، وفي (ح٧)٢/ ١٩١ب- والحمزاوية (٨٢-٢)٣٦٢أ- وابن دادي ٤٤٤أ: «وَوْ».

قال سيبويه: «وَالْمُنْفَتِحَةُ كُلُّ مَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الحُرُوفِ؛ لِأَنَّكَ لَا تُطْبِقُ بِشَيءٍ مِنْهُنَّ لِسَانَكَ .... فَالصَّوْتُ مَحْصُورٌ فِي مَا بَيْنَ اللِّسَانِ وَالحَنَكِ إِلَى مَوْضِعِ الحُرُوفِ»(١).

(نسخةٍ): فالمُطْبَقُ يَعْمَلُ فيه عَمَلَيْنِ، وغَيْرُهُ عَمَلٌ واحِدٌ(٢).

هَذَا بَابُ الادِّغَامِ فِي الْحَرْفَيْنِ اللَّذَيْنِ تَضَعُ لِسَانَكَ لَهُمَا مَوْضِعًا وَاحِدًا لا يَزُولُ عَنْهُ

قال سيبويه: «فَأَحْسَنُ مَا يَكُونُ الادِّغَامُ فِي الحَرْفَيْنِ الْمُتَحَرِّكَيْنِ اللَّذَيْنِ هُمَا سَوَاءٌ إِذَا كَانَا مُنْفَصِلَيْنِ أَنْ تَتَوَالَى خَمْسَةُ أَحْرُفٍ مُتَحَرِّكَةٍ بِهِمَا فَصَاعِدًا»(٣).

أيْ: تَتَوَالي بالحَرْفَيْنِ اللَّذَيْنِ مِن مَخْرَجٍ واحِدٍ وهما مُتَحَرِّكَانِ. [ش١/ ٤٣٤أ]

قال سيبويه: «وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ حَرْفَ المَدِّ بِمَنْزِلَةِ مُتَحَرِّكٍ أَنَّهُمْ إِذَا حَذَفُوا فِي بَعْضِ القَوَافِي لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ المَحْذُوفِ -إِذَا حُذِفَ الآخِرُ- إِلَّا حَرْفُ مَدٍّ وَلِينٍ»(٤).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٦، و(هارون) ٤/ ٤٣٦. وهذه رواية نسخة ابن دادي ٤٤٤ب، وفي الشرقية: (لشيءٍ) بدل (بشيءٍ)، وفي الرباحية [انظر: (ح١)١٧٦ب]: (فيها) بدل (في مَا).

(٢) هذه الحاشية بعد النص المحشَّى عليه، ومعناها: الحرفُ المطبقُ يَعمَلُ فيه المتكلمُ عَمَلين، وغيرُ المطبق عَمَلُهُ عَمَلٌ واحِدٌ.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٧، و(هارون) ٤/ ٤٣٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٧، و(هارون) ٤/ ٤٣٨.

عند (ب)[١]: يعني بالمحذوفِ نحوَ السَّبَبِ إذا حُذِفَ مِن عَرُوضِ الطويلِ، فصارَ (فَعُولُنْ)، لم يَجُزْ أَنْ يكونَ قَبْلَ القافيةِ إِلَّا حَرْفُ مَدٍّ[٢].

قال سيبويه: «وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ يُخْفَى وَيَكُونُ بِزِنَةِ الْمُتَحَرِّكِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَإِنِّي بِمَا كَلَّفْتَنِي عَشِيرَتِي ... مِنَ الذَّبِّ عَنْ أَعْرَاضِهَا لَحَقِيقُ[٣]»[٤].

عند (ب): يقولُ: إنَّ هذا الشِّعْرَ يُنْشَدُ وكأَنَّ الباءَ قد دَخَلَتْ في الميمِ لو كانَ ذلك ادِّغَامًا؛ لاجتماعِ حَرْفَيْنِ ساكِنَيْنِ، ولكنَّهُ أَخْفَى[٥]، وهو في

---

(١) انظر: التعليقة ٥/ ١٦٣، بلا عزو، بل قبل الحاشية: «قال»، فذكر المحقق أن المراد أبو علي الفارسي! مع أن الفارسي بعد ذلك مباشرة قال: «قال أبو علي»، ثم عَلَّق على هذه الحاشية. وفي التعليقة المطبوعة تحريف.

(٢) تفعيلة عَرُوض الطويل (مَفَاعِيلُنْ)، فإذا دخلها الحَذْفُ صارت (مَفَاعِي)، ثم تُنْقَل إلى (فَعُولُنْ)، انظر: شرح السيرافي (سيف) ٧٤- والتعليقة - وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) - والعيون الغامزة ١٤٢.

(٣) من الطويل، وهو لغَيْلان بن حُرَيْثٍ، كما في: شرح السيرافي (سيف) ٨٠- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٤١.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٨، و(هارون) ٤/ ٤٣٨. وفي (ح٧)٢/ ١٩٢أ- والحمزاوية (٨٢-٢)٣٦٣أ- وشرح السيرافي (سيف) ٨٠: (بِمَنْزِلَةِ) بدل (بِزِنَةِ)، وفيهنَّ وفي ابن دادي ٤٤٥أ: (إِنِّي) بدل (وَإِنِّي)، وهو يؤدي إلى الخَرْم في البيت، وسيأتي ذكر اختلاف النسخ في (أَعْرَاضِهَا) في التعليق على الحاشية.

(٥) أراد سيبويه بالإخفاء هنا اختلاس الحركة. انظر: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٤١، وانظر إطلاق الإخفاء على اختلاس الحركة في: معاني الأخفش ١/ ١٥٠- والتصريف والمنصف ٢/ ١٩١-
=

زِنَةِ مُتَحَرِّكٍ[١].

يعني: أَنَّهُ يُخْفِي الياءَ في الميمِ.

و(أَحْسَابِهِمْ)، ويُرْوَى (أَحْسَابِهَا لَشَفِيقُ)[٢]. [ش١/ ٤٣٤ب]

قال سيبويه: «أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (اخْشَوا وَّاقِدًا) فَتُدَّغِمُ، وَ(اخْشَي يَّاسِرًا)»[٣].

عند (ب)[٤]: لو كان حَرْفَ لِينٍ[٥] لم يُدَّغَمْ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لا يُدَّغَمُ

والحجة للفارسي ٤/ ٤٠٢- والمحتسب ١/ ٦١-٦٢- والتحديد للداني ١٠٠- والنشر ١/ ٢٩٧- والدراسات الصوتية لغانم الحمد ٤٣١.

(١) انظر: شرح السيرافي (سيف) ٨١.

(٢) جاء بلفظ (أَعْرَاضِهَا) في: الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١٧٦ب] ، وبلفظ (أَنْسَابِهَا) في: ابن دادي ٤٤٥أ، وبلفظ (أَحْسَابِهَا) في: شرح السيرافي (سيف) ٨١- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٤١- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٩٣٨، ولم أجد رواية (أَعْرَاضِهِمْ) ورواية (شَفِيقُ) المذكورتين في هذه الحاشية.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٨، و(هارون) ٤/ ٤٤٠.

(٤) (عند ب) ليس في (ش١).

(٥) كان الذي ينبغي أن يقول (حرف مَدٍّ)؛ لأن حرف اللِّين عند الأكثر له إطلاق عام وإطلاق خاصٌّ، ففي الإطلاق العام يطلقون حروفَ المَدِّ واللِّينِ على الألف، وعلى الواو الساكنة التي قبلها ضمة، وعلى الياء الساكنة التي قبلها كسرة، ويطلقون حروفَ اللِّين على الواو والياء الساكنتين المفتوح ما قبلهما ، وفي الإطلاق الخاص -وذلك عند إرادة التمييز بين حرف المد وحرف اللين- يطلقون حرف المَدِّ عليها إذا كان قبله حركة من جنسه، وحرفَ اللِّين عليها إذا كان قبله فتحة. انظر: الكتاب =

(هُوَ يَغْزُو وَاقِدًا)؛ لِـمَكَانِ اللِّينِ فيه، كَمَا لم يُدَغَّمْ نحوُ (قُووِلَ) في المُتَّصِلِ.

قال سيبويه: «وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ شِعْرٍ حَذَفْتَ مِنْ أَتَمِّ بِنَائِهِ حَرْفًا مُتَحَرِّكًا أَوْ بِزِنَةِ حَرْفٍ مُتَحَرِّكٍ= فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ حَرْفِ لِينٍ لِلْرِدْفِ، نَحْوُ:

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ   وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ»[1].

يقول: لا يجوزُ في نحوِ (لَبِيبِ)، ونحوِ قولِهِ:

بَانَ الخَلِيطُ وَلَوْ طُووِعْتَ مَا بَانَا   . . . .[2]

أنْ يكونَ في القافيةِ إلَّا حَرْفُ لِينٍ، فإذا ادَّغَمَ ذَهَبَ منه المَدُّ، فلم يَجُزْ نحوُ (لَيًّا) و(دَوًّا)[3].

٤/ ١٩٣، وانظر نص سيبويه القادم المحشَّى عليه- والرعاية لمكي ١٠١- والموضح للقرطبي ١٢١- جهد المقل ٢١٣-٢١٤- والدراسات الصوتية لغانم الحمد ٣٠٢.

وحرف المَدِّ هو الذي لا يَدَّغِمُ بما بعده، وأما حرف اللين فهو الذي بَيَّنَ سيبويه هنا حكمه.

(١) الكتاب (بولاق) ٤٠٩، و(هارون) ٤/ ٤٤١. وفي الرباحية [انظر: (ح١)١٧٦ب]- وابن دادي ٤٤٥ب: (زِنَةَ) بدل (بِزِنَةِ)، وليس فيهما الشطر الأول من البيت.

(٢) من الطويل، وعجزه: (وَقَطَّعُوا مِنْ حِبَالِ الْوَصْلِ أَلْوَانَا)، وهو لجرير، كما في: ديوانه ١٦٠- وتهذيب اللغة ٧/ ٢٣٨- والخصائص ١/ ٩٥- واللسان (خلط) ٧/ ٢٩٥.

(٣) أي: لا يجوز في نحو ذلك أن يكون رِدْفُه حرفَ لينٍ، كـ(لَيٍّ) و(دَوٍّ). انظر: شرح السيرافي (سيف) ٩٠، وانظر في تحقيقه تعليقًا جيِّدًا- والتعليقة ٥/ ١٦٦- وشرح عيون سيبويه ٣١٧- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٩٥١، وأجازه آخرون على قلة، ونُسِبَ الجواز إلى سيبويه! انظر: الصاهل والشاحج ٤٦٤- والقوافي للتنوخي ١٥٢- والعقد الفريد ٦/ ٣١٦- والعيون الغامزة ١٤٢.

قال سيبويه: «فَالْيَاءُ الَّتِي بَيْنَ البَاءَيْنِ رِدْفٌ»(١).

عند (ب): هذا بِعَيْنِهِ المَحْذُوفُ مِن الطَّوِيلِ في العَرُوضِ(٢).

قال سيبويه: «وَإِنْ شِئْتَ أَخْفَيْتَ فِي (ثَوْبِ بَكْرٍ)، وَكَانَ بِزِنَتِهِ مُتَحَرِّكًا، وَإِنْ أَسْكَنْتَ جَازَ»(٣).

عند (ب): قَوْلُهُ: «وَإِنْ أَسْكَنْتَ جَازَ»، يعني: (ثَوْب بَّكْرٍ)(٤).

قال سيبويه: «فَلَمَّا كَانُوا يَصِلُونَ إِلَى إِسْكَانِ الْحَرْفَيْنِ فِي الْوَقْفِ مِنْ سِوَاهُمَا احْتُمِلَ هَذَا فِي الْكَلَامِ؛ لِمَا فِيهِمَا مِمَّا ذَكَرْتُ لَكَ»(٥).

قال أبو إسحاقَ: يقولُ: لَـمَّا كُنْتَ تَصِلُ إلى أنْ تَتَكَلَّمَ بساكِنَيْنِ في بعض الكلام، في نحوِ (عَبْدْ) و(عَمْرْو) في الوَقْفِ، جَوَّزْتَهُ في قولك (ثَوْب

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٩، و(هارون) ٤/ ٤٤١.

(٢) يعني أن هذا هو ما ذكره من قبلُ حينَ ذَكَرَ الحذفَ من عَرُوض الطويل، انظر: الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٧، و(هارون) ٤/ ٤٣٨، وقد حَشَّى المبرد أيضًا على كلام سيبويه ثَمَّ، انظر: ص١٩٤٠ هـ٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٤٠٩، و(هارون) ٤/ ٤٤١. و(في ثوب بكر) ليس في: الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٩٢ب]- وابن دادي ٤٤٥ب.

(٤) أي: أن سيبويه أراد بالإسكان هنا الادِّغام؛ لأنه يقتضي إزالة حركة المُدَّغَم وإسكانه، وقابَلَ به الإخفاء؛ لأنه لا يزيل حركة المُدَّغَم بالكلية، بل ينتقص من مدَّتها، وهذه عادة سيبويه يقابل الإخفاء بالإسكان. انظر: الحجة للفارسي ٤/ ٤٠٢- والمنصف ٢/ ١٩١- والتحديد للداني ١٠٠- والنشر ١/ ٢٩٧- والدرسات الصوتية لغانم الحمد٤٣١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٤٠٩، و(هارون) ٤/ ٤٤١.

بَكْرٍ)؛ بِحَرْفِ اللِّين[1].

قال سيبويه: «وَإِذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِوَلِيٍّ يَزِيدَ) .... وَلَا تُسكِنَ؛ لِأَنَّكَ حَيْثُ ادَّغَمْتَ الْوَاوَ فِي (عَدُوٍّ) وَالْيَاءَ فِي (وَلِيٍّ)، فَرَفَعْتَ لِسَانَكَ رَفْعَةً وَاحِدَةً= ذَهَبَ المَدُّ»[2].

(فا): أيْ: لا يجوزُ أنْ تَدَّغِمَ الياءَ الثانيةَ مِن (وَلِيٍّ) في الياءِ مِن (يَزِيدَ)، فتقولُ (وَلِيـيَّـزِيدَ[3])، كما تقولُ (قِيل لَّبِيدٌ)؛ لأنَّ الياءَ الأولى مِن (وَلِيٍّ) لـمَّا ادُّغِمَتْ في الثانيةِ ذَهَبَ المَدُّ عنها. [ش١/ ٤٣٥أ]

قال سيبويه: «وَجَازَ فِي قَافِ (اقْتَتَلُوا) الْوَجْهَانِ، وَلَمْ يَكُنْ بِمَنْزِلَةِ (عَضَّ) وَ(فِرَّ)، يَلْزَمُهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ»[4].

(فا)[5]: قولُهُ: «وَلَمْ يَكُنْ بِمَنْزِلَةِ (عَضَّ) وَ(فِرَّ)»، أيْ: في تحريكِ الساكِنِ الذي قَبْلَ المُدَّغَمِ بِحَرَكَةٍ واحدةٍ؛ أَلَا تَرَى أنَّ الفاءَ التي كانتْ

---

(١) هذه الحاشية جاءت في متن (ح١)١٧٦ب- و(ح٣)٤١٣أ، وجاءت بلا عزو إلى أبي إسحاق في متن (ح٧)٢/ ١٩٢ب- والحمزاوية (٨٢-٢)٣٦٤أ- ونسخة ابن دادي ٤٤٥ب، وجاءت بلا عزو أيضًا في حواشي الشرقية [انظر: (ش١)٤٣٤ب]، وفي أولها: «تفسيرٌ»، وفي آخرها: «لحرف المد واللين».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠٩، و(هارون) ٤/ ٤٤٢. و(مررت) ليس في (ح٧)٢/ ١٩٢ب- والحمزاوية (٨٢-٢)٣٦٤أ، وفي (ح٧): «لأنك حِينَ».

(٣) كذا في النسخ، وهي كتابة صوتية للكلمتين (وليُّ يَزِيدَ) لو حَدَثَ بينهما ادِّغام.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٠، و(هارون) ٤/ ٤٤٣.

(٥) انظر: التعليقة ٥/ ١٧٠.

ساكنةً في الأَمْرِ من (العَضِّ) لا تُحَرَّكُ إلَّا بالفتحِ، وكذلك الفاءُ من (فِرَّ) لا تُحَرَّكُ إلَّا بالكَسْرِ، وليس مِثْلَ (اقْتَتَلُوا) التي جازَتْ فيها الحركتانِ في التقاءِ الساكِنَيْنِ. [ش١/ ٤٣٥ب]

قال سيبويه: «وَحَدَّثَنِي الخَلِيلُ وَهَارُونُ أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: ﴿مُرُدِّفِينَ﴾[1] .... كَمَا قَالُوا (رُدُّ يَا فَتَى)، فَضَمُّوا لِضَمَّةِ الرَّاءِ، فَهَذِهِ الرَّاءُ أَقْرَبُ»[2].

(فا)[3]: لأنَّ بَيْنَ الراءِ والدالِ الثانيةِ مِن (رُدُّ) حَرْفًا ساكِنًا، وليسَ بَيْنَ الميمِ والراءِ مِن (مُرُدِّفِينَ) حاجِزٌ.

قال سيبويه: «وَأَمَّا (رُدَّ دَاوُدَ) فَبِمَنْزِلَةِ (اسْمِ مُوسَى)؛ لِأَنَّهُمَا مُنْفَصِلَانِ، وَإِنَّمَا الْتَقَيَا فِي الْإِسْكَانِ، وَإِنَّمَا يُدَّغَمَانِ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهُمَا»[4].

(فا)[5]: أيْ: لا يجوزُ (رُدْدَّاوُدَ) في (رُدَّ دَاوُدَ)، كَمَا لم يَجُزْ

---

(١) سورة الأنفال ٩، وهي قراءة شاذة، رواها الخليل وهارون القارئ عن مجهولين، انظر: معاني الزجاج ٢/ ٤٠٣- وإعراب النحاس ٣/ ١٧٨- والمحتسب ١/ ٣٧٣- والبحر المحيط ٤/ ٤٦٠- والدر المصون ٣/ ٣٩٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٠، و(هارون) ٤/ ٤٤٤. وفي حاشية نسخة ابن دادي ٤٤٦أ: «(خ): عن هارون»، أي: في نسخة: «حدثني الخليل عن هارون».

(٣) انظر: التعليقة ٥/ ١٧١.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١١، و(هارون) ٤/ ٤٤٥.

(٥) انظر: التعليقة ٥/ ١٧٢، وفي المطبوع (رُدَّدَاوُدَ) بتشديد ما بعد الراء، وأُصْلِحَ في تحقيق شرح السيرافي (سيف) ١٢١ إلى (رُدَّاوُدَ)، بدال مشدَّدة، والصواب: (رُدْدَّاوُدَ)؛ لأن الكلام على ادِّغام الدال الثانية بالدال الثالثة. وفي المطبوع (قَوْم موسى)، وصوابه (قَزْم موسى)، كما هنا، وانظر: الكتاب ٤/ ٤٤٦.

(قَرْمُّوسَى) في (قَرْمِ مُوسَى)؛ لأنَّهما مُنْفَصِلانِ، وما قَبْلَ الحَرْفِ المُدَغَّمِ ساكنٌ[1].

هَذَا بَابُ الادِّغَامِ فِي الْحُرُوفِ المُتَقَارِبَةِ

قال سيبويه: «وَفِي مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الْإِخْفَاءُ وَحْدَهُ»[2].

أيْ: لا يجوزُ فيه إلَّا الإخفاءُ، دُونَ الإِسْكانِ للادِّغَامِ. [٤٣٦أ]

قال سيبويه: «وَلَا تُدَغَّمُ الْيَاءُ وَإِنْ كَانَتْ قَبْلَهَا فَتْحَةٌ، وَلَا الْوَاوُ وَإِنْ كَانَتْ قَبْلَهَا فَتْحَةٌ، مَعَ شَيْءٍ مِنَ المُتَقَارِبَةِ؛ لِأَنَّ فِيهِمَا لِينًا وَمَدًّا»[3].

---

(١) مَنْعُ الادِّغام إذا كان قبل المُدَّغَمِ حرفٌ ساكنٌ صحيحٌ قول البصريين وكثير من المتأخرين، وأجازه الكوفيون وبعض المتأخرين، وقرأ به أبو عمرو البصري في مواضع من ادِّغامه الكبير، كقوله تعالى: ﴿شَهْر رَّمَضَانَ﴾ [سورة البقرة ١٨٥]، فحمله البصريون على اختلاس الحركة لا الادِّغام. انظر: الكتاب ٤/ ٤٣٨- ومعاني الفراء ١/ ٢٠٦- والمقتضب ١/ ٣٧٨- والأصول ٣/ ٤١١- والسبعة ١١٦- وشرح السيرافي (سيف) ٣٦٧- وسر الصناعة ١/ ٥٧- شرح المفصل ١٠/ ١٢٣- والتسهيل ٣٢٢- وشرح الشافية ٣/ ٣٤٨- والنشر ١/ ٢٩٩- والهمع ٦/ ٤٦٥- ومنهج الكوفيين في الصرف ٢/ ٦٨٢- وبحث (الحق مع القراء في قراءة الجمع بين الساكنين لا مع النحويين) د. علي محمد نصر، المنشور في مجلة (الرابطة) المكية، العدد ٢٥٢، ٢٥٣، رجب وشعبان ١٤٠٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١١، و(هارون) ٤/ ٤٤٥. وجاء في (ح٣)٤١٤أ- وشرح السيرافي (سيف) ١٢٣: «وفي مَا لا يجوز فيه الإخفاءُ وحده»، وما في أكثر النسخ أحسن؛ لأن عادة سيبويه أن يقابل الإخفاء بالإسكان، لا بالادِّغام. انظر: ص١٩٤٣ هـ٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١١، و(هارون) ٤/ ٤٤٦. وفي الرباحية [انظر: (ح١)١٧٧أ]: «وإن كانَ .... وإن كانَ»- وفي ابن دادي ٤٤٦ب: «في شيءٍ من المقاربة».

إنَّما قالَ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الياءِ والواوِ: ولا تُدغَّمُ إذا كانتْ قَبْلَها فتحةٌ؛ لأنَّهُ إذا كانَ قَبْلَ كُلِّ واحِدٍ منهما من الحركةِ ما هو مِن جِنْسِها= كانَ أَبْعَدَ لها من الادِّغامِ[1].

قال سيبويه: «أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا فِي الْقَوَافِي لَمْ يَجُزْ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ غَيْرُهَا إِذَا كَانَتْ قَبْلَ حَرْفِ الرَّوِيِّ، فَلَمْ تَقْوَ الْمُقَارِبَةُ عَلَيْهَا لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ»[2].

مِثْلُ (صُدُودٍ) و(عَمِيدٍ)، لا يجوزُ فيهما -إذا كانا قَبْلَ حَرْفِ الرَّوِيِّ- غَيْرُهما مِن السواكن، كَمَا أنَّ (العِتَابَا)[3] لا يجوزُ معها غَيْرُها من السواكن[4].

قال سيبويه: «وَهَذَا مِمَّا يُقَوِّي تَرْكَ الادِّغَامِ فِيهِمَا وَمَا قَبْلَهُمَا مَفْتُوحٌ؛ لِأَنَّهُمَا يَكُونَانِ كَالْأَلِفِ فِي الْمَدِّ وَالْمَطْلِ»[5].

---

(١) التعليقة ٥/ ١٧٣ من كلام الفارسي.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١١، و(هارون) ٤/ ٤٤٧.

(٣) في قول جرير:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلُ وَالْعِتَابَا وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا

وهو من الوافر، انظر: ديوانه ٨١٣- والكتاب ٤/ ٢٠٥، ٢٠٨- والمقاصد النحوية ١/ ٩١- والخزانة ١/ ٩٦.

(٤) التعليقة ٥/ ١٧٣ من كلام الفارسي، وفيه تحريف.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٢، و(هارون) ٤/ ٤٤٧.

(فا)[1]: أيْ: امتناعُهما -أي: الياءِ والواوِ- مِن أنْ تُدَّغَما في مَا قارَبَهما إذا جانَسَتْهُما الحركةُ التي قَبْلَهُما= يُقَوِّي تَرْكَ الادِّغامِ فيهما وما قبلهما مفتوحٌ؛ لأنَّهما إذا انْفَتَحَ ما قبلهما فهما الحَرْفَانِ اللَّذانِ إذا انْضَمَّ ما قَبْلَ أحدِهما أو انْكَسَرَ امْتَنَعَ فيهما الادِّغَامُ.

قال سيبويه: «وَمِنَ الحُرُوفِ حُرُوفٌ لَا تُدَّغَمُ فِي المُقَارِبَةِ وَتُدَّغَمُ المُقَارِبَةُ فِيهَا، وَتِلْكَ الحُرُوفُ: المِيمُ، وَالرَّاءُ، وَالْفَاءُ، وَالشِّينُ»[2].

قال أبو العَبَّاسِ[3]: الضَّادُ كذلك، لأنَّه تُدَّغَمُ[4] فيها الظَّاءُ وأُخْتاها والطَّاءُ وأُخْتاها، ولا تُدَّغَمُ في شيءٍ؛ لأنَّ مَخْرَجَها مِن الشِّدْقِ ثُمَّ تَتَفَشَّى، وهذه لا تَتَجَاوَزُ مَخَارِجَها، عند (ب).

كذا ذَكَرَ سيبويه، ولَـمْ يَذْكُرِ الضَّادَ معها[5]، والنَّحويُّونَ يَذْكُرُونَها،

---

(١) التعليقة ٥/ ١٧٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٢، و(هارون) ٤/ ٤٤٧.

(٣) انظر: المقتضب ١/ ٢١٢، وفيه: «تُدَّغَمُ الطاء وأختاها في الضاد، ولا تُدَّغَمُ الضادُ في شيءٍ منها».

(٤) كذا في (ش٤)٣٧١أ، وجاء في (ش١)٤٣٦أ- و(ش٣)٥٧٦ب- و(ح٣)٤١٤ب: «لا تُدَّغَمُ»، وهو تحريف؛ لأن الأحرف المذكورة تُدَّغَمُ في الضاد باتفاق كما في المقتضب ١/ ٢١٢ وغيره، كما أنه مخالف لآخر الحاشية، وفيها: «وهذه لا تُجاوِزُ».

(٥) لعل الذي جعل سيبويه لا يذكر الضاد هنا من هذه الحروف ما ذكره في ٤/ ٤٧٠ من أن مِن العرب من يَدَّغِمُها في الطاء في قوله (مُطَّجِع) أي (مُضْطَجِع)، ولأن هذا قليل غريب ذكر سيبويه في ٤/ ٤٦٦ ما عليه أكثر النحويين، فنَصَّ على الضاد لا تُدَّغَمُ في حروف الصفير، وذَكَرَ أن العرب يكرهون ادِّغامها في الطاء وأختيها والظاء وأختيها واللام. وانظر: سر الصناعة ١/ ٢١٩- والمفصل ٥٥٥.

ويقولون: الضَّادُ والمِيمُ والشِّينُ والفاءُ والرَّاءُ، ويَجْمَعُها (ضُمَّ شُفْرٌ)(١). [ش١/ ٤٣٦ب]

قال سيبويه: «لَمْ تُدَّغَمْ فِي حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الطَّرَفَيْنِ»(٢).

أيْ: الشَّفَةِ والحَلْقِ.

قال سيبويه: «وَالْبَاءُ قَدْ تُدَّغَمُ فِي الْفَاءِ؛ لِلتَّقَارُبِ، وَلِأَنَّهَا قَدْ ضَارَعَتِ الْفَاءَ»(٣).

أيْ: والفاءُ قد شابَهَتْ حُرُوفَ الفَمِ. [ش١/ ٤٣٧أ]

قال سيبويه: «الْعَيْنُ مَعَ الهَاءِ .... فَإِنْ ادَّغَمْتَ -لِقُرْبِ المَخْرَجَيْنِ- حَوَّلْتَ الهَاءَ حَاءً وَالْعَيْنَ حَاءً، ثُمَّ ادَّغَمْتَ الحَاءَ فِي الحَاءِ .... وَلَمْ يَدَّغِمُوهَا فِي

---

(١) من النحويين من يجعل هذه الأحرف أربعةً، فيجمعها لفظ (مِشْفَر)، ومنهم من يزيد الضاد، فيجمعها لفظ (ضُمَّ شُفْرٌ)، ومنهم من يزيد الواو والياء، فيجمعها لفظ (ضَوِيَ مِشْفَرٌ). انظر: المقتضب ١/ ٢١٢- والأصول ٣/ ٤٢٨- وشرح السيرافي (سيف) ١٣٣، ٤٣٠- والتكملة والمقتصد ١١٥٤- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٩٦٦- وسر الصناعة ١/ ٢١٤- والتبصرة والتذكرة ٢/ ٩٥٣- والمفصل وشرحه ١٠/ ١٣٣- والشافية وشرحها ٣/ ٢٧٠- والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٥١٤، ٥٢٣- والمباحث الكاملية ٥٨٦- والممتع ٢/ ٦٨٩- والنشر ١/ ٢٩٣.

وظاهر كلام سيبويه ٤/ ٤٤٩، ٤٥١، وصريح كلام السيرافي (تحقيق سيف) ١٣٠، ١٦٢ أن الحاء من هذه الأحرف، وزاد فيها الداني في الإدغام الكبير للداني ١٧٠ أحرف الصفير، وأراد أنها -وإن كانت تُدَّغَمُ في بعضها- لا تُدَّغَمُ في غيرها، وانظر: الموضح للقرطبي ٩٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٢، و(هارون) ٤/ ٤٤٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٢، و(هارون) ٤/ ٤٤٨.

الْعَيْنِ .... فَوَقَعَ الادِّغَامُ لِقُرْبِ المَخْرَجَيْنِ، وَلَمْ تَقْوَ عَلَيْهَا الْعَيْنُ؛ إِذْ خَالَفَتْهَا فِي مَا ذَكَرْتُ لَكَ »[1].

أيْ: لم تُدَّغَمْ، تُقْلَبِ الهاءُ عَيْنًا فتُدَّغَمَ العَيْنُ فيها[2].

أيْ: الهاءُ خالَفَتِ العينَ في الهَمْسِ والرخاوة، ووافَقَتِ الحاءَ فيهما، فلَمَّا وافَقَتْها فيهما أُبْدِلَتْ منها الحاءُ دُونَ العَينِ، وقُلِبَتِ العينُ حاءً، وادُّغِمَتِ الحاءُ في الحاءِ.

قال سيبويه: «وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ الْتِقَاءَ الحَاءَيْنِ أَخَفُّ فِي الكَلَامِ مِنَ الْتِقَاءِ العَيْنَيْنِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْتِقَاءَهُمَا فِي بَابِ (رَدَدْتُ) أَكْثَرُ»[3].

يعني: مِثْلَ: (بَحِحْتُ) و(شَحِحْتُ).

قال سيبويه: «وِمِمَّا قَالَتِ الْعَرَبُ فِي ادِّغَامِ الهَاءِ مَعَ الحَاءِ قَوْلُهُ:

كَأَنَّهَا بَعْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ
وَمَسْحٍّ[4] **مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرِ**

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٣، و(هارون) ٤/ ٤٤٩.

(٢) هذه الحاشية على قوله: « وَلَمْ يَدَّغِمُوهَا فِي الْعَيْنِ».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٣، و(هارون) ٤/ ٤٥٠.

(٤) كذا كُتِبَتْ -بسكون السين وبحاء مشددة مكسورة- في: نسخ الرباحية [انظر: (ح١)١٧٧ب]، وكذا في: الانتصار ٢٦٨- والمحكم ٦/ ٤٤١- وموضع في شرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٩٧٠، وكُتِبَتْ في نسخة ابن دادي ٤٤٨أ: (وَمَسْحِّي) بسكون السين وحاء مشددة مكسورة وياء =

يُرِيدَ: (وَمَسْحِهِ)»[1].

قال أبو الحَسَنِ[2]: لا يجوزُ الادِّغَامُ في (وَمَسْحِهِ)، ولكنَّ

مدية، وكذا في: التعليقة ٥/ ١٧٦- والحجة ٥/ ١٨٢- والكشف ٢/ ٨٠- والنكت ٢/ ١٢٥٦- وتحصيل عين الذهب ٥٩٤- والتخمير ٤/ ٤٥٨- وشرح الجمل لابن الضائع ٢/ ١٠٩٥، وكُتِبَتْ في نسخ الشرقية (وَمَسِحِّي) بكسر السين وحاء مشددة مكسورة وياء مدية. وكُتِبت في نسخة الموصلي ٢٢٧أ: (وَمَسَحِّ) بفتح السين وحاء مشددة مكسورة.

أما كتابة الياء المدية فكتابة صوتية لصلة هاء الكناية، وأما كسر السين في الشرقية فخلاف نص الفارسي في الحجة ٢/ ٣٩٦ على التقاء الساكنين في البيت، وهو ظاهر كلامه في التعليقة ٥/ ١٧٦- ١٧٨، والفارسي من أكابر رواة الشرقية، ولعلَّ كسر السين من الناسخ لَـمَّا رأى اجتماع الساكنين.

وكل هذه الرسوم تناسب قول من فَسَّر الادِّغام في كلام سيبويه بالادِّغام المحض كما سيأتي، وأما من فَسَّره بالإخفاء فالذي يناسبه أن يكتب قوله (وَمَسْحِهِ) بحاء مخفاةٍ وهاء مكسورة، وكذا كُتِبَتْ في: شرح السيرافي (سيف) ١٦٠- وسر الصناعة ١/ ٥٨- والمحتسب ١/ ٦٢- وشرح عيون سيبويه ٣١٨- وموضع من شرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٩٧٣.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٣، و(هارون) ٤/ ٤٥٠. وفي (ح١)١٧٧ب: «يُرِيدُونَ: مَسْحِهِ». والبيتان من الرجز، وعُزِيا في بعض نسخ سر الصناعة ١/ ٥٨ إلى رؤبة، وليسا في ديوانه، وهما بلا نسبة في: الانتصار ٢٦٨- وشرح السيرافي (سيف) ١٦٠- والحجة ٢/٣٩٦- وشرح الرماني ٩٧٠- والمحتسب ١/ ٦٢- والكشف لمكي ٢/ ٨٠- والمحكم ٦/ ٤٤١- والمخصص ٨/ ١٣٩- وتحصيل عين الذهب ٥٩٣- والتخمير ٤/ ٤٥٨.

(٢) جاءت هذه الحاشية في متن: الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١٧٧ب]- وابن دادي ٤٤٨أ- وطرة نسخة الموصلي ٢٢٧أ. وانظر الحاشية في: التعليقة ٥/ ١٧٧- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٩٧٣- والنكت للأعلم ٢/ ١٢٥٧- وشرح الجمل لابن الضائع ٢/ ١٠٩٥. وقد جَعَلَ كلامَ الأخفش نقدًا لكلام سيبويه: الفارسيُّ في التعليقة- والحجة ٢/ ٣٩٧- وابن جني في سر الصناعة =

الإخفاءَ جائِزٌ.

(ع)[1]: قال أبو نَصْرٍ: وَقَعَ في الأُمِّ (وَمَسْحِهِ) مُدَّغِمًا، وهو غَلَطٌ من الكاتب، وإنما أراد سيبويه أنَّ الإخفاءَ نَحْوٌ من الادِّغام، فإذا أرادتِ العربُ ادِّغام هذا النَّحْوِ أَخْفَتْهُ، ولم يَجُزْ غيرُ هذا من الادِّغام؛ للعلَّة التي ذَكَرَ في (اسْم مُوْسَى)[2]، ولو كان مُدَّغِمًا لانْكَسَرَ البيتُ[3].

١/ ٥٨- والأعلم في النكت ٢/ ١٢٥٧. وجعله تفسيرًا له: الرمانيُّ في شرحه- والشلوبين في شرح الجمل لابن الضائع. وجعله ابن الضائع ٢/ ١٠٩٧ محتملًا للتفسيرين.

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٣/ ١٣٤ب، و(ع) رمز أبي علي الغساني. ونقل ابن يبقى ٢٦٤ب الحاشية في الطرة.

(٢) انظر: الكتاب (هارون) ٤/ ٤٨٣.

(٣) اختلف الناظرون في كلام سيبويه في تفسير مراده بالادِّغام هنا:

ففسَّره بالادِّغامِ المحض: المبردُ في مسائل الغلط ٢٦٨، وابن ولَّاد في الانتصار ٢٦٩- والسيرافي في شرحه (تحقيق سيف) ١٦٠- والفارسي في الحجة ٢/ ٣٩٦، ٥/ ١٨٢- ومكي في الكشف ٢/ ٨٠- وابن خروف كما في شرح الجمل لابن الضائع ٢/ ١٠٩٧- والخوارزمي في التخمير ٤/ ٤٥٨- وابن الجزري في النشر ٢/ ٢٣٦. وعليه تُكْتَبُ اللفظة إملائيًّا (وَمَسْحِّ)، وصوتيًّا (وَمَسْحِّي).

وغلَّطه لذلك: الجرمي والمازني كما في سر الصناعة ١/ ٥٩، والمبرد في مسائل الغلط، والسيرافي في شرحه، والمعريُّ في رسالة الصاهل والشاحج ١٩٦.

وفسَّرَ الادِّغامَ هنا بالإخفاءِ -أي: اختلاس حركة الحاء-: الرمانيُّ في شرحه (رسالة) ٩٧٣- وابن جني في سر الصناعة ١/ ٥٨- والمحتسب ١/ ٦٢- وأبو نصر في شرح عيون سيبويه ٣١٩- والأعلم في تحصيل عين الذهب ٥٩٤- وابن طاهر والشلوبين كما في شرح الجمل لابن الضائع، وكذا ابن سيده في المحكم ٦/ ٤٤١، ولكنه جعل الإخفاء للهاء لا للحاء، وكذا نقله عنه في =

اللسان (كسر) ٥/ ١٤١. وعليه تُكْتَبُ اللفظة إملائيًّا (وَمَسْحِهِ) بكسرة مختلسه على الحاء، وصوتيًّا (وَمَسْحِهِي).

وقد رَدَّ هؤلاء تفسيرَ الادِّغام بالادِّغام المحض من ثلاثة أوجه: الأول: أنه يكسر البيت؛ بسبب سكون الحاء الأولى والتقاء الساكنين. الثاني: أنه يؤدي إلى إيقاع الادِّغام بعد ساكن صحيح، وقد نصَّ سيبويه ٤/ ٤٣٨ على منع هذا. الثالث: أن سيبويه ٤/ ٤٤٩ نصَّ على أن الحاء لا تدغم في الهاء.

وقد أُجِيب عن هذه الأوجه، أما الوجه الأول فأجاب عنه ابن ولَّاد ٢٦٩ بأن وزن البيت واجب على الشاعر، أما المنشد فقد يزيد في الوزن وينقص بحسب لغته وإنشاده، كما في تنوين الترنم والتنوين الغالي، وتشديد المخفف وتخفيف المشدد، وتسكين القوافي المطلقة، وذكر ابن خروف ٢/ ١٠٩٧ أن «قول من قال: إن البيت ينكسر لزوال صلة الضمير خطأ؛ لأنه لا موجب لزوال صلة الضمير .... ووزن البيت صحيح»، وقوله: لا موجب لزوال الصلة صحيح؛ لأن زوالها هو الكثير لوقوع الضمير بين ساكن ومتحرك، لكن بقاءها قليل جائز [انظر: التعليقة ٥/ ١٧٦]، وقوله: وزن البيت صحيح ليس بصحيحٍ؛ بسبب سكون الحاء الأولى والتقاء الساكنين في حشو الرجز، قلتُ: ثم إن سيبويه لم يذكر أنه شعر، كما أنَّ مِن العلماء مَن يرى «أنَّ ما جُهِلَ فيه قَصْدُ قائله للوزن لا يُحْمَلُ على الشعر إلا إذا كَثُرَ وتكرَّرَ» [العيون الغامزة ١٨٧]، فقد يكون هذا سجعًا، فلا يضره ذلك.

وأما الوجه الثاني فأجاب عنه ابن خروف ٢/ ١٠٩٧ بأنْ جَعَلَ «الادِّغامَ عند سيبويه في هذا ضعيفًا، لا يجوز إلَّا في الشعر»، وقد سبقه إلى ذلك مكي في الكشف ٢/ ٨٠، وعن مكيٍّ ابنُ الجزري في النشر ٢/ ٢٣٦.

وأما الوجه الثالث فأقول: الذي منعه سيبويه ٤/ ٤٤٩ ادِّغام الحاء في الهاء بقلب الحاء هاءً (إدغامًا أماميًّا، مُقْبِلًا، تأثرًا تقدميًّا، مماثلة تقدمية)، وسكت عن ادِّغامهما بقلب الهاء حاءً (إدغامًا خلفيًّا، مُدْبِرًا، تأثرًا رجعيًّا، مماثلة رجعية)، والنحويون من بعده يمنعون مثلَهُ ادِّغامَ الحاء في الهاء إدغامًا مقبلًا، ثم يجيزون فيه الادغام المدبر، ولا يذكرون خلافًا عن سيبويه فيه، انظر: المقتضب ١/ ٢٠٧- والتبصرة والتذكرة ٢/ ٩٦٧- والمفصل وشرحه ١٠/ ١٣٦، بل إن سيبويه قال بعد ذلك =

قال سيبويه: «وَلَمْ تُدَّغَمِ الحَاءُ فِي الْعَيْنِ فِي قَوْلِكَ: (امْدَحْ عَرَفَةَ)؛ لِأَنَّ الحَاءَ قَدْ يَفِرُّونَ إِلَيْهَا إِذَا وَقَعَتِ الهَاءُ مَعَ الْعَيْنِ، وَهْيَ مِثْلُهَا»(١).

نحوُ (اقْطَعْ هِلاَلًا)، إذا ادَّغَمْتَ الهاءَ قُلْتَ (اقْطَحِّلاَلًا).

قال سيبويه: «وَلَمْ تُدَّغَمِ الحَاءُ فِي العَيْنِ فِي قَوْلِكَ (امْدَحْ عَرَفَةَ) .... فَأُجْرِيَتْ مُجْرَى المِيمِ مَعَ البَاءِ، فَجَعَلْتَهَا بِمَنْزِلَةِ الهَاءِ، كَمَا جَعَلْتَ المِيمَ بِمَنْزِلَةِ

مباشرة:«ولم تُدَّغَمِ الحاءُ في العَيْنِ في قَوْلِكَ (امْدَحْ عَرَفَةَ) .... وَلَكِنَّكَ لَوْ قَلَبْتَ العَيْنَ حَاءً فَقُلْتَ: (امْدَحْ عَرَفَةَ) (امْدَحَّرَفَةَ) جَازَ».

ومع ذلك يقوِّي تفسيرَ الادِّغام هنا بالإخفاءِ قولُ سيبويه قريبًا ٤/ ٤٣٨-٤٣٩ عن قول الشاعر: (إِنِّي بِمَا قَدْ كَلَّفَتْنِي عَشِيرَتِي)، وقول الآخر: (شَأْوُ مُدِلٍّ سَابِقِ اللَّهَامِمِ)، وقول الآخر: (وَغَيْرُ سُفْعٍ مُثَّلٍ يَحَامِمِ): «فلو أَسْكَنَ في هذه الأشياءِ لانْكَسَرَ الشِّعْرُ، وَلَكِنَّا سَمِعْنَاهُمْ يُخْفُونَ، ولو قالَ: (إِنِّي مَّا قَدْ كَلَّفَتْنِي) فَأَسْكَنَ الباءَ وَادَّغَمَها في الميمِ في الكَلَامِ لجَازَ؛ لحَرْفِ المَدِّ».

وقد أغربَ ابن الضائع، فقال ٢/ ١٠٩٨-١٠٩٩: «الصحيح عندي أنْ يريد سيبويه أنه سمع في هذا البيت قلبَ الهاءِ حاءً وادِّغامَ الحاءِ فيها، ويريد بالادغام الإخفاءَ في الأول وقلبَ الثاني، وصَلَحَ تسميتُه ادغامًا لأنَّ فيه قلبَ الحرفِ وتقريبَ الأولِ من السكون، فيكون على هذا (وَمَسْحِحِي)، الحاءُ الأولى مخفاةٌ، وإن لم يُرِدْ هذا سيبويه فلا أدري ما معنى كلامه»، وفي كلامه تناقضٌ وادِّعاء، أما التناقض فجعله الحاءَ الأولى مخفاة (والمخفى في حكم المتحرك) وجعلها أيضًا مدغمة في الحاء المنقلبة من الهاء! وأما الادعاء فادعاؤه أن الإخفاء يسوِّغ قلب الحرفين المتقاربين أحدهما من جنس الحرف المخفى، وليس هذا في كلام سيبويه، ثم إن كلام سيبويه لا يحتاج إلى كل هذا التكلف، فسيبويه يطلق على هذا الإخفاء ادِّغامًا، انظر: شرح عيون سيبويه ٣١٩- وتحصيل عين الذهب ٥٩٤- وفتح الوصيد ٢/ ٢٤٣- والممتع ٢/ ٧١٩- وشرح الشافية ٣/ ٢٨٢.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٣، و(هارون) ٤/ ٤٥١.

النُّونِ مَعَ البَاءِ»[١].

(فا)[٢]: أيْ: أُجرِيَتِ الحاءُ مَعَ العينِ مُجْرَى الباءِ معَ الميمِ في أَنِ ادُّغِمَتِ العينُ في الحاءِ، ولم تُدَّغَمِ الحاءُ في العينِ، كَمَا ادُّغِمَتِ الباءُ في الميمِ في (اصْحَب مَّطرًا)، ولم تُدَّغَمِ الميمُ في الباءِ في (أَكْرِمْ بِهِ) ونَحْوِهِ.

(فا)[٣]: أيْ: جُعِلَتِ العينُ بمنزلةِ الهاءِ في أنْ لم تُدَّغَمِ الحاءُ فيها في نحو (امْدَحْ عَرَفَةَ)، كَمَا لم تُدَّغَمِ الحاءُ في الهاءِ في (امْدَحْ هِلَالًا)، وادُّغِمَتِ العينُ في الحاءِ في (اقْطَحَّمَلًا)، كَمَا ادُّغِمَتِ الهاءُ في الحاءِ في (اجْبَحَّمَلًا)[٤].

[ش ١/ ٤٣٧ب]

قال سيبويه: «وَيَدُلُّكَ عَلَى حُسْنِ الْبَيَانِ عِزَّتُهَا فِي بَابِ (رَدَدْتُ)»[٥].

(فا): حَكى ابنُ الأَعْرابيِّ: «وَقَعْنَا في ضَغِيغَةٍ من الضَّغَائِغِ»[٦].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٣، و(هارون) ٤/ ٤٥١.

(٢) انظر: التعليقة ٥/ ١٧٨، باختصار.

(٣) انظر: التعليقة ٥/ ١٧٨، بزيادة يسيرة.

(٤) (اقْطَحَّمَلًا) و(اجْبَحَّمَلًا) كتابتان صوتيتان لـ(اقْطَع حَّمَلًا) و(اجْبَه حَّمَلًا).

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٤، و(هارون) ٤/ ٤٥١.

(٦) في تهذيب اللغة ١٦/ ٣٩: «وقال ابن الأعرابي: (تَرَكْنَا بني فُلانٍ في .... وهي العُشْبُ الكَثِيرُ»، أي: في خصْبٍ وسَعَةٍ وكَلأٍ كثيرٍ، والاستشهاد هنا على مجيء العين واللام غينين، وهذا عزيز، ومثله (الرغيغة)، وهي العجين الرقيق. انظر: شرح السيرافي (سيف) ١٦٨- والتعليقة ٥/ ١٧٩- وشرح الشافية ٣/ ٢٧٥- واللسان (ضغغ) ٨/ ٤٤٣، ٤٢٨.

قال سيبويه: «لِأَنَّ مَخْرَجَهُمَا أَقْرَبُ مَخَارِجِ اللِّسَانِ إِلَى الحَلْقِ، فَشُبِّهَتِ بِالخَاءِ مَعَ الْغَيْنِ، كَمَا شُبِّهَ أَقْرَبُ مَخَارِجِ الحَلْقِ إِلَى اللِّسَانِ بِحُرُوفِ اللِّسَانِ فِي مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْبَيَانِ وَالادِّغَامِ»[١].

أي: كذلك شُبِّهَ أَقْرَبُ مَخَارِجِ الفَمِ إلى الحَلْقِ بحُرُوفِ الحَلْقِ.

قال سيبويه: «وَتُدَّغَمُ فِي اللَّامِ .... فَإِنْ شِئْتَ كَانَ ادِّغَامًا بِلَا غُنَّةٍ، فَتكُونُ بِمَنْزِلَةِ حُرُوفِ اللِّسَانِ، وَإِنْ شِئْتَ ادَّغَمْتَ بِغُنَّةٍ؛ لِأَنَّ لها صَوْتًا مِنَ الخَيَاشِيمِ، فَتُرِكَ عَلَى حَالِهِ؛ لِأَنَّ الصَّوْتَ الَّذِي بَعْدَهُ لَيْسَ لَهُ فِي الخَيَاشِيمِ نَصِيبٌ، فَيَغْلِبَ عَلَيْهِ الاتِّفَاقُ»[٢].

أي[٣]: لأنَّها تصيرُ لامًا خالصةً إذا ادَّغَمْتَ بلا غُنَّةٍ، ولا يكونُ لها

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٤، و(هارون) ٤/ ٤٥٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٤، و(هارون) ٤/ ٤٥٢. وفي ابن دادي ٤٤٨ب: «لأنَّ صَوْتَ الذي بعده».

(٣) التعليقة ٥/ ١٨٠ من كلام الفارسي، وسيأتي في التعليق على آخر الحاشية أنها تخالف كلام سيبويه والنحويين من جعلهم النون المدغمة من الفم لا الخياشيم، وهذا يشير إلى أن هذه الحاشية ليست من كلام الفارسي، ولكنها من منقولة، والتعليقة في أصلها تعليقات للفارسي على نسخة من كتاب سيبويه، وكذا جاءت في نسخة من نسخها، ثم جاء من استلها من هذه النسخة واستل معها كلام سيبويه المحشى عليه، فالحواشي التي قبلها «قال أبو علي» هي من كلام الفارسي بلا شك، والتي جاءت غُفْلًا غير منسوبة في نسبتها إلى أبي علي توقُّف، ولعلها من منقوله لا مقوله، والله أعلم.

ولا يقال إن الفارسي يخالف سيبويه والنحويين في ذلك، فقد صرَّح بما يقوله النحويون بعد صفيحات في التعليقة ٥/ ١٨٤، فقال: «النون إذا ادُّغِمت في الحروف التي تُدَّغَم فيها فليس مخرجها من الفم، لكنه من حيث الحروف التي تُدَّغَم».

في الخياشِيمِ حَظٌّ، وإذا ادَّغَمْتَ بِغُنَّةٍ لم تَزُلْ عنها الغُنَّةُ والحَظُّ الذي لها في الخَيْشُومِ، وهو أَحْسَنُ[(١)]؛ لأنَّ هذه النُّونَ لا مَخْرَجَ لها في الفَمِ[(٢)].

---

(١) سيبويه أجاز هنا الغنة وعدمها دون اختيار، واختيار الغنة هنا قول المبرد في المقتضب ١/ ٢١٧- والفارسي في التعليقة ٥/ ١٨٠- وابن عصفور في الممتع ٢/ ٦٩٧، واختيار عدم الغنة قول ابن الحاجب في الشافية ١٢٧ -والإيضاح ٢/ ٥١٤- وابن مالك في التسهيل ٣٢٣- والسيوطي في الهمع ٦/ ٣٠٢، وهو قول أغلب أهل التجويد، انظر: الكشف ١/ ١٦٢- والإقناع لابن الباذش ١/ ٢٥١- والنشر ٢/ ٢٣- والدراسات الصوتية لغانم الحمد ٣٦٨.

(٢) العبارة الأخيرة فيها نظر؛ فالنون التي لا مخرج لها في الفم هي النون المخفاة لا المدغمة كما سيأتي في ص١٩٦٢ هـ٢، أما النون المدغمة فمخرجها من الفم لا من الخيشوم، قال سيبويه ٤/ ٤٥٤: «وَهيَ [أي: النون] مَعَ الرَّاءِ وَاللَّامِ وَالْيَاءِ وَالْوَاوِ إِذَا ادُّغِمَتْ بغُنَّةٍ فَلَيْسِ مَخْرَجُهَا مِنَ الخَيَاشِيمِ، وَلَكِنْ صَوْتُ [وفي نسخة: ولكنَّ صَوْتَ] الْفَمِ أُشْرِبَ غُنَّةً، وَلَوْ كَانَ مَخْرَجُهَا مِنَ الخَيَاشِيمِ لَمَا جَازَ أَنْ تَدَّغِمَهَا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالرَّاءِ وَاللَّامِ، حَتَّى تَصِيرَ مِثْلَهُنَّ فِي كُلِّ شَيْءٍ»، ومجموع كلام سيبويه هنا وكلامه المحشَّى عليه يدل على أن النون -كغيرها من المُدَّغَمات- إذا ادُّغِمت في هذه الأحرف الأربعة ينتقل مخرجها إلى مخرج هذه الأحرف، فإن كان ادِّغامًا بغير غنة فإن النون ادُّغمت في هذه الأحرف حرفًا وصفةً، فإن كان ادِّغامًا بغنة فقد ادُّغمت فيها حرفًا لا صفة، والصفة الباقية هي الغنة، وهذا صريح قوله: «وَإِنْ شِئْتَ ادَّغَمْتَ بِغُنَّةٍ؛ لِأَنَّ لها صَوْتًا مِنَ الخَيَاشِيمِ، فَتُرِكَ عَلَى حَالِهِ»، فوجب أن يُحمل عليه قوله: «وَلَكِن صَوْتَ الْفَمِ أُشْرِبَ غُنَّةً»، فيكون معناه: أُشْرِبَ غنةَ النون، وقول سيبويه: «وَلَوْ كَانَ مَخْرَجُهَا مِنَ الخَيَاشِيمِ لَمَا جَازَ أَنْ تَدَّغِمَهَا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالرَّاءِ وَاللَّامِ، حَتَّى تَصِيرَ مِثْلَهُنَّ فِي كُلِّ شَيْءٍ»، أي: لَمَا جَازَ أَنْ تَدَّغِمَهَا فِيها ادِّغامًا بغير غنة، حَتَّى تَصِيرَ مِثْلَهُنَّ فِي كُلِّ شَيْءٍ، والمقصود: أنَّ ادِّغام النون بهذه الأحرف ادِّغامًا بلا غنة يدل على أنها كهذه الأحرف في كل شيءٍ، فمخرجها مخرجهنَّ، فإذا ادُّغمت بغنة دلَّ ذلك على أن مخرجها كذلك مخرجهن مع بقاء الغنة.

=

قال سيبويه: «وَتُدَّغَمُ النُّونُ مَعَ المِيمِ؛ لِأَنَّ صَوْتَهُمَا وَاحِدٌ، وَهُمَا مَجْهُورَانِ، قَدْ خَالَفَا سَائِرَ الحُرُوفِ الَّتِي فِي الصَّوْتِ، حَتَّى إِنَّكَ تَسْمَعُ النُّونَ كَالمِيمِ وَالمِيمَ كَالنُّونِ، حَتَّى تَتَبَيَّنَ، فَصَارَتَا بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ وَالرَّاءِ فِي الْقُرْبِ، وَإِنْ كَانَ المَخْرَجَانِ مُتَبَاعِدَيْنِ إِلَّا أَنَّهُمَا اشْتَبَهَا؛ لِخُرُوجِهِمَا جَمِيعًا فِي الخَيَاشِيمِ»[1].

في نُسْخَةٍ[2]: «المَوْضِعُ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا وَضَعْتَ النُّونَ مَوْضِعَهَا وَالنُّونَ مَوْضِعَهَا، ثُمَّ مَدَدْتَ فِيهِمَا كَانَ المَدُّ يَخْرُجُ مِنَ الخَيَاشِيمِ، فَإِذَا أَسْمَعَ

وعزا الرضي في شرح الشافية ٣/ ٢٧٤ إلى «سيبويه وسائر النحاة أن ادِّغام النون في اللام والراء والواو والياء مع الغنة أيضًا ادِّغام تامٌّ، والغنة ليست من النون»، وهذا خلاف كلام سيبويه المتقدم الذي نصَّ على أن الغنة هنا غنة النون، ونحو سيبويه المبرد في المقتضب ١/ ٢١٥، ٢٢١- وابن السراج في الأصول ٣/ ٤١٧- والسيرافي في شرحه (تحقيق سيف) ١٧٤-١٧٧، ١٩٢- والفارسي في التعليقة ٥/ ١٨٠- وابن الحاجب في الإيضاح ٢/ ٥٢٦- وابن عصفور في الممتع ٢/ ٦٩٧، ومن النحويين من نَصَّ على أن الغنة ليست للنون، بل هي مجتلبة مع هذه الحروف، انظر: المقتصد ١١٦٣.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٤، و(هارون) ٤/ ٤٥٢-٤٥٣، وهذا لفظ الشرقية، وعبارة « فِي الْقُرْبِ، وَإِنْ كَانَ المَخْرَجَانِ مُتَبَاعِدَيْنِ إِلَّا أَنَّهُمَا اشْتَبَهَا؛ لِخُرُوجِهِمَا جَمِيعًا فِي الخَيَاشِيمِ» ولفظة «الَّتِي» ليست في الرباحية [انظر: (ح١)١٧٨أ]- وابن دادي ٤٤٨ب- وشرح السيرافي (سيف) ١٨٠، وجاءت (يَتَبَيَّنَ) بالياء بدل (تَتَبَيَّنَ) في: ابن دادي- و(ح٧)٢/ ١٩٥أ- والحمزاوية (٨٢-٢)٣٦٩أ، وجاء في الحمزاوية (٨٢-٢): (كَأَنَّكَ) بدل (إِنَّكَ).

(٢) أي: جاء في نسخة: « حَتَّى يَتَبَيَّنَ المَوْضِعُ .... وليس مَدُّ التاءِ والدَّالِ وسائِرِ الحروفِ كذا، فَصَارَتَا بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ وَالرَّاءِ»، ولم أقف على نسخة توافق هذه النسخة، ولعلها حاشية دخلت في متن الكتاب.

السَّامِعُ المَدَّ وَلَمْ يُسْمِعِ اللَّفْظَ الْأَوَّلَ كَانَ مَدَّ النُّونِ وَالمِيمِ عِنْدَهُ سَوَاءً، وَلَيْسَ مَدُّ التَّاءِ وَالدَّالِ وَسَائِرِ الحُرُوفِ كَذَا، فَصَارَتَا بِمَنْزِلَةِ ....».

قال سيبويه: «وَتُقْلَبُ النُّونُ مَعَ الْبَاءِ مِيمًا؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَوْضِعٍ تَعْتَلُّ فِيهِ النُّونُ، فَأَرَادُوا أَنْ تُدَّغَمَ هُنَا؛ إِذْ كَانَتِ الْبَاءُ مِنْ مَوْضِعِ المِيمِ»[1].

في نُسْخةٍ[2]:«وَذَلِكَ أَنَّ النُّونَ إِذَا كَانَتْ قَبْلَ المِيمِ اعْتَلَّتْ فَصَارَتْ مِيمًا، نَحْوُ (احْزُن مَّطَرًا)[3]، فَلَمَّا جاءَتِ الْبَاءُ بَعْدَ النُّونِ قَلَبُوا النُّونَ مِيمًا؛ لِأَنَّ الْبَاءَ مِنْ مَخْرَجِ المِيمِ، وَالمِيمُ تَقْلِبُ النُّونَ مِيمًا، فَأَرَادُوا أَنْ تُدَّغَمَ....». [ش١/ ٤٣٨أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٤، و(هارون) ٤/ ٤٥٣. وهذا لفظ جميع النسخ عندي.

(٢) أي: جاء في نسخة: «لِأَنَّهَا مِنْ مَوْضِعٍ تَعْتَلُّ فِيهِ النُّونُ، وذلك أَنَّ النونَ إذا كانت قَبْلَ المِيمِ اعْتَلَّتْ فصارت ميمًا .... فَأَرَادُوا أَنْ تُدَّغَمَ هُنَا»، ولم أقف على نسخة توافق هذه النسخة، ولعلها حاشية دخلت في متن الكتاب.

(٣) كذا في (ش٣)٥٧٨ب- و(ح٣)٤١٦أ، فهو فعل أمر من الحُزْنِ، يقال: (حَزَنَهُ)، والأمر منه (احْزُن). ويقال: (أَحْزَنَهُ)، والأمر منه (أَحْزِنْ)، والأولى لغة قريش وعليها أكثر القراء، والأخرى لغة تميم، وقرأ بها بعض القراء، وجاء في (ش١)٤٣٧ب- و(ش٤)٣٧٢أ: «اخزن مَّطَرًا»، فقد يكون فعل أمر من الخَزْنِ، يقال: خَزَنَ المالَ، إذا أحرزه وحفظه، فالمطر هو النازل من السماء، لا اسم شخص، وضبطها (اخْزِنْ)، وقد يكون فعل أمر من الإخزاء مؤكَّدًا بالنون الخفيفة، يقال: أخزاه اللهُ، إذا أهانه وفضحه، فضبطه (أَخْزِنْ)، انظر: اللسان (حزن) ١٣/ ١١١، والقاموس (خزن) ١٥٤٠، (خزي) ١٦٥١.

قال سيبويه: «فَكَرِهُوا أَنْ يَكُونَ مَكَانَـهَا أَشْبَهُ الحُرُوفِ مِنْ مَوْضِعِ الْوَاوِ بِالنُّونِ، وَلَيْسَ مِثْلَهَا فِي اللِّينِ وَالتَّجَافِي وَالمَدِّ»[١].

نُسْخَةٌ[٢]: «... أَنْ يَكُونَ أَشْبَهُ الحُرُوفِ مِنْ مَوْضِعِ الْوَاوِ بِالنُّونِ مُبْدَلًا مِنَ النُّونِ، وَلَيْسَ مِثْلَهَا ....».

(فا): أيْ: كَمَا كانت النُّونُ في (شَنْبَاءَ[٣]) كالباءِ في الشِّدَّةِ وإِلْزامِ الشَّفَتَينِ.

قال سيبويه: «وَتَكُونُ النُّونُ مَعَ سَائِرِ حُرُوفِ الفَمِ حَرْفًا خَفِيًّا مَخْرَجُهُ مِنَ الخَيَاشِيمِ، وَذَلِكَ أَنَّهَا مِنْ حُرُوفِ الفَمِ، وَأَصْلُ الادِّغَامِ لِحُرُوفِ الفَمِ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ الحُرُوفِ، فَلَمَّا وَصَلُوا إِلَى أَنْ يَكُونَ لَـهَا مَخْرَجٌ مِنْ غَيْرِ الفَمِ كَانَ أَخَفَّ عَلَيْهِمْ أَلَّا يَسْتَعْمِلُوا أَلْسِنَتَهُمْ إِلَّا مَرَّةً»[٤].

(فا)[٥]: أيْ: لو جعلوها من الفَمِ دُونَ الخَيْشُومِ معَ هذه الحروفِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٤، و(هارون) ٤/ ٤٥٣، وهذا لفظ جميع النسخ عندي.

(٢) لم أجد نسخة توافق هذه النسخة.

(٣) (امرأة شَنْبَاء): بيِّنةُ الشَّنَبِ، والشَّنَبُ: ماءٌ ورِقَّةٌ وبَرْدٌ وعُذُوبَةٌ وطِيبُ نَكْهَةٍ في الأَسنانِ والفم، وقيل: تحْزيزُ أَطراف الأَسْنَان، وَقيل: تَفْلِيجُهَا. انظر (شنب) في: اللسان ١/ ٥٠٧- والتاج ٣/ ١٥٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٥، و(هارون) ٤/ ٤٥٤. ولفظة «خفيًّا» لست في: ابن دادي ٤٤٨ب- وشرح السيرافي (سيف) ١٩٠، وفي الحمزاوية (٨٢-٢)٣٧٠أ «خفيفًا» بدلها، وجاء في ابن دادي: «مرةً واحدةً».

(٥) انظر: التعليقة ٥/ ١٨٣، باختلاف.

الفَمَوِيَّةِ لاسْتَعْمَلُوا أَلْسَنَتَهُمْ مَرَّتَيْنِ؛ لِمَا كانَ يَلْزَمُهُم من الادِّغَامِ، فلمَّا جعلوها من الخَيْشُوم اسْتَعْمَلُوا أَلْسِنَتَهُمْ مَرَّةً واحدةً؛ إذْ لم يَدَّغِمُوها(١).

---

(١) النون إما متحركة وإما ساكنة مظهرة، وإما ساكنة مدغمة، وإما ساكنة مخفاة، فالمتحركة والساكنة المظهرة مخرجهما من الفم، من طرف اللسان بينه وبين ما فُوَيق الثنايا، والنَّفَسُ يجري في أثناء نطقهما من الخيشوم، والنون المدغمة مخرجها من مخرج الحرف المدغم فيه، كما سبق في ص١٩٦٢ هـ٢، وأما النون المخفاة فنَصَّ سيبويه على أن مخرجها من الخياشيم، وأن عمل الفم معها ومع الحرف الذي يليها واحد، وبيان ذلك أن النون المخفاة ينتقل مخرجها عن مخرج النون المتحركة والساكنة المظهرة قطعًا، ولا تنقلب من جنس الحرف الذي يليها كالمدغمة، ولكنها تُسْتَر فلا تَظْهَر في النطق، وتُبقى غنتها عند الحرف الذي يليها، فالفم يعترض الهواء في (عَنْكَ) في مخرجين فقط لا ثلاثة، في مخرج العين، وفي مخرج الكاف، وعند أول مخرج الكاف يندفع الهواء إلى تجويف الأنف (الخيشوم) ليصدر صوت الغنة، وهذا معنى قوله: « فَلَمَّا وَصَلُوا إِلَى أَنْ يَكُونَ لَـهَا مَخْرَجٌ مِنْ غَيْرِ الفَمِ كَانَ أَخَفَّ عَلَيْهِمْ أَلَّا يَسْتَعْمِلُوا أَلْسِنَتَهُمْ إِلَّا مَرَّةً»، أي: يستعملوا ألسنتهم مرة واحدة في إخراج الحرف المخفى عنده وفي دفع الهواء إلى الخيشوم، فاللسان مستعمل في النطق بالنون المخفاة (الغنة) بلا شكٍّ، ولكنه ليس مخرجًا خاصًّا بها، بل هو مخرج الحرف التالي أيًّا كان، استُعمل لدفع الهواء من الفم إلى الخيشوم، ولم يذكر سيبويه أن الفم (اللسان والشفتين) لا عمل له في إخراجها بهذا المعنى، ونحوه في ذلك في: المقتضب ١/ ٢١٥- والأصول ٣/ ٤١٧- والتعليقة ٥/ ١٨٣، ١٨٥- والتكملة ٦١٩.

وقد قال بعض المتأخرين من النحويين وأهل التجويد: إن الفم لا عمل له في إخراج النون المخفاة (الغنة)، أو أن الفم لا حظَّ له فيها، انظر: شرح السيرافي (سيف) ١٠- والرعاية لمكي ٢٤١- والتحديد للداني ١٠٤- والممتع ٢/ ٦٩٩- وشرح المفصل ١٠/ ١٢٦-وجهد المقل ٢٠٣- والدراسات الصوتية لغانم الحمد ٣٧٧، لأن اللسان يرتفع عندها رفعة واحدة؛ لأنه ليس له عمل إلا في الحرف الذي بعدها، ومنه يدفع الهواء إلى الخيشوم، لا أنه لا عمل له فيها بتاتًا؛ وهذا لا يتصور؛ لأن الغنة صوت من الخيشوم، وهي لا تحدث إلا باندفاع الهواء في تجويف الأنف، والهواء لا =

قال سيبويه: «وَهْيَ [أي: النون] مَعَ الرَّاءِ وَاللَّامِ وَالْيَاءِ وَالْوَاوِ إِذَا ادُّغِمَتْ بغُنَّةٍ فَلَيْسِ مَخْرَجُهَا مِنَ الخَيَاشِيمِ، وَلَكِنْ صَوْتُ الْفَمِ أُشْرِبَ غُنَّةً، وَلَوْ كَانَ مَخْرَجُهَا مِنَ الخَيَاشِيمِ لَمَا جَازَ أَنْ تَدَّغِمَهَا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالرَّاءِ وَاللَّامِ، حَتَّى تَصِيرَ مِثْلَهُنَّ فِي كُلِّ شَيْءٍ»[١].

(فا): (س)[٢] يُنْكِرُ أن تكونَ النُّونُ المُدَّغَمَةُ في حُرُوفِ الشَّفَةِ هي

يندفع في تجويف الأنف إلا بسد الفم أو تضييقه، وقد بَيَّنَ ذلك الصيمري في التبصرة والتذكرة ٢/ ٩٦٣-٩٦٤، فقال: «فصارت هذه الحروفُ ملابِسةً للنون باشتراكهن في الفم»، والقرطبي في الموضح ١٧٠، فقال: «ومعنى خفائها ما قدمنا من اتصال النون بمخارج هذه الحروف واستتارها بها وزوالها عن طرف اللسان، وخروج الصوت من الأنف من غير معالحة بالفم»، فهذا صريح في أن النون المخفاة لها مخرج في الفم مشترك ومتصل بمخرج الحرف بعدها، وأن صوتها يخرج من الأنف، وانظر: شرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٩٨٤.

فالنون المتحركة والنون الساكنة المظهرة نون فقط دون غنة، والنون المدغمة إنْ لم تبق غنتها فهي نون فقط دون غنة، ولكنها نون منقلبة إلى جنس الحرف التي ادغمت فيه، فإن بقيت غنتها فهي نون وغنة، ولكنها نون منقلبة إلى جنس الحرف التي ادغمت فيه، والنون المخفاة غنة فقط دون نون، انظر: جهد المقل ٢٠٣.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٥، و(هارون) ٤/ ٤٥٤. وقوله: «ولكنْ صوتُ» كذا في الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١٧٨أ]، وجاء في ابن دادي ٤٤٩أ: «ولكنَّ صوتَ».

(٢) قال المبرد في المقتضب ١/ ٢٢١: «وزعم سيبويه أنها [أي: النون] مع ما تُدَّغَم فيه مَخْرَجُها من الفم، لا من الخياشيم .... والقولُ عندي كما قال في جميع هذه الحروف إلَّا حروفَ الشفة، فإنَّ النونَ لو كانت من مخرج الراء واللام لَبَعُدَتْ من الميم، ولكنَّ مخرجها مع الميم من الخياشيم؛ لأنَّ الميم تَخْرُجُ من الشفة وتصيرُ إلى الخياشيم للغنةِ التي فيها، فتُدَّغَمُ فيها الميمُ لتلك المجاورة»، وقال ابن عصفور =

التي مَخْرَجُها في الفَمِ، ويَعْتَلُّ بِبُعْدِ المَخْرَجَيْنِ. [ش ١/ ٤٣٨ب]

قال سيبويه: «وَلَمْ نَسْمَعْهُمْ قَالُوا فِي التَّحَرُّكِ: (حِينْ سُلَيْمَانَ[1])، فَأَسْكَنُوا النُّونَ مَعَ هَذِهِ الحُرُوفِ الَّتِي مَخْرَجُهَا مَعَهَا مِنَ الخَيَاشِيمِ؛ لِأَنَّهَا لَا[2] تُحَوَّلُ[3] حَتَّى تَصِيرَ[4] مِنْ مَخْرَجِ[1] الَّذِي بَعْدَهَا، وَإِنْ قِيلَ لَمْ يُسْتَنْكَرْ ذَلِكَ[2]؛

في الممتع ٢/ ٦٩٨ عن سيبويه: «ووافقه المبرد في جميع ذلك إلا الميم؛ لأنها من الشفة، فلو كانت النون المدغمة فيها من الفم لبعدت من الميم، قال: ولكن مخرجها مع الميم من الخياشيم .... ومذهب سيبويه عندي أول؛ لأن النون التي في الفم تصير أيضًا إلى الخياشيم للغنة التي فيها، كما كان ذلك في الميم»، ونقل ابن عصفور خص خلاف المبرد بالميم، وكلام المبرد يعم حروف الشفة، وهما الميم والواو، وإن كان تعليله للميم فقط، ولكنه علَّل قريبًا ١/ ٢٢٠ ادَّغام الميم في الواو بـ(أن الواو من موضع تعتل فيه النون؛ لأن الواو والميم من الشفة».

(١) لم يُضبط في بعض النسخ، وضُبِطَ (حِينْ) بسكون النون في: (ش٣)٥٧٩ب- و(ح١)١٧٨أ، و(حينَ) بفتح النون في: (ش١)- و(ش٢)٥٧٥ب- و(ح٣)٤١٦ب- والحمزاوية (٨٢-٢)٣٧١أ- وابن دادي ٤٤٩ب، وجاء في شرح السيرافي (سيف) ١٩٧: «هَذَا خَتَنْ سُلَيْمَانَ»، ونقل ابن دادي في حاشية نسخته هذه الرواية.

(٢) لم ترد في (ح٧)٢/ ١٩٩ب- والحمزاوية (٨٢-٢)٣٧١أ- ونسخة العبدري ٣/ ١٣٥ب، وذكرها ناسخ (ح٧) في حاشيتها عن نسخة، ونقل ابن خروف في نسخته ١٦٠ب عن (ط) أن المعنى حينئذٍ أنه: «يقول: الإخفاء يُحَوِّلُها إلى مخرج ما بعدها»، أي: يصلها به.

(٣) جاء في (ح١)١٧٨أ- و(ح٣)٤١٦ب: «لا تُحَرَّكُ».

(٤) على رواية الأكثر «لِأَنَّهَا لَا تُحَوَّلُ حَتَّى تَصِيرَ» يُفَسَّرُ التصيير بالانقلاب إلى الحرف التالي، فيكون مخرجُه مخرجَه، وعلى رواية «لِأَنَّهَا تُحَوَّلُ حَتَّى تَصِيرَ» يُفَسَّرُ التصيير بالاتصال، فيتَّصِلُ مخرج النون بمخرج ما بعدها، وبهذا فسَّرها (ط)، كما نقله عنه ابن خروف في الهامش قبل السابق.

لِأَنَّهُمْ قَدْ يَطْلُبُونَ هَهُنَا مِنَ الِاسْتِخْفَافِ كَمَا[3] يَطْلُبُونَ إِذَا[4] حَوَّلُوهَا، وَلَا تُدْغَمُ فِي حُرُوفِ الحَلْقِ الْبَتَّةَ[5]»[6].

أيْ: لم يُجْعَلْ مَخْرَجُها من الخياشيمِ مُتَحَرِّكةً مَعَ حروفِ الفَمِ، كَما جُعِلَ مَخْرَجُها من الخياشيمِ ساكنةً مَعَ حروفِ الفَمِ[7].

أيْ: إنِ ادُّغِمَتْ مَعَ ما يُخْفَى مَعَهُ لم يُسْتَنْكَرْ[8]، ولم تُدَّغَمْ في حروفِ الحَلْقِ الْبَتَّةَ؛ لأنَّهم قد يَطْلُبونَ ....[9]

---

(١) في (ح٧)٢/ ١٩٩ب- والحمزاوية (٨٢-٢)٣٧١أ: «مخرجِ مَوْضِعِ الذي».

(٢) هذه العبارة وردت في الشرقية- وابن دادي ٤٤٩ب، ولم ترد في الرباحية، ولكن ورد آخرها في آخر حاشية دخلت في متن الكتاب في الرباحية، سيأتي ذكرها في التعليق على الحاشية الثانية على النص المحشى عليه.

(٣) في ابن دادي ٤٤٩ب: «ما»، وهي رواية شرح السيرافي (سيف) ١٩٨.

(٤) هذه رواية الشرقية- وابن دادي ٤٤٩ب، وفي الرباحية [انظر: (ح١)١٧٨أ]: «إِذْ».

(٥) هذه العبارة لم ترد في ابن دادي ٤٤٩ب، ولكنه نقلها في حاشيته عن نسخة.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٥، و(هارون) ٤/ ٤٥٥.

(٧) انظر: التعليقة ٥/ ١٨٥، من كلام الفارسي، باختلاف يسير.

(٨) هذا تفسير لقول سيبويه: : « وَإِنْ قِيلَ لَمْ يُسْتَنْكَرْ ذَلِكَ»، وهو تفسير مردود مخالف لقول سيبويه ٤/ ٤٥٦: «وَلَيْسَ حَرْفٌ مِنَ الحُرُوفِ الَّتِي تَكُونُ النُّونُ مَعَهَا مِنَ الخَيَاشِيمِ يُدَّغَمُ فِي النُّونِ»، ولقوله ٤/ ٤٥٥: «وَلَمْ تَقْوَ هَذِهِ الحُرُوفُ [أي: حروف الإخفاء] عَلَى أَنْ تَقْلِبَهَا [أي: النون]»، انظر: شرح عيون سيبويه ٣١٩، وتفسيره الصحيح: أنه لو سَكَّنَ فأخفى لم يُستنكر ذلك، انظر: شرح السيرافي (سيف) ١٩٨.

(٩) كذا جاءت الحاشية في حواشي الشرقية، ولفظ متنها ما ذُكِرَ في النص المحشى عليه، وقد جاءت =

قال سيبويه: «وَلَمْ تَقْوَ هَذِهِ الحُرُوفُ عَلَى أَنْ تَقْلِبَهَا؛ لِأَنَّهَا تَرَاخَتْ عَنْهَا، وَلَمْ تَقْرُبْ قُرْبَ هَذِهِ السِّتَّةِ، فَلَمْ يَحْتَمِلْ عِنْدَهُمْ حَرْفٌ -لَيْسَ مِنْ مَخْرَجِهِ غَيْرُهُ لِلْمُقَارَبَةِ- أَكْثَرَ مِنْ هَذِهِ السِّتَّةِ»[1].

(نسخةٍ): يعني: أنَّ النونَ قد غُيِّرَتْ معَ هذه السِتَّةِ معَ بُعْدِ مَخْرَجِها وشِدَّةِ خِلَافِها، فلم تَحْتَمِلِ النونُ أَكْثَرَ مِنْ ذا[2].

(فا): «قُرْبَ هَذِهِ السِّتَّةِ»، يعني: السِّتَّةَ التي قَلَبَتِ النونَ، وهي: الرَّاءُ

الحاشية في متن الرباحية [انظر: (ح١)١٧٨أ]- ونسخة العبدري ٣/ ١٣٥ب مع ما قبلها وما بعدها بلفظ: «.... الَّذِي بَعْدَهَا، أَيْ: إِنِ ادُّغِمَتْ مَعَ ما تُخْفَى مَعَهُ لَمْ يُسْتَنْكَرْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَطْلُبُونَ هَهُنَا مِنَ الِاسْتِخْفَافِ كَمَا يَطْلُبُونَ إِذْ حَوَّلُوهَا، وَلَا تُدَّغَمْ فِي حُرُوفِ الحَلْقِ الْبَتَّةَ»، وفي لفظها كما يظهر اضطرابٌ؛ لسقوط عبارة: «وَإِنْ قِيلَ لَمْ يُسْتَنْكَرْ ذَلِكَ» من كلام سيبويه، وجاء اللفظ مستقيمًا بالحاشية في متن نسخة ابن دادي ٤٤٩ب، بلفظ: «.... الَّذِي بَعْدَهَا، وَإِنْ قِيلَ لَمْ يُسْتَنْكَرْ ذَلِكَ، أَيْ: إِنِ ادُّغِمَتْ مَعَ ما تُخْفَى مَعَهُ لَمْ يُسْتَنْكَرْ؛ لِأَنَّهُمْ يَطْلُبُونَ هُنَا مِنَ الِاسْتِخْفَافِ مَا يَطْلُبُونَ إِذْ حَوَّلُوهَا»، وذكر أبو نصر في شرح عيون سيبويه ٣١٩ أن هذه الحاشية «تفسير ظُنَّ للأخفش»، وفي طرة نسخة العبدري ٣: «المعلَّم عليه [من (أي) إلى (البتة)] حاشية، وقال في: أظن هذا التفسير للأخفش».

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٦، و(هارون) ٤/ ٤٥٥، وهذا لفظ (ح١)١٧٨أ- ونسخة ابن خروف ١٦٠ب، وجاء برفع (غيرُهُ) ورفع (أكثرُ) في: ابن دادي ٤٤٩أ، وجاء بنصب (غيرَهُ) ورفع (أكثرُ) في: (ش١)- و(ش٣)٥٧٩ب، ولم يضبطا في بقية النسخ، والضبط الأول هو الموافق لمعنى الكلام، وللحاشية القادمة والتعليق عليها.

(٢) أي: لم يحتمل حرفٌ -لا يخرج من مخرجه حرفٌ غيرُه- الادِّغامَ في أكثر من هذه الحروف الستة، ووافق المحشيَ على هذا التفسير: السيرافيُّ في شرحه (سيف) ٢٠٠- والفارسي في التعليقة ٥/ ١٨٦.

[واللَّامُ] والمِيمُ والباءُ والواوُ والياءُ[١].

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ (انْفَعَلَ) مِنْ (يَئِسَ) عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ»[٢].

---

(١) جاءت هذه الحاشية في التعليقة ٥/ ١٨٥ من كلام الفارسي إلى نهاية الحرف الرابع، وسقط الحرفان الأخيران، فزدتُ (اللام) منها، كما أن سيبويه ٤/ ٤٥٢-٤٥٣ ذكر ما تُقْلَبُ النون معه بالادِّغام والقلب على هذا الترتيب نفسه (الراء فاللام فالميم فالباء فالواو فالياء)، فدلَّ أيضًا على أن الساقط اللام، ولعلَّ هذا يفسِّر إدخال المحشي الباء بين حروف الادِّغام، وذكر هذه الحروف: الرماني في شرحه (رسالة) ٩٨٦- والسيرافي في شرحه (تحقيق سيف) ٢٠٠، وقال: «وقد بيَّنا ما بينها وبين هذه الأحرف الستة من المقاربة والمناسبة»، فقال المحقق: «وما بيَّنه في ....»، فذكر صفحات حروف الادِّغام ولم يذكر صفحات حرف القلب (الباء)، ولا وجه لإسقاط الباء منها؛ لأنها مِمَّا يَقْلِبُ النونَ، وجاء في شرح عيون سيبويه ٣٢٠: «إنما يعني بالستة: الراء واللام والنون والياء والواو والباء»، ولا وجه لإسقاط الميم منها؛ لأنها مِمَّا يَقْلِبُ النونَ، وأما زيادة النون فلا حاجة إليها في المسألة، ولا وجه لإدخالها في مَا حصره سيبويه بالستة؛ لأنه يتكلم على ادِّغام الحروف المتقاربة، وادِّغام النون في النون من ادِّغام المتماثلين، ولا يختص بالنون، انظر: التحديد للداني ١١٢- والدراسات الصوتية لغانم الحمد ٣٦٧؛ ولذا لم يذكرها سيبويه هنا، بل ذَكَرَ -كما سبق في أول الحاشية- ادغامها في الراء واللام والميم والواو والياء، وبَيْنَ ذلك ذَكَرَ قَلْبَها ميمًا مع الباء، وكذا فعل غيره، كالمبرد في المقتضب ١/ ٢٢١، قال: «النون تدغم في خمسة أحرف ....»- وابن السراج في الأصول ٣/ ٤١٦-٤١٧- والفارسي في التكملة ٦١٨- والرماني في شرحه (رسالة) ٩٧٥-، وذكر محقق التعليقة ٥/ ١٨٥أن: «المراد بالحروف الستة في كلام سيبويه حروف الحلق»، وهذا سهو هنا، وقد قال به أبو نصر في شرح عيون سيبويه ٣٢٠ في تفسير قول سيبويه: « وَلَمْ تَقْوَ هَذِهِ الحُرُوفُ عَلَى أَنْ تَقْلِبَهَا»، والصواب أن المراد بـ«هذه الحروف» حروف الإخفاء، انظر: شرح السيرافي (سيف) ١٩٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٦، و(هارون) ٤/ ٤٥٥، وهذا لفظ (ح١)١٧٨أ- ونسخة ابن خروف ١٦٠ب، وجاء برفع (غيرُهُ) ورفع (أكثرُ) في: ابن دادي ٤٤٩أ، وجاء بنصب (غيرَهُ) ورفع (أكثرُ) =

(ع)[1]: قال أبو إسحاق: (انْفَعَلَ) من (يَئِسَ): (اِيَّأَسَ)[2].

قال سيبويه: «وَالمِيمُ لَا تَقَعُ سَاكِنَةً قَبْلَ الْبَاءِ فِي كَلِمَةٍ، فَلَيْسَ فِي هَذَا الْتِبَاسٌ بِغَيْرِهِ»[3].

لَيْسَ في الكلام مِثْلُ (عَمْبٍ)[4]، فَيَلْتَبِسَ به.

قال سيبويه: «وَلَمْ يَجُزْ فِيهِ مَا جَازَ فِي (وَدٍّ) فَيُدَّغَمَ؛ لِأَنَّ هَذَيْنَ حَرْفَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُدَّغَمُ فِي صَاحِبِهِ، وَصَوْتُهُمَا مِنَ الفَمِ، وَالنُّونُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِيهَا غُنَّةً، فَتَلْتَبِسُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ الْغُنَّةُ؛ إِذْ كَانَ ذَلِكَ المَوْضِعُ قَدْ تُضَاعَفُ فِيهِ الرَّاءُ»[5].

(فا)[6]: كَأَنَّ قائلًا قالَ: هَلَّا بُيِّنَ النونُ قبلَ الباءِ في (شَمْبَاءَ)

في: (ش١)- و(ش٣)٥٧٩ب، ولم يضبطا في بقية النسخ، والضبط الأول هو الموافق لمعنى الكلام، وللحاشية القادمة والتعليق عليها.

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٣/ ١٣٦أ، و(ع) رمز أبي علي الغساني.

(٢) انظر: الأصول ٣/ ٤١٩، وتصحف فيه إلى (ايَّاس)، وتثقيف اللسان ٢٥٦- والارتشاف ١/ ٣٤٨، وتصحف فيه إلى (إيأس).

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٦، و(هارون) ٤/ ٤٥٦.

(٤) لم أجد في اللسان والقاموس كلمة تنتهي بالباء وقبلها ميم ساكنة.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٦، و(هارون) ٤/ ٤٥٦.

(٦) التعليقة ٥/ ١٨٨، باختلاف يسير.

و(العَمْبَرِ)[1] كَمَا بُيِّنَتْ قَبْلَ الواوِ في (قَنْوَاءَ)؛ لأنَّ النونَ التي هي عَيْنٌ لا تَتَبَيَّنُ مِن الميمِ كَمَا لم تَكُنْ تَتَبَيَّنُ لو ادُّغِمَ -فقِيلَ (قَوَّاءُ)- مِن المُضاعَفِ الذي عَيْنُهُ واوٌ، ولم يَنْفَصِلْ منهُ؟

فقال: جازَ أَلَّا تُبَيَّنَ النونُ في (شَنْبَاءَ) ولم يَجُزْ أَلَّا تُبَيَّنَ في (قَنْوَاءَ)[2] لأنَّ (شَنْبَاءَ) يُعْلَمُ أنَّ الميمَ فيه بَدَلٌ من النونِ؛ إذْ ليس في الكلام ميمٌ ساكنةٌ أصليةٌ قَبْلَ باءٍ، فليس فيه مِثْلُ (عَمْبَ[3]) ونَحْوِهِ، وفيه مِثْلُ (قَوٍّ) و(كَيٍّ) و(مَيٍّ)، فإذا ادُّغِمَ في مِثْلِ هذه المواضِعِ الْتَبَسَ، ولا يَلْتَبِسُ في (العَنْبَرِ)؛ لِـمَا ذَكَرْنا.

قال سيبويه: «وَإِنَّمَا احْتُمِلَ ذَلِكَ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالمِيمِ لِبُعْدِ المَخَارِجِ»[4].

قَوْلُهُ: «وَإِنَّمَا احْتُمِلَ ذَلِكَ»، أيْ: إظهارُ النونِ معَ الياءِ والواوِ والميمِ في (كُنْيَةٍ) و(قَنْوَاءَ) و(زَنْمَاءَ)[5]. [ش١/ ٤٣٩أ]

قال سيبويه: **«وَلَيْسَ حَرْفٌ -مِنَ الحُرُوفِ الَّتِي تَكُونُ النُّونُ مَعَهَا مِنَ الخَيَاشِيمِ- يُدَّغَمُ فِي النُّونِ؛ لِأَنَّ النُّونَ لَمْ تُدَّغَمْ فِيهِنَّ حَتَّى يَكُونَ صَوْتُهَا مِنَ**

---

(١) أي: (شَنْبَاء) و(العَنْبَر) بقلب النون ميمًا.

(٢) يريد: جاز القلب في (شَنْبَاءَ)، ولم يجز في (قَنْوَاءَ).

(٣) (عَمْب) مقتطعة من (عَمْبَرٍ) بقلب النون ميمًا، ويريد: عدم مجيء الباء مسبوقةً بميم ساكنة.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٦، و(هارون) ٤/ ٤٥٦.

(٥) انظر: التعليقة ٥/ ١٨٨، بلفظ مقارب من كلام الفارسي دون عزو.

الفَمِ، وَتُقْلَبَ حَرْفًا بِمَنْزِلَةِ الَّذِي بَعْدَهَا .... فَلَمْ يُحْتَمَلْ لَهُنَّ أَنْ تَصِيرَ مِنْ مَخَارِجِهِنَّ»[١].

أيْ: فلم تَحْتَمِلِ النونُ أنْ تصيرَ.

«الحروفِ التي تكونُ النونُ معَها من الخياشيمِ»: حروفُ الفَمِ، نحوُ الكافِ والجيمِ[٢].

أيْ: لا يُدَّغَمُ شيءٌ من هذه الحروفِ في النونِ، كَما أَنَّ النونَ لم تُدَّغَمْ فيهنَّ، ولو ادُّغِمَتِ النونُ فيهنَّ لصارتْ[٣] صَوْتُها من الفَمِ دُونَ الخياشيمِ، ولَقُلِبَتْ حَرْفًا فَمَوِيًّا، فجُعِلَتْ بمنزلة ما يكونُ بَعْدَها من حروفِ الفَمِ[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٦، و(هارون) ٤/ ٤٥٦. وعبارة «أن تصير» ليست في الشرقية، مع أن الحاشية شرحتها.

(٢) وفي التعليقة ٥/ ١٨٨: «هي حروف الفم، نحو: القاف والجيم»، ومراده حروف الإخفاء من حروف الفم، فهي التي تخرج النون معها من الخياشيم، دون حروف الادِّغام، التي تخرج النون معها من الفم اتفاقًا، وسبق التعليق على خروج النون في الادغام في ص١٩٦٢ هـ٢، وفي الإخفاء في ص١٩٦١ هـ١.

(٣) كذا في جميع النسخ، وفي التعليقة ٥/ ١٨٩ «صارَ»، و(الصوت) مذكر باتفاق، وقد أنثه رُوَيْشِد بن كثير الطائي في قوله:

يا أَيُّها الراكِبُ المُزْجِي مَطِيَّتَهُ سَائِلْ بَنِي أَسَدٍ ما هذهِ الصَّوْتُ؟

لأنه أراد به الجلبة والصيحة. انظر: اللسان (صوت) ٢/ ٥٧- والخصائص ٢/ ٤١٦- والخزانة ٤/ ٢٢١- والمعجم المفصل في المذكر والمؤنث ٢٦٥. وتخريج الكلام أن يقال: إن اسم (صار) ضمير مستتر يعود إلى (النون)، و(صوتها) بدل بعض من كل من (النون).

(٤) الحاشية في التعليقة ٥/ ١٨٨-١٨٩ من كلام الفارسي دون عزو، مع اختلاف وزيادة، وفيها تحريفات!

قال سيبويه: «وَأَمَّا اللَّامُ فَقَدْ تُدَّغَمُ فِيهَا .... وَالْبَيَانُ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّهُ قَدِ امْتَنَعَ أَنْ يُدَّغَمَ فِي النُّونِ مَا ادُّغِمَتْ فِيهِ، سِوَى اللَّامِ، فَكَأَنَّهُمْ يَسْتَوْحِشُونَ مِنَ الإِدِّغَامِ فِيهَا»[١].

أيْ: لم تُدَّغَمِ في النونِ: الميمُ ولا الباءُ ولا الياءُ ولا الواوُ ولا الراءُ، وقد ادُّغِمَتْ هي هذه الحروف، فكذلك كُرِهَ أنْ يُدَّغَمَ اللامُ فيها وإنِ ادُّغِمتْ هي في اللام[٢].

قال سيبويه: «وَلَمْ يَدَّغِمُوا المِيمَ فِي النُّونِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُدَّغَمُ فِي البَاءِ الَّتِي هِيَ مِنْ مَخْرَجِهَا، وَمِثْلُهَا فِي الشِّدَّةِ وَلُزُومِ الشَّفَتَيْنِ، فَكَذَلِكَ لَمْ يَدَّغِمُوهَا فِي مَا تَفَاوَتَ مَخْرَجُهُ، وَلَمْ تُوَافِقْهَا إِلَّا فِي الغُنَّةِ»[٣].

(فا)[٤]: لَـمَّا لم تُدَّغَمِ الميمُ في الباء -وهي مِثْلُها في أنَّها من مخرجها، وموافقةٌ لها في الشِّدَّةِ- لم يَدَّغِمُوها في النونِ وإنْ كانتِ النونُ قد ادُّغِمَتْ فيها؛ إذْ كانتِ النونُ قد تَفَاوَتَ مَخْرَجُها عن الميم، فلم تُوافِقِ الميمَ إلَّا

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٦، و(هارون) ٤/ ٤٥٦.

(٢) انظر: التعليقة ٥/ ١٨٩ من كلام الفارسي، باختلاف يسير.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٦، و(هارون) ٤/ ٤٥٦. وهذا لفظ الشرقية، وجاء (ح٧)/٢/ ٢٠٠أ: «تفاوت مخرجه عنها، ولم توافقها»، وفي الحمزاوية (٨٢-٢)٣٨٢أ- وابن دادي ٤٩ب: «تفاوت مخرجه عنها، ولم يوافقها»، وفي (ح١)١٧٨أ- و(ح٣)٤١٧أ- و(ح٨)٤٠٦أ: «تفاوت مخرجه عنها، ولم يقاربها».

(٤) التعليقة ٥/ ١٩٠، باختلاف وزيادة.

في الغُنَّةِ.

فإذا لم تُدَّغَمِ الميمُ في مَا وافَقَها من جِهَتَيْنِ -وهو الباء- كانَ أحْرَى ألَّا تُدَّغَمَ في الموافِقِ لها من جِهَةٍ واحِدةٍ، وهي النونُ.

قال سيبويه: «وَلَوْ كَانَتْ (يَنْأَى) وَ(يَنْأَلُ) لَكُنْتَ بِالخِيَارِ»(١).

(س): يُقَالُ: (يَنْأَلُ في مِشْيَتِهِ)، أي: يَتَبَخْتَرُ فيها(٢).

قال سيبويه: «وَاللَّذَانِ خَالَطَاهَا الضَّادُ وَالشِّينُ»(٣).

عند (ب): «وَقَدْ خَالَطَتْهُمَا»(٤).

قال سيبويه: «وَهْيَ مَعَ الطَّاءِ وَالدَّالِ وَالتَّاءِ وَالصَّادِ وَالزَّايِ وَالسِّينِ جَائِزَةٌ، وَلَيْسَ كَكَثْرَتِهَا مَعَ الرَّاءِ ....»(٥).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٦، و(هارون) ٤/ ٤٥٧. و(وَيَنْأَلُ) ليست في الرباحية [انظر: (ح١)١٧٨أ]- وشرح السيرافي (سيف) ٢١١- ونسخة العبدري ٣/ ١٣٦ب، وفي طرته: « يَنْأَلُ) عند أبي العباس. يَنْأَلُ: يَتَبَخَّتر في مِشْيته».

(٢) في اللسان (نأل) ١١/ ٦٣٩ تحليته بأنه: «ضَرْبٌ من المشي كأنه ينهض برأسه إلى فوق .... مشى ونهض برأسه يحركه إلى فوق، مثل الذي يعدو وعليه حِمْلٌ ينهض به». وانظر: القاموس (نأل) ١٣٦٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٦، و(هارون) ٤/ ٤٥٧. وفي ابن دادي ٤٤٩ب: «وَاللَّذَانِ يُخَالِطَانِهَا»، وفي شرح السيرافي (سيف) ٢١٢: «وَاللَّذَانِ يُخَالِطَانِ».

(٤) ولم أجد نسخة توافق (ب)، وهي على خلاف معنى الكلام، فمعناه: والحرفان اللذان يخالطانِ النونَ هما الضادُ والشينُ، وعليه تصح العبارة بلفظ: (وقد خَالَطَتْهَا)، أي: قد خالطتِ النونَ الضادُ والشينُ.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٧، و(هارون) ٤/ ٤٥٧.

(فا)[١]: أيْ: ادِّغامُ هذه الحروفِ جائِزٌ، وليسَ حُسْنُ ادِّغامِها فيها كحُسْنِ ادِّغامِها في الراءِ، وإنَّما لم يَكُنِ ادِّغامُ اللامِ في هذه الحروفِ حَسَنًا - كَما يَحْسُنُ ادِّغامُها في الراءِ- لِتَراخي مخارجِ هذه الحروفِ، وبُعْدِها في مخرجِ اللامِ وقُرْبِ مخرجِ الراءِ إليها.

وجازَ الادِّغامُ فيها لأنَّها تَجْتَمِعُ كُلُّها في أنَّها حروفُ طَرَفِ اللسانِ والثَّنَايا، وإنْ كانَ في بَعْضِها أَحْسَنَ من بَعْضٍ؛ على حَسَبِ قُرْبِهِ في المُدَّغَمِ فيهِ وبُعْدِهِ عنه، فادِّغامُ اللامِ في الظاء والثاء والذال أَقْبَحُ؛ لأنَّ مَخارِجَها أَبْعَدُ مِن مخرجِ اللامِ من الطاء وأُخْتَيها والصادِ وأُخْتَيها عنها، وقد اسْتُجِيزَ ذلك لِـمَا قُلْنا من اجتماعِهما في أنَّها حروفُ طَرَفِ اللسانِ والثَّنايا. [ش١/ ٤٤٠أ]

هَذَا بَابُ الادِّغَامِ فِي حُرُوفِ طَرَفِ اللِّسَانِ وَالثَّنَايَا

قال سيبويه: «فَإِنْ قُلْتَ: أَقُولُ (اصْحَبْ مَطَرًا) وَهُمَا شَدِيدَتَانِ، وَالْبَيَانُ فِيهِمَا أَحْسَنُ؟ فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِاسْتِعَانَةِ المِيمِ بِصَوْتِ الخَيَاشِيمِ، فَضَارَعَتِ النُّونَ، وَلَوْ أَمْسَكْتَ بِأَنْفِكَ لَرَأَيْتَهَا بِمَنْزِلَةِ مَا قَبْلَهَا»[٢].

الميمُ من الشَّدِيدِ الذي يَخْرُجُ معه الصوتُ، والباءُ لا يَجْرِي معه الصوتُ؛ فلذلك كان البَيَانُ في (اصْحَبْ مَطَرًا) أَحْسَنَ، وكان الادِّغامُ في الدَّالِ والتاءِ ونحوِهما أَحْسَنَ؛ لأنَّ الحروفَ لا تَخْتَلِفُ في الشِّدَةِ كَما اخْتَلَفَتِ

---

(١) في التعليقة ٥/ ١٩٠ العبارتان الأوليان من الحاشية فقط، إلى قوله: «كحسن ادغامها في الراء».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٨، و(هارون) ٤/ ٤٦١.

الميمُ والباءُ فيها[١].

قال: إذا ضارَعَتِ الميمُ النونَ لم يَحْسُنِ ادِّغامُ الباءِ فيهما، كما لا يجوزَ ادِّغامُ الباءِ في النونِ.

وقولُهُ: «وَلَوْ أَمْسَكْتَ بِأَنْفِكَ لَرَأَيْتَهَا»، أي: لَرَأَيْتَ الميمَ في (اصْحَبْ مَطَرًا) بمنزلةِ الباءِ[٢].

(تفسيرٌ): «بِمَنْزِلَةِ مَا قَبْلَهَا»، أي: تَصِيرُ الميمُ -إذا أَمْسَكْتَ بِأَنْفِكَ- بمنزلةِ الباءِ، عند (ب).

قال سيبويه: «وَلَيْسَ يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا إِلَّا الإِطْبَاقُ، وَهْيَ مِنَ الزَّايِ كَالطَّاءِ مِنَ التَّاءِ؛ لِأَنَّ الزَّايَ غَيْرُ مَهْمُوسَةٍ»[٣].

أي: الزايُ غيرُ مهموسةٍ، والصادُ والسِّينُ مهموستان، كما أنَّ التاءَ غيرُ مجهورةٍ، والطاءُ والدالُ مجهورتانِ.

قال سيبويه: «وَالزَّايُ وَالسِّينُ بِمَنْزِلَةِ التَّاءِ وَالدَّالِ، تَقُولُ: (احْبِزَّرَدَةَ)، وَ(رُسَّلَمَةَ)، فَتَدَّغِمُ»[٤].

---

(١) التعليقة ٥/ ١٩٢، من كلام الفارسي.

(٢) التعليقة ٥/ ١٩٢، من كلام الفارسي.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٨، و(هارون) ٤/ ٤٦١.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٨، و(هارون) ٤/ ٤٦٢. وفي ابن دادي ٤٥٠ب- و(ح٧)٢/ ٢٠١أ- والحمزاوية (٨٢-٢)٣٧٤أ- ونسخة ابن خروف ١٦١ب: «احْبِس زَّرَدَةَ، وَرُز سَّلَمَةَ»، إلا أنه في =

أي: تُدَّغَمُ كُلُّ واحِدةٍ منهما في صاحِبَتِها. [ش١/ ٤٤٠ب]

قال سيبويه: «وَهْيَ مَعَ الذَّالِ كَالطَّاءِ مَعَ الدَّالِ؛ لِأَنَّهَا مَجْهُورَةٌ مِثْلُهَا، وَلَيْسَ يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا إِلَّا الإِطْبَاقُ»[1].

لأنَّها مجهورةٌ والتاءُ مهموسةٌ، كَمَا أنَّ الطاءَ مهجورةٌ والتاءُ مهموسةٌ.

قال سيبويه: «وَإِنْ شِئْتَ أَذْهَبْتَ الإِطْبَاقَ، وَإِذْهَابُهُ مَعَ الثَّاءِ كَإِذْهَابِهِ مِنَ الطَّاءِ مَعَ التاء»[2].

(فا)[3]: يُرِيدُ: أنَّ إذهابَ الإِطْباقِ معَ التاءِ أَقْبَحُ؛ لأنَّهُ ليستِ الثاءُ مِثْلَ الظاءِ في الجَهْرِ، كَمَا أنَّ التاءَ ليستْ مِثْلَ الطاءِ في الجَهْرِ.

قال سيبويه: «وَالذَّالُ وَالثَّاءُ مَنْزِلَةُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبَتِهَا مَنْزِلَةُ الدَّالِ وَالتَّاءِ»[4].

أيْ: تُدَّغَمُ كُلُّ واحِدةٍ منهما في صاحبَتِها كَمَا ادُّغِمَتْ كُلُّ واحدةٍ من الدَّالِ والتاءِ في صاحبتِها.

ابن دادي (سَلِمَة) بكسر اللام، وفي (ح١)١٧٩أ- و(ح٣)٤١٨أ- و(ح٨)٤٠٧ب: «احْبِس زَّرَدَةَ، وَزُر سَّلَمَةَ»، بتقديم الزاي على الراء، وهو تحريف؛ لأن الكلام على ادغام السين مع الزاي.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٨، و(هارون) ٤/ ٤٦٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٩، و(هارون) ٤/ ٤٦٢.

(٣) انظر: التعليقة ٥/ ١٩٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٩، و(هارون) ٤/ ٤٦٢.

قال سيبويه: «وَالْبَيَانُ فِيهِنَّ أَمْثَلُ مِنْهُ فِي الصَّادِ وَالسِّينِ وَالزَّايِ؛ لِأَنَّ رَخَاوَتَهُنَّ أَشَدُّ مِنْ رَخَاوَتِهِنَّ»[١].

(فا)[٢]: إنَّما صارَ تَرْكُ الادِّغامِ في الرِّخْوَةِ أَمْثَلَ من تَرْكِهِ في الشَّدِيدةِ لأنَّ الرِّخْوَةَ يَجْرِي الصَّوْتُ فيها، فيَصِيرُ بِجَرَيَانِ الصَّوْتِ وامتدادِهِ بينَ الحَرْفَيْنِ الرِّخْوَيْنِ فَصْلٌ ما، والشَّدِيدُ لا يَجْرِي فيه صَوْتٌ، فيكون[٣] فَصْلًا بَيْنَهما.

قال سيبويه: «وَالْبَيَانُ فِيهَا أَمْثَلُ؛ لِأَنَّهَا أَبْعَدُ مِنَ الصَّادِ وَأُخْتَيْهَا، وَهِيَ رِخْوَةٌ، فَهُوَ فِيهِنَّ أَمْثَلُ مِنْهُ فِي الطَّاءِ وَأُخْتَيْهَا»[٤].

أي: الظاءُ وأُخْتَاها أَبْعَدُ مِن الصَّادِ وأُخْتيها من الطَّاءِ والدَّالِ والتَّاءِ عَن الصَّادِ والزَّاي والسِّينِ[٥].

قال سيبويه: «وَالظَّاءُ وَالثَّاءُ وَالذَّالُ أَخَوَاتُ الطَّاءِ وَالدَّالِ وَالتَّاءِ، لَا

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٩، و(هارون) ٤/ ٤٦٢.

(٢) التعليقة ٥/ ١٩٤.

(٣) إنْ كان الضمير في (بينهما) يعود إلى الحرفين الشديدين فـ(يكون) منصوبة؛ لوقوعها في جواب النفي (لا يجري فيه الصوت)، وإنْ كان الضمير يعود إلى الحرفين الرخو والشديد فـ(يكون) مرفوعة، أي: فيكونُ هذا الفرقُ فصلًا بينهما.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٩، و(هارون) ٤/ ٤٦٤.

(٥) انظر: التعليقة ٥/ ١٩٤-١٩٥، باختلاف وزيادة ونقص، من كلام الفارسي، وانظر: شرح السيرافي (سيف) ٢٢٩.

يَمْتَنِعُ بَعْضُهُنَّ مِنْ بَعْضٍ فِي الإِدِّغَامِ؛ لِأَنَّهُنَّ مِنْ حَيِّزٍ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ بَيْنَهُنَّ إِلَّا مَا بَيْنَ طَرَفِ الثَّنَايَا وَأُصُولِـهَا»(١).

(فا)(٢): أيْ: بَيْنَ الظَّاءِ وأُخْتيها والصَّادِ وأُخْتيها مِنْ أَنَّ مَخْرَجَ الطَّاءِ أَشَدُّ نُزُولًا إلى أطراف الثَّنِيَّتَيْنِ قليلًا.

قال سيبويه: «وَحُجَّتُهُ قَوْلُـهُمْ: (ثَلَاثُّ دَرَاهِمَ)، تُدَّغَمُ الثَّاءُ مِنْ (ثَلَاثَة) فِي الهَاءِ إِذَا صَارَتْ تَاءً، وَ(ثَلَاثُّ أَفْلُسٍ)، فَادَّغَمُوهَا»(٣).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٩، و(هارون) ٤/ ٤٦٤.

(٢) التعليقة ٥/ ١٩٤، وفيها تحريف.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤١٩-٤٢٠، و(هارون) ٤/ ٤٦٤. هذا لفظ الشرقية، وكذا في (ح١)١٧٩أ- و(ح٣)٤١٨ب- و(ح٨)٤٠٧ب-٤٠٨أ، مع زيادة لفظها: «يُرِيدُ (ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ)» بعد «ثَلَاثُّ دَرَاهِمَ»، وكذا في الحمزاوية (٨٢-٢)٣٧٥أ، وفيها «يُدَّغَمُ» و«وَادَّغَمُوهَا»، ومثل الحمزاوية (٨٢-٢) (ح٧)٢/ ٢١٠ب، ولكن فيها «ثلاث» في الموضعين بثلاث نقط في آخرها وفوقها نقطتان، وجاء في ابن دادي ٤٥١أ: «وحجته قولهم: ثلاثة دراهم، (خ) وثلاثة (خ) أفلس، فأدغموها، (خ) تقول فيه: ثلاثُّ دراهم، تدغم الثاء من ثلاثة في الهاء إذا صارت تاء»، ورمز (خ) جاء فيها فوق الكلمات التي بعدها، يعني أن «وثلاثة أفلس» وعبارة «تقول فيه: ثلاثُّ دراهم، تدغم الثاء من ثلاثة في الهاء إذا صارت تاء» ليست في أصله، ولكنها جاءت في نسخة، وقوله (ثلاثُّ) يظهر أنه تحريف صوابه (ثلاتُّ) بالتاء؛ لأن الادغام هنا إدغام أماميٌّ مُقْبِلٌ، لا خَلْفِيٌّ مُدْبِرٌ، ونحوُ ابن دادي في شرح السيرافي (سيف) ٢٣٠، وفيه: «وحجته قولهم: ثلاثة دراهم، فادغموا»، ولعل كلام سيبويه هو ما جاء في أصل نسخة ابن دادي وشرح السيرافي، وضبط المثال فيه (ثَلَاثَةُّ دَرَاهِمَ)، والزياداتُ التي في نسخ الشرقية والرباحية هي حواش وتعليقات دخلت إلى متن الكتاب؛ لتوضيح كلام سيبويه، والله أعلم.

أي: ادُّغِمَتِ [١] الثَّاءُ مِنْ (ثَلاثَةُ) في تاءِ التأنيث، وجازَ ذلك -وإنْ كانَ ما قبله ساكنًا- لأنَّهُ مِثْلُ (دَابَّةٍ)[١].

(فا)[٢]: لا يجوزُ أنْ تُدَّغَمَ [٣] التاءُ مِن (ثَلاثَة) في الدالِ مِن (دَرَاهِمَ)[٤]، والذي مَنَعَ مِن ذلك هو أنَّ هذه التاءَ إذا سَكَنَتِ انْقَلَبَتْ هاءً، وليس يجوزُ ادِّغامُها حتَّى تَسْكُنَ؛ لأنَّ الحَرْفَ المُدَّغَمَ لا يكونُ إلا ساكنًا، وإذا أَسْكِنَتِ انْقَلَبَتْ هاءً، وإذا انْقَلَبَتْ هاءً لم يَجُزْ ادِّغامُها في الدالِ؛ لِبُعْدِ المَخْرَجَيْنِ[٥].

---

(١) التعليقة ٥/ ١٩٥، من كلام الفارسي.

(٢) التعليقة ٥/ ١٩٥، من كلام الفارسي، باختلاف يسير.

(٣) سقط من (ش١)٤٤٠ب، وهو في باقي النسخ: (ح٣)٥٨٢ب- و(ش٤)٣٧٥أ- و(ح٣)٤١٨ب، وهو في التعليقة ٥/ ١٩٥.

(٤) ما منعه الفارسي هنا هو الذي حَمَلَ عليه السيرافي في شرحه (سيف) ٢٣٠ كلام سيبويه؛ وذلك أن نسخته ليست فيها الزيادات التي في نسخ الشرقية والرباحية التي نصَّت على أن مراد سيبويه ادغام الثاء في التاء في (ثلاثة)، وما قاله السيرافي ليس بمراد لسيبويه؛ لأن سيبويه يتكلم على ادغام الظاء وأختيها في الطاء وأختيها، وعكسه، فيحتج لهذا بادغام الثاء في التاء في (ثلاثة)، ولا يتكلم هنا على ادغام الطاء وأختيها بعضها في بعض، فيحتج بادغام التاء في (ثلاثة) بالدال في (دراهم)، وانظر: الأصول ٣/ ٤٢٦ - والتعليقة ٥/ ١٩٥ - وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ١٠١٠.

(٥) عند تسكين تاء التأنيث وقلبها هاءً لا يجوز ادغامها في الدال، ولكن يجوز تسكينها وإبقاؤها تاءً وادغامها في مَا تدغم فيه، وجاء هذا في الادغام الكبير لأبي عمرو البصري، فهو يدغم التاء «في مثلها» و«في عشرة أحرف من مقاربها»، «سكن ما قبلها أو تحرك بأي الحركات كان، سواء كان لام الفعل أو للتأنيث»، كقوله: ﴿الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ﴾ [سورة النحل ٣٢]، انظر: الإقناع لابن الباذش ١/ ٢٠٠-٢٠٣، ومنه النقل- والنشر ١/ ٢٨٧-٢٨٩.

قال سيبويه: «وَلَوِ اعْتَبَرْتَ ذَلِكَ وَجَدْتَهُ هَكَذَا، فَامْتَنَعَتْ كَمَا امْتَنَعَتِ الرَّاءُ أَنْ تُدَّغَمَ فِي اللَّامِ وَالنُّونِ لِلتَّكْرِيرِ»(١).

في (ح)(٢): «.... وَكَمَا امْتَنَعَتِ السِّينُ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ، وَأَنَّ فِيهَا صَفِيرًا، وَإِنَّمَا صَارَ الصَّفِيرُ لِرَخَاوَتِهِنَّ وَانْفِرَاجٍ مِنَ الثَّنِيَّتَيْنِ لَهُنَّ». [١٤٤١أ]

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ الظَّاءُ وَالذَّالُ وَالثَّاءُ؛ لِأَنَّهُنَّ مِنْ حُرُوفِ طَرَفِ اللِّسَانِ وَالثَّنَايَا، وَيُدَّغَمْنَ فِي الطَّاءِ وَأَخَوَاتِهَا، وَيُدَّغَمْنَ فِيهِنَّ»(٣).

قولُهُ: «وَيُدَّغَمْنَ فِي الطَّاءِ وَأَخَوَاتِهَا»، يعني: الظاءَ والثاءَ والذالَ.

وقولُهُ: «وَيُدَّغَمْنَ فِيهِنَّ»، يعني: أنَّ الطاءَ وأخواتِها يُدَّغَمْنَ في الظاءِ وأَخواتِها.

قال سيبويه: «وَلَا تُدَّغَمُ فِي الصَّادِ وَالسِّينِ وَالزَّايِ؛ لِاسْتِطَالَتِهَا، كَمَا امْتَنَعَتِ الشِّينُ»(٤).

يعني: الضَّادَ(٥).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٠، و(هارون) ٤/ ٤٦٥.

(٢) ظاهر الحاشية أنه جاء في (ح) هذا النصُّ بعد النصِّ المحشى عليه.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٠، و(هارون) ٤/ ٤٦٥. كذا في جميع النسخ عندي، و«يدغمن فيهن» ساقط من طبعة هارون، و«ويدغمن في الطاء وأخواتها، ويدغمن فيهن» ليس في شرح السيرافي (سيف) ٢٣٥.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٠، و(هارون) ٤/ ٤٦٦.

(٥) جاءت هذه الحاشية في متن: الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١٧٩أ]، ولم ترد في ابن دادي ٤٥١ب.

يعني: أنَّ الضَّادَ لا تُدَّغَمُ في الصَّادِ وأُخْتيها، ولا في الطَّاءِ وأُخْتيها، كَما لم يَدَّغِمُوا الشِّينَ في هذه الحروفِ[١].

قال سيبويه: «وَلَمْ تَجافَ عَنِ المَوْضِعِ الَّذِي قَرُبَتْ فِيهِ مِنَ الطَّاءَ تَجافِيَهَا»[٢].

أيْ: مِن أنَّها[٣] لا تَجافَى عَنْ مَوْضِعِ الطاءِ تَجافِيَ الشِّينِ عنه[٤].

قال سيبويه: «وَالْبَيَانُ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ، وَهْوَ أَجْوَدُ مِنْهُ فِي الضَّادِ؛ لِبُعْدِ المَخْرَجَيْنِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا إِطْبَاقٌ، وَلَا مَا ذَكَرْتُ لَكَ فِي الضَّادِ»[٥].

(فا): أيْ: ادِّغامُ الظاءِ وأُخْتَيها في الشِّينِ أَقْبَحُ من ادِّغامِ الظاءِ وأُخْتَيها؛ لأنَّ الظاءَ أَبْعَدُ من الطاءِ في المخرج. [ش١/ ٤٤١ب]

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ الظَّاءُ؛ لِأَنَّهُمَا إِذَا كَانَا مُنْفَصِلَيْنِ جَازَ الْبَيَانُ، وَيُتْرَكُ الْإِطْبَاقُ عَلَى حَالِهِ إِنِ ادَّغَمْتَ»[٦].

---

(١) سبق التعليق على ادغام الضاد والشين في حروف الصفير وغيرها في ص١٩٤٨ هـ٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٠، و(هارون) ٤/ ٤٦٦.

(٣) أي: الضاد، انظر: شرح السيرافي (سيف) ٢٣٩- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ١٠١١.

(٤) التعليقة ٥/ ١٩٦، من كلام الفارسي، ولكن الحاشية جُعلت حاشيةً على نصٍّ آخر.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٠-٤٢١، و(هارون) ٤/ ٤٦٦. وهذا لفظ الرباحية [انظر: (ح١)١٧٩ب]- وابن دادي ٤٥١ب، وفي الشرقية: «فيه» بدل «فيها».

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢١، و(هارون) ٤/ ٤٦٨.

يعني: الظاءَ وبَعْدَها التاءُ[١].

نحوُ: (أَيْقِظ تِّلْكَ)، فَتَدَعُ الإطباق على حاله إذا ادَّغَمْتَ. [٢٤٤أ]

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ تُبْدِلُ لِلذَّالِ مِنْ مَكَانِ التَّاءِ أَشْبَهَ الحُرُوفِ بِهَا»[٢].

يُرِيدُ: الدَّالَ؛ لأنَّها تُوَافِقُ الذَّالَ في الجَهْرِ[٣].

قال سيبويه: «وَإِنَّمَا مَنَعَهُمْ مِنْ أَنْ يَقُولُوا (مُذْدَكِرٌ) -كَمَا قَالُوا (مُزْدَانٌ)- أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُدَّغَمُ فِي صَاحِبِهِ فِي الاِنْفِصَالِ، فَلَمْ يَجُزْ فِي الحَرْفِ الْوَاحِدِ إِلَّا الاِدِّغَامُ، وَالزَّايُ لَا تُدَّغَمُ فِيهَا عَلَى حَالٍ، فَلَمْ يُشَبِّهُوهَا بِهَا»[٤].

(في نسخةٍ)[٥]: «وَإِنَّمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يَقُولُوا (مُذْدَكِرٌ) -كَمَا قَالُوا

---

(١) جاءت هذه الحاشية بعد «منفصلين» في متن: الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١٧٩ب]، ولم ترد في ابن دادي ٤٥١ب- وشرح السيرافي (سيف) ٢٤٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٢، و(هارون) ٤/ ٤٦٩.

(٣) انظر: شرح السيرافي (سيف) ٢٤٩.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢، و(هارون) ٤/ ٤٦٩-٤٧٠. وهذا لفظ الشرقية- والحمزاوية (٨٢-٢)٣٧٧أ، وجاء في (ح٧)٢/ ٢٠٢ب «لِأَنَّ» بدل «أَنَّ»، وفي ابن دادي ٤٥٢أ «قَدْ يُدَّغَمُ» بدل «يُدَّغَمُ»، وفي (ح١)١٩٧ب- و(ح٣)٤٢٠أ- و(ح٨)٤٠٩أ «قَدْ يُدَّغَمُ .... فَلَمْ يَجُزْ فِي الحَرْفِ الوَاحِدِ الاِدِّغَامُ»، وسقوط (إِلَّا) تحريف؛ لمخالفته المعنى،

(٥) لم أقف على نسخة مثلها. والعلةُ التي في هذه النسخة أحسنُ من العلة التي في النسخ المشهورة، فهذه العلةُ علةٌ صحيحةٌ ومطردةٌ، فالدال والذال لم يتواليا في كلمة؛ فلذا تركت العرب إظهارهما هنا كي لا يتواليا، وأما العلةُ التي في النسخ المشهورة فغيرُ مطردةٍ، وفِعْلُ سيبويه نفسه يدل على عدم =

(مُزْدَانٌ)- لِأَنَّ الذَّالَ وَالدَّالَ لَا يَلْتَقِيَانِ فِي كَلَامِهِمْ[١]؛ لِتَقَارُبِ الحَرْفَيْنِ وَكَثْرَةِ التَّضْعِيفِ، فتُرِكَ كَمَا قَلَّ (سَلِسَ) وَ(يَدِيَ)».

(س): أبو عُمَرَ يقولُ: (مُذْدَكِرٌ) مِثْلُ (مُظْطَلِم)[٢].

اطرادها، فقد ذَكَرَها في أول الفصل ٤/ ٤٦٧ بقوله: «وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الحُرُوفُ المُتَقَارِبَةُ فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ -وَلَمْ يَكُنِ الحَرْفَانِ مُنْفَصِلَيْنِ- ازْدَادَا ثِقَلًا وَاعْتِلَالًا، كَمَا كَانَ المِثْلَانِ -إِذْ لَمْ يَكُونَا مُنْفَصِلَيْنِ- أَثْقَلَ؛ لِأَنَّ الحَرْفَ لَا يُفَارِقُهُ مَا يَسْتَثْقِلُونَ»، ثم ذكر عدة أمثلة حتى ذكر ٤/ ٤٧٠ (مُدَّكِر) و(مُذَّكِر) وعدم (مُذْدَكِر)، وقبل ذلك ذَكَرَ ٤/ ٤٦٧ (مُثَّرِد) و(مُتَّرِد) وجواز البيان (مُثْتَرِد) مع أن الثاء والتاء يُدَّغَمان في بعضهما منفصلَيْنِ، وذَكَرَ ٤/ ٤٦٨ (مُظَّعِن) و(مُطَّعِن) وجواز البيان (مَظْطَعِن)، و(مُظَّلِم) و(مُطَّلِم) وجواز البيان (مُظْطَلِم) مع أن الظاء والطاء يُدَّغَمان في بعضهما منفصلين.

والغريب أن الرماني (تحقيق العبداللطيف) ١٠١٩ عندما ذكر عن سيبويه عدم جواز (مُذْدَكِر) علَّله بعلة ثالثة، تختلف عن العلتين المذكورتين هنا، فقال: «ووجه قول سيبويه أنه لما تقاربا قُرْبًا شديدًا، وكانا من الحروف التي لا إطباقَ فيها ولا استعلاء= قَوِيَ الادغامُ؛ لكثرة الحروف التي هما منهما، كما يَقْوَى الادغامُ في حروف طرف اللسان لكثرتها، ولا يقوى في حروف الحلق لقلتها».

(١) لم أجد كلمة تبدأ بدال بعدها ذال، أو تبدأ بذال بعدها دال، ولا كلمة تنتهي بدال قبلها ذال، أو تنتهي بذال قبلها دال، ولكن قد تتوالى الدال والذال لعلة تصريفية، نحو: (ذُدْ)، فعلَ أمر من (الذَّوْدِ).

(٢) أي: يجوز في (مُفْتَعِل) من (الذِّكْرِ) ثلاثةُ الأوجهِ الجائزةِ في (مُفْتَعِلٍ) من (الظُّلْم)، وهي (مُدَّكِرٌ) و(مُذَّكِرٌ) بالادغام، و(مُذْدَكِرٌ) بالإظهار، وقد نقله المبرد هنا عن أبي عمر الجرمي، وأيَّده بقوله: «وهو القياس الجيد البالغ»، وظاهر ذلك أن الجرمي والمبرد جوَّزا ذلك قياسًا لا سماعًا، وكذا نقله عن الجرمي قياسًا: الفارسي في التعليقة ٥/ ١٩٧- والرماني في شرحه (رسالة) ١٠١٩- وابن جني في المنصف ٢/ ٣٣١- والزمخشري في المفصل ٥١٦، ٥٥٥- ونقله عنه سماعًا ابن جني في سر الصناعة ١/ ١٨٧- والخصائص ٢/ ١٤٢- والرضي في شرح الشافية ٣/ ٢٨٦، وانظر: شرح المفصل ١٠/ ٤٩- وشرح الملوكي ٣٢٤- وشرح المفصل ١٠/ ٤٩- والممتع ١/ ٣٥٧.

وهو القِيَاسُ الجَيِّدُ البالِغُ[١].

قال سيبويه: «وَالضَّادُ فِي ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الصَّادِ .... وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (مُضْطَجِعٌ)، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (مُضَّجِعٌ)، وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ (مُطَّجِعٌ)؛ حَيْثُ كَانَتْ مُطْبَقَةً، وَلَمْ تَكُنْ فِي السَّمْعِ كَالصَّادِ[٢]، وَقَرُبَتْ مِنْهَا، وَصَارَتْ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ»[٣].

(فا)[٤]: يقولُ: الصَّادُ أَنْدَى في السَّمْعِ مِن الضَّادِ، فلذلك لم يَجُزِ

---

(١) الحاشية نقلها الفارسي في التعليقة ٥/ ١٩٧.

(٢) كذا بالصاد المهملة في الرباحية [انظر: (ح١)١٧٩ب]- وأعلى نسختين لشرح السيرافي (سيف) ٢٥١، وجاء بلفظ «كالضَّاد» المعجمة في: ابن دادي ٤٥٢أ- ونسخ الشرقية، وكُتِبَ تحتها في (ش٣)٥٨٤أ: «صح»- والتعليقة ٥/ ١٩٧، وجاء في حاشية (ح٧)٢/ ٢٠٣أ: «حيث كانت كالطاءِ مطبقةً»، وجاء في نسخة من شرح السيرافي (سيف) ٢٥١: «حيث كانت الطاء مطبقة»، وهو تحريف مِمَّا في حاشية (ح٧).

قلت: على رواية «كالصَّاد» الكلام مستقيم واضح، فهو يعلِّل لادِّغام الضاد في الطاء بأن الضاد كالطاء مطبقة، وهي مقاربة لها، وصارتا في كلمة واحدة، وهي مع ذلك ليست كالصاد في السمع، وعلى هذا شرح السيرافي والرماني كما سيأتي في التعليق على الحاشية الآتية. وأما على رواية «كالضَّاد» ففي استقامة الكلام نظر؛ لاختلال عود الضمائر، وإن كان معناه واضحًا، فهو يعلل أولًا لعدم ادغام الصاد في الضاد بأنها وإن كانت مطبقةً ليست كالضَّاد في السمع، ثم يعلِّل لادِّغام الضاد في الطاء بأنها قربت منها وصارتا في كلمة واحدة، وعلى هذا شرح الفارسي في الحاشية الآتية وفي التعليقة.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٢، و(هارون) ٤/ ٤٧٠.

(٤) التعليقة ٥/ ١٩٧.

ادِّغامُ الصَّادِ في الطَّاءِ، وجازَ ادِّغامُ الضَّادِ فيها[١].

(نسخةٍ): لأنَّ الصَّادَ أَشَدُّ تَفَشِّيًا[٢]، وهي من حروف الصَّفير.

قال سيبويه: «وَلَا يَدَّغِمُونَهَا فِي الطَّاءِ فِي الِانْفِصَالِ»[٣].

قال: الانفصالُ نحوُ (أَقْرِضْ طَالِبًا)، وكذلك لامُ المَعْرِفَةِ لا تُدَّغَمُ في انفصالٍ، نحوُ (هَلْ طَلَبْتَ؟)، وَإِنِ ادُّغِمَ في قولك (الطَّالِبُ)[٤].

---

(١) ظاهر هذه الحاشية أنها على رواية «كالضَّاد»؛ فقد شرح الفارسي كلام سيبويه على أنه تعليل لعدم ادغام الصاد في الطاء، وجواز ادغام الضاد فيها، ولم يشرحه على أنه تعليل لادغام الضاد في الطاء، وأما السيرافي (سيف) ٢٥١-٢٥٣ فقد شرح على رواية «كالصَّاد»، فجعل كلام سيبويه تعليلًا لادغام الضاد في الطاء، ونحوه الرماني في شرحه (رسالة) ١٠٢٠.

(٢) المشهور أن التفشي صفة للشين، وبذا صرَّح سيبويه ٤/ ٤٤٨، وقال عن الراء ٤/ ٤٤٨: «وهي تَفَشَّى»، وقال عن الظاء ٤/ ٤٨١: «لأنها ليست كالظاء في الجَهْرِ والفُشُوِّ في الفم»، وأَلْحَقَ المبرد في المقتضب ١/ ٢١١ و٢١٤ وغيره بالشين الضادَ، وألحق آخرون: الثاء والفاء والراء والصاد والسين والياء، وقال المرعشي في جهد المقل ١٥٩: «الحروف المذكورة مشتركة في كثرة انتشار خروج الريح، لكن ذلك الانتشار في الشين أكثر؛ ولذا اتُّفِقَ في تفشيه، وفي البواقي المذكورة قليل بالنسبة إليه؛ ولذا لم يصفها أكثر العلماء بالتفشي»، وانظر: الرعاية لمكي ١١٠، ٢٠١- والموضح للقرطبي ٩٦- والتمهيد لابن الجزري ١٧٨- والنشر ١/ ٢٠٥- والدراسات الصوتية لغانم الحمد ٢٧٢.

وما في هذه النسخة من أن الصاد أشد تفشيًا من الضاد خلاف الظاهر؛ فالتفشي في الضاد أكثر منه في الصاد، كما أنه خلاف ظاهر الخلاف السابق في صفة التفشي، فالذين وصفوا الضاد بالتفشي كثيرون ومتقدمون، والذين وصفوا الصاد بالتفشي قليلون متأخرون.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٢، و(هارون) ٤/ ٤٧٠.

(٤) التعليقة ٥/ ١٩٨، من كلام الفارسي.

قال سيبويه: «لِأَنَّهُمَا فِي الِانْفِصَالِ أَثْقَلُ مِنْ جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا»[١].

(فا)[٢]: لأنَّهما شَدِيدَانِ لا يَجْرِي فيهما الصَّوتُ، فيكونَ جَرَيَانُ الصَّوتُ فيهما كالفَصْلِ بينهما.

(فا)[٣]: يقولُ: إِظْهَارُ الطاءِ مَعَ التاءِ والبَيَانُ فيهما مُنْفَصِلَيْنِ أَثْقَلُ منه في سائِرِ الحروفِ، فلذلك كانَ القَلْبُ والادِّغامُ أَحْسَنَ. [ش١/ ٤٤٢ب]

قال سيبويه: «وَلَمْ يَدَّغِمُوهَا فِي التَّاءِ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا أَنْ يَبْقَى الْإِطْبَاقُ؛ إِذْ كَانَ يَذْهَبُ فِي الِانْفِصَالِ، فَكَرِهُوا أَنْ يُلْزِمُوهُ ذَلِكَ فِي حَرْفٍ لَيْسَ مِنْ حُرُوفِ الْإِطْبَاقِ»[٤].

ﷺ يقولُ[٥]: لم يَدَّغِمُوا الطاءَ في التاءِ في الاتِّصَالِ لأنَّهم إذا ادَّغَمُوا الطاءَ في التاءِ لم يَلْتَزِمُوا إِبْقَاءَ الإِطْبَاقِ؛ لأَنَّهُ قد يُذْهَبُ به في مِثْلِ (انْقُطْ تَوْأَمًا)، فيُقَالُ: (انْقُتَّوْأَمًا)، وقد يُبَقَّى، فقالُ: لو ادُّغِمَ الطاءُ في التاءِ في

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٢، و(هارون) ٤/ ٤٧٠. وفي (ح٧)٢/ ٢٠٣أ: «ذكرناه».

(٢) التعليقة ٥/ ١٩٨، باختلاف.

(٣) التعليقة ٥/ ١٩٨، باختلاف يسير.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٢، و(هارون) ٤/ ٤٧٠. و«أَنْ يَبْقَى» رواية: الشرقية- وابن دادي ٤٥٣ب- و(ح١)١٨٠أ- و(ح٣)٤٢٠أ- و(ح٨)٤٠٦أ- وشرح السيرافي (سيف) ٢٥٤، وجاء في: (ح٧)٢/ ٢٠٣أ- والحمزاوية (٨٢-٢)٣٧٧أ: «إِلَّا أَنْ يَبْقَى»، وجاء في (ح٧)- والحمزاوية (٨٢-٢)- وابن دادي: «كَانَتْ» بدل «كَانَ»، وجاء في: الرباحية «في حروف» بدل «في حرف».

(٥) انظر: التعليقة ٥/ ١٩٨، من كلام الفارسي.

الانفصالِ -ولم تُقْلَبْ طاءً- لكانَ جَدِيرًا أَنْ يَلْزَمَهُ ذهابُ الإِطْبَاقِ في الاتِّصالِ -كَمَا لَزِمَهُ في الانفصالِ- لِلُزُومِ الادِّغامِ إِيَّاهُ؛ لاتِّصالِهِ[1].

قال سيبويه: «لِأَنَّهُ يُبْنَى الْفِعْلُ عَلَى التَّاءِ، وَيُغَيَّرُ الْفِعْلُ فَتَسْكُنُ اللَّامُ كَمَا أُسْكِنَ الْفَاءُ فِي (افْتَعَلَ)، وَلَمْ تَتْرُكِ الْفِعْلَ عَلَى حَالِهِ فِي الْإِظْهَارِ»[2].

(فا): أيْ: على حالِهِ إذا كانَ فاعِلُهُ مُظْهَرًا، نحوُ (ضَبَطَ زَيْدٌ)؛ لأَنَّهُ

---

(١) هذا التفسير على رواية «لِأَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا أَنْ يَبْقَى الْإِطْبَاقُ»، وتفسير كلام سيبويه عليه: لم يَدَّغِمِ العربُ الطاء في التاء في الاتصال؛ لأنهم لم يريدوا أن يبقى الإطباقُ والقياسُ يحكم بذهابه، وبيانُ هذا القياسِ أنَّ الإطباقَ -عند ادغام الطاء في التاء في الانفصال- يجوز إذهابه وإبقاؤه، فلما كان إذهابه جائزًا في الانفصال كان القياس يحكم بوجوب ذهابه في الاتصال؛ لأن الادغام في الاتصال أقوى منه في الانفصال، وهذا قول سيبويه: «إذ كان يذهب في الانفصال»، أي: إذ كان الإطباق يذهب في الانفصال جوازًا، فقياسه أن يذهب في الاتصال وجوبًا.

هذا تفسير كلام سيبويه على هذه الحاشية، وقد نقلها الفارسي في التعليقة ٥/ ١٩٨ بلفظها ولم يعزها وليس قبلها: «قال أبو علي»، وأما السيرافي في شرحه (سيف) ٢٥٥ فقد حمل كلام سيبويه على حذف لام النفي، أي: (لأنهم لم يريدوا ألَّا يبقى الإطباق)، أي: لم يريدوا عدم إبقاء الإطباق، بل أرادوا إبقاءه، فقلبوا التاء طاءً وادغموا، ونحو هذا المعنى هو معنى الرواية الأخرى: «لم يريدوا إلَّا أنْ يبقى الإطباقُ»، أي: لم يريدوا إلَّا إبقاء الإطباق، فقلبوا التاء طاءً وادغموا.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٣، و(هارون) ٤/ ٤٧١. هذا لفظ الشرقية، وفي (ح١)١٨٠أ: «فتُسْكَنُ اللامُ كما تُسْكَنُ .... ولم يُتْرَكِ الفِعْلُ»، وفي (ح٧)٢/ ٢٠٣أ- والحمزاوية (٨٢-٢)٣٧٨أ: «فتَسْكُنُ اللامُ كما تَسْكُنُ .... ولم يُتْرَكِ الفِعْلُ»، وفي ابن دادي ٤٥٢ب: «يَبْنِي الفِعْلَ .... ويُغَيِّرُ الفِعْلَ، فيُسْكَنُ اللامُ كما أُسْكِنَ .... ولم يَتْرُكِ الفِعْلَ».

أَسْكَنَ اللامَ في الإضمار(١).

قال سيبويه: «وَهْيَ فِي (افْتَعَلَ) لَمْ تَدْخُلْ عَلَى أَنَّهَا تَخْرُجُ مِنْهُ لِمَعْنًى ثُمَّ تَعُودُ لِآخَرَ»(٢).

(فا): أي: في أنَّها لا تَلْزَمُ.

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّ تَرْكَ الْبَيَانِ هُنَا أَقْوَى مِنْهُ فِي الْمُنْفَصِلَيْنِ؛ لِأَنَّهُ مُضَارِعٌ، فَأَنْ تَقُولَ: (احْفَظْ تِلْكَ) وَ(خُذْ تِلْكَ) وَ(ابْعَثْ تِلْكَ) فَتُبَيِّنَ أَحْسَنُ مِنْ (حَفِظْتُ) وَ(أَخَذْتُ) وَ(بَعَثْتُ)»(٣).

عندَ (ب): يعني أنَّ (فَعَلْتُ) يُضارِعُ (افْتَعَلَ).

---

(١) أي: أن الفعل الماضي الصحيح الآخر يبقى على أصله مفتوح اللام إذا كان فاعله اسمًا ظاهرًا، وتسكن لامه إذا كان فاعله ضمير رفع متحركًا.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٣، و(هارون) ٤/ ٤٧٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٣، و(هارون) ٤/ ٤٧٢. و(تُبيِّنَ) بالنصب في: (ش١)٤٤٣أ- و(ش٤)٣٧٦ب- وابن دادي ٤٥٢ب، وهو الوجه عطفًا (تقولَ)، وبالرفع في: (ش٣)٥٨٥أ- و(ح١)١٨٠أ- و(ح٧)٢/ ٢٠٣ب- والحمزاوية (٨٢-٢)٣٧٨أ، فيُخَرَّج على أن جملة (تبيّن) حالية. و(حَفِظْتُ وأَخَذْتُ وبَعَثْتُ) جاءت في ابن دادي بتشديد الحرف الأخير وضمه وإخلاء الحرف قبله، أي: بادغام ما قبل التاء فيها، وهو خلاف المراد؛ لأن سيبويه بيَّنَ أنَّ ترك البيان (الادغام) هنا أقوى في الاتصال منه في الانفصال، وبنى على ذلك أن البيان (الإظهار) هنا أحسن في الانفصال منه في الاتصال، وضَرَبَ أمثلةً لهذا البيان، فهو يوازن بين حالتين (الاتصال والانفصال) لشيء واحد (البيان).

يعني: مَا يُبْنَى مَعَ الكلمةِ في نحوِ (افْتَعَلَ)[١].

(فا): كأنَّهُ قالَ: (فعلْتُ) مُضارِعٌ مَا يُبْنَى مَعَ الكلمةِ الواحدةِ، فَشَرَحَهُ.

قال (فا)[٢]: يقول: (فَعَلْتُ) -نحوُ (خَبطُّ)- الادِّغامُ فيه أَحْسَنُ منه في (انْقُطْ تَوْأَمًا)؛ لأنَّ التاءَ في (فَعَلْتُ) تُشَابِهُ تاءَ (افْتَعَلَ) في أنَّهما مِن كلمةٍ واحدةٍ، والفاعلُ من الفِعْلِ قد يكونُ بمنزلةِ بَعْضِ حُرُوفِهِ[٣]، في (يَضْرِبَانِ) جاءَ الإعرابُ بَعْدَ اسْمِ الفاعِلَيْنِ، كَمَا تجيء في الْمُعْرَبَاتِ بَعْدَ أواخِرِها، فالتاءُ في (فَعَلْتُ)كأنَّها على هذا التأويلِ من نَفْسِ الكلمةِ.

قال سيبويه: «فَإِذَا كَانَتِ التَّاءُ مُتَحَرِّكَةً وَهَذِهِ الحُرُوفُ سَاكِنَةً بَعْدَهَا لَمْ يَكُنِ ادِّغَامٌ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الإِدِّغَامِ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ سَاكِنًا؛ لِـمَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنَ الْمُنْفَصِلَيْنِ، نَحْوُ (بُيِّنَ لَهُمْ)، وَ(ذُهِبَ بِهِ)»[٤].

أيْ: في أنَّهُ إذا أُسْكِنَ الثاني لم يُدَّغَمْ.

---

(١) هذه الحاشية جاءت في متن: الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١٨٠أ]، ونقلها ناسخ ابن دادي في حاشيتها عن نسخة أخرى.

(٢) التعليقة ٥/ ١٩٩، وفيها: «في نحو (يضربان)».

(٣) انظر: الإيضاح للزجاجي ٧٥- وسر الصناعة ١/ ٢٢٠، واستدل بتسعة أدلة على شدة اتصال الفاعل بالفعل- والمنصف ٢/ ٣٢٣- وشرح المفصل ١٠/ ٤٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٣، و(هارون) ٤/ ٤٧٢.

وذَكَرَهُ قَبْلَ هذا بورَقَتَيْنِ[1].

(فا)[2]: أَصْلُ الادِّغامِ أَنْ يُسَكَّنَ الأوَّلُ ويُحَرَّكَ الثاني مُدَّغَمًا فيه، وكذلك يَلْزَمُ أَنْ يُقْلَبَ الأوَّلُ إلى لَفْظِ الثاني[3]، ولو قُلِبَ الثاني إلى لَفْظِ الأوَّلِ لَأَسْكَنَ الثانيَ، كَما أَنَّهُ لَـمَّا قَلَبَ الأوَّلَ وَحَرَّكَ الثاني[4]، وتسكينُ الثاني وتحريكُ الأوَّلِ عَكْسُ ما عليه حُكْمُ الادِّغام.

قال سيبويه: «فَهَذَا يَتَحَرَّكُ فِي (فَعَلَ) وَ(يَفْعَلُ) وَنَحْوِهِ، وَهُوَ تَضْعِيفٌ لَا يُفَارِقُ هَذَا اللَّفْظَ، وَالتَّاءُ هُنَا بَيْنَ سَاكِنَيْنِ فِي بِنَاءٍ لَا يَتَحَرَّكُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فِيهِ فِي فِعْلٍ وِلَا اسْمٍ»[5].

---

(١) في ٤/ ٤٦٩، قال: «أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ فِي الْمُنْفَصِلَيْن بالادِّغَامِ -نَحْوُ (ذُهِبَ بِهِ)، وَ(بُيِّنَ لَهُ)- فَأَسْكَنْتَ الْآخِرَ= لَمْ يَكُنِ ادِّغَامٌ حَتَّى تُسْكِنَ الْأَوَّلَ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ جَعَلُوا الْآخِرَ يَتْبَعُهُ الْأَوَّلُ، وَلَمْ يَجْعَلُوا الْأَصْلَ أَنْ يَنْقَلِبَ الْآخِرُ فَتَجْعَلَهُ مِنْ مَوْضِعِ الْأَوَّلِ».

(٢) التعليقة ٥/ ٢٠٠.

(٣) هذا أصل الادغام الذي جاء أكثر الادغام عليه، ويسميه المحدثون الإدغام المدبر والمماثلة الرجعية والتأثر الرجعي ، وجاء عكسه قليلًا، فيقلب الثاني من جنس الأول، ويسميه المحدثون الإدغام المقبل والمماثلة التقدمية والتأثر التقدمي ، نحو (مُطَّلِم) و(مُظَّلِم) في (مُظْطَلِم)، انظر: الكتاب ٤/ ٤٦٧- والموضح للقرطبي ١٤٠- وشرح المفصل ١٠/ ١٣٢- والدراسات الصوتية لغانم الحمد ٣٣٤.

(٤) كذا في حواشي: (ش١)- و(ش٣)٥٨٥ب- و(ش٤)٣٧٦ب، وجاء في (ح٣)٤٢٠ب:«كما أنه لو قلب الأول وحرك الثاني»، وجاء في التعليقة ٥/ ٢٠٠: «كَمَا أَنَّهُ لو قَلَبَ الأوَّلَ إلى لَفْظِ الثاني أَسْكَنَ الأوَّلَ وحَرَّكَ الثانيَ».

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٤، و(هارون) ٤/ ٤٧٣.

(فا)[١]: أيْ: أنَّ اللَّامَ مِنْ (رَدَدْتُ) تَتَحَرَّكُ في هذا الموضعِ[٢]، وهي معَ ذلك لم يُدَّغَمْ فيها لِسُكُونِها[٣]، فإذا لم يُدَّغَمْ فيها لِسُكُونِها معَ تحرُّكِها في هذه المواضِعِ فَأَلَّا يُدَّغَمَ في الطاءِ -مِن (اسْتَطْعَمَ) الذي لا يَتَحَرَّكُ- أَوْلَى. [ش١/ ٤٤٣أ]

قال سيبويه: «فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي المِثْلَيْنِ لَمْ يَجُزْ فِي المُتَقَارِبَيْنِ إِلَّا الْبَيَانُ، نَحْوُ (تِدْ) وَ(لَا تَتِدْ) إِذَا نَهَيْتَ، فَلِهَذَا الَّذِي ذَكَرْتُ لَكَ لَمْ يَجُزْ فِي (اسْتَفْعَلَ) الادِّغَامُ»[٤].

عند (ب): «الإِدِّغَامُ»[٥].

(فا): ليسَ بِشَيْءٍ.

(نُسْخَةٍ): «لَمْ يَكُنْ فِي (اسْتَفْعَلَ) إِلَّا الْبَيَانُ»[٦].

زِيَادةٌ في (أُخْرَى) من هذا[١]: ولو لم تكن هذه الصِّفَةُ لَـمُنِعَتْ

---

(١) انظر: التعليقة ٥/ ٢٠٠، بنحوه.

(٢) أي: قد تتحرَّك، في نحو: (رَدَّ زيدٌ) و(يَرُدُّونَ).

(٣) حكى سيبويه الادغام هنا عن بعض العرب، فقال ٣/ ٥٣٥: «وَزَعَمَ الخَلِيلُ أَنَّ نَاسًا مِنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ يَقُولُونَ: (رَدَّنَ) وَ(مَدَّنَ) وَ(رَدَّتُ)، جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ (رَدَّ) وَ(مَدَّ)»، وانظر: الممتع ٢/ ٦٦٠- وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٩٠- وشرح الشافية ٣/ ٣٤٤- - والارتشاف ١/ ٣٤٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٤، و(هارون) ٤/ ٤٧٣.

(٥) بدل (البيان) في قوله: «لَمْ يَجُزْ فِي المُتَقَارِبَيْنِ إِلَّا الْبَيَانُ».

(٦) ومثل هذه النسخة نسخة شرح السيرافي (سيف) ٢٦٣.

ذلك؛ لأَنَّهُ لا تَصِلُ إليها الحركةُ على حالٍ في وَجْهٍ من الوُجُوهِ، وهذه الحُرُوفُ قد تُصَرَّفُ في أَفْعَالِها فتُحَرَّكُ، وسَنُبَيِّنُ ذلك إنْ شاء الله.

قال سيبويه: «فَقَدِ اجْتَمَعَ فِيهِ الْأَمْرَانِ»[٢].

أيْ: الاعتلالُ في الفاءِ بتحريكِها وسكونِ ما قَبْلَ الحرفِ الأوَّلِ، وهو السِّينُ[٣].

يعني: الادغامَ والتَّغْيِيرَ[٤].

قال سيبويه: «فَأَمَّا (اخْتَصَمُوا) وَ(اقْتَتَلُوا) فَلَيْسَتَا كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا حَرْفَانِ وَقَعَا مُتَحَرِّكَيْنِ، وَالتَّحَرُّكُ أَصْلُهُمَا»[٥].

أيْ: ليسَ القافُ من (اقْتَتَلَ) كالسِّين في (اسْتَفْعَلَ)، فيَمْتَنِعَ تحريكُ القافِ فيه للادِّغامِ كَمَا امْتَنَعَ تحريكُ السينِ من (اسْتَفْعَلَ) للادِّغام؛ لأنَّ القافَ منها فاءٌ أَصْلُها الحركةُ[٦].

(فا): أيْ: الساكنُ الذي قَبْلَ التاءِ من (اقْتَتَلُوا) -يعني الفاءَ من

---

(١) أي: من هذا الموضع، وهو نهاية النص المحشى عليه.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٤، و(هارون) ٤/ ٤٧٣.

(٣) وفي التعليقة ٥/ ٢٠٢: «يعني: سكونَ ما قَبْلَ التاءِ في (الاسْتِفْعَالِ)، وإِعْلالَ العَيْنِ بَعْدَهُ».

(٤) هذه الحاشية نقلتها من حواشي نسخة ابن دادي ٤٥٣أ.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٤، و(هارون) ٤/ ٤٧٣.

(٦) التعليقة ٥/ ٢٠٢، من كلام الفارسي، وانظر: شرح عيون سيبويه ٣٢١.

(اقْتَتَلُوا)- أَصْلُها الحركةُ؛ لأنَّها قد تَتَحَرَّكُ في (فَعَلَ) ونَحْوِهِ، وليسَ السِّينَ من (اسْتَفْعَلَ) التي لا حَظَّ لها في الحركةِ في مَوْضِعٍ.

في (أُخْرَى) زيادةٌ من هذا[١]: ولَيْسَتْ كضَادِ (اسْتَضْعَفَ) ودَالِ (رَدَدْتُ) الثانية؛ لأنَّ الحَرْفَيْنِ في (اقْتَتَلُوا) مُتَحَرِّكَانِ، فقَوِيَ الآخِرُ على الأَوَّلِ قُوَّتَهُ في (قَتَّلْتُ) إذا تَحَرَّكَتا[٢]، فلَمَّا ادَّغَمْتَ تَحَرَّكَ ما قبلهما تَحَرُّكَ فاءِ (يَفُتُّ)، وأنت ههنا قد امْتَنَعْتَ من الادغام لِضَعْفِ الحرف الثاني.

قال سيبويه: «لِأَنَّكَ قَدْ تَقُولُ: (مُدَّ) وَ(قُلْ) وَنَحوَ ذَلِكَ»[٣].

في (نُسْخَةٍ): «وَقَلَّ».

(فا): هو الجَيِّدُ.

قال سيبويه: «وَلَمْ يَكُونُوا لِيُظْهِرُوا الْوَاوَ فتكُونَ فِيهَا كَسْرَةٌ وَقَبْلَهَا يَاءٌ، وَقَدْ حَذَفُوهَا وَالْكَسْرَةُ بَعْدَهَا»[٤].

---

(١) أي: من هذا الموضع، وهو نهاية النص المحشى عليه.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٤٤٣- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ٩٥٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٥، و(هارون) ٤/ ٤٧٤. و(قُلْ) هو لفظ: الشرقية- و(ح١)١٨٠أ، وجاء بلفظ (قُلَّ) بضم الأول وتشديد الآخر في: الحمزاوية (٨٢-٢)٣٧٩أ، وبلفظ (قَلَّ) بفتح الأول وتشديد الآخر في: (ح٧)٢/ ٢٠٣ب- والنسخة المذكورة في الحاشية الآتية، وبلفظ (قُدَّ) بضم الأول ودال مشددة في ابن دادي ٤٥٣أ.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٥، و(هارون) ٤/ ٤٧٤.

(فا)[1]: يقولُ: حَذَفُوا الواوَ والكسرةُ بَعْدَها في (يَعِدُ)، فإذا وَقَعَتِ الكسرةُ عليها نَفسِها في مِثْلِ (يَوَدُّ) كانَ الحَذْفُ أَوْلَى.

قال سيبويه: «وَقَالُوا (مُحْتِدٌ) فَلَمْ يَدَّغِمُوا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي مَوْضِعِ التَّاءِ دَالٌ»[2].

(س): مِثْلُ (المَشِدِّ) و(المَفِرِّ)؛ لأنَّ مَوْضِعَ الفِعْلِ مِنْ هذا يجيءُ على (مَفْعِلٍ)[3].

قال سيبويه: «وَكَرِهُوا (وَطْدًا) وَ(وَتْدًا)؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الِاسْتِثْقَالِ، فَإِنْ قِيلَ: بُيِّنَ كَرَاهِيَةَ الِالْتِبَاسِ، وَإِنْ شِئْتَ أَبْقَيْتَ فِي الطَّاءِ الْإِطْبَاقَ وَادَّغَمْتَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَقِيَ الْإِطْبَاقُ لَمْ يَكُنِ الْتِبَاسٌ مِنَ الْأَوَّلِ»[4].

عند (ب): (س): الاسْتِثْقَالُ تَقَارُبُ مَخَارِجِ الحروفِ وتَبْيِينُها.

عند (ب): وسكونُ الحَرْفِ الأَوَّلِ مِن المُتَقَارِبَيْنِ.

---

(١) التعليقة ٥/ ٢٠٣، باختلاف يسير.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٥، و(هارون) ٤/ ٤٧٤.

(٣) يريد أن اسم المكان مِمَّا مضارعه مكسور العين يكون على (مَفْعِلٍ)، قال سيبويه ٢/ ٢٤٦: «أَمَّا مَا كَانَ مِنْ (فَعَلَ يَفْعِلُ) فَإِنَّ مَوْضِعَ الفِعْلِ (مَفْعِلٌ)»، وانظر: التكملة ٥٢٤- والشافية ٣٠، وانظر: شرح السيرافي (سيف) ٢٦٧- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ١٠٣١.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٥، و(هارون) ٤/ ٤٧٤. و(من الأول) ليس في الرباحية [انظر: (ح١)١٨٠أ]- وابن دادي ٤٥٣أ.

يعني: (وَطْدًا) و(وَتْدًا)[١].

في (أُخْرَى)[٢]: ولا يقولُ في (يَلْتَقِي): (يَتَّقِي) في قَوْلِ مَنْ قال: (هَتَّرَى[٣]) فادَّغَمَ؛ لأنَّ هذا لا يُشْبِهُ حينئذٍ (مُتَّرِكًا و(مُتَّقِيًا)، فَيَلْتَبِسُ بِمَا التاءُ مِن نَفْسِهِ أو ما بَدَلُ التاءِ لازِمٌ له، فسَكَّنُوا هذا كَمَا كَرِهُوا أنْ يَلْتَبِسَ (مُحْتَدٌّ) ببابِ (مَفِرٍّ)[٤] ومِمَّا يُدَّغَمُ. [ش١/ ٤٤٣ب]

قال سيبويه: «وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ التَّاءَ الثَّانِيَةَ، وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ قَوْلُهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾[٥].... وَكَانَتِ الثَّانِيَةُ أَوْلَى بِالحَذْفِ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تَسْكُنُ وَتُدَّغَمُ فِي قَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿فَٱدَّٰرَأْتُمْ﴾[٦]}»[٧].

---

(١) أي: أن المبرد فَسَّر الاستثقال المذكور بتقارب مخارج الحروف مع تبيينها، وأضاف ابن السراج إلى ذلك سكون الحرف الأول من المتقاربين، وعبارة (يعني وَطْدًا ووَتْدًا) من كلام الفارسي، وجاء التفسيرُ كله للمبرد في التعليقة ٥/ ٢٠٣، قال: «قال أبو العباس: يعني: تقارُبَ مخارجِ الحروفِ وتبيُّنَها، وسكونَ الحرف الأول من المتقاربين»، وانظر: شرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ١٠٣١..

(٢) أي: بعد النص المحشى عليه.

(٣) هذه كتابة صوتية لـ(هَل تَّرَى؟).

(٤) انظر هذه الكراهية في: الكتاب ٤/ ٤٧٤.

(٥) سورة القدر ٤، وهذا لفظ الشرقية- وابن دادي ٤٥٣ب- وشرح السيرافي (سيف) ٢٧١، وجاءت الآية في الرباحية [انظر: (ح١)١٨٠ب] بلفظ: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ﴾، وسيأتي الكلام عليها في التعليق على الحاشية القادمة

(٦) سورة البقرة ٧٢.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٥-٤٢٦، و(هارون) ٤/ ٤٧٦.

في نسخةٍ(١): «﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ﴾(٢)».

على قراءةِ رَوْحٍ والكِسائيِّ(٣).

(فا)(٤): إنّما حُذِفَتِ الثانيةُ(٥) مِن ﴿تَذَكَّرُونَ﴾(٦) و﴿تَنَزَّلُ

---

(١) هذه رواية الرباحية كما سبق في التعليق على النص المحشى عليه.

(٢) سورة النحل ٢.

(٣) هي قراءة عَشْرِيَّةٌ لرَوْحٍ عن يعقوب الحضرمي البصري، وقرأ بها أيضًا الحسن وأبو العالية والأعرج وأبو حاتم السِّجستاني والمفضل عن عاصم وزيدٌ عن يعقوب، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ورُوَيْس عن يعقوب (يُنْزِلُ الملائكةَ)، وقرأ باقي العشرة (يُنَزِّلُ الملائكةَ)، ولم أجد أحدًا عزا إلى الكسائي قراءة (تَنَزَّلُ الملائكةُ). انظر: المبسوط في القراءات العشر لابن مهران النيسابوري ٢٢٣- والبحر المحيط ٥/ ٤٥٩- وإيضاح الرموز للقباقبي ٤٨٢- والنشر ٢/ ٣٠٢- وإتحاف فضلاء البشر ٣٤٩.

(٤) التعليقة ٥/ ٢٠٤، مع زيادة يسيرة في آخرها.

(٥) هذا قول سيبويه والبصريين، وقال بعض الكوفيين كهشام الضرير إن المحذوف التاء الأولى، وقال الفراء يجوز أن يكون المحذوف الأولى أو الثانية. انظر هذا الخلاف وأدلته، ومنها ما ذُكِرَ هنا في: معاني الفراء ١/ ٢٨٤- ومعاني الأخفش ١/ ١٠٥- ومعاني الزجاج ١/ ١٥٥- وشرح القصائد السبع ١٤٣- وشرح السيرافي (سيف) ٢٧١-والحجة للفارسي ٣/ ١١٩- والإنصاف ٢/ ٦٤٨- وشرح المفصل ١٠/ ١٥٢- والألفية في البيت (٩٩٥)- وشرح الشافية ٣/ ٢٩٠- وائتلاف النصرة ١٣١- والتصريح ٥/ ٤٨.

(٦) وردت في سبع عشرة آية، أولاهن في الأنعام ١٥٢، وأخراهن في الحاقة ٤٢. قال ابن الجزري في النشر ٢/ ٢٦٦: «واختلفوا في (تَذَكَّرُونَ) إذا كان بالتاء خطابًا وحسن معها ياء أخرى، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بتخفيف الذال حيث جاء، وقرأ الباقون بالتشديد»، وانظر: المبسوط في القراءات العشر ١٧٦- وتحبير التيسير ٣٦٧- وإتحاف فضلاء البشر ٢٧٧.

ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ﴾ لأنَّها هي التي تَعْتَلُّ في الماضي بالإسكانِ والادِّغامِ، والحَذْفُ إلى المُعْتَلِّ المُغيَّرِ أَسْرَعُ؛ لأنَّهُ تغْييرٌ، ومِمَّا يَجِبُ له حَذْفُ الثاني دُونَ الأَوَّلِ لأنَّها[1] هي التي تَعْتَلُّ في الماضي بِمَا ذَكَرْنا من السُّكونِ والادِّغامِ، في نحو (تَدَارَأَ)[2]، والمضارِعُ يَنْتَظِمُ حروفَ بناءِ الماضي، فكذلك يَجِبُ أَنْ يَنْتَظِمَ المضارِعُ هذه التاءَ المُعْتَلَّةَ في الماضي المُدَّغَمِ، فتُعَلَّ أيضًا بالمضارِعِ في الحَذْفِ[3]، كَما أُعِلَّتْ في الماضي بالادِّغامِ.

ومِمَّا يُوجِبُ أيضًا أَنْ تكونَ هي المحذوفةَ أَنَّ التَّكْرِيرَ بها وَقَعَ، كَما وَجَبَ التخفيفُ في الهمزةِ الثانيةِ لتكَرُّرِها في نحوِ (آدَمَ)، وكذلك يَجِبُ الحذفُ في الثانيةِ لتكَرُّرِها، وأيضًا فإنَّ الأُولى -التي هي حَرْفُ المضارَعةِ- لا يَجِبُ حَذْفُها؛ لأنَّها إذا حُذِفَتْ بَقِيَ من الكلمةِ غيرُها.

فمِن هذه الجِهاتِ وَجَبَ حَذْفُ الثانيةِ دُونَ الأُولى.

قال سيبويه: «وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ فِي (تَتَذَكَّرُونَ) وَنَحْوِهَا (تَذَّكَّرُونَ) .... وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّهُ حُذِفَ مِنْها حَرْفٌ قَبْلَ ذَلِكَ، وَهُوَ التَّاءُ،

---

(١) كذا في جميع النسخ، وجاء في التعليقة ٥/ ٢٠٤: «إنَّما»، ولعله تصرُّف من المحقق؛ لأن المعنى: والحذف إلى المعتل المغيَّرِ أَسْرَعُ؛ لأنه تغيير، ولأنه مِمَّا يَجِبُ له حَذْفُ الثاني دُونَ الأَوَّلِ لأنَّها ....

(٢) على وزن (تَفَاعَلَ)، ثم سُكِّنَتِ التاءُ وادُّغِمَتْ في الدال، وجُلِبَتْ همزةُ الوصل للبدء بالساكن، فصارت (ادَّارَأَ).

(٣) كذا في جميع النسخ، وفي التعليقة ٥/ ٢٠٤: «فَيَعْتَلَّ أَيْضًا في المضارِعِ بالحَذْفِ»، وهو أوضح.

وَكَرِهُوا أَنْ يَحْذِفُوا آخَرَ؛ لِأَنَّهُ كُرِهَ الِالْتِبَاسُ وَحَذْفُ حَرْفٍ جَاءَ لِمَعْنَى الْمُخَاطَبَةِ وَالتَّأْنِيثِ، وَلَمْ تَكُنْ لِتَحْذِفَ الذَّالَ(١) وَهْيَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ، فَتُفْسِدَ الْحَرْفَ وَتُخِلَّ بِهِ، وَلَمْ يَرَوْا ذَلِكَ مُحْتَمِلًا؛ إِذْ كَانَ الْبَيَانُ عَرَبِيًّا»(٢).

يعني: مِنَ التَّاءِ والذَّالِ(٣) في (تَذَكَّرُونَ)(٤).

---

(١) كذا بالذال المعجمة في: (ش١)٤٤١أ- و(ش٢)٥٨٤أ- و(ش٣)٥٨٧أ- و(ح١)١٨٠ب- و(ح٣)٤٢١ب- و(ح٨)٤١١أ، ويريد بها التي في (تَذَكَّرُونَ)، وعلى هذا تفسير: الحاشية الثانية والثالثة القادمتين، والفارسي في التعليقة ٥/ ٢٠٦- والرماني في شرحه (رسالة) ١٠٣٧، وجاء بالدال المهملة في: (ش٤)٣٧٧ب- و(ح٧)٢/ ٢٠٤ب- والحمزاوية (٨٢-٢)٣٨٠أ- ونسخة ابن دادي ٤٥٣ب- ونسخة ابن خروف ١٦٣أ- وشرح السيرافي (سيف) ٢٧٤، وتحمل على الدال التي في (تَدْأَلُ) و(تَدَعُ)، فقد تكلم عليهما سيبويه قبل النص المحشى عليه، وكلامه في الموضعين متشابه، وعلى هذا فسَّر: السيرافي.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٦، و(هارون) ٤/ ٤٧٧. وفي ابن دادي ٤٥٣ب: «ولم يَكُنْ لِيَحْذِفَ». وفي (ح١)١٨٠ب «ذلك» بدل «البيان». وجاء «مُحْتَمِلًا» بكسر الميم الثانية في: الشرقية- والرباحية، وجاء «مُحْتَمَلًا» بفتح الميم في ابن دادي.

(٣) كذا بالذال المعجمة في: (ح١)١٨٠ب- و(ح٧)٢/ ٢٠٤ب- وابن دادي ٤٥٣ب- ونسخة ابن خروف ١٦٣أ، ويريد بها التي في (تَذَكَّرُونَ)، وهو ظاهر الكلام، وجاء بالدال المهملة في: نسخ الشرقية- و(ح٣)٤٢١ب- و(ح٨)٤١١أ- والحمزاوية (٨٢-٢)٣٨٠أ، وتحمل على الدال المهملة التي في (تَدَكَّرُونَ)، وهي (تَذَكَّرُونَ)، وأصلها (تَتَذَكَّرُونَ)، فقلبت التاء الثانية والذال دالًا، وادُّغِمَتا ادغامًا متبادَلًا، على قياس (مُدَّكِر)، ثم حذفت الدال الأولى التي أصلها التاء الثانية، ويقوِّي الرواية الأولى أن (تَذَكَّرُونَ) جاءت في جميع النسخ بالذال المعجمة.

(٤) هذه الحاشية على قوله: «منهما»، وقد جاءت في متن: الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١٨٠ب]، وجعلها ناسخ ابن دادي ٤٥٣ب في حاشية الصفحة.

(فا)[1]: يقولُ: لم يُحْذَفِ الحرفُ الأَوَّلُ مِن (تَذَكَّرُونَ)، ولم يُدَّغَمْ في الثاني أيضًا، ولا حُذِفَ الذالُ؛ لِمَا ذَكَرَهُ من الالتباسِ وغيرِهِ مِمَّا يُؤَدِّي إليه؛ إذْ كانَ البَيَانُ وتَرْكُ الادِّغامِ في هذه الحروف المُقَارِبَةِ -التي لا يُؤَدِّي الحَذْفُ فيها إلى مِثْلِ ذلك- حَسَنًا. [ش١/ ٤٤٤أ]

في (أُخْرَى)[2]: وكانوا قد حَذَفُوا ما بَيْنَ الذَّالِ والتَّاءِ التي للمُخَاطَبَةِ، وهي تاءُ (تَفَعَّلُ)، فمِمَّا يُقَوِّي أنَّهم حَذَفُوا الثانيةَ: (تَذَكَّرُونَ)، وقَوْلُهم (أَنْتَ تَوَهَّمُ)، أيْ: تَتَوَهَّمُ، وقَوْلُهم (أَنْتَ تَعَمَّدُ)، يُرِيدُونَ (تَتَعَمَّدُ).

قال سيبويه: «وَأَمَّا (الدِّكَرُ[3]) فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَقْلِبُونَهَا فِي (مُدَّكِرٍ[1]) وَشِبْهِهِ،

---

(١) التعليقة ٥/ ٢٠٦، باختلاف يسير.

(٢) بعد النص المحشى عليه.

(٣) كذا بالدال المهملة وكاف مفتوحة في: (ح٧)٢/ ٢٠٤ب- والحمزاوية (٨٢-٢)٣٨٠أ- ونسخة ابن خروف ١٦٣أ- وشرح السيرافي (سيف) ٢٧٧، عن نسخة مَبْرَمَانَ، وعليه شرح هو، والفارسي في التعليقة ٥/ ٢٠٦، وجاء بلفظ (الذِّكَر) بذال معجمة وكاف مفتوحة في: نسخ الشرقية- وابن دادي ٤٥٣ب، وبلفظ (الذِّكْر) بذال معجمة وكاف ساكنة في: (ح١)١٨٠ب، وبلفظ (الذكر) بذال معجمة دون ضبط في: (ح٣)٤٢١ب- و(ح٨)٤١١أ، وبلفظ (الدِّكْر) بدال مهملة وكاف ساكنة في: شرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ١٠٣٧- والمحكم ٦/ ٤٦٦، وفيه حكى عن ابن الأعرابي (الدِّكَر) جمع (دِكْرَةٍ)، وأنه أنكر (الدِّكْر) بسكون الكاف.

قلت: لكل رواية وجه مقبول، فالدال -وهي الأظهر- على ذكر الكلمة بعد القلب، والذال على ذكر الكلمة قبل القلب؛ لأن سيبويه يتكلم على قلب الذال دالًا، فقال: وأما الذكر فقلبت ذاله دالًا لأنهم قلبوها دالًا في (مُدَّكِر أو مُذَّكِر).

فَقَلَبُوهَا هُنَا، وَقَلْبُهَا شَاذٌّ، شَبِيهٌ بِالْغَلَطِ»(٢).

يُرِيدُ بِـ(الدِّكَرِ) (الذِّكَرَ) جَمْعَ (ذِكْرَةٍ)، مِثْلَ (كِسْرَةٍ وَكِسَرٍ)، وليس في هذا إِلَّا إِبْدَالٌ مَحْضٌ(٣).

هَذَا بَابُ الحَرْفِ الَّذِي يُضَارِعُ بِهِ حَرْفٌ مِنْ مَوْضِعِهِ، وَالحَرْفِ الَّذِي يُضَارِعُ بِهِ ذَلِكَ الحَرْفُ وَلَيْسَ مِنْ مَوْضِعِهِ

قال سيبويه: «وَذَلِكَ نَحْوُ (مَصْدَرٍ) وَ(أَصْدَرَ) وَ(التَّصْدِيرِ) .... فَلَمْ تُدَّغَمِ الصَّادُ فِي التَّاءِ؛ لِحَالِهَا الَّتِي ذَكَرْتُ لَكَ، وَلَمْ تُدَّغَمِ الدَّالُ فِيهَا، وَلَمْ تُبْدَلْ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ (اصْطَبَرَ)، وَهْيَ مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ، فَلَمَّا كَانَتَا مَنْ نَفْسِ الحَرْفِ أُجْرِيَتَا مُجْرَى المُضَاعَفِ»(٤).

---

(١) جاء بلفظ (مُذَّكِر) بذال معجمة في: (ح١)١٨٠ب- و(ح٣)٤٢١ب- و(ح٨)٤١١أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٦، و(هارون) ٤/ ٤٧٧.

(٣) أي: أن قلبَ الذالِ هنا دالًا قلبٌ سماعي، وليس بسبب الادغام، انظر: سر الصناعة ١/ ١٨٨- والمنصف ٣/ ١٤٠- والخصائص ١/ ٣٥١- والممتع ١/ ٣٥٨، وخالفَ ثعلب فقال في تهذيب اللغة ١٠/ ١٠٩- والتكملة للصغاني ٢/ ٥١٦- عن (الدِّكَرِ): «أُدْغِمَتْ لام المعرفة في الذال، فجعلتا دالًا مشددة، فإذا قلت (ذِكَر) بغير ألف ولام التعريف قلت (ذِكَر) بالذال»، والذي في المعاجم أن (الدِّكر) لغة في (الذِّكر) لربيعة دون تقييد بتعريف أو ضبط، انظر: العين ٥/ ٣٢٧- وتهذيب اللغة ١٠/ ١١٠- والمحكم ٦/ ٤٦٦- واللسان (دكر) ٤/ ٢٩٠- والتاج (دكر) ١١/ ٣٠٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٦، و(هارون) ٤/ ٤٧٧. هذا لفظ الرباحية انظر: (ح١)١٨٠ب. و(الصاد) ليس في الشرقية- وابن دادي ٤٥٤أ، وفي ابن دادي: «فَلَمْ تَدَّغِمْ فِي التَّاءِ .... وَلَمْ تَدَّغِمِ الدَّالَ فِيهَا، وَلَمْ تُبْدِلْ»، وفي شرح السيرافي (سيف) ٢٨٠: «لأنها عينٌ» بدل «لأنها ليست بمنزلة اصطبر». وفي =

الحالُ التي ذَكَرَها أنَّ الصَّادَ من حروفِ الصفيرِ، فلا تُدَّغَمُ في مَا لم يَكُنْ من حروفِ الصفيرِ؛ لحدوثِ النَّقْصِ في الصوتِ[1].

في (أُخْرَى): «فَلَمْ تُدَّغَمِ الصَّادُ فِي الدَّالِ؛ لِحَالِها الَّتِي ذَكَرْتُ، وَأَنَّهَا مِثْلُ (مُحْتَدٍ)، وَلَمْ تُدَّغَمِ الدَّالُ فِيهَا وَلَمْ تُبْدَلْ؛ لِأَنَّهَا عَيْنٌ، وَهِيَ مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ، فَاتُّقِيَ فِيهَا مَا اتُّقِيَ فِي (مُحْتَدٍ)، وَلَوْ أَبْدَلُوا لَادَّغَمُوا، فَلَمَّا كَانَتَا مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ ....».

يقولُ: ليس (التَّصْدِيرُ) ونحوُهُ بمنزلةِ (اصْطَبَرَ) في أَنْ يُقْلَبَ الحَرْفُ الثاني إلى لَفْظِ الأَوَّلِ، ويُدَّغَمَ فيه الأَوَّلُ، فيقالَ (اصَّبَرَ)؛ لأنَّهما من نَفْسِ الحَرْفِ، وليس إحداهما بزائدةٍ[2].

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي (التَّصْدِيرِ): (التَّزْدِيرُ) ...... وَإِنَّمَا دَعَاهُمْ إِلَى أَنْ يُقَرِّبُوهَا وَيُبْدِلُوهَا أَنْ يَكُونَ عَمَلُهُمْ مِنْ وَجْهٍ وَاحِدٍ»[3].

(فا)[4]: أُبْدِلَ مِن الصَّادِ -لتَقْرِيبِها مِن الدَّالِ- حَرْفٌ مِن مَخْرَجِ

نسخة العبدري ٣/ : «فلم تَدَّغِمِ الصَّادُ في الدَّالِ لِحَالِها». قلت: يظهر أن ما في نسخة العبدري ٣/ هو الصواب، وقد نُقِلَ في طرتها عن أبي نَصْرٍ أنه الصواب.

(١) انظر: التعليقة ٥/ ٢٠٦، من كلام الفارسي باختلاف يسير، وانظر: شرح السيرافي (سيف) ٢٨٤.

(٢) انظر: التعليقة ٥/ ٢٠٨، من كلام الفارسي، باختلاف وزيادة.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٦، و(هارون) ٤/ ٤٧٨.

(٤) التعليقة ٥/ ٢٠٨.

الصَّادِ أَشْبَهُ الحروفِ مِن مَخَارِجِها بالدَّالِ، وهو الزَّاي؛ لموافقتِها في الجَهْرِ.

قال سيبويه: «وَلَمْ يَجْسُرُوا عَلَى إِبْدَالِ الدَّالِ صَادًا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِزِيَادَةٍ، كَالتَّاءِ فِي (افْتَعَلَ)»[1].

(فا)[2]: أي: على إِبْدالِهِ صادًا كَمَا أُبْدِلَ في (مُصَّبِرٍ) التاءُ صادًا، ولم تُبْدِلِ التاءَ أيضًا طاءً كَمَا أُبْدِلَ في (مُصْطَبِرٍ) التاءُ طاءً؛ لاختلافِ الحَرْفَيْنِ في الزِّيادةِ والأَصْلِ.

قال سيبويه: «وَلَكِنَّهُمْ قَدْ يُضَارِعُونَ بِهَا، نَحْوُ صَادِ (صَدَقْتُ)»[3].

(فا): أيْ: يُضارِعُونَ بالصَّادِ الزَّايَ إذا تَحَرَّكَتْ، ولا يُبْدِلُونها زايًا، كَمَا يُبْدِلُونَ السَّاكِنَ.

قال سيبويه: «وَرُبَّمَا ضَارَعُوا بِهَا وَهْيَ بَعِيدَةٌ، نَحْوُ (مَصَادِرَ) وَ(الصِّرَاطِ)؛ لِأَنَّ الطَّاءَ كَالدَّالِ، وَالْمُضَارَعَةُ هُنَا -وَإِنْ بَعُدَتِ الدَّالُ- بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ (صَوِيقٌ) وَ(مَصَالِيقُ)، فَأَبْدَلُوا السِّينَ صَادًا، كَمَا أَبْدَلُوهَا حِينَ لَمْ يَكُنْ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٦، و(هارون) ٤/ ٤٧٨.

(٢) التعليقة ٥/ ٢٠٩، وفيها تحريف.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٧، و(هارون) ٤/ ٤٧٨. وهذا لفظ الشرقية، وجاء بلفظ (صَادِ صَدَفَ) في: ابن دادي ٤٥٤أ- و(ح٧)٢/ ٢٠٥أ- والحمزاوية (٨٢-٢)٣٨١أ، وبلفظ (صَادِ صَدَقَ) في: (ح٣)٤٢٢أ- و(ح٨)٤١١ب، وجاء في (ح١)١٨٠ب (صادِ صَدَفَ) وفوق الفاء حرف قاف، وفي شرح السيرافي (سيف) ٢٨٦: «صَدَرَ وَصَدَفَ».

بَيْنَهُمَا شَيْءٌ فِي (صُقْتُ) وَنَحْوِهِ»[١].

(فا)[٢]: قالَ: لَـمَّا كانتِ الطَّاءُ في الجَهْرِ كالدَّالِ ضُورِعَ بالصَّادِ منها[٣] الزَّايُ؛ لجَهْرِها، كَما ضُورِعَ بها معَ الدَّالِ الزَّايُ لذلك.

(فا): أيْ: أَبْدِلُوا السِّينَ صادًا للقَافِ في (سَوِيقٍ)، وإِنْ بَعُدَتْ منها كَما أَبْدَلُوها في (صَقَبٍ) ونَحْوِهِ[٤]، فكذلك قد يُضارِعُونَ بالصَّادِ الزَّايَ من (مَصَادِرَ) ونَحْوِهِ للدَّالِ وإِنْ بَعُدَتْ منها. [ش١/ ٤٤٤ب]

قال سيبويه: «وَالْبَيَانُ فِيهَا أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ الْمُضَارَعَةَ فِي الصَّادِ أَكْثَرُ وَأَعْرَفُ مِنْهَا فِي السِّينِ»[٥].

أي: في الصَّادِ[٦].

وقد قَدَّمَ أيضًا، فقالَ: «ولم تَكُنِ الْمُضَارَعَةُ هَذَا الوَجْهَ»[٧].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٧، و(هارون) ٤/ ٤٧٨. و(فَأَبْدَلُوا السِّينَ صَادًا) ليس في الشرقية، وفي ابن دادي ٤٥٤أ: «صَقَبٍ» بدل «صُقْتُ».

(٢) التعليقة ٥/ ٢٠٩.

(٣) كذا في جميع النسخ، والذي في التعليقة ٥/ ٢٠٩: «معها»، وهو أوضح.

(٤) سيأتي قلب السين صادًا في الباب الآتي ٤/ ٤٧٩.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٧، و(هارون) ٤/ ٤٧٩.

(٦) هذه الحاشية على قوله سيبويه: «لأنَّ الْمُضَارَعَةَ فِي الصَّادِ أَكْثَرُ وَأَعْرَفُ مِنْهَا فِي السِّينِ».

(٧) الكتاب ٤/ ٤٧٨، وهذا لفظ الشرقية [انظر: (ش١)٤٤٤أ]، وجاء بلفظ «هُنا الوجهَ» في الرباحية [انظر: (ح١)١٨٠ب]، وبلفظ «ههنا الوجهَ» في ابن دادي ٤٥٤أ.

قال سيبويه: «وَالجِيْمُ أَيْضًا قَدْ قُرِّبَتْ مِنْهَا، فَجُعِلَتْ بِمَنْزِلَةِ الشِّينِ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُـهُمْ فِي (الْأَجْدَرِ): (أَشْدَرُ)»[١].

«في الأَجْدَرِ: أَزْدَرُ»، الصوابُ[٢].

قال سيبويه: «وَقَدْ قَرَّبُوهَا مِنْهَا فِي (افْتَعَلُوا) حِينَ قَالُوا (اجْدَمَعُوا)، أَيْ: (اجْتَمَعُوا) .... قَرَّبَهَا مِنْهَا فِي (افْتَعَلَ)؛ لِتُبْدَلَ الدَّالُ مَكَانَ التَّاءِ»[٣].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٧، و(هارون) ٤/ ٤٧٩. و(أشدر) بالشين لفظ: الموصلي ٢٤٣ب- والميورقي ٢٢١ب- وابن يبقى ٢٦٨ب- و(ح١)١٨١أ- والساسي ٢٩٢ب- و(ح٨)٤٦٦ب- و(ح٧)٢/ ٢٠٥أ- وابن خروف ١٦٣ب. وجاء (أجدر) بالجيم في: الشرقية بنسخها [انظر: (ش١)]- وابن دادي ٤٥٤ب- العابدي ٣/ ٢٠٣أ- والأصول لابن السراج ٣/ ٤٣٠، وعليه شرَحَ. وجاءت (أجدر) وفوق الجيم (ز)، وكُتِب بعدها: «الجيم بين الجيم والزاي» في: نسخة السعدي ١٩٧ب.

ولفظ (منها) في حميه النسخ السابقة. وجاء بلفظ (من الزاي) في: شرح السيرافي (سيف) ٢٩٢- وطرة ابن دادي ٤٥٤ب عن نسخة.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من ابن يبقى ٢٦٨ب المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر. وقد أكَّد ذلك أبو نصر في شرح عيون سيبويه ٣٢٣. وكذا قال ابن الضائع في شرح الجمل ٢/ ١١٢٧. والمراد أن الصواب في كتابة الكلمة أن تكون بالزاي لا بالشين؛ لأن كلام سيبويه هنا على تقريب الجيم إلى الزاي لا الشين. وقد ناقش محقق شرح السيرافي (سيف) ٢٩٢ سبب هذا الاختلاف، وأجاد.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٧، و(هارون) ٤/ ٤٧٩. وعبارة «لِتُبْدَلَ الدَّالُ مَكَانَ التَّاءِ» لفظ الشرقية، وجاءت بلفظ «لِيُبْدَلَ الدَّالُ» في: (ح١)١٨١أ- و(ح٣)٤٢٢أ، وبلفظ «لِيُبْدِلَ الدَّالَ» في ابن دادي ٤٥٤ب، وبلفظ «لِتُبْدَلَ الدَّالُ» في: الموصلي ٢٤٣ب- وابن خروف ١٦٣ب- و (ح٧)٢/ ٢٠٥أ، وبلفظ «لِتُبْدِلَ الدَّالَ» في الحمزاوية (٨٢-٢)٣٨٢أ، كلها من دون (مكان التاء)، وجاءت بلفظ «لِتُبْدَلَ التَّاءُ دَالًا» في حاشية (ح٧).

(فا)[(١)]: أي: لِتُبْدَلَ تاءُ (افْتَعلُوا) دالًا معَ الجِيمِ إذا ضُورِعَ بها الزَّايُ، كَمَا تُبْدَلُ دالًا معَ الزَّايِ المَحْضَةِ.

الصوابُ عندي: «لِتُبْدَلَ التَّاءُ»[(٢)].

قال سيبويه: «وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَهَا زَايًا خَالِصَةً، وَلَا الشِّينُ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ مَخْرَجِهَا»[(٣)].

(فا): أيْ: كَمَا تَجْعَلُ السِّينَ والصَّادَ زايًا خالصةً؛ لأنَّهما من مخرجها، في نحو (التَّزْدِيرِ) و(يَزْدُلُ ثَوْبَهُ)[(٤)].

هَذَا بَابُ مَا تُقْلَبُ فِيهِ السِّينُ صَادًا فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ

قال سيبويه: «وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ جَافَيْتَ بَيْنَ حَنَكَيْكَ فَبَالَغْتَ، ثُمَّ قُلْتَ: (قَقْ قَقْ) لَمْ تَرَ ذَلِكَ مُخِلًّا بِالقَافِ، وَلَوْ فَعَلْتَهُ بِالْكَافِ وَمَا بَعْدَهَا مِنْ

---

(١) انظر: التعليقة ٥/ ٢١١، بزيادة.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة ابن يبقى ٢٦٨ب المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر. ولم يذكر أبو نصر هذا التصويب في شرح عيون سيبويه ٣٢٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٧، و(هارون) ٤/ ٤٧٩. و(الشينُ) بالرفع في: الشرقية- و(ح١)١٨١أ- و(ح٧)٢/ ٢٠٥أ، فالعطف عطف جمل، أي: ولا الشينُ تُجْعَلُ زايًا خالصةً. و(الشينَ) بالنصب في الحمزاوية (٨٢-٢)٣٨٢أ- ونسخة ابن دادي ٤٥٤ب- ونسخة ابن خروف ١٦٣ب، فالعطف عطف مفردات، أي: ولا يجوز أن تجعل الجيمَ ولا الشينَ زايًا خالصةً.

(٤) أي: (التَّصْدِير)، انظر: الكتاب ٤/ ٤٧٨، السطر ٤، و(يَسْدُلُ ثَوْبَهُ)، انظر: الكتاب ٤/ ٤٧٨، السطر الأخير.

حُرُوفِ اللِّسَانِ أَخَلَّ ذَلِكَ بِهِنَّ»[١].

يعني: أَنَّكَ لو فَتَحْتَ فَاكَ بِجَهْدِكَ لم تَرَهُ يُخِلُّ بالقافِ، ولو فَعَلْتَ ذلك ثم لَفَظْتَ بالكافِ وما بَعْدَها من المخارجِ لَرَأَيْتَ ذلك قد أَخَلَّ بها. [ش١/ ٤٤٥أ]

قال سيبويه: «إِذْ كَانَتْ تَقْوَى عَلَيْهَا وَالْمَخْرَجَانِ مُتَفَاوِتَانِ»[٢].

قال: إِنَّمَا قَوِيَتْ عليها لاشتراكِهما في التَّصَعُّدِ وإِنْ تَفَاوَتَ المَخْرَجَانِ، كَمَا ادُّغِمَتِ الواوُ في الياءِ لاشتراكِهما في اللِّينِ وإِنْ بَعُدَ المخرجُ عن المخرجِ[٣].

قال سيبويه: «وَالْخَاءُ وَالْغَيْنُ بِمَنْزِلَةِ القَافِ، وَهُمَا مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ بِمَنْزِلَةِ القَافِ مِنْ حُرُوفِ الْفَمِ، وَقُرْبُهُمَا مِنَ الفَمِ كَقُرْبِ القَافِ مِنَ الْحَلْقِ»[٤].

يقولُ: مَخْرَجُ الغَيْنِ والخَاءِ من الحَلْقِ كَمَخْرَجِ القافِ والكافِ[٥]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٧، و(هارون) ٤/ ٤٨٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٨، و(هارون) ٤/ ٤٨٠.

(٣) انظر: التعليقة ٥/ ٢١١، من كلام الفارسي، باختلاف يسير في الآخر.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٨، و(هارون) ٤/ ٤٨٠.

(٥) لم يرد الكاف في كلام سيبويه، وليس مقصودًا هنا؛ لأن الكلام على قلب السين صادًا قبل بعض حروف الاستعلاء (القاف والغين والخاء والطاء)، وليس منها الكاف، ولكن معنى الكلام صحيح؛ فمخرج القاف ومخرج الكاف أقرب مخارج الفم إلى الحلق.

من الفَمِ؛ لأنَّهُ أَوَّلُ مَخْرَجٍ من الحَلْقِ يَلِي الفَمَ، كَما أنَّ مَخْرَجَ القافِ أَوَّلُ مَخْرَجٍ من الفَمِ يَلِي الحَلْقَ[١].

قال سيبويه: «لِأَنَّهَا حَرْفٌ مَجْهُورٌ، وَلَا تَتَصَعَّدُ كَمَا تَصَعَّدَتِ الصَّادُ مِنَ السِّينِ، وَهْيَ مَهْمُوسَةٌ مِثْلُهَا، فَلَمْ يَبْلُغُوا هَذَا»[٢].

أي: أَنْ يُبْدِلُوا الزَّايَ معَ القافِ صادًا.

قال سيبويه: «لِأَنَّهَا لَيْسَتْ كَالظَّاءِ فِي الجَهْرِ وَالْفُشُوِّ فِي الْفَمِ، وَالسِّينُ كَالصَّادِ فِي الهَمْسِ وَالصَّفِيرِ وَالرَّخَاوَةِ، فَإِنَّمَا يَخْرُجُ الصَّوْتُ إِلَى مِثْلِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِطْبَاقَ»[٣].

قوله: «لِأَنَّهَا لَيْسَتَ كَالطَّاءِ»، أيْ: التَّاءُ ليسَتْ كالطَّاءِ في الجَهْرِ والفُشُوِّ في الفَمِ، كَما أنَّ السِّينَ كالصَّادِ في الهَمْسِ والصَّفِيرِ، فلذلك أُبْدِلَتِ السِّينُ معَ الحَرْفِ المُتَباعِدِ[٤] صادًا، ولم تُبْدَلِ التَّاءُ طاءً.

---

(١) التعليقة ٥/ ٢١٢، من كلام الفارسي.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٨، و(هارون) ٤/ ٤٨٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٨، و(هارون) ٤/ ٤٨١.

(٤) كذا في (ش١)، والمراد بالحرف المتباعد حرف القاف، وجاء في (ش٤)٣٧٩أ- و(ح٣)٤٢٢ب: «المصاعد»، وكأنَّ ضبطه (المُصَاعِد)، وسيبويه إنما وصف بالتَّصَعُّد السين لا القاف، فقد علَّل قَلْبَ السين قبل القاف صادًا بأنها تَتَصَعَّدُ إلى القاف من خلال الزاي التي من مخرجها، والزاي تضارعُ الجيم والشين القريبتين من القاف، وفي (ش٣)٥٨٨ب: «المتباعد»، ويحتمل «المُسَاعِد»، ولفظ (المُسَاعِد) مقبول؛ ويكون المعنى: أن السين تُبْدَلُ صادًا لوجود الحرف الذي يساعدها لتَتَصَعَّدَ إلى =

قال سيبويه: «لِأَنَّ السِّينَ قَدْ ضَارَعُوا بِهَا حَرْفًا مِنْ مَخْرَجِهَا، وَهْوَ غَيْرُ مُقَارِبٍ لِـمَخْرَجِهَا وَلَا حَيِّزِهَا، وَإِنَّمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ القَافِ مَخْرَجٌ وَاحِدٌ، فَلِذَلِكَ قَرَّبُوا مِنْ هَذَا الْـمَخْرَجِ مَا يَتَصَعَّدُ إِلَى الْقَافِ»[1].

(نُسْخَتَيْنِ): «لِأَنَّ السِّينَ قَدْ ضَارَعُوا حَرْفًا مِنْ مَخْرَجِها بِما هُوَ غَيْرُ[2] مُقَارِبٍ لِـمَخْرَجِها وَلَا حَيِّزِهَا، وَإِنَّـمَا بَيْنَـهُ وَبَيْنَ القَـافِ مَخْرَجٌ وَاحِدٌ، فَكَذَلِكَ قَرَّبُوا السِّينَ -الَّتِي مِنْ[3] هَذَا الْمَخْرَجِ- مِنَ القَافِ بِمَا يَتَصَعَّدُ»[4].

القاف، وهو الزاي لمضارعتها الجيمَ والشين، وهما قريبان من القاف. انظر: شرح السيرافي (سيف) ٣٠٥.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٨، و(هارون) ٤/ ٤٨١. وفي شرح السيرافي (سيف) ٣٠٢: «بِمَا هو» بدل «هو»، وذكر ناسخ ابن دادي ٤٥٥أ هذا الرواية في الحاشية عن نسخة.

(٢) ليس في (ش١)، وهو سقط يفسد المعنى.

(٣) في (ش١)- و(ش٣)٥٨٨ب- و(ش٤)٣٧٩أ- و(ح٣)٤٢٣أ: «بين»، والظاهر أنه تحريف.

(٤) كلام سيبويه على هاتين النسختين مستقيم واضح، يقول: إن السين قد ضارعوا حرفًا من مخرجها -وهو الزاي- بحرفٍ غيرِ مقاربٍ لمخرجها، وهما الجيم والشين، وكل واحدٍ من الجيم والشين ليس بينه وبين القاف إلا مخرج واحد، وهو مخرج الكاف، فكذلك قربّوا السين -التي من مخرج الزاي- من القاف بسبب هذا التَّصَعُّدِ، وعلى هذا المعنى شرح السيرافي (سيف) ٣٠٣-٣٠٤- والفارسي في الحاشية القادمة.

وأما على لفظ المتن فيكون المعنى: إن السين قد ضارعوا بها حرفًا من مخرجها وهو الزاي، والزاي غير مقارب لمخرجها، فإن قلنا إن الضمير في (مخرجها) عائد إلى السين فيبطل ذلك أن الزاي والسين مخرجها واحد، وإن قلنا إن الضمير عائد إلى القاف فيبطل ذلك قوله بعد: «وَإِنَّمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ القَافِ مَخْرَجٌ وَاحِدٌ»، لأن الذي بين الزاي والقاف أكثر من مخرج.

قال (فا)[١]: ومعنى ذلك أنَّهُ أُبْدِلَتْ من السِّينِ معَ القافِ الصَّادُ؛ لِيَقْرُبَ بذلك السِّينُ من القافِ.

فيقولُ القائلُ: هَلَّا أُبْدِلَ من التَّاءِ معَها طاءً، ومن الثَّاءِ معَها ظاءً، ومن الذَّالِ معَها ظاءً؟

فالجوابُ: أَنَّ إِبْدَالَ هذه الحروفِ غَيْرَ السِّينِ معَ القافِ لا يجوزُ كَمَا جازَ في السِّينِ؛ لأنَّهُنَّ أَبْعَدُ من القافِ، والسِّينُ أَقْرَبُ إليها؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الظَّاءَ والطَّاءَ أَشَدُّ خُرُوجًا من الفَمِ، والسِّينُ والصَّادُ والزَّايُ أَشَدُّ دُخُولًا فيه، وأَقْرَبُ إلى مَخْرَجِ القافِ من الحروفِ الأُخَرِ إليه؟

وأيضًا فإنَّ السِّينَ من مَخْرَجِ حَرْفٍ ضُورِعَ به حَرْفَانِ قريبانِ من مَخْرَجِ القافِ، وهما الجِيمُ والشِّينُ، وليس بَيْنَ القافِ والجِيمِ في المخرج إِلَّا مخرجٌ واحدٌ، وهو الكافُ، فكَمَا ضُورِعَ بِمَا هو من مَخْرَجِ القافِ ما هو مِن مخرجِ السِّينِ كذلك ضُورِعَ بالسِّينِ القافُ في أَنْ أُبْدِلَتْ[٢].

والحَرْفُ الذي ضُورِعا به هو الزَّايُ، والزَّايُ من مخرجِ السِّينِ[٣].

(فا): لأنَّ الظَّاءَ أَشَدُّ خُرُوجًا من الفَمِ، والصَّادُ والزَّايُ أَشَدُّ

---

(١) التعليقة ٥/ ٢١٢، بزيادة يسيرة في الآخر.

(٢) جاءت هذه الحاشية في الباب السابق، وهذا محلُّها، وهي في محلِّها في التعليقة ٥/ ٢١٢.

(٣) هذه حاشية على قوله في الحاشية السابقة: «وأيضًا فإنَّ السِّينَ من مَخْرَجِ حَرْفٍ ضُورِعَ به حَرْفَانِ قريبانِ من مَخْرَجِ القافِ».

دُخُولًا فيه، وأَقْرَبُ إلى مخرجِ القافِ.

قال سيبويه: «وَأَمَّا التَّاءُ وَالثَّاءُ فَلَيْسَ يَكُونُ فِي مَوْضِعِهِمَا هَذَا، وَلَا يَكُونُ فِيهِمَا مَعَ هَذَا مَا يَكُونُ فِي السِّينِ مِنَ الْبَدَلِ قَبْلَ الدَّالِ فِي (التَّسْدِيرِ) إِذَا قُلْتَ (التَّزْدِيرُ)؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ (التَّثْدِيرُ[١]) لَمْ تَجْعَلِ الثَّاءَ ذَالًا؛ لِأَنَّ الظَّاءَ لَا تَقَعُ هُنَا»[٢].

(نُسْخَةٍ)[٣]: «وَلِأَنَّ التَّاءَ لَمْ يُضَارِعُوا مِنْ مَخْرَجِها بِمَا هُوَ غَيْرُ مُقَارِبٍ لِـمَخْرَجِهَا[٤] وَلَا حَيِّزِهَا، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِالسِّينِ». آخِرُ البابِ[٥].

(فا)[٦]: إذا وَقَعَتِ السِّينُ ساكنةً قَبْلَ الدَّالِ فقد تُبْدَلُ منها الزَّايُ، وذلك أنَّ الدَّالَ مجهورةٌ والسِّينَ مهموسةٌ، فأُرِيدَ تَقْرِيبُ أَحَدِ الحَرْفَيْنِ من الآخَرِ، فنُظِرَ إلى مخرج السِّينِ فأُبْدِلَ من مخرجها حَرْفٌ أشبهُ الحروفِ

---

(١) هي (التَّسْدِير) لو جازَ قلبُ السينِ ثاءً، وبنى سيبويه عليه قوله: «لو قلت (التَّثْدِيرُ) لم تجعل الثاءَ ذالًا؛ لأن الظاء لا تقع هنا»، فقول السيرافي في شرحه (سيف) ٣٠٦: «والذي في الكتاب (التَّثْدِير)، ولا أعرف له معنًى في اللغة» لا معنى له؛ لأنها كلمة مفترضة، لا مسموعة.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٨، و(هارون) ٤/ ٤٨١. وفي الرباحية [انظر: (ح١)١٨١أ]: «هَهُنَا» بدل «هُنَا».

(٣) جاءت هذه الزيادة في نسخة السيرافي بلفظ: «ولأنَّ التاءَ»، وفي نسخة مَبْرَمانَ بلفظ: «لأنَّ الثاءَ»، انظر: شرح السيرافي (سيف) ٣٠٢.

(٤) أي: ولأن التاء لم يُضارِعُوا حَرْفًا من مخرجها بِمَا هو غيرُ مُقارِبٍ لمخرجِ القاف ....

(٥) أي: أن هذه الزيادة جاءت في آخر الباب، بعد النص المحشى عليه.

(٦) التعليقة ٥/ ٢١٣، باختلاف يسير.

بالدَّالِ، فكان الزَّايَ، فأُبْدِلَ منها؛ لمُوَافَقَتِها في الجَهْرِ، ولم يُبْدَلْ من التاءِ الدَّالُ[١] على قياسِ ما أُبْدِلَ من السِّينِ الزَّايُ، فكذلك أُبْدِلَ من السِّينِ الصَّادُ معَ القافِ، ولم يُبْدَلْ من التَّاءِ والثَّاءِ معَ القافِ الطَّاءُ والظَّاءُ.

فأمَّا إِبْدالُ الظَّاءِ من الثَّاءِ إذا وَقَعَتْ قَبْلَ الذَّالِ فلم يَكُنْ يَلْزَمُ على قِياسِ إبدالِ الزَّايِ من السِّينِ في (التَّزْدِيرِ)؛ لإطباقِ الظَّاءِ، وهذا معنى قولِ سيبويه: «لِأَنَّ الظَّاءَ لَا تَقَعُ هَهُنَا»[٢].

قولُهُ: «وَلَا يَكُونُ فِيهِمَا مَعَ هَذَا»، أيْ: ليسَ يُضَارَعُ بهما حَرْفٌ قَرِيبُ المخرجِ من مخرجِ القافِ ما هو من مَوْضِعِ السِّينِ، وذلك مُضَارَعَتُكَ بالجِيمِ والشِّينِ القَرِيبَيِ المخرجِ الزَّايَ التي هي من مخرجِ السِّينِ في قولهم: (أَجْدَرُ) و(أَشْدَقُ)[٣].

هَذَا بَابُ مَا كَانَ شَاذًّا مِمَّا خَفَّفُوا[٤] عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ وَلَيْسَ بِمُطَّرِدٍ

قال سيبويه: «فَأَبْدَلُوا مَكَانَ السِّينِ أَشْبَهَ الحُرُوفِ بِهَا مِنْ مَوْضِعِ الدَّالِ؛

---

(١) في (ش٤)٣٧٩ب: «من الدالِ التاءُ»، وهو تقديم وتأخير يخالف المعنى.

(٢) جاءت هذه الحاشية في الباب السابق، وهذا محلُّها، وهي في محلِّها في التعليقة ٥/ ٢١٣.

(٣) انظر تقريب الجيم والشين من الزاي في الكلمتين في: الكتاب ٤/ ٤٧٩- وشرح السيرافي (سيف) ٢٩٢.

(٤) في ابن دادي ٤٥٥أ- وشرح السيرافي (سيف) ٣٠٧: «خَفَّفُوهُ».

لِئَلَّا يَصِيرُوا إِلَى أَثْقَلَ مِمَّا فَرُّوا مِنْهُ إِذَا ادَّغَمُوا، وَذَلِكَ الحَرْفُ التَّاءُ»[١].

أيْ: أَبْدَلُوا مَكانَ السِّينِ الآخِرَةِ أَشْبَهَ الحروفِ بها مِنْ مَوْضِعِ الدَّالِ، وهو التَّاءُ؛ لِـمُوافقتِهِ إيَّاها في الهَمْسِ.

أيْ: لِئَلَّا يَصِيرُوا إلى أَثْقَلَ مِمَّا فَرُّوا منه لو لم يُبْدِلُوا من السِّينِ التَّاءَ.

«إِذَا ادَّغَمُوا»، أيْ: إذا ادَّغَمُوا الدَّالَ من (سُدْسٍ) في السِّينِ منه.

قال سيبويه: «وَلَمْ يُبْدِلُوا الصَّادَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا الإِطْبَاقُ»[٢].

لم يُبْدِلُوا الصَّادَ مَكانَ السِّينِ الآخِرةِ، أيْ: والتَّاءُ التي أُبْدِلَتْ من السِّينِ التي هي لامٌ ليست مُطْبَقَةً، ولم تُبْدَلِ الزَّايُ منها؛ لأنَّها لا تُوافِقُ السِّينَ في الهَمْسِ، إنَّما هي مجهورةٌ.

قال سيبويه: «وَلَكِنَّ بَنِي تَمِيمٍ أَسْكَنُوا التَّاءَ، كَمَا قَالُوا فِي (فَخِذٍ): (فَخْذٌ) فَادَّغَمُوا، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا مُطَّرِدًا؛ لِـمَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنَ الِالْتِبَاسِ، حَتَّى تَجَشَّمُوا (وَطْدًا) وَ(وَتْدًا)، وَكَانَ الْأَجْوَدُ عِنْدَهُمْ (تِدَةً) وَ(طِدَةً)؛ إِذْ كَانُوا يَتَجَشَّمُونَ الْبَيَانَ»[٣].

(تِدَةٌ) أَجْوَدُ؛ لِيَكُونَ مِثْلَ (عِدَةٍ).

و(وَتْدٌ) جاؤُوا به على الأَصْلِ؛ للعِلَّةِ التي ذَكَرَ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٨، و(هارون) ٤/ ٤٨٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٩، و(هارون) ٤/ ٤٨٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٩، و(هارون) ٤/ ٤٨٢.

قال سيبويه: «وَلَمْ يَكُنْ هَذَا[1] مُطَّرِدًا لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنَ الِالْتِبَاسِ .... وِمِمَّا بَيَّنُوا فِيهِ قَوْلُـهُمْ (عِتْدَانٌ)، وَقَالَ بَعْضُهُمْ (عُتْدَانٌ)؛ فِرَارًا مِنْ هَذَا»[2].

(نسخةٍ): «عِتِدَانٌ»[3].

---

(١) أي: ادِّغام (وَتْدٍ) على (وَدٍّ).

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٩، و(هارون) ٤/ ٤٨٢. وسيأتي في التعليق على الحاشية بيان النسخ في (عُتْدَانٌ).

و(عِتْدَانٌ) (فِعْلَانٌ)، و(عُتْدَانٌ) (فُعْلَانٌ)، جمع (عَتُودٍ)، وهو التَّيْسُ أو الحَوْلِيُّ من أولاد المَعز، انظر (عتد) في: شرح السيرافي (سيف) ٣١١- واللسان ٣/ ٢٨٠- والقاموس ٣٧٩.

(٣) هذه الحاشية على قوله: «عُتْدَانٌ» بالضم من قوله: «وَقَالَ بَعْضُهُمْ: (عُتْدَانٌ)»، وفيها أربع روايات: ١-(عُتْدَانٌ)، وهوَ لفظ: الشرقية- وابن دادي ٤٥٥أ- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ١٠٥٤. ٢-أن عبارة «قَالَ بَعْضُهُمْ: عُتْدَانٌ» ليست ثابتةً، وهو لفظ الرباحية [انظر: (ح١)١٨١أ]، ففيها: «وِمِمَّا بَيَّنُوا فِيهِ قَوْلُـهُمْ (عِتْدَانٌ)؛ فِرَارًا مِنْ هَذَا». وهاتان الروايتان يتخرجان على أن المراد بالمفرور منه هو الالتباس الحاصل بسبب الادغام، فأظهروا (عِتْدَانٌ) و(عُتْدَانٌ) على رواية الشرقية، و(عِتْدَانٌ) فقط على رواية الرباحية، ولم يدَّغموا فرارًا من الالتباس المذكور في أول النص المحشى عليه، وعلى هذا شَرَحَ الرمانيُّ، فقال: «وأما (عِتْدَانٌ) فجازَ فيه وجهانِ: الإظهارُ والإدغامُ؛ لتكَافُؤِ الصارف عن كل واحد منهما، فالإظهارُ يَصْرِفُ عنه الثِّقَلُ، والإدغام يَصْرِفُ عنه الإلباسُ، وليس له طريقٌ يَسْلَمُ من الأمرين جميعًا، فجازا على منزلةٍ سَوَاءٍ»، ولم ترد عبارة «قَالَ بَعْضُهُمْ: عُتْدَانٌ؛ فِرارًا من هذا» في شرح السيرافي (سيف) ٣١١. ٣-(عِتِدَانٌ)، وهو لفظ النسخة المذكورة في هذه الحاشية، وهي (عِتْدَانٌ) بإتباع العين الفاء. ٤-(عُتُدٌ)، وهو لفظ التعليقة ٥/ ٢١٥، ولفظ نسخة نقل عنها ابن خروف [انظر: التذييل ٦/ ٢٣٣أ]، وهو (فُعُلٌ) جمع (عَتُودٍ)، كـ(رُسُلٍ ورَسُولٍ)، وتتخرج الروايتان الأخيرتان على أن المراد بالمفرور منه مجموع الأمرين المذكورين من قبل، وهما الإظهار والادغام، =

(فا): (عُتُدَانٌ) أَشْبَهُ[1].

قال سيبويه: «فَهَذَا شَاذٌّ مُشَبَّهٌ بِمَا لَيْسَ مِثْلَهُ، نَحْوُ (يَهْتَدِي) وَ(يَقْتَدِي)»[2].

أي: شُبِّهَ الأَصْلُ بالزَّائِدِ، نحوُ (يَهْتَدِي)، فادُّغِمَ كَمَا ادُّغِمَ (يَهْتَدِي)[3] وليس مِثْلَهَ؛ لأنَّ (يَهْتَدِي) إذا ادُّغِمَ لم يَقَعْ فيه لَبْسٌ؛ إِذْ لا يُتَوَهَّمُ

ففروا من الإظهار (عِتْدَان) للثقل، وفرُّوا من الادغام (عِدَّان) للإلباس، ففروا من الأمرين بتحريك التاء (عِتِدَان)، وعلى هذا شرح الفارسي في التعليقة ٥/ ٢١٦، فقال: «فِرَارًا مِنْ هَذَا، أي: من البَيَانِ [أي: الإظهار] والأولُ ساكنٌ، أو مَا يَلْزَمُ من الادِّغام -إذا سُكِّنَ الأَوَّلُ- المُؤَدِّي إلى الالتباس في هذا القبيل»، وقد ذَكَرَ ابن الحاجب في الإيضاح ٢/ ٥٣٩-٥٤٠ تخريج (عِتْدَان) و(عُتُد) على التخريجين المذكورين.

(١) (عُتُدَانٌ) هي (عُتْدَانٌ) بإتباع العين الفاء، ولا أدري لِمَ جعل الفارسي (عُتُدَانًا) أشبهَ بالصواب من (عِتِدانٍ)، مع أنهما يستويان في الفرار بهما من الإظهار (عُتْدَان) والادغام (عِدَّان)، ويُرَجِّحُ الكسرَ على الضَّمِّ أنَّ جمعَ (فَعُولٍ) على (فِعْلَانٍ) وارد على قلة وليس بمطردٍ، كـ(خَرُوفٍ وخِرْفَانٍ)، و(فِعِلَانٌ) إتباع له، وأما (فُعْلَانٌ) فلم يذكروا أنه وارد في (فَعُولٍ)، و(فُعُلَانٌ) إتباع له، انظر: الكتاب ٣/ ٦٣٧- والمساعد ٣/ ٤٤٩- والتصريح (بحيري) ٥/ ١١٣، ١١٥. وقد تقدَّم في الحاشية الماضية أن الذي في التعليقة ٥/ ٢١٥ (عُتُدٌ)، ونقلها أبو حيان في التذييل ٦/ ٢٣٣أ عن ابن خروف عن نسخة، ولكنه جعلها رواية في (عِتْدَان) لا (عُتْدَان)، ونقل أيضًا عن الفارسي قوله في (عُتُدٍ): «وهو أَشْبَهُ»، وذكر (عُتُدٌ) هنا: المفصل وشرحه ١٠/ ١٥٢- والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٥٠، وهذا خلاف ما هنا؛ إذ الذي نقله الفارسي (عِتِدَانٌ)، وما شَبَّهه بالصواب هو (عُتُدَانٌ)، لا (عُتُدٌ).

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٩، و(هارون) ٤/ ٤٨٢.

(٣) فيقال: (يَهَدِّي) و(يِهِدِّي). انظر: شرح السيرافي (سيف) ٣١٢- والتعليقة ٥/ ٢١٦.

أَنَّهُ أَصْلٌ؛ لأَنَّ التضعيفَ الأَصْلِيَّ لا يَقَعُ في هذا، وقد يَقَعُ في (وَدّ)[١]. [ش١/ ٤٤٥ب]

قال سيبويه: «وَمِنَ الشَّاذِ قَوْلُهُمْ (تَقَيْتُ) وَ(هُوَ يَتَقِي) .... وَكَانُوا عَلَى هَذَا أَجْرَأَ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ حَذْفٍ وَبَدَلٍ»[٢].

(فا): «عَلَى هَذَا»، أيْ: على حَذْفِ الفَاءِ من (يِتَقِي)؛ لأَنَّهُ قد تُحْذَفُ هذه الفَاءُ في نحو (يَعِدُ) و(يَجِدُ)، وتُبْدَلُ منها التَّاءُ في باب (افْتَعَلَ)، فهذه الفَاءُ أَشَدُّ استمرارًا في باب الاعتلالِ والحَذْفِ من التَّاءِ في (يَسْتَطِيعُ)[٣].

قال سيبويه: «فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: حَذَفَ الطَّاءَ كَمَا حَذَفَ لَامَ (ظَلْتُ)»[٤].

في طُرَّةِ (ط): «حَذَفَ»، وفي الأُمِّ: «حَذَفْتَ»[٥].

قال سيبويه: «وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ: (عَلْمَاءِ[٦] بَنُو فُلَانٍ)، فَحَذَفَ

---

(١) لأن (يَهْتَدِي) (يَفْتَعِلُ)، وهي صيغةُ زيادةٍ، و(وَدّ) ثلاثي يكون التضعيف فيه حرفين أصليين.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٩، و(هارون) ٤/ ٤٨٣. وفي الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ٢٠٥ب]- وابن دادي ٤٥٥ب: «تَقَيْتُ تَتَقِي».

(٣) إذا قيل (يَسْطِيع). انظر: الكتاب ٤/ ٤٨٣- والأصول ٣/ ٤٣٣- وشرح السيرافي (سيف) ٣١٥.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢٩، و(هارون) ٤/ ٤٨٤. وسيأتي في التعليق على الحاشية بيان اختلاف النسخ.

(٥) كما في النص المحشى عليه في: الشرقية- و(ح١)١٨١ب- و(ح٣)٤٢٣ب- و(ح٨)٤١٣أ- وشرح السيرافي (سيف) ٣٢٢، وجاء بلفظ «فَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ الطَّاءَ كَمَا حَذَفْتَ لَامَ (ظَلْتُ)» في: (ح٧)٢/ ٢٠٦ب- ونسخة ابن خروف ١٦٤ب.

(٦) هذه كتابة صوتية، وأصلها (عَلَى الْمَاءِ)، حُذِفت اللامُ من (على) شذوذًا، والألفُ منها لالتقاء =

اللَّامَ، يُرِيدُ: (عَلَى الْـمَاءِ بَنُو فُلَانٍ)، وَهْيَ عَرِبِيَّةٌ»[1].

[قال عليُّ بنُ خَرُوفٍ في آخر نسخته[2]]:

أَلْفَيْتُ في نُسْخَةٍ عَتِيقَةٍ مَشْرِقِيَّةٍ[1]، كانَ عليها خَطُّ الفارسيِّ رحمه الله،

الساكنين، فصارت (عَ الْـمَاءِ)، وكُتِبَت (عَلْمَاءِ)، وأخذ بهذه الكتابة الصوتية هنا علماء الخط والإملاء، انظر: كتاب الكُتَّاب لابن درستويه ٥٣- والمطالع النصرية ٥٢، ٢١٣.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٣٠، و(هارون) ٤/ ٤٨٥. و«فَحَذَفَ اللَّامَ، يُرِيدُ: (عَلَى الْـمَاءِ بَنُو فُلَانٍ)» ليست في الشرقية. وهي في الرباحية [انظر: (ح١)١٨١ب]- وابن دادي ٤٥٥ب- وشرح السيرافي (سيف) ٣٢٤. وهذه خاتمةُ كتاب سيبويه في النسخة الشرقية- والنسخة الرباحية- ونسخة ابن دادي- وشرح الرماني (تحقيق العبداللطيف) ١٠٦١، ونصَّ على ذلك: أبو حاتم في كتابه (المعمرون والوصايا) ٢١، فقال: «وآخر حرف في كتاب سيبويه: عَلْمَاءِ بنو فُلَانٍ، يريد على الماء»، وهو من رواة الكتاب عن الأخفش- والأعلمُ في تحصيل عين الذهب ٥٩٨، وقال: «هذا آخر ما اجتمع عليه حَمَلَةُ الكتاب». ونصُّ سيبويه هنا هو آخر باب الادغام في الأصول ٣/ ٤٣٤. واختلفت خاتمة نسخة الميورقي ٢٢٣أ، فجاء بعد الخاتمة السابقة: «وقال:

فَمَا أَصْبَحَتْ عَلْأَرْضِ نَفْسٌ بريئةٌ ... ولا غَيْرُها إِلَّا سليمانُ مَالُـهَا».

وذكر صاحب العقد الفريد ٢/ ٣١٤ أن هذا البيت هو آخر كتاب سيبويه. واختلفت خاتمة نسخة أحمد باشا ٤٣٩أ، فجاء بعد خاتمة الشرقية والرباحية: «وقال الفرزدق:

وَمَا سُبِقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ ضُعْفِ حِيلَةٍ ... وَلَكِنْ طَفَتْ عَلْمَاءِ قُلْفَةُ خَالِدِ».

واختلفت خاتمة نسخة الحمزاوية (٨٢/ ٢) ٣٨٣، فجاء بعد خاتمة الشرقية والرباحية: «عربيةٌ جَيِّدةٌ، قال الفرزدق:

وَمَا سُبِقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ سُوءِ سِيرَةٍ ... وَلَكِنْ طَفَتْ عَلْمَاءِ غُرْلَةُ خَالِدِ».

(٢) ذكر ذلك بنصه في آخر نسخته (نسخة ابن خروف) ١٦٤ب في متن الصفحة بعد نهاية كتاب سيبويه.

وكانَتْ منقولةً من كتابِ أبي بَكْرِ بنِ السَّرَّاجِ -رحمه الله-:

«أَخْبَرَنا أبو بَكْرٍ، قالَ: أَخْبَرَني أبو العَبَّاسِ، قالَ: حَدَّثَنِي المَازِنِيُّ، قالَ: رَأَيْتُ بِخَطِّ سيبويهِ[٢] -في آخِرِ كِتَابِهِ عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ بني هاشِمٍ، يُقَالُ له عبدُالسَّلَامِ بنُ جَعْفَرٍ- لِلْفَرَزْدَقِ:

وَمَا سُبِقَ القَيْسِيُّ مِنْ ضُعْفِ حِيلَةٍ ... وَلَكِنْ طَفَتْ عَلْمَاءِ قُلْفَةُ خَالِدِ[٣]

---

(١) وقد وقف أبو علي الغَسَّاني على هذه النسخة العتيقة، ونقل منها ما نقله ابن خروف، وقد نقَلَ ذلك عنه الغسَّاني العبدريُّ في آخر نسخته ١٤٤ب، بلفظ: «نَقَلْتُ من نسخةٍ عتيقةٍ مشرقيةٍ مكتوبةٍ من نسخةِ أبي عليٍّ الحسنِ بن أحمد بن عبدالغفار النحويِّ الفارسيِّ ثم الفَسَوِيِّ: قال أبو عليٍّ الفارسيُّ: أخبرني أبو بكرٍ محمدُ بن السري السراج، قال: أخبرني أبو العباس المبرد، قال: حدثني المازني .... يريد: على الماء». وقد نقلتُه عن نسخته في ص١٣.

(٢) هذا يدل على أن لكتاب سيبويه أكثر من نسخة في حياته، ومنها هذه النسخة التي زاد سيبويه في آخرها هذه الزيادة، وليس في هذه العبارة دلالة على أن النسخة كلها بخط سيبويه، وأوضح منها في ذلك ما في الحاشية الآتية ص٢٠١٨: «رأيتُ خَطَّ سيبويه ....»، وجاء ما يوحي بأن النسخة من خطه، ومن ذلك ما في ص٢٠٢١: «بخط سيبويه على نسخته». وجاء في الحواشي ص٥٤٦: «في نُسْخةٍ يُقالُ: إنها بخَطِّ سيبويهِ ....».

(٣) من الطويل، وهو للفرزدق، كما في: ديوانه ١/ ٢١٦- والكامل ٣/ ١٢٢٨- وتحصيل عين الذهب ٥٩٩، بلفظ (من سوءِ سِيرةٍ .... غُرْلَةُ خَالِدِ)- والحلل ٤١٤- وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٨٠، وفيه «غُرْلَةُ خَالِدِ»، وهو غير منسوب في: المقتضب ١/ ٢٥١- والجمل ٤١٨، بلفظ (من سوءِ سِيرةٍ ولكن طفت علماء غرلة خالد)- وشرح المفصل ١٠/ ١٥٥، بلفظ (من سوء سِيرةٍ.... غرلة خالد)، وللبيت رواية أخرى بلفظ (قُلْفَةُ قَنْبَرِ) ستأتي وتخريجها في الحاشية بعد القادمة.

يُرِيدُ: عَلَى الْـمَاءِ[١]».

«(ش): قالَ أبو عليٍّ الفارسيُّ: أَخْبَرَني أبو بَكْرٍ بذلك، يَتَّصِلُ الكلامُ فيه إلى قولِهِ «يُرِيدُ عَلَى الْـمَاءِ»[٢].

«قالَ قَطَرِيُّ بنُ الفُجَاءَةِ[٣]:

غَـدَاةَ طَـفَتْ عَـلْمَاءِ بَكْـرُ بْنُ وَائِـلِ
وَعُـجْـنَا صَـدُورَ الْـخَيْـلِ نَحْـوَ تَمِـيـم[٤]»[٥]

---

(١) ذكره الفارسي بنصه بالسند المذكور في التعليقة ٥/ ٢١٩، وفيها (فَمَا سُبِقَ)، ونقله بسنده ولكن بالمعنى عن المازني أنه رآى هذا البيت في آخر كتاب سيبويه: الأعلم في تحصيل عين الذهب ٥٩٩- وابنُ السِّيد في الحلل ٤١٦- وابنُ يعيش في شرح المفصل ١٠/ ١٥٥، ونقله عن الحلل ابنُ الضائع في شرح الجمل ٢/ ١١٤٥ لكن تحرفت (الفارسي) فيه إلى (السيرافي)، وعزا البيت إلى كتاب سيبويه: البغدادي في خزانة الأدب ٧/ ١٠٦.

(٢) هذه الحاشية جاءت في الطرة، و(ش) رمز نسخة شرقية، وكأنَّ مراد الفارسي أنَّ ما جاء في الحاشية السابقة أخبره به أبو بكر بعد ذلك متصلًا بالبيت السابق، بين «قُلْفَةُ خَالِدِ» و«يُرِيدُ عَلَى المَاءِ».

(٣) قال ابن الشجري في أماليه ٢/ ١٨٠: «وأنشد سيبويه للفرزدق: وما سُبِقَ القيسي .... ومثله لقطري بن الفجاءة: غداةَ طَفَتْ ....»، فنسب البيت الأول صراحة إلى كتاب سيبويه، والثاني احتمالا [أي: إن كانت (مثله) منصوبة فهو من إنشاد سيبويه، وإن كانت مرفوعة فليست من إنشاده].

(٤) من الطويل، وهو لقَطَرِيِّ بن الفُجَاءَةِ الخارجي، كما في: شعر الخوارج ١٠٦، وعجزه فيه (وأُلَّافُهَا من حِمْيَرٍ وسَلِيمِ)- والكامل ٣/ ١٢٢٦- وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٨٠، وهو غير معزو في: معاني الفراء ٢/ ٣٧٧- وكتاب الكُتَّاب لابن درستويه ٥٣- والمبهج ٣٣- والمفصل (مع شرحه) ١٠/ ١٥٤، وفيه (وعاجتْ صدورُ الخيلِ شَطْرَ)، وفي الأغاني ٦/ ١٣٢-١٤٠، وعنه شرح الشافية ٤/ ٥٠٠: أن البيت مختلف في قائله على خمسة شعراء من الخوارج.

(٥) هذه الحاشية جاءت في الطرة.

[قال أحمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ دَادِي الحَنَفِيُّ في آخر نسخته[١]:]

«شاهدتُ على الأَصْلِ ما صُورَتُهُ:

فَرَغْنَا مِن هذا الكتابِ يومَ الأَحَدِ، لِعَشْرٍ خَلَوْنَ مِن صَفَرٍ، سنةَ سَبْعٍ وثَلاثِمائةٍ، بِمَكَّةَ، بخَطِّ محمدِ بنِ أحمدَ بنِ عليٍّ القَاسَانيِّ، وعليهِ إِجَازةُ الشيخِ أبي عليٍّ الفارسيِّ، وَصُورَتُهُ:

دَارَسْتُ أبا عليٍّ أَحْمَدَ بنَ محمدٍ المَرْزُوقِيَّ[٢] هذا الكتابَ مِنْ أَوَّلِهِ إلى آخِرِهِ تَدْرِيسَ تَفَهُّمٍ، وكَتَبَ: الحَسَنُ بنُ أحمدَ الفارسيُّ، بخَطِّهِ، في حَلَبَ، سنةَ خَمْسٍ وسِتِّينَ وثَلاثِمائةٍ».

«قال الشيخُ أبو عليٍّ الحَسَنُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الغَفَّارِ الفارسيُّ: أَخْبَرَنا محمدُ بنُ أبي بَكْرٍ[٣] السَّرَّاجُ، قالَ: أَخْبَرَنا أبو العَبَّاسِ محمدُ بنُ يَزِيدَ، قالَ: حَدَّثَنِي

---

(١) هو ناسخ نسخة من أهم نسخ كتاب سيبويه، وهي (نسخة ابن دادي)، وهي نسخة كاملة، وما نقلته هنا بنصه في آخر نسخته ٤٥٥ب.

(٢) من تلاميذ الفارسي، له (شرح الحماسة)، و(كتاب الأزمنة والأمكنة)، توفي سنة (٤٢١)، وقد قرأ عليه كتاب سيبويه بعد أن كان رأسًا بنفسه، ولذا ترى الفارسي يكرمه بقوله: (دارَسْتُ)، ولم يقل: (دَرَسَ عليَّ أو قَرَأَ عليَّ).

(٣) كذا، والصواب: (محمد بن السَّري) أو (محمد أبو بكر)، فابن السراج هو أبو بكر، وأبوه السَّرِيّ. ولم يذكر في ترجمته كنية لأبيه. وقد سبق هذا الإسناد على الصواب في خاتمة نسخة (ابن خروف)، ص٢٠١٥.

المَازِنِيُّ، قالَ:

رَأَيْتُ خَطَّ[1] سيبويهِ في آخِرِ كتابِهِ عندَ رَجُلٍ من بني هاشِمٍ، يُقَالُ له عبدُالسَّلَامِ بنُ جَعْفَرٍ، لِلْفَرَزْدَقِ:

وَمَا سُبِقَ القَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ حِيلَةٍ
وَلَكِنْ طَفَتْ عَلْمَاءِ قُلْفَةُ خَالِدِ[2]

قال ابنُ السَّرَّاجِ: وَكَتَبْتُ جميعَ الكتابِ من نُسْخَةِ المُبَرِّدِ، وَفَرَغْتُ من قِراءَتِهِ عليه يومَ السَّبْتِ، لِنِصْفِ رَمَضَانَ، سنةَ اثنتينِ وثمانينَ ومائتينِ.

قال أبو عليٍّ: وَبَلَغَتْ قراءتي على أبي بَكْرٍ محمدِ بنِ السَّرِيِّ في جُمَادَى الآخِرةِ، سنةَ خَمْسَ عَشْرَةَ وثَلاثِمائةٍ[3]».

---

(١) كذا. وقد سبق في خاتمة نسخة (ابن خروف) ص٢٠١٥ بلفظ: (بِخَطِّ).

(٢) من الطويل، وهو للفرزدق، كما في: ديوانه ١/ ٢١٦- والكامل ٣/ ١٢٢٨- وتحصيل عين الذهب ٥٩٩، بلفظ (من سوءِ سَ◌ِيرةٍ .... غُرْلَةُ خَالِدِ)- والحلل ٤١٤- وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٨٠، وفيه «غُرْلَةُ خَالِدِ»، وهو غير منسوب في: المقتضب ١/ ٢٥١- والجمل ٤١٨، بلفظ (من سوءِ سَ◌ِيرةٍ ولكن طفت علماء غرلة خالد)- وشرح المفصل ١٠/ ١٥٥، بلفظ (من سوء سَ◌ِيرةٍ.... غرلة خالد)، وللبيت رواية أخرى بلفظ (قُلْفَةُ قَنْبَرِ) ستأتي وتخريجها في الحاشية بعد القادمة.

(٣) جاء كلام ابن السراج وكلام أبي علي في ورقة عنوان نسخة (م٥)، وقد نقلتها من قبل، في ص٨.

قال أبو سعيدٍ[١]: وفي نُسْخَةِ أبي بَكْرٍ مَبْرَمَانَ زِيادةٌ على كثيرٍ من النُّسَخِ، وذَلِكَ قَوْلُكَ (بَلْعَنْبِرِ) و(بَلْحَارِثِ) و(عَلْمَاءِ بَنُو فُلَانٍ)[٢]:

«وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَمَا غُلِبَ القَيْسِيُّ مِنْ ضُعْفِ قُوَّةٍ ... وَلَكِنْ عَلَتْ عَلْمَاءِ غُرْلَةُ قُنْبَرِ[٣]

---

(١) نقلت هذه الحاشية بنصها من حواشي نسخة ابن دادي ٤٥٥ب. وهو في شرح السيرافي (العلمية) ٥/ ٤٦١.

(٢) الظاهر في معنى هذه العبارة أن الزيادة «وقالَ الشاعرُ: وما غُلِبَ القَيْسِيُّ .... سليمانُ مالُها» جاءت بعدما ذكره سيبويه من قول العرب (بلعنبر وبلحارث وعلماء)، وليس المراد أن هذه العبارة جاءت بنصها في نسخة مبرمان قبل الزيادة، وهذا ما فهمه ابن الضائع في شرح الجمل ٢/ ١١٤٣، ويُفْهَمُ من كلام ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٠١- والأعلم في النكت ٢/ ١٢٧٦ أن هذه العبارة جاءت بنصها في نسخة مبرمان، ويُضعف هذا الفهمَ أمران: الأول: أن ظاهره أن ما جاء في النسخ المشهورة من قوله: «ومن الشاذ قولهم في بني العنبر» إلى آخر الكتاب [١٠ أسطر] ليس في نسخة مبرمان، وإلا لكانت هذه العبارة تكريرًا له، والثاني: أن قول السيرافي «في نسخة أبي بكر مبرمان زيادة على كثير من النسخ» يدل على أن ما في النسخ المشهورة ثابت في نسخة مبرمان، وبعده هذه الزيادة.

(٣) من الطويل، وهو للفرزدق، كما في: ديوانه ١/ ٣٨٥، بلفظ:

وما أُتِيَ القيسيُّ من سُوءِ حِيلَةٍ ... ولكنْ طَفَتْ في الماءِ قُلْفَةُ قنبرِ

ولا شاهدَ فيها- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٣٥، وعزاه إلى نسخة مبرمان صاحب الحلل ٤١٧، وسَبَق بلفظ (قُلْفَةُ خَالِدِ) في الحاشية قبل السابقة، و(قنْبَر) في حواشي ابن دادي ٤٥٥ب مضمومة القاف، وجاءت بالفتح -ضبط قلم- في ديوانه- وشرح السيرافي (سيف) ٣٢٥- وشرح أبيات سيبويه.

وَقَالَ غَيْرُهُ:

فَمَا أَصْبَحَتْ عَلْأَرْضِ[١] نَفْسٌ بَرِيئَةٌ وَلَا غَيْرُهَا إِلَّا سُلَيْمَانُ مَالُهَا[٢]»[٣].

---

(١) كذا في نسخة الميورقي ٢٢٣أ كما سبق في تخريج كلام سيبويه، وجاءت اللفظة في باقي النسخ وجميع مراجع التخريج برسم (عَلَّرْضِ)، والموافق لغرض إيراد البيت (عَلْأَرْضِ) بحذف لام (على)، فسيبويه يتكلم على حذف أحد المتماثلين أو المتجانسين شذوذًا لا قياسًا، ويمثل لذلك بقولهم (بَلْعَنْبَرِ) و(عَلْمَاءِ). و(عَلْأَرْضِ) موافق لذلك؛ فأصلها الصوتي (عَلَلْأَرْضِ)، فحُذِفَ لام (على) شذوذًا، وأمَّا (عَلَّرْضِ) فليس فيه حذف للَّام أصلًا، بل فيه ادغام قياسي لا شاذ؛ لأنَّ أصله (عَلَى الْأَرْضِ)، وصوته (عَلَلْأَرْضِ) ثم خففت الهمزة بحذفها ونقل حركتها إلى اللام قبلها، فصار (عَلَلَرْضِ)، ثم حدث ادغام كبير بين اللامين، فصار (عَلَّرْضِ)، انظر: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٠٢.

(٢) من الطويل، وهو للفرزدق، كما في: ديوانه ٢/ ٦٢٣، وفيه (فما أصبحتْ في الأَرْضِ نفسٌ فقيرة)، ولا شاهد فيه، وفي شرح الأبيات كُتِب (عَالْأَرْضِ)- وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٤٠١ وفيه (نفس فقيرة)، وأصلح ابن السيرافي (عَلَّرْضِ) إلى (عَالْأَرْضِ)، وسبق في الحاشية السابقة أنه الموافق لغرض إيراد البيت، وقد نص أهل الخط والإملاء على أن اللفظ يكتب حينئذٍ بصوته بحذف همزة الوصل، هكذا (عَلْأَرْضِ)، انظر: ص ٢٠١٣ هـ٦.

(٣) شرح السيرافي (سيف) ٣٢٥-٣٢٦، ولخَّصه عنه كعادته الأعلم في النكت ٢/ ١٢٧٦، ونقله عنه كاملًا: ابن الضائع في شرح الجمل ٢/ ١١٤٣، ونقل البيت الأول فقط ابن السِّيد في الحلل ٤١٦، وأثبت البيت الأول برواية (قنبر) في كتاب سيبويه: ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ٢/ ٤٣٥، وأشار إلى اختلاف نسخ سيبويه في البيت الثاني ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٠٢.

[قال محمد بن أحمد الأنصاري الميورقي في آخر نسخته[١]:]

قال أبو العباس:

قال أبو عثمان المازني: رأيتُ في كتابِ سيبويه بخَطِّهِ في بابِ الادِّغَامِ هذا البيتَ مُلْحَقًا:

فَمَا سُبِقَ القَيْسِيُّ مِنْ سُوءِ سِيرَةٍ وَلَكِنْ طَفَتْ عَلْمَاءِ قُلْفَةُ خَالِدِ[٢]

قال: عَلْمَاءِ، يريد: عَلَى الماءِ».

قال أبو عثمان:

والبيت للفَرَزْدَقِ، قاله في رجلين استبقا، أحدهما من قَيْسٍ والآخر من عَنَزَةَ، فسَبَقَ العَنَزِيُّ، وكان اسمه خالدًا[٣].

[قال السعدي في آخر نسخته:[٤]]

«عربيَّةٌ جَيِّدةٌ».

قال المازني: رأيتُ بخطِّ سيبويه على نسخته هذا البيت:

---

(١) هو ناسخ نسخة من أهم نسخ كتاب سيبويه، وهي (نسخة الميورقي)، والموجود منها نصفها الثاني، وما نقلته هنا بنصه في آخر نسخته ٢٢٣أ.

(٢) من الطويل، وقد سبق تخريج البيت قريبًا في ص٢٠١٨ هـ٢.

(٣) وقيل: أراد بالقيسي عمر بن هبيرة الفزاري، وكان قد عُزِلَ عن العراق، وولي مكانه خالد بن عبد الله القسري، فذكر أن عمر لم يغلب بسوء سيرة، وإنما غلبه خالد لخساسته. انظر: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٧١- والحلل في شرح أبيات الجمل ٤١٤- وشرح المفصل ١٠/ ١٥٥.

(٤) نسخة السعدي ١٩٨أ، وهي نسخة مراد ملا (١٧١٧).

وَمَا سُبِقَ القَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ حِيلَةٍ
وَلَكِنْ طَفَتْ عَلْمَاءِ قُلْفَةُ خَالِدِ

ومن الشاذِّ قولهم: (هذا عَبُشَّمْسَ)، ادَّغَمُوا الدَّالَ في الشينِ، وأَلْقَوْا الإعرابَ على الباءِ؛ لكَثْرَةِ الاستعمالِ، ولم يَصْرِفُوا (شَمْسَ) لأنَّها مَعْرِفَةٌ، والصَّرْفُ جيِّدٌ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

فهرس الفهارس

فهرس الآيات والقراءات القرآنية[١]

(١) الآيات مرتبة بحسب المصحف، وبحسب اللفظ الذي استشهد سيبويه به.

سورة آل عمران

سورة النساء

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة يونس

سورة هود

سورة يوسف

سورة الأنبياء

سورة الحج

سورة المؤمنون

سورة النور

سورة الفرقان

سورة النمل

سورة القصص

سورة الأحزاب

سورة سبأ

سورة يس

سورة الصافات

سورة ص

سورة الزمر

سورة غافر

سورة فصلت

سورة الشورى

سورة الزخرف

سورة الأحقاف

سورة محمد

سورة ق

سورة الذاريات

سورة النجم

سورة الجن

سورة النبأ

سورة النازعات

سورة الطارق

سورة القدر

سورة العاديات

سورة الفيل

سورة قريش

سورة الإخلاص

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الأشعار والأرجاز[1]

(١) الأشعار والأرجاز مرتبة هجائيًّا بحسب أواخرها، من غير مراعاة لحركاتها وبحورها.

الفاء

طالَ عَنِ المَطِيَّهْ	الوافر	١٣٨٠
بِعُصْبَةٍ مِنْ ماليَا	الرجز	١٣٠٩
مـولَى مَـواليا	الطويل	١١٠
أَمْثالهُنَّ لَياليَا	الطويل	٦٦٩
بِفَلْجٍ كَما هِيَا	الطويل	٨٨٧
خِلْوٌ كَما هِيَا	الطويل	٢٨٢

فهرس اللغة، والأبنية، وأقوال العرب، وأمثلة النحويين

ليس في الكلام:

-لَيْسَ في الكَلامِ (فُعَالِي) ولا (فَعَالِي) إِلَّا للجَمْعِ، ولا نَعْلَمُ في الكَلامِ (فُعَاوِلَ) ولا (فُعَالِلَ) ولا (فُعَايِلَ) ولا (فُعَايِيلَ)، ولا شَيْئًا مِن هذا النَّحْوِ مِمَّا لم نَذْكُرْهُ، ولا (فِعَالَى) مَقْصُورةً ولا مَمْدُودةً ١٦٤٤

-ليس في الكلامِ (فُوَيْلٌ) ولا (يُعَيْلٌ) ولا (فُعَيِّنٌ ١١٧٩

-ليس في الكلام مثلُ (جُعْفَرٍ) ١٤٧٨

عدد الأبنية:

- جَمِيعُ الأَبْنِيةِ في بابِ زِيادةِ الهَمْزةِ في ما أَوْرَدَهُ سيبويه فيهِ سَبْعَةٌ وعِشْرُونَ بِناءً، وزوائِدُ الزُّبَيْدِيِّ فيه تَسْعَةُ أَبْنِيةٍ ١٦٢٢

- عَدَدُ أبنيةِ الياءِ سَبْعةٌ وعِشْرُونَ بِناءً، وزوائِدُ الزُّبَيْدِيِّ في الياءِ إحدى عشرة١٦٧٧

فهرس أسماء الكتب

فهرس الكتابة الصوتية

الكتابة الصوتية	الكتابة الإملائية	رقم الصفحة
اجْبَحَّمَلًا	اجْبَه حَّمَلًا	١٩٣٤
اقْطَحَّمَلًا	اقْطَع حَّمَلًا	١٩٣٤
اقْطَحِّلَالًا	اقْطَعْ هِلَالًا	١٩٣٣
انْقُتَّوْأَمًا	انْقُطْ تَوْأَمًا	١٩٦٣
رُدْدَّاوُدَ	رُدَّ دَاوُدَ	١٩٢٤
فُرَّجُلِ	فُو الرَّجُلِ	١٢٠٣
قَرْمُّوسَى	(قَرْمِ مُوسَى	١٩٢٥
هَتَّرَى	هل تَرى	١٩٧٢
وَلِيـيَّزِيدَ	وَلِيُّ يَزِيدَ	١٩٢٣

فهرس الأعلام

مَالِكُ بْنُ خُرَيْمٍ الْهَمْدَانِيُّ ٩٩.

المبرد [وراجع رموز (ع) و(س) و(مح) و(مق) و(د) و(م)، ونسخة أبي العباس المبرد]: ٣، ٤، ٥، ٧، ٨، ١٣، ١٤، ١٥، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٤٠، ٤١، ٤٨، ٥٣، ٥٩، ٦٥، ٧١، ٨٢، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤، ١١٢، ١١٦، ١٢٨، ١٣٨، ١٤٧، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٨، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٧، ١٨٨، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٩، ٢٤٨، ٢٥٩، ٢٦١، ٣١٠، ١٣١، ٣١٤، ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٧، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٨٨، ٣٩٥، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٧، ٤٣٢، ٤٤٢، ٤٧٧، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٩١، ٥١٤، ٥٢٦، ٥٢٨، ٥٦٤، ٥٧٨، ٦٠٧، ٦١٤، ٦٢٧، ٦٣٩، ٦٤٧، ٦٧٩، ٦٨٩، ٦٩٣، ٧١٧، ٧١٨، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٦، ٧٣٨، ٧٤٠، ٧٧١، ٧٧٦، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨٩،٧٩٠، ٧٩٢، ٧٩٦، ٧٩٨، ٨٠١، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢٢، ٨٢٦، ٨٢٩، ٨٤٠، ٨٤٨، ٨٤٩، ٥٨١، ٨٥٥، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦١، ٨٦٤، ٨٧٠، ٨٧٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩١٠، ٩١٥، ٩١٩، ٩٢٣، ٩٢٨، ٩٣٣، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٤٤، ٩٤٦، ٩٥٠، ٩٥٨، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٧٧، ٩٨٢، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٩٠، ١٠٠٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٤٣، ١٠٤٥، ١٠٥٠، ١٠٥٣، ١٠٦٥، ١٠٦٨، ١٠٨٦، ١٠٩٥، ١٠٩٩، ١١٠٥، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٤٥، ١١٦٦، ١١٧٠،

فهرس الرموز والنسخ

١٧٥٦، ١٧٥٨، ١٧٦٨، ١٧٧١، ١٧٧٧.

ج: (رمز أبي إسحاق الزجاج) ٧٦٠، ٧٨٣، ٧٨٦، ٨٨٥، ٩٠٨، ٩٨٨، ٩٩١، ١٠٢١، ١٠٧٥.

ج عن ع= نسخة الزجاج عن المبرد.

ج: رمز أبي جعفر النحاس في بعض النسخ، راجع مواضعه في فهرس الأعلام.

ح: (رمز نسخة الزجاج، ويشمل فروقًا عن نسخته، وحواشي منه عليها): ٣، ٤، ٦، ٤٣، ٤٦، ٤٩، ٨٤، ٩٨، ١٠٠، ١١٣، ١١٩، ١٢٣، ١٥٣، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٨، ١٩٩، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٩٠، ١٩١، ٣١٨، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٣٧، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٦، ٣١٨، ٣٢٦، ٣٥٥، ٣٤٢، ٣٥٩، ٣٦٦، ٣٧١، ٤٢٢، ٤٤٣، ٤٥٢، ٤٦٠، ٤٧٨، ٤٨٢، ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٢، ٥١٥، ٥١٦، ٥٢٠، ٥٢٣، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٥، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٥٣، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٧١، ٥٧٣، ٥٩٠، ٦٢١، ٦٢٤، ٦٢٦، ٦٢٩، ٦٣٣، ٦٥٤، ٦٧٧، ٧٦١، ٨٧٧، ٨٩١، ٨٩٦، ٨٩٩، ٩٢٩، ٩٥٣، ٩٦٢، ١٠٢١، ١٠٥١، ١٠٧٢، ١٠٨٠، ١٠٨٥، ١١٨٣، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٤٢٧، ١٤٣٠، ١٤٥٨، ١٤٩٦، ١٥٢٩، ١٥٤٢، ١٥٧٢، ١٥٧٦، ١٥٨٧، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩٧،

رواية أبي جعفرِ بنَ رُسْتُمَ كتابَ سيبويه عن المازِنيِّ ٢٨.

س (نسخة أبي بكر المنسوخة من نسخة المبرد، ففروقها وحواشيها تعزى لأبي العباس): ٤، ١٠٠، ١٩٨، ٢٣٧، ٢٩٨، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٩٢، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٥، ٤٤٢، ٤٥٣، ٤٧٣، ٤٩٧، ٥١٢، ٥٣٢، ٥٣٩، ٥٧٢، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩٣، ٦٠٦، ٦١١، ٦١٩، ٦٢٩، ٦٣٧، ٦٣٩، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٦٠، ٦٧٠، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٩٢، ٧٠٢، ٧١٢، ٧١٩، ٨٢٢، ٧٣٤، ٧٣٩، ٧٥٣، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٧١، ٨٥٥، ٨٧٦، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٩١، ٨٩٥، ٩١٧، ٩٢٠، ٩٤٨، ٩٥١، ٩٥٣، ٩٦٦ (نسخة المبرد)، ٩٦٨، ٩٦٨ (بخط س)، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٨، ٩٨٠، ٩٩٦، ٩٩٨، ١٠٢١، ١٠٢١، ١٠٣٣، ١٠٣٩، ١٠٥٦، ١٠٦٣، ١٠٦٦، ١٠٧٨، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٩٥، ١١٢٧، ١١٣٢، ١١٣٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٢، ١١٦٤، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٦، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٩١، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢٢٧، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٥٢، ١٢٦٣، ١٢٧٠، ١٢٨٤، ١٢٩٠، ١٢٩٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣١٧، ١٣٠٦، ١٣١٩، ١٣٢١، ١٣٢٥، ١٣٣٠، ١٣٣٢، ١٣٣٤، ١٣٤٥، ١٣٤٩، ١٣٥٥، ١٣٦٠، ١٣٦٢، ١٣٦٧، ١٣٦٩، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٨، ١٤٠٢، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٤، ١٤١٦، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٣٢، ١٤٣٠، س:

٧٦٩، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٨٤، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٩١، ٧٩٨، ٨٠١، ٨٠٩، ٨١٤، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٦، ٨٥١، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٩، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٨٩، ٨٧١، ٨٧٨، ٨٩٢، ٨٩٦، ٨٩٨، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩١٠، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٥، ٩١٧، ٩٢٥، ٩٣٣، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٦، ٩٤٧، ١٠٠١، ١٠٢١، ١٠٢٤، ١٠٤٥، ١٠٤٨، ١٠٥٢، ١٠٧٠، ١١٠٦، ١١٢١، ١١٤٢، ١١٤٤، ١١٧٠، ١٢٥١، ١٢٩٨، ١٣١٩، ١٣٤٢، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٧٣، ١٣٧٨، ١٣٨٢، ١٣٨٥، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٣، ١٤٢٣، ١٤٣٦، ١٤٤٦، ١٤٥٨، ١٤٦٥، ١٤٦٨، ١٤٨٢، ١٤٩٨، ١٥٠٥، ١٥٠٧، ١٥١٦، ١٥٣٠، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٥، ١٥٤٦، ١٥٣٨، ١٥٥١، ١٥٦٦، ١٥٧٨، ١٥٨٥، ١٥٩٢، ١٥٩٤، ١٦١٢، ١٦١٤، ١٦١٧، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٦، ١٦٣٢، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤٤، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٢، ١٦٥٥، ١٦٥٩، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٧، ١٦٨١، ١٦٨٤، ١٦٨٧، ١٦٩٦، ١٧٠٤، ١٧٢٥، ١٧٢٨، ١٧٣٤، ١٧٥٤، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٨٣، ١٧٨٥، ١٧٨٧، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٧، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨١٣، ١٨١٦، ١٨١٨، ١٨٢١، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٣٣، ١٨٣٥، ١٨٤٠، ١٨٤٥، ١٨٦٧، ١٩٠٤، ١٩١٦، ١٩٩٢.

ط س (لعله أبو الحسن الغرناطي؛ لأن هذا الرمز في الحواشي التي ينقلها أحمد بن أمية، وهو ينص على أبي الحسن الغرناطي ابن الباذش أحيانًا، انظر ص٦٨١) ٦٠٢،

.٦٧٣

ط ه (نسخة ابن طاهر المقروءة على عبدالله بن هانئ، وراجع رمز [هـ]): ١٣٧٣، ١٣٧٨، ١٤٣٤، ١٤٣٥.

ع (رمز أبي علي الغساني): ٧٨٧، ٧٠٣، ٧٤٨، ٧٥٦، ٧٦٦، ٧٧٢ ١٠٧١، ١٠٧٧، ١٠٧٩، ١٠٨١، ١٠٨٦، ١٠٩٤، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١١٠٨، ١١٢٤، ١١٢٥، ١٢١٢، ١٢٦١، ١٣٠٠، ١٣٧٢، ١٣٨٨، ١٤١٧، ١٤٣٩، ١٤٦٠، ١٥٠٥، ١٥٢٦، ١٥٩٦، ١٦١٦، ١٦٤١، ١٦٤٣، ١٦٦٠، ١٨٧٤، ١٩١٣، ١٩٣١، ١٩٤٦.

ع (رمز أحد تلاميذ الفارسي، ولعله عبدالباقي) ٩٩٧، ٩٩٨.

ع (رمز نسخة أبي العباس المبرد): ٥٩٥، ٦٨٤، ٧٦٠، ٧٨٣، ٩٠٨، ٩٤٦، ٩٤٦ (عند المبرد)، ٩٧٥، ١٠٩٤، ١٤٣٧ (أصل نسختي)، ١٤٨٣ (أصل س)، ١٤٨٦ (أصله)، ١٥٢٥، ١٥٣٢، ١٥٥٥، ١٥٩٣، ١٦٠٤، ١٦٠٧، ١٦١٥، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٨، ١٦٣٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨ (نسخة أبي العباس)، ١٦٦٦ (نسخة كتاب أبي العباس)، ١٧٠٥، ١٨٧١.

عخ (علي بن خروف) ٩٠٦.

العمود = عمود الكتاب (المتن المنقول منه): ١٩٨، ٣٩٥.

عِنْدَهُ (عند ابن السراج في نسخته التي انتسخها من نسخة المبرد) ٤، ٦، ١٤٨، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢١٩، ٢٤٦، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٢،

٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٦١، ٦٦٦،

٦٦٧، ٦٧٢، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٨٠، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٩٢، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠٣، ٧٠٤،

٧٠٥، ٧٠٧، ٧١٣، ٧٢١، ٧٢٤، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٤٢، ٧٤٩، ٧٥٢، ٧٥٣،

٧٥٥، ٧٥٩، ٧٦٣، ٨٠٢، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٥٣، ٨٦٧، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤،

٨٧٧، ٨٧٨، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٦، ٨٨٨، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٣، ٨٩٤، ٩٠٢،

٩٢٥، ٩٢٦، ٩٣٠، ٩٣٢، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩،

٩٥٤، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٩، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٧، ٩٦٩، ٩٧٨، ٩٨١،

٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٦، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢،

١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠١١، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٩، ١٠٢٢،

١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤،

١٠٣٧، ١٠٣٩، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥١، ١٠٥٣، ١٠٥٩، ١٠٦٢، ١٠٦٣،

١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٨٩، ١٠٨٠،

١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٨،

١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩،

١١١٢، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٧، ١١١٩، ١١٢١، ١١٢٣، ١١٢٥، ١١٢٦،

١١٢٨، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٦، ١١٤٠، ١١٤٢، ١١٤٣،

١١٤٥، ١١٤٨، ١١٥١، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٧، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢،

١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٨، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣،

نسخة مهملة (رمز نسخ مجهولة في بغداد): ٥.

نسخة يقال إنها بخط سيبويه ٥٦٤.

نسخة منسوبة إلى الأخفش ١٥٦٤.

هـ (نسخة ابن طاهر المقروءة على عبدالله بن هانئ، وراجع رمز [ط ه]): ٥ (وفيها بيان أن المراد نسخة كانت عند بني طاهر مقروءة على علي بن عبدالله بن هانئ، والصواب: عبدالله بن هانئ لا علي بن عبدالله) ١٣٧٣، ١٣٧٨، ١٤٣٤، ١٤٣٥.

ه ط (نسخة بني طاهر): راجع: (ط ه)، و(هـ).

ي (لعله عبدالباقي تلميذ الفارسي): ٣٥٧، ٤٣٩.

يه (أي: سيبويه) ٥٧٢، ١٣١٤.

يي (لعله إسماعيل الزجاجي): ٣٥٠

فهرس علامات الترقيم الخاصة بالتحقيق

علامة الترقيم	رقم الصفحة
علامة الإشمام:	١٥٨١
نقطة كبيرة غير مطموسة فوق الحرف، نحو: (خَالِدُ)	
علامة الإمالة:	١٥٣٩
معين غير مطموس الوسط تحت الحركة الممالة، وفوق الحركة ميم صغيرة، نحو (عِمَادًا)	
علامة الرَّوْم:	١٥٨٠
خط بين يدي الحرف، نحو: (رَأَيْتُكَ)	

ثبت المصادر والمراجع[1]

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبداللطيف الشرجي الزَّبيدي، تحقيق طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧.

- ابن طلحة اليابري ومختصره في أصو ل الدين، د. محمد الطبراني، مركز أبي الحسن الأشعري، تطوان، ط١، ١٤٣٤/ ٢٠١٣م.

- ابن كيسان النحوي، حياته، وآثاره، وأراؤه، د. محمد إبراهيم البنا، في مجموع (دراسات ونصوص لغوية)، طبعته المكتبة المكية، مكة المكرمة، سنة ١٤٢٧.

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع الصقلي، تحقيق د. أحمد محمد عبدالدايم، دار الكتب المصرية، ١٩٩٩م.

- أبنية الإلحاق في الصحاح، لمهدي بن علي القرني، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١.

- أبنية أبي حاتم= تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية، لأبي حاتم السجستاني.

- أبنية ابن الدهان= شرح أبينة سيبويه، لابن الدهان.

- أبنية الزبيدي= كتاب الأسماء والأفعال والحروف، (أبنية كتاب سيبويه)، للزُّبيدي.

- أبنية ابن القطاع= أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع الصقلي.

- الإبهاج في شرح المنهاج، لتقي الدين السبكي وولده تاج الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤/ ١٩٩٥م.

---

(١) مرتبة هجائيًّا، مع عدم الاعتداد بـ(أل) و(كتاب).

- أبو الخطاب الأخفش الكبير حياته وآراؤه، لحياة مصطفى محمد عقاب، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٢م.

- أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية، لمحمد عبدالخالق عضيمة، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٥.

- أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية وآثاره في القراءات والنحو، د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ط٣، ١٤٠٩/ ١٩٨٩م

- إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، لمحمد بن أحمد العثماني المكناسي، ابن غازي، تحقيق حسين بركات، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠.

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع العشر (بالقرَأة الأربعة عشر)، لأحمد البنا، وضع حواشيه أنس مهرة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩.

- الأحاديث المختارة، لضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، دراسة وتحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر، بيروت، ط٣، ١٤٢٠/ ٢٠٠٠م.

- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد الحسن السيرافي، تحقيق د محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط ١، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.

- اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية، لحسن موسى الشاعر، دار البشير، عمّان، ط١، ١٤١٣/ ١٩٩٢م.

- اختلاف الشراح في تفسير كلام سيبويه وأثره في الدرس النحوي والتصريفي، عبدالعزيز بن إبراهيم الدباسي، رسالة دكتوراة، نشر عمادة البحث العلمي، جامعة

الإمام محمد، الرياض، ط١، ١٤٣٨/ ٢٠١٧م.

- الاختيارين. صنعة الأخفش الأصغر، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلى لابن سعيد أبي الحسن علي بن موسى، اختصره محمد بن عبدالله بن خليل، تحقيق إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٧٨/ ١٩٥٩م.

- الأخفش الأصغر حياته وجهوده. د. محمد حسين المحرصاوي، طباعة الجريسي، القاهرة، ط١، ١٤٢٤/ ٢٠٠٣م.

- أدب الخواص، للحسين بن علي بن الحسين الوزير المغربي، أعدَّه للنشر حمد الجاسر، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

- أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، حققه محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٢/ ١٩٨٢م.

- الأدب المفرد، للبخاري. حققه سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- كتاب الادغام (من شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي)، تحقيق د. سيف بن عبدالرحمن العريفي، مركز الملك فيصل للبحوث، الرياض، ط١، ١٤٢٩/ ٢٠٠٨م.

- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨.

- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي، المطبوع باسم (معجم الأدباء)، دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٤٠٠/ ١٩٨٠م.

- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني، دار الفكر.

- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ودمشق، ط ٢، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.

- الأزمنة والأمكنة لأحمد بن محمد المرزوقي، تحقيق محمد نايف الدليمي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢.

- أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، لأبي العباس المقري التلمساني، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد العظيم شلبي ، نشر مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة، ١٣٥٨/ ١٩٣٩م.

- الأزهرية في علم العربية، لخالد الأزهري، تحقيق د. محمد السبيهين، كنوز إشبيليا، الرياض، ط١ = ١٤٢٨/ ٢٠٠٧م.

- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، من مطبوعات مجمع اللغة العربي بدمشق، ١٣٩١/ ١٩٧١م.

- أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩/ ١٩٩٨م.

- الاستدراك على أبي علي في الحجة، لجامع العلوم الباقولي، تحقيق د. محمد الدالي، مكتبة البابطين، ط١، ١٤٨٢/ ٢٠٠٧م.

- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، لأبي عمر بن عبدالبر القرطبي، تحقيق سالم محمد عطا وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

- الاستغناء في أحكام الاستثناء، لشهاب الدين القرافي، بتحقيق الدكتور طه محسن،

وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ١٤٠٧/ ١٩٨٧م.

- أسرار العربية، لكمال الدين الأنباري، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨.

- أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه، د. رمضان عبدالتواب، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٢٤، ١٩٧٤م.

- أسماء سور القرآن وفضائلها، لمنيرة بنت محمد الدوسري، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١ = ١٤٢٦/ ٢٠٠٥م.

- أسماء الكتب المتمِّم لكشف الظنون. تأليف عبد اللطيف بن محمد راضي زاده، تحقيق وتوضيح الدكتور محمد التونجي، الناشر مكتبة الخانجي بمصر.

- كتاب الأسماء والأفعال والحروف، (أبنية كتاب سيبويه)، للزُّبيدي، تحقيق د. أحمد راتب حموش، مجمع اللغة العربية بدمشق.

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق الدكتور عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦/ ١٩٨٥م.

- الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين للخالديين. حققه الدكتور السيد محمد يوسف، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م.

- الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة.

- أشرف الوسائل إلى فهم الشّمائل، لابن حجر الهيتمي، تحقيق أحمد بن فريد المزيدي،

دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩/ ١٩٩٨م.

- الإشمام في اللغة حقيقته وأنواعه، د. غانم قدوري الحمد، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد التاسع، ١٤٣١.

- الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الدكتور عبد السند حسن يمامة. ط١، ١٤٢٩/ ٢٠٠٨م.

- الإصباح في شرح الاقتراح، لمحمود فجال، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٩/ ١٩٨٩م.

- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السِّيد البطليوسي، تحقيق حمزة النشرتي، دار المريخ، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٩٩.

- إصلاح غلط المحدثين، لأبي سليمان الخطابي، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.

- إصلاح المنطق، لابن السكيت، عناية محمد مرعب، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣.

- الأصمعيات، للأصمعي، تحقيق أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط ٥.

- الأصول في النحو، لأبي بكر ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.

- الأصول النحوية والصرفية في (الحجة) لأبي علي الفارسي، د. محمد عبدالله قاسم، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٩/ ٢٠٠٨م.

- الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات والنشر في الكويت، ١٩٦٠م.

- اعتراضات النحويين لسيبويه في شرح الكتاب للسيرافي جمعًا ودراسة وتقويمًا، سيف بن عبدالرحمن العريفي، رسالة ماجستير، في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد، الرياض، ١٤١٥.

- اعتراضات هارون بن موسى القرطبي للنحويين في كتابه شرح عيون كتاب سيبويه، د. غريب العضياني، بحث تكميلي لمرحلة الماجستير، في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد، الرياض، ١٤٣٦.

- إعراب الألفية المسمى تمرين الطلاب في صناعة الإعراب، لخالد الأزهري، راجعه عزيز إيغزير، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣.

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم. تأليف إمام اللغة والأدب أبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.

- الأعراب الرواة، للدكتور عبد الحميد الشلقاني، منشورات المؤسسة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، ط ٢، ١٤٠١هـ-١٩٨٢م.

- إعراب القرآن -(إعراب النحاس)- لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.

- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٦، ١٩٨٤م.

- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨، وإذا عدت إلى غيرها نصصت عليها.

- الإغفال، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الله بن عمر

الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي. حققه وقدَّم له سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

- الأفعال، لابن القطاع، عالم الكتب ببيروت، ط١، ١٤٠٣.

- الاقتراح، مع شرحه الإصباح.

- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السِّيد البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا وآخر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١م.

- أقسام الأخبار، المنسوب لأبي علي الفارسي، تحقيق د. علي جابر المنصوري، مجلة المورد، المجلد السابع، العدد الثالث، ١٩٧٨م.

- الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، تحقيق عبد المجيد قطامش، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٣هـ.

- إكمال الإعلام بتثليث الكلام، لابن مالك، رواية محمد بن أبي الفتح البعلي، تحقيق ودراسة سعد بن حمدان الغامدي، مكتبة المدني، جدة، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

- الإكمال في رفع الارتياب لابن ماكولا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١/ ١٩٩٠م.

- إكمال المعلم بفَوَائِدِ مُسْلِم، لعياض بن موسى السبتي، تحقيق د. يَحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤١٩/ ١٩٩٨م.

- الألفاظ، لابن السكيت، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٨م.

- الألفاظ الفارسية المعرَّبة، لأدّي شير، دار العرب للبستاني بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٧م، مصورة عن طبعة المطبعة الكاثوليكية ببيروت، ١٩٠٨م.

- ألفيَّة ابن مالك في النحو والتصريف (الخلاصة في النحو). حققها سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، ١٤٣٢هـ.

- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو بن الحاجب، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان، ١٤٠٩/ ١٩٨٩م.

- أمالي ابن الشجري، لهبة الله الحسني العلوي، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣/ ١٩٩٢م.

- الأمالي (أمالي القالي)، لأبي علي القالي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، للشريف المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٩٦٧م.

- الإمتاع والمؤانسة. لأبي حيان التوحيدي، صححه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر والتوزيع.

- الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق عبدالمجيد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠.

- الإملاء لحسين والي= كتاب الإملاء، للشيخ حسين والي، دار القلم، بيروت.

- إنباه الرواة على أنباء النحاة، لأبي الحسن القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافة ببيروت، ط ١، ١٤٠٦/ ١٩٨٦م.

- الانتخاب في شرح أدب الكتاب، للجذامي، تحقيق د. للَّا أمينة بالعربي، دار ابن حزم، ط١، ١٤٣٠.

- الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس ابن ولاد التميمي، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٦/ ١٩٩٦م.

- الأنساب، للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني. تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف، لأبي عبدالله بن السيد البطليوسي، تحقيق د. محمد رضوان الداية، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٣.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، لكمال الدين أبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧/ ١٩٨٧م.

- الأنواء في مواسم العرب، لابن قتيبة الدينوري، حيدرآباد، ١٩٥٦م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (الأوضح)، لابن هشام الأنصاري، عدت إلى طبعتين، الأولى -وهي الأصل-: طبعة دار الفكر، بيروت، مع عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، والأخرى: الطبعة التي مع التصريح لخالد الأزهري، وأحيل إليها باسم (التوضيح).

- الأوراق قسم أخبار الشعراء، لأبي بكر الصولي، شركة أمل، القاهرة، ١٤٢٥.

- إيجاز التعريف في علم التصريف. لابن مالك، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، ط ١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

- الإيضاح، لأبي علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي. دراسة وتحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط ٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

- الإيضاح، للقزويني، تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي، الطبعة الخامسة، ١٤٠٠.

- إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، لشمس الدين القباقبي، تحقيق د. أحمد خالد شكري، دار عمار، عمّان، ط١، ١٤٢٤/ ٢٠٠٣م.

- إيضاح الشعر، لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودارة

العلوم، بيروت، ط ١، ١٤٠٧/ ١٩٨٧م.

- إيضاح شواهد الإيضاح. تأليف أبي الحسن بن عبد الله القيسي، دراسة وتحقيق د. محمد بن حمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، مطبوع مع كشف الظنون.

- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ١٩٨٢م.

- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٣، ١٣٩٩/ ١٩٧٩م.

- إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠.

- البارع، لأبي علي القالي، تحقيق هاشم الطعان، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٧٤م.

- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، حققه عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣/ ١٩٩٣م، وعدت إلى طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٤١١/ ١٩٩٠م، فأنصّ عليها.

- البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين الزركشي، تحقيق محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١.

- البداية والنهاية، لابن كثير الدمشقي، حققه أحمد أبو ملحم وأصحابه، دار الكتب العلمية، بيروت.

- البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن

الشافعي، تحقيق مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة، الرياض،ط١، ١٤٢٥/ ٢٠٠٤م.

- البديع في علم العربية، لأبي السعادات بن الأثير، تحقيق فتحي أحمد علي الدين، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠.

- برنامج التجيبي القاسم بن يوسف التجيبي السبتي، تحقيق عبدالحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٩٨١م.

- برنامج شيوخ الرعيني، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٦٢م.

- برنامج الوادي آشي محمد بن جابر، تحقيق محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٨٢م.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧/ ١٩٨٦م.

- بصائر ذوي التمييز، في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآبادي، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.

- البصريات = المسائل البصريات.

- البغداديات = المسائل المشكلة للفارسي.

- بغية الآمال في كعرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال، لأبي جعفر اللبلي الفهري، تحقيق د. سليمان العايد، وحدة البحوث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١١/ ١٩٩١م.

- البلغة إلى أصول اللغة، لمحمد صديق خان القِنَّوجي، تحقيق سهاد حمدان أحمد السامرائي، رسالة ماجستير من كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، العراق.

-البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تأليف: لمجد الدين الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧.

- بغية الطلب في تاريخ حلب، لكمال الدين بن العديم، تحقيق د. سهيل زكار، دار الفكر.

- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأبي جعفر الضبي، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

- البيان والتبيين، للجاحظ، فإن عبدالسلام هارون، دار الفكر، بيروت.

- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، الطبعة الكويتية، تحقيق: مجموعة من المحققين.

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، تحقيق عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١.

- تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)= معرفة الرجال عن يحيى بن معين، تحقيق محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.

- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٩/ ١٩٧٩م.

- تاريخ بغداد وذيوله، للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط١، ١٤١٧.

- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- تاريخ دمشق= تاريخ مدينة دمشق.

- تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي، عناية السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨/ ١٩٨٨م.

- تاريخ العلماء النحويين للقاضي أبي المحاسن بن مسعر التنوخي، تحقيق عبدالفتاح الحلو، دار هجر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٢.

- تاريخ ابن عساكر= تاريخ مدينة دمشق.

- تاريخ مدينة دمشق. لابن عساكر، دراسة وتحقيق عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٠١/ ١٩٨١م.

- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد الصيمري، تحقيق فتحي أحمد علي الدين، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢/ ١٩٨٢م.

- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي بمصر، ١٣٩٦/ ١٩٧٦م.

-التبيين عن مذاهب النحويين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦/ ١٩٨٦م.

- تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٢٢/ ٢٠٠٢م.

- تحبير التيسير في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق أحمد محمد القضاة، دار الفرقان، الزرقاء، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢١.

- التحديد في الإتقان والتجويد، لأبي عمرو الداني، تحقيق د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمّان، ط١، ١٤٢١/ ٢٠٠٠م.

- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، ليوسف الأعلم الشنتمري، مطبوع في حاشية كتاب سيبويه، طبعة بولاق.

- تحفة القادم، لابن الأبار، أعاد بناءه وعلّق عليه: الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦/ ١٩٨٦م.

- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، لابن الملقن الشافعي، تحقيق عبد الله بن سعاف اللحياني، دار حراء، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦.

- تحقيق النصوص ونشرها، لعبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٣٩٧.

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٦/ ١٩٨٦م.

- التخمير (شرح للمفصل للزمخشري)، لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١.

- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦/ ١٩٨٦م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. ألّفه أبو حيان الأندلسي، حقّقه الدكتور حسن هنداوي، الأجزاء (١-٥) من منشورات دار القلم ، دمشق، ط١، ما بين ١٤١٨-١٤٢١هـ، والأجزاء (٦-١٠) من منشورات دار كنوز أشبيليا، ط ١، ما بين ١٤٣١-١٤٤١.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك. حققه وقدم له محمد كامل بركات، دارالكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

- تصحيح الفصيح، لابن درستويه، تحقيق محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩.

- تصحيحات لغوية، لعبداللطيف الشويري، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٩٩٧م.

- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، وعدت إلى ثلاث طبعات: الاولى بتحقيق د. عبدالفتاح بحيري، نشر الزهراء لإعلام العربي بالقاهرة، ط١، ١٤١٣، وهي الأصل، والثانية طبعة البابي مع حاشية يس، القاهرة، والثالثة بتحقيق محمد باسل عيون السود، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١.

- التعازي والمراثي. لأبي العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد، وضع حواشيه خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

- التعليقات الوفية في شرح الدرة الألفية، لأبي بكر الشريشي، تحقيق محمد محمد محمد سعيد، رسالة دكتوراه في جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، عام ١٣٩٦.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لبدر الدين الدماميني، تحقيق محمد المفدى، مطبعة الفرزدق، الرياض، ط ١، ١٤٠٣/ ١٩٨٣م.

- التعليقة لابن النحاس (شرح المقرب)، لبهاء الدين بن النحاس الحلبي. دراسة وتحقيق الدكتور خيري عبد الراضي عبد اللطيف، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٤١٠/ ١٩٩٠م.

- تفسير أبنية سيبويه للإمام أحمد بن يحيى ثعلب، جمعه ودرسه سليمان بن عبدالعزيز العيوني، مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد ٨، ذو الحجة ١٤٣٢.

- تفسير أبنية سيبويه وغريبه للجرمي، دراسة واستدراك، د. سيف العريفي، مجلة جامعة الإمام، العدد ٤٢، ١٤٢٤.

- تفسير الطبري = جامع البيان.

- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، دار البشائر بدمشق، ط١، ١٤٢٢.

- تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب، لأبي القاسم الفارقي، تحقيق سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٩٩٣م.

- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.

- تقويم البلدان. تأليف عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر المعروف بأبي الفداء، صاحب حماة، دار صادر، بيروت.

- تقويم اللسان، لابن الجوزي، تحقيق عبدالعزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.

- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ١٤٠١/ ١٩٨١م.

- التكملة في ما تلحن فيه العامة للجواليقي، مطبوع مع درة الغواص.

- التكملة والذيل والصلة، للصغاني، تحقيق عبدالعليم الطحاوي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م.

- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني، اعتناء أبي عاصم حسن بن عباس، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤١٦.

- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة. لأبي الفتح بن جني، حققه د. حسن محمود هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

- التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح، لابن بري، تحقيق مصطفى حجازي، وعبد العليم الطحاوي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٨٠م.

- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، لأبي الفتح بن جني. حققه وقدم له أحمد القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب، راجعه الدكتور مصطفى جواد، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٣٨١هـ- ١٩٦١م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق د. علي فاخر وآخرين، دار السلام بمصر، ط١، ١٤٢٨.

- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب (شرح كتاب سيبويه)، لابن خروف، تحقيق خليفة محمد، منشورات كلية الدعوة في طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٥. وتحقيق صالح الغامدي، رسالة دكتوراة، في كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٤.

- تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، عناية شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت.

- تهذيب إصلاح المنطق، للخطيب التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣.

- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية

العامة، ١٣٨٤/ ١٩٦٤م.

- تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام، لابن ماكولا، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠.

- توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق فايز زكي دياب، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣.

- التوضيح = أوضح المسالك إذا كان المراد الممزوج بالتصريح.

- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لابن ناصر الدين القيسي الدمشقي. حققه وعلَّق عليه محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط ٢.

- التوطئة، لأبي علي الشلوبين، تحقيق يوسف المطوع، مطابع سجل العرب، ١٤٠١.

- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمر الداني، عني بتصحيحه أوتر يرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦/ ١٩٩٦م.

- جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري)، لابن حجر الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٢/ ١٩٩٢م، وعدت -مع النص- إلى طبعة محمود محمد شاكر، دار المعارف بمصر، ١٣٧٤هـ.

- الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، لأبي عيسى الترمذي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، توزيع دار الباز، مكة المكرمة.

- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبي، تصحيح أحمد البردوني، مكتبة الرياض الحديثة.

- جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، لأبي عبدالله الحميدي، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٢، ١٤٠٣/ ١٩٨٣م.

- جزء في أسماء سور القرآن الكريم، أ. د. محمد البراك، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤٢٩/ ٢٠٠٨م.

- جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي، تحقيق د. علي البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨/ ١٩٨٧م.

- جمع الجوامع للسيوطي، مع شرحه همع الهوامع للسيوطي.

- الجمل في النحو (جمل الزجاجي)، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ببيروت، ودار الأمل، الأردن، ط ١، ١٤٠٤/ ١٩٨٤م.

- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، لأبي زيد القرشي، تحقيق محمد الهاشمي، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١/ ١٩٩٨١م.

- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، ضبطه أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٨/ ١٩٨٨م.

- جمهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسي، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ١٣٨٢/ ١٩٦٢م.

- جمهرة اللغة، لابن دريد، حققه رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣/ ١٩٩٢م.

- جهد المقل، للمرعشي، تحقيق د. سالم قدروي الحمد، دار عمار، عمّان، ط١، ١٤٢٢/ ٢٠٠١م.

- جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه، د. عبدالمجيد الجار الله، رسالة دكتوراة، في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد، الرياض، ١٤٣٢.

- الجواهر لجامع العلوم الباقولي، وهو مطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، دار الكتاب اللبنانية، بيروت، ط٣، ١٤٠٦.

- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي، تحقيق حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤/ ١٩٨٤م.

- الجيم، لأبي عمرو الشيباني، تحقيق إبراهيم الأبياري، مجمع اللغو العربية بالقاهرة، ١٩٧٤م.

- حاشية الأمير على المغني= حاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب لابن هشام، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي.

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، لمحمد الخضري، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨/ ١٩٨٧م.

- حاشية السُّجاعي على شرح القطر، لأحمد بن أحمد السجاعي، تحقيق عرفان مطرجي، مكتبة دار حراء، جدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصبان، صححه مصطفى حسين أحمد، دار الفكر، بيروت.

- حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام، لعبدالقادر البغدادي، تحقيق نظيم محرم

خواجة، المعهد الألماني، بيروت، ١٤٠٠/ ١٩٨٠م.

- حاشية يس على التصريح، لياسين الحمصي، مطبوع في حاشية التصريح، فانظره.

- حجة الفارسي = الحجة للقراء السبعة له.

- الحجة في القراءات السبع. لابن خالويه، تحقيق أحمد فريد المزيدي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، حققه بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٤٠٤/ ١٩٨٤م.

- حروف المعاني، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦.

- الحق مع القراء في قراءة الجمع بين الساكنين لا مع النحويين، د. علي محمد نصر، المنشور في مجلة (الرابطة) المكية، العدد ٢٥٢، ٢٥٣، رجب وشعبان ١٤٠٦.

- الحلبيات = المسائل الحلبيات.

- الحلل في شرح أبيات الجمل للبطليوسي، تحقيق مصطفى إمام، مكتبة المثنى، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.

- الحماسة، لأبي تمام، حبيب بن أوس الطائي. تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ-١٩٨٠م.

- الحماسة، لأبي عبادة، الوليد بن البحتري. تحقيق الدكتور محمد إبراهيم حور وأحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (المجمع الثقافي)، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

- الحماسة بتفسير ابن فارس، تحقيق هادي حسن حمودي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥.

- الحماسة البصرية. لصدر الدين علي بن أبي الفرج البصري، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

- حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص، لابن بري، ولمحمد بن عبد الله بن ظفر المغربي، تحقيق أحمد طه سلطان، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٤١١/ ١٩٩٠م.

- حياة الحيوان الكبرى، لكمال الدين الدميري، عناية عبداللطيف سامر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢.

- الحيوان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل ودار الفكر، بيروت، ١٩٨٨م.

- خزانة الأدب ولب لسان العرب (الخزانة)، عبد القاهر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٩م، وأعيد إلى طبعة دار صادر، فأنص.

- الخصائص في العربية، لأبي الفتح بن جني، تحقيق محمد النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

- خلق الإنسان للأصمعي، ضمن كتاب (الكنز اللغوي في اللسان العربي)، سعى في نشره وتعليق حواشيه الدكتور أوغست هنفر، طبع بالمطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٠٣م.

- الخليل بن أحمد وآراؤه النحوية من خلال كتاب سيبويه، نجاة بنت حسن عبدالله أبكر، رسالة ماجستير، في جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ١٤٠٤/ ١٩٨٤م.

- الخيل لأبي عبيدة معمر بن المثنى، طبعة حيدرآباد، سنة ١٣٥٨.

- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، د. غانم قدوري الحمد، وزارة الأوقاف،

بغداد، ١٤٠٦/ ١٩٨٦م.

- الدر الفريد وبيت القصيد، لمحمد بن أيدمر المستعصمي، تحقيق الدكتور كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٣٦/ ٢٠١٥ م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٤/ ١٩٩٤م.

- درة الغواص، للحريري، تحقيق عبدالحفيظ القرني، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط ١، ١٩٨١م.

- دقائق التصريف، لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب. تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

- ديوان ابن أحمر الباهلي= شعر عمرو بن أحمر.

- ديوان الأخطل، شرح راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م. وطبعة دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٩م.

- ديوان الأدب، للفارابي، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٧٤م.

- ديوان أبي الأسود الدُّؤَلي، تحقيق محمد حسن آل ياسين، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

- ديوان الأسود بن يعفر. صنعه د. نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، مطبعة الجمهورية، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

- ديوان الأعشى (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق محمد محمد حسين، مؤسسة

الرسالة، بيروت، ط ٧، ١٩٨٣م.

- ديوان أنس بن زنيم، ضمن (شعراء أمويون).

- ديوان أوس بن حجر. تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٥٨م.

- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه بشير يموت، بيروت، ط ١، ١٩٤٣م.

- ديوان بشر بن أبي حازم الأسدي، تحقيق عزة حسن، منشورات دار الثقافة، دمشق، ط ٢، ١٩٧٢م.

- ديوان جرير بن عطية، بشرح ابن حبيب، تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط ٣، وعدت أحياناً -مع النص- إلى طبعة الصاوي، من منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

- ديوان جميل بثينة. دار صادر، بيروت.

- ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه ، تحقيق سيد حنفي حسنين، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م، وعدت أحياناً إلى شرح ديوان حسان، لعبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠١/ ١٩٨١م، وأنصّ عليها حينئذٍ.

- ديوان الحطيئة، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، ١٩٨١م، وعدت أحياناً إلى الطبعة التي حققها نعمان طه، ط ٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٧/ ١٩٨٦م.

- ديوان حُمَيْد بن ثور الهلالي، صنعة عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

- ديوان الخرنق بنت بدر، رواية أبي عمرو بن العلاء، تحقيق يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٠م.

- ديوان الخنساء، رواية ثعلب، تحقيق أنور سويلم، دار عمار، عمان، ط ١، ١٩٨٨م.

- ديوان ذي الرمة، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، برواية ثعلب، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط ١، ١٩٨٢م.

- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠م.

- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه راينهرت فاييرت، نشر فرانتس شتايز بقيسبادن، بيروت، ١٩٨٠م.

- ديوان زهير بن أبي سُلمى = شرح ديوان زهير بن أبي سلمى.

- ديوان زيدِ الخيرِ الطائي= شعر زيد الخيل الطائي.

- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني. حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨م.

- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، ١٩٨٠م.

- ديوان طفيل الغنوي، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط ١، ١٩٦٨م.

- ديوان العباس بن مرداس، جمع وتحقيق يحيى الجبوري، نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٦٨م.

- ديوان عبدة بن الطبيب = شعر عبدة بن الطبيب.

- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم، دار بيروت

للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦م.

- ديوان العجاج، رواية الأصمعي وشرحه، عني بتحقيقه عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٦/ ١٩٩٥م.

- ديوان عبدالرحمن بن حسان= شعر عبدالرحمن بن حسان.

- ديوان عبدالله بن الزَّبير الأسدي= شعر عبدالله بن الزَّبير الأسدي.

- ديوان عَديِّ بن الرِّقاع العاملي، جمع وشرح حسن محمد نور الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية، بغداد، سلسلة كتب التراث (٢).

- ديوان عروة بن الورد، شرح ابن السكيت، تحقيق عبد المعين الملوحي، طبع وزارة الثقافة والإرشاد القومي، سوريا، ١٩٦٦م.

- ديوان علقمة بن عبدة الفحل، تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، ط ١، ١٩٦٩م.

- ديوان عمارة بن عقيل، مطبعة البصرة، ١٩٧٣م.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة = شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.

- ديوان عمرو بن أحمر = شعر عمرو بن أحمر.

- ديوان عمرو بن شأس الأسدي، تحقيق يحيى الجبوري، مطبعة الآداب في النجف، ١٩٧٦م.

- ديوان عمرو بن قَميئة البكري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد لمخطوطات العربية، المجلد ١١، القاهرة، ١٩٦٥م.

- ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي، جمع وتحقيق إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩١م.

- ديوان عمرو بن معديكرب الزبيدي = شعر عمرو بن معديكرب.

- ديوان عنترة بن شداد، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣م، وعدت أحياناً إلى طبعة دار صادر، بيروت، فأنص عليها حينئذٍ.

- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، وعدت إلى طبعة الصاوي القاهرة، ١٣٥٤/ ١٩٣٦م أحياناً، فأنصّ عليها حينئذٍ.

- ديوان القتال الكلابي، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٩م.

- ديوان أبي قيس بن الأسلت، جمع وتحقيق حسن محمد باجودة، دار التراث، القاهرة.

- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٦٧م.

- ديوان كُثَيِّر عزَّة. جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق سامي مكي العاني، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط ١، ١٩٦٦م.

- ديوان الكميت بن زيد الأسدي. جمع وشرح وتحقيق الدكتور محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.

- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٩٨٤م.

- ديوان ليلى الأخيلية. تحقيق وشرح الدكتور واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط

٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

- ديوان شعر المثقب العبدي. عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

- ديوان المُخَبَّل السَّعدي، ضمن (شعراء أمويون).

- ديوان المرَّار الأسدي الفقعسي، ضمن (شعراء أمويون).

- ديوان المزرد بن ضرار الغطفاني، تحقيق خليل إبراهيم العطية، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٢م.

- ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، مكتبة القدس، القاهرة، ١٣٥٢هـ.

- ديوان ابن مقبل، تحقيق د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٦/ ١٩٩٥م.

- ديوان ابن ميادة= شعر ابن ميادة.

- ديوان النابغة الجعدي = شعر النابغة الجعدي.

- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.

- ديوان النجاشي الحارثي= شعر النجاشي الحارثي.

- ديوان أبي النجم العجلي، صنعة علاء الدين أغا، النادي الأدبي الرياض، ١٤٠١/ ١٩٨١م. وطبعة محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

- ديوان نصيب بن رباح= شعر نصيب بن رباح.

- ديوان النمر بن تولب العكلي. جمع وشرح وتحقيق الدكتور محمد نبيل طريفي، دار

صادر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.

- ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م، وهي مصورة من طبعة مطبعة دار الكتب.

- ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل، لابن مالك، تحقيق عبد الآله نبهان، مجلة: معهد المخطوطات العربية، المجلد: ٣٣، الجزء الأول (١٩٨٩).

- ذيل الأمالي للقالي، مطبوع في آخر الأمالي للقالي.

- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لأبي عبد الله المراكشي، تحقيق الدكتور إحسان عباس، والدكتور محمد بن شريفة، والدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ٢٠١٢ م.

- رسائل الجاحظ. بتحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

- رسالتان للزمخشري، كتاب المفرد المؤلف في النحو، تحقيق بهيجة الحسني، ومسألة في كلمة الشهادة، تحقيق د. حسن الشاعر، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الخامس عشر، ١٣٨٧/ ١٩٦٧م.

- رسالة الغفران، لأبي العلاء المعري، دار بيروت، بيروت، ١٩٦٨م.

- الرسالة، للشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة، ١٣٥٨.؟

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.

- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة. لأبي محمد، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات، دار عمار، ط٣، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، لمحمد باقر الموسوي الخوانساري، ١٣٤٧.

- الروض الأُنُف، للسهيلي، تحقيق محمد الشوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨.

- زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٣، ١٤٠٦/ ١٩٨٦م.

- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، لأبي منصور الأزهري، تحقيق عبدالمنعم بشناتي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٩.

- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٢/ ١٩٩٢م.

- زهر الآداب وثمر الألباب، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني. خدمه الدكتور زكي مبارك، ثم محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط ٥، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

- الزهرة، لأبي بكر محمد بن داود الأصبهاني، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٠٦.

- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٠/ ١٩٨٠م.

- سر صناعة الإعراب (سر الصناعة)، لابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م. وطبعة دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢١/ ٢٠٠٠م.

- سِفر السعادة وسفير الإفادة، لأبي الحسن السخاوي، تحقيق محمد أحمد الدالي،

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- سلسلة الأحاديث الصحيحة، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٤، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.

- سلسلة الأحاديث الضعيفة، تخريج محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٣٩٢هـ.

- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لحاجي (الحاج) خليفة مصطفى القسطنطيني العثماني، تحقيق محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول، ٢٠١٠ م.

- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الحديث، بيروت، ط ٢، ١٩٨٤م.

- سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز، مطة المكرمة، ١٤١٤.

- سنن الترمذي = الجامع الصحيح للترمذي.

- سنن الدارقطني، تحقيق عبدالله هاشم المدني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦.

- سنن الدارمي، تحقيق فواز زمزلي وآخر، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧.

- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان السجستاني، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤/ ١٩٩٤م.

- سنن سعيد بن منصور، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣/ ١٩٨٢م.

- السنن الكبرى للنسائي، ويسمى سنن النسائي الكبرى، تحقيق عبدالغفار البنداري وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١.

- السنن الكبرى، لإمام المحدثين الحافظ الجليل أحمد بن الحسين البيهقي. طبع بمطبعة دائرة مجلس المعارف النظامية، حيدرآباد، ط١ ، ١٣٤٤هـ

- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، حققه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة.

- سنن النسائي (المجتبى من السنن) بشرح السيوطي، دار الجيل، بيروت.

- سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرنًا، كوركيس عواد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٨/ ١٩٧٨م.

- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤١٠/ ١٩٨٦م.

- السيرة النبوية، لابن هشام، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار إحياء التراث ببيروت، صورة من طبعة البابي الحلبي، ١٩٣٦م، وأعيد إلى المطبوع مع (الروض الأنف) وأنص.

- الشاطبية (منظومة) = حرز الأماني.

- الشافية، لابن الحاجب، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٥.

- شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- شرح ابن هشام على بانت سعاد، مع: حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام، لعبدالقادر البغدادي.

- شرح أبينة سيبويه، لابن الدهان، تحقيق د. حسن الشاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر بالرياض، ١٤٠٨.

- شرح أبنية الكتاب للجرمي، جمع وتوثيق وترتيب د. محسن العميري، مجلة بحوث كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى بمكة، العدد ٣، ١٤٠٥-١٤٠٦.

- شرح أبيات المفصل والمتوسط، للسيد الشريف الجرجاني، تحقيق عبدالحميد جاسم الكبيسي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١.

- شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحاس، تحقيق وهبة متولي سالمة، مكتبة الشباب، القاهرة، ط ١، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.

- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف السيرافي، حققه محمد علي سلطاني، دار المأمون، دمشق، وبيروت، ١٩٧٩م.

- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح ويوسف الدقاق، دار المأمون، دمشق، ط ١، ١٩٨١م.

- شرح اختيارات المفضل، للخطيب التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧/ ١٩٨٧م.

- شرح أشعار الهذليين، صنعة السكري، تحقيق عبد الستار فراج، دار العروبة، القاهرة، ١٣٨٤/ ١٩٦٥م.

- شرح الأبيات المشكلة الإعراب = إيضاح الشعر للفارسي.

- شرح الأزهرية في علم العربية، لخالد الأزهري، مطبعة مصطفى البابي، مصر، ط ٢، ١٣٧٤/ ١٩٥٥م.

- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لعلي بن محمد الأشموني، صححه مصطفى حسين أحمد، دار الفكر، بيروت، وهو مطبوع مع حاشيته للصبان.

- شرح الألفية، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الهواري، تحقيق عبدالحميد السيد محمد

عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤٢٠.

- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، حققه عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت. وتحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

- شرح ألفية ابن معط لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني، رسالة عالية (دكتوراه)، مقدمة إلى جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، السفر الأول حققه حسن محمد احمد، والسفر الثاني حققه عبدالله بن حمود المخلافي، سنة ١٤٢٠، والسفر الثالث حققه إبراهيم رجب بخيت، سنة ١٤١٩، والسفر الثالث حققه عبدالله بن عمر حاج إبراهيم، سنة ١٤١٧.

- شرح التبصرة والتذكرة= فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي

- شرح التسهيل، لابن مالك الأندلسي، تحقيق محمد عطا وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢.

- شرح التصريف، للثمانيني، تحقيق إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩.

- شرح التعريف بضروري التصريف، لابن إياز، تحقيق أ. د. هادي نهر، وأ. د. هلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٢٢/ ٢٠٠٢م.

- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف الإشبيلي، تحقيق سلوى محمد عرب، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩.

- شرح الجمل لابن الضائع= ابن الضائع وأثره النحوي مع دراسة وتحقيق القسم الأول من شرحه لجمل الزجاجي، إعداد يحيى البلداوي، رسالة دكتوراة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٤٠٧/ ١٩٨٦م.

- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق صاحب أبو جناح، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة

- شرح الحماسة، للأعلم الشنتمري، تحقيق علي المفضل حمودان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣.

- شرح الحماسة، للتبريزي، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة حجازي، القاهرة.

- شرح الحماسة، المنسوب لأبي العلاء المعري، تحقيق حسين محمد نقشه، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١١.

- شرح الحماسة، للمرزوقي، تحقيق عبدالسلام هارون وأحمد أمين، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١١.

- شرح الحماسة لأبي القاسم الفارسي، مطبوع مع: شروح حماسة أبي تمام دراسة موازنة في مناهجها وتطبيقها، الدكتور محمد عثمان علي.

- شرح الرضي على الكافية = شرح الكافية.

- شرح الرعيني= شرح ألفية ابن معط للرعيني.

- شرح السنة، لمحيي السنة البغوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣/ ١٩٨٣م.

- شرح السيرافي للكتاب = شرح كتاب سيبويه للسيرافي.

- شرح الشافية (شافية ابن الحاجب)، لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢/ ١٩٨٢م.

- شرح الشافية، للجاربردي، مطبوع في مجموعة الشافية.

- شرح صحيح البخاري لابن بطال، تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٣/ ٢٠٠٣م.

- شرح عبارة سيبويه عند الأندلسيين في غير شروح الكتاب جمعًا ودراسة وتقويمًا، محمد بن عبدالله الحجيلان، رسالة دكتوراة، في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد، الرياض، ١٤٣١.

- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، لابن عقيل، مطبوع مع شرحه (التوضيح والتكميل)، فانظره، وعدت أحياناً إلى المطبوع في هامش حاشية الخضري عليه، فأنصّ على ذلك حينئذٍ.

- شرح الفصيح، لابن هشام اللخمي، تحقيق مهدي عبيد جاسم، وزارة الثقافة العراقية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩.

- شرح القصائد التسع المشهورات. صنعة أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٤، ١٤٠٠/ ١٩٨٠م.

- شرح القصائد العشر، للخطيب التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٠/ ١٩٨٠م.

- شرح القصائد المشهورات، لأبي جعفر النحاس النحوي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- شرح الكافية الشافية، لابن مالك الأندلسي، تحقيق علي محمد معوض وآخر، دار

الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠.

- شرح الكافية للرضي، لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي. وتحقيق أستاذنا حسن الحفظي، ويحيى بشير، طباعة جامعة الإمام، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧.

- شرح الكافية، شرح ابن الحاجب، تحقيق جمال عبدالمعطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨.

- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصاري. الدكتور هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- شرح اللمع، لابن برهان العكبري، حققه فائز فارس، مطابع كويت تايمز، الكويت، ط ١، ١٤٠٤/ ١٩٨٤م.

- شرح اللمع، للثمانيني، (طُبع باسم: الفوائد والقواعد)، تحقيق عبدالوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢.

- شرح اللمع، لأبي الحسن الباقولي الأصفهاني، تحقيق إبراهيم أبو عباة، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١.

- شرح اللمع، للقاسم بن محمد بن المباشر الضرير، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠.

- شرح المرادي على الألفية = توضيح المقاصد والمسالك.

- شرح المعلقات السبع، للحسين الزوزني، مكتبة دار البيان، ومؤسسة الزين، بيروت.

- شرح مغني اللبيب المسمى بشرح المزج، لبدر الدين الدماميني، تحقيق د. عبدالحافظ

حسن العسيلي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٢٩/ ٢٠٠٨م.

- شرح المفصل، لابن يعيش النحوي، دار صادر، مصورة من الطبعة المنيرية.

- شرح المفضليات = شرح اختيارات المفضل الضبي.

- شرح المفضليات، لأبي محمد الأنباري، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠.

- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، تحقيق تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٣/ ١٩٩٤م.

- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ. تحقيق خالد عبد الكريم، ط ١، الكويت، ١٩٧٧م.

- شرح المكودي= شرح الألفية له.

- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣.

- شرح ابن الناظم على الألفية = شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم.

- شرح النووي على صحيح مسلم، مطبوع مع صحيح مسلم، طبعة المطبعة المصرية.

- شرح الهواري= شرح الألفية للهواري.

- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة ثعلب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م، مصورة عن طبعة دار الكتب، ١٩٤٤م.

- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، ط ٤، ١٩٨٨م.

- شرح شافية ابن الحاجب، للخضر اليزدي، تحقيق د. حسن العثمان، مؤسسة الريان

ببيروت، ط١، ١٤٢٩.

- شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، معه منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م.

- شرح شواهد الإيضاح، لابن بري، تحقيق عيد درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.

- شرح شواهد الشافية للبغدادي، مطبوع في آخر شرح الشافية للرضي.

- شرح شواهد المغني، للسيوطي، تعليقات محمد محمود الشنقيطي، واعتنى به أحمد ظافر كوجان، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك الأندلسي، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧/ ١٩٧٧م.

- شرح عيون كتاب سيبويه، لأبي نصر المجريطي، تحقيق عبد ربه عبد اللطيف، مطبعة حسان، القاهرة، ط ١، ١٤١٠/ ١٩٨٤م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١١، سنة ١٣٨٣. والتي مع حاشية السُّجَاعي، فأنص عليها.

- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، لمحيي الدين الكافِيَجي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار طلاس، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م.

- شرح كتاب سيبويه، لأبي الفضل الصفار البطليوسي، تحقيق معيض العوفي، دار المآثر، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٩. وكذلك تحقيق بقيته الموجودة في قسم

اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة طيبة في ثلاث رسائل سنة ١٤٣٤، بتحقيق د. عزيزة الذبياني في رسالة دكتوراة، وبتحقيق خالد المطرفي في رسالة ماجستير، وبتحقيق فيصل العمري في رسالة ماجستير.

- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، بتحقيق جماعة من العلماء، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، ابتداء من ١٩٨٦م، وعدت إلى مخطوطته في جامعة الإمام، برقم ١٠٢٩٦-١٠٣٠٠/ف، مصورة عن دار الكتب المصرية، برقم ١٣٧/نحو. وتحقيق أحمد مهدلي وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٩. وتحقيق د. عبدالله الرويلي، رسالة دكتوراة في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، في كلية اللغة العربية، بجامعة الإمام، بالرياض. وتحقيق د. سيف العريفي باسم (كتاب الادغام)، فانظره.

-شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن الرماني (قسم الصرف)، تحقيق المتولي رمضان الدميري، مطبعة التضامن، القاهرة، ١٤٠٨. وتحقيق محمد إبراهيم يوسف شيبة، رسالة دكتوراة في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٥. وثلاثة تحقيقات في رسائل دكتوراة في كلية اللغة العربية في جامعة الإمام بالرياض، بتحقيق سيف بن عبدالرحمن العريفي، من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم، وتحقيق إبراهيم بن موسى الموسى، ١٤٢٠. وتحقيق د. صالح العبداللطيف، ١٤٢٧.

- شرح ابن يعيش = شرح المفصل لابن يعيش.

- شروح حماسة أبي تمام دراسة موازنة في مناهجها وتطبيقها، الدكتور محمد عثمان علي، دار الأوزاعي، بيروت، الطبعة: الأولى.

- شعب الإيمان للبيهقي، تحقيق الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد،

الرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط١، ١٤٢٣/ ٢٠٠٣ م.

- شعر الأخطل، أبي مالك، غياث بن غوث التغلبي. صنعة السكري، روايته عن أبي جعفر، محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر بدمشق ودار الفكر المعاصر ببيروت، ط ٤، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

- شعر خداش بن زهير العامري. صنعة الدكتور يحيى الجبوري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

- شعر الخوارج، الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٤م.

- شعر زيد الخيل الطائي، صنعة أحمد مختار الرزة، دار المأمون للتراث، دمشق.

- شعر عبدة بن الطبيب، تحقيق يحيى الجبوري، ساعدت جامعة بغداد على نشره، دار التربية، بغداد، ط ١، ١٩٧١م.

- شعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري. جمع وتحقيق الدكتور سامي مكي العاني، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧١م.

- شعر عبد الله بن الزَّبير الأسدي. جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

- شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمعه وحققه حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- شعر عمرو بن معديكرب، جمعه مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق، ط ٢، ١٩٨٥م.

- شعر ابن ميادة، جمعه وحققه حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية

بدمشق، ١٩٨٢م.

- شعر النابغة الجعدي، جمعه سليم النعيمي، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ١٣، بغداد، ١٩٦٦م.

- شعر النجاشي الحارثي، جمعه سليم النعيمي، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ١٣، بغداد، ١٩٦٦م.

- شعر نصيب بن رباح، جمع وتقديم داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، ط١، ١٩٦٨م.

- شعراء أمويون، تحقيق نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط٢، ١٩٨٥م.

- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط٣ ، ١٩٧٧م.

- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري. تحقيق الدكتور حسين بن عبد الله العمري ومطهر بن علي الأرياني، والدكتور يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر ببيروت ودار الفكر بدمشق، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

- شواذ القراءات، لأبي عبدالله الكرماني، تحقيق د. شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

- شواهد الشعر في كتاب سيبويه، د. خالد عبدالكريم جمعة، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط١، ١٤٠٠/ ١٩٨٠م.

- الشيرازيات = المسائل الشيرازيات.

- الصاحبي، لأبي الحسين بن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي، القاهرة.

- الصاهل والشاحج، لأبي العلاء المعري. تحقيق عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف، ط٢، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، لأحمد بن علي القلقشندي، تحقيق عبدالقادر زكار، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨١.

- الصبح المنير في شعر أبي بصير والأعشَين الآخرين، طبع مطبعة أدلف هلز هوسن، نشر دار ابن قتيبة، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.

- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤/ ١٩٨٤م.

- صحيح الأدب المفرد للبخاري، للألباني، دار الصديق للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٤١٨/ ١٩٩٧م.

- صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر)، تحقيق مصطفى البغا، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧.

- صحيح الجامع الصغير وزيادته، لمحمد بن ناصر الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦/١٩٨٦م.

- صحيح ابن حبان (بترتيب ابن بلبان)، لأبي حاتم البستي، تحقيق شعيب الأناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤.

- صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠.

- صحيح سنن الترمذي، للألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨.

- صحيح سنن ابن ماجه، للألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الثالثة،

١٤٠٨.

- صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، خدمه محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، إستانبول، ط ١، ١٣٧٤/ ١٩٥٥م، وعدت أحياناً إلى صحيح مسلم المطبوع مع شرحه للنووي، المطبعة المصرية.

- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لإبراهيم بن الحسين النيلي، تحقيق محسن العميري، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٥.

- الصلة، لابن بشكوال خلف بن عبدالملك، صححه العطار، سنة ١٩٥٥ م.

- صلة الصلة، لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي، مع كتاب الصلة لابن بشكوال، تحقيق شريف أبو العلا، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

- صناعة الكُتَّاب، لأبي جعفر النحاس، تحقيق بدر أحمد ضيف، دار العلوم العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠.

- الصناعتين، لأبي هلال العسكري، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي، القاهرة، ١٣٧١/ ١٩٥٢م.

- ضرائر الشعر، للقزاز القيرواني، تحقيق محمد زغلول سلام وآخر، منشأة المعارف، الإسكندرية.

- الضرائر، لابن عصفور، تحقيق إبراهيم محمد، الطبعة الثانية، ١٤٠٢.

- طبقات ابن قاضي شهبة= طبقات النحاة واللغويين.

- طبقات الحفاظ، للسيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مصر، ١٣٩٣/ ١٩٥٥م.

- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة الدمشقي، اعتناء الحافظ عبدالعليم خان، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٤٠٧.

- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

- طبقات الشعراء، لابن المعتز. تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف.

- طبقات القراء، للذهبي، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط ١.

- طبقات علماء الحديث، لأبي عبدالله الدمشقي الصالحي، تحقيق أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧/ ١٩٩٦م.

- طبقات المفسرين، لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي، مراجعة لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، ط١(١٤٠٣/ ١٩٨٣م)، بيروت.

- طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شهبة، تحقيق د. محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٤م.

- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٢.

- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٩٤/ ١٩٧٤م.

- الطرائف الأدبية (يشتمل على عدة دواوين وأشعار)، صححه عبد العزيز الميمني، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

- العبر في خبر من غبر، لأبي عبدالله الذهبي، تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.

- العُدّة في إعراب العُمدَة، لبدر الدين بن فرحون المدني، تحقيق مكتب الهدي لتحقيق

التراث، دار الإمام البخاري، الدوحة، ط١.

- العروض، للأخفش الأوسط، تحقيق د. أحمد محمد عبدالدايم، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.

- العسكريات = المسائل العسكريات.

- العشرات في غريب اللغة، لأبي عمر الزاهد، تحقيق يحيى عبد الرؤوف جبر، المطبعة الوطنية، عمان.

- العقد الفريد، لأحمد ابن عبد ربه الأندلسي، تحقيق عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧/ ١٩٨٩م.

- عقود الزبرجد في إعراب الحديث، للجلال السيوطي، حققه سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤/ ١٩٩٤م.

- علل التثنية، لابن جني، تحقيق الدكتور صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق، تحقيق محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠.

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- عنوان الدراية فيمن عُرف من العلماء في المائة السَّابعة ببجايَة، لأبي العباس الغِبْرِيني تحقيق عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.

- العواصم من القواصم (النص الكامل)، للقاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، تحقيق الدكتور عمار طالبي، مكتبة دار التراث،

القاهرة.

- العين، المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (طبعة مرتبة هجائياً).

- عيون الأخبار. تأليف أبي محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق لجنة بدار الكتب المصرية، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط ٢، ١٩٩٦م.

- العيون الغامزة على خبايا الرامزة، لبدر الدين الدماميني، تحقيق الحساني حسن عبدالله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٥/ ١٩٩٤م.

- غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير ابن الجزري، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٢/ ١٩٨٢م.

- الغُرَّة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن معط، لابن الخباز، تحقيق حامد العبدلي، دار الأنبار، بغداد.

- غريب الحديث، لأبي إسحاق الحربي، تحقيق سليمان العايد، مكتبة المدني، جدة، ط ١، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.

- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام، دار الكتاب العربي، ١٣٩٦/ ١٩٧٦م، طبعة مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، ط ١، ١٣٨٤/ ١٩٦٤م. وكذلك التي بتحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف، مراجعة للأستاذ عبد السلام هارون، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- غريب الحديث. لابن قتيبة عبد الله بن مسلم، تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٧ - ١٩٧٧م.

- غريب الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي. تحقيق عبد

الكريم إبراهيم العزباوي، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط ٢، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

- الغريب المصنف، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق محمد المختار العبيدي، بيت الحكمة، قرطاج، ط ١، ١٩٨٩م.

- الغريبين في القرآن والحديث. لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي، تحقيق ودراسة أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

- الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.

- الفاخر، لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم. تحقيق عبد العليم الطحاوي، مراجعة محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.

- الفاخر في الأمثال، للمفضل بن سلمة، تحقيق عبدالعليم الطحاوي، وزارة الثقافة المصرية، القاهرة، ١٣٨٠.

- الفاضل، للمبرد، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، ١٩٥٦م.

- فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، لشيخ الإسلام ابن تيمية الحراني، دار المدني، جدة.

- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي، لشمس الدين السخاوي، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٣/ ١٩٨٣م.

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني. مع تعليقات عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ورقّمه محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

- الفتح الودودي على المكودي، وهو حاشية لأبي العباس ابن حمدون بن الحاج على

شرح المكودي للألفية، ضبط محمد صدقي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥.

- فتح الوصيد في شرح القصيد، لعلم الدين السخاوي، تحقيق د. أحمد الزعبي، دار البيان، الكويت، ط١، ١٤٢٤/ ٢٠٠٢م.

- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد الأعرابي الأسود الغندجاني، تحقيق محمد علي سلطاني، دار قتيبة، ١٤٠١.

- الفَرْق، للأصمعي، مطبوع مع كتاب الشاء له، تحقيق صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣.

- الفَرْق، لثابت بن أبي ثابت اللغوي، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥.

- الفَرْق، لقطرب، تحقيق خليل إبراهيم العطية، مكتبة الثقافية الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

- الفرق، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق حاتم الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٣٧، ١٤٠٦/ ١٩٨٦م.

- الفَرْق بين الفِرَق، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي الإسفراييني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

- الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، حققه حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري. تحقيق الدكتور إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٧١م.

- الفصوص، لأبي العلاء صاعد الربعي البغدادي، تحقيق د. عبدالزهاب التازي،

وزارة الأوقاف، المملكة المغربية، ١٤١٣/ ١٩٩٣م.

- الفصول الخمسون، لابن معط، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة.

- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين بن كيلدي العلائي، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط ١، ١٤١٠/ ١٩٩٠م.

- الفصول، لابن الدهان، تحقيق فائز فارس، دار الأمل، ١٤٠٩.

- فهرسة ابن خير الإشبيلي، تحقيق بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، دار الغرب الاسلامي، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

- فهرس ابن عطية، تحقيق محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لعبد الحي الكتاني، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٢م.

- فهارس كتاب سيبويه، لمحمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٥.

- الفهرست لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨.

- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، لنور الدين عبد الرحمن الجامي. دراسة وتحقيق الدكتور أسامه طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- فوات الوفيات، لابن شاكر الكتبي، تحقيق علي محمد معوض وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١.

- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبدالروؤف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦.

- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لمحمد بن الطيب الفاسي، تحقيق محمود فجال، دار البحوث الإسلامية، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢١.

- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة ودار الريان، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧/ ١٩٨٧م.

- قصد السبيل، لابن فضل الله المحبي، تحقيق عثمان الصيني، مكتبة التوبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥.

- القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس، تحقيق أحمد خطاب العمر، وزارة الأوقاف، بغداد.

- القواعد الثلاثون في علم العربية، لشهاب الدين القرافي، تحقيق د. عثمان الصيني، مكتبة التوبة، الرياض، ط١، ١٤٢٢/ ٢٠٠٢م.

- قواعد الشعر، لثعلب، تحقيق د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥م.

- القوافي. للأخفش الأوسط، تحقيق الدكتور عزة حسن، وزارة الثقافة، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

- القوافي للقاضي التنوخي، تحقيق الدكتور عوني عبد الرؤوف، مكتبة الخانجي، مصر، ط٢، ١٩٧٨م.

- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع، تحقيق فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢.

- الكافية لابن الحاجب، تحقيق طارق نجم عبدالله، مكتبة الوفاء، جدة، ١٤٠٦. وأعيد إليها مع بعض شروحها، وأنص على ذلك.

- الكامل في التاريخ، لابن الأثير الجزري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٣هـ.

- الكامل، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦/ ١٩٨٦م.

- الكتاب لسيبويه، طبعة بولاق في المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣١٦، القاهرة. وطبعة عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨/ ١٩٨٨م. وطبعة أ. د. محمد كاظم البكاء، مؤسسة الرسالة (بيروت) ودار البشير (عمّان)، ط١، ١٤٢٥/ ٢٠٠٥م. وطبعة هرتويغ درنبرغ، بالمطبع العامي الأشرف، باريس، ١٨٨١-١٨٨٥م.

- كتاب الكُتَّاب، لابن درستويه، تحقيق د. إبراهيم السامرائي ود. عبدالحسين الفتلي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٢١/ ١٩٩٢م.

- الكشاف، لأبي القاسم الزمخشري، خدمه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥/ ١٩٩٥م، وعدت أحياناً إلى طبعة مصطفى البابي بمصر، الطبعة الأخيرة، ١٣٩٢/ ١٩٧٢م، فأنصّ عليها حينئذٍ.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للحاج خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣/ ١٩٩٢م.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع (كشف مكي)، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧/ ١٩٨٧م.

- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات (الكشف)، لجامع العلوم الأصبهاني الباقولي، تحقيق محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- الكلام على تفصيل إعراب قول سيبويه في أول الكتاب (هذا باب علم ما الكلم من العربية)، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر، ط١، ١٤٢٥/ ٢٠٠٤م.

- الكُنَّاش في فني النحو والصرف، لإسماعيل بن الأفضل الأيوبي، صاحب حماة، تحقيق رياض الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠.

- اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.

- لباب الآداب. تأليف الأمير أسامة بن منقذ، تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة السنة، الدار السلفية لنشر العلم، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- لباب الإعراب، لتاج الدين الإسفراييني، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب، دار الرفاعي، الرياض، ط ١، ١٤٠٥/ ١٩٨٤م.

- لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب، لسليمان بن بنين بن خلف، إعداد إنجا بنت إبراهيم اليماني، رسالة دكتوراة، في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد، الرياض، ١٤١٧/ ١٩٩٧م.

- اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير، تحقيق عبداللطيف حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠.

- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر المعاصر ببيروت، ودار الفكر بدمشق، ط ١، ١٤١٦/ ١٩٩٥م.

- لسان العرب (للسان)، لابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت.

- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، مكة، ١٣٩٩.

- ليس لكتاب سيبويه مقدمة سوى البسملة الشريفة. د. سليمان بن عبدالعزيز العيوني، بحث منشور في الشبكة العالمية.

- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.

- اللهجات العربية في التراث، لأحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٩٨٣م.

- المأثور عن عيسى بن عمر الثقفي في الكتاب لسيبويه دراسة صرفية نحوية، عمر علي الباروني، مجلة شمال جنوب، العدد العاشر، ٢٠١٧م.

- ما نقله ثعلب في مجالسه عن سيبويه، جمعًا ودراسة، بحث منشور في مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الرابع، سنة ١٤٣٠.

- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠. وطبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩١-١٩٧١م.

- المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية، للأندلسي اللُّوْرَقي، رسالة عالية (دكتوراه)، لشعبان عبدالوهاب محمد، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم النحو، ١٣٩٨.

- المبرد سيرته ومؤلفاته، د. خديجة الحديثي، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٩٠م.

- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر ابن مهران الأصبهاني، تحقيق سبيع حاكمي، دار القبلة بجدة، ومؤسسة علوم القرآن ببيروت، ط ٢، ١٤٠٨/ ١٩٨٨م.

- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة. لابن جني، تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم بدمشق ودار المنارة ببيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- المتبع في شرح اللمع، لأبي البقاء العكبري، تحقيق عبد الحميد الزوي، منشورات جامعة خان يونس، بنغازي، ط ١، ١٩٩٤م.

- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- مجالس ثعلب، لأبي العباس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.

- مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٣/ ١٩٨٣م.

- مجمع الأمثال، لأبي الفضل الميداني، علّق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٨/ ١٩٨٨م.

- مجمل اللغة، لابن فارس، تحقيق زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦/ ١٩٨٦م.

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام = فتاوى شيخ الإسلام.

-المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، لأبي موسى الأصفهاني، تحقيق عبدالكريم العزباوي، مركز البحث في جامعو أم القرى، ط١، ١٤٠٦.

- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط (متن الشافية، وشرحها للجابردي، وحاشية الجاربردي على شرح ابن جماعة)، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤/ ١٩٨٤م.

- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، لأبي القاسم الحسين الأصفهاني، تحقيق عمر الطباع، دار القلم، بيروت، ١٤٢٠.

- المحتسب، لابن جني، تحقيق علي النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، دار سزكين، ط ٢، ١٤٠٦/ ١٩٨٦م.

- المحرر الوجيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣/ ١٩٩٣م.

- المُحَصَّل في شرح المفصل، للأندلسي اللورقي، رسالة عالية (دكتوراه)، لعبدالباقي عبدالسلام الخزرجي، مقدمة إلى جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، قسم النحو، ١٤٠٢.

- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سِيده، تحقيق جماعة من العلماء، طبعة معهد المخطوطات، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م. وتحقيق عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١.

- المحلى، لأبي بكر بن شُقير البغدادي، تحقيق فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨.

- المحمدون من الشعراء وأشعارهم، لجمال الدين القفطي، تحقيق حسن معمري، راجعه وعارضه بنسخه المؤلف: حمد الجاسر، دار اليمامة، ١٣٩٠/ ١٩٧٠م.

- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، لأبي الفتح بن جني. تحقيق حسين أحمد بو عباس، مركز الملك فيصل للبحوث، ط ١، ١٤٣٢هـ-٢٠١٠م.

- مختصرُ الجواليقي= مختصر شرح أمثلة سيبويه للعطار.

- مختصر ابن خالويه = مختصر في شواذ القراءات.

- مختصر شرح أمثلة سيبويه للعطار، اختصره أبو منصور الجواليقي، تحقيق د. دفع الله عبدالله سليمان، جامعة الملك سعود بالرياض، ١٤١٠، وتحقيق صابر بكر أبو السعود، مكتبة الطليعة بأسيوط.

- مختصر في شواذ القراءات (مطبوع باسم: مختصر في شواذ القرآن)، لابن خالويه، عني بنشره ج. برجشتراسر، المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٣٤م.

- المخصص لابن سيده الأندلسي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

- المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي، تحقيق حاتم الضامن، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤.

- المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق طارق الجنابي، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٩٧٨م. وتحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٤٠١/ ١٩٨١م.

- المذكر والمؤنث، لابن التستري، تحقيق أحمد هريري، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط ١، ١٤٠٣/ ١٩٨٣م.

- المذكر والمؤنث، لابن جني، تحقيق طارق نجم عبد الله، دار البيان العربي، جدة، ط ١، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.

- المذكر والمؤنث، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق حاتم الضامن، دار الفكر بدمشق، ودار الفكر المعاصر ببيروت، ط ١، ١٤١٨/ ١٩٩٧م.

- المذكر والمؤنث، للحامض، تحقيق رمضان عبدالتواب، مطبوع من كتاب (التذكير التأنيث في اللغة) للمحقق، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٦٧م.

- المذكر والمؤنث، لأبي العباس المبرد، تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين

الهادي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٢، ١٤١٧/ ١٩٩٦م.

- المذكر والمؤنث، لابن فارس، تحقيق رمضان عبد التواب، القاهرة، ط ١، ١٩٦٩م.

- المذكر والمؤنث، للفراء، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط ١، ١٩٧٥م.

- المذكر والمؤنث، للمفضل بن سلمة (مختصر المذكر والمؤنث)، تحقيق رمضان عبدالتواب، الشركة المصرية للطباعة، القاهرة، ١٩٧٢م.

- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تعليق محمد جاد المولى بك وصاحبيه، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦م.

- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، مصر، ط ١، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.

- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار المنارة ببيروت، ط ١، ١٤٠٧/ ١٩٨٧م.

- المسائل الشيرازيات، للفارسي، تحقيق حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤.

- المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، ط ٢، ١٩٨٢م.

- المسائل العضديات. تأليف أبي علي، الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط:١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

- مسائل الغلط، للمبرد، مع الانتصار لابن ولاد، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦.

- المسائل المشكلة، لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، وزارة الأوقاف العراقية، ١٩٨٣م.

- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، طبع مجمع اللغة العربية، دمشق.

- المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها الجرمي سيبويه. علي بن موسى شبير، رسالة ماجستير، في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد، الرياض، ١٤٢٦.

- المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها أبو عثمان المازني سيبويه جمعًا ودراسة. عبدالله بن محمد النغيمشي، رسالة ماجستير، في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد، الرياض، ١٤٢٥.

- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي التابع لجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٠/ ١٩٨٠م.

- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، حققه مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١/ ١٩٩٠م.

- المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨/ ١٩٨٧م.

- مسند أحمد، للإمام أحمد ابن حنبل، بعناية محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٥، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.

- مسند الشهاب القضاعي، تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧.

- المسنَد الصَّحيح المُخَرّج عَلى صَحِيح مُسلم، لأبي عوانة، تحقيق جماعة من المحققين بإشراف كليَّةِ الحَديثِ الشَّريفِ وَالدّرَاسَاتِ الإسلاميَّة بالجَامِعَة الإسلاميَّة، نشر الجَامِعَة الإسلاميَّة، المدينة النبوية، الطبعة الأوُلى، ١٤٣٥/ ٢٠١٤م.

- مسند الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.

- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨.

- مشاهد الإنصاف، مطبوع مع الكشاف، طبعة دار الكتب العلمية.

- مشكاة المصابيح، لمحمد بن عبدالله التبريزي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥.

- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٨/ ١٩٨٨م.

- المَشُوف المُعْلَم، لأبي البقاء العكبري، تحقيق ياسين السواس، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٣.

- مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، د. ناصر الدين الأسد، دار الجيل، بيروت، ط٨، ١٩٨٨م.

- المصباح المنير، لأحمد بن محمد الفيومي، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م.

- المصنف، لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣.

- مصنف ابن أبي شيبة (الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار)، لأبي بكر ابن أبي شيبة الكوفي، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩.

- مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لأبي إسحاق بن قرقول، تحقيق دار الفلاح، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٣٣/ ٢٠١٢ م.

- المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، لنصر الهوريني، تحقيق الدكتور طه عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦/ ٢٠٠٥م.

- معاني القرآن (معاني الأخفش)، لأبي الحسن الأخفش (الأوسط)، حققه فائز فارس، دار البشير، ودار الأمل، ط ٣، ١٤٠١/ ١٩٨١م.

- معاني القرآن (معاني الفراء)، لأبي زكريا الفراء، تحقيق أحمد نجاتي ومحمد النجار، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠م.

- معاني القرآن (معاني النحاس)، لأبي جعفر النحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩.

- معاني القرآن وإعرابه (معاني الزجاج)، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨/ ١٩٨٨م.

- المعاني الكبير، لابن قتيبة الدينوري، تصحيح عبد الرحمن اليماني، دار الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٥/ ١٩٨٤م.

- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠/ ٢٠٠٠م.

- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لأبي الفتح العباسي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت.

- معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى والصفات، لمحمد بن خليفة التميمي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩/ ١٩٩٩م.

- معجم الأدباء، لياقوت الحموي= إرشاد الأريب في معرفة الأديب.

- معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، لابن الأبار، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠/ ٢٠٠٠ م.

- معجم أعلام الجزائر مِن صَدر الإسلام حَتّى العَصر الحَاضِر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠/ ١٩٨٠م.

- المعجم الأوسط، للطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله وآخر، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥.

- معجم البلدان، لياقوت الحموي، تحقيق فريد الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠/ ١٩٩٠م.

- المعجم الذهبي فارسي عربي، د. محمد التوبخي، دار العلم للملايين ببيروت، ط٢، ١٩٨٠م.

- معجم الشعراء، لمحمد بن عمران المرزباني، تحقيق عبدالستار فراج، القاهرة، طبعة الحلبي، سنة ١٩٦٠ م.

- المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة الزهراء، الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤.

- معجم ما استعجم، لعبد الله عبد العزيز البكري، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣/ ١٩٨٣م.

- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف سركيس الدمشقي، دار صادر، بيروت، مصورة من طبعة مطبعة سركيس بمصر، ١٣٤٦.

- المعجم المفصل في المذكر والمؤنث، إعداد إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤.

- المعجم المفصل في شواهد العربية، لإميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧/ ١٩٩٦م.

- المعرَّب، لأبي منصور الجواليقي، تحقيق ف. عبدالرحيم، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٠.

- المعمرون والوصايا، لأبي حاتم السجستاني، مكتبة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٧م.

- الـمُغْرِب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح المطرزي، دار أسامة بن زيد، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٩.

- المغني في تصريف الأفعال، لمحمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث بالقاهرة.

- مغني اللبيب (المغني)، لابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٢/ ١٩٩٢م، وهي الأصل، وتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت. وتحقيق د. عبداللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ط١، ١٤٢١/ ٢٠٠٠م.

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم. لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- المفصل في علم العربية، لأبي القاسم الزمخشري، وبذيله المفَضَّل لمحمد النعساني، دار نشر الكتب الإسلامية، لاهود، باكستان. وتحقيق د. إميل بديع يعقوب، دار

الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠/ ١٩٩٩م.

- المفضليات، للمفضل بن محمد الضبي، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، بيروت، ط ٦.

- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس القرطبي، تحقيق محيي الدين ديب ميستو وأحمد محمد السيد ويوسف علي بديوي ومحمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب (دمشق- بيروت)، ط١، ١٤١٧/ ١٩٩٦م.

- المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق لفيف من أساتذة جامعة أم القرى، طبع جامعة أم القرى، في مكة المكرمة، الطبعة ١، سنة ١٤٢٨.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لمحمود العيني، مطبوع في هامش خزانة الأدب، دار صادر، بيروت، ط ١.

- مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١١/ ١٩٩١م.

- مقاييس المقصور والممدود، لأبي علي الفارسي، لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن محمود هنداوي، دار إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤.

- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة في الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

- المقتصد في شرح التكملة لعبدالقاهر الجرجاني، رسالة دكتوراة لأحمد بن عبدالله الدويش، جامعة الإمام محمد، كلية اللغة العربية، قسم النحو والصرف وفقه اللغة، ١٤١٢.

- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب،

بيروت.

- المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق شعبان عبدالوهاب محمد، أم القرى للطباعة، القاهرة، ١٩٨٨م..

- مقدمة ابن الصلاح= معرفة أنواع علوم الحديث، لأبي عمرو بن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر (سوريا) ودار الفكر المعاصر (بيروت)، ١٤٠٦/ ١٩٨م.

- المقصور والممدود، لأبي علي القالي، تحقيق أحمد عبدالمجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩.

- المقصور والممدود، لابن ولاد، عناية بدر الدين النعساني، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣.

- المقفى الكبير، لتقي الدين المقريزي تحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب الاسلامي، بيروت،ط٢، ١٤٢٧/ ٢٠٠٦م.

- الملخص في ضبط قوانين العربية، لابن أبي الربيع الأندلسي، تحقيق علي الحكمي، ط ١، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.

- الملوكي لابن جني، تحقيق ديزيرة سقال، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩، وأعيد إليه مع شرحه لابن يعيش، فأنص على ذلك.

- الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار المعرفة، ط ١، ١٤٠٧/ ١٩٨٧م.

- المنتخب من غريب كلام العرب، لأبي الحسن الهنائي (كراع النمل)، تحقيق محمد العمري، مركز البحوث العلمية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٩/ ١٩٨٩م.

- المنتخب من مسند عبد بن حميد، لأبي محمد الكَسّي (الكَشّي)، تحقيق الشيخ مصطفى العدوي، دار بلنسية للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٣/ ٢٠٠٢م.

- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج الجوزي. تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

- المُنَجَّد في اللغة،لكراع النمل، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.

- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، مصر، ط ١، ١٣٧٣/ ١٩٥٤م.

- المنقوص والممدود، للفراء، ويسمى المقصور والممدود، وبهذا الاسم حققه عبدالإله نبهان وآخر، دار قتيبة، ١٤٠٣.

- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان، تحقيق أ. د. شريف النجار، ود. يس أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، إربد، ط١= ٢٠١٥م.

- منهج الكوفيين في الصرف، د. مؤمن بن صبري غنام، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٦/ ٢٠٠٥م.

- موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، د. يوخنا مرزا الخامس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٣٣/ ٢٠١٢م.

- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لابن هشام، لخالد الأزهري، تحقيق عبدالكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١.

- الموضح في التجويد، لعبدالوهاب القرطبي، تحقيق د. غانم الحمد، دار عمار، عمّان، ط١، ١٤٢٤/ ٢٠٠٠م.

- الموضح في وجوه القراءات، لابن أبي مريم الشيرازي الفسوي، تحقيق عمر حمدان الكبسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، ط ١، ١٤١٤/ ١٩٩٣م.

- المُوْضِح المُبِيْن لأقسام التنوين، لأبي اللطف الشافعي، تحقيق محمد عامر أحمد حسن، مؤسسة البستاني للطباعة، القاهرة، ١٤٠٨.

- الموضوعات، لابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط١.

- الموفقي، لابن كيسان، حققه د. عبدالحسين الفتلي وهاشم شلاش، ونشراه في مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الثاني، ١٣٩٥.

- النبات والشجر، لأبي سعيد، عبد الملك بن قريب المشهور بالأصمعي. سعى بنشره وجمع رواياته الدكتور أوغست هفنر، نشر تباعًا في أعداد مجلة المشرق، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، ١٨٩٨م.

- نتائج الفكر (النتائج)، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض.

- نتيجة الإملاء وقواعد الترقيم، لمصطفى عناني، مطبعة حجازي، القاهرة، ط٥، ١٩٣٧م.

- نثر الدر في المحاضرات، لأبي سعد الآبي، تحقيق خالد عبد الغني محفوط، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢/ ٢٠٠٤م.

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، وزارة الثقافة والإرشاد

القومي، دار الكتب، مصر.

-نزهة الألباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٨/ ١٩٩٨م.

- النشر في القراءات العشر، لأبي الخير ابن الجزري، تصحيح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.

- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري التلمساني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب، بيروت، ١٩٤٩م.

- النقائض، نقائض جرير والفرزدق. لأبي عبيدة، معمر بن المثنى، وضع حواشيه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير سلطان، معهد المخطوطات، الكويت، ١٤٠٧.

- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، لأبي العباس القلقشندي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات الجزري، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت.

- النوادر، لأبي مسحل الأعرابي، تحقيق د. عزة حسن، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٦١م.

- النوادر في اللغة (نوادر أبي زيد)، لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري، تعليق سعيد الخوري الشرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٨٧/ ١٩٦٧م.

- هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، مطبوع مع

كشف الظنون ومعهما إيضاح المكنون، عن طبعة إستانبول.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (الهمع)، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧/ ١٩٨٧م. وتحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

- الواضح، لأبي بكر الإشبيلي الزُّبيدي، تحقيق عبدالكريم خليفة، نشر الجانعة الأردنية.

- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي، تحقيق أحمد الأناؤوط وآخر، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠.

- الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، لأبي علي الأهوازي، تحقيق دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

- الوجيز في علم التصريف، لأبي البركات الأنباري، دار العلوم، الرياض، ط١، ١٤٢٠/ ١٩٨٢م.

-وفيات الأعيان، لأبي العباس ابن خلكان، حققه إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة

التحقيق

الفهارس

خلاصة الرموز

أخ= نسخة أخرى.

اس، ا س ر ق = نسخة الزجاج الأولى.

ب= نسخة ابن السراج الثانية.

ث= نسخة ثعلب.

ج= الزجاج، أو النحاس.

ح= نسخة الزجاج الثانية.

خ= الأخفش، أو نسخة.

رق= نسخة الزجاج الأولى.

س= نسخة ابن السراج الأولى.

سح= نسخة خزانة الأخشيدي.

سف= السيرافي.

ش= النسخة الشرقية.

ص= أبو نصر ونسخته، أو كتاب الأصول لابن السراج.

ط= نسخة ابن طلحة.

ع= المبرد، أو أبو علي الغساني، أو عبدالباقي.

عنده= نسخة ابن السراج الثانية.

فا= الفارسي.

ق= القاضي إسماعيل.

مح= نسخة المبرد.

مع= نسخة المعقلي.

هـ= النسخة الطاهرية.

ي= عبدالباقي.

يه= سيبويه.

يي= إسماعيل الزجاجي.

نسخة ش= جوروم ٢٥٦٢-٢٥٦٥.

نسخة ش١= إسماعيل أفندي ٦٣٤.

نسخة ش٢= المكتبة الوطنية في باريس ٣٩٨٧.

نسخة ش٣= الفاتح ٥٠٦٢.

نسخة ش٤= بشير آغا ٦٠٩.

نسخة ش٥= حميدية ١٣٢٧.

نسخة م١= الأمبروزيانا ٥٦.

نسخة م٢= نسخة صنعاء.

نسخة م٥= شهيد علي ٢٤٩٨.

نسخة ح١= الوطنية في باريس ٥٠٦٨.

نسخة ح٢= الوطنية في باريس ٥٢٨٠.

نسخة ح٣= عارف حكمت ١٦٣.

نسخة ح٦= يني جامع ١١٠٦.

نسخة ح٧= جار الله ١٩٦٣.

نسخة ح٨= لاله لي ٣٤٨٤.

نسخة ح١٠= يني جامع ١١٠٥.

نسخة ابن خروف= الوطنية في باريس ٦٤٩٩.

نسخة ابن دادي= كوبريلي ١٥٠٠.

نسخة المرادي= وحيد باشا ١٤٨٤.

نسخة الموصلي= فيض الله ٢٠١٦.

نسخة ابن يبقى= الأسكوريال ١.

نسخة العبدري= مكتبة مشهد.

نسخة الميورقي= شهيد علي ٢٤٩٩.

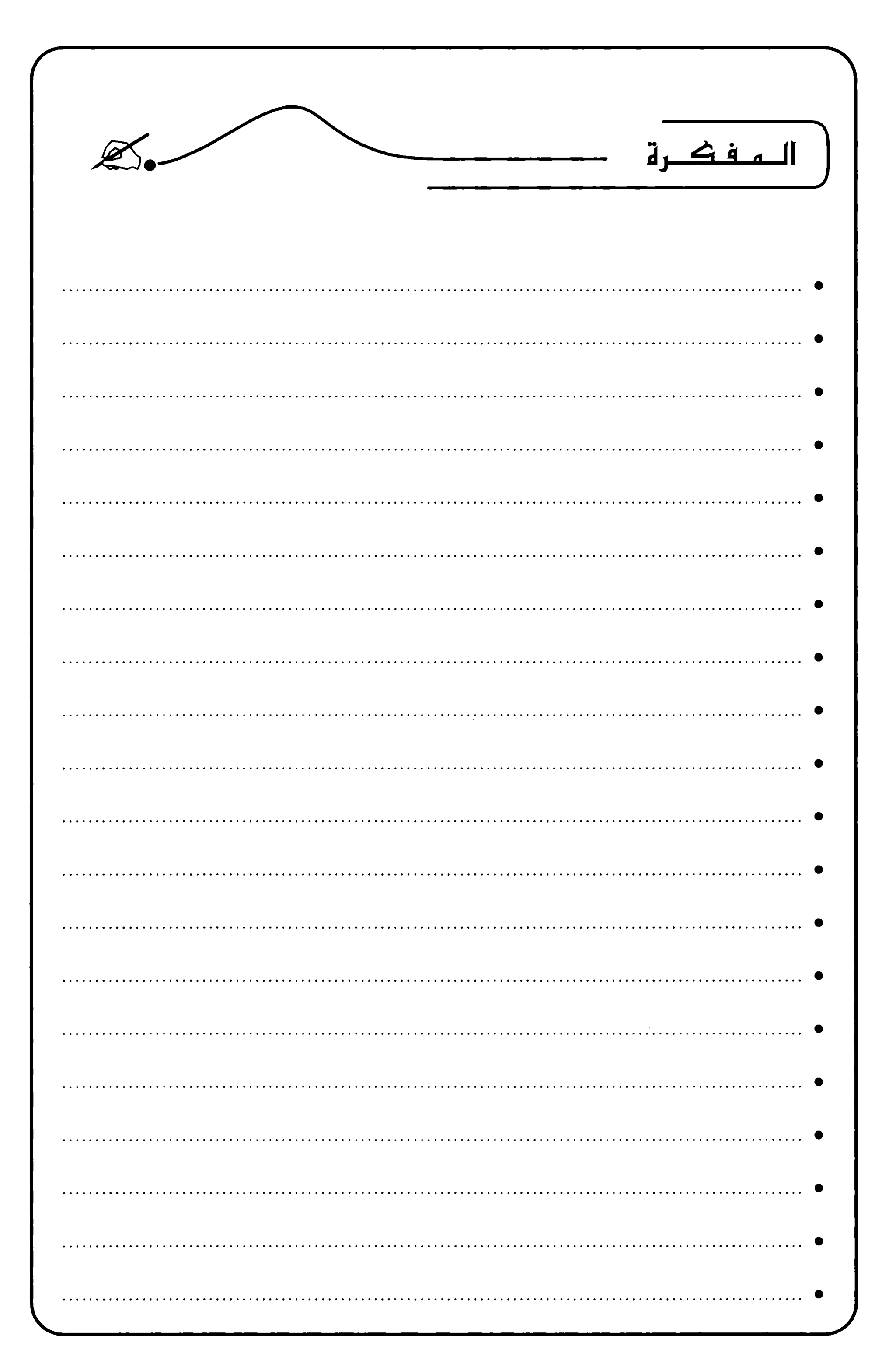
نسخة العابدي= يني جامع ١١٠٣، ١١٠٤، جار الله ١٩٦٤.

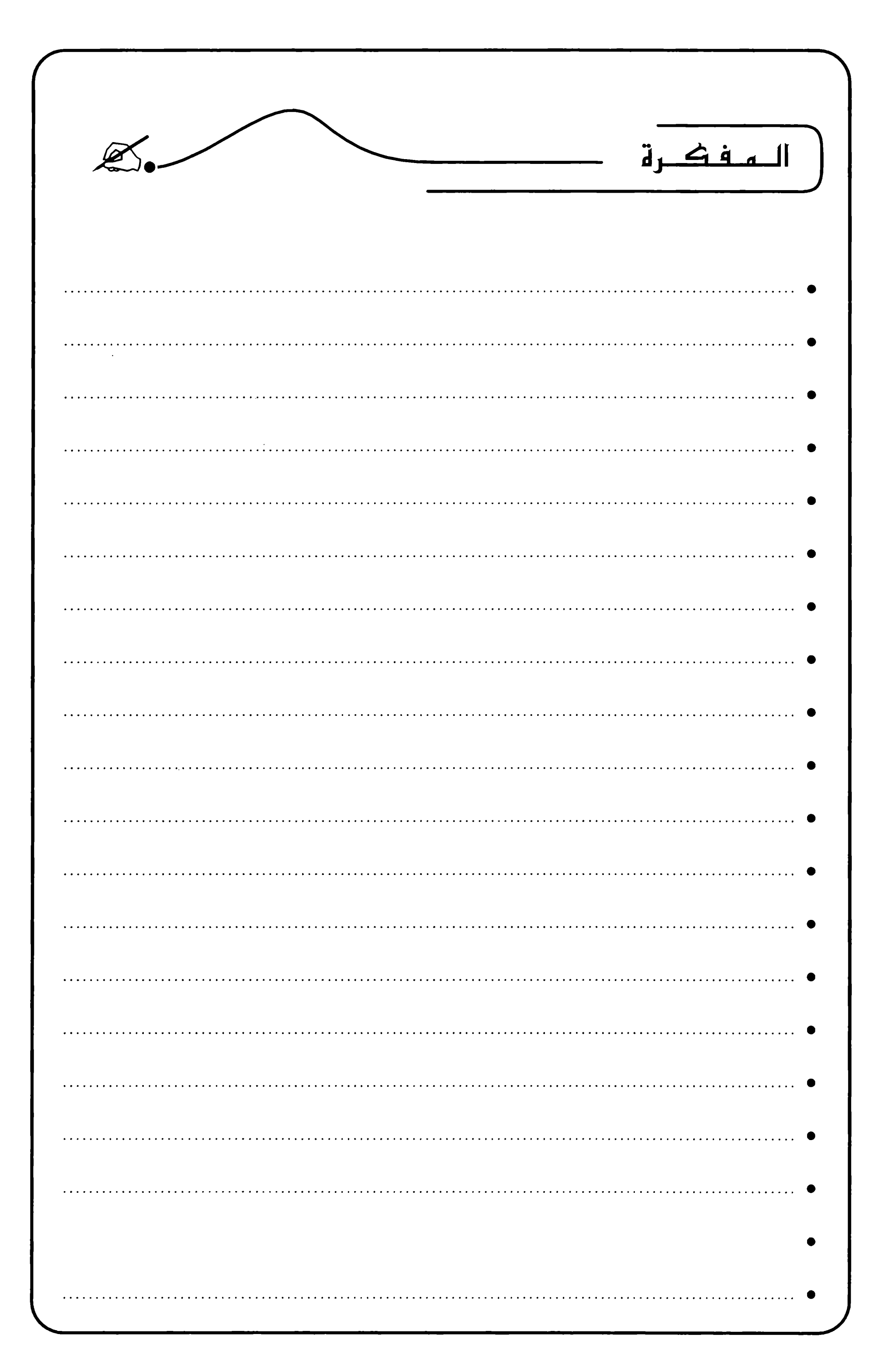
نسخة الساسي= بشير آغا ٦١٠.

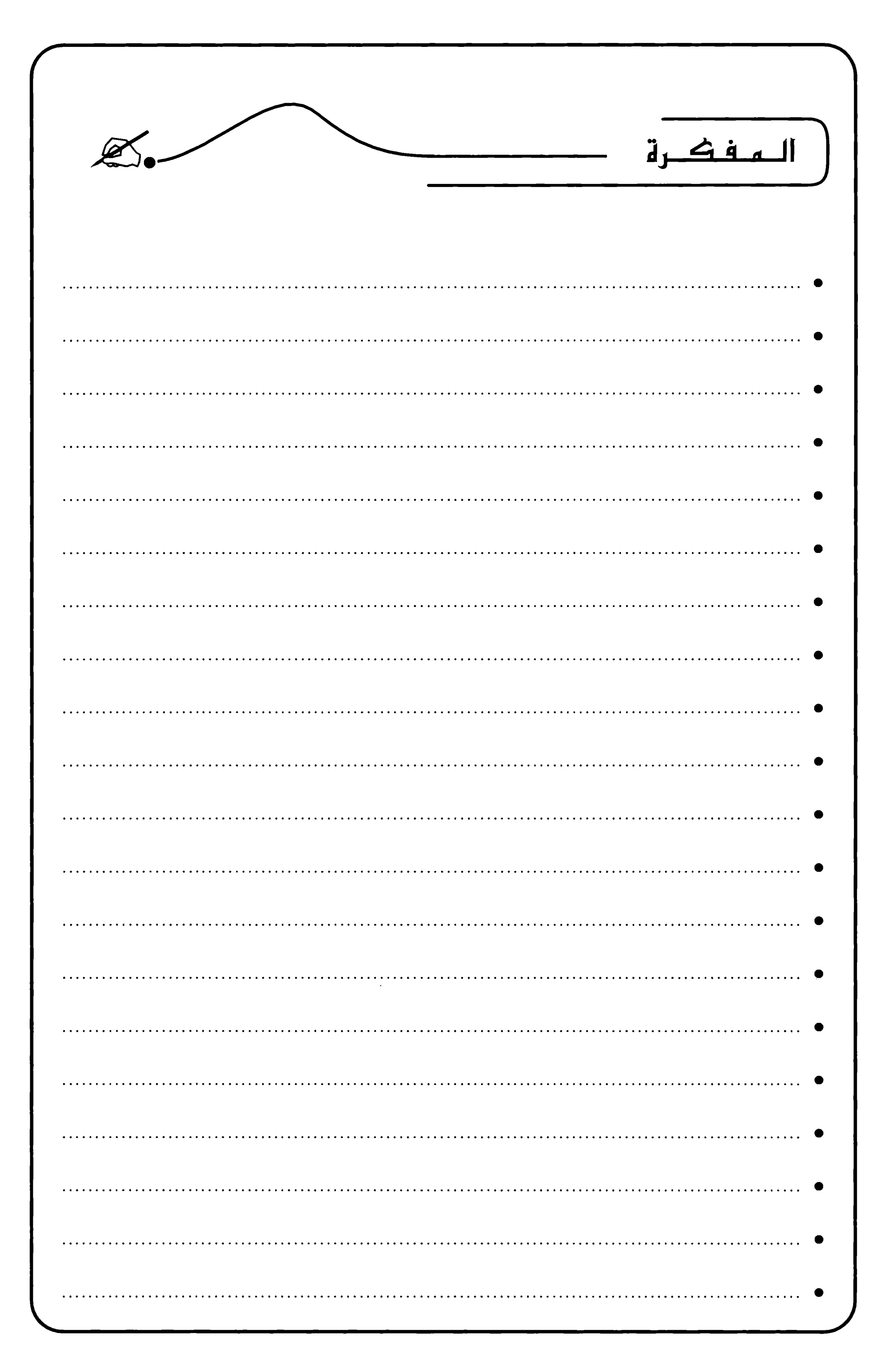
نسخة السعدي= مراد ملا ١٧١٧.

نسخة القرشي= شهيد علي ٢٤٦٧

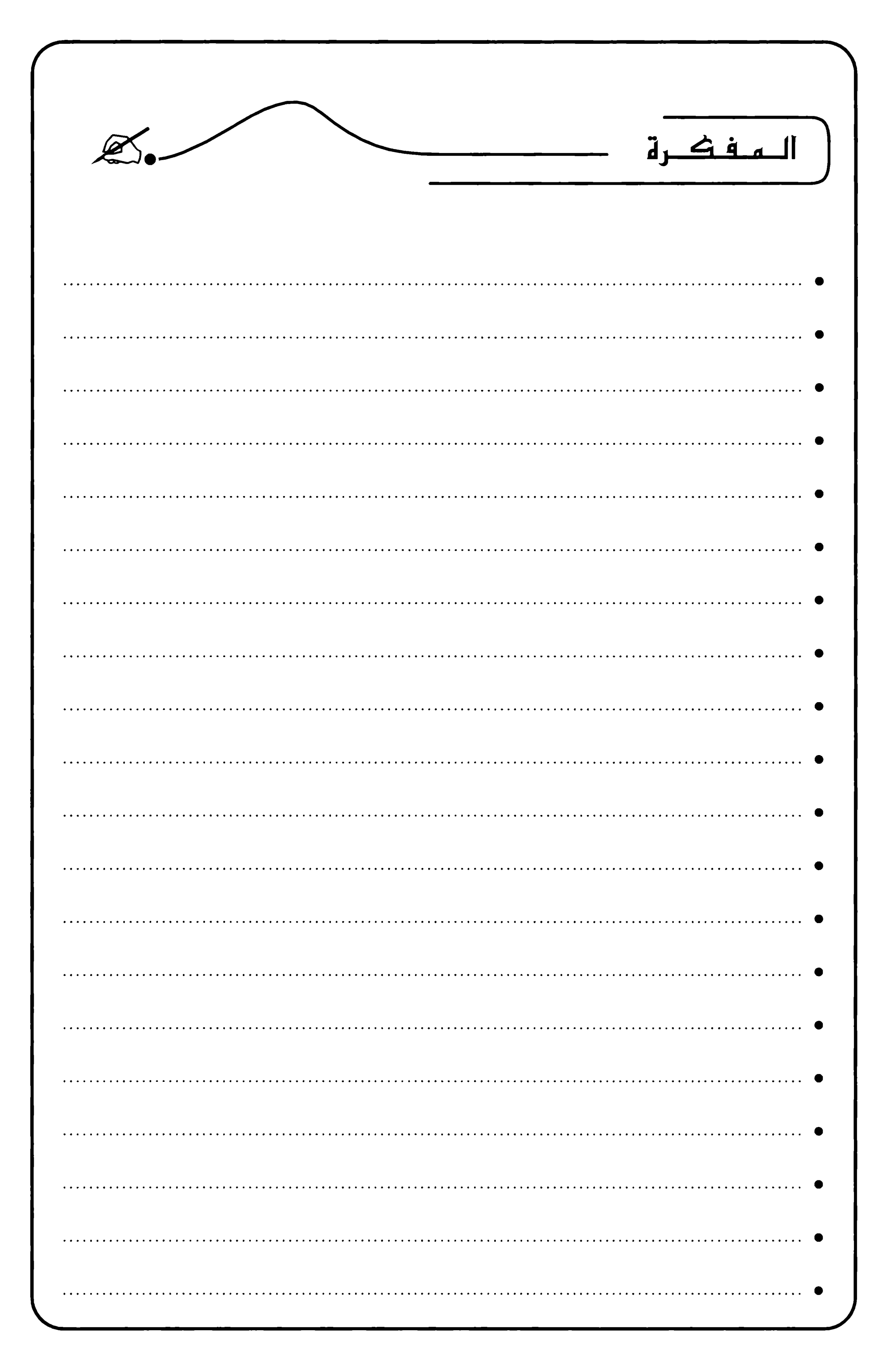
نسخة الخزرجي= الحمزاوية ٤٨.

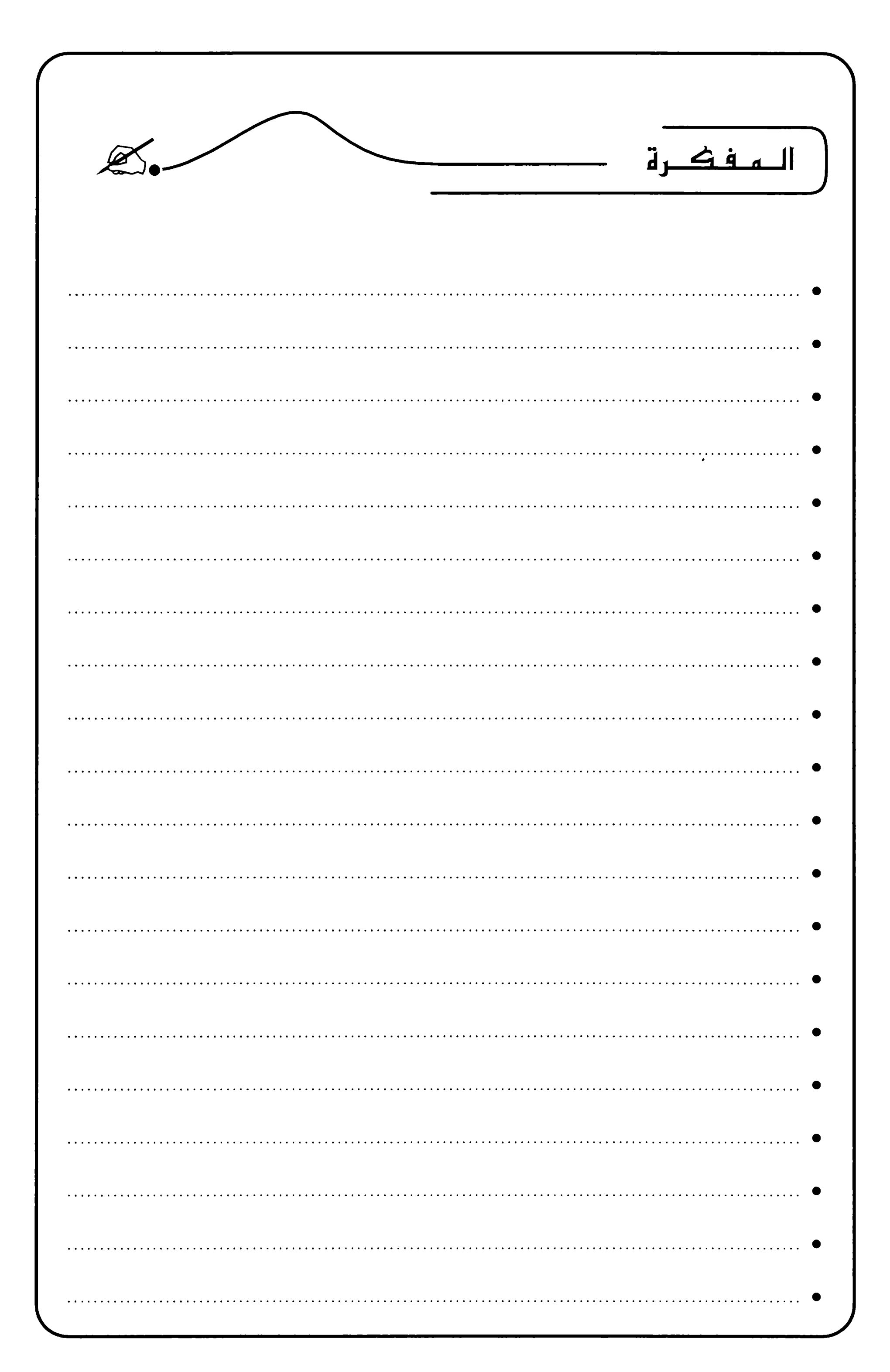

المفكرة

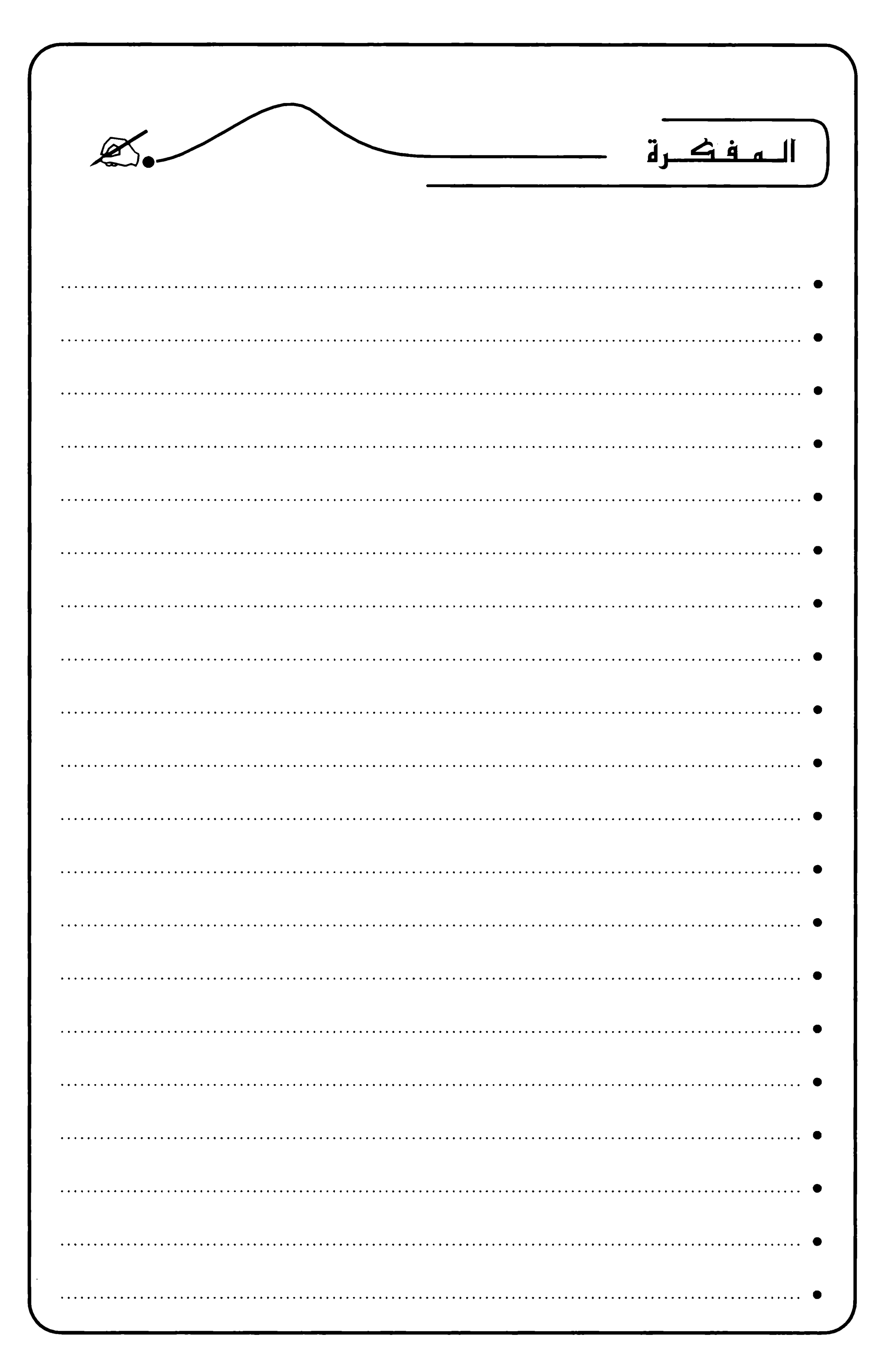

المفكرة


المفكرة

المفكرة


المفكرة


المفكرة


المفكرة